٧٢٢



عاصم بك

انتهى كلامه اعلم ان التمييز اما جائز

لا بمعنى ان زيدا عامل في التمييز وناصب له

ان يكون محمولا على المنتصب عنه مع جواز اضافته اليه فهو خاص به نحو طاب

زيد نفسا او جائز ان يكون محمولا عليه بلا جواز اضافته اليه فهو محتمل له او

لمتعلقه نحو طاب زيد ابا او غير جائز حمله عليه فهو لمتعلقه نحو طاب زيد ابوة ودارا

وعلما كذا قاله احمد نازلي وقيل قائله الرضي بالابدال اي بابدال شيئا من زيد

لا بالاضافة قال عصام الجامي وقدر الشيخ الرضي في مثل طاب شيئا زيد

بتقدير منونا وجعل زيد بدلا ورد اي وقع الرد على هذا القائل بانه

اي بطريق صوانه اي الشان لا ابهام في المنسوب اليه لان المنسوب اليه

معرفة وهو اي المنسوب اليه زيد والمراد بالتمييز كذلك اي مشخص بزيد

فتدبر ولو ابدل اي المنسوب اليه لا نهدم الابهام لكون المبدل منه في حكم

الساقط ويستغنى اي وليستغنى عن التمييز على انه فيه اي مع ان في الابدال

فيه علاوة للرد او مع ان فيما قاله القائل حذف المبدل منه وهو شيء هنا

وهو اي حذف المبدل منه تكلف بلا ريب اي بلا شك ولا شبهة او

مقدرة فيما اي في شيء ضاهاها اي شابه ذلك الجملة في كونه محتاجا

الى ما اسند اليه قال امام الاديب قوله او فيما ضاهاها معطوف

على قوله في جملة اي او عن ذات مقدرة في الاسم الذي شابه الجملة فقوله ضاهاها

فعل ماض اصله ضاهي بمعنى شابه والضمير المنصوب المتصل المؤنث راجع

الى الجملة اشارة الى قسميه فيرتقي التمييز الى اربعة احدها ما يرفع الابهام

عن ذات مذكورة والثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة في جملة والثالث

ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة في اسم شابه الجملة والرابع عن ذات مقدرة

في اضافة كما سيجيء اعلم ان المصنف لم يذكر صفة المستقر في الابهام ولم يقل

ما يرفع الابهام المستقر كما ذكره ابن الحاجب ولم يقل الابهام الوضعي كما ذكره

البيضاوي في متن الامتحان لان غرضهما في ذكره اخراج صفة الالفاظ المشتركة

نحو رأيت عينا جارية فان لفظ جارية لرفع الابهام في لفظ عينا ولتعيين معناه

لكنه ليس بتمييز لعدم استقرار الابهام فيه فانه ليس في وضعه ابهام وتركه المص

لعدم دخوله في التعريف فان التمييز من المعمولات الاصلية لا من التوابع فلا دخول

ولا احتياج الى قيد يخرجه ثم اراد بيان ما فيما ضاهاها او ولما ابهم فيما ضاهاها

اراد البيان فقال من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
مع معمولاتها والمصدر المضاف الى معموله مثالها على الترتيب الذى
اشار اليه نحو الحوض ممتلئ ماء اى ممتلئ شيئه اى شئ حوض ماء والتميز
فيه اى فى نحو الحوض ممتلئ ماء او فى هذا المثال خاص بمتعلق ما انتصب عنه
وهو الحوض ومتعلقه بفتح اللام شيئه المقدر فما انتصب عنه هو ما نسب عامله
وهو الشئ المقدر وجعل الحوض ما انتصب عنه من باب المجاز لان التمييز
لم ينتصب عنه الا انه لما كان سببا لنصبه حيث انتصب عنه باعتبار
نسبة المضاف الى اليه سمى منتصبا عنه مجازا قوله وفاعل عطف على المفعول المذكور
عطف على خاص مجازى فى المعنى بعلاقة المحلية مثل جرى النهر وسال
الميزاب و فى الحقيقة الجارى والسائل الماء وههنا كذلك مثل ممتلئ
ماء الحوض وقيل بعلاقة السببية مثل انبت الربيع البقل فالفاعل
فى قصدك هو الماء لا الحوض وان كان اسناد الممتلئ الى الحوض حقيقة
والى الماء مجازا بعلاقة السببية لان الماء سبب لامتلاء الحوض فكان
اسناده الى الحوض حقيقيا واسناده الى الماء مجازيا قال امام الايوبى
والتمييز فيه خاص بمتعلقه اى ممتلئ شيئه وهو فاعل مجازى لان الممتلئ
فى الحقيقة هو الماء لا الحوض قال الشارح فى تعليقاته قوله وفاعل مجازى فى المعنى
لان الممتلئ فى الحقيقة ليس بماء بل هو حوض والماء مملئ وقال
صاحب المنافع قوله وفاعل مجازى فى المعنى لان الممتلئ حقيقة هو الحوض
والماء مالئ لا ممتلئ ومن اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا اى مفجرة
شيئها عيونا فعيونا فيه تمييز من نسبة التفجر الى ما اشتمل فيها والتمييز فيه
اى فى نحو الارض مفجرة عيونا او فى هذا المثال فى حكم الفاعل قوله لكونه اى
التمييز تعليل لكونه فى حكمه نائبه اى نائب الفاعل فى المعنى ومن الصفة المشبهة
نحو زيد طيب بتشديد الياء ابا اى طيب شيئه ابا الاب فى المثال الاول عبارة
عن زيد او عن ابيه والابوة فى المثال الثانى اضافة بين زيد وبين غيره
ويحتمل ايضا بمعنى ان يكون ابوة زيد لولده وان يكون ابوة والده له كذا
قاله سيد على زاده والاب هو ذات يثبت له الابن من نوعه والابن هو ذات
يثبت له الاب من نوعه والابوة هى صفة شخص يثبت له بنوة شخص آخر
والتمييز فيه اى فى نحو الارض مفجرة عيونا او فى هذا المثال عين
لانه قائم بنفسه اضافى لان تعقل معناه يحتاج الى تعقل معنى آخر لان معنى الاب حيوان

حيوان خلق من مائه حيوان آخر من نوعه يحتمل لهما اى يحتمل ان يكون للمنتصب عنه
وان يكون لمتعلقه ايضا بمعنى يصلح ان يكون لما انتصب عنه وههنا ما انتصب عنه
زيد فيكون الاب زيد فيكون نسبة الطيب الى زيد حقيقة وان يكون لمتعلقه
بفتح اللام اى متعلق زيد يعنى ابوه فيكون زيد متعلق به فيكون فى نسبة الطيب
الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب فى الحقيقة وصف الاب قال شيخى
تميز ان الادب يحتمل ان يراد بهذا التركيب وصف زيد بالطيب ثم بيانه بالاب
فيكون الاب عين زيد وان يراد به وصف ابى زيد بالطيب فيكون الاب متعلق زيد
وقال بعض المحشين قوله يحتمل لهما اى للمنتصب وللمتعلق فاذا كان زيد طيب ابا
مثالا لما انتصب عنه فطيبية زيد بكون زيد نفسه ابا لآخر واذا كان لمتعلقه
فطيبية زيد بكون آخر ابا لزيد وكشف هذا المحل حق الكشف الفاضل الهندى
فى شرح الكافية حيث قال قوله ابا يصح ان يجعل ابا لزيد ويصح ان يجعل ابا
لمتعلقه وقال البعض قوله يحتمل لهما اى للمتعلق ولما انتصب عنه قوله اى طيب
ابوه على تقدير احتماله للمتعلق وقوله او ابوته اى او طيب ابوته على تقدير
احتماله للمنتصب عنه ولم يذكر اى المص فى المشابه بالجملة المثال الذى يكون
التمييز فيه اى فى ذلك المثال خاصا للمنتصب نحو زيد طيب نفسا قوله اكتفاء
مفعول له لقوله لم يذكر او علة للنفى بما اى بالمثال الذى ذكره اى ذكر المص ذلك
المثال فى الجملة من نحو طاب زيد نفسا كى لم يذكرها اى فى الجملة الامثلة التى ذكرها
اى ذكر المص هذه الامثلة فيه اى فى المشابه قوله اكتفاء مفعول له بلم يذكر
او علة له بما اى بالمثال الذى ذكره اى ذكر المص هذا المثال فيه اى فى المشابه
ولو ذكر ههنا لقال طاب زيد ابا وابوة ودارا قال بعض المحشين قوله بما اى
بالامثلة التى ذكره اى ذكر المص تلك الامثلة فيه اى فى المشابه فيكون تذكير الضمير
فى ذكره باعتبار لفظ الموصول وما ذكره فى المشابه وان كان مثالا واحدا فى الظاهر
لكنه امثلة فى الحقيقة بسبب العطف فافهم وقال الآخر قوله بما اى بالامثلة التى
ذكره اى ذكر المص تلك الامثلة فيه اى فى المشابه لكن ذكرناها ههنا نقلا من احد شارحى
قوله اذ لا فرق بينهما الى جواب سؤال مقدر نشأ من الاكتفاء حاصله هل يجوز
الاكتفاء باحدهما عن الآخر فاجاب بقوله اذ لا فرق بينهما اى بين الجملة والمشابه
فى كونه الابهام فى النسبة والتمييز برفع الابهام وفى كون ما هو تمييز للاول يكون
تمييزا للثانى ايضا وما هو تمييز للثانى يكون تمييزا للاول فافهم وكناية عن القلة ونحوه

زيد طيب ابوة اي طيب شيئه ابوة والتمييز فيه عرض اضافي خاص بالمتعلق
لانه لا يقوم بنفسه بل يقوم بالاب ولان تعقل معناه يحتاج الى تعقل معنى الابن معنا
صفة يقوم مع شخص خلق من مائه شخص آخر من نوعه قال محرم افندي والمراد
بالاضافي ما لا يمكن تصوره بلا تصور غير نحو الاب فانه لا يتصور بلا تصور ابن
وقال عصام الدين قوله وابوة مثال لما يحتمل كونه صفة للمنتصب عنه وللمتعلقة
وقال امام الايوب قوله وابوة اي زيد طيب ابوة اشارة الى عرض اضافي ومحتمل
ونحو زيد طيب دارا والتمييز فيه عين لانه قائم بنفسه غير اضافي لانه ليس من الامور
الاضافية حيث يتعقل معناه بلا احتياج الى شيء خاص بالمتعلق اي بمتعلق ما
المنتصب عنه وقال عصام الدين قوله ودارا مثال لما لا يكون الا المتعلق المنتصب عنه
ونحو زيد حسن وجها اي حسن شيئه وجها والتمييز فيه جزء المنتصب عنه
وهو زيد اذ الوجه جزء زيد وزيد المنتصب عنه قال صاحب فتح الاسرار
قوله وحسن وجها عين غير اضافي خاص بالمتعلق في جزء المنتصب عنه وقال
امام الايوب قوله وحسن وجها اي زيد حسن وجها مثال للصفة المشبهة
ايضا لكن التمييز فيه ليس عين المنتصب عنه بل جزؤه وهو نوع آخر ايضا
ومن افعل التفضيل نحو زيد افضل من عمرو علما اي شيئه علما والتمييز فيه عرض
لا يوجد بنفسه بل انما يوجد بغيره وهو العالم غير اضافي الان تعقل معناه لا يحتاج
الى الغير لان معنى العلم الوصفي والانكشاف وهو متعلق بالمنتصب عنه قال
امام الايوب قوله وافضل من عمرو علما اي زيد افضل من عمرو علما مثال لاسم التفضيل
والتمييز فيه عرض غير اضافي وخاص بالمتعلق وقال الشارح الاول قوله وافضل من عمرو
علما مثال للتمييز الذي كان حال الفاعل عرضا غير اضافي قوله او في نسبة كائنة
اشارة الى ان قوله في اضافة معطوف على قوله في جملة واشارة الى تقييد المعطوف عليه
وهو قوله في جملة نحو اعجبني طيبه ابا اي طيب شيئه ابا مثال للمصدر المضاف
فيكون مثالين قال شارح ميزان الادب قوله نحو اعجبني طيبه ابا مثال لشبهها
بالاضافة واعجبني طيبه ابوة واعجبني طيبه دارا او اعجبني طيبه علما او اعجبني طيبه وجها
تركها هنا لظهوره لكونه تمييزا والتفصيل فيه مثله فيما سبق هذا التمييز مما اي التمييز
الذي يرفع الابهام عن ذات مقدرة سواء كانت في الجملة وما ضاهاها او في الاضافة
فاعل في المعنى

فاعل في المعنى اذ معنى طاب زيد نفسا طاب نفس زيد وكذا باقي الامثلة
سواء كانت فاعليته في المعنى حقيقة كما في نحو طاب زيد نفسا او مجازا كما في نحو
الحوض ممتلئ ماء كما اشرنا اي كون فاعليته مجازا حيث قال والتمييز فيه فاعل
مجازي في المعنى قال البعض قوله كما اشرنا عنه قول المص نحو الحوض ممتلئ ماء
حيث قال فاعل مجازي في المعنى قوله لما تبين اي ظهر من الامثلة المذكورة ابتداء
لكونه فاعلا في المعنى يعني اذا لم يجب كون هذا التمييز محمولا على الذات المقدرة
بل كفى اشتماله على المحمول صح كون المحمول المشتمل عليه التمييز فاعلا وان لم يصح كون التمييز
المشتمل على المحمول فاعلا مثلا اذا قلت زيد طيب ابا فالابوة المشتمل عليها
الاب فاعل في المعنى وان لم يصح فاعلية الاب فيه لعدم صحة اضافة الاب الى زيد
كذا قاله احمد نازلي او علة للتعميم او تعليل للحكم المستفاد من تعميمه بقوله
حقيقة او مجازا كذا قاله البعض قال صاحب المنافع قوله لما تبين اي في المطول الا
متعلق بالمقدر بقرينة التفسير اي فسرنا فاعلية التمييز في المعنى تفسيرا شاملا
للفاعل المجازي يعني انه لو وجب ان يكون هذا التمييز عين الذات المقدرة
ومحمولا عليها لما جاز الشمول لان الفاعل المجازي لا يصح حمله على الذات
المقدرة مثلا لا يقال الحوض ممتلئ شيئه هو الماء ولان الممتلئ هو الحوض
نفسه لا شيئه الذي هو الماء لما تقدم لكنه لم يجب فلذا فسرناه بهذا التفسير
ان هذا التمييز اي من ان التمييز الذي فاعل في المعنى فهو بيان لما في لما تبين
كذا قاله البعض قال الاستاد قوله ان هذا التمييز اي التمييز الذي يرفع الابهام
عن مقدرة وقال الاخر قوله ان هذا التمييز اي ما يرفع الابهام عن مقدرة
لا يجب ان يكون اي هذا التمييز عين الذات المقدرة وان يكون محمولا عليها
اي على الذات المقدرة كنفسا فانه يصح ان يقال طاب شيء زيد هو نفسه
كما يجب في المذكورة اي الذات المذكورة نحو عندي رطل زيتا وملؤه عسلا
فان التمييز فيهما عين المذكورة كذا قاله احمد نازلي بل يكفي اشتماله اي هذا التمييز
على المحمول كابا اذا اريد ابوته كغيره فانه لا يصح ان يقال طاب شيء زيد هو ابوة بل
يقال هو ابوته وهي مما يشتمل عليه الاب قال صاحب المنافع قوله بل يكفي اشتماله
على المحمول كما في طاب زيد ابا اذا اريد به ابوته للغير لانه لا يقال طاب شيء زيد بل هو
ابوته وهي مما يشتمل عليها الاب وقال البعض ان التمييز عن ذات مقدرة كالتمييز عن ذات مذكورة

في وجوب كونه عين الذات ونحو لا علمها والتفصيل في الامتحان وحاشيته ومثل العيون
في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فعيونا تمييز عن نسبة التفجر الى ما استكن فيها
قوله ومثل العيون مبتدأ وقوله فاعل في المعنى خبره والمبتدأ مع خبره جملة معطوفة
على قوله وهذا التمييز فاعل في المعنى في المتن او قوله ومثل العيون معطوف على قوله
وهذا التمييز وقوله فاعل في المعنى معطوف على قوله فاعل في المعنى في المتن بجعل العامل
اي بسبب جعل العامل الذي هو فجرت لازما اي فعلا لازما بنقله الى باب
الانفعال اي انفجرت عيونها وهي جمع عين وهو عين الماء اي ما ينبع
من الارض اي شققنا الارض فصارت عيونا اي عيونها قال الاستاد وقوله
بجعل العامل اي بجعل الفعل العامل فيه لازما بنقله الى باب انكسر فحكم بكون
فاعلا للفعل العامل نفسه فتقديره اي انفجرت عيونها كما في الجامي قوله او في حكمه
معطوف على قوله فاعل في المعنى اي في حكم الفاعل في المعنى بجعل العامل مجهولا اي
فجرت عيونها اي الارض وفجرت فعل مجهول مفرد مؤنث من باب التفعيل
وعيونها نائب الفاعل له كما في شرح التسهيل وفي قول المصنف رحمه الله
قوله والارض متفجرة عيونا بدله من قول المصنف رح قوله وفي قول المصنف
خبر مقدم وقوله اشارة ما مبتدأ مؤخر الى الثاني وهو كونه في حكمه قال البعض
قوله في قول المصنف ظرف خبر مقدم وقوله اشارة مبتدأ مؤخر الى الثاني
حيث اتى بصيغة اسم المفعول والمراد من الثاني ما ذكر في التسهيل فافهم
وجه الفهم ان ابا في المثال المذكور تمييز لا يصح الحمل به على الذات المقدرة
قال صاحب المنافع قوله فافهم اشارة الى وجه الاشارة الى الثاني اي
الى كون عيونا في الاية في حكم الفاعل اي نائب الفاعل في المعنى فوجهها ان المص
قال في المثال الارض متفجرة بصيغة المفعول من التفعيل ولم يقل الارض
منفجرة بصيغة الفاعل من الانفعال فيكون عيونا نائب الفاعل في المثال
فحصل اشارة خفية الى كونه نائبه في المعنى في الاية الكريمة باعتبار
ما لزم لفجرنا من فجرت وقال الاستاد قوله فافهم اي فافهم قولنا والتمييز فيه
في حكم الفاعل لكونه نائبه فلهذا اي لاجل انه اي هذا التمييز فاعل في المعنى حقيقة
او مجازا لا يتقدم ذلك التمييز على عامله لا يذهب عليك ان هذا الحكم مخصوص

مخصوص بالشق الثاني من شقي التمييز كما يستفاد من هذا التفسير ان الشق الاول
منه لان التمييز مطلقا لا يتقدم على عامله لا سيما الشق الاول بالاتفاق على المشهور
لم يذكره المص ومطمح نظره في الشق الثاني منه كذا في حاشية سيالكوتي كالفاعل
اي كما لا يتقدم الفاعل على عامله والمراد منه الفاعل اللفظي كما قال صاحب
فتح الاسرار هذا عند الجمهور وعند المص والمازني والمبرد يجوز ان تقديمه يجوز
من التجويز تقديمه اي تقديم ذلك التمييز على الفعل وشبهه اي وعلى شبه الفعل
قوله اذ المؤول اي هذا التمييز هنا تعليل لتجويزهما ذلك التقديم بمعنى اي
الفاعل هنا قوله اذ المؤول مبتدأ خبره قوله لا يجب ان يكون اي لا يجب كون
هذا المؤول في حكمه اي ذلك الشيء من كل وجه اي من كل طريق والفعل
وشبهه قويان في العمل ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق
فلا يقال عندي ورطلا عشرون ولا زيتا رطل لان عامله حينئذ اسم جامد ضعيف العمل
مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح
ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه
من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوة زيد او
فاعلا له اذا جعلته لازما نحو وفجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته
متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأ الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا
ما هو بمعنى الفاعل كذا في الجامي ومن اراد التحقيق فليرجع اليه وفيه اي في تجويزهما
تقديمه نظر انه اي لان تجويزهما يقتضي تقديم البيان على الابهام قال البعض
قوله انه اي لانه اي الشان يقتضي اي تجويزهما تقديم البيان على الابهام وقال
صاحب المنافع قوله وفيه اي في وجه تجويز تقديم التمييز على الفعل وشبهه وهذا
معارضة تحقيقية لقولهما ويجوز تقديمه الخ وذا اي تقديم البيان على الابهام
ينافي الغرض من التمييز وهو اي الغرض منه الابهام اولا اي قبل التفسير
والتفسير ثانيا ليكون اوقع في النفوس فثبت ما قال المص من عدم
تقديم التمييز على عامله والتمييز اي مطلقا سواء رفع الابهام عن الذات المذكورة
او المقدرة ولذا اظهر لا يكون الا نكرة بدليل الاستقراء وتتبع كلام البلغاء
اقول دعوى الاستقرائية اصعب من خرط القتاد وقيل في تعليل تعليل كون التمييز

[illegible]

نكرة لاصالتها اى النكرة من المعرفة لما عرفت قال عبد الحكيم السيلكوتي والاصل فيه
النكرة لان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف
ضايعا وعدم الاحتياج اى ولعدم الاحتياج الى التعريف اى الى كونه معرفة فتدبر
وجه التدبر ان التعليل يشعر بجواز كونه معرفة لانه اذا كانت النكرة اصلا يجوز كونها
معرفة فرعا كما في جزء المبتدأ على ما صرح في المتن وفي الحال على ما صرح به الفاضل العصام
والجواز ممنوع يفيده قول المص لا يكون الا نكرة وقيل في وجهه انه قد يعدل عن الاصالة
لعلة في لا حاجة وقال صاحب المنافع قوله فتدبر اشارة الى ما سبق في بحث العامل
من خلاف الكوفيين في وجوب كون التميز نكرة فانهم اجازوا تعريفها باللام او الاضافة
نحو غبن زيد رأيه والم بطنه وسفه نفسه وبطر عيشه ووفق امره ورشد امره
وزيد الحسن الوجه وعند البصريين ان غبن رأيه بمعنى غبن في رأيه والم بطنه
متضمن معنى شكا وسفه نفسه بمعنى سفه في نفسه او بمعنى سفهها بالتشديد ووفق
امره ورشد امره وبطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه
بالضارب الرجل قال الرضي اى ان الوجه على تقدير نصبه منصوب بكونه مشبها
بالمفعول لا على التميز قوله والمنصوب الثامن من ثلاثة عشر اشارة الى ان الثامن
صفة موصوفها محذوف بقرينة البحث قوله ما يطلق عليه في عرف النحاة
لفظ المستثنى يريد انه من عموم المجاز اذ لا يجوز الجمع بين معنيي المشترك
عند المحققين واما عند من جوزه ومنهم البيضاوي فلا يحتاج الى التجوز وكذا
عند من يجعله مجازا في المنقطع اذ لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز ايضا عندهم
واما من جوزه ومنهم البيضاوي ايضا فلا يحتاج الى التجوز وعلى كلا المذهبين
لا مطلق له حتى يمكن تحديده قبل التقسيم ولذا قسم اولا وعرف كل قسم في جنبه لكن
المستفاد من محقق السيلكوتي ان عدم جواز الجمع بين معنيي المشترك وبين الحقيقة
والمجاز عند المحققين انما هو في الادلة وكلام البلغاء واما في عبارات المؤلفين والمحاورات
فجائز وطريقة مسلوكة عندهم حيث قال في بحث المستثنى ولا تكلف في شيء منها فانه
طريقة مسلوكة في المحاورات تترتب عليه المسائل الفقهية كما بين في الاصول قيل يريد
ان اللام فيه للعهد الخارجي كما جوز ذلك في الكلمة بارادة ما هو مشترك بين النوعين على عموم المجاز
وان المراد به اللفظ قال البعض قوله ما اى اسم منصوب يطلق عليه اى على ذلك الاسم في العرف اى في

و اصطلاحهم لفظ المستثنى وقال امام الايوبي قوله والثامن المستثنى اى
ما يطلق عليه لفظ المستثنى وانما فسره به فان القاعدة انهم اذا ارادوا
تعبير المعنى الحقيقي والمجازي او تعبير المعنيين المشتركين في اللفظ بلفظ واحد
يطلقون فيه هذا المعنى مثلا اذا ارادوا اطلاق لفظ على الاسد والرجل الشجاع
يقولون ما يطلق عليه لفظ الاسد فيقال له عموم المجاز وكذا اذا ارادوا
جمع شمس وذهب في لفظ واحد يقولون ما يطلق عليه لفظ العين فيقال له
عموم المشترك وما نحن فيه من هذا القبيل فانه لا يمكن الجمع بين مستثنى المنقطع
والمتصل في معنى لفظ يصح اطلاقه عليه فان مفهوم الاول غير مخرج ومفهوم الثاني
انه مخرج فلا يمكن الجمع بينهما الا بهذا التعبير قدمه اى قدم المص المستثنى
على خبر باب كان قوله لانه اى خبر باب كان علة لعدم او لمناسبة التقديم
معمول الناقصة اى معمول الافعال الناقصة بخلافه اى المستثنى لانه يكون
معمولا لها ولغيرها كما ستعرف قوله ولما لم يمكن تحديد مطلقه الخ اى تحديد مطلق
المستثنى بحد ذاتي تمهيد لوجه تقسيمه اولا وانما كان تمهيدا لكيفية وجه التقسيم
اولا لان الابهام والاجمال وثانيا التفسير والتفصيل فكيفية وجه التقسيم في ذهن السامع
اوقع واثبت قال البعض قوله ولما لم يمكن تحديد مطلقه الخ توطئة للتقسيم اولا
وقال صاحب المنافع قوله تحديد مطلقه اى مطلق المستثنى من قبيل اضافة الصفة
الى موصوفها فالمعنى تحديد المستثنى المطلق الشامل للمتصل والمنقطع وقال
الاستاذ قوله تحديد مطلقه اى تحديد ما يطلق عليه لفظ المستثنى بحسب المعنى
بحيث يفيد تصور كل منها ممتازا عن الاخر وان كان يمكن تعريفهما باعتبار قدر
مشترك واما تحديد مطلقه بحسب اللفظ فممكن ذكره الرضي ايضا حيث قال
هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا لكن المص
صرح بانه ليس له مفهوم عام بل لفظ مشترك موضوع في الاصطلاح للمخرج
وغير المخرج فعلى هذا يكون مشتركا اصطلاحيا فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد
لتباينهما حقيقة والى هذا اشار الشارح بقوله ولما لم يمكن تحديد مطلقه
بحسب المعنى قال البعض قوله بحسب المعنى اى بحسب المفهوم المشترك وقال
صاحب المنافع قوله بحسب المعنى اى باعتبار معنى يفيده ما صدق عليه
لفظ المستثنى وان امكن باعتبار لفظ يفيده ما صدق عليه لفظ المستثنى

بان يتقيد له هو المذكور بعد الا او احدى اخواتها كما ذكره في حاشية الامتحان
فانه يفيده بيان ما صدق عليه المستثنى بانه لفظ مذكور بعدها ولا يفيد
بيان ما صدق عليه بحسب ما يفيده افراد المستثنى قوله لكونه اى المستثنى
متعلق بلم يمكن وعلة له عنده اى عند المص مشتركا لفظيا كالعين وقيل مشترك
معنوى يمكن تحديده بحسب اللفظ بحد شامل للقسمين وهو ما ذكر بعد الا او احدى
اخواتها لا بحسب المعنى لان ما يعتبر في ماهية احدهما مضاد لما يعتبر في ماهية
الآخر وكلام المص يحتمل لكن المص اختار رعوم الجى في الامتحان في بحث الاضافة
ولان التعريف المذكور منقوض بما بعد الصفة والتقييد بغير الصفة ليس بمفيد
لان الفرق بين اداة الاستثناء والصفة لا يستفاد الا من تعريف القسمين والصفة
فلا يمكن التحديد بحد صحيح ولو بحسب اللفظ وما ذكره الفاضل العصام من الدفع
بان عطف اخواتها على الا يغنى عن هذا التقييد اذ ليس الا الا بالصفة مع كونه
غير مفيد يساعده قول المص قوله قسماه بكسر القاف وسكون السين تثنية قسم
سقط نونه بالاضافة الى الضمير الراجع الى اللفظ المشترك فرفعها بالالف
مبتدأ وقوله مختلفا الحقيقة بالاضافة لان مختلفان اضيف الى الحقيقة فسقط
نونه بالاضافة لانه تثنية مختلف فرفعه بالالف خبر المبتدأ والجملة منصوبة المحل
على انها صفة لقوله مشتركا لفظيا قال صاحب المنافع قوله قسماه مختلفا الحقيقة مبتدأ
وخبر صفة اى مختلفان بالحقيقة بحيث لا يجتمعان في معنى واحد وقال الاستاد قوله قسماه
مختلفا الحقيقة فلا يمكن جمع مختلفى الحقيقة في حد واحد لان الحد مبين للحقيقة بذكر
جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان فيها لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعا
في حد كذا في الرضى يا للعجب كل العجب من البعض حيث جعل قسماه نائب فاعل
لمشتركا وارجع ضميره الى المستثنى لعله هذا نشأ من اعوجاج عقله وبرودة
اعلى رأسه قوله قسمه من التقسيم جواب لما اى قسم المص المستثنى اولا
اى قبل الشروع في التعريف اوقبل التعريف الى القسمين اى المنقطع والمتصل
ثم عرف اى المص كلا منهما اى كل واحد من القسمين اوكل قسم منهما قوله
لان لكل منهما تعليل لقسم اولا ومتعلق له اى لان لكل واحد من القسمين او لان
لكل قسم منهما احكاما مخاطبة اذ احدهما مخرج والآخر غير مخرج لا يمكن اجراؤها اى تلك الاحكام
عليه اى على كل منهما او على كل قسم منهما الا يمكن اجراؤها عليه بعد معرفته اى كل منهما اوكل قسم
منهما يعنى الا بعد ان يكون معلوما ومعروفا بتعريفه اى كل منهما او كل قسم منهما
قوله فقال عطف على قسمه من قبيل عطف المسبب على السبب لا جواب الشرط

لا جواب الشرط محذوف كما توهم اى فقال المص قال البعض قوله فقال معطوف
على قسم تفكر ما في العطف وقال صاحب المنافع قوله فقال الفاء للتفسير
او تعقيبه فالمراد بقسم اراد تقسيمه وهو اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى
او المستثنى بهذا المعنى نوعان متصل اى الاول مستثنى متصل وهو اى
المستثنى المتصل اسم المخرج اى اسم المعنى الذى اخرج قوله باعتبار الحكم
متعلق بالمخرج والمراد اى وباعتبار المراد عن متعدد اى عن حكم متعدد
وهو المستثنى منه قوله علم فعل ماض على صيغة المجهول وقوله دخوله نائب فاعله
جملة صفة لمتعدد وبطريق صفة جرت على غير ما هى له اى علم المتكلم دخول المخرج
او المستثنى المتصل فيه اى في المتعدد بان يكون من افراده واجزائه قال
صاحب المنافع قوله دخوله فيه والضمير الاول راجع الى الالف واللام
بمعنى الذى والثانى راجع الى المتعدد باعتبار المفهوم اى مفهوم المتعدد
ولم يكن مراداً في ضمن المتعدد كذا في شرح ميزان الادب قوله اذ الاخراج
متعلق بتقيدنا المقدر اى قيدنا المتعدد بقوله علم دخوله فيه اذ الاخراج عنه
اى عن متعدد يستلزم الدخول فيه اى في المتعدد قبله اى قبل الاخراج فلا تناقض
اى اذا كان الدخول باعتبار المفهوم والاخراج باعتبار الحكم والمراد فلا يوجد
التناقض في الكلام الذى فيه الاستثناء وتوهم التناقض لانه اذا قيل جاءني القوم
الا زيداً وكان زيد داخلا في القوم قبل الاستثناء يفيد ان زيداً جاء
مع سائر القوم ويفيد انه لم يجئ باعتبار الاستثناء وان هذا الا تناقض
واجيب عنه بان المراد بالمستثنى منه تمام معناه والاسناد اليه بعد الاخراج
كذا قاله صاحب المنافع وقال شارح ميزان الادب وتحقيقه ان الحكم على المتعدد
لا يتم الا بعد ذكر المستثنى كما في بدل البعض والاشتمال فلا تناقض في باب
الاستثناء اى فلا يتوهم التناقض في باب الاستثناء كما لا يتوهم في البدلين
وقال مصنفه قوله فلا تناقض يعنى قيل ان في الاستثناء المتصل تناقض
لانه يتضمن اثبات الشئ ونفيه فان قولنا جاءني القوم الا زيداً اثبات
لمجئ زيد ونفيه وهذا تناقض لا محالة بلا ريب لكن لما كان الدخول باعتبار المفهوم
لا في الحقيقة لم يتناقض وانما احتجنا الى هذا الاعتبار لان الاخراج عن المتعدد
يستلزم الدخول فيه اذ بغير الدخول لا يتصور الاخراج فان قلت اذا لم يكن زيد
داخلا في القوم في الحقيقة فكيف يتصور الاخراج بهذا الاعتبار قلت معنى الدخول

شمول اللفظ له لولا الاستثناء قرينة على عدم دخول المستثنى في حكم المستثنى منه
في الواقع فاحفظ وقال صاحب الافتتاح وفي هذا المقام اعتراض قوي وبيانه
انك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا فزيد لا يخلو من ان يكون داخلا في مجيء القوم
او لا فان كان الاول يلزم التناقض لان نسبة المجيء قد لزمت بمجرد قولك
جاءني القوم لانه منهم فاذا اخرجته منهم بعد ذلك بالا زيدا فقد نفيت المجيء
عنه فصار المجيء مثبتا له ومنفيا عنه وما هذا الا تناقض محض وهو باطل
والجواب عنه ان المستثنى منه يراد به الجميع بالنظر الى المفردات من غير حكم
بالاسناد اذ لا يحكم على كلام متكلم بالاسناد الا بعد تمامه فلا يلزم التناقض
لان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا انما كان قبل اسناد الفعل
اليه فقولنا جاءني القوم الا زيدا بمنزلة القوم المخرج عنهم زيد جاءني والتناقض
انما يلزم ان لو كان الاخراج بعد الحكم بالاسناد وليس كذلك لان الحكم بالاسناد
كمال فهم المفردات وتمامها كما يحكم في بدل البعض والاشتمال مثلا لو قلت
ضربت زيدا رأسه اخبرت عن ايقاع الضرب من غير تخصيص بجزء منه فلو حكمت
بتمام الاسناد قبل ذكر الرأس ناقضت الا انك لم تحكم به الا بعد تمامه بالرأس
وقال شيروي في حاشيته على الامتحان قوله فلا تناقض اي اذا كان الدخول
باعتبار المفهوم والخروج باعتبار الحكم والمراد فلا تناقض بينهما فيكون قوله
فلا تناقض تفريع الاعتبارين وقال بعض المحشين قوله فلا تناقض متوهما من نحو
جاءني القوم الا زيدا بان المجيء مثلا حكم على زيد في ضمن القوم ثم نفي عنه
صريحا لما عرفت من ان الدخول باعتبار المفهوم والخروج باعتبار الحكم والمراد
وقال ابو البقاء ودخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها
كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا تناقض في مثل جاءني القوم الا زيدا
لانه بمنزلة قولك القوم المخرج زيد جاءني وذلك لان المنسوب اليه الفعل
وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها
الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة والمنسوب اليه
في الاستثناء هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة
قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض
سواء كان اي التعدد المدلول عليه بالمتعدد ومن جهة الجزئيات [illegible] المستثنى منه
او الاجزاء اي او من جهة اجزائه كما ان العبد والقلم يتعدد جزئياته الا انه لما كان متعلق الاشتراء [illegible]

تعدد اجزاؤه لانه يمكن ان يتعلق الاشتراء بجميع اجزائه او بعضه قال الاستاد
سواء كان اي سواء كان الاخراج من جهة الجزئيات اي من جهة كون المستثنى جزئيا
من المستثنى منه كجاءني القوم الا زيدا او الاجزاء اي او من جهة كونه اجزاء منه
كذا فهم من فتح الاسرار وقال البعض قوله سواء كان اي سواء كان التعدد
فاسمه راجع الى التعدد المدلول عليه بالمتعدد او سواء كان الاخراج فاسمه راجع
الى الاخراج المدلول عليه بالمخرج من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى من جهة
الجزئيات كجاءني القوم الا زيدا او من جهة الاجزاء نحو اشتريت العبد الا نصفه
وقال صاحب اللطائف قوله كجاءني القوم الا زيدا فيه نظر لان زيدا ليس بجزئي لهم
لان القوم لا يطلق ولا يحمل على ما هو اقل من العشرة فلا يقال زيد قوم فلا يكون
جزئيا للقوم وانما يشابهه فالظاهر كما جاءني احد الا زيد قوله بالا متعلق بقوله
المخرج او احدى اخواتها اي اخوات الا اي اشباهها وهي حروف الاستثناء
وادواته على معنى ما به يستثنى في الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا وهي الا
وعدا وخلا وحاشا وسوى وسواء وغير وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما
وبله وبيد بمعنى غير ولما في قوله تعالى لما عليها حافظ كذا في السيد بن علي
لم يفسرها اي لم يفسر المص الاخوات ولو فسرها لقال وهي خلا وعدا اه كما قال
في تغيير علامة التأنيث وهي التاء الموقوف عليها هاء وقوله اكتفاء مفعول له
لم يفسرها وعلة للنفي بذكرها اي الاخوات في اثناء المباحث اي مباحث الاستثناء
بيد انه اي انه لفظ بيد بمعنى غير لا بمعنى من اجل كقوله عليه السلام انا افصح العرب
بيد اني من قريش وقوله عليه السلام انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش
وقال صاحب الهوادي بيد قد يبدل باؤه ميما وهو لازم الاضافة الى جملة
مصدرة بان المشددة وله معنيان احدهما بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا
ولا صفة ولا استثناء متصلا كما وقع غير بل يقع منصوبا دائما واستثناؤه منقطعا
خاصة والثاني بمعنى من اجل نقله ابن هشام في الحديث الشريف على المعنى الثاني
وابن مالك وغيره على المعنى الاول وعليه التمثيل هنا انتهى وقال حسن چلبي في حاشيته
على المطول قوله بيد بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا استثناء
متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع وكون بيد في الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة
وقيل فيه بمعنى الاجل انتهى كلامه وقال السيالكوتي في حاشيته على عبد الغفور وبيد بقي الهاء

المتعدة وسكون الياء المثناة التحتانية والدال المهملة بمعنى غير وبمعنى على ومن اجل
وطعام انتهى كلامه في الصحاح بيد معناه غير يقال انه كثير المال بيد انه بخيل فاته
اى المص وقوله لفظ بيد فاعل فاتته ايضا فانه لفظ بمعنى الا كقوله تعالى ان كل نفس
لما عليها حافظ اى الا عليها حافظ بيد انه لم يذكرهما المص لندورهما كذا في حاشية
الامتحان قوله وقال الفاضل العصام الى اشارة الى وجه اخر لعدم التعبير بلفظ
اى قوله بالا واحدى اخواتها ليس من تمام التعريف اى تعريف المتصل بل
لمزيد التوضيح اى توضيح التعريف فلا باس اى فلا ضرر بالنقص اى بنقص
التعريف وعدم التصريح اى وايضا لا باس بعدم تصريح المص باخوات الا
اقول والاخوات المذكورة في اثناء البحث عشرة واثنان ما فاته فضلا عن عشرة
ولعل وجه تركه تعبيرها عدم العلم بانحصارها في عدد معين ويدل عليه
قول الشارح في حاشية الامتحان ولم يذكر لا سيما مع انه مما ذكره المص وقول
المهوارى قديمة لعبادة هامنها ومنقطع اى والثاني مستثنى منقطع وهو
اى المستثنى المنقطع المذكور بعدها اى الا واحدى اخواتها اى الا قوله
حال كونه اى المذكور اشارة الى ان قوله غير مخرج حال من المذكور مدلوله
اى مدلول المذكور عن متعدد قوله للعلم تعليل لقول المص غير مخرج عن
ومتعلق له بعدم بدخوله اى المذكور فيه اى في المتعدد بحسب المفهوم
لعدم صدق مفهوم المتعدد عليه وذلك اذا كان المستثنى من جنس المستثنى منه
جاءني القوم الا حمارا فان مفهوم الحمار ليس بداخل في مفهوم القوم او المراد
اى او باعتبار المراد لعدم المراد في دخوله بقرينة الاشارة الى جماعة خالية عن زيد
وذلك اذا كان المستثنى من جنس المستثنى منه كقولك جاءني القوم الا زيدا
مشيرا بالقوم في قولك جاءني القوم على ان يكون اللام للعهد الخارجي او العهد الذهني
بقرينة المقام او غيره الى جماعة خالية عن زيد فيكون المعنى جاءني هؤلاء الجماعة الخالية
عن زيد الا زيدا قوله وعدم الدخول الخ جواب سؤال مقدر وهو ان يقال المتصل
ما علم عدم دخوله في المراد وهو القسم الثاني من المنقطع كذلك فيلزم تداخل القسمين
في المراد كما في المتصل في هذا القسم اى القسم الثاني من المنقطع وهو ما علم
عدم الدخول باعتبار المراد قوله وعدم الدخول مبتدأ خبره قوله معلوم بالقرينة
كالاشارة الى الجماعة خالية وفي الحكم اى عدم الدخول في الحكم معلوم بباب الا

بباب الا اى بنوع الا وهو غير وخلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون
كذا في حاشية الامتحان قال صاحب المنافع قوله وفي الحكم بباب الا والمراد بالحكم
هنا الوقوع او اللاوقوع بناء على مذهب من قال بان الالفاظ موضوعة
للامور الخارجية واما على ان الحكم ايقاع او انتزاع اى الحكم بناء على مذهب من قال
بان الالفاظ موضوعة للصور العقلية فلا معنى لكون عدم الدخول في الحكم
بهذا المعنى بباب الا لانه لا احتمال لدخول المستثنى في حكم المستثنى منه لكون عدم دخوله
في المستثنى منه حين الحكم على المستثنى منه معلوما قطعا فلا يحتاج الى باب ذكر الا
واما في المتصل اى واما عدم الدخول في المراد وفي الحكم في المتصل فكلاهما
اى عدم الدخول في المراد وفي الحكم فيه قال صاحب المنافع قوله فكلاهما اى
عدم الدخول في المراد وعدم الدخول في الحكم بباب الا اى معلومان بباب الا
قوله فلا يلزم تفريع على قوله وعدم الدخول في المراد ان تداخل القسمين
اى المتصل والمنقطع بان يكون القسم الثاني من القسم الثاني قسما اولا
ايضا لصدق تعريفهما عليه كذا قاله سيروى في حاشيته على الامتحان ومن اراد
التحقيق فليرجع اليها قال صاحب المنافع قوله تداخل القسمين اى المتصل
والمنقطع باعتبار القسم الثاني من الثاني وجه توهم التداخل ان المستثنى داخل
في مفهوم المستثنى منه في المتصل وثاني المنقطع وخارج عن المستثنى منه باعتبار الحكم
والمراد وحاصل الدفع ان خروجه باعتبار المراد معلوم مع قطع النظر عن ذكر
اداة الاستثناء في ثاني المنقطع وغير معلوم معه في المتصل بل هو معلوم بالاداة
فقط والحاصل ان في كل كلام فيه المستثنى المنقطع حكمين مختلفين ايجابا او سلبا
وما فيه المتصل حكما واحدا او حكمين على الاختلاف ولما قسم مستثنى اولا
وعرف كل قسم على حدة شرع الآن الى ان يبين اعرابه وهو النصب لانه
من المنصوبات وهو في مواضع الاول ما يكون النصب فيه واجبا الا انه اجتمع فيه
شرطان وقوعه في كلام موجب بعد الا وكونه مقدما على المستثنى منه فقال والمستثنى
مطلقا اى سواء كان متصلا او منقطعا ولكن اى ولاجل ان المراد بالمستثنى هنا
مطلقا اولاجل كون المراد من المستثنى مطلقه اظهر فعل ماض من باب الافعال ضميره
يعود الى المص اى اتى بالمستثنى اسما ظاهرا مع ان الظاهر الاضمار لسبق مرجعه ولو اتى

بالظهر لقال وهو يعني للتنبيه على المغايرة اظهر اقول ان المعرفة اذا اعيدت معرفة
فهي عين الاولى فافهم قال البعض قوله اظهر اي اتى المص بالاسم الظاهر مقام الضمير
منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين
الفعل المتقدم ومعنى الفعل بتوسط الا وفيه اقوال آخر هذا في المستثنى المتصل
واما في المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام والمتأخرون
ذهبوا الى ان الا عامل في المنقطع وهو ما ذهب اليه المص حيث عد الا في المنقطع
عاملا كما تقدم والتفصيل في الرضي فلو وجوبا متعلق بقرينة قوله اي المص متعلق
بتقييدنا المقدر اي وانما قيدنا بقولنا وجوبا بقرينة قوله ويجوز فيه النصب اي
بدليل كونه قسيما اي مقابلا للمنصوب جوازا لكن لا يكون منصوبا وجوبا الا بشرطين
ذكرناهما سابقا اجمالا احدهما اذا كان المستثنى واقعا بعد الا اي لا بعد غيره
من الادوات فان لها حكما آخر كما سيجيء احتراز اي قوله بعد الا احتراز
عن سوى وسواء وغير اي عن لفظ سوى وسواء وغير قوله اذ لا نصب تعليل
لقوله احتراز بعدها اي بعد هذه الثلاثة يعني لا يكون ما وقع بعد هذه الثلاثة
منصوبا بل جر اي بل يكون ما وقع بعدها مجرورا قال صاحب المنافع قوله بالجر
معطوف على المحل البعيد لنصب او على الضمير المرفوع المستتر في الظرف المستقر اي بعدها
على مذهب الكوفيين من انهم يجوزون العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد
ولا فصل بلا قبح وايضا احتراز عن لفظ خلا وعدا وليس ولا يكون قوله
فان النصب تعليل للاحتراز المفهوم من قوله وعن خلا بواسطة العطف اي
لان نصب المستثنى الذي يقع بعدها اي بعد هذه الاربعة غير مقيد بكونه اي
بكون وقوع المستثنى في كلام موجب تام قوله غير الصفة بالجر صفة الا او بدل منه
قيد تحقيق لان الصفة لا يكون بعدها المستثنى بيان للواقع اي قوله غير الصفة
بيان للواقع لا احتراز قوله لئلا يدخل اي لئلا يقع الغفلة عن عدم دخول ما بعد الا
للصفة في المستثنى ويكون عدم دخوله مصرحا فيه رد على الفاضل الجامي حيث قال
قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه
وتبعية للفاضل الهندي حيث قال قوله غير الصفة غير محتاج اليه اذ ما بعد الا التي
للصفة ليس بمستثنى فهو قيد وقوعي لا احترازي وتبعية للسيالكوتي قوله غير الصفة
ليس للاحتراز اذ لا اخراج بالا الصفتية ولا احتياج الى هذا القيد بعد قوله
هو

هو المخرج عن متعدد قوله اذ لا يكون علة لمقدر تقديره انما لم يكن للاحتراز
اذ لا يكون بعدها اي بعد الا التي للصفة بمعنى غير المستثنى حتى يحترز عنه اي عن المستثنى
الذي يكون بعدها قوله لاختلاف حكمه اي حكم المستثنى وهو المخرج وغير المخرج
علة للا يكون بعدها المستثنى ومتعلق بقوله لا يكون يعني لا يوجد قال صاحب المنافع
قوله لاختلاف حكمه متعلق بلا يذهل اي لاختلاف حكم ما بعدها بالرفع والنصب
والجر لكونه صفة لما قبلها كما سيجيء وقال البعض قوله لاختلاف حكمه اي حكم المستثنى
بعد الا بمعنى الصفة في كلام موجب بفتح الجيم من وجب اي مثبت اي في كلام
مثبت لا نفي كما ولا نهي كلا ولا استفهام كالهمزة والمراد بالاستفهام الاستفهام
الانكاري قال صاحب الضوء والمعنى بالموجب ما لم يصدر باحد الاشياء الثلاثة
هي النفي والنهي والاستفهام وبغير الموجب ما صدر باحدها وانما كان
الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من الاستغراقية كما تزاد في النفي والنهي
تزاد فيه ايضا نحو قوله تعالى هل من خالق غير الله وقال صاحب المنافع
قوله لا نفي الخ اسم لا مع خبرها جملة صفة كاشفة لمثبت بيان للمعنى الاصطلاحي
للمثبت وللموجب فيه اي في كلام موجب قوله اذ لا يجب النصب اي نصب المستثنى
تعليل للتقييد نصب المستثنى بكلام موجب في غيره اي في غير كلام موجب ومثبت
اقول هذا ظاهر البطلان لانه يقتضي انحصار وجوب النصب في كلام موجب
تام وليس الامر كذلك قال صاحب المنافع قوله في غيره اي في غير الموجب
اذا كان المستثنى مقدما او منقطعا بل يجوز هو اي النصب على الاستثناء
في غيره وانما اكد المستتر تحت يجوز بالمنفصل الذي هو لفظ هو بعد يجوز لئلا يتوهم
تنازع يجوز ويختار في البدل ويختار البدل لان المستثنى فضلة مطلقا
لشبهه بالمفعول بخلاف البدل تام قوله اي مذكور فيه المستثنى منه اي مذكور
في كلام موجب المستثنى منه يريد ان التمام بالنسبة الى المستثنى منه قوله اذ لو لاه اي
لو لم يكن المستثنى منه مذكورا فيه تعليل لكون المستثنى منه مذكورا فيه قوله لكان اي الكلام المستثنى
مفرغا بمعنى مفرغ له العامل عن المستثنى منه المتروك فيكون تسمية المستثنى بالمفرغ مجازا
مرسلا من قبيل اطلاق اسم العامل على المعمول لان المفرغ في الحقيقة هو العامل
لحذف المستثنى منه وجعل اعرابه لما بعده وسمي المستثنى باسم المستثنى منه من الفعل
على المفعول به وغيرها مجازا مرسلا وهو اي المفرغ لا يقع في الكلام الموجب لفساد المعنى
الا فيما نحو كلا جيدا اي ترك حكم الاشتغال عند المعنى الا التخاع لانه لا بد وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه

الاّ نادراً بخلاف غير الموجب لان الافادة فيه غالب وعدم الافادة فيه نادر
نحو ماجاءني الازيد كما سيجيء وقيل قائله الشيخ الرضي وصاحب المتوسط
وجه وجوب اي دليل وجوب نصب المستثنى او سبب وجوب نصب المستثنى او تعليل
وجوب نصب المستثنى او علة وجوب نصب المستثنى فيه اي في كلام موجب قوله
وجه وجوب النصب مبتدأ خبره قوله مشابهته اي المستثنى بالمفعول وتحقيقه
انه الجزء الاخير من الكلام الا انه لم يستحق اعرابا معينا فنصب تشبيها بالمفعول
قوله لمجيئه اي المستثنى تعليل لكون المستثنى فضلة بعد تمام الكلام قوله وتعذر
البدل عطف على مشابهته اي وايضا وجه وجوب النصب فيه تعذر كون المستثنى
بدلا من المستثنى او تعذر جعله بدلا منه والتعذر مصدر من باب التفعل
مضاف الى البدل قوله لان المبدل منه علة لتعذر البدل ومتعلق له في حكم التنحية
اي في حكم السقوط من حيث ان النسبة اليه ليست بمقصودة بل المقصود بالنسبة
اليه البدل فيكون اي المستثنى في حكم التفريغ بالغين المعجمة اي في حكم المفرغ
والمفرغ في الايجاب ممتنع لعدم استقامة المعنى فكذا ما في حكمه فتأمل فيكون
معنى جاءني القوم الازيداً جاءني من شأنه المجيء الازيداً وهو فاسد كذا قاله احمد نائلي
وقال صاحب الضوء وانما لم يجز البدل في الكلام الموجب نحو جاءني القوم الا زيداً لان البدل
يقوم مقام المبدل منه واذا اقام مقامه عمل فيه عامله فصار كأنك قلت جاءني الا زيد
فرفعت زيداً بجاءني وكيف ترفعه به وقد نفيت عنه وهذا محال ان القصد ان يجعل زيد
خارجا من جملة القوم عاريا عن المجيء فاذا جعلته فاعلا للمجيء كنت قد اسقطت القوم
واثبته وهذا عكس الغرض وقال البعض قوله فيكون تفريع على كون المبدل في حكم التنحية
اي فيكون المبدل منه في حكم المفرغ وقال بعض الافاضل قوله فيكون اي المستثنى منه
في حكم التفريغ ورد اي الشيخ الثاني من وجه وجوب النصب فيه والراد عبد الغفور
اورد وجه ذلك القائل بان المبدل منه ليس مطروحا اي ليس متروكا عن المراد والنظر
بالكلية حتى يفسد المعنى لكونه مفرغا في الموجب وفرق اي فرق عظيم بين نفس الشيء
وهو المفرغ الحقيقي وهو المستثنى الذي هو في غير الموجب وما في حكمه وهو المستثنى
الذي هو في الموجب فلا يقال ان النصب ايضا واجب في المفرغ الحكمي وفي الحقيقي غير واجب
قال الاستاد قوله وفرق اي ورد ايضا بفرق بين نفس الشيء وهو المفرغ وما اي المستثنى الذي
كان في حكمه اي ذلك الشيء وقال البعض قوله وما في حكمه وهو المبدل منه وقال بعض الافاضل
قوله وما في حكمه وهو المستثنى منه وقيل في وجه تعذر البدل او في وجه وجوب النصب على الاستثناء
في الموجب والقائل الهندي ان البدل في قوة تكرير العامل اي عامل المبدل منه فيلزم الايجاب في المستثنى
ايضا اي مثل الايجاب في المستثنى منه وهو خلاف الغرض فضلا بقولنا جاءني القوم الازيداً بجعل له مجاءني
وهو محال كما في الاثبات في فيكون معنى جاءني القوم الا زيد في صورة البدل جاءني القوم الا جاءني زيد
وهو خلاف الغرض قال الاستاد قوله فيلزم الايجاب في المستثنى ايضا اي فيلزم كون المستثنى موجبا ايضا اي

اي كما لزم الايجاب في المستثنى منه فيكون معنى جاءني القوم الازيد في صورة الابدال
جاءني زيد فيفسد المعنى اذ المراد ان زيداً لم يجيء لكون الاستثناء من الموجب
وذلك في الموجب واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك اي الايجاب في المستثنى
فيكون معنى ماجاءني القوم الازيد في صورة البدل ماجاءني القوم الا
ماجاءني زيد وهو خلاف الغرض قوله لجواز اعتبار تكرير العامل
بتلك اضافات تعليل للايلزم ذلك ومتعلق به او علة للنفي
الى المستثنى بان يقال ماجاءني القوم الا جاءني زيد بترك حرف النافي
وهو متعلق بالاعتبار ورد اي رد الدليل الثاني لوجوب النصب في الموجب
او رد الوجه الثالث وهو ما قاله القائل الثاني من ان البدل في قوة
تكرير العامل الخ اورد وجه ذلك القائل او وقع عليه الرد بان معنى
تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب
والسلب فان اقتضى المقام الفعل الايجابي فيوتي به والا فالسلبي ولهذا
اي لكون معنى تكرير العامل اعتبار ذات العامل جاز جاء زيد لا عمرو
قوله في العطف اي في عطف عمرو بلا متعلق بجاز مع انه اي مع ان العطف
في قوة تكرير العامل اي عامل المعطوف عليه فيكون تقديره جاء زيد لا عمرو
لا جاء عمرو في العطف وفي النفي ماجاء عمرو فبحث لان البدل في حكم
تكرير العامل من حيث انه المقصود بالنسبة على ما صرح به القاضي في تفسير قوله
تعالى صراط الذين انعمت عليهم فلا بد من اعتبار النسبة اليه لكونه المقصود
اصالة ومن النسبة الى المتبوع لكونه مقصودا تبعا ولذا يفيد تأكيد النسبة
والمنسوب اليه جميعا على ما شرط في الكشاف فلا بد فيه من تكريره من حيث الايجاب
والسلب بخلاف العطف بلا ولكن فانه في قوة تكرير العامل من حيث التصرف
ولذا وجب اختلاف الحكمين بالسلب والايجاب كذا قاله عبد الحكيم السيالكوتي
في حاشية الغفوري فظهر اي اذا ثبت تزييف الدليلين لمذهب القائلين فظهر
ان الوجه اي الدليل في وجوب النصب فيه اي في كلام موجب قال الاستاد قوله ان الوجه
اي ان وجه وجوب النصب فيه اي في كلام موجب وقال البعض قوله وان الوجه
فيه اي في تعذر البدل في الموجب ويلزم وجوب النصب الاستقراء وتتبع كلام البلغاء
والفصحاء ليس الا اي ليس الوجه الا الاستقراء نحو جاءني القوم الا زيداً وقوله
او مقدما على المستثنى منه عطف اي معطوف على خبر كان وهو اي خبر كان في كلام موجب

ای لفظ فی کلام موجب و بعد الا ای لفظ بعد الا متعلق به ای بخبر کان و المراد من التعلق
التعلق اللغوی لا الاصطلاحی بان یکون بعد الا حالا من ضمیر الفاعل الظرف المستقر
اعنی فی کلام موجب ولو کان حالا من الضمیر المستتر کان لا یفید هذا المعنی لان القید
علی هذا التقدیر مؤخر فلا یفید المشارکة فلا تغفل کذا قاله علی الحدادی قدمه
ای قدم المص قوله بعد الا علیه ای علی خبر کان قوله لیشارک متعلق لقدمه وعلة له
فیه ای فی قوله بعد الا المعطوفان احدهما مقدما والآخر منقطعا او احدهما
او مقدما والآخر او منقطعا علیه ای علی خبر کان قوله لان المعطوف متعلق
لیشارک وعلة له علی المقید وهو فی کلام موجب بقید وهو بعد الا قوله مقدم
صفة قید یشارکه جزاء ان ای یشارک المعطوف ذلک المقید فی القید .
ولذا ای لمشارکة المعطوفین المعطوف علیه فی الکون بعد الا کذا قاله صاحب المنافع
قال الاستاد قوله ولذا ای لاجل ان المعطوف علی المقید بقید متقدم یشارکه فیه
لم یعد ای المص کان ای لفظ کان فی هذین ای فی هذین المعطوفین حیث قال
او مقدما او منقطعا ولم یقل او کان مقدما او منقطعا کما اعاد ای کما اعاد
المص لفظ کان فیما بعدهما ای فی موضع وقع بعد هذین المعطوفین حیث قال
او کان بعد خلا او عدا قوله فتبصر لعل وجه التبصر ان قول الشارح وهو
فی کلام موجب ذو وجهین فالوجه الصحیح رجوع ضمیر هو الی خبر کان . والواو ابتدائیة
یعنی ان قوله فی کلام موجب خبر کان لکنه خبر ثان له اذ خبره الاول قوله بعد الا
والوجه الغیر الصحیح هو کون الواو حالیة وضمیر هو راجعا الی المقدم
علی المستثنی منه فکان المستفاد تخصیص وجوب النصب فی المقدم اذا کان
فی کلام موجب وذلک فاسد اذ لیس کذلک بل اعم من الموجب وغیر الموجب وقد
صرح الفاضل الجامی المستثنی منصوب وجوبا اذا کان المستثنی مقدما علی المستثنی منه
سواء کان فی کلام موجب او غیر موجب لامتناع تقدیم البدل علی المبدل منه
کذا قاله بعض محشی هذا الکتاب وجه الوجوب ای وجه وجوب النصب علی الاستثناء
اذا کان المستثنی مقدما او وجه وجوب النصب علی الاستثناء فی هذا القسم
او وجه وجوب نصب المستثنی علی الاستثناء فی هذا القسم تعذر البدل
من المستثنی منه قوله لامتناع تقدیمه ای البدل علة لتعذر البدل ومتعلق له
علی المتبوع ای المبدل منه الذی هو المتبوع لان البدل تابع والتابع یجب ان یکون
بعد المتبوع فوجب ان یکون منصوبا علی الاستثناء نحو ما جاءنی الا زیدا
احد فان الا زیدا قدم علی احد قوله او منقطعا عطف علی قوله مقدما لقربه او علی قوله

او علی قوله فی کلام موجب لاصالته فافهم وجه الوجوب ای وجه وجوب النصب
علی الاستثناء اذا کان المستثنی منقطعا او وجه وجوب النصب علی الاستثناء
فی هذا القسم ما مر فی سابع حروف الثانیة او فی باب العامل فی بحث الحروف
الثانیة او فی بحث العامل السماعی ان الا ای من ان الا فهو بیان لما مر
فیه ای فی المنقطع او فی المستثنی المنقطع بمعنی لکن بتشدید النون فیعمل ای
اذا کان الا فیه بمعنی لکن فیعمل الا عمله ای عمل لکن نحو جاءنی القوم الا حمارا
قوله ای لکن حمارا لم یجئ اشارة الی ان الا فی هذا المثال بمعنی لکن والخبر مقدر
لما مر قدم ای المص ما ای المستثنی الذی هو ای ذلک المستثنی واجب النصب
ای واجب نصبه اذا کان بعد الا علی ما هو واجب النصب بعد غیره قوله لان المقصود
الاصلی متعلق بقدم وعلة له ای لان المقصود الاصلی من ذکر المنصوبات
او من بیان هذا الباب او لان المقصود الاصلی فی هذا الباب بیان ما ای
المنصوب الذی هو ای ذلک المنصوب ملحق بالمفعول قوله لکونه ای
ما هو ملحق بالمفعول تعلیل لکون المقصود الاصلی بیان ما هو ملحق بالمفعول
قوله مستثنی خبر الکون والمنصوب بالمفعولیة وهو المستثنی الواقع
بعد خلا وعدا فی الاکثر وما عدا وما خلا او المنصوب بکونه ای المنصوب
خبر لیس او خبر لا یکون قوله والمنصوب مبتدأ خبره قوله قد بین من التبیین
فعل ماض مجهول ونائبه المستتر راجع الی ذلک المنصوب فی مقام آخر ای
فی المفعول به وخبر کان کذا قاله صاحب المنافع یعنی والمنصوب بالمفعولیة
او بکونه خبر لیس او لا یکون قد بین فی مقام آخر فلم ذکرها هنا فاجاب بقوله
وانما ذکر علی صیغة المجهول ونائبه المستتر راجع الی ذلک المنصوب هنا ای
فی بیان نصب المستثنی قوله لتتمیم بحث المستثنی متعلق بذکر وعلة له قوله والمنقطع
الخ جواب سؤال مقدر وهو قد بین المنقطع فی مقام آخر ایضا فلم قدم المص
المنقطع هنا علی ما هو واجب النصب بعد غیر الا لکن قدم من التقدیم علی صیغة المعلوم
ای لکن قدم المص المنقطع هنا ای فی بیان نصب المستثنی ایضا ای مثل تقدیم ما هو
واجب النصب بعد الا قال الاستاد قوله لکن قدم بتخفیف الدال وکسرها من القدوم
بمعنی المجیء ای لکن قدم المنقطع هنا ای فی بیان نصب المستثنی ایضا ای مثل قدوم ما هو واجب النصب

قوله للاستدراك اي المنقطع متعلق بقدم وعلة له بها اي بالمستثنى الذي قبله
اي قبل المنقطع قوله في كونه اي المنقطع بيان لوجه الاستدراك بعد الا وفصل
بتخفيف الصاد وفتحها اي فصل المص بانه يقول او كان بعد خلا بينه اي بين ما هو
واجب النصب او بين ما هو ملحق بالمفعول وبين جائز النصب بها اي بينه وهو
المنصوب بالمفعولية او بكونه جزءا منصوبا كذا قاله صاحب المنافع ليس اي ذلك الشيء
من ذلك الملحق بالمفعول قوله للاستدراك متعلق بفصل وعلة له في وجوب النصب
بيان لوجه الاستدراك واعلم ان المستثنى المنصوب على الاستثناء على ثلثة اوجه
اي الاستثناء اذا كان بالا فلا يخلو اما ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه
اولا فان كان مقدما فهو القسم الثاني وان لم يكن مقدما فلا يخلو اما ان يكون
من جنس المستثنى منه اولا فان كان من جنسه فهو القسم الاول والا فهو القسم الثاني
قوله او اذا اشارة الى ان قوله كان بعد خلا عطف على قوله كان بعد الا
نبه باعادة لفظة كان على ان المعطوف يغاير المعطوف عليه في النصب لان نصب
المستثنى في الاول على المفعولية او الجزئية وفي الثاني على الاستثناء وعلى ان المستثنى
واقع بعد الا فعال في الاول وفي الثاني بعد الحرف وهو الا قاله العصام نبه
باعادة كان على ان الثلاثة السابقة مشاركة في كونها بعد الا قال البعض
قوله او اذا كان بعد خلا لتعيين المعطوف عليه قوله او بعد عدا اشارة الى ان قوله
عدا معطوف على قوله بعد خلا او اشارة الى تعيين المعطوف عليه وانما وجب نصب المستثنى
اذا كان بعد خلا او عدا لكونه اي المستثنى بعدهما او وانما يكون المستثنى بعدهما
منصوبا لكونه مفعولا به وفاعلهما اي فاعل خلا وعدا لانهما فعلان ماضيان
لا بد لهما من فاعل ضمير راجع لانه لا بد له من مرجع لفظا او معنى او حكما لانه
ضمير غائب الى اسم فاعل الفعل المتقدم لدلالة الفعل على صاحبه كما يدل على مصدره اي اسم الفاعل
او الى مصدره اي فعل المتقدم مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى او راجع الى بعض
مضاف من المستثنى منه او بعض مطلقا من المستثنى منه نحو جاءني القوم خلا زيدا
او جاءني القوم عدا زيدا اي جاءني القوم خلا الجائي منهم زيدا او اي جاءني القوم
عدا الجائي منهم زيدا مثال لرجوع الضمير الى اسم فاعل الفعل المتقدم او اي جاءني القوم
خلا مجيئهم زيدا او جاءني القوم عدا مجيئهم زيدا مثال لكون الضمير راجعا الى مصدر
الفعل المتقدم او اي جاءني القوم خلا بعضهم زيدا او جاءني القوم عدا بعضهم زيدا
مثال لرجوع الضمير الى بعض مضاف او اي جاءني القوم خلا بعض منهم زيدا او جاءني
القوم عدا بعض منهم زيدا مثال لكون الضمير راجعا الى بعض مطلق وكذا في المثال الاول

في المثال الاول والاخير منهم ليكون ضميرا راجعا الى ذي الحال لربط الجملة الحالية
لما سبق ان الحال اذا كان جملة يلزم الضمير فيها وهما اي هاتان الجملتان
اي كل واحدة منهما قاله صاحب المنافع قوله وهما اي خلا وعدا مع فاعلهما
في محل النصب على الحالية من معمول الفعل المتقدم ان وقعت بعد معرفة كما في الامثلة
المذكورة واما ان وقعت بعد نكرة فصفة مثل جاءني احد خلا او عدا زيدا
وقيل لا محل لهما من الاعراب لقيام كل منهما مقام الا وهي حرف لا محل لها منه
وكذا ما قام مقامها وكان بدلا منها ولم يظهر من الظهور مبني للفاعل او
من الاظهار مبني للمفعول معهما اي مع كل واحد من خلا وعدا اذا وقع حالا
بالضمير وحده مع ان الماضي اذا وقع حالا لا يجوز فيه الواو في الماضي الواقع حالا
ايضا لئلا يكون اشبه بالا فترك الواو فيه وجوبا واما اذا كان صفة فلم يجز فيه
لفظة قد ولا الواو اصلا قد اي لفظ قد اصلا اي لا لفظا ولا تقديرا
ولم يظهر معهما ايضا العامل قوله ليكون متعلق بلم يظهر وعلة له اي ليكون لخلو منهما
زيادة مشابهة بالا في عدم الفصل بينها وبين المستثنى منه وخلا اي لفظ خلا
ماضيا كان او مضارعا في الاصل اي في اصل استعماله في الاستثناء او غيره
لازم الا انه قد يتعدى الى المفعول به بمن نحو خلت الديار من الانيس فحذف
اي كلمة من او حرفية من واوصل الفعل الذي هو لفظ خلا مثلا الى المفعول به
فيتعدى الى المفعول به بنفسه فيكون المستثنى بعدها مفعولا به ويقال لمثل هذا
العمل الحذف والايصال وهو ان يحذف الجار المتعدي الفعل وحده اختصارا
ويوصل الفعل بنفسه الى المجرور ويجعل كالفعل المتعدي المفعول به كقوله تعالى
واختار موسى قومه مكان من قومه اي التزم احد الامرين على سبيل منع الخلو والجمع
قوله او ضمن من التضمين على صيغة المجهول عطف على اوصل اي ضمن الفعل معنى جاوز
فيكون معنى قولك جاءني القوم خلا زيدا جاوز زيدا والتزم على صيغة المجهول
ونائب فاعله قوله الحذف والايصال اي حذف كلمة من ناظر الى الاول او التزم
التضمين اي جعله بمعنى جاوز في باب الاستثناء يعني اذا كان خلا واقعا في الاستثناء
قوله ليكون متعلق بالتزم وعلة له ما اي المفعول الذي وقع بعده اي بعد خلا
مثلا منصوبا صريحا كما كان الواقع في صورة الاستثناء بالا قال البعض قوله
ما اي الاسم الذي بعده اي بعد خلا مثلا في صورة المستثنى في المنصوبية بالا اي

[illegible]

اى بلفظ الا التى هى اى الا ام الباب اى اصل باب الاستثناء منصوب ظاهرا فان بعدها
منصوب ولكونه اشبه بالا فى الاكثر اى المستثنى منصوب بعد هما اى بعد خلا وعدا
بناء على انهما اى خلا وعدا فعلان فى اكثر الاستعمال وفى هذا التفسير
اشارة الى ان الالف واللام فى قوله فى الاكثر عوض عن المضاف اليه وان التى هى
مختص بارادة الاستثناء بخلاف الا لان فى نصبها المستثنى ظاهرا خلاف او
اذا كان بعد ما خلا وفى تقدير بعد اشارة الى تعيين المعطوف عليه ولم يعد لفظ كان
ههنا لاشتراكهما فى نصب المستثنى على المفعولية اذ لا فرق بينهما الا بزيادة لفظ ما
وعدمها الا ان النصب ههنا واجب وثمة محتمل ولذا قال المص فى الاكثر
وانما وجب نصب المستثنى اذا كان بعد ما خلا او ما عدا لكونه اى المستثنى
بعدهما مفعولا به ايضا اى كما كان مفعولا به اذا كان بعد خلا وعدا قوله لان ما
اى لفظة ما متعلق بقوله لكونه وتعليل لكون المستثنى بهما مفعولا به فيهما اى
فى ما خلا وما عدا مصدرية وحروفها ثلاثة ما ان وان مختصة بالفعل اى الاولان
تختص بالفعل اى ما وان تختص بالفعل يعنى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها
فى تاويل المصدر ولذا اختصا به لان المصدر لا يوجد الا بالفعل نحو قوله تعالى
وضاقت عليهم الارض اى برحبها بسعتها وقوله تعالى وان تصوموا خير لكم وهذا مذهب
سيبويه وجوز غيره دخول ما على الجملة الاسمية نحو بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية كذا
فى الرضى فلا يكون اى اذا كانت مختصة بالفعل فلا يكون المستثنى مجرورا بعدهما اى بعد ما خلا
وما عدا اصلا اى لا لفظا ولا تقديرا وهما اى ما خلا وما عدا حالان بتاويل المصدر
اى مصدر ما خلا او ما عدا الذى هو خلو وعدو باسم الفاعل لكون الاشتقاق
فى الحال شرطا عند المص وهو متعلق بالتاويل او هما ظرفان بتقدير زمان مضاف
الى ما خلا وما عدا بعد ان يكونا مؤلين بالمصدر كما قال البعض قوله بتقدير زمان مضاف
الى مصدرهما بعد ان يكونا مؤلين بالمصدر نحو جاءنى القوم ما خلا زيدا او جاء القوم
ما عدا زيدا اى جاءنى القوم خاليا الجائى منهم زيدا او جاءنى القوم مجاوزا
الجائى منهم زيدا مثال لكونهما حالان بتاويل المصدر باسم الفاعل ولكون الضمير
راجعا الى اسم فاعل الفعل المتقدم او اى جاءنى القوم خاليا جميعهم زيدا او جاءنى القوم
مجاوزا جميعهم زيدا مثال ايضا لكونهما حالان بتاويل المصدر باسم الفاعل ولرجوع الضمير
الى مصدر الفعل المتقدم او اى جاءنى القوم بعضهم زيدا او جاءنى القوم مجاوزا بعضهم زيدا
مثال ايضا لكونهما حالان بتاويل المصدر باسم الفاعل ولكون الضمير راجعا الى بعض مضاف او اى جاءنى
القوم خاليا

خاليا بعض منهم زيدا او جاءنى القوم مجاوزا بعض منهم زيدا مثال ايضا لكونهما
حالان بتاويل المصدر باسم الفاعل ولرجوع الضمير الى بعض مطلق او اى جاءنى
القوم وقت خلو الجائى منهم زيدا مثال لكونه ظرفا بتقدير زمان مضاف
ولرجوع الضمير الى اسم فاعل الفعل المتقدم او اى جاءنى القوم وقت خلو جميعهم
زيدا مثال لكونه ظرفا بتقدير زمان مضاف ولكون الضمير راجعا الى مصدر الفعل المتقدم
او اى جاءنى القوم وقت خلو بعضهم زيدا مثال لكونه ظرفا بتقدير زمان مضاف
ولرجوع الضمير الى بعض مضاف او اى جاءنى القوم وقت خلو بعض منهم زيدا
مثال لكونه ظرفا بتقدير زمان مضاف ولكون الضمير راجعا الى بعض مطلق او
اى جاءنى القوم وقت مجاوزته اى مجاوزة الجائى منهم زيدا او جاءنى القوم
وقت مجاوزة جميعهم زيدا او جاءنى القوم وقت مجاوزة بعضهم زيدا او جاءنى
القوم وقت مجاوزة بعض منهم زيدا وقال الفاضل العصام فى شرح الكافية
ولا يبعد كل البعد ان يقدر الزمان فى الكل اى فى كل هذه الافعال الاربع
الناصبة للمستثنى او فى كل واحد من هذه الافعال من خلا وعدا وما خلا وما عدا
فيكون اى اذا لم يبعد وقدر فيكون تقدير جاءنى القوم خلا زيدا جاءنى القوم
زمان خلا زيدا كما فى نحو ما رأيته مذ سافر اى مذ زمان سافر باضافة الزمان
الى الجملة نحو يوم ينفخ فى الصور كذا فى الهندى فيستغنى اى اذا كان تقدير خلا زيدا
زمان خلا زيدا فيستغنى عن التزام حذف قد اى عن توجيه التزام حذف قد بانه
لكونه فى مقام الالم يحسن اظهاره لانه لا يدخل على الا ولذا اخفى بالتزام اضمار
قد على الماضى فيكون كالا فى عدم الفصل بينها وبين المستثنى كذا فى العصام او اذا كان
بعد ليس او كان بعد لا يكون قوله لكونه اى المستثنى بعدهما تعليل لوجوب
نصب المستثنى بعدهما اى وانما وجب نصب المستثنى اذا كان بعد ليس او لا يكون
لكونه خبرا عنهما اى ليس ولا يكون قوله والمستثنى يعم اى يعم خبرهما جواب عن سؤال
مقدر وهو انه لو كان نصبهما بكونهما خبرا ومفعولا به فكيف يصح عدهما مستثنى وذكرهما
هنا وحاصل الجواب انه لا منافاة بينهما فكما يصدق عليهما الخبر والمفعول يصدق
عليهما المستثنى فيلزم ذكرهما هنا لاستعمال هذه الافعال كاستعمال الا حتى لا يتصرف
فيهما فى باب الاستثناء بالتثنية والجمع والتانيث خصوصا على ما ذكره الفاضل العصام
ولتتميم البحث كما يعم فيما بعد عدا وخلا وما عدا وما خلا المفعول به نحو جاءنى

القوم ليس زيداً او جاءني القوم لايكون زيداً اي جاءني القوم ليس الجائي منهم
زيداً او جاءني القوم لايكون الجائي منهم زيداً مثال لرجوع الضمير الى اسم فاعل الفعل
المتقدم او اي جاءني القوم ليس بعضهم زيداً او جاءني القوم لايكون بعضهم زيدا
مثال لكون الضمير راجعا الى بعض مضاف او اي جاءني القوم ليس بعض منهم
زيداً او جاءني القوم لايكون بعض منهم زيداً مثال لرجوع الضمير الى بعض مطلق
ولم يذكر ارجاع الضمير الى المصدر الذي في الفعل المتقدم لعدم صحته كما يصح الاول
لانه لايصح ان يقال جاءني القوم لايكون المجيء منهم زيداً وليس المجيء منهم زيداً
اذ لايقال المجيء زيد الا ان يقال المصدر ههنا بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب
فيصح كذا قاله محرم افندي قال الشارح في حاشيته هنا ولم يرجع الضمير هنا
الى المصدر مع صحة وقوع العين خبرا عن المصدر في النفي وان لم يصح في الاثبات
لان نفي زيد عن المجيء لايوجب اخراج زيد عن المستثنى منه كما لايخفى وكل واحد من
الافعال الست الناصبة للمستثنى لايستعمل في شيء من الاشياء الا يستعمل في المتصل اي
في المستثنى المتصل الغير المفرغ فاستعماله في الاستثناء مشروط بشرطين احدهما ان يكون
المستثنى متصلا لانه لااستعمال في المستثنى المنقطع والثاني ان يكون المستثنى منه مذكوراً
يعني لايكون الكلام مفرغا وذلك ان كلاً من هذه الافعال فعل صريحا يقتضي فاعلا ومتعديا
وناقصا يقتضي مفعولا به او خبراً وذلك الفاعل ما لكن فيه وجوبا لما عرفت
فهو يرجع الى المستثنى منه ولو كان تأويلا فينبغي ان يكون المستثنى متصلا لان المفعول به
او الخبر يجب ان يكون من جنس المستثنى منه ولهذه العلة ايضا يجب ان لايكون
مفرغا لان الفاعل مستكن يقتضي مرجعا واذا كان مفرغا لم يوجد له مرجع ما قوله
ولا يتصرف مبنيا للمفعول نائب فاعل قوله فيها راجع الى هذه الافعال اي لايكون تلك
الافعال مثنى ولا مجموعا ولا مخاطبا ولا متكلما ولا غائبا قوله لقيامها اي هذه الافعال
متعلق بلا يتصرف وعلة له مقام الحرف الذي هو الا في باب الاستثناء فصارت
في اداة مستعملة في الاستثناء فيصير معنى هذه الافعال لاتقبل التصرف لقيامها
مقام الحرف والحرف لايقبل التصرف ينتج هذه الافعال لاتقبل التصرف قال
بعض المحشين ولا يكون لها مضارع في الخمسة الاول ولا يكون للاربعة الاول تثنية
وجمعا ولا يتغير لايكون الى مايكون وماكان ولم يكن ولا الى المجهول لانها جارية مجرى الامثال
والامثال لاتتغير عما ضربت فكذا هذه الافعال وقال الفاضل العصام في شرح الكافية
ان محل منصوبا بها اي هذه الافعال اي بكسر الهمزة وتشديد النون حرف من حروف
المشبهة بالفعل والمحل مصدر منصوب بها مضاف الى منصوبا بها مستثنيات

مستثنيات دون جاوز اي لفظ جاوز ومنصوبات ماكان اي لفظ ماكان و
منصوبات مايكون اي لفظ مايكون تحكم صرف اي حكم محض من غير دليل
او دعوى مجرد او دعوى بلا دليل او ترجيح بلا مرجح فالحق ان هذه الكلمات
الست من خلا الى لايكون صارت بمعنى الا كثير او كما كان لفظ غير بمعنى الا
لاجل كونه غير بمعنى الا او لصيرورة غير بمعنى الا وحينئذ اي حين صيرورة
هذه الافعال بمعنى الا او حين كون هذه الكلمات بمعنى الا لاحاجة الى بيان
محل اعراب لها اي لهذه الكلمات من كونها حالا او ظرفا وايضا لاحاجة
الى تصحيح فواعلها اي لاحاجة الى تصحيح فواعل هذه الكلمات بارجاعها الى ماقبلها
من اسم فاعل الفعل المتقدم او المصدر او البعض المضاف او البعض المطلق
ولا حاجة ايضا الى توجيه التزام تركشه اي لفظ قد والتزام اضمار فواعلها
اي هذه الكلمات والحق ان النصب بعدها اي بعد هذه الكلمات
على الاستثناء الا انهم اي لكن ان النحاة تقيدوا من التقييد اي نظروا واعتبروا
وتعرضوا الى هذه الامور من بيان محل اعراب وتصحيح فواعل والتزام ترك قد
واضمار فواعل قال الاستاد قوله تقيدوا اي ضمنوه اي كون النصب بعدها
على الاستثناء الى هذه الامور من بيان محل اعرابها وغيره قوله رعاية
مفعول له للتقييد والاضمار لها اي لاصول هذه الكلمات وهو الفعل لما اي
للتعليل رأوا اي اعتبروا قوله من اعراب غير بمعنى الا بيان لما قوله رعاية مفعول له
لرأوا قال البعض قوله رعاية علة لاعتبار اعراب غير بمعنى الا قال الاستاد قوله
قوله رأوا من الرؤية بمعنى النظر والاعتبار او بمعنى الفكر والتدبير اصله رئيوا
وحذفت ضمة الياء لاستثقالها عليها فاجتمع الساكنان من الياء والواو
وحذفت الياء فصار رأوا ولم تحذف الواو لكونها علامة والعلامة لاتحذف
قوله من اعراب غير بمعنى الا بيان لما رأوا قوله رعاية علة لرأيهم اعراب غير بمعنى الا
لاصله اي لفظ غير والاصل ان يكون صفة لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى
هو المغايرة ولذا اكثر في الاستعمال قال البعض قوله لاصله اي لاصل غير وهو كونه
صفة والحق ان تكلف الاعراب فيما اي في موضع وهو هذه الافعال لم يشاهد اي لم يظهر
الاعراب فيه قوله بعيد جدا اي عن الاعتبار وكذا ابعد بعد عن الاعتبار تكلف الاعراب
فيما لم يشاهد بعدها ايضا عن الاعتبار تكلف غيره اي غير الاعراب من تصحيح الفواعل

و الاضمار وغيرهما لعدم المشاهدة قال البعض قوله وكذا اى بعيد من الاعتبار
غيره اى غير الاعراب وهو تقدير الفاعل وقال صاحب المناقع قوله وكذا غيره
اى كالاعراب غيره من تصحيح فواعلها و توجيه التزام ترك فعد واضمار فواعلها لانها
لم تشاهد كما لم يشاهد الاعراب ولما فرغ من بيان محل وجوبه شرع فى بيان محل جوازه
ومختاره فقال ويجوز فيه اى فى المستثنى المتصل ليخرج المنقطع والمقدم قال ايولى
ولما فرغ من بيان وجوب النصب شرع فى بيان ما يجوز نصبه فقال ويجوز فيه
اى فى المستثنى الذى بعد الا وهو المتبادر والحكم مخصوص به و بالنظر الى هذا
كان ينبغى ان يذكر هذا الحكم قبل قوله او كان بعد خلا الا انه اراد ان يجمع صور
وجوب النصب فاخره كذا فى فتح الاسرار قال مولانا الفاضل الجامى
قوله ويجوز فيه اى فى المستثنى النصب اى نصب المستثنى على الاستثناء
اى على الاستثنائية الا فى نحو لا اله الا الله من حيث انه يلزم وجها ممتنعا
وهو الابدال من اللفظ كذا قاله الهندى ويختار البدل اى جعل المستثنى
بدل البعض من المستثنى منه فيما بعد الا كذا قاله البعض قال امام الايوبى
قوله ويختار البدل اى وكونه بدلا من المستثنى منه يكون جائزا و مختارا على كونه
منصوبا قوله لان المستثنى تعليل لكون البدل مختارا على النصب فضلة لشبهه
بالمفعول مطلقا اى سواء كان متصلا او منقطعا او سواء كان الاستثناء من العمدة
او لا بخلاف البدل فانه قد يكون فضلة كما اذا كان بدلا من الفضلة كما رأيت
احدا الا زيدا و عمدة كما اذا كان بدلا من العمدة كما قاله البعض قوله بخلاف البدل
فانه مقصود بالنسبة ويكون من العمدة وغيره وقال صاحب المنافع قوله بخلاف البدل
فانه قد يكون عمدة اذا كان بدلا عن العمدة قدم اى المص النصب اى كونه منصوبا
على كونه بدلا او كونه منصوبا على الاستثناء على كونه مرفوعا على البدلية وقدم
جواز نصبه على الاستثناء على اختيار رفعه على البدلية يعنى لم يقل ويختار فيه الرفع
على البدلية و يجوز النصب على الاستثناء مع كونه اى النصب على الاستثناء
مرجوحا و الرفع على البدلية راجحا او مع كون النصب مرجوحا والبدل راجحا
وهما المفهومان من كلمة الجواز والمختار او مع كون النصب مرجوحا والبدل مختارا
قوله رعاية مفعول له لقدم او تعليل للتقديم او لمناسبة التقديم لمقتضى المقام
اذ المقام يقتضى بيان نصب المستثنى على الاستثناء ولا يخفى الاقوى فيه النصب

النصب قال البعض قوله لمقتضى المقام اذ المقام مقام المعمول بالاصالة و
اصالة اعراب المستثنى اى ولاصالة اعراب المستثنى لكونه من الاصالة
وتبعية اعراب البدل اى ولتبعية اعراب البدل لكونه من التبعية وفيه رد
على الفاضل الجامى فى كلام غير موجب اى فى كلام وقع فيه نفى او نهى او استفهام
كذا قاله امام الايوبى قال نجم الدين والمراد بالاستفهام هنا استفهام انكارى
قوله بعد الا احتراز عما وقع فى كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد خلا
وعدا وليس ولا يكون وغير وسوى ونحو ذلك كذا قاله الفاضل الهندى قال
البعض قوله بعد الا احترازا عن المستثنى الواقع بعد سائر ادوات الاستثناء
فعلا كانت او اسما جارا او ناصبا قوله اذ فى الموجب تعليل لمقدر تقديره انما قيد
قوله فى كلام بغير موجب اذ فى الموجب اى لانه فى الكلام الموجب يجب النصب
اى نصب المستثنى كما مر حيث قال والمستثنى منصوب فى كلام موجب بعد الا فافهم
والمستثنى منه مذكور اى والحال انه مذكور فى ذلك الكلام الغير الموجب قوله
اذ لو لم يذكر على صيغة المجهول تعليل لمقدر تقديره وانما قيد المص قوله فى كلام
غير موجب بقوله والمستثنى منه مذكور اى لانه لو لم يذكر المستثنى منه يكون
اى المستثنى منه معربا على مقتضى العامل اى على اقتضائه من رفع او نصب او جر
نحو ما جاءنى القوم الا زيدا بالنصب على الاستثناء او ما جاءنى القوم الا زيد
بالرفع على البدلية البعضية من القوم ويجب فى بدل البعض من الكل اتصاله
بضمير المبدل منه لفظا او تقديرا وهو هاهنا مقدر وتقديره الا زيد منهم فان قيل
ان ابى القوم من الاباء عن القيام الا زيد كلام غير الموجب لثبوت النفى فيه لان ابى
يدل على النفى وتام لان المستثنى منه فيه مذكور مع انهم لم يجوزوا فيه البدل
فضلا عن المختار والجواب عنه ان يقال لا نسلم انهم لم يجوزوا البدل فيه
ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه غير موجب لان المراد بالنفى ما حصل باداة النفى
وليس كذلك كذا فى الافتتاح ويعرب اى المستثنى بعد الا فى كلام غير موجب
على حسب العوامل اى على اقتضائها اى العوامل فان العامل ثلثة عامل الرفع
والنصب والجر فالاعراب على اقتضائها وقد رها كناية عن الاعراب بالرفع والنصب
والجر قوله فان كان العامل رافعا الخ لتفصيل اعراب المستثنى على حسب العوامل فهو

اى المستثنى مرفوع على الفاعلية - وان كان ناصبا فمنصوب اى فهو منصوب على المفعولية
وان كان جارا فمجرور اى فهو مجرور بحرف الجر نحو ما جاءنى الا زيد بالرفع على الفاعلية
ونحو ما رأيت الا زيدا بالنصب على المفعولية ونحو ما مررت الا بزيد بالجر بحرف الجر
ويسمى ذلك اى ذلك الاستثناء او المستثنى مفرغا بمعنى مفرغ له اى لاجل العمل
فى المستثنى العامل نائب فاعل للمفرغ قوله عن المستثنى منه المتروك متعلق بمفرغ
اى عن العمل فى المستثنى منه المتروك بمعنى معزول لاجل العمل فى المستثنى العامل
عن العمل فى المستثنى منه المتروك والمحذوف والمراد من العامل عامل المستثنى منه
وتحقيقه ان المستثنى كان لابد له من المستثنى منه قبل حذفه ولما حذف شيئا اقيم مقامه
فاعرب باعرابه واذا كان الحذف شيئا عبر عنه بالمتروك لا بالمحذوف قال الاستاد قوله
بمعنى مفرغ له العامل اى بمعنى المفرغ لما حذف فيه الجار واوصل الضمير الى المجرور به
لان المفرغ نفس العامل واما المفرغ له فهو المستثنى وهذا اى المفرغ او وهذا القسم
فى الموجب اى فى الكلام قليل اى نادر نحو قولك كل حيوان يحرك من التحريك فكه الاسفل
اى فكه الاسفل عند المضغ يقال مضغ الطعام اذا لاكه فى فمه بالضاد والغين المعجمتين
وبابه نصر وقطع الا التمساح وهو حيوان على صورة الضب من اعجب حيوان الماء له
فم واسع وستون نابا فى فكه الاعلى واربعون فى الاسفل وبين كل نابين سن صغير اربع يدخل
بعضها فى بعض عند الانطباق ولسان طويل وظهره كظهر السلحفاة لا يعمل الحديد فيه وله اربعة ارجل
وذنبه طويل وراسه ذراعان وغاية طوله ثمانية اذرع يحرك فكه الاعلى عند المضغ بخلاف
سائر الحيوانات قوله لانه اى الشأن متعلق بقليل وعلة لقلته فى الموجب لابد وان يفيد الكلام
اعلم ان الواو فى قوله لابد وان يفيد زائدة ولا تنفى الجنس وبد اسمه وان يفيد محله الخفض
بتقدير من اى لابد من ان يفيد والجار مع المجرور خبر لا وقيل الواو عاطفة والمعطوف عليه
محذوف وهو المجرور اى لابد منه وان يفيد وقيل الواو بمعنى من اى من ان يفيد كذا قاله
حسن چلبى فى حاشيته على المطول اى لابد وان يفيد الكلام فائدة صحيحة ولا يفيد اى الكلام
فيه اى فى الموجب فائدة صحيحة لانك اذا قلت قام الا زيد كان المعنى قام جميع الناس
الا زيد وهو بعيد قطعا وقرينة الخصوص لجماعة هم الناس من جملتهم زيد منتفية فى الاغلب
فامتنع الاستثناء المفرغ اصلا فى الكلام الموجب كذا قاله محرم افندى الا نادرا بان يكون الحكم
مما يصح ان يثبت على سبيل العموم كالمثال المذكور فعدم الافادة غالب قال البعض قوله
الا نادرا استثناء مفرغ من قوله لا يفيد بخلاف غير الموجب لان الافادة فيه غالب
وعدم الافادة فيه نادر نحو ما جاءنى الا زيد كذا قاله احمد نا ولما فرغ من بيان انواع المستثنى
من كونه واجبا النصب على الاستثناء او على المفعولية او الجزئية ومن كونه جاز النصب عليه
و

والبدل هو المختار وعن كونه معمولا على حسب العوامل شرع فى بيان كونه مجرورا بالاضافة
او بحرف جر وقدم ما كان مجرورا بالاضافة لانه لا اختلاف فى هذا القسم وهذا القسم
هو القسم الرابع من المستثنى فقال والمستثنى فيه اشارة الى ان قوله مخفوض
معطوف على قوله منصوب واشارة الى تعيين المعطوف عليه قال الاستاد قوله والمستثنى
مخفوض فيه اشارة الى ان قوله مخفوض معطوف على قوله منصوب فى اول باب الاستثناء
اى مجرور اى المستثنى مجرور وجوبا لفظا قوله لكونه اى المستثنى متعلق بمجرور او
بمخفوض وعلة له مضافا اليه لغير وسوى وسواء لكونها لازم الاضافة قال الاستاد
قوله اى مجرور اى المستثنى مجرور وجوبا اذا كان واقعا بعد غير وسوى وسواء
وانما وجب جر المستثنى اذا كان بعدها لكونه اى المستثنى مضافا اليه لهذه الالفاظ
لانها لازم الاضافة - ولو صورة قوله هذه للوصلية اى ولو كان المستثنى مضافا اليه
صورة قال صاحب المنافع قوله ولو صورة يشير الى ان لفظ غير وسوى وسواء
وكذا بيد التى بعدها المستثنى حروف معنى لكونها بمعنى الا واسم صورة وفى الاصل
اذا كان واقعا بعد غير وبعد سوى كائن بكسر السين المهملة وهو الاشهر لكونه
اخف وضمها اى وبضم السين ايضا وهو المشهور لكونه اثقل مع القصر فيهما
وبعد سواء بفتح السين وهو الاشهر فيها لكون الفتح اخف وكسرها اى وبكسر السين
وهو المشهور لكون الكسر فى الاصل ثقيلا الا ان فى سوى لم يكن ثقيلا لقلة حروفه
وههنا ان ضم اليه طول اللفظ مع المد فيهما وهما اى سوى وسواء ظرفان
منصوبان على كونهما مفعولا فيه للفعل المتقدم او على ان يكون كل واحد منهما
مفعولا فيه للفعل المتقدم اى منصوبان بتقدير فى احدهما لفظا والاخر تقديرا
كما ينصب لفظ مكان ابدا عند البصريين بقرينة المقابلة قوله لانهما اى سوى وسواء
وسواء تعليل للحكم بقوله وهما ظرفان فى الاصل اى فى وضعهما او فى اصل اللغة
او فى اصل الاستعمال بمعنى مكان قصرا للمسافة لما قال الرضى سوى فى الاصل
صفة ظرف مكان قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم
الوصف مقامه مجردا عن معنى الوصفية فصار بمعنى مكان انتهى وقال الدماميني
وبالمد يكون كذلك نحو هذا مكان سواء ثم استعيرا اى استعملا مجازا مرسلا لمعنى البدل
كما استعير له المكان كما يقال انت فى مكان زيد اى بدله لان البدل ساد مسد المبدل منه
وكائن مكانه ثم استعيرا للاستثناء كما استعير البدل مجردا عن معنى البدلية لان جاء القوم

بدل زيد يفيد ان زيدا لم يجئ فصار بمعنى الا كغير الا انه التزم اضافتها الى المعرفة
فلا يقال جاء القوم سوى رجل فظهر ان نصبه بناء على ظرفيته في الاصل لا في الحال
كذا قاله الشارح في حاشيته على الامتحان وعند الكوفيين اى هذا عند البصريين
وعند الكوفيين يجوز خروجهما اى سوى وسواء عن الظرفية ويجعلا اسمين برأسهما
ويجوز التصرف فيهما اى سوى وسواء رفعا وجرا ونصبا على حسب العوامل اقول قدم
الجر على النصب مخالفا لما في الفوائد الضيائية نظرا الى المقام اذ المقام بيان خلاف النصب
على الظرفية ولا يخفى الاقوى فيه هو الرفع والجر والمستثنى مخفوض ايضا اذا كان واقعا
بعد حاشا الاولى اعادة بعد هنا ليدل على ان قوله في الاستعمال الاكثر قيد فيه فقط
وهو استعماله حرف جر كذا في فتح الاسرار قال الاستاذ الاولى اعادة بعد هنا
ليكون قوله في الاكثر مخصوصا بحاشا لانه لو عطف على ما سبق بلا اعادة بعد
كما فعله المص يتوهم ان الجر اكثر في الكل فلو اعاده لرفع هذا التوهم كما اعاد
كان في قوله او كان بعد خلا او عدا اشارة الى ان المستثنى منصوب على المفعولية
لا على الاستثناء وانما وجب جر المستثنى اذا كان واقعا بعدها لكونها اى حاشا
حرف جر في الاستعمال الاكثر فيه اشارة الى ان قوله الاكثر صفة موصوفها محذوف
ومنصوب اى المستثنى منصوب على المفعولية اذا كان واقعا بعدها في الاستعمال
الاقل وهذا مبني على انها اى على ان كلمة حاشا فعل ماض مبني للفاعل متعد
بنفسه فاعله اى فاعل لفظ حاشا مضمر اى مستكن فيه راجع الى الله تعالى وان لم يسبق
ذكره لفظا او معنى ولكنه سابق حكما لتعينه في القلوب قال عصام جامي قوله فاعله
مضمر يعني ان فاعل حاشا ضمير الله اضمر من غير سبق ذكره لتعينه ولا يخفى ان حاشا زيدا
متعلق بالفعل المذكور وافضائه الى زيد على وجه التبرئة من غير ملاحظة تبرئة الله تعالى
اياه فالاظهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اى برأه المجيء زيدا عن نفسه جعل
امتناع المجيء وانتفائه عنه بمنزلة تبرئته اياه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا بالنصب
اى برأه بتشديد الراء اى نزهه والضمير راجع الى زيد مثل الله تعالى فاعل برأ اى ضرب عمرو
المصدر مضاف الى مفعوله وبعد عدا وخلا اى المستثنى مجرور بعد خلا وعدا لكونهما
او وانما جاز نصب المستثنى اذا كان واقعا بعدهما لكونهما حرفي جر اصله حرفين
سقط نونه بالاضافة الى الجر في الاستعمال الاقل واصل غير اى اصل لفظ غير
ووضعه او وضع لفظ غير او والاصل في لفظ غير ان يكون صفة اى كونه

اى كونه صفة [illegible] قوله لدلالة اى لكونه دالة تعليل لكونه صفة
على ذات مبهمة اى ذات موصوفة بها باعتبار معنى معين قائم بها قال صاحب
المنافع قوله لدلالة الخ يشير الى ان الصفة هنا ليست بمعنى النعت الذى هو
من المعمول بالتبعية بالمعنى الذى بينه الشارح بقوله وهو اى المعنى المعين
المغايرة بكون الغير بمعنى المغاير قال شيروى في حاشيته على الامتحان
اقول لم يقل باعتبار قيام معنى المغايرة بها كما قاله الجامي لان اعتبار المغايرة
عين اعتبار قيام معناها فلا حاجة الى ذكرها ولم يقل باعتبار المغايرة
مع انه اخصر ليعم اثبات جميع الصفات لئلا يحتاج الى ملاحظة شان
المقيس عليه نعم المراد هنا معنى المغايرة الا انه لا يضر العموم
كى لا يضره اضافته الدالة الى غير نفى التغيير فائدتان فليتامل ولذا اى
لاجل دلالته على هذا او لهذا الوجه كثر اى لفظ غير في الاستعمال اى في استعماله
في كلام العرب على معنى الوصفية وكثرة الاستعمال تدل على الاصالة لان الشيء
اذا كان اصلا في شيء يكثر استعماله في ذلك الشيء ويحمل اى لفظ غير
حال كونه [illegible] واقعا على خلاف الاصل يعني اصل غير [illegible] يستعمل
في الصفة مع قلته على الا اى على لفظ الا قوله بالنقل الى معناه اى ينقل غير
الى معنى الا جواب سؤال مقدر تقديره فكيف يحمل الغير على الا لان الاحرف والمراد
لا يستقل بالمفهومية واجيب بالنقل يعني نقل غير الى معناه لمناسبة بينهما
لدلالتهما على مغايرة شيء لشيء في الاستثناء [illegible] متعلق بيحمل
وعلة حمله على الا في الاستثناء اى لكون كل واحد من غير والا مشتركا في مغايرة
ما بعده لما قبله يعني لان ما بعد الا مغاير لما قبله وما بعد غير ايضا مغاير لما قبله
فاشتركا في هذا الحكم فاستعير كل واحد منهما مكان الاخر بعلاقة التشبيه
يعني شبه غير بالا او الا بغير في تلك المغايرة ثم استعمل احدهما مكان الاخر اقول
لا يلزم من حمله على الا في الاستثناء للاشتراك [illegible] نقله الى معناه بل هو باق
على معناه [illegible] فالصواب ترك النقل قوله ولما علم الخ على صيغة
المجهول تمهيد لما سيأتي ويعرب الخ [illegible] ولما علم من قوله ومخفوض بعد غير اعراب ما بعده
اى لفظ غير [illegible] جواب لما [illegible] اعراب نفسه اى لفظ غير المستعمل في الاستثناء
دون الصفة او [illegible] باعرابه موصوفه لاشتراط المطابقة فيه نحو جاءنى رجل غير زيد
فقال اى المص ويعرب غير [illegible] المحول اى الغير المحول يشير الى ان غيره يعرب راجع

الى الغير الموصوف بصفة المحمولية على الا اى يظهر الاعراب في غير اى في لفظ غير
قوله المحمول صفة لغير على الا اى لفظ الا ولو حرفا ولو هذه للوصلية اى ولو كان
لفظ غير حرفا في المعنى قوله لكونه اى لفظ غير متعلق ليظهر وعلة له [illegible] في الاصل
اى في اصل اللغة او في اصل الاستعمال او في معناه الموضوع له و الصورة اى
وفي الصورة كاعراب المستثنى بالا واعرابه النصب على الاستثناء قوله لانتقال
اعراب المستثنى بانواعه متعلق بيعرب وعلة له اليه اى الى غير قوله لما اجرى
علة لانتقال اعراب المستثنى اليه لكون المستثنى مجرورا بلفظ غير للاضافة [illegible]
على المستثنى فالمستثنى مجرور بالغير دائما وانتقل اعراب المستثنى اليه لكونه [illegible] جرى الاعراب
قوله على التفصيل ظرف مستقر حال من كاعرابه اى يشبه اعرابه اعراب المستثنى حال كونه
على التفصيل المذكور فيما سبق قوله من وجوب نصبه بيان للمستثنى بيان للمذكور كذا قاله
البعض وقال عبد العزيز الشيروى في حاشيته على الاصفهاني قوله من وجوب نصبه فغير
نصب لمرجع الغير فهو بيان للكاف في كاعرابه لا للتفصيل لان المراد به ما هو بيان للتفصيل المذكور
السابق وهو اعراب المستثنى بالا لا غير الا ان الظاهر رجوعه الى المستثنى
وكونه من بيانا للتفصيل و الاستغناء عن هذا القيد فينبغى ان لا يعدل عنه
بلا داع لوفي موجب تام لو هذه للشرطية اى لو كان المستثنى كائنا في كلام موجب
تام او مذكورا فيه المستثنى منه نحو جاءني القوم غير زيد او مقدما على المستثنى منه
اى او كان مقدما عليه نحو ما جاءني غير زيد احد او منقطعا اى او كان منقطعا
نحو ما جاءني احد غير حمار قوله باعتبار المضاف اليه قيد للاخير قال عبد العزيز
الشيروى قوله باعتبار المضاف اليه اقول الظاهر انه متعلق بمنقطعا
احترازى عما هو باعتبار نفس غير لانه ليس بمستثنى ولا ينقطع عما [illegible]
من المستثنى منه بالمفهوم ولا المراد ومن جواز الوجهين اى النصب على الاستثناء
والبدل كما جاءني القوم غير زيد او النصب والبدل مع اولوية البدل
من النصب قوله في كلام غير الموجب التام متعلق لجواز مضاف الى وجهين
وجواز الاعراب اى اعراب المستثنى بحسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور
في المفرغ نحو ما جاءني غير زيد وما رأيت غير زيد وما مررت بغير زيد واصل الا
الاستثناء اى الراجح الكثير فيه معنى الاستثناء او الاصل في الا هو الحق له
في الاستثناء لكونه اى الا وهو تعليل لكون الا اصلا وراجحا موضوعا له
اى للاستثناء ولذا اى ولاجل كونه اصلا للاستثناء او لكون الا موضوعا للاستثناء

١٩

للاستثناء كثير اى الا في الاستعمال [illegible] في استعماله على معنى الاستثناء لا الحمل الا
على غير غالبا وقد يحمل اى الا على غير [illegible] اى على لفظ غير في الصفة اى مستقلا في الصفة
حال كونه [illegible] هذا الحمل واقعا على خلاف الاصل اى على خلاف [illegible] وضعه لانه
موضوع للاستثناء على [illegible] غير فانه موضوع للصفة قوله لما جرى متعلق بيحمل
وعلة لحمل الا على غير في الصفة [illegible] الاستثناء قوله لما جرى اى حمل الا على غير المستعمل
في الصفة [illegible] واقع لما جرى قوله من الاشتراك اى من اشتراك كل منهما في مغايرة
ما بعده لما قبله اذا تعذر الاستثناء اى [illegible] الا ان يكون الا مستعملا في معناه
الموضوع له وهو الاستثناء [illegible] قوله اذا تعذر الاستثناء الذى
هو المعنى الموضوع له لكلمة الا وقال [illegible] الايجي قوله اذا تعذر الاستثناء
اى اذا لم يكن حمل الا على الاستثناء متصل ولا على منقطع اذا وقع [illegible] ولذا قال
بكلا قسميه اى الاستثناء بقسميه المتصل والمنقطع [illegible] بعض الشراح وقد يحمل الا
على غير في الصفة التي هي اصل للغير وليست باصل لكلمة الا وذلك الحمل
اذا تعذر الاستثناء [illegible] عبارة [illegible] الاستثناء بالا [illegible]
بيان [illegible] المستثنى [illegible] الاستثناء او بعد الا
فيها اى في [illegible] المستثنى منه [illegible] المتصل [illegible] لعدم دخوله او بان لا يعلم
عدم دخول ما بعده فيما قبله [illegible] المنقطع بل كان [illegible] الدخول وعدمه على الاحتمال
وانما يشترط في الحمل التعذر لان الحمل اى حمل الا على غير انما قيد قوله ويحمل
على غير في الصفة بقوله اذا تعذر الاستثناء لان الحمل خلاف الاصل اى اصل
معنى الا فلا يصار اى لا يرجع اليه [illegible] الحمل [illegible] لا يذهب اليه
بلا ضرورة [illegible] التعذر [illegible] قال البعض فلا يصار اليه اى الخلاف الاصل
بلا ضرورة [illegible] ما بعدها اى كلمة الا صفة في الظاهر [illegible] الا اى وان لم
صفة في الظاهر [illegible] وان لم يكن [illegible] صفة في الظاهر واللفظ
[illegible] التحقيق [illegible] الصفة [illegible] لفظ الا [illegible] اى لفظ الا
الا [illegible] انها [illegible] الا لما كانت حرفا في الاصل [illegible] في اصل الاستعمال
[illegible] الحمل وضعه [illegible] اعرابها اى كلمة الا
الذى [illegible] الاعراب [illegible] تعلق بما جرى بعدها
اى بعد كلمة الا [illegible] متعلق بما جرى [illegible]
المستثنى لتعذر الاستثناء [illegible] الموضوع له كلمة الا وهو تعليل للحكم
[illegible] يعني انه وجب الحمل عليه وامتنع كونه مستثنى

في المستثنى منه ولا عدمه اي ولا يعلم ايضا عدم دخول المستثنى في المستثنى منه فلا يصح
استثناء المتصل لعدم الجزم بالتناول ولا المنقطع لعدم الجزم بعدم الدخول
فيتعذر اي اذا لم يعلم الدخول ولا عدمه فيتعذر الاستثناء بكلا قسميه على ما صرح به
اي ما قلنا جنس على العلة التي صرح بتلك العلة فتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول
قوله الاندلسي فاعل صرح وعلى ما صرح به المالكي وهو ابن الحاجب وقد يكون اي
والتعذر قد يكون فظهر العطف في غير الجمع نحو جاءني رجلاء الا زيد بالرفع صفة رجلاء
اي غير زيد وقد يكون اي والتعذر قد يكون فظهر العطف في المحصور اي في الجمع
المحصور افراده مثل المائة في المثال لان المائة جمع معنى لما عرفت نحو جاءني مائة رجل
بالجر صفة رجل اي غير زيد ولما فرغ من المنصوبات بالحقيقة والملحقات شرع في بيان
المنصوبات الملحقة عاملها وهو اربعة وقدم باب كان لانه فعل ظاهر ولذا ذكره
في بحث الفعل لكن لما كان غير منصوب قصدا من اسم المفعول لم يسم مفعولا
بل شبه به في وقوعه بعد المرفوع غالبا كما ان المفعول يقع بعد الفاعل غالبا
ولانه لما شبه العامل بالفعل المتعدي شبه ما عمل فيه بالمفعول فقال والمنصوب
التابع وفيه اشارة الى ان التابع صفة موصوفها محذوف بقرينة البحث قوله
من تلك بحسب اشارة الى ان الالف واللام في التابع للعهد الخارجي الضمني
خبر باب كان اي الافعال الناقصة ودلت على معنى القرب اولا فسره بالجمع لكون الباب
مشتملا على الانواع وهذه اي عبارة المص هذه احسن واخصر من عبارة الكافية
وهي خبر باب كان واخواتها اما كونها اخصر فظاهر واما كونها احسن فلكونها اظهر
في افادة المقصود ولم يعرفه من التعريف اي لم يعرف المص خبر باب كان كما عرفه
ابن الحاجب حيث قال هو المسند بعد دخولها عقوله لظهوره متعلق بلم يعرفه
وعلة له اي لظهور التعريف فهو من قبيل اعدلوا هو اقرب مما سبق في بحث العامل
وفي تعريف الخبر لانه لما بين في بحث العامل ان باب كان لا يدخل الا على المبتدأ والخبر
في الاصل ويسمى منصوبه خبرا له وعلم من تعريف الخبر لكونه مسندا به ظهر انه الكلم المسند به
الداخل عليه باب كان كما سبق في اسم باب كان قدم اي قدم المص خبر باب كان على اسم باب ان
لكونه اي خبر باب كان وهو متعلق بقدم وعلة للتقديم معمول الفعل ولكونه ناقصا ولو
هذه للوصلية اي ولو كان الفعل ناقصا او ولو كان الفعل من الافعال الناقصة بخلاف الاسم اي
اسم باب كان ولم يقل بخلاف الطالب للتعقيب قوله فانه اي الاسم تعليل للحكم المستفاد من قوله

المستفاد من قوله لا مستثنى قوله والتعذر قد يكون في الجمع المنكور الغير المحصور
توطئة لما بعده اي غير معلوم العدد نحو قوله تعالى لو كان فيهما اي في السماء
والارض افردهما باعتبار الجنس اي في خلقهما والتصرف فيهما آلهة اي
امر آلهة اي لو كان في السماء آلهة متعددة يتصرفون فيها خلقا وايجادا
واعدادا وافناء وفي الارض ايضا آلهة اخرى متعددة يتصرفون
فيهما ما اراد وامر الخلق والايجاد والاحياء والاماتة وغير ذلك وهي
جمع اله على وزن فعال بالكسر بمعنى المفعول من اله اذا عبد فمعنى اله
معبود ثم اطلق على المعبود بالحق والمستحق بالعبادة ولا دلالة فيها اي
في آلهة على عدد محصور فان الحصر لا يكون الا في الجنس المستغرق جميع افراده
بان يكون مثلا نكرة وقعت في سياق النفي او مسورة بكلمة كل او بعض منه
معلوم العدد وفي آلهة لا يكون شيء من ذلك فلا يوجد فيها الحصر وان كانت
متعددة الا الله اي غير الله تعالى اي اذ لكان الا في هذه الآية بمعنى غير محل اي الا فيه
او اذا فسرنا بقولنا غير الله تحمل لفظ الا في الآية على الصفة قوله لعدم الجزم متعلق
بمحل وعلة له بالدخول اي دخول لفظة الجلالة في الآلهة وعدمه اي عدم الدخول
وقال سيبويه لا يجوز هاهنا الا الوصف لانك اذا قلت لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا لم يجز لعدم الدخول يقينا ولا يجوز البدل ايضا لان شرط البدل
ان يكون الكلام غير موجب ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي وايضا
انما يجوز فيما يجوز فيه الاستثناء واذا لم يجز الاصل الذي هو الاستثناء
فكيف يجوز الخلف الذي هو البدل قال البعض قوله لعدم الجزم متعلق بمحل
استفهام انكاري
وعلة له بالدخول اي دخول المستثنى في المستثنى منه وعدمه اي عدم الدخول
لفسدتا اي لخرجتا اي السماء والارض هذا التفسير مبني على الاستعارة والتبعية
ويجوز ان يكون الكلام تغيير باللازم اي بخرجتا لان الفساد يستلزم الخروج
فالاسناد عقلي بعلاقة اللازمة لان تعدد الآلهة يستلزم الخروج فهو لازم التعدد
عن الانتظام اي عن الاتفاق يقال انتظم الامر اذا اتسق واجتمع وبقي
على تلك الحالة من نظمت اللؤلؤ اذا جمعته وبابه ضرب كذا في الافصاح نحو قد يكون
في المعرف معطوف على قوله قد يكون في الجمع المنكور اي وقد يكون التعذر في الجمع
المعرف باللام كما في الرجال الا زيد اي اذا لم يوجد قرينة العهد او الاستغراق
فلا يعلم اي اذا لم يوجد قرينتها فلا يعلم الدخول اي دخول المستثنى في المستثنى منه

بخلاف الاخ اوعلة للمحذوف معمول الحرف واخوته اى حالة ونشأته من الاحكام النحوية
اى امر خبر باب كان تفسير لمرجع الضمير كامر خبر المبتدأ اى مثل امره في كونه اى خبر باب كان
اشارة الى وجه الشبه واحداً ومتعدداً يعنى كما ان خبر المبتدأ يكون واحداً ومتعدداً
كذلك يكون خبر باب كان يكون واحداً ومتعدداً لفظاً ومعنى بالعطف وبدونه مثل كان زيد
عالما فاضلا او وفاضلا او معنى فقط مثل كان هذا حلوا حامضا ومفرداً يعنى كما يكون
خبر المبتدأ مفرداً مثل زيد قائم كذلك يكون خبره مفرداً مثل كان زيد قائما وجملة يعنى يكون خبر
باب كان جملة اسمية او فعلية مثل كان زيد قام ابوه او ابوه قائما كما يكون خبر المبتدأ كذلك
وغير ذلك من كونه مذكورا او محذوفا ومن كونه مثبتا ومنفيا وغير ذلك ويجوز حذفه كان
اى حذف كان مع اسمه لدلالة حرف الشرط عليه لان دخوله على الفعل لفظا او تقديراً
لازم وحذف المبتدأ لدلالة الفاء الجزائية لان الجزاء لا يكون الا جملة وانما خص
جواز هذا الحذف بكان من بين اخواته لكثرة استعماله اى كان قال البعض قوله
لكثرة استعماله اى كان متعلق بيجوز وعلة له دون غيره اى متجاوزاً غير كان يعنى لم يختص
جواز هذا الحذف بغيره ويمتنع في غيره او حال كونه كائنا في جواز الحذف متجاوزاً غيره
لان غيره من الافعال الناقصة ليس بكثرة الاستعمال قوله لعدمها اى لعدم كثرة
الاستعمال في غيره متعلق بلم يختص قال البعض قوله لعدمها متعلق بدون وعلة له
فافهم انتهى ووجه انه مستعمل في معنى متجاوزا فلا حاجة الى كون من معنى الفعل فافهم
وهذه اى عبارة المص او وعبارة المص هذه احسن واوضح من عبارة الكافية
وهى وقد يحذف عامله اما كونها احسن منها فلعدم التكلفات التى ارتكبها الجامى فيها
واما كونها اوضح ففى اداء المراد قال البعض قوله وهذه اى عبارة المص ويجوز حذف كان
احسن واوضح من عبارة الكافية وهى وقد يحذف عامله فى يلزم رجوع الضمير فى عامله
الى خبر باب كان فيشمل جميع الافعال الناقصة وهو خلاف المراد وقال صاحب المنافع
قوله هذه احسن واوضح من عبارة الكافية حيث قال وقد يحذف عامله وعطف
اوضح اما من قبيل عطف العلة على المعلول واما لبيان معنى آخر فعلى الاول المعنى
ان هذه احسن لانها اوضح فى افادة المقصود وهو حذف كان وامتناع حذف غيره
من الافعال الناقصة بخلاف عبارة الكافية وعلى الثانى المعنى ان هذه احسن
لافادتها عدم حذف غيره منها واوضح لتصريح ما يحذف بخلاف عبارة الكافية
فالمآل واحد لكن عبارة الكافية احسن من جهة اخرى لان افادتها بيان حال
خبر كان اظهر من افادة عبارة المص اياه ولانها تشمل الحرف الجائز والواجب
بخلاف عبارة المص الا بتكلف كما لا يخفى وفى حاشية سياهيه ليس كما قال بل الاوضحية

بل الاوضحية فى عبارة الكافية لوضوحها كشمس الضحى فليبصر قوله عند قرينة
ظرف لحذف اى انما يجوز ذلك الحذف عند وجود قرينة مقالية هنا نحو الناس مبتدأ
اللام فيه للجنس او الاستغراق مجزيون خبر باعمالهم متعلق بالخبر لقوله تعالى كل نفس تجزى
بما كسبت ولما قيل وللعباد افعال بها يثابون وعليها يعاقبون يعنى افعال اختيارية
ان كان عمله اى الناس خيراً فجزاؤه خير وان كان عمله اى الناس شراً
فجزاؤه شر ويجوز فى مثله اى فى مثل هذا الكلام اى فى كل اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم
يعنى اما يكون مركبا ومصدراً بحرف الشرط التى هى ان وبعد حرف الشرط يكون اسم
وبعد هذا الاسم ان يكون اسم آخر مصدر بالفاء الجزائية اربعة اوجه اى اربعة طرق
نصب الاول على ان يكون خبر كان المحذوف مع اسمه جوازاً بقرينة حرف الشرط
لانها تقتضى ان تدخل على الفعل ويكون النصب مشعراً به ورفع الثانى على ان يكون
خبر مبتدأ محذوف جوازاً بقرينة كونه جزاء للشرط والجزاء لا يكون الا جملة اسمية والفاء
ايضا كما فى مثال المتن وهذا اى الوجه الاول وهو نصب الاول ورفع الثانى اقوى
اى اقوى الوجوه الاربعة لقلة الحذف فيه وهو متعلق لاقوى وعلة له وقوة المعنى
وعذوبته اى المعنى بمعنى حلاوته لكونه على وفق مراد المتكلم من انه ان كان نفس العمل
خيراً فجزاؤه خير او لحلاوته وموافقته او ملازمته بما قبله وعكسه اى عكس الوجه الاول
يعنى رفع الاول ونصب الثانى نحو ان خير فخيراً اى ان كان فى عمله اى الناس
خير فكان جزاؤه خيراً على ان يكون رفع الاول على انه اسم كان المحذوف مع خبره
ونصب الثانى على انه خبر كان المحذوف مع اسمه وهذا اى وهذا الوجه اضعف
اى اضعف الوجوه قال البعض قوله وهذا اى عكس الوجه الاول اضعف من الوجه
الاول لضعف علتى الاول وهى كثرة الحذف وضعف المعنى ومرارته اما الاول فلان
فى الاول حذف كان مع خبره الذى هو فى صورة الفضلة وهو كثير سيما اذا كان جاراً
ومجروراً وفى الثانى حذف كان مع اسمه وهو اكثر من حذف المبتدأ واما الثانى فلكونه
على خلاف المراد لان المراد انه ان كان له عمل وفيه خير فكان جزاؤه او جزاء ما فيه خيراً
فظهر من هذا عدم اندفاع هذا الضعف بارجاع ضمير جزاؤه الى المظروف كما توهم
الفاضل العصام حيث قال قوله ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير ينبغى ان يجعل ضمير جزاؤه
الى المظروف لا الى الظرف اى فجزاء ذلك الخير خير كى يندفع به ما قاله الشيخ الرضى انه ليس
مراد المتكلم انه ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خير بل ان كان عمله خيراً لانه لا يفوت مقصود المتكلم
وما هو بصدده لو جعل مراده ذلك فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف

فتقديره وقال صاحب الافتتاح وقد نص سيبويه على اربعة اوجه الاول نصب الاول
ورفع الثاني على تقدير ان كان عمله خيراً فجزاؤه خير باضمار كان مع اسمه لدلالة
حرف الشرط عليه وحذف المبتدأ من الجزاء لدلالة حرف الجزاء عليه لا قتضائها في الاغلب
جملة اسمية والثاني اضعف الوجوه وهو رفع الاول ونصب الثاني لانه لابد من تقدير
عامل فيهما وهو كان وهي اما تامة او ناقصة وتقدير التامة ضعيفة لانها قليلة
الاستعمال وما قل استعماله ضعف حذفه فتعين تقدير الناقصة فيلزم كثرة المحذوف
والثالث نصب الاسمين او نصب الاول والثاني نحو ان خيراً فخيراً اي ان كان
عمله خيراً فكان جزاؤه خيراً او فقد كان لانه لابد للفاء من قد في الماضي وقيل
ايضا اذا حذف فعل الجزاء لابد له من الفاء فحذف كان مع اسمه من الشرط كما قلنا
في الوجه الاول ومن الجزاء ايضا تخفيفا ولمتابعة الشرط لان قرينة الحذف
في الشرط تكون قرينة له ايضا لكون الشرط والجزاء كالجملة الواحدة ورفعهما
اي رفع الاسمين او رفع الاول والثاني معا نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله
خير فجزاؤه خير بناء على ان رفع الاول على انه اسم كان المحذوف مع خبره
ورفع الثاني على انه خبر مبتدأ محذوف الا انه ينبغي ان يكون الضمير في فجزاؤه
راجعا الى العمل اي فجزاء العمل لان المجزي هو العمل قال صاحب الافتتاح
والوجه الثالث والرابع متوسطان في القوة والضعف لان احد الجزئين
من كل واحد منهما جار على القياس والجزء الاخير غير جار عليه واما وجه الثالث
فلان نصب الاول على القياس السابق في الوجه الاول واما نصب الثاني كما مضى
في الوجه الثاني والتقدير ان كان في عمله خيراً فكان جزاؤه خيراً واما وجه الرابع
فلان رفع الثاني على القياس في حذف المبتدأ واما رفع الثاني فباضمار كان وهو ضعيف
كما مضى في الوجه الثاني وجرهما اي جر الاسمين او جر الاول والثاني جواب سؤال
مقدر وهو ان الانحصار في الاربعة باطل مع وجود الزيادة وهو جرهما بتقدير حرف الجر
فلم انحصر في الاربعة فاجاب بقوله وجرهما بتقدير حرف الجر راجع الى المقدر
الى مصدر بتقدير حرف الجر قوله وجرهما مبتدأ خبره قوله ليس بقياس اي ليس
بقياسي بل هو سماعي نحو المرء مقتول بما اي بشيء وهو الة قتل اي
قتل المرء اخاه المسلم به ان سيف فسيف بالجر والتنوين
ايضا اي ان كان قتله اي المرء والمصدر مضاف الى فاعله بسيف فقتله اي المراد
بسيف قال صاحب المفتاح قوله ان سيف فسيف بجرهما قوله اي ان كان قتله بسيف فقتله

فقتله بسيف بحذف كان مع اسمه وحذف حرف الجر في الشرط وحذف المبتدأ وحرف الجر
في الجزاء مع بقاء الجر فيهما وحذف الجار ليس بقياس في مثل هذا المحل ولا ابقاء المجرور
مجروراً ليس بقياس فلذا لم يكن هذا الوجه قياسا والعاشر اي المنصوب الفاعل
من ثلثة عشر او الاسم المعمول المنصوب من ثلثة عشر اسم باب ان اي الحروف
المشبهة بالفعل وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل وجه عدم التعريف اي
عدم تعريف اسم باب ان مثل ما مر من قوله ولم يعرفه لظهوره مما سبق كما سبق
او لظهوره مما سبق من تعريف المبتدأ وفي بحث الفاعل لانه لا يبين في بحث الفاعل
انه باب ان لا يدخل الا على المبتدأ او الخبر في الاصل حتى يسمى منصوبه
علم من تعريف المبتدأ لكونه مسنداً اليه ظهر انه الاسم المسند اليه الداخل
عليه باب ان قال بعض محشي هذا الكتاب قوله مثل ما مر من قوله لم يعرفه لظهوره
من سبق قوله ظهوره هذا الاسم مما سبق باعتبار المحل وهو ظهوره بالقياس
الى المبتدأ ولذا قال وهو كالمبتدأ وقال قوله وجه عدم التعريف مثل ما مر
اقول هذا مثل ما مر في الخروج تحليه من عدم مناسبة عدم التعريف
لتعريفه من وجه بقوله وهو كالمبتدأ وايضا قال اقول لا يناسب ان يقول
لم يعرفه لتعريفه من وجه بقوله وهو كالمبتدأ قدم اي قدم المص اسم باب ان
على اسم لا قوله لكونه اي اسم باب ان متعلق بقدم وعلة للتقديم او لمناسبة
معمولها اي باب ان وهو اي باب ان مشبه بالفعل التام لفظا ومعنى لتحقق
وتشبهت وتقدرت وعنيت وترجيت بخلاف اسم لا فانه معمول ما هو مشبه
بما هو مشبه بالفعل التام قال البعض قوله معمول ما اي حرف وهو اي ذلك
الحرف مشبه بالفعل التام وهو اي اسم باب ان كالمبتدأ في جميع الاحوال
قال الامام الايوبي قوله وهو كالمبتدأ اي في جميع ما يجوز فيه وما يمتنع
الا صحة وقوعه اي اسم باب ان نكرة صرفة بكسر الصاد وسكون الراء بمعنى محضة
ولو كان حرف وهذه للوصلية اي ولو كان وقوعه نكرة صرفة مع تعريف الخبر اي خبر باب ان
ذكر اي ما ذكر من الاستثناء بقوله الا صحة وقوعه الخ قال الاستاد قوله ذكره
الى ذلك الاستثناء ... فيه الفاضل العصام ومالكا
اسم باب ان كالمبتدأ لكونه من دواخل المبتدأ والخبر في احكام الجملة جواز حذفه فاستفيد منه
جواز حذف اسم باب ان وليس كذلك فلذلك استدركه وقال لكن لا يجوز حذفه اي
حذف اسم باب ان الشيء من الاشياء الا لضرورة اي لضرورة الشعر كقوله ولو كنت ضبيا
عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر اي ولكنك ولا يجوز ان يقدر ضمير الشان

لانه لم يبق الا بجملة كذا قاله الشارح في حاشية الامتحان قوله لان كونه اي
اسم باب ان متعلق بلا يجوز وعلة لعدم جواز حذفه او علة للمنفي وهو لا يجوز مع الباء
اي باب ان انما يظهر اي ما يظهر انما يظهر بالعمل فيه اي بعمل باب ان لفظا في معموله
قال الاستاذ قوله بالعمل فيه اي بعمل باب ان في اسمه ولا يظهر العمل اي والحال لا يظهر
عمل العامل في المحذوف اي في المعمول المحذوف بقرينة العمل قال الاستاذ قوله ولا يظهر
العمل اي عمل باب ان في المحذوف اي في اسمه المحذوف او في معموله المحذوف فلذا لا يجوز
حذفه فعلى ما في الامتحان الخ اي قال المص في الامتحان والغرض من النقل
تعريض للمص من جهة نقصانه لاستيفاء البحث لابد اي لا فراق حاصل منه
ضمير الشان من عدم الحذف فانه اي ضمير الشان يجوز حذفه اي ضمير الشان
اذا لم يله اي ضمير الشان وهو فعل مضارع مجهول مطلق من الولي اصله أ القريب
يولي سقط الواو لوقوعه بين ياء وكسرة فصار يلي ثم ادخل عليه لم من الجوازم
سقط الياء علامة للجزم فصار لم يل ثم اتصل به ضمير المفعول فصار لم يله فان ذلك
الضمير مبني على الكسر منصوب محلا مفعول به لذلك الفعل وفاعله قوله فعل صريح قال
الاستاذ قوله فانه اي الشان يجوز حذفه اي ضمير الشان في الضرورة وغيرها فاما
في الضرورة كقول الشاعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء
حذف اسم ان الذي هو ضمير الشان للضرورة وليس من اسمه لانه من كلم المجازات
فلا يجوز دخولها عليها والكنيسة معبد النصارى والجاذر جمع جوذر بضم الذال
المعجمة وفتحها وهو ولد البقرا لبقر الوحشي والظباء جمع ظبي والمراد به ههنا
من يشبهها واما في غيرها اذا لم يله فعل صريح كقولهم ان بك زيد ماخوذ وان في الدار
يجلس اخوك اي انه بك اه وانه في الدار اه وقال صاحب المنافع قوله فانه يجوز
حذفه كثيرا في الشعر كقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء
وذلك لان اداة الشرط لا يعمل فيها العامل اللفظية المتقدمة لئلا يبطل صدارتها
وقليلا في غيره اذا لم يله فعل صريح كقولهم ان بك زيد ماخوذ وان في الدار يجلس
اخوك اي انه بك الخ وانه في الدار الخ وجه اشتراط عدم ولي الفعل كراهة
دخول الحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح ولفظا وان قدرا فلا يقال ان قام اي انه قام
وانما جاز حذفه لانه مع كونه في صورة الفضلة لكونه من المنصوبات يوجد في الكلام
ما يدل عليه ويقتضيه بخلاف المبتدا فانه لا يوجد فيه ما يوجد في ذلك كما لا يخفى كذا
في الحاشية للشارح قوله انما جاز حذفه اي حذف ضمير الشان الذي هو اسم باب ان
قوله بخلاف المبتداء اي المبتدا الذي هو ضمير الشان فلا يرد عليه ان المبتدا يجوز حذفه
عند القرينة انتهى والحادي عشر اي المنصوب الحادي عشر من ثلثة عشر اسم لا التي

اسم لا التي لنفي الجنس اي للدلالة على نفي الحكم عن الجنس لان النافي في الحقيقة
هو المتكلم لا غير ولا هذه للدلالة على النفي قدمه اي قدم المص اسم لا التي
لنفي الجنس على خبر ما ولا قوله لان عامله اي اسم لا هذه متعلق بتقدم وعلة لمناسبة
التقديم مشابه لان اي لفظ ان في التاكيد وملازمة الاسماء كما سبق
ولذلك جعل مساويا لها في العمل لان لا لتحقيق النفي كما ان ان
لتحقيق الاثبات اولان لا للنفي وان للاثبات فحمل عليه حمل النظير
او النقيض فاما الاول فكون لا لتحقيق النفي كما ان لتحقيق الاثبات واما الثاني
فكون لا للنفي وان للاثبات قال شيخزاده في شرحه على قواعد الاعراب
بجامع ان من انهما لتحقيق الاثبات كما لا لتحقيق النفي وتقيض
ان لا التي لنفي الجنس نقيض ان من حيث انها للاثبات ولا للنفي
ومن شان النقيضان ان يستويا في الاحكام فكان لكل منهما منصوب
او مرفوع لكن مرفوعها لا يتقدم على اسمها وكون كل منهما محمول على ان
في العمل فانحط رتبتها عن رتبة اصلها وقال الاستاذ قوله مشابه لان
بكسر الالف وتشديد النون من الحروف المشبهة بالفعل وهذه المشابهة
في التاكيد وملازمة الاسماء فيتبعها اي لا اذا كان عامله مشابها لان
فكان تبعا عامله وان شئت قلت في قوله ولان محل ما ولا معطوف على قوله
لان عامله وتعلق بتقدم وعلة ثانية لتقدمه والمراد بالعلة في امثاله
النكتة فلا يرد ما يرد فتفكر وتامل حتى تنل المرام فتخص بعض اللغة وهو
لغة الحجازيين بخلاف لا هذه اي لا التي لنفي الجنس فلها اي لا هذه رجحان
عليهما اي ما ولا واذا كان لها رجحان ناسب تقديم اسمها على خبر ما ولا
نحو لا غلام رجل عندنا وقد مر شرط العمل اي عمل لا هذه في بحث العامل السماعي
وقد يحذف اي اسم لا هذه عند وجود الخبر اي خبر لا هذه كما يحذف الخبر اي خبر لا هذه
عند وجود الاسم اي اسم لا هذه والا اي وان حذف الاسم عند عدم الخبر او وان حذف
خبرها عند عدم الاسم يلزم الاجحاف بكسر الهمزة والجيم المتقدمة وبعدها حاء
مهملة وهو الاذهاب والنقيص ومنه اجحفته اي اذهبته كذا في الصحاح اي
كون لا العاملة بدون المعمول وهو عين الاجحاف فيجب ذكر احدهما عند حذف الآخر
اسما كان او خبرا ليكون المذكور قرينة للمحذوف قال بعض المحشين قوله والا

علة لمناسبة لنفي الجنس ولا لنفي ما للنفي ان شئت نقيض ان

ای اسم لا هذه رجحان

اي وان حذف احدهما عند حذف الاخر يلزم الاجحاف بالكلية وقال الاخر قوله
والايلزم الاجحاف الاجحاف ترك مايتم به المقصود وتنقيص الكلام عما يجب ان يكون
عليه قال الزمخشري في مقدمته يقال اجحف به اي بغايت نقصان كرد اورا
نحو لاعليك اي لاباس عليك مقولا لمن لم خوف فيحذف الاسم بالقرينة الحالية
والثاني عشر اي المنصوب الثاني عشر من ثلثة عشر جزما ولا المشبهتين بليس
قدمه اي قدم المص خبرها ولا على المضارع الداخل عليه احدى النواصب الاربع
قوله لانه اي جزما ولا متعلق لقدم وعلة لمناسبة التقديم اهم وهو اي الاسم
اصل في المعمولية بخلافه فانه فعل ليس باصل فيها بل في العاملية والبحث
بحث المعمول فناسب تقديمه وهو اي جزما ولا مثل خبر المبتدأ فيما ذكر في بحث الخبر
ماكونه مفردا وجملة ولزوم العائد في الجملة وغير ذلك قوله والمنصوب الثالث عشر
من ثلثة عشر وفي تقدير المنصوب اشارة الى ان الثالث صفة موصوفها
محذوف بقرينة البحث المضارع لما كان المراد منه جميعه وصفه بقوله الداخل
عليه احدى النواصب الاربع التي ذكرت في النوع الرابع من السماعي نحو لن يضرب
ولما فرغ من بيان المنصوبات اصولا وفروعا شرع في بيان ماهو شبيه بها
فقال واما المجرور اي واما المعمول المجرور من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة
فيه اشارة الى ان الالف واللام في المجرور للعهد الخارجي فاثنان اي فهو اثنان
بالاستقراء الاول منهما المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه اي المجرور بحرف الجر
في بحث حرف الجر قدمه لانه اصل للمجرور بالاضافة لان فيه حرف جر حقيقة
اوحكما والثاني منهما المجرور بالاضافة معنوية كانت تلك الاضافة نحو غلام عمرو
او لفظية نحو ضارب زيد ولايجوز اي يمتنع تقديمه اي المجرور بالاضافة تعبير
لمرجع الضمير البارز وايضا لايجوز تقديم معموله اي معمول المجرور بالاضافة
على المضاف قوله لان الاضافة متعلق بلايجوز وعلة له تقتضي اتصال المضاف اليه
باخر المضاف قوله في اللفظ متعلق باتصال والتقديم اي والحال التقديم ينافيه
اي الاتصال وعدم تقديم معموله اي المجرور بالاضافة وهو مبتدأ خبره قوله اولى
اي اولى بالطريق لانه تابعه قال البعض قوله وعدم جواز تقديم معموله اي المضاف اليه

اي المضاف اليه مبتدأ خبره قوله يكون اي عدم التقديم اولى
من جواز التقديم وهذا اشارة الى المستثنى منه المحذوف
قال صاحب فتح الاسرار قوله ولا تقديم معموله على المضاف
لانه اذا لم يجز تقديمه فمعموله اولى لانه تابعه وقال بعض المحشين
قوله وعدم تقديم معموله اولى الخ فهذه الاولوية ممنوعة
لانه لايلزم من عدم تقديم المضاف اليه على المضاف عدم تقديم
معمول المضاف اليه لان المعمول لايجب اتصاله الى معموله
متأخرا عنه كما يجب اتصال المضاف اليه الى مضافه متأخرا
عنه فتدبر ثم ان عبارة المتن هكذا ولايجوز تقديمه ولامعموله
باسقاط لفظ تقديم من جانب المعطوف وظاهره مخالف لمذهب
العلماء البصرية لان الظاهر ان العطف على الضمير المجرور
فيجب اعادة الجار فاضطر الى التمحل اما بحمله على مذهب الكوفيين
من انه لايلزم اعادة الجار او بحذف المضاف وابقاء المضاف اليه
على الجر على الندور مثل يريد الآخرة بالجر فالعطف ليس على الضمير
بل على المضاف او بانه منصوب معطوف على الضمير لكن لا من حيث انه
مجرور بالاضافة بل من حيث انه مفعول التقديم كما في قوله تعالى
تساءلون به والارحام على قراءة النصب على بعض الوجوه او مرفوع
معطوف عليه ايضا على انه نائب الفاعل او على تقديم بحذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه في كل وقت الا وقت ان يكون المضاف
لفظ غير فيجوز اي اذا كان المضاف لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه
عليه اي على المضاف الذي هو لفظ غير او على الغير المضاف نحو
انا زيدا غير ضارب والاصل انا غير ضارب زيدا فقدم زيدا على المضاف

وهو لفظ غير قوله لكونه اى غير ضارب متعلق بيجوز وعلة له
بمعنى لا ضارب يعنى ان لفظ غير ولو كان اسما فى الظاهر مضافا الى ما بعده
الا انه بمعنى لا وكلمة لا حرف لا يضاف الى شئ لان الاضافة من خواص
الاسم وكان لفظ غير ههنا ليس بمضاف فى المعنى فلا يكون مدخوله
مضافا اليه فى الحقيقة لعدم كسب شئ من الاضافة فليتبصر
وانما كان بمعنى لا ضارب لتضمنه اى لفظ غير معنى النفى ولما
كان متضمنا معناه كانت الاضافة كالعدم فيجوز عمل ما اضيف اليه
لفظ غير فيما قبله كما فى لا ضارب بخلاف مثل ضارب وعدم
جواز تقديم ما فى حيز النفى مختص بما وان دون لم ولا ولن لان ما
لما دخلت على الفعل والاسم اشبه الاستفهام بخلاف لم ولن لاختصاصهما
بالفعل صارا بمنزلة اجزاء الفعل فيعمل ما بعدهما فيما قبلهما
واما لا وان كانت تدخل عليهما الا انها حرف متصرف فيه يعمل ما قبلها
فيما بعدها يقال جئت بلا شئ واريد ان لا تخرج فاذا جاز
عمل ما قبلها فيما بعدها جاز العكس ايضا بخلافهما فانه لا يتخطاهما
العمل قال بعض المحشين قوله لتضمنه اى لفظ غير متعلق بكون وعلة له
معنى النفى يعنى يجوز انا زيدا غير ضارب كما جاز انا زيدا لا ضارب
وان امتنع انا زيدا مثل ضارب ولذا اى لاجل تضمنه معنى النفى
اكد من التأكيد على صيغة الماضى المجهول اى اكد لفظ غير المعتبر
معناه فى المعطوف بسبب العطف اذ العطف فى قوة تكرير العامل
بلا التى للنفى اى اكد بلفظ لا فى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
كأنه قيل لا المغضوب عليهم ولا الضالين كذا فى شرح اللب قال الاستاد
قوله فى غير المغضوب عليهم ولا الضالين اى فى قوله تعالى غير المغضوب عليهم
ولا

ولا الضالين وهو بدل من الذين انعمت عليهم يعنى المنعم عليهم
هم الذين سلموا من غضب الله والضلال صفة للذين يعنى انهم
جمعوا بين النعمة المطلقة وهى نعمة الايمان وبين السلامة
من غضب الله والضلال وانما شاع وقوعه صفة للذين وهو
معرفة وغير لا يتعرف بالاضافة لانه اذا وقع غير بين متضادين
وكانا معرفتين تعرف بالاضافة نحو عجبت من الحركة غير السكون
والمنعم عليه والمغضوب عليه متضادان قوله فتكون الاضافة الخ
تفريع على قوله لتضمنه معنى النفى لا تفريع على قوله لكونه بمعنى لا ضارب
كما قاله البعض كلا اضافة اى كليس باضافة وما بعد لا يعمل فيما قبله
ومن ثمه لم تجز انا زيدا مثل ضارب كذا اطلق جواز التقديم على الغير
فى عامة كتب النحو لكن فى مغنى اللبيب ما يدل على خصوصه بصورة
جواز قيام لا مقامه نحو ولو قلت جاء فى غير ضارب زيدا لم تجز
التقديم لان لا لا تحل مكان غير والحق ما قاله الجمهور لان اعتبار شئ
لا يلزم ان يكون فى الوجوه كلها ق وايضا لا يجوز الفصل بينهما
اى بين المضاف والمضاف اليه قوله بشئ متعلق بالفصل اى
بشئ من العامل والمعمول وغيرهما من الزوائد الواقعة فى السعة
بفتح السين وهو الصواب او بكسرها وهو المشهور اى
فى سعة الكلام اى فى الكلام المنثور او فى الكلام الغير المنظوم والحال
واحد غيرها اى شئ سمع من العرب فى القرآن وغيره بنقل الثقات
وحفظ عنهم وقوعه اى الا ان يكون الفاصل بينهما مسموعا من العرب
العرباء بنقل الثقات ومحفوظا عنهم وقوعه قوله اى يجوز الفصل
بهذا الشئ المسموع فى السعة بيان لحاصل المعنى بعد الاستثناء ولكن
لا يقاس اى على ما سمع قوله ما لم يسمع نائب فاعل لا يقاس بل يقتصر

على صيغة المجهول عليه اي على ما سمع وهو اي الشيء المسموع
من العرب في السعة او الفاصل المسموع من العرب في السعة كما قاله
البعض ثلاثة اقسام الاول مفعول المضاف والثاني ظرفه اي ظرف
المضاف سواء كان الظرف حقيقيا كالزمان والمكان او مجازيا كالجار
والمجرور سواء كان المضاف مصدرا او وصفه اي صفة دالة على ذات
مبهمة الخ بقرينة قوله مصدرا كقراءة ابن عامر نصه زين
للمشركين قتل اولادهم شركائهم برفع القتل على النيابة عن الفاعل
بزين المبني للمفعول وبنصب الاولاد وجر الشركاء فقتل مصدر
مضاف وشركائهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله
واولادهم مفعوله وفيه فصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل
قتل شركائهم اولادهم وحسن ذلك ثلثة امور كون الفاصل
فضلة فان ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به وكونه غير اجنبي لتعلقه
بالمضاف وكونه مقدر التاخير من اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم
بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف
واما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر
كان سمجا مردودا فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن
المعجز بحسن نظمه وجزالته انتهى كذا نقل عن ابن مالك قال
الشارح رح في حاشيته ونقل عن ابن مالك رح في توجيه هذه القراءة
وجوه احدها كون الفاصل فضلة صالحا لان لا يعتد به والثاني
كونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف والثالث كونه مقدر التاخير من اجل
ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية قال
الاستاد قوله سواء كان المضاف مصدرا كقتل والمضاف اليه فاعله
او صفة كمخلف كقراءة ابن عامر وهو شيخ لاراوي وهو سابق على جميع القراء
لانه قرء على عثمان رضي الله عنه فكيف ترد قراءته او تضعف وفي

وفي المصحف الذي ارسله عثمان رضي الله عنه الى الشام فيه
شركائهم بالياء وقراءته موافقة له لا بالالف ولا بالواو
زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم مثال للمصدر المضاف
الى الفاعل والفاصل مفعوله تقديره زين للمشركين قتل شركائهم
اولادهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة بعضهم اي بعض السلف
كذا في الدماميني ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد
وجر الرسل فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله
مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله الاول ووعده
مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل
ولا تحسبن الله مخلف رسله وعده قال الاستاد قوله
ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله مثال اضافة الصفة الى مفعوله
الاول والفاصل مفعوله الثاني تقديره ولا تحسبن الله مخلف
رسله وعده وقال القاضي واصله مخلف رسله وعده فقدم
المفعول الثاني ايذانا بانه لا يخلف الوعد اصلا كقوله ان الله
لا يخلف الميعاد واذا لم يخلف وعده احدا كيف رسله يخلف
وكقوله اي قول من يوثق بعربيته كذا في الدماميني ترك يوما
نفسك وهواها سعي لها في رداها فترك مصدر مضاف
ونفسك مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله محذوف
ويوما ظرف للمصدر بمعنى انه متعلق به وفصل بين المضاف والمضاف اليه
وهواها مفعول معه والتقدير ترك نفسك شانها مع هواها
سعي في رداها ويحتمل ان يكون الاصل تركك نفسك فيكون
من الاضافة الى المفعول بعد حذف الفاعل كذا نقل عن ابن مالك
اقول قوله ترك يوما مبتدأ خبره قوله سعي في رداها اي في هلاكها
وضمير هواها ورداها راجع الى النفس وكقوله اي محمد عليه الصلاة

* او قول بعضهم كذا في الامتحان

والسلام في حق ابي بكر رضي الله تعالى عنه كذا في الدماميني وهل انتم
تاركو بي صاحبي فتاركوا جمع تارك اسم فاعل ترك مضاف الى مفعوله
وهو صاحبي بدليل حذف النون وبي جار ومجرور ظرف تاركوا وفصل به
بين المضاف والمضاف اليه والاصل وهل انتم تاركوا صاحبي قال
الدماميني ويحتمل عدم الاضافة بان تكون النون محذوفة كحذفها
في قراءة الحسن وما هم بضاري به من احد قال الاستاد تقديره تاركون
صاحبي بي واسقط النون لاجل الاضافة وادخل بي بين المضاف
والمضاف اليه والثالث القسم وذلك لكثرة دوره في الكلام وهو
قليل ذكره الرضي ولذا اخره نحو هذا غلام والله زيد بجر زيد باضافة
الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي وحكى ابن الانباري
والمعقد بي هذا غلام زيد والله وايضا لا يجوز الفصل بينهما اي
بين المضاف والمضاف اليه بشيء في الضرورة الشعرية الا بالظرف الحقيقي
اللغوي والجار والمجرور لان في الظرف وسعة فالاستثناء مفرغ
كقوله اي الشاعر لما رأت ساتيدما استعبرت يقول لما رأت تلك الامرأة
هذا الجبل بكت لانه وطنها لله در اليوم من لامها على بكاها كذا
في شرح المفصل والاصل لله در من لامها اليوم واعلم انه زعم كثير من النحويين
انه لا يفصل بين المتضايفين الا في الشعر وهو قول البصريين والحق
عند الكوفيين في هذا اي في هذا الفصل ما قاله ابن هشام في التوضيح
ان الفصل اي من ان الفصل سبعة اقسام ثلثة منها جائزة في السعة
اي في سعة الكلام وهو اي الثلثة الجائزة ما سبق من مفعول المضاف
وظرفه والقسم واربعة منها مختصة بالشعر احدها الفصل بالاجنبي
ونعني به معمول لفظ بالتنوين اي معمول الاجنبي غير مضاف صفة لفظ
وان كان عاملا واحدا والثاني بفاعله اي المضاف والثالث بنعته
اي المضاف

اي المضاف والرابع بالنداء ومثال الاول كقوله اي قول الشاعر الجرير
الفرزدق تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف
فتسقي مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع الى ام عمرو في البيت
قبله وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسواك
مفعوله الثاني فصل به بين المضاف والمضاف اليه اي تسقي ندى ريقتها
المسواك والمسواك اجنبي من ندى لانه ليس معمولا له وان كان عاملها
واحدا وهو تسقي والامتياح بمثناة فوقانية فتحتانية فحاء مهملة
الاستياك والمزنة السحابة البيضاء والرصف بفتحتين جمع رصفة
وهي حجارة مرصوف بعضها الى بعض ارق واصفى كذا في ابن مالك
اقول قوله تسقي اي الحبيبة امتياحا منصوب بنزع الخافض اي عند الامتياح
اي الاستياك وقيل حال بمعنى ممتيحة اي مستاكة وقيل حال بمعنى ممتيحا
اي مستيكا ندى المسواك اي ماء المسواك ريقتها اي ماء فمها قال
البعض الندى بالفتح المد مطر وبلل والمسواك مفعول ثان لتسقي
والامتياح مبتدأ خبره قوله الاستياك ومثال الثاني كقوله اي الشاعر
ما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب فاضافة قهر
الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل
ما وجدنا للهوى طبا ولا عدمنا قهر صب وجد والصب العاشق كذا
في ابن مالك اي قهر وجد صب بالاضافة اي باضافة المصدر الى فاعله
وهو وجد ثم قطع عنها ورفع الوجد على الفاعلية للوزن وكان فاصلا
ومثال الثالث كقوله اي المعاوية بن ابي سفيان لما اتفق ثلثة من الخوارج
يقتل كل واحد منهم واحدا من علي ابن طالب وعمرو بن العاص
ومعاوية بن ابي سفيان رضي الله عنهم وقتل علي وسلم عمرو ومعاوية
نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن ابي شيخ الاباطح طالب ففصل
بين المتضايفين وهما ابي وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح

اي محمد ابن ابي طالب شيخ الاباطح تفسير لاصل التركيب قبل الفصل
ويجوز في جعل شيخ الاباطح نعتا للمضاف وهو ابي دون المضاف اليه
وانما هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا والمرادي هو عبد الرحمن
بن عمر الشهير بابن مُلْجَم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة اسم المفعول
كما في التهذيب الاسماء وهو قاتل علي كرم الله وجهه والاباطح
جمع بطحا والمراد بها مكة لان ابا طالب كان شيخ مكة وهو من اعيان
اهلها واشرافها كذا قاله ابن مالك ومثال الرابع كقوله اي الشاعر
كأن برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام فاضاف برذون
الى زيد وفصل بينهما بالمنادى الى قطاهر دونه وحمار خبر كان كذا
قاله ابن مالك اي كان برذون زيد حمار يا ابا عصام ولا يخفى
ما بين كلاميه اي المص في كتابيه اي المص بين الاظهار والامتحان
من التنافي اي التناقض بين قاله في كتابه هذا لا يجوز الفصل بينهما
وفي كتاب الامتحان قال والحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح
وهو ان الفصل سبعة اقسام ثلثة جائزة في السعة واربعة
في الضرورة فبين كلاميه تناف اقول لما الف وبين كتابه هذا على مذهب
البصرية وعند لا يجوز الفصل بينهما فقال ولا يجوز بينهما فلا يظهر
التنافي قيل فالتنافي في الصورة لا في الحقيقة ومن قال لم يطلع
فقد خطأ لان استقراء المص تام قال صاحب المناهج قوله من التنافي
حيث فهم من كتابه ان الفصل في السعة مقصور على المواد المسموعة
وفي الضرورة مقصور على الظرف وان كان قياسا والمفهوم من الامتحان
ان الفصل بالاشياء الثلثة ليس بسماعي بل هو قياسي وانه في الضرورة
ليس بمقصور على الظرف بل هو يجوز باربعة اشياء ولعله بين في كتابه
هذا ما ذهب اليه الشيخ الرضي وفي الامتحان اختار ما هو الحق
وهو ما بينه ابن هشام فلا تنافي بينهما لاختلاف المحمول باعتبار القيد
وحاصل الجواب ان الفصل في السعة قياس عند البعض وانه ليس
بقياس عند البعض الاخر وفي الضرورة مقصور على الظرف عند البعض

عند البعض الثاني وليس بمقصور عليه عند البعض الاول تمت ومما يجوز
الفصل به بين المضاف والمضاف اليه اما الترديدية كقوله هما
خطتا اما اسار ومنة واما دم والموت بالحر اجدر كذا في شرح
الفية لابن مالك وقد يحذف المضاف من اللفظ لا من النية
لكون الاختصار مطلوبا بقرينة اي بسبب وجود قيام قرينة
فيعطى اعرابه اي اعراب المضاف بعد الحذف للمضاف اليه
قوله لقيامه اي المضاف اليه متعلق بيعطى وعلة له مقامه اي
مقام المضاف المحذوف وهو اي اعطاء اعرابه اي المضاف
قوله له اي للمضاف اليه متعلق بالاعطاء وعلة له بعد الحذف
اي بعد حذفه اي المضاف القياس والغالب في الاستعمال
اي غالب الوقوع استعمالا نحو قوله تعالى واسئل القرية اي
اهل القرية لان القرية لا تصلح ان تكون مسؤلا عنها بل اهلها
ولما حذف المضاف فاقيم المضاف اليه مقامه بان جعل مفعولا له
اعطي اعراب المفعول المحذوف اليه وقد يبقى اي قد يعدل
عن هذا القياس فابقي المضاف اليه مجرورا فلا يعطى اعراب مضاف اليه
على الندور اي بناء على الاستعمال النادر المخالف للقياس او ابقاء
على الندورة الاستعمال والشذوذ عن القياس اي قليل الوقوع
والنادر ضد الغالب كما ان القليل ضد الكثرة وهو اي ابقاء
المضاف اليه مجرورا بقرينة قوله اي اعطاء اعرابه الخ ليس بقياس
اي ليس بقياسي نحو قوله تعالى يريد الاخرة بجر الاخرة على قراءة شاذة
خارجة عن القراءة المتواترة التي هي بنصب الاخرة او على قراءة من القراء
البلغاء اي ثواب الاخرة تفسير للمضاف المحذوف بقي المضاف اليه
على الجر بعد حذف المضاف وقد يحذف من اللفظ دون النية ايضا المضاف اليه
حذفا قليلا للاختصار والاصل الاكثر ذكره بقرينة ايضا اي كما المضاف

قوله وقد يبقى المضاف بعد حذف المضاف اليه اشارة الى قوله ويبقى المضاف
عطف على قوله قد يحذف المضاف على حاله اى على حاله التى عند ذكر
المضاف اليه او على اى حال من الاعراب قبل الحذف او على حاله من الرفع
والنصب والجر قوله بلا تنوين متعلق بيبقى اى ويبقى المضاف بلا تنوين
عوض على صيغة المجهول من التعويض اى معوض عن المضاف اليه
ولا بناء اى وبلا بناء لكن لا مطلقا بل ان عطف عليه اى على المضاف
اسما اى اسم من الظروف او غير او الاسم الذى اضيف ذلك الاسم
الى مثل المحذوف اى الى مثل المضاف اليه المحذوف من الاول فيكون
المحذوف كالمذكور لانه حذف لعلة ولذا يقال الحذف لعلة كالمذكور
والحذف لا لعلة كالمعدوم فتناقض بينهما فابقى المضاف على حاله بعدما
حذف لاجل الاضافة ولذا اى لكونه كالمذكور او لاجل كونه كالمذكور
لم يعوض عنه اى عن المحذوف التنوين ولم يبن المضاف نحو قوله
اى الشاعر الفرزدق يا من رأى عارضا اسر به العارض السحاب
يعرض فى الافق واسر مضارع مبنى للمفعول اى اجعل فرحا مسرورا
او اجعل مسرورا فرحا او اكون مسرورا بالعارض والمنادى محذوف
اى يا قوم ومن استفهامية ويحتمل ان تكون موصولة وهى المنادى
فلا حذف وحكى شارح من شراح ابيات المفصل عن مخدوم وصفه
باستاذ العالم ان الشاعر يصف الممدوح بالشجاعة فوصفه بالاسد
ويصف قلبه بالسماحة فوصفه بالسحاب العارض بين ذراعى
وجبهة قال واسر به يحتمل تأويلين احدهما اسر جعل مسرورا
وعلى هذا يكون من موصولة يعنى من رأى عارضا بين ذراعى وجبهة الاسد
جعل مسرورا لوقوعه بالمطر والاخر اسر اى اخفى من السرور وعلى هذا
يكون من استفهامية يعنى من رأى سحابا مخفيا بين ذراعى وجبهة الاسد

يتعجب

يتعجب منه قال ومعنى هذا البيت مما لم يخطر ببال احد من الشارحين
كذا فى الدمامينى قال صاحب زبدة الانظار والمعنى يا قوم من رأى
سحابا اُفرح به بين ذراعى وجبهة الاسد اى ذراعى الاسد
فكأن الاصل بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد الاسد حذف بقرينة المذكور
قوله وجبهة الاسد معطوف على المضاف واضيف الى مثل المحذوف
وهو الاسد والمراد به برج الاسد من البروج التى هى اثنى عشر
وهو مشتمل على سبعة وعشرين كوكبا على هيئة الاسد المفترس
وجبهه نحو المغرب وظهره الى الشمال وكذا اى ذراعى الاسد
كوكبان نيران ينزلهما اى الكوكبان القمر وجبهة الاسد اربعة انجم
كهيئة جبهة الاسد قوله من منازله اى القمر ظرف مستقر صفة لانجم
قال بعض المحشيه قوله يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعى وجبهة الاسد
اجمل البيت للفرزدق العارض السحاب المعترض فى الافق واسر
فعل مضارع للمتكلم مبنى للمجهول من السرور وهو الفرح وذراعى الاسد
وجبهة الاسد كوكبان فى الافق والمعنى يا من رأى سحابا ممطرا
يجعلنى مسرورا بين هذين الكوكبين اخبرنى به لانبسط والتبشر
وقيل من استفهامية والمنادى محذوف اى يا قوم من رأى السحاب العارض
فى الافق بين هذين الكوكبين فليخبرنى به وقال امام الايوب قوله نحو
بين ذراعى وجبهة الاسد وصدر البيت يا من رأى عارضا اسر به والمراد
من العارض هو السحاب والمراد من الذراعين الكوكبان النيران
من منازل القمر والمراد من جبهة الاسد اربعة انجم من منازله ايضا
وقوله اسر فعل مجهول من اسر وضمير به راجع الى العارض اى يا من
رأى سحابا مبشرا للمطر بين الكوكبين المذكورين حتى اكون مسرورا
بظهور ذلك السحاب فى ذلك المحل فقوله ذراعى تثنية ذراع وهو مجرور

بالنياء فكونه مضاف اليه لبنيى ومضاف الى الاسد المحذوف فحذف
نون التثنية لكونه مضاف فابقى على حاله بحذف النون وانما جاز حذفه
لوجود الشرط حيث عطف عليه لفظ جبهة المضاف الى الاسد فيكون
قرينة على المحذوف وقال احمد نازلى رحمه الله قوله يامن رأى اى ياقوم
من رأى منكم او يامن رأى من الناس وقال حسن جلبى فذهب المبرد
الى ان المحذوف هو المضاف اليه الاول والتقدير بين ذراعى الاسد
حذف اكتفاء بدلالة اضيف الجبهة عليه العارض السحاب يعرض فى الافق
واسر مضارع مبنى للمفعول اى اجعل فرحا مسرورا والذراعان
كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم ينزلها القمر ايضا
والمنادى محذوف اى يا قوم ومن استفهامية اوكرر اى ان كرر المضاف
حال كونه مضافا الى مثل المضاف اليه المحذوف قال بعض المحشين قوله
اوكرر عطف على قوله ان عطف على صيغة المجهول اى اوقد يحذف
المضاف اليه ويبقى المضاف على حاله ان كرر مضافه الى مثل المحذوف
وقال امام الايوبى قوله اوكرر مضاف معطوف على قوله ان عطف
يعنى انه يجوز حذفه ايضا ان كرر الاسم الذى اضيف الى مثل المضاف اليه
المحذوف مكررا نحو ياتيم بالنصب مضافا الى عدى المقدر المدلول
عليه بالمذكور فى تيم عدى لانه لما دل عليه كان كأنه لم يحذف فلم يبن
ولم يعوض عنه التنوين كذا قاله صاحب فتح الاسرار وقال امام الايوبى
قوله نحو ياتيم تيم عدى وهذا قول الجرير خطابا الى اهالى عدى حذف
المضاف اليه لتيم الاول وهو اى المضاف اليه لعدى قوله بقرينة
المذكور متعلق بحذف اى بقرينة المذكور بعد التيم الثانى او بقرينة المضاف اليه
المذكور لتيم الثانى وبقى المضاف وهو التيم الاول على حاله وهى النصب
بلا تنوينه

بلا تنوين وذلك اى ثبوت حذف المضاف اليه وابقاء المضاف
على حاله فى مثل هذا التركيب مذهب المبرد والسيرافى ومذهب سيبويه
انه اى التيم الاول مضاف الى عدى المذكور بعد التيم الثانى
وتيم الثانى تاكيد لفظى لتيم الاول فاصل بين المضاف
والمضاف اليه وانما جاز الفصل لئلا يلزم بقاء الثانى بلا مضاف اليه
وجاز الفصل بينهما فى سعة لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغيير لفظه
صار الثانى كأنه هو الاول فكأنه لا فصل هناك فكأنه ياتيم عدى
بلا تكرير وانما اختار سيبويه الثانى احترازا عن ارتكاب الحذف
والموجب الاول احترازا من الفصل الظاهر بين المضاف والمضاف اليه
ولكل وجهة هو موليها كذا قاله بعض محشى الجامى وقال الفاضل
عصام الدين قوله وتيم الثانى تاكيد لفظى الخ ولم ينون لعدم انصرافه
لكونه علما مؤنثا بتأويل القبيلة او لكونه علما واتفاق الشر
يقتضى عدم انصرافه ولم يصرف بسبب واحد هو العلمية كما هو
مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما قال الشيخ رضى
منه ان التاكيد اللفظى فى الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تغيير
وبلا تفاوت فكما حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين
لجاء الثانى بلا تنوين والعلم يضف ويجوز فيه اى فى التيم الاول
الضم اى البناء على الضم لكونه اى التيم الاول منادى لدخول
حرف النداء عليه مفردا لانه ليس بمضاف ولا شبه معرفة
اما قبل النداء او بعده ظاهرا فحقه ان يبنى على ما يرفع به
قال صاحب المنافع قوله ظاهرا اما فى الحقيقة فهو مضاف
اما الى المحذوف وهو مذهب المبرد او الى المذكور بعد التيم الثانى
وهو مذهب سيبويه كما ذكرنا وتمامه اى تمام البيت لا ابا لكم

بنصب اب بالالف لكونه مشبها بالمضاف او لكون لام لكم
زائدة مؤكدة للام المقدر في الاضافة اللامية على الاختلاف
والاكثر لا اب لكم ببناء اسمها على الاصل في القاموس لا اب لكم
ولا اباكم ولا ابك ولا اب لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة
وفي اللفظ خبر انتهى قال الجوهري هو مدح اي انك شجاع ماجد مستغن
عن الاب اي عن المربي وقال الازهري انه شتم لا شتم فوقه والمعنى
انك لست بابن رشيد انتهى واما لا لنفي الجنس واما باثبات الالف
مثل لا اباله منصوب اسمها ولكم الجار والمجرور خبرها عند ابن الحاجب
ومحذوف عند غيره قوله فلا يلقينكم فعل مضارع مفرد مذكر مؤكد بالنون
الثقيلة من التي يلقي من الالقاء والضمير عبارة عن المخاطبين وهو تيم عدي
اي لا يوقعكم في سوءة على وزن سورة المكروه وكل ما هو قبيح
وعمر بالرفع فاعل لا يلقينكم والتيم قوم عمر منه لجاء وعدي اخواتهم
والضمير راجع الى التيم بتأويل القبيلة ثم قيل التيم هو عبد المناف
وعدي اخوه اضيف الى عدي لشهرته بين العرب قال سعد الله اعلم
ان تيما وعديا اخوان ابنا عبد مناف ولكنه لما كان عدي اشهر منه
اضاف الشاعر تيما اليه ليتضح به امره اي يا اخا عدي المسمى
بهذا الاسم لا اباكم اي لا حاجة الى الاب ليصلحكم ويربيكم بل خلقكم
الله تعالى على صلاح كادم وعيسى عم وقال عصام كافية والتيم العبد
ويسمى بتيم الله كما يسمى بعبد الله وفي العرب قبائل يسمى كل منها بتيم
وهذا التيم تيم ابن عبد مناف اخو عدي خاطب القبيلة وقيل لا اباكم
نهاية المدح يعني كفاكم شرفكم واغناكم عن الانتساب بابه وقيل نهاية
الشتم اي ليس لكم اب يذكر ويفتخر به والمراد بالسوءة هجاءه لهم قاله
حين سمع ان عمر بن لجا شاعر التيم اراد هجاه فاوعده قوم بانهم
ان لم يمنعوه هجاهم واقعهم في شدة الهجاء والبيت لجرير الشاعر

الشاعر حين اراد عمر التيمي اي المنسوب الى بني تيم الشاعر
صفة عمر ان يهجوه من هجا يهجو هجوا مثل غزى يغزو غزوا
والهجو القذف والذم اي ان يهجو عمر التيمي ذلك الجرير
فقال جرير خطابا لبني تيم ونصيحة لهم يا تيم المنسوب الى عدي
لا اباكم اي انتم ضعفاء لا ناصر لكم او انتم اولاد الزنا مستحقون
بالهجاء لا تتركوا عمر مفعول لا تتركوا على ان يهجوني يعني لا تكونوا
ساكتين حين اراد عمر الشاعر التيمي ان يهجوه واسفهوه عن هجوه اياي
فيلقينكم بالنصب بان المقدر لانه جواب النهي مثل قوله تعالى
فلا تطغوا فيه فيحل عليكم اي فان يلقينكم ويوقعكم في سوءة اي مكروه
وبلية تصل اليكم من قبلي وجانبي يعني المراد من المكروه البلية مهاجاة
اي الجرير اياكم والمهاجاة مصدر من المفاعلة والاصل فيه مهاجية
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها جازم لفاعله وناصب
لمفعوله الراجع الى تيم والمعنى لا يوقعكم عمر في مكروه وبلية شديدة
من قبل الاجل تعرضه يهجوني كذا قاله صاحب المحرم وفي شرح الابيات
قوله الى عدي الخ يحتمل ان يكون لا اباكم دعاء عليه يعني لا يكون لكم
ابا موجودا بل انتم نبات من ماء السماء يعني انتم من ولد الزناء
او دعاء له يعني انكم لا تحتاجون الاباء باستعانة انفسكم على معنى انكم
خلقتم على الصلاح واقبال وسعادة لا حاجة لكم الى رب يربيكم
ويؤيدكم وقال بعض المحشي قوله مهاجاة اياهم يعني كأنه قال لو هجاني
عمر اهجو قبيلتكم والا اي وان لم يعطف ولم يكرر اي المضاف وفيه اشارة
الى ان كلمة الا مركبة من الشرطية ولا النافية وليس للاستثناء وقال
في زاده قوله والا مركبة من ان ولا قلبت النون لاما لقرب مخرجهما ثم ادغم
اي ولا يعطف ولا يكرر وان حرف شرط ولا نافية وفعل الشرط مع معطوفه محذوف

بقرينة ما قبله انتهى ولذا قيل وفيه اشارة الى ان فعل الشرط محذوف
مع معطوفه بقرينة ما قبله كذلك اى بان يكون مضافا الى مثل المضاف اليه
المحذوف او حال كونه مضافا الى مثل المحذوف وقيل قوله كذلك مفعول مطلق
قوله فلا يبقى اى المضاف على حاله اشارة الى ان الجزاء محذوف وبنون قائم
مقام بل ينون المضاف اى يعطى التنوين اياه اى المضاف بعد حذف
المضاف اليه عوضا اى لتحصيل العوض عنه اى عن المضاف اليه
المحذوف قوله لعدم ما يجعل المحذوف كالمذكور متعلق بينون وعلة له
اى لعدم ما يجعل المضاف اليه المحذوف مثل المضاف المذكور او علة
لكونه منونا عوضا عنه لكن لا مطلقا بل ان لم يكن المضاف
اى اعطاء التنوين بعد الحذف مشروط بانه لعلم يكن المضاف
غاية اى سماء من الاسماء التى يقال لها غايات ولم يكن حسب
اى لفظ حسب ولا غير وليس غير قوله منونا حال من غاية وما عطف
عليها لانه تجوز الحال من الخبر لكونه مشبها بالفاعل فى كونه جزءا ثانيا
من الكلام فان غاية وان كانت نكرة محضة الا انها شاركت
المعرفة فصح كونها ذا الحال بلا تقديم الحال عليها كما فى الرضى او صفة
لغاية وما عطف عليها ان نكرت المعطوفات بان يراد بهن ما يسمى بهن
ومفعول اعنى المقدر وقيل خبر بعد الخبر ليكون من قبيل هذا حلو حامض
وفيه ما لا يخفى فيها ظرف لمنونا والضمير راجع الى المذكورات من الغاية
وغيرها المضاف اليه بلا عوض اى حال كون المذكورات منونا فيها
المضاف اليه نحو قوله تعالى وكلا آتيناه مثال لما حذف منه المضاف اليه
وعوض عنه التنوين لعدم كونه غاية وهو لفظ كل ونحو حينئذ ويومئذ
وقوله اى كل واحد اشارة الى اصل لفظ كلا وقوله وحين اذ كان كذا
ويوم اذ كان كذا اشارة الى الاصل الاخيرين يعنى ان اصل كل من هذه

من هذه الثلثة مضاف فالاول مضاف الى واحد والاخيران مضاف
الى اذ وهو ظرف زمان ومضاف الى جملة كان كذا فحذف المضاف اليه
وعوض عنه التنوين كذا قاله امام الايوب وحذف المضاف اليه
للاختصار ونون المضاف عوضا عنه كذا قيل وقال ذينى زاده
نال الله بما اراده واذ فى حينئذ مبنى على السكون تقديرا اذ اصله
اذ بالسكون فلما دخل التنوين عوضا عن المضاف اليه المحذوف
التقى ساكنان فلدفع ذلك كسر الذال ومجرور مضاف اليه لحين
وزعم الاخفش ان اذ هنا معربة لزوال افتقارها الى الجملة وان الكسرة
فيه حركة اعراب ورده السيوطى فى الاتقان وقال الرضى كلمة حين
ليست بمضافة الى اذ بل ما اضيف اليه حين محذوف اى كان كذا
واذ بدل من حين وادخل تنوين العوض الى البدل وفيه زيادة تفصيل
من راده فليرجع اليه ان اضافة حين الى اذ من قبيل اضافة الاعم الى الاخص
كشجر الاراك لان معنى المضاف مطلق الوقت ومعنى المضاف اليه الوقت
المقيد بمضاف اليه المحذوف كما ذكره الدمامينى والشهاب ومعنى چلبى
وقيل من اضافة المسمى الى الاسم وقيل من اضافة المؤكد الى التأكيد
انتهى كلام ذينى زاده فى بحث حروف المشبهة بالفعل وقس عليها يومئذ
وان كان اى المضاف غاية وهى الجهات الست وقد سبقت اى
فى بحث حرف الجر عند ذكر حذف فى من المفعول فيه قياسا وانما سميت
غاية لان تمام الكلام بها بالمضاف اليه فلما حذف صارت غاية يتم الكلام بها
او وانما سميت غاية لصيرورتها بعد حذف المضاف اليه عنها غاية فى النطق بعد ان كان
وسطا قال الشارح الاول سميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غاية
لكونها منتهى الكلام وحسب عطف على غاية اى كان المضاف لفظ حسب
ولا غير وليس غير وهذه مشابهة للغاية فى الابهام منونا فيها اى

في تلك المذكورات من الغاية وغيرها اي غير الغاية المضاف اليه
اي حال كون المضاف اليه منويا ومعتبرا في تلك المذكورات او
حال كونه باقيا في النية والتقدير غير منسي بلا عوض عنه اي
بلا اعطاء شيء من المضاف اليه المحذوف الى المضاف قوله
اذ لو كان منسيا اعرب المضاف مع التنوين علة لتقييده بقوله
منويا يريد اي قول المص منويا مقابل منسيا او وانما قيد
تلك المذكورات بكون المضاف اليه منويا فيها اذ لو كان محذوفا من النية
بان كان منسيا اعرب المضاف مع التنوين واعرب على صيغة المجهول
جواب لو اي اعرب مع وجود التنوين الذي هو من خواص المعرب
نحو رب بعد كان خيرا من قبل فانه لم يحذف المضاف اليه منهما في اللفظ
حذف ايضا في النية لانه لم يرد خيرية بعدية شيء معين من قبلية
بل اراد بهما كل متأخر خير من متقدم وكذا اي كما ينوى فيها المضاف اليه
بلا عوض ينوى في الظرف المضاف اليه او كالمنسي الذي اعرب المضاف
مع التنوين قال البعض قوله وكذا اي اعرب المضاف لو عوض عنه
اي المضاف اليه يعني لو عوض شيء عنه فيعرب ثم استشهد لهذا فقال
نحو قول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات قوله فساغ اي سهل وقوله لي متعلق به والشراب
فاعل ساغ وضمير المتكلم في كنت اسمه وقوله قبلا منصوب لفظا
على الظرفية والتنوين عوض عن المضاف اليه اي كنت قبل هذا الزمان
واكاد من افعال المقاربة واغص فعل مضارع من غص يغص غصة
من باب علم او فتح وهو بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة ضد السهولة
وهو خبر اكاد وجملة اكاد خبر كنت والفرات هو الماء العذب يعني اصابني
فرح فسهل دخول الشراب في حلقي بعد الغم الذي اصابني قبل هذا بحيث
اكون

بحيث اكون قريبا الى عدم دخول ماء العذب في حلقي لشدة غمي
وغصتي انه قتل قريب هذا الشاعر فصار من الغم والغصة بحيث
لا يجري الطعام والشراب في حلقه من عدم التمكن من اقتصاص قاتله
ولما تمكن من قصاصه بان قتل قاتله زال عنه الغم فسهل مدخله قال
شارح المصباح قائل هذا البيت الشاعر وهذا من البحر الوافر
قال البعض قوله فساغ لي الشراب اي سهل مدخله في الحلق وكنت
قبلا اي والحال كنت قبل قتل من قتل شخصا من قريبي اكاد اي اقرب انا
واغص خبره فهو مع اسمه وخبره خبر لكنت واغص مضارع متكلم والجملة في محل الرفع مختص بقاء الطعام
والشراب في الحلق بالماء الفرات اي بالماء العذب قوله لعدم علة البناء
متعلق ليعرب المتقدم اشرنا اليه قال البعض قوله لعدم علة البناء علة
الاعتراض صريحيا او حكميا فانهم حينئذ اي حين عوض ورد الاعتراض
على هذه القاعدة بانه لا نسلم ان يكون قوله قبلا مما عوض فيه التنوين
عن المضاف اليه فلم لا يجوز ان يكون من قبيل ما حذف فيه المضاف اليه
لفظا ونية فيكون من قبيل رب بعد خير من قبل كما تقدم اقول ان هذا
من قبيل ذلك لحذف فيه المضاف اليه ونسي نسيا منسيا وليس كذلك
لانه وان كان المضاف اليه محذوفا ههنا لكنه منوي لتعويض التنوين عنه
هكذا استفيد من حاشية امام ايوب الانصاري على الفاضل الجامي
قال صاحب المنافع قوله حينئذ اي حين اذ كان المضاف اليه محذوفا
منسيا او معوضا عنه التنوين فلا يوجد علة البناء وهي المشابهة
للحرف بسبب الاحتياج الى المضاف اليه المحذوف واما في الاول فظاهر
واما في الثاني فلان ذكر العوض كذكر المعوض عنه فيستغني عن المحذوف
قوله ولقطعها الاخير اي الغاية او شبهها التي اعطي لها التنوين عوضا
عن المضاف اليه المحذوف واما الغاية او شبهها التي حذف المضاف اليه

لها مبنيا فقد تعرضه المص فى قوله وان لم يكن غاية علها بينه الشارح
بقوله منويا فيها المضاف اليه كذا قاله صاحب المنافع وقال البعض قوله
ولفقد الاخير علة لقوله لم يتعرض ومتعلق به اى لم يتعرض المص له اى
للاخير ولو تعرض لقال وان كان ظرفا منويا فيه المضاف اليه فاللازم
على الشارح ان يقول بعده لعوض كما قال بعد قوله وان كان
غاية وحسب ولاغير وليس غير منويا فيها المضاف اليه بلا عوض
يبنى اى المضاف فى كل واحد منها اى من الجهات الست وحسب
ولاغير مع ان الاصل فيما هو الاعراب قوله لشبهه اى المضاف
متعلق ليبنى وعلة له بالحرف التى هى مبنى الاصل قوله فى الاحتياج
ظرف لشبهه اى فى الاحتياج الى الاخر فى فهم معناه كما ان معنى الحرف
لايتم الا بانضمام الى شىء آخر كما دل عليه تعريف الحرف كذلك
لايتم معنى الظرف صورة المثنى الا بملاحظة المضاف اليه المحذوف
فتعين المشابهة بينهما قال الشارح الاول قوله فى الاحتياج
اى فى الاحتياج الى المضاف اليه فى المعنى كما ان الحروف تحتاج
الى المتعلق وقال امام الايوب قوله فى الاحتياج يعنى انه كما ان الحرف
يحتاج فى افادة معناه الى ضم متعلق وكذلك هذه الاسماء
يحتاج الى تقدير المضاف اليه على الضم من بين القاب البناء
جبرا لنقصانه اى لاجل الجبر لنقصانه اى المضاف لانه لما حذف
المضاف اليه حصل للكلام نقصان فاريد جبره قال بعض المحشية
فالضميران فى شبهه ونقصانه راجعان الى كل منها وقال امام
الايوب الانصارى قوله جبرا لنقصانه اى المضاف باقوى الحركات
من الالقاب وهو الضم ولما فرغ من المجرور الذى يختص بالاسم
شرع فى المجزوم الذى يختص بالفعل فقال واما المجزوم اى اما
المعمول

اى اما المعمول المجزوم من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة التى تعمل
بلا واسطة فواحد بالاستقراء وهو فعل مضارع دخله اى الفعل المضارع
احدى الجوازم المذكورة سابقا فى بحث العامل فى المضارع ولما كان
ما ذكر فيه نوعين نوع يجزم فعلا واحدا ونوع يجزم الفعلين وكان للثانى
تفصيل اراد ان يذكره فقال فان كانت الجوازم من غير كلم المجازاة
لاتقتضى شيئا من الشرط والجزاء وهو اربعة احرف لم ولما ولام الامر
ولاء النهى وان كانت الجوازم كلم المجازاة اى كلمات التى يقال لها
كلم المجازاة سواء كانت حرفا كلفظ ان او اسما كلفظ مهما وهذا التعميم
مستفاد من تعبيره بكلم وقد صرح فى ذلك البحث معناها اى معنى كلم المجازاة
حيث قال فالمعنى كلم تقتضى الجزاء فى الاضافة كاضافة الاداة الى الشرط
او معنى المجازاة وهو الجزاء قوله تقتضى صفة كلم المجازاة وجزاء الشرط
شرطا اى فعلا يكون شرطا وهو الجملة الاولى من الجملة الشرطية وانما سميت
الجملة الاولى شرطا لانها شرط لتحقق الثانى اى علامة لتحقق الثانى
ولما كانت الجملة الثانية مرتبة على الجملة الاولى صارت الاولى علامة
لتحقق الثانى وجزاء اى وفعلا يكون جزاء له وهو الجملة الثانية منها
وسميت الثانية جزاء من انها تبنى على الاولى مثل ابتناء الجزاء على الفعل
ثوابا عليه او عقابا فتسمية الثانية جزاء مجاز لانه لما كان الفعل الثانى
مرتبا على فعل آخر اشبه الجزاء الذى هو الفعل المرتب على فعل اخر
ثوابا عليه او عقابا قوله لانها اى كلم المجازاة علة لاقتضاء المفهوم
من تقتضى قال البعض قوله لانها اى كلم المجازاة متعلق بتقتضى وعلة
لاقتضائها اياهما موضوعة لتعليق امر اى لتعليق مضمون جملة بآخر
اى بمضمون جملة فعلية قوله فتعمل فيهما اى فى الشرط والجزاء تفريع على تقتضى
شرطا وجزاء قوله لان معنى العمل اى عمل العامل متعلق بتعمل وعلة لعملها

فيهما على الاقتضاء اى على اقتضاء العامل قال بعض المحشيه قوله لان العمل
اى وانما عملت فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء اى لان العمل مبنى على وجود
معنى يقتضى الاعراب فوجد ذلك المعنى فى كل منهما و قال صاحب المناهج قوله
لان مبنى العمل مصدر ميمى اى بناء العمل بقرينة ذكر على مرتبطا به
و لام لان متعلق بتعمل بعد تقييده بما افاده الفاء التفريعية فيكون المعنى
وهى تعمل فيهما لاقتضائهما لان مبنى العمل الى آخره يتعلق الاول بالمطلق
والثانى بالمقيد و الحاصل ان قوله لان مبنى العمل الى آخره دليل الكبرى
القياس الذى دل عليه الفاء تقريره ان كلم المجازاة تعمل فى الشرط
و الجزاء لانها تقتضى اياهما وكل ما يقتضى اياهما تعمل فيهما فانها تعمل فيهما
و الصغرى و الكبرى كلتاهما نظريتان واشار الشارح الى دليل الصغرى
بقوله لانها موضوعة الى آخره تقريره انها يقتضى اياهما لانها موضوعة
لتعليق امر وهو الجزاء بامر وهو الشرط هذا قياس غير متعارف
ينتج انها موضوعة لتعليق الجزاء بالشرط وكل ما هو موضوعة لتعليق
الجزاء بالشرط يقتضى اياهما ينتج انها تقتضى اياهما واشار ايضا
الى دليل الكبرى بقوله لان مبنى العمل الى آخره وتقريره من القياس
الاستثنائى هكذا لانه لما كانت كلم المجازاة مقتضية لهما وكان مبنى العمل
على الاقتضاء تعمل فيهما لكن المقدم حق ينتج انها تعمل فيهما وهو المطلوب
كما ان الابتداء اى لفظ ابتداء وهو تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لاجل الاسناد
وكان اى لفظ كان وهو لثبوت شئ لشئ فى الماضى دائما او منقطعا وما ولا
اى لفظهما ولفظ لا المشبهتين بليس وهما لنفى شئ عن شئ وكل منهما يقتضى
مسندا ومسندا اليه قال صاحب المناهج قوله وما ولا اى المشبهتين بليس
وتخصيصهما بالذكر مع ان الحروف المشبهة بالفعل والا فى الاستثناء المنقطع
ولا لنفى الجنس كلها تعمل فى الاسمين لان عمل ما ذكره فيهما ظاهر لنصبها الخبر
بخلاف بواقيها لعدم النصب فى خبرها قوله لاقتضائهما اى تلك المذكورات
من الابتداء

من الابتداء وغيره اى لاقتضاء كل منها مسندا اليه ومسندا و فيه اى فى قول المص
تقتضى شرطا وجزاء رد لمن قال ان حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما
اى فى الشرط والجزاء فتعمل فى الشرط اى اذا لم يستطيع العمل فيهما فتعمل حرف الشرط
فى الشرط وحدها فقط اى الشرط وحرفه او الشرط وحده اى حال كونه منفردا فى الجزاء
او الجزم فيه اى فى الجزاء بالجوار كالجر الجوارى تنظير اعلم اى فى العامل
فى جزم الجزاء ثلثة مذاهب احدها وهو مذهب السيرافى ان العامل فيه
اداة الشرط كما انها عاملة فيه وثانيها وهو مذهب الخليل والمبرد ان العامل فيه
مجموع اداة الشرط والشرط و اداته وحده عاملة فى الشرط وثالثها وهو
مذهب الاخفش ان العامل فيه الشرط وحده كما ان العامل فى الشرط اداته كذا
فى له احمد نازلى وقد مر فى بحث العامل فى المضارع او فى آخر بحث العامل
السماعى وجه التسمية بهما اى الشرط والجزاء حيث قال سمى الشرط به
لانه شرط لتحقق الثانى وتسمية الجزاء به جزاء بطريق التشبيه من حيث انه
يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل وذكر فى التسهيل هذا توطئة لقوله
فان كانا مضارعين الخ انهما اى الشرط والجزاء يسميان الجملتين وصوبه
اى حسن ما ذكر فى التسهيل الفاضل العصام بشهادة العرف وبشهادة ان
اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت الجملة الثانية اسمية فلا معنى لجعله اى الجزاء
اسما لمجرد الفعل مع قطع النظر عن الفعل اذا كانت الجملة الثانية فعلية قال
بعض المحشين فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل الخ اقول ايضا غير فاعل فيه
انه لا دلالة فى عبارة المص على هذا الجعل اذ لا يلزم من تسمية الجزاء فعلا مضارعا
كون الجزاء مجرد الفعل ولو سلم لا نسلم عدم جوازه لانه يدل على جوازه ما نقله
عن ابى جعفر فى آخر هذا البحث من ان المضارع يصلح لان يكون جزاء بنفسه
فى لا معنى لقوله فلا معنى الخ انتهى كلامه فان كانا اى الشرط و الجزاء مضارعين
و ذا اى كون الشرط والجزاء مضارعين اجود واولى من كونهما ماضيين او
احدهما ماضيا والاخر مضارعا قوله لوجود المطابقة متعلق باجود وعلة له بين اللفظ

والمعنى اذ المعنى على الاستقبال فلو كانا مضارعين لوجد المطابقة قطعا
كذا قاله احمد نازلي قال البعض قوله لوجود المطابقة علة لاجود في اللفظ
والمعنى اي المعنى استقبالي وكذا اللفظ لفظ دال على معنى الاستقبال بحسب الوضع
بخلاف ما سيأتي فان لفظه ماض ومعناه استقبالي تفكر فتح الله عليك وكذا
اي ولاجل كونهما مضارعين اجود او ولكون ذلك اجود قدمه اي كونهما
مضارعين على كون الاول مضارعا او قدم المص هذا الكون المنفهم من قوله
فان كانا كما قاله البعض واطلاق المضارع عليهما اي على الشرط والجزاء بجملة
عليهما مع انهما جملتان باعتبار صدريهما يعني ان حمله عليهما اي على كل منهما
حمل ادعائي لقصد المبالغة كما في الحج عرفة قال بعض المحشين قوله باعتبار
صدريهما اي التسمية باعتبار الجزء الاول من الشرط والجزاء قوله
لان الجزم علة لاطلاق المضارع عليهما باعتبار صدريهما اي وانما اطلق
المضارع عليهما بذلك الاعتبار لان الجزم يظهر فيه اي في صدريهما
او في صدر كل منهما وان للوصلية كان المستحق له اي للجزم هو اي المتحقق
المجموع اي المجموع من الفعل والفاعل او مجموع الفعل والفاعل فلذا اي
اي لاجل اطلاق المضارع عليهما باعتبار صدريهما سلك اي المص
هذا المسلك اي اطلاق المجموع اي الجملة على الجزاء حيث قال بعد في بيان
دخول الفاء في الجزاء وعدمه وان كان الجزاء جملة اسمية او ماضية ثم قال
او فعلية انشائية قال صاحب المنافع وقال البعض قوله سلك
هذا المسلك فيما سيأتي من قوله ان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا
جاز الجزم والرفع في الثاني وان كان الجزاء ماضيا متصرفا بمعنى المضارع الخ
وان كان الجزاء جملة اسمية الخ فيما اي في فعل لم يظهر فيه اي في ذلك الفعل
الجزم ولو للوصلية جوازا اي ولو كان الجزم جوازا كما قال البعض قوله ولو
جوازا اي ولو كان عدم ظهور الجزم جوازا وقال احمد نازلي قوله سلك
هذا المسلك فيما لم يظهر الجزم ولو جوازا حيث قال فيما بعد وان كان الاول
ماضيا والثاني مضارعا فافهم اشارة الى ان المراد بما لم يظهر الجزم فيه
غير الجملة الاسمية قال صاحب المنافع قوله فافهم اما تنبيه على ما ابهم بالاجمال
او

اي ولو كان ظهور الجزم جوازا

٢٦
او اشارة الى ما يشير من الجواب لسؤال مقدر يرد على قوله سلك
هذا المسلك حيث سلك المص في بعض ما لم يظهر الجزم فيه ايضا
الى اطلاق الماضي والمضارع على الجزاء فقال وان كان الجزاء
ماضيا اه ثم قال او مضارعا بالسببي اه وجوابه ما اشار اليه
هناك انتهى كلامه قال البعض قوله فافهم اشارة الى جواب
سؤال فالسؤال ان الدليل وهو قوله فلذا غير مثبت لدعواه
لانه قال فيما سيجيء جملة ماضية وغير ذلك والجواب ان العلتان
مخالفتان هنا وفيما سيجيء فلا يرد السؤال او الاول اي الشرط
فقط اي الفعل الشرط بدون الجزاء وقيد فقط مستفاد من مقابله
مضارعين قال صاحب فتح الاسرار قوله او الاول اي الشرط فقط
عطف على الف التثنية للتشريك في الخبر اي ان كان الاول مضارعا
والثاني غيره وقال ذيني زاده قوله او الاول عطف على اسم كان
للتشريك في الخبر اي ان كان الاول مضارعا وعدم التاكيد
بالمنفصل لوجود الفصل بينهما كما في ضربت اليوم وزيد مضارع
والثاني اي الجزاء فقط ماضيا بفاء او بدونها اي بدون الفاء
اي وان كان الثاني ماضيا الخ او والثاني غيره من كونه ماضيا
الخ بلا فاء قوله يعني ان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين
حال كون الجزاء بلا فاء اشارة الى ان قوله بغير فاء حال من الجزاء
في ضمير مضارعين ففيه نظر لان مضارعين مراد به معناه الاصطلاحي
بلا خبرية فيكون بمعنا الاصفة في لمعقول باستتار الضمير
فيه كذب وخبرية قال الاستاد قوله يعني ان كانا مضارعين حال
كون الجزاء بلا فاء اشارة الى ان قوله بغير فاء حال من الجزاء وقيد
والخبر بمعنى النفي وقال البعض قوله يعني ان كانا مضارعين حال كون الجزاء
بلا فاء دفع لما يرد على عبارة المص على ما يستفاد من المقام انتهى كلامه

كأنه قيل ان عبارة المص يوهم في الوهلة الاولى من غير تفكر
ان يكون قوله بغير فاء قيداً للمعطوف مع انه باطل لان المراد منه
هو الشرط ودخول الفاء وعدم دخوله لا يتصوران فيه بل
يتصوران في الجزاء فيكون قوله بغير فاء قيداً للجزاء المتضمن
في المعطوف عليه فلذلك دفع الشارح هذا السؤال بهذا التفسير
يعني انه قيد للجزاء المتضمن في المعطوف عليه او قيد للمعطوف عليه
باعتبار الجزاء قال بعض الافاضل قوله يعني ان كانا مضارعين
حال كون الجزاء بلا فاء دفع لتوهم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه
معاً في هذا القيد وهو بط لان المراد بالمعطوف هو الشرط
ودخول الفاء وعدم دخوله لا يتصوران فيه لانه لا قائل به
من احد بل يتصوران في الجزاء فيكون قيداً للجزاء المتضمن
في المعطوف عليه او قيداً للمعطوف عليه باعتبار الجزاء او
باعتبار الجزء الثاني منه والجزء الثاني منه هو الجزاء والجزء
الاول منه هو الشرط وقال الآخر قوله بغير فاء هذا القيد
مصروف الى المعطوف عليه الذي هو اسم كان وقيد للجزاء لان الفاء
انما يدخل على الجزاء دون الشرط فلذلك لا يصح ان يكون قيداً
للمعطوف اذ المراد بالمعطوف هو الشرط ودخول الفاء وعدم
دخوله لا يتصوران فيه لانه لا قائل به من احد فلذلك لا يغر
توسط المعطوف بين القيد والمقيد لكن الانسب بل الاصلح
ان يتقدم قوله بغير فاء على المعطوف كيلا يتوهم في بادي النظر
من غير تفكر ان يكون قيداً للمعطوف مع انه صريح البطلان فلدفع
هذا الوهم نبه الشارح بقوله يعني ان كانا مضارعين
حال كون الجزاء بلا فاء يعني ان قوله بغير فاء حال من الجزاء وان الغير
بمعنى لا النافية قاله ذي زاده قوله بغير فاء حال من اسم كان الراجع الى الشرط
والجزاء با

باعتبار الجزاء على هذا التقدير ففي العبارة مسامحة والمراد
وقال بعض الفضلاء هو حال من اسم كان بعد العطف وفائدة
التقييد باعتبار الكل فيكون الاحتراز عن كون الجزاء بالفاء على انه
بالنسبة الى الشرط بيان للواقع وانما قيد الجزاء بقوله بغير فاء
بشرط كون الشرط والجزاء مضارعين لانها اي الفاء قال البعض
قوله لانها اي الفاء قال البعض قوله لانها اي الفاء متعلق
بمقدر وهو انما قيد المص بقوله بغير فاء لانها تمنع عن الجزم الفاء
اي عن جزم المضارع بل المجزوم حينئذ الجملة صرح به اي بمنع
عن الجزم اي صرح صاحب التسهيل به في التسهيل وفي العبارة
اي في عبارة المص بغير فاء مسامحة وهي ان لا يعلم الغرض
من الكلام ويحتاج في فهمه الى تقدير لفظ آخر قيل وهي استعمال اللفظ
في غير ما وضع له حقيقة بلا قصد علاقة اعتماداً على ظهور المعنى
في ذلك المقام والمراد اي مراد المص من العبارة ظاهر اي
بديهي خفي اذ المتبادر من بغير فاء انها منتفية عن كليهما في المعطوف عليه
وعن الشرط في المعطوف فاشار الى الاول بقوله اذ لا احتمال الخ
والى الثاني بقوله ولا حظ منه كذا قاله احمد نازلي ولا يخفى ان ما في العبارة
فصلاً بين الموصوف والصفة وبين الحال وذيه باجنبي كذا
في حاشية الطوبي قوله اذ لا احتمال تعليل وتنبيه لظهور المراد لوجود
اي الفاء في الشرط حتى يحترز عنه اي عن كون الشرط بالفاء
او عن وجود الفاء في الشرط بهذا القيد الذي هو بغير فاء او الذي
هو قوله بغير فاء قوله ولا حظ منه اي من هذا القيد عطف على احتمال
بتكرير لا اي لا نصيب له من قوله بغير فاء باعتبار نفي وجود الفاء
في الجزاء للمعطوف الذي هو قوله او الاول او وهو قول المص او
الاول مضارعاً او وهو الشرط قوله اذ لا مدخل تعليل لقوله ولا حظ منه اه

لوجود الفاء وعدمه اى عدم وجودها فى الجزاء متعلق لوجود الفاء
وعدمه او ظرف لهما قوله فى وجوب الجزم وعدمه اى عدم وجوبه
متعلق بلا مدخل او متعلق للنفى فى الشرط المضارع ظرف لوجوب الجزم
وعدمه قوله فينبغى تفريع على ما فهم من قوله اذ لا مدخل الخ من انه
يحتمل ان يكون قيداً للمعطوف وان كان بعيداً ان يتقدم اى هذا
القيد عليه اى على المعطوف وهو اول الاول مضارعا قوله
لئلا يتوهم متعلق بينبغى وعلة له الاشتراك اى اشتراك المعطوف
والمعطوف عليه معا فى القيد بغير فاء او اشتراك المعطوف
والمعطوف عليه فى هذا القيد والمراد بالمضارع اى مراد المص
بالمضارع ما لم يقارن بلم ولما اذ لو قارن اى المضارع
بهما اى اى بلم ولما لم يتصور فيه اى فى المضارع الجزم بكلم
المجازاة فضلا عن الوجوب اى عن وجوب الجزم بكلم المجازاة
قوله لا بجزائه اى المضارع متعلق بلم يتصور وعلة له او علة للنفى
يعنى لقبول المضارع الجزم بهما اى بلم ولما قوله قبل دخولهما
اى كلم المجازاة قوله فلا يدخل تفريع على قوله والمراد بالمضارع
الخ اى اذا كان المراد بالمضارع ما لم يقارن بلم ولما فلا يدخل
المضارع المجزوم بهما فى هذه القاعدة التى هى وجوب الجزم قال
البعض قوله فى هذه القاعدة وهى ان كان الشرط والجزاء مضارعين
الى قوله فالجزم فى المضارع واجب وان للوصلية صدق عليه اى
على المضارع المقارن بلم ولما او على المضارع المجزوم بلم ولما
المضارع بلا فاء فالجزم بها اى بكلم المجازاة لفظا او تقديرا
نحو ان تضرب اضرب او محلا المضارع اى الواقع شرطا او جزاء
بلا فاء قيد لقوله او جزاء على ما فهم مما سبق ان الفاء لا يتصور
دخوله فى الشرط واجب قوله لوجود الجازم متعلق بواجب وعلة له

وعلة له اى لوجود الجازم فى المضارع الواقع شرطا او جزاء
بلا فاء وهو اما ان او ما يتضمنها او لوجود الجازم ودخوله
على المضارع وهو ان او ما يتضمنها وصلاحية المحل اى
مع كون المضارع الواقع شرطا او جزاء بلا فاء صالحا للقبوله
لفظا او تقديرا بخلاف الماضى فانه ليس بصالح لقبوله لفظا
او تقديرا بل صالح لقبوله محلا لبنائه الاصلى قال الاستاد
قوله وصلاحية المحل بواسطة المشابهة التامة للاسم اى مع
قابلية المحل وعدم المانع اى مع عدم المانع والمانع كالفاء
قال بعض المحشين قوله وعدم المانع اى المانع عن الكون مجزوما
وهو الفاء فى الجزاء اذا كان الشرط والجزاء مضارعين وقال
البعض قوله وعدم المانع اى المانع عن الكون مجزوما وهو الفاء
ولو للوصلية بوجه ما ولو كان المانع بوجه كالحيلولة الآتية
كذا قاله احمد الاطوى وقال صاحب المنافع قوله ولو بوجه قيد
للمنفى فيكون المعنى وعدم المانع اصلا احترازا عن مثل ان ضربت
زيدا ضربك لوجود المانع من وجه كما يأتى واما قول الشاعر
انك ان يصرع اخوك تصرع فللضرورة الشعر وقال البعض
قوله ولو بوجه اى ولو كان عدم وجود المانع بوجه لعل هذا
ش من برودة اعلى راسه نحو ان تضرب اضرب مثال للكون الشرط
والجزاء مضارعا مثبتا او نحو ان تضرب لا اضرب مثال للكون الشرط
والجزاء منفى بلا او نحو ان تضرب ضربتك مثال للكون الجزاء ماضيا
بدون الفاء وبدون قد او نحو ان تضرب فقد ضربتك مثال للكون
الجزاء ماضيا بفاء وبقد او نحو ان تضرب فانت مضروب مثال للكون
جملة اسمية بفاء قال الفاضل العصام فى شرح الكافية كون الاول
مضارعا والثانى ماضيا مستحسن اى قبيح قوله لان فيه ابقاء كون الاول

مضارعا والثاني ماضيا او في الثاني الواقع ماضيا في الابعد
اي في الجزاء ماضيا قال البعض قوله في الابعد وهو
الجزاء الماضي قوله باخراجه متعلق بتاثير اي بسبب اخراج الابعد
او باخراج الثاني او باخراج الماضي عن معناه اي الابعد
او الثاني او الماضي وذلك بقلب معناه الى الاستقبال
قال البعض قوله عن معناه اي الابعد وذلك المعنى هو معنى المضي
مع عدم تاثيره اي اداة الشرط في الاقرب اي في الشرط
مضارعا واقول ان ارادة عدمه ممنوع لتخليصه للاستقبال
وان مع وجه هذا لا يستلزم الاستهجان ولذا اي لاجل
ذلك الاستهجان المستدل عليه لم يوجد كون الاول
مضارعا والثاني ماضيا الا في ك السيلكوتي وهو اضعف
الوجوه في الشرطية لانه في صورة سببية المستقبل للماضي
في الرضي وهو قليل لم يجئ في الكلام القديم بلا فاء البعض
لم يجئ الا في ضرورة الشعر والمراد بالبعض صاحب المغني
وقال شارحه الدماميني هذا مذهب الجمهور وقال الفراء
لا يختص بالشعر لمجئ قوله عليه السلام من يقم ليلة القدر
ايمانا واحتسابا غفر له وقال بدر الدين في رسالته المسماة
بشرف البدر بقيام ليلة القدر الصحيح الحكم بجوازه
مطلقا لثبوته في كلام افصح الفصحاء وكثرة صدوره
عن فحول الشعراء ولعل المصنف اختاره فاطلق كذا
قاله صاحب فتح الاسرار وعلى هذا اي على هذا الاستهجان
ينبغي ان يقبح عطف الماضي على المضارع بان يقال ان تضرب
وقتلت اضرب وقتلت الا ان يقال ان العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط
انتهى بعبارته ما قاله العصام وان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا
بلا فاء

بلا فاء بجعلية ما قبلها وهذا اي وهذا الوجه وهو كون الاول
ماضيا والثاني مضارعا اجود اي احسن بعد الاول اي بعد الوجه
الاول وهو كونهما مضارعين كما اي كما كان اجود اذا كانا
اي الشرط والجزاء ماضيين صرح به اي باجودية كونهما ماضيين
الرضي فافهم لعل وجه الفهم ان في اجودية كونهما ماضيين ركاكة
لان الجزم نوع من الاعراب والمعرب به من الافعال هو المضارع
والانجزام اللفظي مخصوص به بالاتفاق والماضي منحط عن هذه
الدرجة اذ هو مبني لا يعرب قال الاستاد قوله فافهم اي فافهم
اجودية كونهما ماضيين لانه لم يؤثر في اللفظ بل في المعنى او فافهم
كونهما اجود اقول لعدم سبب الاستهجان وقال بعض الافاضل
قوله صرح به اي بهذا اجود بعد الاول اه الرضي فافهم وجهه ان الاستهجان
ليس بواقع فيهما لان تاثير اداة الشرط في الاقرب وهو في الاول
والاقرب و الابعد في الثاني وقال صاحب منافع الاخيار
قوله صرح به الرضي هذا اي لفظ لفظ الرضي حيث قال والاجود كونهما
مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا او معنى
وان تخالف ماضيا او مضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء
مضارعا وعكسه اضعف الوجوه انتهى اقول لا مخالفة لما في الرضي
لان اولوية كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وكون عكسه
اضعف الوجوه تدلان على اقووية واجودية جاز الجزم في الثاني
بها اي باداة الشرط لفظا او تقديرا وانما جاز الجزم بها
لوجود الجازم مع عدم النظر لضعفه وهو اداة الشرط من كلمة ان
او غيرها وصلاحية المحل اي مع كون المضارع الواقع صالحا لقبوله
لفظا وتقديرا بخلاف الماضي فانه ليس بصالح لقبوله لفظا او تقديرا
بل صالح لقبوله محلا لبنائه الاصلي وحق الشرط والجزاء الانجزام

ما امكن وضعف المانع اى مع ضعف المانع الذى هو كون الاول
ماضيا قال امام الايوبى قوله وضعف المانع عن الجزم وهو
حيلولة الماضى الواقع شرطا بين الجازم والمجزوم وجاز الرفع
فى الثانى يعنى المضارع الذى وقع جزاء كما فى الاسرى فى قوله
تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن
لا يأتون بمثله كذا قاله احمد الاطوى وقال ذينى زاده قوله فى الثانى
ظرف لجاز وقيل للجزم والرفع على التنازع قوله لضعف التعلق
ربما لنظر الى ضعف تعلق العامل الجازم بالثانى او لضعف تعلق
العامل الجازم بالمعمول متعلق بجاز المستفاد من العطف.
وعلة لجواز الرفع فى الثانى قال امام الايوبى قوله لضعف
التعلق اى لضعف تعلق العامل بمعموله او لوجود الضعف.
فى تعلق العامل بمعموله وقال البعض قوله لضعف التعلق
تعليل للرفع وعلة له وذلك الضعف واقع لحيلولة الماضى
اى لكون الماضى الذى وقع فى موضع الشرط حائلا بينه وبين الجازم
ولوقوع الفصل بينه وبين عامله الذى هو الجازم بغير المعمول
الذى ليس صالحا لقبول العمل لفظا او تقديرا وهو الماضى
فانه ليس بمعمول لذلك الجازم بخلاف الفصل فى الصورة
الاولى اعنى التى وقع فى محل الشرط مضارع فانه وان كان فصلا
لكنه ليس فصلا مضرا اعنى الفصل بغير المعمول بل هو فصل
بالمعمول كذا فى حاشية امام الايوبى الذى اى الماضى الذى
هو ليس بمجزوم لفظا او تقديرا بل محلا قوله ليوافق عطف
على قوله لضعف من قبيل عطف العلة على العلة اى وليوافق
الثانى الاول فى عدم الانجزام او لوجود موافقة المضارع
الذى وقع جزاء للماضى الذى وقع شرطا غير مجزوم او لوجود
موافقة فعل الجزاء الذى وقع مضارعا لفعل الشرط الذى
وقع

او وقع ماضيا غير مجزوم قوله لانه اى الثانى متعلق ليوافق
وعلة له تابع له اى للاول واما الشرط الذى وقع ماضيا
فمجزوم محلا اى فهو مجزوم محلا قوله لكونه اى الشرط متعلق
بمجزوما باعتبار قيده محلا ماضيا نحو ان اتانى زيد آتيه بالجزم
او ان اتانى زيد آتيه بالرفع وان كان الجزاء ماضيا بحرف قد
سواء كان الشرط ماضيا اى كالمضارع او مضارعا ايضا
قال البعض قوله ايضا ومثل كان الاول ماضيا والثانى مضارعا
انما سلك اى المص هذا المسلك وهو التعبير بكون الجزاء
ماضيا قال البعض انما سلك اى المصنف هنا اى فى كون
الجزاء ماضيا منحصرا بعين المضارع ومضارعا منفيا هذا المسلك
وهو اطلاق على الفعل فقط لا على الجملة وقال بعض الافاضل
قال المص جاز الجزم والرفع فى الثانى يعنى الجزاء لكونه مضارعا
ولو كان الشرط ماضيا والمضارع محل الجزم لكن لما تخلل الشرط
ماضيا بين الجازم والمجزوم الصالح للجزم جاز الجزم لضعف المانع
المتخلل وجواز الرفع لوجود التخلل ولو كان ضعيفا وليوافق
لشرطه فى عدم الانجزام لكونه ماضيا لا يقبل الجزم لفظا بل المجزوم
محل الماضى نفسه لا محل الجملة فاحفظ حق الحفظ الى قال الفاضل لبكوى
ان فى قولهم ان قام اخوك قام زيد بجعل قام جزاء فالمحكوم عليه
بالجزم فعل الجزاء وحده لا الفعل مع معموله وكذا الحكم فى فعل الشرط
والحاصل ان لفظ الماضى وان لم يجر فيه الاعراب بل لا حظ له منه لكونه
مبنيا الا انه لما وقع فى موضع المعرب اعرب فى محل الماضى وحده لا فى محل
الجملة فالمعرب بالجزم بخلاف مثالنا هذا هو ماضى قام فقط بغير فاعله
فى الشرط والجزاء فليتبصر فانه من مزالق المعربين وقال الآخر قوله
وانما سلك اى المص هنا اى فى هذا المقام هذا المسلك يعنى قال

[illegible]

من كان الاول ماضيا لو ان كان الجزاء ماضيا ولم يقل ماضية وقال
الاستاذ قوله انما سلك هنا هذا المسلك يعني قال وان كان الجزاء
ماضيا ولم يقل ماضية مع عدم ظهور الجزم فيه اي في الماضي او في الجزاء
ماضيا او مضارعا كما قاله البعض قوله ليظهر وصف الماضي علة لسلك
ومتعلق به وصف الماضي اي وصف المصنف الماضي بالتصرف
متعلق بالوصف قوله وكونه بمعنى المضارع عطف على قوله وصف الماضي
بالتصرف اي وليظهر وصف الماضي بكونه بمعنى المضارع او ليظهر
وصف المضارع بكونه اي المضارع منفيا اذ لو قال او جملة ماضية
لم يظهر الوصف بقوله منفيا بلم ولما اي بلفظ لم ولما متصرفا اي من
الافعال التي لها مضارع اي لا غير متصرف كما في افعال المدح والذم وعسى وكاد
وليس قوله كائنا بمعنى المضارع اشارة الى ان قوله بمعنى المضارع
ظرف مستقر منصوب المحل صفة بعد صفة لقوله ماضيا لا بمعنى نفسه
اي الماضي قال امام الايوبي وقوله بمعنى المضارع صفة بعد صفة.
اي ماضيا كائنا بمعنى المضارع لا بمعنى نفسه او مضارعا اي او كان الجزاء
مضارعا منفيا بلم او لما اي بلفظ لم او لما لا بلن او ما او لا اي
لا منفيا بلن او ما او لا قوله فان حكم هذه المنفيات الثلاث تعليل
للحكم المستفاد من قوله لا بلن او ما او لا اي لا يكون منفيا بهذه الثلاث
فان حكم هذه المنفيات الثلاث يجيء قريبا عند بيان مقابل هذا الحكم
قال امام الايوبي قوله لا بلن او ما او لا فانه لو كان منفيا بها لا يكون
حكمه كذلك بل سيجيء حكمه فلا يجوز دخول الفاء فيه اي اذا كان الجزاء كذلك
لا يجوز في الصورتين دخول الفاء في الجزاء الواقع كذلك. او في الجزاء
المتصف بالصفات المذكورة او في ذلك الماضي قوله لتحقق تاثير اداة الشرط
متعلق بلا يجوز وعلة لعدم جواز دخول الفاء فيه اي وانما لم يجز
دخول الفاء فيه لتحقق تاثير اداة الشرط فيه اي في الجزاء المتصف
بالصفات المذكورة او متعلق باكتفاء مقدر وعلة له اي وانما لم يجز
دخول الفاء فيه اكتفاء بالربط المعنوي لتحقق تاثير اداة الشرط اي

اي لوجود تاثير اداة الشرط فيه اي في الجزاء الواقع كذلك
او علة لوجود الاستغناء عن الفاء الرابطة المنفهم من قوله
لا يجوز دخول الفاء اي وانما وجد الاستغناء عن الفاء الرابطة
فيه لتحقق تاثير اداة الشرط فيه اي في الجزاء الذي كان ماضيا متصرفا
لفظا وهو في المعنى مضارع او في الجزاء الذي كان مضارعا منفيا بلم او لما
خاصة فهذا الجزاء ماضيا ايضا لكن تقديرا بقلب لم ولما
معنى المضارع ماضيا الا انه لما تحقق تاثير اداة الشرط في الجزاء
بحسب المعنى بقلبه وتخصيصه اولا في الصورة الاولى وبعد قلب لم ولما
ماضيا في الصورة الثانية استغنى فيه عن الفاء لوجود الربط المعنوي
بالتعلق المعنوي ولم يحتج الى الربط اللفظي بالفاء كذا قاله بعض الافاضل
او علة لترك الفاء فيه المنفهم من قوله فلا يجوز دخول الفاء فيه
اي وانما ترك الفاء فيه لتحقق تاثير اداة الشرط فيه اي في الجزاء
او في ذلك الماضي بقلب معناه اي معنى الجزاء او معنى ذلك الماضي
الى الاستقبال وان لم يتحقق تاثيرها لفظا اما في ان ضربت
ضربت فظاهر واما في ان ضربت لم اضرب فلان الجزم بلم لا بان
لقرب لم وعدم سبق ان لان ان دخل على لم اضرب لا على اضرب
حتى يكون ... بقا في الطلب ويتصور فيه التنازع واذا تحقق
تاثير اداة الشرط فيه فاستغنوا اي فصحاء العرب فيه اي في ذلك
الجزاء او في ذلك الماضي بالتعلق المعنوي اي بسبب وجود التعلق
المعنوي وهو قلب معنى الماضي الى الاستقبال او وهو كون الماضي
بمعنى المضارع او قلب الماضي الى الاستقبال قوله عن الربط اللفظي
وهو الفاء متعلق باستغنوا او متعلق بالاستغناء الدال عليه
باستغنوا ولا يحكم الجزم فيه اي في الجزاء المتصف بالصفات المذكورة
او في ذلك الماضي لبناء الاول اي ذلك الماضي او الجزاء الواقع
ماضيا وانجزام الثاني اي المضارع المنفي بلم ولما قوله قبل دخول
الاداة اي اداة الشرط فيه لانجزام الثاني فيكون اي في يكون الانجزام

في الاول محلا قال بعض المحشي قوله فيكون محلا اقول يعني في الاول
لا في الثاني لانجزامه اولا لفظا وقال البعض قوله قبل دخول الاداة
قيد لانجزام الثاني ولا محذور لكونه قيدا لبناء الاول وانجزام الثاني
معا فيكون اي الجزم محلا في الثاني او في الجزاء نحو ان ضربت انت ضربت
انا قوله ان ضربت انا اشارة الى ان الماضي بمعنى المضارع او نحو
ان ضربت لم اضرب قوله اي لا اضرب انا اشارة الى ان الماضي
بمعنى المضارع فكن الاول مثال للماضي الواقع جزاء وهو فعل متصرف
له مضارع يقبل قلب معناه الى المضارع وهو بمعنى المضارع
لانه واقع بعد اداة الاستقبالية فان كلمة الشرط اذا دخلت على ماض
تقلب معناه الى الاستقبال والثاني مثال للماضي الواقع جزاء
حال كونه منفيا بلم ولما وهو بمعنى الاستقبال ايضا لما عرفت يعني
انه بمعنى لا اضرب ونحو ان لم تضرب لم اضرب مثال لما كان الشرط
مضارعا منفيا بلم ونحو ان تضرب ضربت انا مثال لما كان الجزاء
ماضيا وهذا اضعف الوجوه ولذا اخره وعدم تعرض المص
والشارح لمثال ما كان الجزاء مضارعا منفيا بلا اشارة
الى قلته والشرط في الاخير اي في المثال الاخير وهو ان تضرب
ضربت مجزوم لفظا كما عرفت وهو وجود الجازم وصلاحية المحل
وعدم المانع وفي غيره اي والشرط في غير الاخير من الامثلة
الباقية مجزوم محلا وان كان الجزاء جملة اسمية سواء كان الشرط ماضيا
او مضارعا كما يشير المص اليه اي الى كون الشرط ماضيا
او مضارعا او الى ذلك التعميم في الشرط بالامثلة الآتية من قوله
ان ضربت فانت مضروب ومن قوله تعالى فان كرهتموهن الاية وغير ذلك
قوله او جملة ماضية بتشديد الياء النسبية اشارة الى ان قوله
ماضية عطف على قوله اسمية قوله اي منسوبة الى الماضي اشارة
الى ان الياء في ماضية نسبية اي او كان جملة منسوبة الى الماضي بان يكون

بان يكون جملة فعلية كان فعلها ماضيا وهذا من قبيل
نسبة الكل الى بعض اجزائها وكذا المراد مما سيأتي من قوله
كالجملة الامرية والنهيية والدعائية كذا قاله اسلم الايوب
جزاك الله بجزاء الايوب بان كان صدرها اي صدر الجملة
ماضيا يشير اليه اي الى كون ماضية بتشديد الياء
ما سيأتي في كلام المص قوله من الامرية منتهيا الى الدعائية
بياء لما سيأتي والاحسن ان يقال ماضوية الم تر ان المنسوب
في امثاله بالواو قبل ياء النسبة كما يقال في المنسوب الى القاضي
قاضوي والى الراضي راضوي كذا في حاشية سياهية قوله او
بتخفيفها اي الياء عطف على قوله بتشديد الياء اي ماضيا صدرها
او جملة ماضيا صدر تلك الجملة فيكون اي اذا كان بتخفيف الياء
فيكون وصف الجملة اي وصف المصنف الجملة بها اي بماضية
وصفا بحال جزئها اي جزئها الاول فيكون من قبيل صفة جرت
على غير ما هي له كما في غير متصرف اي كما يكون وصفا بحال جزئها
في قوله غير متصرفة او كما كان وصف الماضية بقوله غير متصرفة
وصفا بحال جزئها بناء على الاول اي على صورة كون الياء
بالتشديد او على كون ماضية بالتشديد وصفا حقيقيا للجملة
لكن لا وجه للقصر على الاول لانه اذا كان ماضية بالتخفيف يكون
فيها ضمير راجع الى الجملة ايضا ويكون غير متصرفة صفة ايضا للماضية
ويكون ضميرها راجعا الى الماضية باعتبار ضميرها الراجع الى الجملة
فيكون وصفا للجزء في المعنى فلا فرق بين الوجهين كذا قاله صاحب
المنافع قوله اي غير متصرف جزئها اي الجملة اشارة ان وصف الجملة
بقوله غير متصرفة وصف بحال جزئها الاول قوله اذ لا يتصور فيها اي
في الجملة تعليل لمقدر وهو قوله المفروض انما فسرنا بقولنا اي
غير متصرف جزئها اذ لا يتصور فيها التصرف بالماضي والمضارع والمصدر

او غيرها حتى يحتاج الى نفيه اى المتعرف يعنى لا يحتاج الى نفيه بل هو
اى التعرف وعدمه اى عدم المتعرف انما يعتبر اى لا يعتبر انما يعتبر
فى الفعل مع قطع النظر عن الفاعل وفى هذا اى فى قول المص
او ماضية تنبيه على ما نقلناه من التسهيل من كون الشرط والجزاء
بهما للجملتين وفى حاشية سياهية قوله على ما نقلناه
من التسهيل حيث قال فيما سبق آنفا فى التسهيل انهما
بهما اى الشرط والجزاء علمان للجملتين وان الجزاء اسم وعلم
لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعل الجزاء اسما وعلما
لمجرد الفعل اذا كانت فعلية انتهى قال البعض قوله وفى هذا اى
فى قوله وان كان الجزاء جملة اسمية او ماضية وانما خص اى المصنف
التنبيه بهذا اى بكون الجزاء ماضية قوله لعدم ظهور الجزم
متعلق بخص وعلة له فيه اى فى ذلك الجزاء يعنى فى الجزاء الماضى
اصلا اى لا لفظا ولا تقديرا وعدم داعى اى ولعدم مقتضى العدول
عن هذا المسلك وهو التعبير بكون الجزاء ماضية او هو اطلاق الجزاء
على الجملة الفعلية لا على الفعل فقط قال صاحب المنافع قوله وعدم
داعى العدول عن هذا المسلك بخلاف الصورة الاولى والسادسة
قوله وليناسب علة ثالثة لخص ومتعلق به اى وليناسب قوله ماضية
قوله ما قبله من قوله اسمية مفعول به ليناسب قوله او كان ماضيا
بمعناه اشارة الى ان قوله بمعناه ظرف مستقر منصوب المحل عطف
على ماضية بتقدير الموصوف اى بمعنى نفسه اى الماضى لا بمعنى المضارع
قوله فان حكمه اى حكم الماضى الذى بمعنى المضارع تعليل وتفصيل
للمنفى بقوله لا بمعنى المضارع ليس كذلك اى ليس حكم الماضى الذى
بمعنى نفسه وهو لزوم قد ظاهرة او مقدرة كما سبق وهو امتناع
دخول الفاء تأمل قال البعض قوله ليس كذلك اى مثل الحكم الذى هنا

هنا كما سبق من المص ولعل مراده اى مراد المص ان يقول كذلك
اى او ماضيا بمعناه بدل قوله او بمعناه يرشدك اليه اى الى كون
مراده ذلك قوله اى قول المص فيما سيأتى او معنا وهنا مقترنا لكن
سقط من قلمه اى المص او سقط من قلم الناسخ الاول والاول
صفة الناسخ قال صاحب المنافع قوله او من قلم الناسخ الاول
لانه لو كانت العبارة تامة بظاهرها لم يكن للضمير مرجع كما لا يخفى قوله ماضيا
اى لفظ ماضيا فاعل سقط فرفعه تقديرى لاشتغاله بالحكاية
ووقع فى بعض النسخ ما بمعناه وما اى لفظ ما فيه اما اول الساقط
والساقط لفظ ماضيا واول لفظها قال البعض قوله اما اول الساقط
والساقط مجموع لفظ ماضيا فاول لفظها او عبارة اى اول لفظها
عبارة عنه اى عن اول الساقط قال البعض قوله او عبارة عنه
عطف على قوله اول الساقط يعنى يكون كلمة ما موصولة وعبارة عن اول
الساقط ويمكن ان يكون المعنى اى معنى قول المص او بمعناه او ماضية
ماضيها اى الجملة الماضية بمعناه اى بمعنى نفسه اى الماضى قوله ماضية
مبتدأ وقوله بمعناه خبره وهو مع جملة اسمية منصوبة المحل
صفة ماضية كذا قاله البعض وقال صاحب المنافع قوله او ماضية
ماضيها بمعناه فيكون بمعناه بتقدير المبتدأ معطوفا على خبر متعرفة
وضمير بمعناه راجع الى المبتدأ المحذوف وهو ماضيها واما على الاول
فعطف على جملة وقال احمد نازلى قوله او ماضية ماضيها بمعناه
اقول هذه العبارة على حالها لان الضمير المرفوع عائد الى ماضية
والمجرور الى ماض متحقق فى ضمنها ولا يبعد ان تكون ملابسة
بمعنى الماضى لانه يلزم من ملابسة الجزئى بالشىء ملابسة الكل بذلك الشىء
فيحصل منه كون الماضى بمعناه فلا حاجة الى عبارة الزائد اعنى لم يقل

[illegible]

اي الملص بمعناها بدل قوله بمعناه قال البعض قوله انما لم يقل اي
المصنف بمعناها بتاخير الضمير حتى يكون التقدير اي تقدير القول
بمعناها او تقدير بمعناها او معنى القول بمعناها او معنى
بمعناها قال البعض قوله حتى يكون التقدير وتصوير المعنى
لا التقدير في عبارة وقال صاحب المناهج قوله حتى يكون التقدير
الخ لعل مراده بالتقدير هو المعنى والا فلا حاجة الى التقدير بل يكون
حينئذ بمعناها معطوفة على غير متصرفة فيحصل معنى القول بمعناه
وهو قوله او ماضية بمعناها قوله لان المراد متعلق بلم يقل وعلة له
اي علة للنفي دون المنفي اي لان المراد من القول بمعناها هو
كون الماضي بمعناه لا المراد اي ليس المراد منه كون الجملة الماضية
بمعناها قوله لئلا يتوهم كما توهم الشارح الاول علة ثانية للم يقل
ومعطوف على قوله لان المراد ارجاع الضمير اي ضمير بمعناها او
ارجاع الضمير المؤنث الكائن في بمعناها الى ماضية غير متصرفة وفساده
اي ذلك التوهم او ذلك الارجاع قوله مما لا يخفى معنى هذا الربط
لانه يكون قوله او بمعناها اي بمعنى الماضية الغير المتصرفة وان لم يكن
في الواقع ماضية غير متصرفة وذا خلف او باطل كذا قاله امام زاده
رحمه الله فلابد حينئذ اي حين اذا كان الجزاء ماضيا بمعناه اي ٦
بمعنى نفسه اي الماضي من قد ظاهرة او مقدرة قوله ليكون اي قد
علة لقوله فلابد نصا اي دليلا على ان الماضي بمعناه اي بمعنى نفسه اي الماضي
لان قد للتحقيق مضمون مدخولها اي اذا دخلت على الماضي تحقق معناه
فيكون نصا على كون الماضي بمعناه او مضارعا اي او كان الجزاء
مضارعا اي جملة مصدرة بمضارع لم يقل مضارعية قوله
لان الاقتران بالسين متعلق بلم يقل وعلة له للنفي اعني به لم يقل
او غيره اي او بغير السين صفة المضارع لا الجملة اي ليس صفة الجملة

[illegible]

[illegible]

اي ليس صفة الجملة مقترنا بالسين او سوف او لن وهي الحروف
الاستقبالية اي وهذه الثلاثة حروف الاستقبالية آو ما وهي
حرف الحال قوله ليكون علة للشرط المقدر اي وانما شرط كونه
مقترنا بكل منها ليكون اي كل منها قال البعض قوله ليكون علة
لتوصيف المضارع بقوله مقترنا يعني انه علة للحكم المستفاد من هذا
القيد اي ليكون الاقتران نصا اي دليلا على عدم تاثير الاداة
فيه قوله لان الثلاثة الاول بضم الهمزة وفتح الواو جمع الاول بفتح
الهمزة وتشديد الواو المفتوحة صفة للثلاثة وذلك العقول علة
لكون كل منها نصا على عدم تاثير الاداة وعلة لكون الاقتران نصا
على عدم تاثير الاداة كما قاله البعض تدل اي الثلاثة الاول
على الاستقبال ولان الاخير تدل على الحال والمراد من الثلاثة
الاول السين وسوف ولن ومن الاخير ما قال الاستاد قوله
لان الثلاثة الاول وهي السين وسوف ولن تدل اي الثلاثة
الاول والاخير وهو ما في الاداة لا تحدث اي لا توجد ولا تخرج
الاستقبال لان تحصيل الحال محال ولا تبدل اليه اي الى الاستقبال
الحال بالنصب مفعول تبدل فلابد من الربط اللفظي او كان الجزاء
جملة فعلية وفيه اي في قوله فعلية اشارة الى ما نقلناه عن الفاضل
العصام في وجه التصويب من ان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية
اذا كانت الجملة اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كانت فعلية
قال الشارح فيما سبق وفي التسهيل ان الشرط والجزاء اسمان
للجملتين وصوبه الفاضل العصام بشهادة العرف وان الجزاء
اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل
اذا كانت فعلية انشائية كالجملة الامرية فيه اشارة الى ان الامرية
صفة موصوفها محذوف بقرينة الانشائية وفي قوله اي المنسوبة الى الامر
اشارة الى ان الياء في الامرية للنسبية اي الجملة المنسوبة الى الامر

كونه صدرها امرا والنهيية اى الجملة المنسوبة الى النهى
بان يكون صدرها نهيا والاستفهامية اى المنسوبة الى الاستفهام
بان يكون فيها معنى الاستفهام والدعائية اى المنسوبة الى الدعاء
اى الجملة المنسوبة الى الدعاء بان يكون صدرها مستعملا في الدعاء
وان لم يكن انشاء في الاصل والتمنية اى الجملة المنسوبة الى التمنى
بان يكون فيها حرف التمنى مثل ليت والعرضية اى المنسوبة الى العرض
بان يكون فيها حرف عرض مثل الا لعرض بسكون الراء بمعنى الكلام
قال شارح قواعد الاعراب وهى بمعنى العيب وبسكون الراء طلب الشى
بلين والتحضيضية اى المنسوبة الى التحضيض بان يكون فيها
حرف تحضيض مثل الا وهو بمعنى الحث والتشديد والتحضيض هو
التحريض اى تحريض المخاطب الى الفعل قال الاستاد وحروف التحضيض
ثلاثة وهى هلا والا ولوما ولولا يجب دخول الفاء فيه اى في الجزاء
قوله لعدم تاثير الاداة اى اداة الشرط متعلق بيجب وعلة لها
علة لوجوب دخول الفاء فيه اى في الجزاء لان تاثيرها اما
قلب الماضى الى الاستقبال او تخصيص المضارع الى الاستقبال
وكلاهما مفقودان في هذه المذكورات وليدل الفاء على سببية الاول
ومسببية الثانى كذا قاله الشارح الاول وهو صاحب كشف الاسرار
على الاظهار قوله لوجوده اى التاثير علة لعدم التاثير قبلها
اى قبل الاداة في البعض كالمضارع المقترن باحد هذه الثلثة
والامرية والنهيية قال البعض قوله في البعض وهو المضارع المقترن
بالسين وسوف ولن وما بعدها من الجمل سوى التمنية والتحضيضية
قوله ولعدمه اى لعدم وجوده او لعدم التاثير عطف على قوله لوجوده
بعدها اى بعد الاداة في البعض الباقى وهو الجملة الاسمية والماضية

والماضية الغير المتصرفة والماضى بقد والمضارع المنفى بما والتمنية
والتحضيضية كذا قاله صاحب المنافع وقال الاستاد قوله في البعض
كالاسمية والماضية الغير المتصرفة والماضى بمعناه والمضارع المقترن
بما والاستفهامية والدعائية وغير ذلك فلم يوجد التعلق المعنوى
اى اذا انعدم تاثير الاداة فيه او اذا لم يوجد تاثير الاداة في الجزاء
فلم يوجد التعلق المعنوى وهو قلب الماضى الى الاستقبال او تخصيص المضارع
الى الاستقبال او هو قلب معنى الماضى الى الاستقبال او هو كون الماضى
بمعنى الاستقبال فاحتيج اى اذا لم يوجد التعلق المعنوى فاحتيج الى الرابط
اللفظى وهو الفاء لانه لاتباع الشى للشى فيدل على ان الجملة جواب
للمتقدم عليها وليس بكلام منقطع عما قبلها فلا جزم اى واذا احتيج
الى الرابط اللفظى فلا جزم اى فلا جزم موجود لفظا وتقديرا واما محلا
في الجزاء الذى هو الجملة مجزوم محلا بالفاء فقطعا كما تقدم لما هو علة لعدم الجزم
فيه قوله اى الفاء اى من الفاء بيان لما مانع عنه اى عن الجزم قوله
ولعدم صلاحية المحل عطف على ما مر في البعض وهو الجملة الاسمية والماضية
وما بمعناه والامرية والنهيية فافهم لعل وجهه ان كون الفاء مانعا لا يجمع
وعدم صلاحية المحل للجزم في الماضى بمعناه والامرية والماضية الغير المتصرفة
والاسمية وغير ذلك قال صاحب المنافع قوله فافهم اشارة الى تعيين الثانى
او اشارة الى المعايرة على ما ذكر من العلة انها تقتضى ان لا يجب دخول الفاء
على الجملة الاسمية لتاثير الاداة فيها باحداث الاستقبال فيها مثلا ان المراد
من قولك ان جئتنى فانت مكرم انت مكرم في الاستقبال كما نص عليه الشيخ الرضى
نحو ان ضربت فانت مضروب هذا مثال للاسمية اى الجملة الاسمية الواقعة جزاء
او للجزاء الواقع جملة اسمية او للجزاء الذى كان جملة اسمية ونحو قوله تعالى
ومن يفعل ذلك فليس من الله في شىء وهذا مثال للماضية الغير المتصرفة اى الجملة
الماضية الغير المتصرفة جزاء او مثال للجزاء الواقع ماضية غير متصرفة وهو ليس

قوله ومن الافعال الناقصة مثال للماضية الغير المتصرفة اي من الافعال الناقصة
لا من غيرها ونحو فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا وهو اي ذلك الشيء
خير لكم قال صاحب المنافع قوله تعالى وهو خير لكم هذه الجملة حال
من شيئا من غير تقدمها عليه مع كونه نكرة محضة لما تقدم ان القاعدة
المذكورة انما هي اذا كان الحال مفردا ونحو ان كان قميصه قد من قبل
فصدقت قوله اي فقد صدقت اشارة الى انه مثال للماضية المتصرفة
مع قد تقديرا كذا في الكشف قال الاستاد قوله ونحو ان كان قميصه
قد من قبل فصدقت مثال الماضي بمعناه فقد مقدرة فاشار اليه
بقوله اي فقد صدقت وما كان ملفوظا كما في نحو قوله تعالى في سورة يوسف
ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل هذا ايضا مثال الماضي بمعناه
اي مثال الماضي الواقع جزاء ولفظ قد ملفوظة والماضي بمعناه اي
بمعنى نفسه واعلم ان من خصائص كان اي لفظ كان بقاؤه اي كان
على المضي بان لم تقلب اداة الشرط معناه الى الاستقبال اذا كان اي كان
شرطا الا قليلا يحتاج الى القرينة نحو ان كنت جالسا غدا فاتني
وبقاء غيره اي غير كان من باقي الافعال الناقصة عليه اي على المضي
نادر كذا في الرضي على الكافية قال ابن مالك رحمه الله كل ما اي
كل شيء من الشرط والجزاء دخل عليه اي على ذلك الشيء ان اي
لفظ ان والحال هو اي ما دخل عليه ان او كل ما دخل عليه ان
ماض قوله لا يمكن انقلابه صفة ماض اي لا يمكن تحويل اداة الشرط
معنى ذلك الماضي الى المستقبل قوله كل ما دخل عليه ان مبتدأ خبره
قوله لابد من تاويله اي ما دخل عليه ان او كل ما دخل عليه ان بامر استقبالي
وان كان وان للوصلية اي وان كان ما دخل عليه ان كان اي لفظ كان
قوله فقولك تفريع على ما قاله ابن مالك ان كنت انت احسنت
الي بتشديد الياء للمتكلم فشكرتك قوله فقولك مبتدأ خبره
قوله

قوله مؤول بانه اي قولك او الشان ان يظهر كونك محسنا الان يظهر
كوني شاكرا لك ونحو قوله تعالى في سورة الطلاق ان تعاسرتم
فسترضع له اخرى وهذا مثال المضارع المقترن بالسين اي
مثال للمضارع الواقع جزاء مقترنا بالسين ونحو قوله تعالى في سورة
آل عمران من يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وهذا مثال
المقترن بلن اي ونحو ان ضربك زيد فاضربه وهذا مثال
الامرية اي مثال للجزاء الواقع جملة امرية او مثال للجملة
الامرية الواقعة جزاء او مثال للجملة المنسوبة الى الامر الواقعة
جزاء بالفاء الجزائية او نحو ان ضربك زيد فلا تضربه وهذا
مثال النهيية اي مثال للجملة النهيية الواقعة جزاء او مثال
للجزاء الواقع جملة نهيية او مثال للجملة المنسوبة الى النهي
الواقعة جزاء بالفاء الجزائية او نحو ان ضربك زيد فهل
تضربه وهذا مثال الاستفهامية اي مثال للجملة الاستفهامية
الواقعة جزاء او مثال للجزاء الواقع جملة استفهامية بالفاء
الجزائية او مثال للجملة التي فيها استفهام الواقعة جزاء ونحو
ان تكرمني فيرحمك الله وهذا مثال الدعائية اي مثال للجملة الدعائية
الواقعة جزاء او مثال للجزاء الواقع جملة دعائية ونحو ان جئتني
فليتك مكرم مثال التمنية يعني مثال للجملة التمنية الواقعة جزاء
او نحو ان جئتني فالا تنزل وهذا يصلح لان يكون مثالا للعرضية
والتحضيضية فان قرأت اللام بالتشديد فيكون مثالا للتحضيضية
فان قرأت اللام بالتخفيف فيكون مثالا للعرضية قال البعض هذا
مثال العرضية والتحضيضية اذ مثال العرضية مستلزم لمثال التحضيضية
وقال الاخر هذا مثال العرضية والتحضيضية لانها تستلزم العرضية
وان كان اي الجزاء مضارعا بغيرها اي بلا سين وسوف ولن وما

اشارة ان الضمير يعني لا النافية وضمير المؤنث راجع الى هذه الاربعة
مثبتا او منفيا بلم اي سواء كان مثبتا او منفيا بلا لا بلن ولما وما فانها
ذكرت احكام المنفي بها قال الفاضل الجامي قوله او منفيا بلا احتراز عما كان
منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن بحيث يجب فيه
الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فيجوز الفاء يعني ان كان كذلك يجوز
دخول الفاء فيه نظرا مفعول له ليجوز اي لاجل النظر الى ان الاداة
اي اداة الشرط لم تؤثر اي لم تكن مؤثرة في تغيير معنى ما ذكر من المضارع
المثبت والمنفي بلا من حيث انها اي تلك الاداة لم تقلب معناه اي معنى
ما ذكر من المضارع المثبت والمنفي بلا فضعف التعلق المعنوي اي
اذا لم تقلب معناه فضعف التعلق المعنوي فاحتيج اي اذا ضعف
التعلق المعنوي فاحتيج الى الربط اللفظي وهو الفاء مع جواز
الرفع اي مع جواز رفع ما ذكر من المضارع المثبت والمنفي
او مع جواز رفع ذلك المضارع نظرا اي لاجل النظر قال البعض
قوله نظرا علة لجواز الرفع الى ما مر قوله من ان الفاء بيان لما مر
يمنع الجزم ويجوز حذفه اي الفاء وفي تقدير يجوز اشارة الى
ان قوله حذفه معطوف على فاعل يجوز وهو الفاء اي ويجوز عدم
دخول الفاء مع الجزم اي مقرونا مع جزم ما ذكر من المضارع المثبت
والمنفي بلا او مقرونا مع جزم ذلك المضارع او مقرونا مع وجود الجزم
لذلك المضارع قوله نظرا علة لجواز حذف الفاء اي لاجل النظر
الى وجود التاثير اي تاثير اداة الشرط في تغيير المعنى من حيث انها
اي تلك الاداة خلصته اي خلصت تلك الاداة ذلك المضارع
والظاهر انه بتشديد اللام من التخليص يعني جعلت تلك الاداة
المضارع الذي دخلت خالصا وخاصا للاستقبال اي لمعنى الاستقبال
لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال اما في المثبت فظاهر اي اما
اي المضارع المثبت والمنفي بلا

اي اما التخليص في المضارع المثبت فهو ظاهر اي بديهي جلي
لا يحتاج الى الدليل والتنبيه واما في المنفي اي واما التخليص في المضارع
المنفي بلا اي بلفظ لا فلانها اي فثابت لانها اي لا للنفي المطلق اي
سواء كان حالا او استقبالا لا لان لا صالحة لهما على الصحيح اي على القول
الصحيح او على المذهب الصحيح ولما وقعا في حيز الشرط اختصا بمعنى الاستقبال
فجاز حذف الفاء لوجود التاثير من وجه وعدم تاثيرها في المعنى نحو
ان تضرب اضرب بحذف الفاء منه مع الجزم اي مقرونا مع جزم المضارع
مقرونا مع رفع المضارع الواقع جزاء
او ان تضرب فاضرب بهما اي بالفاء مع الرفع وهذا امثال للمثبت اي
للمضارع المثبت الواقع جزاء ولو قال مثالان لكان احسن لكن
لما كان الجزاء فيهما مثبتا وان تخلف بحذف الفاء وبهما قال مثال ولم يقل
مثالان او ان تضرب لا اضرب بالحذف اي بحذف الفاء منه مع الجزم اي
مقرونا مع جزم المضارع المنفي الواقع جزاء او ان تضرب فلا اضرب بهما اي بالفاء
مقرونا مع الرفع اي مع رفع المضارع المنفي الواقع جزاء وهذا مثال
المنفي قال سيبويه لا يقع بعد الفاء فعل وهو المضارع الغير المقترن
بالسين وغيرها يحكي جزمه اي ذلك المضارع بالجزم متعلق بلا يقع قوله الا
على اضمار استثناء من قوله لا يقع اي لا يقع بعد الفاء في جميع الاوقات
الا في وقت كونه على اضمار اي على تقدير مبتدأ قوله يصرف صفة الاضمار اي
يصرف ذلك الاضمار الفعل عن الجزم مثل فمن يؤمن بربه فلا يخاف
اي فهو لا يخاف فيكون اي اذا كان كذلك فيكون ما بعد الفاء جملة اسمية
في التقدير وتاثير اداة الشرط في الجملة الاسمية ممتنع كما مر وقال ابن جعفر
وهذا اي قول سيبويه اقيس اي ازيد في القياس قوله لان المضارع
متعلق باقيس وعلة له يصلح لان يكون جزاء بنفسه اي بلا فاء لا بلا فاعل
بدليل السابق فلا ينافي ما يقع من الجزم وهو الجملة ايا ما كان فلولا انه اي المضارع

جز المبتدأ اى خبر مبتدأ مضمر لم يدخل عليه اى على المضارع الفاء
فدخول الفاء على المضارع دليل على كونه خبر المبتدأ وقال المبرد لا حاجة اليه
اى الى الاضمار وارتضاه اى قول المبرد الرضى فى شرحه على الكافية
وارتضاه المصنف فى الامتحان قوله لان ما ذكر من قوله لان المضارع
لا يصلح اه متعلق بلا حاجة وعلة له او علة للنفى فى وجه الاقيسية
اى فى دليل الاقيسية مندفع خبران بما ذكرنا من ضعف التعلق
المعنوى حاصله منع الملازمة مستندا بجواز ضعف التعلق المعنوى
فيحتاج الى ربط لفظى فيدخل الفاء كذا اتى له احمد نائبى قوله والصارف
فى جواب سؤال مقدر كأنه قيل اذ لم يذهب الى الاضمار فلا وجه
لعدم الجزم مع ان المحل صالح له فاجاب بقوله والصارف اى المانع
عن الجزم هو اى الصارف الفاء كما مر من ان الفاء يمنع الجزم
ويعتبر الجزم فى محل الجملة التى بعد الفاء ولما فرغ من المعمول بالاصالة
شرع فى التبعية فقال واما المعمول بالتبعية ولما فرغ من بيان المعمول
بالاصالة شرع فى بيان المعمول بالتبعية فقال واما المعمول بالتبعية
وعطف قوله هذا على قوله الاول اربعة وهو اى المعمول بالتبعية
الثانى اى النوع الثانى من النوعين لمطلق المعمول الاظهر والانسب
للاول اى للفظ الاول او للتعبير الاول الثانى اى لفظ الثانى قال الاستاذ
قوله للاول اى التعبير عن المعمول بالاصالة بالاول ان يقول الثانى
لكن غير من التغيير اى غير المصنف الاسلوب هنا وصدره باما
والاسلوب ان يقول الثانى المعمول بالتبعية قوله لبعد ما بينهما
اى الاول والثانى متعلق بغير وعلة للقال الاستاذ قوله لبعد ما بينهما اى لبعد
ما بين الاول الذى هو المعطوف عليه وبين الثانى الذى هو المعطوف وهو
اى المعمول بالتبعية بناء على ما اى التعريف الذى وقع فى اللب وهو
ما اى لفظ تبع سابقه فى الاعراب ومعنى التبعية اتحاد التابع والمتبوع
فى نوع الاعراب مع كون اعراب التابع لاجل المتبوع لا لوقوعه بعده فلا يرد نحو
الاخبار المتعددة والاحوال المتداخلة كما ورد على ابن الحاجب كفاية الامتحان

كفاية الامتحان اى قوله لا يرد الاخبار المتعددة والاحوال
المتداخلة نظر لان هذا المعنى بعينه يصدق على الاخبار المتعددة
والاحوال المتداخلة لان كل واحد منهما متحدان فى نوع الاعراب
مع كون اعراب التابع لاجل المتبوع فليتدبر وهذا اى تعريف
البيضاوى ما تبع سابقه فى الاعراب تعريف جامع لافراده ومانع
لاغياره لكن اى الاولى تعريف البيضاوى هذا او الاولى تعريف
البيضاوى فى كتابه المسمى باللب وهو متن الامتحان او الاولى تعريف
صاحب اللب وهو البيضاوى غير مفيد للمبتدى اى للطالب المبتدى
قوله لاستلزامه علة لعدم كونه مفيدا للمبتدى او علة للنفى
اى لاستلزام تعريف البيضاوى هذا اى لكونه مستلزما الدور
المعهود لان التعريف يتوقف على الافراد والافراد يتوقف عليه
كذا قاله امام الايوب اولان التعريف على المواد يتوقف على التعريف
ايضا اولان التعريف يتوقف على المعرف ولو توقف المعرف على التعريف
لزم الدور قال السيد حافظ رحمه الله ويدفع الدور بين التعريف
والمعرف بان توقف المعرف عليه من جهة مجهوليته وتوقف التعريف عليه
من جهة معلوميته فيتغاير جهتا التوقف فلا دور قال بعض الافاضل التعليق
ويدفع الدور من بين التعريف والمعرف بان توقف المعرف عليه من حيث
توقف التعريف عليه من حيث الذات فالمعرف الموقوف عليه ذاته والموقوف
بتعينه فيتغاير جهتا التوقف وقيل فى دفعه ان التعريف واقع بعد العلم بالمعرف
فلا يتوقف على العلم بالتعريف واما توقف المعمول بالتبعية على التبعية
المنفهمة من تبع فلا يقدح لانه لا يصح ان يقال ان موقوف موقوف الشىء
موقوف على ذلك الشىء لانقطاع التوقف حتى يلزم المحذور المذكور
قال السيد عبد الله اعلم ان العلم بالمحدود متوقف على العلم باجزاء التعريف

وبعد ما تقدم من معرفة الحدود وبعد الفصل وفي جامع الكنوز على الوجه نعم
والحد يجب ان يتقدم قبل المحدود وكان حسن بانه والمحدود لمنده الحد
معلوم قبل المحدود او يرد بان ما ذكره التعريف لغوي لكنه لا يصح لانه يلزمه
تفسير الاصطلاحي باللغوي كما لا يخفى قال بعض المحشين قوله غير مفيد للمبتدى
لاستلزامه الدور اقول وباستلزامه الدور ممنوع لان ما يتبع سابقة فما اقتضى
اعرابه فلا دور بل هذا التعريف مفيد لمن عرف هذه التبعية اي التبعية
في الاعراب بتتبع الموارد اي بتتبع مواضع استعمال المعمول بالتبعية
في كلام فصحاء العرب لان هذا التعريف يعرف بتتبع كلام العرب وليس هذا
للمبتدى وفي حاشية اطوى قوله بل مفيد لمن عرف هذه التبعية بتتبع الموارد
اي بتتبع مواضع استعمال المعمول بالتبعية في كلام العرب يعني ان هذا التعريف
تعريف تنبيهي او لفظي يجوز فيهما الدور نحو الاسد ليث والليث اسد
لانه معلوم بوجه آخر وكذا التبعية معلوم بالاحكام الخمسة او باحكام العامة
لكن لا يجوز عند من لم يعرف بوجه آخر مثلا انما قال مثلا لان معرفة هذه
التبعية يمكن بطريق آخر ولمن احتاج الى معرفة الاصطلاح يعني بعد معرفة
هذا المعنى هذه التبعية بتتبع الموارد احتاج الى انه باي معنى يعبر النحاة
بهذه التبعية ولذا اي لاجل كونه غير مفيد للمبتدى وهو علة لقوله تركه
اي ترك المص تعريف صاحب اللب والبيضاوي واكتفى عطف على تركه
بتعريف اقسامه اي اقسام المعمول بالتبعية ايضا ان استلزام ما في اللب الدور
لا يستلزم الاكتفاء بتعريف الاقسام لجواز التعريف بغير ما في اللب على ان مفهوم
التعريف اي مع ان مفهوم تعريف المعمول بالتبعية او مع مفهوم تعريف المقسم
الذي هو المعمول بالتبعية هو اللفظ الذي وقع العمل فيه تبعية فهو علاوة
على علة تركه ذلك التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ اي لفظ
المعمول بالتبعية او لفظ هو قول المص المعمول بالتبعية ومفهومه هو الذي عمل فيه
بسبب تبعية للمعمول بالاصالة كما قال صاحب فتح الاسرار او هو الذي عمل فيه بتبعية
للمعمول

للمعمول بالاصالة قوله بعد معرفة المعمول بالاصالة قيد للملاحظة ولو سلم
يعني لا نسلم ولو سلم حصوله اي مفهوم التعريف بها اي بملاحظة
مفهوم هذا اللفظ قال صاحب المنافع قوله ولو سلم الخ مدار التسليم
مفهوم هذا اللفظ بعد تلك المعرفة هو الذي عمل بسبب كونه
تابعا للمعمول بالاصالة فلا يستغنى منه تبعية له في الاعراب فهو اي
مفهوم التعريف حاصل ببيان الاحكام اي حاصل ببيان الاحكام المختصة
المعمول بالتبعية من عدم التقدم وكون عامله عامل متبوعه وغيرها
قال صاحب المنافع قوله حاصل ببيان الاحكام وهي عدم التقدم
وكون عامله عامل متبوعه وكون اعرابه مثل اعرابه فافهم لعل وجهه كونه اشارة
الى انفهام التعريف لانه قوله ولا يجوز تقديم شيء منها يشعر السبق وقوله
متبوعها يشعر التبع وقوله واعرابها كاعرابه يشعر التبعية في الاعراب
او اشارة الى ان فيه دورا ايضا قال صاحب المنافع قوله فافهم اشارة
الى ان اعتبار ما فهم من التعريف للتقسيم وبيان الاحكام المشتركة بين الاقسام
واذا قسم المعمول بالتبعية بقول المص خمسة وبين الاحكام المذكورة
قبل التعريف فما الحاجة الى اعتبار التعريف بعدها قوله وفي تعريف ابن
الخ جواب عما يقال لم يختر المص تعريف اللب بهذا المحذور ولم يختر
تعريف ابن الحاجب فاجاب بقوله وفي تعريف ابن الحاجب خلل آخر
من هذا الخلل وهو لزوم الدور وعدم الافادة للمبتدى لان تعريفه كل ثان
باعراب سابقه وهو يتوقف على الموارد والموارد تتوقف على التعريف ايضا
وهذا هو معنى الدور في تعريف اللب لا يلزم فيه لانه يمكن الجواب المشهور
فيه فافهم بينه اي بين المص ذلك الخلل في الامتحان حيث قال ولما تحمل
عبارة الكافية على وجوه من الخلل ذكر الجمع وكل المتعين للافراد والتعريف
للماهية وثان غير شامل لثالث فصاعدا الا بتأويل وباعرابه سابقه
المحتاج الى حذف المضاف او ارادة النوع وعدم المنع عن غيرها خمسة
اي فهو خمسة بالاستقراء لان التابع لا يخلو ان يكون مقصودا بالنسبة اولا فالاول
اما ان يتخلل بينه وبين متبوعه عاطف اولا الاول العطف بالحروف والثاني

البدل وعلى تقدير الثاني فان دل على معنى في متبوعه فهو الصفة وان لم يدل
وان قرر امر متبوعه في النسبة او الشمول فهو التأكيد والا فهو عطف البيان
ولا يجوز تقديم شيء منها اي من الخمسة على متبوعها وهذه السالبة الكلية
كاذبة بحسب الظاهر فاصلحها الشارح بقوله في السعة اي في غير الضرورة الشعرية
واما في الضرورة الشعرية فيجوز تقديم العطف بالحروف اي المعطوف باحد الحروف
كقول الشاعر الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
فان اصله عليك السلام ورحمة الله قال سعد الدين في المطول قد ذكر
النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه
في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف عليه على العامل واما تقديم التأكيد
والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد وعاملها
اي عامل الخمسة المذكورة عامل متبوعها كما هو مذهب سيبويه اما في الصفة
اي اما كون العامل متبوع العامل في الصفة او اما اتحاد عامل المتبوع
والتابع في الصفة والتأكيد وعطف البيان فلان المنسوب اي فثابت
لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه اي الى المتبوع قوله
مع تابعه اي المتبوع ظرف لمنسوب فان المجيء مثلا في جاءني زيد الظريف او الصفة
الظريف زيد او زيد نفسه في قصده منسوب الى زيد المقيد بالظرافة او بكونه
نفسه او الى الظريف المقيد بزيد لا الى زيد او الى الظريف مطلقا قال
صاحب المنافع قوله منسوب اليه مع تابعه فيقتضي ان يكون لمجموعهما اعراب
واحد لكنه اظهر الاعراب في كل واحد منهما دفعا للتحكم فلما انسحب
حكم العامل ونسبته اي العامل عليهما اي التابع والمتبوع حتى صار اي
التابع والمتبوع كمفرد بالتنوين قوله منسوب اليه صفة المفرد اي كالمفرد الذي
نسب العامل اليه قال الاستاد قوله منسوب مكسور صفة مفرد واليه متعلق
بمنسوب نائب الفاعل له والضمير راجع الى مفرد وكان الثاني اي التابع بعد
الاول اي المتبوع في المعنى قال صاحب فتح الاسرار فلما كان التابع
والمتبوع شيئا واحدا في المعنى انسحب عمله اي عمل العامل ايضا كما انسحب

الحكم انسحب حكم العامل ونسبته عليهما اي على التابع والمتبوع معا
اي حال كونهما مجتمعين فيه بخلاف غلام زيد في جاءني غلام زيد فان المنسوب اليه
وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول معنى فلم يعمل
العامل فيهما ليحصل المطابقة متعلق بانسحب وتعليل لانسحاب عمل العامل
عليهما بين اللفظ والمعنى واما جعل العامل فيها اي في هذه الثلاثة اي
الصفة والتأكيد وعطف البيان معنويا كما ذهب اليه اي الى جعل العامل
فيها معنويا الاخفش فخلاف الظاهر اي فهو خلاف الظاهر قوله اذ المعنوي
اي العامل المعنوي في كلام العرب تعليل لكونه خلاف الظاهر بالنسبة
الى اللفظي اي العامل اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل ما هو متنازع فيه
عليه قوله اذ المعنوي مبتدأ خبره قوله كالشاذ النادر قوله او مقدرا عطف
على معنويا اي واما جعل العامل فيها مقدرا من جنس العامل الاول كما ذهب
اليه اي الى جعل العامل فيها مقدرا البعض اي بعض النحاة فخلاف الاصل
اي فهو خلاف الاصل فلا يصار اي لا يذهب الى جعل العامل فيها معنويا فلا يرجع
الى الامر الخفي اي الى العامل المعنوي اذا امكن الحمل بالامر الجلي اي
بالعامل اللفظي واما في البدل اي واما كون عامل التابع عامل المتبوع في البدل
او واما اتحاد عامل التابع والمتبوع في البدل فلان المبدل منه اي المبدل منه في حكم
في حكم المطروح اي في حكم الساقط عن الاعتبار او في حكم المسكوت عنه فكان
العامل فكأن بتشديد النون حرف من الحروف المشبهة بالفعل باشر الثاني
اي البدل ووافقه اي سيبويه فيه في البدل اي في كون عامل البدل العامل
المبدل منه المبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب واما جعل العامل فيه اي
في البدل نظير الاول اي نظير العامل الاول اي العامل في المتبوع لا نفسه اي الاول
كما جعل الاخفش بيان لجعل العامل فيه نظير الاول فخلاف الظاهر اي فهو
خلاف الظاهر ايضا اي كما ان جعل العامل في الثلاثة الاول معنويا خلاف الظاهر
والاستدلال اي استدلال الاخفش ومن تبعه هذا الاستدلال باستدلال السماع

كذا في الرضي بمثل قوله اي الله تعالى في سورة الزخرف لجعلنا لمن يكفر
بالرحمن لبيوتهم حيث للتعليل عمل في البدل وهو بيوتهم نظير عامل المبدل منه
وهو من يكفر وهو اي عامل المبدل منه اللام في لمن يكفر ونظيره اللام في لبيوتهم
وقال البعض قوله وهو اي نظير عامل المبدل منه اللام في لبيوتهم وعامل المبدل منه
اللام في لمن يكفر ولكل وجهة قوله ممنوع خبر لقوله والاستدلال عليه اذ ليس كل
من البدل تعليل لممنوع ومتعلق به اي اذ ليس كل واحد من البدل والمبدل منه
المجرور فقط اي بدون الجار بل هو اي بل كل من البدل والمبدل منه
المجرور مع الجار فعلى هذا ضمير هو راجع الى كل منهما والمجرور محذوف بقرينة
مع الجار فيكون في هذه العبارة مسامحة قال البعض قوله بل هو اي المجرور
مع الجار اي بل كل من البدل والمبدل منه هو المجرور مع الجار والعامل فيهما
اي في البدل والمبدل منه هو اي العامل جعلنا لا اللام اي ليس العامل فيهما
اللام والتسمية ببدل الاشتمال باعتبار المجرور وفائدة اللام التأكيد ليس الا
قال الرضي ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو
جعلنا فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا بدل الاشتمال
لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر
قلنا لما لم يحصل من اللام فائدة الا التأكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه
بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا تكرير في اللفظ في البدل من العوامل الا
حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور واما الاستدلال اي استدلال الاخفش
ومن تبعه بان البدل اي بطريق هو ان البدل مستقل ومقصود بالذكر او بالنسبة
دون المبدل منه وهذا الاستدلال استدلال بالقياس كذا في الرضي قوله واما
الاستدلال مبتدأ جزءه قوله فيؤيد اي ذلك الاستدلال يعني فهو يؤيد
مذهب سيبويه كما سبق من ان المبدل في حكم المطروح فكأن العامل باشر
الثاني لا مذهبهم اي لا يؤيد مذهب الاخفش والرماني والفارسي واكثر المتأخرين
كما زعموا اي النحاة حيث قالوا ان ذلك يؤيد مذهب هؤلاء الاشخاص

واما في العطف بالحروف اي واما كون عامل التابع عامل المتبوع في المعطوف
بالحروف او واما اتحاد عامل التابع والمتبوع في المعطوف بالحروف فلان
اي فثابت لان كون الحروف العاطفة مضاف الى اسمه جزءه قوله وسطا
بين العامل والمعمول اي وبين معموله هو اي كون الحروف واسطة القياس
ضران وهو مذهب سيبويه اي غالب الوقوع استعمالا وتقدير العامل بعدها
اي بعد الحروف كما ذهب اليه اي الى ذلك التقدير الفارسي في الايضاح
الشعري وابن جني في سر الصناعة قوله وتقدير العامل مبتدأ جزءه قوله
خلاف الظاهر والقياس اي وخلاف القياس ايضا وجعله اي جعل العامل
في المعطوف حرف عطف بالنيابة نحو عامل المعطوف عليه او بالنيابة
مقام عامل المعطوف عليه كما ذهب اليه اي الى جعله حرف عطف بالنيابة
البعض اي بعض النحاة قوله وجعله مبتدأ جزءه قوله بعيد عن المرام اي
بعيد كل البعد عن المرام قوله لعدم لزومها اي تلك الحرف متعلق ببعيد
وعلة له لاحد القبيلتين وهي الاسم والفعل قال صاحب المنافع قوله
لعدم لزومها لاحد القبيلتين اي لعدم لزوم حرف العطف لواحد
من الاسم والفعل لان حرف العطف كما عطفت الاسم عطفت الفعل والجملة
كما هو اي ذلك اللزوم حق العامل لان ما هو عامل في الاسم لا يعمل
في الفعل وما هو عامل في الفعل لا يعمل في الاسم لما ظهر من تقسيمات العامل
ان احدا واربعين من الستين عاملة في الاسم فقط وتسعة عشر عاملة في الفعل
فقط واما كون الاسم المضاف عاملا في الفعل لكونه عاملا في الاسم فخلاف ما
المص في الامتحان كما تقدم في اول الباب في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين
صدقهم قال الاستاد كما هو اي هذا اللزوم حق العامل وايضا حق العامل
ان يختص عمله باحدهما واعرابهما اي اعراب الجملة كاعرابه اي كاعراب
متبوعها ولو محلا اي ولو كان اعراب المتبوع محلا او معطوفا نحو يا زيد
العاقل تابع لمحله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله قال البعض قوله
بالنصب اي بنصب العاقل صفة لزيد هذا مثال لقوله محلا او ناظر له

بالنصب

ونحو قول الشاعر بدا لي اي ظهر لي اني لست انا مدرك ما مضى من الفوائد
التي مضت بجملة مضى صلة لاسم موصول و لا سابق شيئا اذا كان اي ذلك الشيء
جائيا هذا مثال لقوله او مفهوما او ناظره قوله فان سابق تعليل لدعوى
مطابقة المثال الثاني الى الممثل له اي لان سابق مع كونه اي سابق مجرورا
عطف على مدركا مع كونه اي مدرك منصوبا قوله لتوهم الجر متعلق بمع كونه
مجرورا فيه اي في مدرك قوله لانه اي مدرك متعلق بتوهم وعلة له
في موضع يكثر على صيغة المجهول صفة موضع فيه اي في ذلك الموضع قوله
الجر نائب الفاعل ليكثر بزيادة الباء لانه يدخل في خبر ليس الباء كما مر
في القسم الثاني من القسمين واما الرفع في العاقل اي في لفظ العاقل
على احد الوجهين في العاقل اي رفعه حملا على لفظه ونصبه حملا على محله
قال البعض قوله على احد الوجهين احدهما الرفع حملا على لفظه
و الاخر النصب حملا على محله وقال صاحب المنافع قوله على احد الوجهين
اي في العاقل وهما الفتح والضم وهذا مبني على ما حققه المص واما
ما ذهب اليه الجمهور من ضمة العاقل اعراب كفتحته فعلى هذا اعراب العاقل
في الوجهين لفظي في المثال المذكور وهو يا زيد العاقل فليس باعراب
اي فهو ليس باعراب ولا بناء اقول يعني ان التوابع المبني مطلقة تابعة
لمحل متبوعها حتى يوجد التبعية في الاعراب فعلى هذا لا يكون الرفع
المفهوم من قولهم ترفع حملا على لفظ توابع المنادى المبني اعرابا ولا بناء
لعدم مقتضيهما بل هو اي ذلك الرفع لمجرد المشاكلة بضمة زيد والاتباع
قوله كجر الجوار بيان للنفي كلاه والتسمية اي تسمية ضمة العاقل بالرفع
والجر مجاز اي الرفع والجر المسمى بهما مجاز او مجازيه للتشبيه في الشكل
قال البعض قوله مجاز لكون الرفع من القاب المعرب قوله المعمول
الاول اشارة الى ان قوله الاول صفة موصوف محذوف بقرينة قوله
من تلك الجهة فيه اشارة الى ان الالف واللام في قوله الاول عهد خارجي
الصفة فان قلت ما الفرق بين النعت والصفة قلت ان النعت يستعمل

يستعمل فيما يتغير فعلا والصفة تستعمل فيما يتغير وفيما لا يتغير وقيل
النعت يكون بالحلية كطول وقصر والصفة تكون بالافعال كضارب
وجارح وعلى هذين الوجهين يقال صفات الله ولا يقال نعت الله ولم يستعمل
النعت في الله والحاصل ان الصفة اعم من النعت كذا قاله هندي وان قلت
ما الفرق بين الوصف والخبر قلت ان الوصف حقه ان يكون معلوم الثبوت
للموصوف عند المخاطب بخلاف الخبر لان حقه ان لا يكون معلوم الثبوت
للمخبر عنه عند المخاطب ولهذا قيل ان الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار
بعد العلم بها اوصاف نعم مشتركان في ان حقهما ان يكونا معلومي التحقق
للموصوف والمخبر عنه عند المتكلم صرح به السكاكي في قسم النحو من المفتاح
والسيد عليه قدمها اي قدم المصنف الصفة على غيرها لكونها اي الصفة
اشد متابعة للموصوف لكونها عينه لان العالم في قولك جاءني زيد العالم
هو زيد لا غير قال البعض قوله اشد متابعة لموصوف لتبعيتها له في عشرة
اشياء والكثر اشتق لا من جهة اللفظ واوفر فائدة من جهة المعنى اي
والكثر فائدة كالمدح والتخصيص وغيرهما وهي اي الصفة تابع لانها من التوابع
خرج عن التعريف به اي بقوله تابع غيره اي غير التابع قوله من المعمولات
بالاصالة بيان للغير يدل اي يدل ذلك التابع حقيقيا او سببيا بالنسبة
تركيبه اي التابع احترازي عن هيئة مادته مع متبوعه اي التابع قال محرم
قوله بهيئة تركيبه والهيئة مضافة الى التركيب ومع متعلق به والضمير المجرور
يرجع الى التابع اي دلالة التابع على معنى في متبوعه لا تكون الا بوصف كونه مركبا
مع متبوعه دلالة اي يدل دلالة تضمنية كما في الوصف بحال الموصوف او التزامية
كما في الوصف بحال متعلق الموصوف صارت صفة التزامية بالغلبة اي بغلبة
الاستعمال والاشتهار بين النحاة حقيقة عرفية قال صاحب المنافع
قوله صارت بالغلبة اي صفة التزامية واشار به الى دفع سؤال مقدر
نشأ من قوله التزامية يرد على التعريف بان الالتزامية غير متبادرة من الدلالة
والمعهود حمل التعريف على المتبادر ودفعه بان دلالة الوصف بحال المتعلق على معنى
في متبوعه وان كانت التزامية غير وضعية عند الادبية في الاصل لكنها وضعية

وحقيقة بحسب العرف فتبادر مثل التضمنية لكن بقي هنا شيء وهو ان المتبادر
من الدلالة هو المطابقة واما التضمنية كالالتزامية بخلاف المتبادر كما اقر به المص
في الامتحان وينقل الشارح عنه قريبا فلعل الجواب هنا ان المتبادر منها مطلق الدلالة
لكن يتحقق المطلق في الخارج في ضمن التضمنية والالتزامية لا في المطابقة هنا واما
اخراج سائر التوابع فلا يتوقف على تخصيص الدلالة بهما كما يأتي وقال الاستاد
قوله صارت بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة فلا يرد
ان الدلالة الالتزامية مهجورة في التعريف وهذا مبني على ما صرح به الفاضل
في الاطول شرح تلخيص المفتاح لكن اقول هذا توهم لم يذهب اليه وهم اما اولا
فلان الدلالات الثلث من اقسام دلالة اللفظية الوضعية والمهجورة ليست
من قبيل اللفظ فلا يقال لدلالتها تضمنية والتزامية واما ثانيا فلانا اذا سلمنا
اطلاق الدلالات الثلث عليها لا يمكن التضمنية فيها لانها تقتضي كون المدلول
جزءا وهو غير لازم هنا او كون الدال جزءا من دال آخر وهو غير موجود
هنا ومراده من هذا التفسير دفع اعتراض اورد على هذا التعريف دفعه المص
بزيادة مطلقا كما ذكره في الامتحان واورد عليه بحثا هنالك فلما رأى
الشارح هذا البحث فر عن الجواب بزيادة مطلقا وحرف قوله مطلقا
عن اطلاقه فوقع ما وقع فنقول مراد المص من البحث المذكور هنالك
امتحان الاذكياء لا قول بحقيقته كما هو دأبه في كل موضع خالف فيه لهذا
المتن على معنى قوله ثابت في مدلول متبوعه اشارة الى ان المتعلق
المحذوف فيه والى انه ظرف مستقر لكونه المقدر من الافعال العامة
واشارة الى تقدير المضاف على طريق المسامحة وهو مبني على ان موضوع
الفن هو الالفاظ العربية فيكون المراد من التابع والمتبوع اللفظ
فلا يكون المعنى في لفظ المتبوع بل في مدلوله فاحتيج الى تقديره قال
البعض وانما اختار ثابت على كائن لدفع سؤال التسلسل تفكر
قوله لا يدل عليه ان على ذلك المعنى المتبوع جزء من التعريف به
يدل على في متبوعه سائر التوابع اي باقي التوابع الاربع و

... من تقديم الخبر ...

واضافة الى سائر التوابع من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها
اي التوابع السائرة والباقية من الصفة وتوابع السائرة الاربع
ودخل في التعريف الوصف بحال الموصوف نحو جاءني رجل حسن
قوله فان حسن تعليل لدعوى مطابقة المثال للممثل باعتبار تركيب
اي حسن مع رجل ظرف للتركيب قوله يدل حسن تضمنا اي دلالة
تضمنية على حسن ثابت في الرجل لان معنى رجل حسن ذات ثبت له الحسن
فالحسن جزء معنى رجل حسن يدل عليه تضمنا اقول قد عرفت ما
في التضمن وايضا دخل في التعريف الوصف بحال المتعلق نحو جاءني
رجل حسن غلامه قوله فان حسن تعليل لدعوى مطابقة المثال للممثل
باعتبار اسناده اي حسن الى فاعله اي حسن يدل بجملته حسن او يدل
تضمنا على حسن قائم بالغلام وباعتبار تركيبه اي حسن مع المتبوع
بعد اعتبار هذا الاسناد اي اسناد حسن الى فاعله يدل او يدل
حسن دلالة التزامية على معنى حاصل في المتبوع وهو رجل في المثال
وهو اي ذلك المعنى الحاصل في المتبوع كونه اي كون الرجل
المتبوع بحيث يحسن غلامه اي الرجل وهو معنى التزامي
عرفية فلا يحتاج الى القرينة قال المص لما كانت دلالة الصفة السببية
على معنى في المتبوع التزاميا مشهورا قيل جاءني رجل حسن غلامه
دال بالتضمن على حسن موجود في غلامه وبالالتزام على كون الرجل بحيث
حسن غلامه لم يرضها المص يعني صاحب اللب لكن رضيها ابن الحاجب
انتهى وانما سمي اي بالقسم الثاني من الصفة او بالنوع الثاني من الصفة
وصفا بحال المتعلق اي بحال متعلق الموصوف مع انه اي الشأن
يصدق اي التعريف عليه على الوصف بحال المتعلق ايضا
اي كما يصدق على الوصف بحال الموصوف قال البعض قوله

مع انه اى التعريف يصدق عليه اى على النوع الثانى من الصفة ايضا
اى كما يصدق على النوع الاول منهما اذ هو اى الثانى يصدق اى الوصف
بحال المتعلق على معنى فى متبوعه قال البعض قوله انه اى النوع الثانى
يدل على معنى فى متبوعه اى النوع الثانى قوله لجريانه الاعراب متعلق بسمى
وعلة لمناسبة التسمية بهذا الاسم على ما يدل حال المتعلق وما عبارة
عن الوصف وهو حسن فى نحو رجل حسن غلامه قال صاحب المنافع
ومعمول لحال المتعلق هنا حسن فى رجل حسن غلامه قوله وللتمييز معطوف
على لجريانه وعلة ثانية لمناسبة التسمية بينهما اى بين الوصف
بحال الموصوف وبين الوصف بحال المتعلق او بين النوع الاول فرعى
النوع الثانى او بين النوعين قوله لاختلاف احكامهما اى الوصف
بحال الموصوف والوصف بحال المتعلق او النوعين علة لمقدر تقديره
انما احتيج الى التمييز بينهما لاختلاف احكام الوصف بحال الموصوف
والوصف بحال المتعلق او لاختلاف احكام النوع الاول والنوع الثانى
كما يجى قوله ثبوتا اشارة الى ان قوله مطلقا مفعول مطلق
لفعل مفهوم مما قبله باعتبار الموصوف وذلك الفعل مفعول مطلق
حقيقة تأمل قال صاحب المنافع قوله ثبوتا مطلقا يعنى ان
مفعول مطلق مجازى للظرف المستقر اى فى متبوعه اى غير مقيد برجوع
النسبة اليه اى الى المتبوع يعنى سواء كان ذلك المعنى فى زمان
النسبة نحو جاءنى رجل راكب او لا نحو جاءنى رجل عالم احول ليس هذا
التفسير مرضيا للمحشى بل المرضى له ان يفسر بغير مقيد بخصوصية مادة
ومن قال قدس سره عن هذا التفسير ايراد المحشى على قيد مطلقا على هذا
التفسير قد علمت جوابه انفا فلا حاجة له الى صرف الاطلاق عن اطلاقه
فعلى هذا يندفع الايراد المذكور فى الامتحان بمطلقا كما قال الكريم
الشارح لا يحمل الدلالة على التضمنية والالتزامية كما قال قدس سره وعلى ما

وعلى ما قررنا من كون المراد بقيد الدلالة التضمنية والالتزامية
اى وبناء على ما قررنا بقولنا دلالة تضمنية والتزامية لا يرد البدل
اى لا يرد السؤال على التعريف بالبدل والعطف بالحروف اى
المعطوف بالحروف فى مثل اعجبنى زيد علمه اى فى مثل قولك اعجبنى زيد
علمه فان علمه بدل الاشتمال عن زيد لان نسبة الاعجاب تستلزم
نسبته الى علمه او اعجبنى زيد وعلمه قوله والتأكيد اى وايضا لا يرد
التأكيد لفظيا كان او معنويا فى نحو قولك جاءنى القوم او جاءنى
القوم اجمعون او جاءنى زيد زيد ولما كان فى دلالة التأكيد ابهاما
بينه بقوله للدلالة قيد للمعنى وهو يرد فى قوله لا يرد اى لدلالة التأكيد
على معنى الشمول على المتبوع يعنى لما قيل جاءنى القوم توهم ان المجى
صدر عن القوم كلهم او عن بعضهم فى النسبة حقيقية او مجازية
فلما اكد بكلهم اندفع التوهم وعلم ما صح المراد منها حقيقة
قوله لان دلالة كل منها اى البدل والعطف بالحرف والتأكيد على المعنى
وقيد له وهو لا يرد يعنى ان دلالة كل منها فى هذه الامثلة على حصول
معنى فى المتبوع ليست تلك الدلالة تضمنية ولا التزامية بل مطابقية
فعلى هذا قيد مطلقا تحقيقى لا احترازى ولو قيل ان هذا اى كون المراد به
دلالة تضمنية والتزامية او كون المراد بالدلالة التضمنية والالتزامية
او اعتبار التضمن والالتزام فى التعريف او ما قررنا او التقرير المذكور
خلاف المتبادر والمتبادر المطابقية مع ان حمل الفاظ التعريف
على المتبادر واجب والتعبير بلو بعيد ان كون التقرير المذكور
خلاف المتبادر بعيد مع ان كونه خلاف المتبادر ظاهر كما تقدم
ويؤيده ذكر قيد مطلقا كما صرح به اى كما صرح المحشى به فى الامتحان
قوله فيخرج جواب لو اى فيخرج عن التعريف كل من الثلاثة بمطلقا

اى بقوله مطلقا او بقيد مطلق قوله اذ دلالة كل منها اى من هذه
هذه الثلثة اى البدل والعطف بالحروف والتاكيد تعليل لبخرج مقيدة
[illegible] بزمان النسبة الى المتبوع كما صرح به اى بخروج هذه الثلثة
مطلقا الفاضل العصام فى شرح الكافية اقول هذا تحكم اذ لا فرق
بين جاءنى رجل حسن وانجبنى زيد علمه فى الدلالة على معنى فى متبوعه
فتقييد احدهما بزمان النسبة دون الاخر دعوى بلا دليل بل الفارق
فيه خصوص مادة كما ذكر والازمان النسبة وما قيل قائله الفاضل
الجامى ان هذا اى قوله مطلقا قيد للدلالة لا للظرف اى لا قيد
للظرف وهو قول المص فى متبوعه كما فعله الشارح قيدا للظرف
بقوله بثبوتا مطلقا اى دلالة مطلقة يريد ان انتصاب مطلقا
على المصدرية اى على كونه صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولا يلزم
من ذلك تانيث مطلقا لكون موصوفه مؤنثا لان المحذوف ليس
كالمذكور ومع هذا الخفة مطلوبة فلا يرد قول من قال جعل مطلقا
صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه ح يجب تانيث مطلق
الا ان يقال لم يعتد بتانيث المصدر او بتانيث ما لا يدل فى الدلالة
على معناه من التاء لان قوله هذا وجها غير مفيد تغيير للاطلاق
بخصوصية بفتح الخاء ان كان الياء مصدرية لئلا يجتمع المصدران وضمها
ان كانت نسبية وهى اضافة الى مادة من الموارد بل مقيد بهيئة
تركيبية مع متبوعه اى تركيب التابع مع متبوعه ودلالة الامثلة
المذكورة اى دلالة كل منها فى هذه الامثلة المذكورة من البدل
والعطف بالحروف والتاكيد على حصول معنى فى المتبوع انما هى بخصوصية
موادها اى ودلالتها ليست الا ببعض الامثلة لا كلها قوله وما قيل
مبتدا خبره قوله فرده اى ما قيل المص فى الاحق قوله بان اى بطريق
هو ان الخ متعلق برد وبيان لطريق الرد ليس لغير العطف اى

اى المعطوف بالحروف تحول من التوابع بيان لغير العطف مع متبوعاتها
اى التوابع قوله هيئة مخصوصة اسم ليس ولذا اى ولاجل
انه لا يكون لغير العطف مع متبوعاتها هيئة مخصوصة او لعدم الكون
لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة قيل قد يجوز
فى تابع كما فى ذى اللام الواقع بعد باب هذا او كتابع اسم الاشارة او
ان يكون نعتا اى صفة وبدلا وبيانا اى عطف البيان قوله نظرا
تعليل ليجوز متعلق به او تعليل لجواز فى تابع كونه نعتا وبدلا وبيانا
اى لاجل النظر او مفعول له ليجوز اى لاجل النظر الى اختلاف
وان اتحد اللفظ وان للوصلية فى الهيئة التركيبية لان الرجل
فى هذا الرجل متحد فى الاحوال الثلث على ان الظاهر اى مع ان الراجح
فى مطلقا على هذا التوجيه اى توجيه الفاضل الجامى او توجيه القائل
وهو الفاضل الجامى التانيث اى اتيانه بالتانيث اقول قد عرفت
ما فيه والله اعلم بالصواب واختار المص ذكر الفائدة وهو التخصيص
فى النكرات والتوضيح فى المعارف وكونه لمجرد الثناء وهو بيان صفة الكمال
ولمجرد الذم وهو بيان النقص اذا اقتضى الموصوف فى نفس الوصف
وكونه للتاكيد وهو فيما يشتمل الموصوف على الصفة تضمنا او التزاما
كذا قاله احمد نازلى قال صاحب زبدة الانظار والصفة قد يكون
مخصصة اذا كانت لتقليل الاشتراك فى النكرات نحو جاءنى رجل عالم
وقد يكون موضحة اذا كانت لرفع الاشتراك فى المعارف نحو زيد العالم
والرجل الفاضل وقد يكون مادحة نحو بسم الله الرحمن الرحيم وقد يكون
ذامة نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم قوله لانه اى ذكر الفائدة متعلق
بترك وعلة له وظيفة المعانى اى وظيفة اهل المعانى او وظيفة
اهل علم المعانى ويجوز تعددها اى الصفة لما مر فى بحث الخبر
من جواز اجتماع الاعراض غير المتنافية فى محل واحد او من عدم امتناع
جمع الاعراض الغير المتنافية فى محل واحد نحو جاءنى الرجل العالم الفاضل

قال ابو البقاء الصفة العامة لا تأتى بعد الصفة الخاصة لا يقال هذا رجل
فصيح يتكلم وانما يقال متكلم فصيح وقوله عز وجل وكان رسولا نبيا اى مرسلا
فى حال نبوة ويجوز وصف النكرة لا المعرفة لان الجملة من حيث هى جملة نكرة لا تقع
صفة للمعرفة لوجوب المطابقة فى التعريف والتنكير ولا توصف المعرفة بالجملة
اصلا سواء كانت حقيقة كما فى مثال المتن او حكما كالمعرف باللام للعهد
الذهنى لكن لا توصف الحكمية اى النكرة الحكمية بشئ من الاشياء الا
توصف بجملة فعلية فعلها اى تلك الجملة مضارع نحو قوله اى الشاعر
ولقد الواو للقسم والمقسم به محذوف اى والله واللام فى ولقد
جواب القسم كما فى قوله تعالى تالله لاكيدن امر فعل مضارع متكلم
وحده من مر يمر على اللئيم متعلق به واللئيم فعيل بمعنى فاعل للمبالغة
لائم يلائم من سال يسال وهو من كان دنى الاصل وشحيح النفس
يسبنى من سب يسب مثل مد يمد وهو الشتم والقدح وقع صفة
لقوله اللئيم لانه فى المعنى كالنكرة لانه مناط الفائدة فيه وهو مجهول
غير معين ومثل قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وتمامه فمضيت
ثمت قلت لا يعنينى اى فامضى ثم اقول على قصد الاستمرار كما مر فى والعدول
الى صيغة الماضى لتحقق اتصافه بالاعراض عنهم وثمت كلمة تلحقها التاء
فى عطف الجملة كذا قاله السيد فى حاشيته على الكشاف كما لا توصف
اى النكرة الحكمية يعنى لا تقع النكرة الحكمية وصفا من المفردات الا نكرة
قوله يمتنع دخول اللام صفة النكرة فافهم عليه اى على تلك النكرة وتذكير
الضمير باعتبار ان التاء جزء من النكرة لان الكلمة بذلك الاعتبار مذكر
واما باعتبار ان التاء فى الاصل للتانيث فتكون بذلك الاعتبار
مؤنثة فح يلزم تانيث الضمير وقيل وتذكير الضمير بتاويل المذكور قال
بعض الافاضل والتذكير مع ان المرجع مؤنث لعدم الاعتداد بتانيث
ما لا معنى له بدون التاء فانه يجوز تذكير ما يتعلق به نحو مثل فى قولك
مررت برجل مثلك لانه لا يدخل عليه اللام لما عرفت او نحو جزء فى قولك
مررت

مررت بالرجل خير منك لانه بعد الاستعمال بمن يمتنع دخول اللام
فافهم بالجملة اى لا مطلقا بل بالجملة قوله لحلولها اى الجملة متعلق
بيجوز فى المتن وعلة له على طريق مزج الشرح بالمتن عن التعريف
لان النسبة فى الجملة مجهولة سميت جملة من الاجمال وان كان
الفاعل معينا نحو نصر زيد مع دلالتها اى الجملة على معنى المتبوع
اى على حصول معنى فى متبوعها كالمفرد اى كما توجد الدلالة
على حصول معنى فى المتبوع فى المفرد الذى يكون صفة كذلك الخبرية
لا الانشائية اى لا يجوز وصف النكرة بالجملة الانشائية او يمتنع
وصف النكرة بالجملة الانشائية قوله لانها اى الانشائية علة للحكم
المستفاد من قوله لا الانشائية وهو عدم جواز وصف النكرة
بالجملة الانشائية او امتناع وصف النكرة بالجملة الانشائية
لا تقع صفة لان فائدة الصفة لما سبق تخصيص موصوفها كما فى النكرات
او توضيحه كما فى المعارف فوجب ان يكون موجودا فى الحال والسابق
ايضا يخصص او يوضح والجملة الانشائية غير ثابتة فى الحال ولا فى السابق
بل اراد منه الطلب وكيف تخصص او توضح فلا يصح ان تقع صفة
لانتفاء الفائدة الا بتاويل اى الا انها تقع صفة بسبب تاويل
بعيد قيد بالبعد لان الجملة الخبرية الواقعة صفة مأولة ايضا
اذ الجمل التى لها محل من الاعراب فى تاويل مفرد مسبوك فيها الا
ان ذلك التاويل قريب كما اذا قيل فى تاويل الجملة الانشائية
كلمة اذا زائدة جئ بها لتحسين اللفظ والكلام يعنى كلمة اذا
هنا ليست للشرط ولا للظرف بل زائدة لتحسين اللفظ والكلام
جاءنى رجل اضربه اى جاءنى رجل مقول فى حقه اضربه فلما توهم
منه ان المأمور بالضرب المتكلم وليس كذلك دفعه بقوله اى مستحق

لان يؤمر بضربه قال بعض الفضلاء والمراد بالمعقول بالقوة لعدم
صدقه في بعض المواد ولذا فسر بهذا فلا تكون الجملة الانشائية
بعد التأويل صفة بل يكون مقول قول هو صفة وهو قول مقول مستحق
فيكون من قبيل وصف الافراد لا وصف الجملة قال الفاضل العصام في شرح
الكافية قيدها اي قيد المص وهو ابن الحاجب الجملة الواقعة صفة
بها اي بالخبرية هنا اي في الجملة او في بحث الصفة او في باب الصفة
واطلقها اي ذكر تلك الجملة مطلقا ولم يقيدها بالخبرية في الخبر
اي في خبر المبتدأ او في بحث الخبر او في باب الخبر حيث قال ويكون
جملة وايضا قال وما وقع ظرف فالاكثر انه مقدر بجملة قوله اشارة
مفعول له لاجله لقوله قيدها واطلقها على سبيل التبادل الى جواز
كون الانشائية خبرا بلا تأويل دون الصفة يعني لا يجوز كون الانشائية
صفة بلا تأويل لانه يجوز ان يقول زيد اضربه بلا تأويل ولا يجوز جاءني
زيد اضربه بلا تأويل قوله لانها اي الصفة تعليل للحكم المنفهم من قوله
دون الصفة وهو عدم جواز كون الانشائية صفة بلا تأويل او
امتناع كون الانشائية صفة بلا تأويل لتقييد الموصوف بامر يعلم
المخاطب انتسابه اي ذلك الامر به اي بالموصوف والانشائية اي
والحال ان الجملة الانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم اي قبل
تكلم المتكلم والمقصود من خبر المبتدأ ليس الا افادة نسبة
غير معلومة للمخاطب حقيقة او تنزيلا وهي تحصل بالانشائية كذا قاله
صاحب فتح الاسرار وهو اي المخاطب كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الانشائية
فيكون الخبر انشائية بلا تأويل وقال مولانا عبد الغفور ومنهم من منع متمسكا بما لا
تحته منهم الشريف متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ
والانشاء ليس كذلك بلا تأويل ويلزم فيها اي في الجملة الخبرية الواقعة
صفة الضمير الراجع الى تلك النكرة لا الى غيرها للربط اي لربط تلك
الجملة الى موصوفها اللام فيه متعلق بيلزم في المتن وعلة له ولولاه

ولولاه اي ولو لم يكن فيها الضمير الرابط قال الاستاد قوله
للربط اي لربط ذلك الضمير برجوعه الى الموصوف الجملة الواقعة
صفة كيلا يظن انها اجنبية اي غير قابلة لكونها صفة ولولاه
اي لو لم يوجد الضمير لظننت هي جواب لو فهو ماض مفرد مؤنث
على صيغة المجهول وضمير المستتر تحته هي عائد الى الجملة كما اشرنا اليه
آنفا في بادي النظر اي في اول الرأي او في ظاهر الرأي والاول
انسب او في اول الامر واول النظر كما قاله البعض اجنبية بالنسبة
الى الموصوف لان الجملة من حيث انها جملة مستقلة في الافادة
لا تقتضي الارتباط بغيرها لاشتمالها على اسناد التام المقتضي
المسند اليه والمسند فلا بد من رابط يخرجها عن الاستقلال ويحوجها
الى شيء قبلها كيلا تكون اجنبية واذا لم يكن فيها الضمير تكون
اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا تصح ان تقع صفة لها لعدم دلالتها
على معنى في شيء قبلها بسبب كون الرابط مفقودا مثل جاءني رجل
زيد عالم وانما التزم اي المص فيها اي في الجملة الخبرية الواقعة
صفة الضمير الذي هو اقوى من سائر العوائد او الذي هو اصل
في العائد دون الخبر اي حال كونها متجاوزا عن الخبر الواقع جملة
لانه لم يلتزم فيه الضمير بل التزم فيه العائد حيث قال في الخبر فلا بد
من عائد الى المبتدأ اي فلا بد في الخبر الواقع جملة من عائد الى المبتدأ
قوله لان توجه المخاطب تعليل للحكم المستفاد من قوله دون الخبر
وهو عدم التزام الضمير فيه اليه اي الى الخبر فوق توجهه اي المخاطب
اليها اي الى الصفة بعد ذكر الموصوف فليس اي اذا كان توجهه
اليه فوق توجهه اليها فليس ههنا اي في مكان كان المبتدأ والخبر فيه
او في الخبر الكائن جملة مظنة الغفلة عنه اي عن الخبر الذي لا يظهر الا
بمزيد توجه يعني ان الخبر يظهر بزيادة توجه المخاطب اليه فلا يظن الخبر الواقع

جملة اجنبية وكذا اى لاجل لزوم الربط فى مظن الغفلة
بالغوا اى النحاة فى ربط الحال الواقعة جملة الى ذى الحال
ايضا اى كما بالغوا فى ربط الصفة الواقعة جملة فوق المبالغة
فى ربط الخبر الواقع جملة الى المبتدأ اقول لان المبتدأ لما كان مقتضيا
للخبر ولا يوجد بدونه مذكوراً او محذوفا كما فى الربط الضمير وغيره
واما الموصوف فلما كان يوجد بدون الصفة ولا يقتضيها ايضا
وجب ان يكون الربط ما هو الاصل فى الربط وهو الضمير ولا يجوز
ما يقوم مقامه لضعفه ولذا صرح به المحشى نحو جاءنى رجل قائم
ابوه وقد يحذف اى يذكر الضمير كثيراً وقد يحذف الضمير الراجع
الى الموصوف لقرينة اى وقت قيام قرينة والحذف لقرينة كالمذكور
نحو قوله تعالى فى سورة البقرة واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس
قال البيضاوى وجملة لا تجزى صفة يوما والعائد منها محذوف
تقديره لا تجزى فيه واليه اشار الشارح بقوله اى فيه والمعنى واذكروا
يوم القيمة لا تجزى فيه نفس بدل نفس والقرينة كون جملة لا تجزى
خالية عن الضمير الرابط الى الموصوف لما عرفت ان الصفة اذا كانت
جملة يلزم فيها الضمير الراجع الى الموصوف ويوصف مبنى للمفعول
اى يقع الوصف اشارة الى ان نائب الفاعل فى يوصف راجع الى مصدره
واشارة الى ان الباء متعلق بالوصف بتضمين معنى الوقوع
لانه لا يتعدى الى مفعوله بالباء بلا تضمين بل بنفسه قال الاستاذ
وفى قوله اى يقع الوصف اشارة الى ان الباء متعلق بالوصف
على تضمين معنى الوقوع لان الوصف متعد بنفسه ومن المقرر
ان العمل مبنى على الاقتضاء والوصف لا يقتضى المفعول بواسطة
حرف الجر بل يقتضى المفعول به الصريح بلا واسطة حرف الجر اصلا
اى بل يقتضى المفعول به الصريح بنفسه فكلمة باء متعلقة بالوصف

بالوصف بلا ملاحظة معنى الوقوع او مقدر المحشى على صيغة
اسم المفعول على الاختلاف كما فى حاشية التلويح للمولى حسن چلبى
والمعنى ويوصف الوصف واقعا بحال اه او يقع الوصف
وصفيا بحال اه على المذهبين فى التضمين الاول جعل الاصل ثابتا
والمضمن قيداً والثانى جعل المضمن ثابتا والاصل قيداً وقال الاخر
قوله اى يقع الوصف اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل
فى يوصف هو مصدره مثل قولك وقد حيل بين العير والنزوان
وقيل يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد الفعل الذى لم يذكر
فاعله الى مصدره على طريق وقد حيل بين العير والنزوان بحال
الموصوف اى بحال قائمة به بحسب الدلالة اى بحسب دلالة العبارة
وهى ما جعله المتكلم حالا له ولو تجوزا كذا قاله احمد نازلى وقال
الفاضل العصام والمراد بحال الموصوف ما جعل حالا له ولو تجوزا
انتهى وقال صاحب فتح الاسرار والمراد بحال الموصوف ما جعله
المتكلم حالا وصفة له ولو تجوزا لا ما هو حاله وصفته فى نفس الامر
ويقول قوله بحسب الدلالة اى بحسب دلالة الوصف على حال الموصوف
لا بحسب نفس الامر وقيل قوله بحسب الدلالة اى بحسب دلالة التركيب
او بحسب دلالة اللفظ ولو تجوزا اى ولو كان تلك الحال مجازا
او ولو كان تلك الدلالة مجازا [illegible] له ولو تجوزا للادخال نحو زيد
الحسن اى نحو الحسن فى زيد الحسن فى الوصف بحال الموصوف
مفردا كان الوصف اى مفردا كان ذلك الوصف او جملة الا انه اذا كان
مفرداً يقع صفة للمعرفة والنكرة واما اذا كان جملة فلا يقع صفة
الا للنكرة لما سبق وكذا عديله فلذا البحث عن بيان الجملة ولذا
اى لاجل عموم الوصف او لاجل ذلك التعميم قدم اى المحشى بيانه

اى الوصف جملة على هذا البحث اى كونه وصفا بحال الموصوف
وبحال متعلقه فالاول كذا والثانى كذا او بحث بيان نوعى الصفة
فنحو جاءنى زيد الحسن من هذا القبيل اى من قبيل الوصف بحال الموصوف
وان كان الحسن وان هذه للوصلية فى نفس الامر هو اى الحسن
وجهه اى زيد او عينه اى زيد او غيرهما اى غير وجهه او عينه فيكون
مجازا من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء قوله ويوصف بحال متعلقه بكسر اللام
اى بحال متعلق الموصوف قال صاحب فتح الاسرار والمراد بحال متعلقه
ماجعله المتكلم حال المتعلق وان كان حال الموصوف فى نفس الامر
كذلك اى كحال الموصوف حال متعلقه فى الكون بحسب الدلالة
وفى الشمول للمفرد والجملة فنحو جاءنى زيد حسن نفسه او ذاته
من هذا القبيل اى من قبيل الوصف بحال المتعلق وان كان الحسن
وان هذه للوصلية هو اى الحسن زيد ولما اشكل عليه
ان الوصف بحال المتعلق غير صحيح لان الصفة على ماسبق تابع يدل
على معنى فى متبوعه مطلقا وليس حال المتعلق يعنى فى متبوع فكيف
يدل عليه قول المص ولذا فسراك رح بقوله يعنى بلفظ يدل على معنى
قائم بالمتعلق تفسير معنى قوله ويوصف بحال بحال المتعلق يعنى فيه
مجاز فى الكلمة على طريق المجاز المرسل من قبيل اطلاق اسم المدلول
على الدال والاولى ان يفسر قوله ويوصف بحال الموصوف بدال حال
الموصوف وقوله بحال متعلقه بلفظ يدل على حاله فعلى الاول
مجاز حذفى وعلى الثانى مجاز فى الكلمة على طريق المجاز المرسل
من قبيل اطلاق اسم المدلول على الدال ويجرى الاعراب اى
يتبع اعراب الموصوف او اعراب التابع كما قاله العصام عليه اى على
ذلك الوصف او على ذلك اللفظ قال صاحب المنافع قوله يجرى الاعراب
عليه اى يجرى الاعراب الذى هو مثل اعراب الموصوف على ذلك اللفظ
قوله

ومن سائر اعضائه وخلقه

قوله باعتبار معنى متعلق بيجرى اعتبارى صفة لمعنى حاصل صفة اى مجازى فى
بعد صفة لمعنى فى الموصوف قوله باعتبار تركيبه اى الوصف
او ذلك اللفظ متعلق بحاصل قال البعض قوله باعتبار تركيبه
متعلق باعتبار الاول معه اى مع الموصوف نحو جاءنى رجل حسن غلام
اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان الوصف اعتباريا
اى مجازيا لانه بحسب الحقيقة وصف الغلام ونحو جاءنى زيد حسن
نفسه او ذاته اذ كون الرجل حسن النفس معنى فيه وان كان
الوصف اعتباريا اى مجازيا لانه بحسب الحقيقة وصف النفس
ولما قسم اى قسم المص الصفة الى قسمين اى الى الوصف
بحال الموصوف وبحال متعلقه اشار جواب لما اى اشار المص
الى اختلاف احكامهما اى القسمين وتفصيلهما اى القسمين
فقال معطوف على قوله اشار فالاول اى القسم الاول وهو
الوصف بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف اى يتبع الوصف
موصوفه فى عشرة امور وهى السبعة المذكورة والرفع والنصب
والجر واما الجزم فلا يوجد فى الموصوف فلا يوجد فى الصفة
لان الموصوف لايكون الا اسما لانه المسند اليه فى المعنى كذا قال
صاحب المنافع اى يتبعه فى عشرة امور لكن لا من حيث الاجتماع
بل من حيث الوجود ولذا فسراك رح بقوله يوجد منها فى كل تركيب
من التراكيب العربية اربعة لان الشئ الواحد لايكون واحدا
وتثنية وجمعا ومذكرا ومؤنثا ومعرفة ونكرة وغيرها لكونها اصول
او لان هذه الامور العشرة اربعة انواع الاعراب والافراد والتثنية
والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتانيث فاخذ من كل نوع
فرد فاجتمع فى كل تركيب اربعة قال صاحب فتح الاسرار يتبعه
فى سبعة اشياء يوجد فى كل تركيب ثلثة يعنى اربعة وقد سبق

اى اعراب المعمول بالتبعية مثل اعراب المتبوع والاعراب ثلثة فالتبعية
فى عشرة امور انتهى قوله لاتحادهما متعلق بقوله يتبعه وعلة له
اى لاتحاد الوصف والموصوف فى المعنى فيتحد لفظهما ليطابق
اللفظ والمعنى وفى الصدق حيث يصدق احدهما على ما صدق
عليه الاخر فكانهما شئ واحد فلزم المطابقة فى هذه الامور
لئلا يلزم كون الشئ مثلا معرفة ونكرة فى حالة واحدة فى التعريف
والتنكير يعنى ان كان احدهما معرفا يجب ان يكون الاخر ايضا
واذا كان احدهما منكرا يجب ان يكون الاخر ايضا وكذا الحال
فى البواقى قال عبد الغفور اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة
بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة
لمزة الذى جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا
ونصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والاعراب اى الرفع والنصب
والجر تركه اى ترك المص الاعراب هنا حذرا اى لاجل الحذر
عن التكرار لذكره فى بيان احكام المعمول بالتبعية حيث قال واعرابها
كاعرابه او لانه علم من قوله واعرابها كاعرابه او لذكر المص الاعراب
فيما سبق حيث قال واعرابها كاعراب المتبوع قوله ولا وجه الى جواب
سؤال مقدر اورد على الشارح كانه قيل لم يستثن الشارح ما يستوى
فيه المذكر والمؤنث كما استثنى الجامى حيث قال الا اذا كان صفة
يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة
صبور او فعيل ايضا بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان
صفة مؤنثة تجرى على المذكر كعلامة نحو رجل علامة وامراة علامة
فلا يلزم المتابعة فى التذكير والتانيث فان قيل هكذا اجاب
بقوله ولا وجه اى لا سبب ولا علة للاستثناء منه اى الصفة يستوى
فيه

فيه اى فى تلك الصفة او فى ذلك الوصف فعلى الاول فتذكير الضمير
باعتبار لفظ الموصول فقط وعلى الثانى فتذكير الضمير باعتبار
لفظ الموصول ومعناه قوله لاشتراكه علة لعدم الوجه او تعليل
لقوله لا وجه او تعليل للنفى اى لاشتراك تلك الصفة او لاشتراك
ذلك الوصف وتذكير الضمير فيه كتذكيره فى فيه فالتبعية فى التذكير
والتانيث حاصلة فيه فلا وجه للاستثناء مثلا ان كان كل من الصبور
والجريح وصفا لمذكر يكون مذكرا وان كان وصفا لمؤنث يكون
مؤنثا للاشتراك بينهما فاذا ركب ذلك مع الموصوف يوجد فيه اربعة
وان كان مساويا بينهما ولو نظر الى الاستثناء يوجد فيه ثلاثة
لانتفاء التذكير والتانيث فيه للمساواة بينهما قال البعض قوله
فالتبعية اى تبعية ما يستوى فيه المذكر والمؤنث الى متبوعه حاصلة
فيه قوله وذكر الواو دون او جواب سؤال مقدر على المص كانه
قيل يتوهم ان هذه الاشياء تجمع فى تركيب واحد بناء على ان الواو
للجمع بل تجمع فيها اربعة فقط احديها التعريف او التنكير والثانية
الافراد او التثنية او الجمع والثالثة التذكير او التانيث والرابعة الرفع
او النصب او الجر اذ بعضها مناقض لبعض فلا تجمع كلها عادة فلم ذكر
الواو فان قيل هكذا اجاب بقوله وذكر الواو فى الجميع اى فى جميع هذه
الاشياء لارادة النوع لا الشخص لان الجميع تجمع فى النوع
من الجانبين اى جانب التابع والمتبوع اى يتبع نوع التابع نوع المتبوع
واجتماع المتضادين فى واحد نوعى فى حالة واحدة كما يقال الانسان
عالم وجاهل اذ مجموع السبعة يوجد فى نوعيها دون افرادها
بل يوجد فى كل منهما ثلثة منها كذا فى حاشية الامتحان قال بعض المحشى
قوله من الجانبين اى من التابع والمتبوع تقرير الكلام ان يقول ويتبعه اى

اي يتبع نوع التابع نوع المتبوع في التعريف والتنكير الخ وصدق المتضادين
على واحد نوعي في حالة واحدة جائز كما يقال الانسان فقير وغني وعالم وجاهل
وقال الاخر قوله من الجانبين اي الصفة والموصوف ولو اريد كل الافراد على ان يكون
اللام للاستغراق منهما اي من الجانبين لتذكر او بدل الواو بان يقال
كل افراد الصفة تابع يتبع كل فرد من المتبوع في التعريف او التنكير او الافراد
او التثنية او الجمع او التذكير او التأنيث قوله الاخ اثنين وهي قوله الافراد
والتذكير كذا قاله احمد نازك قال البعض قوله الاخ اثنين وهما قوله والافراد
والتذكير لا يجوز اجتماعهما في شخص واحد فهو المستثناء من قوله لمذكر
او نحو جاءني رجل عالم مثال لما يوجد فيه اربعة منها وهو النكرة
والافراد والتذكير والرفع ويعدم ستة وهو التعريف والتثنية
والجمع والتأنيث والنصب والجر ونحو جاءتني امرأة صالحة هذا
مثال للمؤنث ومثال لما يوجد فيه اربعة منها وهو النكرة والافراد
والتأنيث والرفع ويعدم ستة وهو التعريف والتثنية والجمع
والتذكير والنصب والجر والثاني اي القسم الثاني وهو الوصف
بحال المتعلق يتبعه اي الموصوف في الاوليين من السبعة المذكورة اشارة
الى الالف واللام في الاوليين للعهد الخارجي قوله اي التعريف والتنكير
تفسير للاوليين لانه على صيغة التثنية فقط اي دون الخمسة الباقية
وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ويتبعه في الاعراب
ايضا كما عرفت وانما يتبعه في الاوليين فقط فان التعريف والتنكير
باعتبار ما قبله والخمسة الباقية يتبعه باعتبار ما اسند اليه ولذا
قال الشارح وحكمه اي حكم الوصف بحال المتعلق فيها اي في الخمسة الباقية
قد علم في بحث الفاعل من انه يجب افراد ما اسند الى الفاعل الظاهر وتذكيره
وتأنيثه بحسب ذلك او يجوز قال عبد الغفور ان قيل ان الوصف بحال المتعلق

بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب
او الجر ولا يطابق الموصوف في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه
من قبيل وصف الشيء بحال نفسه تمحلا وذلك لان نصبه على التشبيه
بالمفعول تمحلا والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير فاعلا تمحلا
ولذا اي ولاجل معلوميته من بحث الفاعل او لكون حكمه معلوما
في بحث الفاعل لم يقل في البواقي اي لم يقل المص وفي البواقي كالفعل
يعني كما يجب افراد الفعل اذا اسند الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل
بحسب الظاهر يجب ايضا افراد هذا الوصف وكما يجب تأنيث الفعل
ان كان الظاهر مؤنثا حقيقيا من الآدميين متصلا به حالة للاشعار
بتأنيث فاعله في اول الامر يجب تأنيث هذا الوصف ايضا ان كان الظاهر
مؤنثا حقيقيا من الادميين متصلا به وكما يجوز تأنيث الفعل ان كان الظاهر
مؤنثا يجوز تأنيث هذا الوصف ايضا ان كان الظاهر مؤنثا ولكن لم يوجد
احد الشروط المذكورة لكونه مشبها بالفعل واما المطابقة في الاعراب
فلازم ايضا كما قال ابن الحاجب وفي البواقي كالفعل لشبهه به يعني ينظر
الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا
او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير
والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث
جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما
مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة
قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جارية مثل تقوم جارية وبرجل معمور
او معمورة داره او قائم او قائمة في الدار جارية مثل يقوم او تقوم في الدار
جارية فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف
ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه
والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل
والنون في الجمع المؤنث السالم ويؤنث في الواحدة المؤنث ولذلك قلت مررت

برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وامرأتين
ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود
الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان
الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا تخرجه مشابهته للفعل في الخمسة
البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف
الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية
فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الفاعل
بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية كذا في الجامي قوله اذ لم يسبق تعليل
لقوله كما قال ابن الحاجب اي لانه لم يسبق في كلامه اي ابن الحاجب ذلك
اي ذلك الحكم او العلم بذلك الحكم قال البعض قوله ذلك اي حكم الفاعل
وان سبق نفس الفاعل انتهى اقول خرج ذلك البعض عن الطريق الجادة
على ان هذا اي مع ان هذا الحكم في كلامه اي ابن الحاجب حوالة على غير المعلوم
ما سبق وذلك الغير الفعل فيحتاج اي اذا كان هذا في كلامه حوالة على غير
المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد قال البعض قوله على ان هذا اي مع ان
قول ابن الحاجب وفي البواقي كالفعل حوالة على غير المعلوم فيحتاج الى انتظار
شديد نحو جاءني رجال راكب غلامهم وامرأة راكب غلامهم او رجل راكبة
جاريته ورجلان راكب غلامهما ورجال راكب او راكبة جاريته وغلمانهم
كذا في فتح الاسرار وهذا المثال مطابق للممثل فان راكب صفة رجال باعتبار
المتعلق وهو الغلام فتطابقا في التنكير فقط دون الافراد والجمع وقال
امام الايوبي قوله نحو جاءني رجال راكب غلامهم فان راكب وان كان في اللفظ
جاريا على الموصوف لكنه في الحقيقة مسند الى غلامهم الذي هو متعلق الموصوف
فطابق في التنكير بالرجال وطابق بالغلام في الافراد والتذكير فيوجد
في هذا النوع اثنان ويعدم الاربعة او نحو جاءني الزيدون الراكب غلامهم
فان الراكب وان كان في اللفظ جاريا على الموصوف لكنه في الحقيقة مسند الى

الى غلامهم الذي هو متعلق الموصوف فطابق في التعريف بالزيدون
وطابق بالغلام في الافراد والتذكير فيوجد اثنان ويعدم الاربعة
كذا فهم قوله ولما توقف الخ تمهيد لبيان المعرفة والنكرة معرفة هذه التبعية
اي التبعية في هذه الاشياء وعلى معرفة المعرفة متعلق بتوقف وعلى معرفة النكرة
وعلى معرفة المفرد وعلى معرفة المثنى وعلى معرفة المجموع وعلى معرفة المذكر
وعلى معرفة المؤنث ولما سبق بيان غير الاوليين ولوضحنا كما في المفرد
والمذكر اذ لم يسبق تعريفهما صراحة والمراد بغير الاوليين المفرد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث وبالاوليين المعرفة والنكرة في بحث الفاعل
متعلق بسبق اراد جواب لما اي اراد المص ان يبينهما اي الاوليين
فقال عطف على اراد من قبيل عطف المسبب على السبب اي فقال
المص والمعرفة اي الشيء الذي يطلق عليه لفظ المعرفة كذا قاله
صاحب زبدة الانظار او المعرفة التي هي من خواص الاسم ويتصف الاسم
بها كذا قاله امام الايوبي رحمه الله وقال الاستاد قوله والمعرفة
اي ماهيتها على ان يكون للجنس كما هو الاليق بمقام التعريف وللّه دره
اي خبر المص حيث للتعليل هنا لم يحوج الطالب اي لم يجعل المص الطالب
محتاجا الى انتظار شديد كابن الحاجب اي كما جعل ابن الحاجب
والبيضاوي محتاجا اليه حيث لم يذكراها في ذيل بحث الصفة بل في ذيل
بحث المبني قال الاستاد قوله لم يحوج بكسر الواو المشددة اي لم يجئ المص
الطالب الى انتظار شديد كابن الحاجب والبيضاوي اي كما احتاجاه اليه
حيث لم يذكراها في ذيل بحث الصفة بل في ذيل بحث المبني وقال البعض
قوله كابن الحاجب والبيضاوي اي كما احوج ابن الحاجب والبيضاوي
فانهما لم يذكرا المعرفة وغيرها في بحث الصفة بل في بحث المبني قدمها
اي قدم المص المعرفة على النكرة مع ان بعض افرادها اي بعض افراد المعرفة
وهو المعرف باللام والاضافة فرع النكرة لان المعرف باللام لا يوجد ما لم يكن

[margin] ... البيضاوي ... الحاجب ... البعض

النكرة او لان المعرفة عارض والنكرة معروض والعارض فرع
المعروض مثل الرجل وهو في الاصل رجل بدون اللام ثم ادخل عليه
الالف واللام فصار الرجل وهو معرفة فعلم منه ان الرجل
فرع رجل وقس عليه الاضافة قوله لكونها اي المعرفة متعلق بتقدم
وعلة للتقديم او لمناسبة التقديم اشرف منها اشارة الى ان
التقدم بالشرف واقيد منها يعني ان في لفظ المعرفة اشارة
الى ان مفهومها معهود معلوم بعينه هنا بخلاف النكرة فان معناها
وان كان معلوما للسامع ايضا اذ الكلام فيما اذا كان عالما بالوضع
والاسم يفيد التخاطب لكن في لفظها اشارة الى تلك المعلومية قوله
وكون مفهومها اي المعرفة اي ولكون مفهومها معطوف على قوله
لكونها وعلة ثانية للتقديم وجوديا محضا اي صرفا بخلاف مفهوم النكرة
فانه وان كان معينا بعضه وهو ما وضع بعينه لكن ليس بعضه
بجميعه ولا بعينه فتدبر حالته بر قال صاحب المنهي قوله وجوديا
محضا بخلاف النكرة فان مفهومها وان كان وجوديا لكنه ليس
بوجودي محض لوجود النفي فيه ما اي اسم تفسير لما بانه عبارة
عن المقسم وهو الاسم المطلق وضع ولما كان للوضع اقسام اربعة
عقلا وهي ان الوضع اما عام واما خاص وعلى التقديرين فالموضوع له
اما عام واما خاص فامتنع من هذه الاقسام قسم وهو كون الوضع
خاصا والموضوع عاما فبقي ثلثة اقسام منها استقراء الاول الوضع
العام مع الموضوع له العام وهو وضع الكليات لافرادها كوضع الانسان
لزيد وعمرو مع وضعه للحيوان الناطق الموجود فيهما والثاني الوضع الخاص
مع الموضوع له الخاص وهو وضع الاعلام الشخصية والجنسية والثالث
الوضع العام مع الموضوع الخاص وهو وضع الحروف والمضمرات واسماء
الاشارات وغيرها كما سيجيء اراد الشارح ان يفسر الوضع على وجه
يشمل الاعلام وغيرها من المعارف فقال وضعا جزئيا كوضع الاعلام

كوضع الاعلام او كليا كوضع غيره والوضع الجزئي ان يتصور الواضع
معنى ما جزئيا للاسم ويعين بازائه كوضع زيد لذاته بتصور
مشخصاته المنحصرة له وكوضع الاسامة لماهية الاسد بان يتصور
ماهيتها من حيث خصوصها لا من حيث كليتها وصدقها على كثيرين
فهي بمنزلة المفهوم الجزئي لا تحتمل غيرها والمراد بالوضع الكلي
ان يتصور المفهوم الكلي سواء جعل ذلك المفهوم آلة لملاحظة
الجزئيات فوضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك الجزئيات بان يكون
الوضع عاما والموضوع له خاصا او لم يجعل ذلك المفهوم آلة لملاحظة
الجزئيات بل وضع اللفظ بازاء ذلك المفهوم بان يكون الوضع
والموضوع له كلاهما عامين فالمعرفة منها ما كان الموضوع له خاصا
ايضا كما في الاعلام او عاما كما في البواقي من المعارف والنكرة
ما كان الموضوع له عاما فافهم هذا فانه نافع جدا قال الفاضل
العصام الوضع الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعينه ويسمى
وضعا خاصا ايضا والوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي
نفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان
المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا
فالاول وضع عام لموضوع له عام والثاني وضع عام لموضوع له خاص
وقال حسين الكفوي في كليات الوضع والموضوع له اما ان يكونا خاصين
بان يتصور معنى جزئيا ويعين اللفظ بازائه كالاعلام الشخصية فانها
اسماء تعين مسماها من غير قرينة ويكونان عامين بان يتصور معنى كليا
ويعين اللفظ بازائه كعامة النكرات ويكون الوضع عاما والموضوع له
خاصا بان يتصور معنى كليا ويلاحظ به جزئياته ويعين بهذه الملاحظة
الاجمالية اللفظ دفعة واحدة لكل واحد من تلك الجزئيات كالمضمرات
والموصولات واسماء الاشارات واسماء الافعال والحروف وبعض الظروف
كاين وحيث وغيرهما مما يتضمن معنى الحرف واللام في قوله لشيء متعلق

بوضع وصلة له ووسطالشارح قوله ملتبس ليكون قوله بعينه
صفة لشئ والضمير المجرور في قوله بعينه راجع الى الشئ فقوله
ماوضع بمنزلة الجنس فتعريف المعرفة يشمل الاسماء المعارف
والنكرات وقوله لشئ بعينه بمنزلة الفصل اخرج النكرات اذ هي
لم توضع لشئ بعينه ثم الشارح اراد تفسير الشئ الملتبس بعينه
فقال اى بذاته المعينة فاراد بظاهره ان الشئ اذا قيد بعينه
يراد به ذاته المعينة يعني شخصه اعتمادا على ما شاع بين الادباء
من استعمال امثال هذا التركيب اعني تقييدهم للشئ بعينه يريدون به
ذاته المعينة المشخصة والا فمجيئ العين بمعنى الذات المعينة
مما لم تساعده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه هي ذات الشئ
ونفس الشئ كما في قولهم جاءني زيد نفسه وجاءني زيد بنفسه بالباء
الزائدة فيكون معنى المعرفة ما وضع لشئ نفسه لا لامر متعلق به
وهو حينئذ يتناول لكل لفظ موضوع لشئ اذ ما من موضوع لشئ
الا انه موضوع لذلك الشئ نفسه فيشمل جميع الالفاظ الموضوعة
بالنسبة الى معانيها الحقيقية فلا يوجد الاحتراز عنها فضلا عن النكرة
كذا في العصام وقد سمع من بعض الاساتذة انه لا يرد على الشارح
ما اورده العصام من انه اذا لم يحمل هذا التفسير على ما هو الشائع
بين الادباء لزم المحذور المذكور اعني الالتباس لان المراد من الشئ
المذكور هو الذات وهو مع قطع النظر عن التوصيف بالتعيين
اعم من المعينة وغيرها ولما وصف بقوله الملتبس بعينه يراد به تعيين
ذاته فيكون بعد التوصيف ذاتا معينة لا قبله انتهى ما سمع منه رحمه الله
قال السيلكوتي فالعين في قوله بعينه بمعنى الذات كما في القاموس
وغيره واضافته الى الضمير للعهد فيصير بمعنى ذاته المتعينة المعلومة
المعهودة والعهد انما يعتبر بين المتكلم والمخاطب لا غيرهما ولا بد في المعرفة
من علم المتكلم اذ لا يمكن اعلام المعهود بدون العلم به في الاقليد

في الاقليد التعريف يتعلق اما بمعرفة المتكلم دون المخاطب نحو قولك
لي بستان واني تعرفه دون مخاطبك او بما لا يعرفه نحو قولك
انا في طلب غلام اشتد به ولست تقصد به الى معين او بما يعرفه
نحو قولك فعل الرجل كذا وما قيل ان المعرفة ما يعرفه مخاطبك
فمعناه انه لا بد فيها من معرفة المخاطب وانما زاد لفظ المعينة
اشارة الى ما وقع في عباراتهم في لفظ المعينة معناه المعلومة
المشخصة وقال الفاضل الجامي قوله بعينه اى بذاته المتعينة المعلومة
للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشئ مقيد بهذه المعلومية
والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته
مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشئ شامل
للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة من حيث انه اى ذلك
الشئ معين وهذه الحيثية مدار الفرق بين المعرفة والنكرة
تخرج اى اذا اعتبر قيد الحيثية في التعريف تخرج به اى بقيد الحيثية
او بقوله من حيث انه معين النكرة قوله فان رجلا تعليل لخروج النكرة
عن التعريف بقيد الحيثية اى لان رجلا مثلا موضوع لمفهوم المعين
وهو ما يتجاوز حد البلوغ من غير اعتبار تلك الحيثية اى حيثية التعين
فالذهن اى ذهن السامع لا يلتفت من سماعه اى من سماع لفظ رجلا
بدون اللام الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه اى تعين المفهوم يعني
لا يلتفت من سماعه الى شئ من الاشياء الا يلتفت الى ذات المفهوم
من غير ملاحظة تعينه قوله والرجل معطوف على قوله رجلا اى فان الرجل
المعرف باللام موضوع لهذا المفهوم اى لهذا المفهوم الكائن للرجل
او لهذا المفهوم المعين من هذه الحيثية اى من حيث انه معين ومشخص
فالذهن اى ذهن السامع لا يلتفت من سماع لفظ الرجل باللام اليه
اى الى مجرد ذلك المفهوم الا يلتفت اليه معها اى مع هذه الحيثية وبهذا

اى باعتبار قيد الحيثية فى تعريف المعرفة او بسبب هذا القيد وهو من حيث
انه معين او بهذا القيد وهو قيد الحيثية قال البعض قوله وبهذا اى
باعتبار التعين وعدمه ظهر الفرق بين النكرة وبين الضمير الراجع اليها
اى الى النكرة مثلا اذا قلنا جاءنى رجل المراد بالرجل نفس مفهوم
رجل واذا قلنا هو عالم المراد بالضمير الراجع الى رجل مفهوم رجل
مع تعينه ك ايضا ظهر الفرق بين اسد واسامة مثلا اذا قلنا
يجب الفرار من اسد المقصود منه اسم جنسه من غير تعين واذا قلنا
من اسامة المقصود منها اسم جنسه مع التعين ومن لم يوفق لهذا
التحقيق ظن ان عد اسامة والمعرف باللام الجنس ونظائرها
تعريفات لفظية اضطراب حكم بتعريفها النحاة لتوقفها احوال اللفظ
عليه والناظر الى المعنى برئ عنه كذا ذكره الفاضل العصام فى شرحه
على الكافية وذكر فى التعريفات لسيد الشريف الفرق بين الاسد
والاسامة ان الاسد اسم جنس والاسامة علم جنس والفرق بين
اسم الجنس وعلم الجنس فان علم الجنس موضوعة للماهية اى الحقيقة
واسم الجنس موضوعة للافراد وقال حسين كفوى فى كلياته اسم الجنس
موضوع للفرد المبهم وعلم الجنس موضوع للماهية واذا قال الواضع
وضعت لفظ اسامة لافادة ذات كل واحد من اشخاص الاسد
بعينها من حيث هى هى على سبيل الاشتراك اللفظى كان علم الجنس واذا قال
وضعت لفظ الاسد لافادة الماهية التى هى القدر المشترك بين هذه
الاشخاص فقط من غير ان يكون فيها دلالة على الشخص المعين كان اسم الجنس
وقال اى المص فى الامتحان هذا اى تعريف المعرفة هذا او التعريف
المذكور لا يتناول اى لا يشمل ولا يعم المعرف باللام والنداء والاضافة
قوله فان الاشارة تعليل لعدم التناول وبيان لسببه الى التعيين خارج
عن وضعها اى وضع هذه الثلاثة وهى المعرف باللام والنداء والاضافة
حاصلة بالمجاورة فى الاستعمال اى بمجاورة الالف واللام والنداء والاضافة
الى مدخولها

اى وايضا لا يتناول المعرف بالنداء والمعرف بالاضافة المعنوية

الى مدخولها وفيه نظر لان التعريف شامل للمعرف باللام والنداء
والاضافة لانها عند المص موضوعة للتعريف والتعيين داخل فى وضعها
حاصل فى مفهومها على ما حققه فى الامتحان فعلى هذا سقط اعتراض
الشارح بقوله هذا لا يتناول الخ ولهذا اى لاجل عدم تناوله اليها
او لعدم تناول هذا التعريف على هذه الثلاثة عدل عنه اى اعرض
واجتنب عن هذا التعريف لان لفظ عدل اذا استعمل بعن يكون
يكون بمعنى اعرض البيضاوى فى اللب متن امتحان الاذكياء للمص
قوله الى ماهيته اى الى تعريف هو ما فيه متعلق بعدل اشارة ذهنية
سواء كان فيه اشارة حسية اولا الى معين عند المخاطب من حيث ذاته
معين فخرج نحو اسد فانه وان كان فيه اشارة الى حقيقة
معينة لكن لا من حيث التعيين بخلاف اسامة كذا فى الامتحان
وقال التفتازانى فى التلويح والاحسن ما قيل اى ماهيته وتعريف
قيل ان المعرفة اى من ان المعرفة فهو بيان لما قيل ما وضع ليستعمل
اللام ليس بصلة للوضع بل للتعليل والغرض فى شئ لا بعينه
قوله فالمعتبر تفريع على تعريف العلامة فى التعيين وعدمه اى عدم التعيين
قوله فالمعتبر مبتدأ خبره قوله ان يكون ذلك اى التعيين وعدمه
بحسب دلالة اللفظ الذى وضعه الواضع ولا عبرة بحال الاطلاق
اى ولا اعتبار بحال ذكر اللفظ دون الوضع اى دون وضعه
قال الاستاد قوله ولا عبرة بحال الاطلاق اى بحال ذكر المستعمل فيه
دون الوضع اى دون وضع الواضع ولا بما عند السامع اى ولا عبرة
بكون المستعمل فيه معينا عند السامع دون المتكلم اى دون كونه معينا
عند المتكلم قوله لانه اى المتكلم علة للا عبرة المنفهم من عطف قوله
ولا بما عند السامع دون المتكلم لانه معطوف على قوله ولا عبرة
بحال الاطلاق دون الوضع قال الاستاد قوله ولا بما معطوف

على قوله ولا عبرة اى ولا عبرة في المعرفة بكون المستعمل فيه معينا
عند السامع دون المتكلم اى دون كونه معينا عند المتكلم وقال
البعض قوله ولا ما عطف على قوله ولا عبرة اى ولا عبرة بالمعلومية
عند السامع دون المتكلم قوله لانه اى المتكلم لقوله لا عبرة المنفهمة
من العطف اذا قال جاءني رجل على ان يكون الرجل معينا عند السامع
ايضا اى كما كان معينا عند المتكلم لان المتكلم يعلم تعينه من تلفظ
سواء كان معرفة او نكرة الا انه اى لكن ان كونه معينا عنده ليس
بحسب دلالة اللفظ يعني انه لا اعتبار في المعرفة بكون المستعمل فيه
معينا عند السامع في نفس الامر حتى يكون اللفظ بمجرد ذلك
بلا دلالة له على ذلك التعيين معرفة ولا في النكرة لكونه غير معين
عنده في نفس الامر اذ لا بد في كل منهما من كونه معلوما عنده في نفس الامر
واختاره اى ما قيل او اختار ما ذهب اليه التفتازاني او ما ذهب
اليه العلامة التفتازاني او اختار تعريف العلامة التفتازاني ابن
الكمال الكامل قوله في الاصول متعلق باختار ويجوز كونه متعلقا
بالكامل فيكون فيه جناس وجعل بعضهم اى بعض النحاة معنى هذا
التعريف اى تعريف المص وهو ما وضع لشيء بعينه ما وضع
ليستعمل في شيء بعينه فدخل الثلاثة المذكورة واستبعده اى ما جعله
البعض او جعل معنى هذا التعريف هذا او كون معنى هذا التعريف
هذا او استبعد ذلك المعنى الفاضل العصام في شرح الكافية
حيث قال وهو بعيد جدا عن تلخيص التعريف ان المعرفة ما وضع
لشيء بعينه من حيث انه متعين قال صاحب المنافع قوله واستبعده الفاضل
العصام لانه بعيد عن المفهوم لان الظاهر حينئذ في المتن كون اللام صلة للوضع
وايضا جعل بعضهم اى بعض النحاة معنى هذا التعريف ما وضع لافادة شيء
بعينه واستبعده اى ما جعله البعض الثاني اى جعل معنى هذا التعريف
هذا او كون معنى هذا التعريف هذا او استبعد ذلك المعنى ذلك الفاضل

ذلك الفاضل اى الفاضل العصام ايضا اى كما استبعد ما جعله
البعض الاول حيث قال ومما يبعد حمل تعريف المعرفة على ما وضع
لافادة شيء بعينه قال البعض قوله ايضا اى مثل استبعاد الفاضل
العصام المعنى الاول قوله بان تعريف مقابلها اى المعرفة متعلق باستبعد
اى بطريق هو ان تعريف مقابلها وهو تعريف النكرة لان النكرة
مقابل للمعرفة وتعريفها ما وضع لشيء لا بعينه قال البعض قوله
بان تعريف مقابلها الذي هو النكرة لان تعريفها ما وضع لشيء لا بعينه
وقال الاستاذ قوله بان تعريف مقابلها وهو النكرة وتعريفها ما وضع
لشيء لا بعينه وقال الاخر قوله بان تعريف مقابلها اى مقابل المعرفة
وهو النكرة وتعريفها ما وضع لشيء لا بعينه ليس بهذا المعنى وهو
ما وضع لافادة شيء لا بعينه ويمكن ان يقال في دفع الاعتراض
الذي اورده المص في الامتحان حيث قال هذا لا يتناول المعرف
باللام والنداء والاضافة الخ او في دفع السؤال الوارد على ذلك
التعريف قال الاستاد قوله ويمكن ان يقال الخ هذا جواب عن سؤال
مقدر تقديره قال المص في الامتحان تعريف ابن الحاجب لا يتناول
المعرف باللام والنداء والاضافة وقد اخذ المص هذا التعريف
ولم يعدل عنه فاجاب بقوله ويمكن ان يقال ان الوضع الذي في تعريف
المص المفهوم من قوله وضع اعم من الشخصي وهو وضع الشيء الملحوظ
للمعنى كوضع الانسان للحيوان الناطق والنوعي اى ومن النوعي وهو
وضع الشيء الملحوظ مع اشياء آخر بوجه عام كوضع المشتقات
والمركبات قال البعض قوله اعم من الشخصي وهو تعيين لفظ معين
بنفسه وجعله بازائه والنوعي اى واعم من النوعي وهو تعيين هيئة
افرادية او تركيبية لمعنى كما سبق من الشارح في اوائل الكتاب والاشارة
المذكورة وهي الاشارة الى التعيين في هذه الثلاثة وهي المعرف باللام
والنداء والاضافة وان لم تكن تلك الاشارة وان هذه للوصلية

داخلة في وضعها اي هذه الثلثة الشخصي صفة الوضع لكنها اي تلك
الاشارة داخلة في النوعي اي في وضعها النوعي فبالنظر الى هذا
اي الى كونها داخلة في النوعي قال البعض قوله فبالنظر الى هذا اي
الى وضعها النوعي دون الشخصي لم يعدل عنه اي عن التعريف الذي
اختاره المص اولم يعدل المص عن هذا التعريف كما عدل البيضاوي
اولم يعدل المص عن التعريف الذي هو ما وضع لشئ لابعينه اقول
هذا يقتضي ان يكون هذه الثلثة موضوعة للتعريف مرتين وليس كذلك
بل هي موضوعة بوضع نوعي لا غير فحمل كلام المص في الامتحان عليه الغاية
فلا يكون هذا وجها لعدم عدوله بل هو ان يقول هنا المراد بالوضع ما هو
لغة لا اصطلاحا وهو الابداع كما يقتضيه تعلق لشئ فلا يكون مرفا
عن ظاهره لاجل ورود الاعتراض وما ذكره في الامتحان وهو الذي
نقله الشارح منه آنفا بقوله وقال في الامتحان بالنظر الى الشخصي اي
الى الوضع الشخصي الذي اي الشخصي الذي هو اي ذلك الشخصي
المتبادر عند الاطلاق اي عند اطلاق الوضع وذكره في كلام
العلامة التفتازاني وهو خبر مقدم وقوله اشارة مبتدأ مؤخر
الى هذا اي الى المتبادر عند الاطلاق او الى اللزوم او الى هذا التوجيه
الذي هو ويمكن ان يقال ان الوضع اعم الخ حيث قال العلامة
التفتازاني والاحسن والنكرة ما وضع لشئ لابعينه اي ما وضع
لشئ غير معين حاصل الفرق بين المعرفة والنكرة ان في لفظ المعرفة
اشارة الى ان مفهومها معلوم بوجه ما بخلاف النكرة فان معناها
وان كان معلوما للسامع ايضا لكن ليس في لفظها اشارة الى تلك
المعلومية وبهذا يظهر سر كون الضمير الراجع الى النكرة معرفة مع كون
المرجوع اليه نكرة كذا سر كون المعرف بلام العهد معرفة مع كون المعهود
نكرة كما في قوله تعالى انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول
كذا قاله حسن چلبي هذا اي تفسيرنا هذا لقوله لابعينه بقوله اي غير

اي غير معين اذا كانت اي النكرة موضوعة لفردها اي لفرد
منتشر اولفرد غير معين من افراد الجنس او لبعض الافراد الغير
المعين من الجنس قال البعض قوله من الجنس بيان لفردها اي
من جنس النكرة كما ذهب اليه اي الى كونها موضوعة لفرد ما الرضي
وابن الحاجب والزمخشري والتفتازاني والنكرة ما وضع لشئ
لاملتبس بعينه قال البعض قوله اولشئ لاملتبس بعينه معطوف فعلى قوله
لشئ لابعينه قوله اي من غير اعتبار تعينه تفسير لقوله لاملتبس بعينه
اذا كانت اي النكرة موضوعة للماهية المطلقة من حيث هي هي كما ذهب
اليه القاضي العضد والسيد السند قدس سره ومن تبعهما من المحققين
قال الاستاد قوله للماهية المطلقة سواء تحققت في ضمن الافراد
اولا او في ضمن جميع الافراد او في ضمن بعض الافراد وفي المنافع قوله
للماهية المطلقة اي لماهية غير مقيدة بحيثية كونها معينة لايكون
اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين فرجل موضوع للماهية الرجولية
والافراد مما يدل عليها التنوين وغيره اي غير التنوين كالالف والنون
في التثنية اي رجلان قال صاحب المنافع قوله كالتنوين وغيره
تمثيل للخارج اي الخارج كالتنوين وغيره كلفظ كل وما ولا
المشبهتين بليس وقال البعض قوله وغيره اي غير التنوين وهو نون
التثنية وغيره ورجحه اي كون النكرة موضوعة للماهية السيد السند
في تصانيفه اي السيد السند قدس سره قاله اي ما ذكر من قوله
اي غير معين الى هنا الفاضل العصام في شرحه على الكافية ثم اراد
بيان انواع المعرفة فقال والمعرفة ستة انواع بالاستقراء اي بحسب
التتبع والاستقراء واضعا للكلام الظاهر موضع الضمير لبعد المرجع
وقوله بالاستقراء اشارة الى ان الحصر في هذه الانواع الستة
ليس بعقلي ولا جعلي بل هي منحصرة فيها بحكم الاستقراء والتتبع قوله
النوع اشارة الى ان قوله الاول صفة موصوفها محذوف المضمرات

وهي اعرف باقي الانواع في انها اي انما كانت المضمرات معرفة مع انها
وضعت بوضع كلي لانها موضوعة لمعان معينة اي موضوعة بازاء
معان مشخصة من حيث انها اي تلك المعاني معينة اي كل واحد
منها موضوعة لفرد معين من حيث انها معينة وكل لفظ شانه
كذا فهو معرفة في المضمرات معرفة بحسب تعيين الموضوع له
وتشخصه لكن ذلك الوضع ليس باعتبار امر جزئي بل باعتبار
امر كلي لكن ذلك الامر الكلي الغير المعين ليس هو الموضوع له
للضمير بل هو آلة لملاحظته قوله فان الواضع علة واثبات
لكون المضمرات موضوعة لمعان معينة من حيث انها معينة
باعتبار امر كلي لاحظ اولا اي قبل وضع اللفظ بازاء المعنى
مفهوم المتكلم الواحد مثلا لكن لا من حيث كونه زيدا ولا
من حيث كونه متصفا بصفات اخرى بل من حيث انه اي ان المتكلم
الواحد يحكي عن نفسه مثلا بان يقول انا فعلت كذا او جعله اي وجعل
الواضع ذلك المفهوم بعد ملاحظته بهذه الحيثية آلة لملاحظة
افراده اي افراد ذلك المفهوم من المتكلمين حاكية عن نفسهم
ووضع بعد ذلك الملاحظة لفظ انا بازاء كل واحد منها اي
من تلك الافراد بخصوصه اي كل واحد مثلا اذا قال زيد انا قائم
ووضع لفظ انا لزيد واذا قال عمرو انا قائم ووضع لفظ انا
لعمرو مع ملاحظة كل منها متكلما واحدا يحكي عن نفسه بحيث
لا ايفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه اي الواحد يعني لا يفيد لفظ انا
في انا قائم مثلا اذا قاله زيد الا انه وفي التركيب الثاني انه ولا يفهم
الا انه زيد في الاول وعمرو في الثاني وهذا مبني على ما اي على الرأي
الذي هو اي ذلك الرأي رأي المحققين من المتأخرين قالوا ان انواع
الوضع الموجودة في الخارج ثلثة جزئي وهو الوضع لمشخص بملاحظة
ذلك المشخص وهو وضع الاعلام وكلي وهو اثنان وضع لمشخص
باعتبار امر كلي عام ولابد هذا القسم من تعدد الموضوع له كما

كما اذا اراد الواضع وضع انا مثلا يلاحظ اولا مفهوم متكلم
يحكي عن نفسه ثم يضع لكل مشخص من افراد ذلك المفهوم
فالوضع كلي عام لكونه بملاحظة ذلك العام والموضوع له مشخص
لكونه كل مشخص من مشخصات ذلك المفهوم العام ووضع
لامر كلي بملاحظة ذلك الامر الكلي كما اذا تصور مفهوم الحيوان
الناطق ووضع بازائه الانسان فالوضع والموضوع له كلي
عام ووضع انواع المعرفة والحروف من قبيل القسم الاول
من الوضع الكلي الا العلم فان وضعه جزئي كما عرفت لا بازاء
القدر المشترك يعني لان الواضع لاحظ لوضع لفظ انا
بازاء ذلك القدر المشترك بين الافراد وهو مفهوم المتكلم
الواحد هذا الرأي كما اي مثل الرأي الذي هو اي ذلك
الرأي رأي المتقدمين وقال المتقدمون من المحققين
وضع الانواع المذكورة من القسم الثاني منه مثلا انا موضوع
لمفهوم متكلم يحكي عن نفسه بشرط استعماله في جزئياته المشخصة
وعلى هذا يلزم ان لا يستعمل مجازا قدمها اي قدم المضمرات
على غيرها من المعارف لكونها اي المضمرات اعرف منها اي المعارف
التي بعدها اي تجاوز المضمرات واعرفها اي المضمرات ضمير المتكلم
وهو خبر لقوله واعرفها وقوله لبعده اي ضمير المتكلم دليل
الاعرفية قال البعض قوله لبعده متعلق بقوله واعرفها وعلة له
عن الالتباس اي عن وقوع الالتباس فيه فان المتكلم اذا قال انا
وسمعه المخاطب لم يقع الالتباس في كون ان الموضوع له لانا هو المتكلم
المعين ثم ضمير المخاطب اي ثم الاعرف بعد ضمير المتكلم هو ضمير المخاطب لعدم
لوجود الالتباس في الجملة علة لكون اعرفية ضمير المخاطب دون ضمير المتكلم
وانما كان المخاطب انقص معرفة من المتكلم فانه اي المخاطب قال
البعض قوله فانه اشارة او تفصيل لوجود الالتباس في الجملة يتطرق

اى يحدث فيه اى فى المخاطب ما اى طريق يسلك اليه ويكون ذلك
الطريق سببا لوقوع الالتباس المانع لكمال التعريف بخلاف المتكلم
فانه لا يتطرق ذلك السبب فى المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا
لم يلتبس بغير واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له
فان قيل كيف يكون ضمير المتكلم اعرف مع انه ربما يكون ملتبسا بغيره
ايضا كما اذا قيل انا من وراء الجدار فانه لا يعلم منه انه فلان واجيب
بان احتمال من خوطب به فى انت شائع بخلاف انا فان الاحتمال
فيه بعارض حيلولة الجدار اقول وهذا الجواب مبنى على ان المعتبر
فى الاعرفية ان لا يوجد الالتباس اصلا وهذا الاعتبار غير معلوم
ثم ضمير الغائب اى ثم الاعرف بعد ضمير المتكلم والمخاطب هو
ضمير الغائب فانه اى ضمير الغائب وهو اثبات او تفصيل لاعرفية
ضمير الغائب بعد ضمير المتكلم والمخاطب او علة لكون اعرفية ضمير الغائب
بعد ضمير المتكلم والمخاطب وان اضيح وان عده للوصلية واضيح
مبنى للمفعول من باب الافتعال الى لفظ وهو المرجع بنفسه
الضمير المستتر يعود للفظ والبارز المنصوب يعود للضمير الغائب
لكن هذا اى التفسير بمنزلة وضع اليد عليه اى على الغائب
اذ الشيء انما يفسر بعد ما عرف قال البعض قوله بمنزلة وضع اليد
عليه اى على المدلول الذى يدل عليه ضمير الغائب وهو مرجعه كناية
عن معلوميته وقال الاخر قوله بمنزلة وضع اليد اى الاشارة
باليد عليه اى على نفسه وهى اى المضمرات اربعة اقسام بالنظر
الى ما قبله اى الى الكلمة قبله قال امام الايوبى قوله بالنظر الى ما قبله
اى الى اتصاله بعامله وانفصاله عنه وبالنظر الى الاعراب اى المضمر
الدال عليه المضمرات قال امام الايوبى قوله والى الاعراب اى الى كونه
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا القسم الاول مرفوع محلا لوجود المانع
من ظهور الاعراب فى نفس الكلمة متصل وهذا ما وقع فى علا او

او نائب فاعل قدم اى قدم المرفوع المتصل على المنفصل قوله اذ المرفوع
علة للتقديم او لمناسبة التقديم بمعنى ما ذكر من الكلام والاصل
فى الضمير الاتصال ولا يسوغ اى لا يجوز لان السوغ بمعنى الجواز
المنفصل اى الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء
الا لتعذر المتصل اى لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار
والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك التعذر
بتقديم الضمير على عامله او بالفصل لغرض او بحذف عامله او بكون عامله
معنويا او بكونه حرفا او بكون الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من
هى له وقد سبق فى بحث الفاعل والقسم الثانى مرفوع منفصل وهو
اى المرفوع المنفصل هو اى لفظ هو للمفرد المذكر الغائب هى
اى لفظ هى للمفرد المؤنث الغائبة هما اى لفظ هما للتثنيتين
احدهما تثنية المفرد المذكر الغائب والثانى تثنية المفرد المؤنث
الغائبة ولذا اى ولاجل اشتراكه بين التثنيتين او لاجل كون
لفظ هما مشتركا بين تثنية المذكر وبين تثنية المؤنث ذكره اى
ذكر المص لفظ هما بعد المفردين الاول هو والثانى هى اى ذكره
بعد المفردين وقبل الجمعين ولو لم يذكر اى المص كذلك اى بعد المفردين
لزم ذكره اى لفظ هما مرتين كما فى عبارة غيره اى كما كان
فى عبارة غير المص كعبارة ابن الحاجب هو هى هما هم هى هما هن
ولما كان اى لفظ هما مشتركا بينهما اى بين التثنيتين ذكر الجمعية
اى جمع المذكر والمؤنث بعده اى بعد لفظ هما فقال اى المص هم
اى لفظ هم للجمع المذكر الغائب هن اى لفظ هن للجمع المؤنث الغائبة
انت اى لفظ انت بالكسر اى بكسر التاء للمفرد المؤنث الغائبة انتما اى
لفظ انتما للتثنيتين اى لتثنية المخاطب والمخاطبة كما ان كان لفظ هما

للتثنية انتما اى لفظا انتم للجمع المذكر المخاطب انتن اى لفظ انتن
للجمع المؤنث المخاطبة انا اى لفظ انا للمتكلم وحده نحن اى لفظ نحن
للمتكلم مع غيره ابتدئ اى المص بالغائب دون المتكلم اى ابتدأ
فى تعداد الضمائر بالضمير الغائب دون المتكلم قوله رعاية مفعول له لابتدأ
اى لاجل الرعاية لاسلوب الترقى اى الصعود من الادنى
الى الاعلى وقال مولانا الجاجى الاسلوب بضم الهمزة الطريق الذى
يسلك اليه سواء كان طريقا حسيا كما يقال فلان سلك اسلوبه
اى طريقه الذى يمشى عليه او كان معنويا كما يقال اخذ فلان فى اساليب
من القول اى فى فنون منه والمراد هو الثانى ومن كابن الحاجب
بدأ بالمتكلم رعى اسلوب التنزيل من الاعلى الى الادنى والقسم
الثالث من الاقسام الاربعة مشترك بين منصوب متصل ومجرور
متصل اى وبين مجرور متصل لا يفرق بينهما اى بين المنصوب المتصل
والمجرور المتصل بشىء الا بتعين ما اى شىء والمراد به العامل اتصل
اى الضمير به اى بذلك الشىء فان تعين كونه اى ذلك الشىء جارا سواء
كان حرف جر او اسم مضاف فمجرور اى فذلك الضمير مجرور متصل
وان تعين كونه ناصبا سواء كان فعلا او حرفا فمنصوب اى فذلك الضمير
منصوب متصل وان اشتبه كونه جارا وناصبا فمشتبه اى فذلك الضمير
مشتبه كالضمير فى الضاربه ولذا اى ولاجل ذلك الاشتباه اختلف فى ضمير
فى ضمير الضاربه قيل مجرور مضاف اليه للضارب لكونه مضافا بالاضافة
اللفظية وقيل منصوب مفعول به وبهذا الاعتبار اى باعتبار الاشتراك
لم يجعل اى المص الاقسام اى اقسام المضمرات خمسة بل اربعة وادرج
المشتبه فى احد القسمين كما جعلوا اى القوم ومنهم ابن الحاجب
حيث وهو متصل ومنفصل وهو مرفوع ومنصوب ومجرور وقال
البعض قوله كما جعلوا حيث عدوا المجرور المتصل قسما واحدا
نحو ضربه هذا الضمير للمفرد المذكر الغائب ضربها وهذا الضمير
للمفرد المؤنث الغائبة ضربهما وهذا الضمير للتثنية الغائب

للتثنية الغائب والغائبة مثل هما اى كما كان هما للتثنية الغائب
والغائبة ضربهم وهذا الضمير للجمع المذكر الغائب ضربهن وهذا
الضمير للجمع المؤنث الغائبة ضربكَ بفتح الكاف الضمير الذى
هو للمفرد المخاطب ضربكِ بكسر الكاف الضمير الذى هو للمخاطبة
ضربكما وهذا الضمير للتثنية المخاطب والمخاطبة ضربكم وهذا
الضمير للجمع المخاطب ضربكن بتشديد النون المفتوحة وهذا الضمير
للجمع المخاطبة ضربنى وهذا الضمير للمتكلم وحده وضربنا وهذا الضمير
للمتكلم مع غيره ونحوه لما اتصل بالحرف وهذا الضمير للمفرد الغائب
الى اخره اى له لها وهذا الضمير للمفرد المؤنث الغائبة لهما
للتثنية الغائب والغائبة لهم للجمع الغائب لهن للجمع المؤنث
الغائبة لكَ بفتح الكاف الضمير الذى هو للمفرد المخاطب لكِ
بكسر الكاف الضمير الذى هو للمخاطبة لكما للتثنية المخاطب
والمخاطبة لكم للجمع المخاطب لكن بتشديد النون المفتوحة
للجمع المخاطبة لى للمتكلم وحده لنا بفتح اللام للمتكلم مع غيره
والقسم الرابع منها منصوب منفصل وهو اى المنصوب المنفصل
اياه هذا الضمير للمفرد الغائب اياها للمفرد المؤنث الغائبة
اياهما للتثنية الغائب والغائبة معا اياهم للجمع المذكر الغائب اياهن
للجمع المؤنث الغائبة اياكَ بفتح الكاف للمفرد المخاطبة اياكِ
بكسر الكاف للمخاطبة اياكما للتثنية المخاطب والمخاطبة معا اياكم
للجمع المخاطب اياكن بتشديد النون المفتوحة للجمع المخاطبة اياى
للمتكلم وحده ايانا للمتكلم مع غيره والنوع الثانى من الانواع الستة

اشارة الى ان الالف واللام في النوع للعهد الخارجي العلم اسما كان
او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية
والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم وهو اي العلم
في اصطلاح النحاة ما وضع لشيء بعينه لا يتناول غيره اي غير شيء ملتبس
بعينه واحترز بقوله لا يتناول غيره من المضمرات والمبهمات وما عرف باللام
او النداء ومن المضاف الى احدها فان كلا منها وان وضعت لخصوصيات
كل من افرادها المعينة الا انها اذا استعملت فيها تتناول غيرها وتحتمله
كانا ومن وهذا فانها وان وضعت لمتكلم معين ولمشار اليه معين لكنها تتناول
بهذا الوضع غيره من المتكلمين لكون وضعها عاما بملاحظة القدر المشترك
فان قيل هذا لا يتاتى في المعرف بلام الجنس فانه لا يتناول غيره قلنا يمكن ان يقال
المعرف باللام وضع للجنس من حيث هو بعينه ويتناول غيره كما لجنس الاستغراقي
كذا في حاشية ابن قاسم العبادي بوضع واحد جزئي اي تناولا بوضع واحد
جزئي اقول ان هذا القيد في التعريف قيد مدخل لا مخرج لان المراد من قوله لا يتناول
ليس هو عدم التناول المطلق بل عدم التناول بوضع واحد جزئي فلا ينافي هذا
تناول بوضع آخر غير الوضع الاول فان من وضع زيدا لشخص معين لم يتناول ذلك
زيدا آخر بذلك الوضع بل يتناول بوضع آخر مسمى بزيد لان الاوضاع مختلفة
قال العصام دفعا وردا على الجامي من انه يلزم عليه ان يقول قيد مدخل بدل قوله مخرج
لانه يوهم ان الاعلام المشتركة داخلة قبل هذا القيد وليس كذلك لانها تخرج بقوله
لا يتناول فاحتاج الى ادخالها بقوله بوضع واحد كما ذهب اليه المص في الامتحان
ووجه الدفع انه لا نسلم خروجها بقوله لا يتناول وانما تخرج اذا كان المراد به الغير
المتناول المطلق بينه سواء كان بوضع واحد او باوضاع ثم لا يجوز ان يكون
المراد به الغير المتناول المطلق بوضع واحد في لا تخرج عن التعريف لان الاعلام المذكورة
ايضا غير متناولة غيرها بوضع واحد وانما تتناولها باوضاع متعددة وقال
في حاشية الامتحان قوله ما لا يتناول غيره اي اسم لا يطلق على غيره وليس المراد
منه ما يتبادر منه من احاطة الافراد ولذا قال بوضع واحد ثم انه لم يعد
هنا ما ذكر في تعريف المعرفة كما اعاده ابن الحاجب للاختصار والاحتراز
عن التكرار تركه اي ترك المص هذا التعريف لما في الامتحان من نحو اسامة اي

اي من ان نحو اسامة بيان لما في الامتحان غير داخل فيه اي في هذا
التعريف لوجود التناول فيها كما في اسد الان يدعي ان تناوله
اي نحو اسامة للافراد اي لافراد المعرف وهو العلم مجاز
بذكر العام وارادة الخاص بخلاف الاسد فانه حقيقة فيدخل في التعريف
بمعناه الحقيقي لا محالة ويخدشه من الاخداش وهو من الخدشة
والخدشة في الاصل هو المس والكسب كما في الصحاح والمراد ههنا
ازالة المس بان يكون همزته للازالة اي يزيل مس الادعاء ويمنعه
ويدفعه قال بعض المحشين قوله ويخدشه اي يجب المس الى ازالته
ودفعه وقال الآخر قوله ويخدشه اي يشطط به وقال البعض قوله
ويخدشه اي يمنع دعوى تناوله للافراد قوله عدم الفرق فاعل يخدش
في الاستعمال في الافراد بلا قرينة وهذا من امارة الحقيقة وما ذكره
في الفرق تسليمي وهذا مبني اذ لم يثبت من الواضع انه وضع نحو اسامة
لمعين من حيث انه معين ونحو اسد لمعين لا من حيث انه معين كذا
في حاشية الامتحان بينهما اي بين اسامة وبين اسد اعلم ان النحاة
اتفقوا على علمية نحو اسامة للاسد ولفظ سبحان للتسبيح اضطربت
اقوالهم في الفرق بينها وبين الاسد مع اشتراكهما في الوضع للمفهوم الكلي
فادعى بعضهم ان الفرق بينهما ان استعمال الاسد في افراده حقيقة
واستعمال اسامة مجاز بعلاقة مطابقة تلك الحقيقة لكل فرد خارجي
ولا يكون حقيقة كما في اسم الجنس فالحق في الجواب عن نحو اسامة ما قاله
ابن الحاجب والرضي قوله من ان تعريف مثلها اي اسامة بيان لما تقديري
اي فرضي كعدل عمر اي كما كان عدل عمر تقديريا لا محيد لعلمية مثل
امتناع اللام اي يمتنع دخول اللام في اسامة فلو لم يكن علما لدخل اللام
فيها ووضع الفرق للعلتين فيها وهما التأنيث والعلمية التقديرية

وهو اى العلم قسمان احدهما علم شخص وهو ما وضع لشخص
واحد نحو زيد كما اذا تصور ذات زيد ثم وضع لفظ زيد بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته والثانى علم جنس وهو ما وضع لامر كلى باعتبار
تشخصه عن سائر المفهومات قال امام الايوبى قوله علم شخص اى وضع
لشخص مخصوص بملاحظة انه لا وضع لغيره فيكون من قبيل الوضع الخاص والموضوع
الخاص نحو زيد فان واضعه لاحظه ووضع هذا اللفظ بانه لفظ موضوع
لهذا الشخص ولا يتناول غيره ولا يرد كثرة زيد فانه بكثرة الواضعين لا بكثرة
الموضوع له سواء كان عينا باعتبار دلالته على الذات او معنى يعنى ان علم الجنس
قسمان كمطلق العلم ولذا اورد مثالين احدهما اسم الذات نحو اسامة كما
اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته
ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى معرفة
بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى مع قطع النظر عن معلوميته
ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والآخر اسم المعنى نحو سبحان وهو معرفة
حال كونه علما لحقيقة التسبيح غير منصرف كعثمان معناه تنزيه الله تعالى
عما لا يليق به قال دده افندى هو علم للتسبيح مصدر سبح بمعنى نزهه تنزيها
بليغا انتهى قال امام الايوبى فاسامة غير منصرف بالتأنيث والعلمية التقديرية
وسبحان غير منصرف بالالف والنون المزيدتين والعلمية التقديرية انتهى كلامه
ملخصا وقال ملا زاده فى حاشيته على الولدية وسبحان هو اسم اقيم مقام المصدر
المحذوف مع فعله وجوبا ويكون دائما منصوبا مضافا اليه ثم معناه انزه الله تنزيها
عن صفة المخلوقين واقوال المشركين على رأى واما على رأى آخر فلا حقيقة للتعريف
الحقايق وانما هو لمجرد جريان احكام المعارف وقال الفاضل العصام هذا ليس بمرضى
وان صدر من الرضى لان الماهية النوعية والجنسية تعد من جملة معانى الموصول
لان الموصول مع كونه موضوعا لشئ بعينه يعد من جملة معيناته الماهية النوعية والجنسية
قدمه اى قدم المص العلم على اسماء الاشارة قوله لكونه اى العلم متعلق بقدم وعلة
لمناسبة التقديم اعرف منها اى ازيد فى المعرفة من اسماء الاشارة قوله لان مدلوله اى العلم
متعلق باعرف وعلة له متعين عند السامع بحيث لا يشاركه اى العلم ما يخالفه اى العلم وضعا
و[illegible] لا بخلافها اى اسماء الاشارة قوله فانه اى الشأن اثبات [illegible] للمخالفة لا تعين لها اى
لاسماء الاشارة وضعا بل التعين [illegible] بسبب اقترانها بالاشارة الحسية والنوع الثالث

[illegible]

فى النوع اسماء الاشارة وهذا من قبيل اضافة الدال الى المدلول
اى اسماء تدل على معنى الاشارة الى شئ قوله ولما دل الاسم الخ
جواب سؤال مقدر كأنه قيل لم ترك حد اسم الاشارة فاجاب بقوله
ولما دل الاسم من اسماء الاشارة على الحد اى على حده وهو ما وضع
لمشار اليه قال الاستاذ قوله ولما دل الاسم المدلول عليه باسماء الاشارة
على الحد اى على التعريف وهو ما وضع لمشار اليه وقال بعض المحشين
قوله ولما دل الاسم مع المضاف اليه على الحد اى على تعريفه وهو
ما وضع لمشار اليه وقال البعض قوله ولما دل الاسم اى اسم اسماء الاشارة
على الحد اى على حده تضمنا لا مطابقة وقال بعض الافاضل قوله
ولما دل الاسم اى اسماء الاشارة يعنى المضاف والمضاف اليه
والنسبة بدلالة على الحد قوله اكتفى جواب لما اى اكتفى المصنف
التزم الاكتفاء به اى بدلالة الاسم والاشارة عند اطلاقها
حقيقة فى الحسية اى فى الاشارة الحسية بالجوارح والاعضاء
قوله الحاضرة صفة للحسية واذا كان المراد بالاشارة اشارة حسية
حاضرة لا ذهنية وكان استعمال اسماء الاشارة فى هذا المعنى حقيقة
لكونه مستعملا فى معناه الموضوع له فيخرج عن الحد المضمرات
وسائر المعارف من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها اى المعارف
السائرة والباقية قوله لان اشارتها اى المضمرات متعلق
بيخرج وعلة له ذهنية لا حسية فانا اذا قلنا زيد هو قائم مثلا
فهو موضوع للاشارة الى زيد الموجود فى الذهن والعقل لا الى زيد
الموجود الحاضر المحسوس المشاهد قوله ونحو قوله تعالى تلك الجنة
وكذا قوله تعالى ذلكم الله ربكم ليس اشارة حسية حاضرة بل مثل ما فى حاشية
لا يدخل فى افراد اسماء الاشارة التى يطلق عليها فى الاصطلاح حقيقة لوجود
القرينة المانعة فيه وهو عدم كون المشار اليه محسوسا مشاهدا بل مثل الاشارة
فى هذا مجاز فلا يضر عدم الدخول قاله حاجى زاده قوله ونحو تلك الجنة

[illegible]

وذلكم الله في جواب سؤال مقدر كأنه قيل فعلى هذا يخرج من التعريف المفهوم
نحو تلك الجنة وذلكم الله لانهما ليسا بمحسوسين مشاهدين والاشارة حقيقة
في ذلك فاجاب بقوله ونحو الخ وقال الاستاذ قوله ونحو تلك الجنة وذلكم الله
مجاز جواب سؤال مقدر كأنه قيل ان الله منزه يمتنع كونه مشارا اليه بالحس وان الجنة
وان كانت مشارا اليه بالحس لكنها غير حاضرة مع ان الاشارة حقيقة في الحسية
الحاضرة فاجاب بقوله ونحو تلك الجنة وذلكم الله مجاز باستعارة التخييلية
يعني ان الله تعالى والجنة يجوز كونهما مشارا اليه مجازا فلا يضر خروجهما
بل يجب ومورد السؤال قوله والاشارة حقيقة في الحسية الحاضرة وقال
الاخر ويخرج من التعريف ما من شانه ان يدرك بالبصر لكنه ليس مدركا به
لعدم حضوره فان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو ذلكم الله والى المحسوس
غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصيير كالمحسوس وقال صاحب المنافع قوله ونحو
تلك الجنة اي نحو الاشارة المستعمل في الحسية الغير الحاضرة قوله وذلكم الله اي
نحو الاشارة المستعمل في غير الحسية قوله مجاز جزء فيدخل المثالان تحته فيكونان
مجازين اي استعاريين يدل عليه قوله فكأنه فقوله لغاية الظهور اشارة
الى وجه الشبه قوله فكأنه اي المشار اليه في المثالين الاتيين محسوس مشاهد يعني
محمول على المجاز اي على الاستعارة المصرحة بان يشبه غير المحسوس بالمحسوس
المشاهد في غاية الظهور ويطلق عليه لفظ موضوع للمحسوس قال البعض
قوله فكأنه اي نحو تلك الجنة وذلكم الله محسوس مشاهد اي نزل منزلة المحسوس
المشاهد وقال الاخر قوله فكأنه اي المشار اليه في نحو تلك الجنة وذلكم الله
وفيه اشارة الى نوع المجاز وهو الاستعارة محسوس مشاهد بالبصر
قدمها اي قدم المص اسماء الاشارة على الموصول وذي اللام قوله لانها
متعلق بتقدم وعلة لمناسبة التقديم فافهم اي لان اسماء الاشارة اعرف منهما
اي من الموصول وذي اللام قوله لان معرفتهما اي الموصول وذي اللام متعلق
باعرف وعلة له بالعكس فقط اي دون العين لا توجد معرفتهما بالعين بخلافها
اي اسماء الاشارة فانها اي اسماء الاشارة اثبات للمعرفة بالقلب اي فان

اي فان معرفتهما بالبصر بسبب اقترانها بالاشارة الحسية قال صاحب
المنافع قوله فانها بالعين اشارة الى ان المراد بالحسية الحاضرة التي
تكون بها الاشارة حقيقة فيما هو المحسوس بالبصر كما كان قوله محسوس
مشاهد اشارة اليه ايضا اي كما كان بالقلب قوله وهي مبتدأ خبره اي ذلك المبتدأ
محذوف وهو ما سيذكر لانه لما لم يصح حمل ذا على جمع لعوده الى الجمع
احتاج الى توجيه كونه هي مبتدأ خبره محذوف كما قال عبد الغفور ذا اصله
ذيي بيائين كفرس بلا تنوين لبنائه فحذف لامه كيد وقلب عينه الفا
وقيل كفلس عينه كما في ... وقلبه لامه الفا وكثرة حذف اللام يرجح
الاول وقيل الالف زائدة والام يحذف في المثنى بل يرد الى اصله
فيقال ذيان كفتيان ورد بانه لم يرد فرق بين المتمكن وغيره كذا في الرضي
وقوله ذا اي لفظ ذا مبتدأ خبره اي ذلك المبتدأ قوله للمذكر قوله
او غيره هذا ... المذكر اسم جنس شامل للتثنية والجمع اراد الشارح ان يبين
ان المراد بالمذكر المفرد لا المثنى والمجموع بقرينة المقابلة وهي لمثناه
قوله اي للاشارة اليه اي الى المذكر تفسير للمذكر والغرض من التفسير
تصريح لمعنى المراد في العبارة مسامحة اذ ليس من شانه ان يكون
مذكرا بل آلة للاشارة اليه ويمكن ان يجعل ذا اي لفظ ذا مبتدأ ثانيا
والمبتدأ الاول هو لفظها بتقدير منها اي لفظا منها حال كونه خبرا
عنه ويمكن ان يجعل للمذكر اي لفظ للمذكر حالا من فاعل الظرف المقدر
اعني به لفظا منها قال ذيني زاده اذا جعل لفظ ذا مبتدأ ثانيا بتقدير
منها خبرا فيكون قوله للمذكر حالا من المستكن في منها انتهى كلامه
ملخصا ففي هذا معنى قوله حالا من فاعل الظرف المقدر اي حالا
من الفاعل المستكن في الظرف المقدر ولو قال حالا من فاعل الظرف الجار المقدر
لكان اظهر تدبر او العكس اي الظرف المذكور خبر والظرف المقدر
حال كذا قال احمد فاني اقول يصح كون منها حالا وللمذكر خبرا قال ذيني زاده

اي خبر المبتدأ للمذكر ومنها المحذوف حال من المستكن فيه والجملة الثانية
على كلا التقديرين خبر الاول اي خبر المبتدأ الاول و للمثناه اي المذكر
فقوله وللمثناه خبر مقدم وانما قدم مع ان رتبته تقتضي تأخره ليكون
الضمير اي الضمير المجرور الراجع الى المذكر قال البعض قوله ليكون
علة لمقدر ومتعلق به اي انما كان خبرا لمقدر ليكون الضمير اي ضمير مثناه قوله
اقرب الى المرجع اي الى مرجعه مما يكون متأخرا عنه اي مما يكون للمثناه
متأخرا عن مرجعه قال البعض قوله اقرب الى المرجع الذي هو لفظ مذكر
ذان ولما كان حالات الاعراب ثلاثا اعني الرفع والنصب والجر
وعين لتلك الحالات الثلث لفظين وهي ذان وذين اشار رحمه الله
الى تعيين كل منهما بالحالات الثلاث فقال رفعا اي ذان بالالف
في حالة الرفع وقوله ذان مبتدأ مؤخر او مبتدأ نائب بتقدير منهما
اي لفظ منها اما خبرا او حالا تأمل كذا اي مثل لفظ ذا او مثل ذا
ففيه لطافة كذا قاله احمد نائلي وذين بالياء الساكنة المفتوحة
ما قبلها نصبا وجرا اي في حالة النصب والجر وللمؤنث المفرد
تا بقلب الذال الكائن في المذكر تاء في المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث
على ما هو المعتاد كذا قاله الشارح في حاشيته على الامتحان قال امام الاديب
وللمؤنث تا واصله ذا قلبت الذال تاء فان العادة ان يفرق المؤنث
عن المذكر بالتاء قوله اذ العادة علة لمقدر اي وانما قلب الذال في المذكر
تاء اذ العادة قال الاستاد قوله اذ العادة علة لقلب الذال في المذكر
تاء فان قلت ما الفرق بين العادة والعرف قلت ان العادة تستعمل
في الافعال والعرف في الاقوال تأمل قوله اي العادة الفرق بينهما
اي بين المذكر والمؤنث بها اي بالتاء كما في اخت ولذا اي ولاجل
ان العادة الفرق بينهما بها او لعدم الخروج فيه من العادة قال صاحب
المنافع قوله ولذا اي ولكون الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء على وجه العادة
قوله جعل مبني للمفعول اي جعل لفظ تا اصل الـ ثر اي اصلا باقية

اي اصل باقية من ذي وتي وته وذه وتهي وذهي قال صاحب المنافع
قوله اصل الـ ثر اي ذي وتي وته وذه وتهي وذهي ذكره اي ما ذكر
من قوله بقلب الذال الى هنا الفاضل العصام في شرح الكافية وذي
بقلب الالف اي الف ذا كذا في العصام يا قال امام الاديب قوله
وذي وهي للمؤنث ايضا لكنهما بقلب الالف ياء والياء علامة التأنيث
ايضا فرق بينهما اي وذلك القلب لاجل الفرق بين المذكر والمؤنث
ايضا اي كما قلب الذال في المذكر تاء فرقا بينهما بالتاء او كما يفرق
بينهما بالتاء بالياء التي هي اي الياء علامة التأنيث في تضربين
قيل قائله الفاضل الجامي هي اي لفظة ذي الاصل فقط قريب لكونها اي
لفظة ذي تعليل لكونها اصلا بازاء ذا للمذكر وتي بقلب الالف من تاء
او بقلب الف تا ياء مبالغة اي لاجل المبالغة في الفرق بين المذكر والمؤنث
وته وذه بقلب الالف من تاء في ته والياء في ذي او بقلب الف تا
وذا هاء فتكون تا مقلوبة الى ته وذي مقلوبة الى ذه وسكونها اي
وبسكون الهاء في الوقف والوصل اجراء لها اي للوصل مجرى الوقف
وبكسرها اي الهاء بلا ياء اي بلا تقدير ياء وتهي وذهي حال كونهما
بوصل الياء الحاصل من الاشباع اي من اشباع كسرة الهاء او من ابدال الالف
بالهاء والياء تبعا اي بجعل الياء موصولا بهاء وذات بالحاق التاء
ولم يذكرها اي ولم يذكر المص كلمة ذات لقلتها اي لقلة لحوق لها
وللمثناه اي لمثنى المؤنث تان اي لفظ تان في الرفع وتين
بفتح التاء وسكون الياء في النصب والجر قال في الامتحان اي قال المص
فيه وهذا اي مجيء المثنى من تا لا من الـ ثر كذا قاله الشارح في حاشية الامتحان
قال صاحب المنافع قوله وهذا اي جعل التثنية من تا دون سائره
يدل على ان الاصل من الالفاظ المستعملة في المؤنث الواحدة تا لكثرة

[illegible]

ودورانها في السنة النحاة وجمعها اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا
وقصرا اي ممدوداً او مقصوراً فاذا كان ممدوداً فيكتب بالهمزة بعد الالف
بكونه مبنيا على السكون واذا كان مقصوراً فيكتب بالياء بدون الهمزة قال
الاستاد قوله فيكتب بالياء اي فاذا كان لفظ اولاء وهاؤلاء مقصوراً
فيكتب بالياء على صورة كتابة الالفات المقصورة كحطوبى وقصوى قوله
لان الفه اي المقصور يعني اسم المقصور او الف ما هو المقصور متعلق
بيكتب وعلة له مجهول الاصل اي لم يعرف كون اصله واوا او ياء اولم يعلم
قلبه عن واو او ياء ويرسم الواو بعد الهمزة في اولى المقصورة قال
البعض قوله ويرسم الواو في المقصور ايضا بجزئية قوله وحمل عليه الممدودة
قوله لئلا يلتبس متعلق بيرسم وعلة له بالى حرف جر وحمل عليه اي على المقصور
في الرسم بالواو وفي الكتابة بالواو الممدود يعني يرسم الواو في الممدود
ايضا حملا عليه وان لم يكن الالتباس فيه ولما فرغ المصنف من سائر اسماء
الاشارة من حيث تجردها عن الملحقات شرع في مسائلها من حيث
لحوق بعض الحروف باوائلها او باواخرها فقال ويلحق اوائلها اي
اسماء الاشارة يعني ايدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض
بعد اعتبار اصالتها وانما قال ويلحق ولم يقل ويدخل لان الدخول
يشعر بالجزئية فاحترز به عن الدخول على سبيل الجزئية حرف التنبيه
وهو لفظ ها في هذا فهو ليس في الحقيقة جزأ من اسم الاشارة
جيء به للتنبيه اي لتنبيه المخاطب اي لافادة تنبيه المخاطب على المشار اليه
قبل ذكره اي المشار اليه قال الاستاد قوله للتنبيه اي لايقاظ المخاطب
واخلاء ذهنه عن الشواغل ليصغي الى كلام المتكلم لا يفوت مقصوده
قبل ذكره اي المشار اليه وهو اي حرف لفظ ها وانما قصرناه الى الهاء
مع ان الا واما منه لاشتهار اختصاص اما والا بفتح الهمزة فيهما قال
الاستاد قوله لاشتهار اختصاص اما والا متعلق بمقدر اي وانما خصصنا
بها وقال البعض قوله لاشتهار اختصاص اما والا متعلق بمقدر اي

اي وانما خص حرف التنبيه بلفظ ها لاشتهار اختصاص اما والا
بالجملة يعني لاشتهار اختصاصهما بالدخول على الجملة بخلاف ها
فانها تدخل على الجملة والمفرد لكن ليست بداخلة في جميع المفردات
بل تدخل منها على اسماء الاشارة ويلحق اوائلها حرف التنبيه ما لم يلحق
اواخرها اي اسماء الاشارة اللام اي مدة عدم لحوق اواخرها اللام
يعني ان حرف التنبيه لايدخل على كلمة ذلك وتلك فلا يقال اي فلا يجوز
ان يقال هاذلك وهاتلك قال البعض قوله ما لم يلحق اواخرها اللام
اي مدة عدم لحوق اواخرها اللام فكلمة ما المصدرية ظرف بيلحق في المتن
وقوله فلا يقال تفريع على التقييد بقوله ما لم يلحق اواخرها اللام
قوله لان حرف التنبيه متعلق بما لم يلحق وعلة لذلك التقييد او متعلق
بلا يقال وعلة له لا يلحق ما اي اسم اشارة هو موضوع للبعيد
بل يلحق اكثر بما للقريب وقد يلحق ما للمتوسط بخلاف اللام فانه يلحق
ما للبعيد اي فان اللام يلحق ما للبعيد فلا يجتمعان اي حرف التنبيه واللام
يعني اذا تخالفا فلا يجتمعان قال بعض الفضلاء اعلم انه انما يلحق
حرف التنبيه اذا لم يتصل باواخرها اللام فلا يقال هاذلك لان حرف
التنبيه للبعيد كما ان اللام له فلا يجوز الجمع بينهما نحو هذا وكذا هذان
وهؤلاء وهذه ثم شرع في مسئلة اخرى من مسائل اسماء الاشارة
فقال ويتصل باواخرها اي اواخر اسماء الاشارة وانما جمع لفظ الاواخر
لان اسماء الاشارة متعددة ولكل واحد منها آخر مخصوص فيكون
داخلا في القاعدة المقررة بانه اذا قوبل الجمع بالجمع يراد به انقسام الآحاد
على الآحاد وقوله كاف التنبيه فاعل يتصل اي كاف يخاطب به وقوله
تنبيها مفعول له بقوله يتصل وانما حذف اللام مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل
المعلل لكونه صفة الكاف بخلاف التنبيه فانه صفة المتكلم لكن الايصال
وان لم يكن نفس صفة المتكلم لكن لكونه مطاوع او صل يجوز ان يكون

صفة لكانه قال او صفة المتكلم للتنبيه فانقل على حال المخاطب اى
لشخص الذى وقع به التخاطب باسم الاشارة وقوله من التذكير
ظرف مستقر على انه صفة لحال اى يفيد تنبيها على الحال التى هى جزء
من مجموع التذكير والتانيث والافراد وضديه اى الافراد وهى التثنية
والجمع مثلا اذا قلت ذلك يكون تنبيها على حال المخاطب بانه مفرد مذكر
والافراد والتذكير جزءان من مجموع تلك الاحوال وهو ذلك الكاف
حرف لعدم حظه ونصيبه اى ذلك الكاف من الاعراب قال البعض قوله
لعدم حظه من الاعراب علة لكونه حرفا وهو صغرى القياس قوله اذ لا يمكن جعله
اى ذلك الكاف علة لقوله لعدم حظه من الاعراب يعنى اثبات للصغرى تابعا
من التوابع كالصفة والبيان والبدل لاسم الاشارة قوله لتباينهما
اى كاف الخطاب واسم الاشارة صدقا لان ما صدق عليه اسم الاشارة
المشار اليه وما صدق عليه كاف الخطاب حال المخاطب فلا يكون تاكيدا
ولا وصفا ولا عطف بيان وهو متعلق بلا يمكن مع ملاحظة قيوده
الى قوله تابعا الخ او عدم القصد اى او لعدم القصد بالنسبة فلا يكون بدلا كذا
قاله الشارح فى حاشيته على الامتحان فقوله او عدم القصد بالنسبة عطف
على قوله لتباينهما كما اشرنا اليه واسم الاشارة لا يضاف اى والحال
اسم الاشارة لا يضاف لتعذر تنكيره فلا يكون معمولا اصلا ولا وجه للعطف
قال الشارح فى حاشية الامتحان قوله واسم الاشارة لا يضاف فلا يكون
مضافا اليه وقيل فى دليل كاف الخطاب حرفا اوفى تعليل كاف الخطاب
حرفا قائله الفاضل الجامى ومانعه الفاضل الهندى لامتناع وقوع الظاهر
مقامها اى مقام كاف الخطاب فلا يقال ذا زيد ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك
مثل ضربتك وبك ومنع بصيغة الماضى المجهول والمانع الهندى مستندا
بفتح النون اى مؤيدا وهو الانسب بالتعريف الآتى الا انه مبنى على التجريد
عن معنى الصلة او بكسرها اى متأيدا والانسب به التعريف بما ينادى به المنع
قال صاحب المنافع قوله ومنع مستندا بنحو افعل امرا او مضارعا متكلما اى منع
كبرى القياس المطوية مستندا بضمير نحو افعل فانه اسم مع امتناع وقوع الظاهر

مع امتناع وقوع الظاهر مقامه تقرير القياس هكذا هذا الكاف
حرف لانه يمتنع ان يقوم الظاهر مقامه وكلما يمتنع وقوع الظاهر
مقامه حرف ينتج هذا الكاف حرف وتقرير المنع ان الكبرى ممنوعة
لان ضمير نحو افعل ليس بحرف مع امتناع وقوع الظاهر مقامه هذا
على ما قاله فى الامتحان والشارح هنا لكن الظاهر ان هذا الاعتراض
نقض اجمالى تحقيقى تقريره ان هذا الدليل جار فى ضمير نحو افعل
وحكم المدعى متخلف وكل دليل شانه هذا باطل وقال الاستاد
قوله وقيل فى دليل كاف الخطاب حرفا اى وجعل هذا الكاف حرفا
لامتناع وقوع الظاهر اى لامتناع وقوع اسم الظاهر مقامها
اى مقام كاف الخطاب ولو كانت تلك الكاف اسما لم يمتنع ذلك
مثل ضربتك وبك حيث يجوز فيهما ان يقول ضربت زيدا وبزيد
ومنع والمانع الهندى بنحو افعل اى بضمير نحو افعل امرا وهو مستتر
تحته ولم يقع موقعه ظاهر لوجوب الاستتار فيه مع انه ليس بحرف
واجيب عن هذا المنع والمجيب الهندى كذا قاله امام الايوبى فى حاشية
الجامى وقال بعض المحشين قوله واجيب فى حاشية الهندى قوله بان فيه
بيانا لطريق الجواب اى بطريق هو ان فى ضمير نحو افعل الذى تحته
دليل الاسمية ومع هذا لا يمكن وقوع الظاهر مقامه وهو اى دليل
الاسمية الاسناد اليه اى كونه مسندا اليه ولا يخفى ان هذا اى هذا
الجواب كلام على السند بالنفى وهو انما يفيد اذا كان مساويا ولازما للمنع
لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم والا فلا لان نفيه لا يستلزمه واللازم على المعلل
اثبات المقدمة الممنوعة وهى كبرى المطوية او اثبات كون السند لازما
لانفى السند مطلقا وانى هذا اى واين هذا الاثبات من الكلام عليه اى
بينهما بون بعيد والاستفهام انكارى ولو قال القائل لامتناع وقوع الظاهر

مقامها مع عدم دليل الاسمية لسلم عن المنع كما قاله الفاضل العصام
على ما لا يخفى على ذوي الافهام قال صاحب المنافع قوله ان هذا الكلام على السند
اي السند الاخص هذا مبني على ما قالاه بناء على ظاهره ويجوز ان يكون
هذا الجواب على تحريرهما سندا لا على المقدمة الممنوعة بجعل تحرير المراد
دليلا عليها بان يقال ان مرادنا بقولنا كل ما يمتنع وقوع الظاهر
مقامه حرف ان كل ما يمتنع ذلك ولم يكن فيه دليل الاسمية حرف فلا يكون
الجواب كلاما على السند فلا غبار عليه وقد عرفت ان الظاهر ان يكون
الاعتراض نقضا اجماليا فحينئذ يكون منع الصغرى النقض بان يقال
انا لا نسلم جريان الدليل في ضمير نحو افعل لان مرادنا ان هذا الكاف
يمتنع وقوع الظاهر مقامه ولم يكن فيه دليل الاسمية فنقل تقرير الملص
الاعتراض على خلاف الظاهر اما لتصريح المعترض بمنع الكبرى المطوية
او لا منع في الاذكياء كيف يهتدون الى الظاهر من الصواب قوله والى
هذا اي والى الاثبات يعني انه لم يكن هنا اثبات المقدمة الممنوعة
وقد عرفت انه يجوز ان يكون الجواب اثباتها فيقال اي اذا كان
المشار اليه مفردا مذكرا والمخاطب كذلك فيقال في المذكر المفرد
اي في خطاب المذكر المفرد ذاكَ بالفتح اي بفتح الكاف وفي المؤنث المفرد
ذاكِ بالكسر اي بكسر الكاف وفي تثنيتهما اي وفي خطاب المذكر والمؤنث
ذاكما وفي الجمع المذكر اي وفي خطاب الجمع المذكر ذاكم وفي المؤنث اي في خطاب
الجمع المؤنث ذاكن انما تصرف اي كاف الخطاب والتأنيث باعتبار الحرفية
وباعتبار الكلمة مع ان الحرف لا يتصرف قوله لكونه اي كاف الخطاب علة لقوله
انما تصرف ومتعلق به على صورة الاسم وعدم اصالته اي ولعدم اصالة كاف
الخطاب فهو علة ثانية لقوله انما تصرف بهذا التصرف والتذكير باعتبار لفظ
في الحرفية وكذا اي مثل ما ذكر او لفظ ذا يعني ان في ذا في كذا لطافة اذ يجوز

اذ يجوز ارادة معناه او لفظه والمآل واحد كذا قاله صاحب المنافع
وقال البعض قوله اي مثل ما ذكر او مثل لفظ ذا في تصرف حرف الخطاب
اشارة الى وجه الشبه بلا الربطين وقوله المتصل صفة الحرف وقوله
باخره اي باخر لفظ ذا متعلق بالمتصل البواقي قوله من ذان
الى اولاء بيان للبواقي نحو ذانك الى اخره اي ذانكما ذانكم ذانكن
ونحو تانك الى اخره اي تاكما تاكم تاكن ونحو اولئك الى اخره
اي اولئكما اولئكم اولئكن قال امام الايوبي قوله وكذا البواقي
يحتمل ان يكون المراد منه مثل ما ذكر من اعتبار الخطاب في اواخر بواقي
اسماء الاشارة فيكون المراد من ذا في كذا معنى الاشارة وان يكون
المراد منه ان البواقي من اسماء الاشارة مثل لفظ ذا معناها في اعتبار
الخطاب وتصرفه فالمراد من البواقي لفظ ذان واولاء بان يقال
في تثنية المذكر ذانكَ ذانكما ذانكم ذانكِ ذانكما ذانكن وفي المفرد
المؤنث تاكَ تاكما تاكم تاكِ تاكما تاكن وفي تثنية المؤنث تانكَ
تانكما تانكم تانكِ تانكما تانكن وفي جمعهما اولئكَ اولئكما
اولئكم اولئكِ اولئكما اولئكن فيصير اي وبهذا السبب
يصير اسم الاشارة مع حرف الخطاب خمسة وعشرين نوعا قوله
اذ حرف الخطاب علة لكونه خمسة وعشرين خمسة انواع وهي المفرد
المذكر والمفرد المؤنث والتثنية والجمعان وفيه انه يوهم ان افراد
حرف الخطاب ازيد من خمسة كما ان افراد اسم الاشارة ازيد منها
مع ان افراده ايضا خمسة فالاولى اذ حرف الخطاب خمسة قوله
لاشتراك التثنيتين اي تثنية المذكر والمؤنث مثل لفظ كما قال الاستاد
قوله اذ حرف الخطاب خمسة انواع والقياس يقتضي الستة لكون الاحوال
المعتبرة في الخطاب ستة ثلاثة للمذكر المخاطب وثلاثة للمؤنث المخاطب
فاجاب بقوله لاشتراك التثنيتين في المخاطبين وكذا اي مثل حرف الخطاب
في الكون خمسة انواع لاشتراك الجمعين اي جمع المذكر والمؤنث حيث تشترك

فيهما لفظ واحد وهو اولاء اسم الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب
قوله فيضرب الخمسة في انواع حرف الخطاب متعلق بيحصل الاتي
قدم للحصر في الخمسة من انواع اسم الاشارة يحصل من الضرب
ماذكر اى خمسة وعشرين وقال البيضاوي في اللب متن الامتحان
وجاء افرادهما اى اسم الاشارة وحرف الخطاب والافراد هنا بكسر الهمزة
وسكون الفاء وفي حاشية الامتحان قال وجاء افرادهما مثل عوان
بين ذلك مكان ذالكم لتعدد المخاطب والمشار اليه وذلك لاخير لكم
موضع ذلكم لتعدد المخاطب مطلقا اى في جميع الاحوال سواء كان المشار اليه
او المخاطب مفردا او مثنى او مجموعا بتأويل ما ذكر او نحوه ويجمع على صيغة
المجهول بينهما اى بين حرف التنبيه وكاف الخطاب قوله لعدم المانع
متعلق بيجمع وعلة له اى لعدم المانع من اجتماعهما مع عدم اغناء
احدهما اى حرف التنبيه وكاف الخطاب عن الاخر كما يغني احدهما
عن الاخر نحو هذا او ذلك قال الاستاد قوله مع عدم اغناء احدهما
عن الاخر اى عن ذكر الاخر وافادة كل معنى لا يفيده الاخر نحو هذاك
ثم اراد ان ينقل بعض لغات جاءت من العرب في بعض الكلمات
فقال ويقال اى يقول العرب تلك اى الموضوعة للمفرد المؤنث
مقارنة باللام في تي واولالك اى الموضوعة لجمع المذكر والمؤنث
بالاشتراك في اولاء قوله بالمد قيد لاولالك باللام اى اذا اتصلت
الثانية باللام المتوسط بين اولا وبين الكاف قال العصام
قوله واولالك ممدودا اذ لو كان مقصورا لكتب بالياء الا انه
حذف همزة الممدودة لانه ربما يقتصر على ما في التسهيل وقال
الفاضل العصام قوله واولالك باللام مع حذف الياء لالتقاء الساكنين
قوله في الاولى وهي تلك متعلق بالحذف وقصر الهمزة اى مع قصر الهمزة
وحذفها في الثانية وهي اولالك وهو اى ذلك الحصر جائز بناء على ما
في التسهيل ويحتمل ان يكون الاولى وهي تلك بفتح التاء على تقدير كون اصلها
تالك بسكون اللام وحذف الالف من تا التي في اصلها لما مر من التقاء الساكنين
لكنه ان كون الاولى بفتح التاء قليل اى قليل الاستعمال اذ هي بكسر التاء

اذ هي بكسر التاء وكثير الاستعمال قوله ولم يحذف الالف عن التلفظ
دون الكتابة جواب سؤال مقدر لا يخفى تصويره في ذلك قوله لخفتها
اى لخفة الالف فيه متعلق بلم يحذف وعلة له او متعلق بالمنفي والمآل
واحد بل كسر اللام بناء على ما هو الاصل في تحريك الساكن ولو قال
بل كسر اللام لدفع التقاء الساكنين على ما هو الاصل في تحريك الساكن
لكان اوضح وذانك اى الموضوعة لتثنية المذكر مقارنة بالكاف
وتانك اى الموضوعة لتثنية المؤنث مقارنة بالكاف حال كون هاتين الاخريين
مشددتين قوله اذ المخففتان علة للتقييد بقوله مشددتين اى وانما
قيد المص بقوله مشددتين اذ المخففتان للمتوسط اى مستعملتان
للمتوسط قوله حال كون كل من هذه الكلمات الاربع اشارة
الى ان قوله للبعيد حال من كل واحد من هذه الكلمات الاربع
قوله لان زيادة الحرف علة لكون كل من هذه الكلمات الاربع
للبعيد اى لان زيادة الحرف الذي لم يكن للالحاق تدل اى زيادة الحرف
على زيادة المعنى قيل قائله غير المبرد كذا في الرضي والدماميني التشديد
فيهما عوض قال الاستاد قوله التشديد اى النون المشددة فيهما
عوض عن الالف المحذوفة عن المفرد اى ذا وتا واللام بين هذان بالتشديد
وقد جاء وبين قال البعض قوله قيل التشديد اى تشديد النون فيهما
عوض عن الالف المحذوفة والالف الحاضرة الف التثنية قوله عن المفرد
متعلق بالمحذوفة وارتضاه اى قول القائل او ما قاله القائل او ما قيل
الرضي حيث قال قال غير المبرد ان التثنية عوض عن الالف المحذوفة
في المفرد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان
مشددي النون عوضا عن الياء المحذوفة قال الاستاد قوله وارتضاه اى
كون التشديد عوضا عن الالف المحذوفة عن المفرد الرضي في شرح الكافية

و استحسنه اى جعله حسنا يعنى جعل قول القائل او ما قاله القائل
او كون التشديد عوضا عن الالف المحذوفة هنا الدماميني فى شرح
التسهيل حيث قال قال بعضهم التشديد عوض من الالف المحذوفة وهو
وهو حسن ورده اى ما قاله القائل او قول القائل او ما قيل او كون التشديد
عوضا عن الالف المحذوفة عن المفرد الفاضل العصام فى شرحه للكافية
بانه اى بطريق ان هذا انه اى الشان ينبغى اى يجب ح اى حين عوض التشديد عن الالف
او حين كون التشديد عوضا عن الالف ان تكونا اى ذانك وتانك
الكائنتين بتشديد النون للمتوسط كما بالتخفيف اى كما كانا للمتوسط
بالتخفيف وقال الاندلسى لا فرق عند اللغويين بين المشدد والمخفف
فى القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد
فالبعد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه فى المثنيين بلفظ واحد ثم قال
ذلك الفاضل فى انتصار هذا المذهب انه قد يقال اى قد يجوز ان يقال
قال الاستاد قوله ثم قال اى الفاضل العصام فى شرح الكافية وقد يقال
ان من وهو غير المبرد وتابعه لم يجعل اى النون الثانية وهى النون المشددة
فى ذانك وتانك بدلا من اللام اى من لام ذلك ولام تلك بالفتح كذا قاله
احمد نازلى وقال البعض قوله بدلا من اللام دون العوض عن الالف قوله
قوله لم يجعل اى ذلك المن جزاء لمن الشرطية المشدد اى النون المشدد
للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء فى القريب اى فى الاشارة الى المشار اليه
القريب او فى الاستعمال القريب والبعيد والمتوسط اقول فى الجواب عنه
بانه لا يلزم حمله لهذا الوجه على مذهب غير المبرد فانه لا يبعد كل البعد قال
البعض قوله اقول فى الجواب عن رد ذلك الفاضل لا يبعد فى افادة حرف واحد
اى التشديد هنا وقال صاحب المنافع قوله فى افادة حرف واحد فائدتين
فيجوز ان يفيد التشديد معنى البعد مع كونه عوضا عن الالف المحذوفة وقال الاستاد
قوله فى افادة حرف واحد اى النون الثانى كالالف واللام اى كما ان الالف واللام تفيد
فائدتين احديهما العوضية وثانيهما التعريف فى لفظة الله اى على رأى من هو كون اصلها
اله ادخل عليه الالف واللام للتعريف ثم حذف همزة اله وجعل الالف واللام عوضا
عنها فافاد الالف واللام التعريف مع كونهما عوضا ثم صارت علما لذات الواجب الوجود
وهذا الرأى غير ما اختاره الشارح فى اول الكتاب واختصاص افادة البعد باللام دون

لم لا يجوز ان يكون ذلك التشديد مفيدا للبعد مع انقلابه عن الالف
وقال المبرد الاصل اى اصل ذانك وتانك بالتشديد ذان لك وتان لك
قوله لك ناظر الى ذان وتان اى ذان لك وتان لك كما قاله البعض
وقال امام الايوب قوله وقال المبرد الاصل اى اصل ذان وتان المشددتين
ذان لك وتان لك جعل اللام اى قلب اللام نونا اى بالنون للتقريب
وحذف الكسرة للادغام وكسر الثانية للالتقاء وعدمه مع سكون الثانى
عند لزومه كيدون وادغم النون ثم شدد يعنى وقال المبرد النون الثانية
بدل من اللام فى ذلك وتالك كأنه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية
لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما فى ذلك واولالك فاجتمع المتقاربان
فقلب اللام نونا ورده اى رد الفاضل العصام قوله المبرد هذا
او ما قاله المبرد او رد الفاضل العصام مذهب المبرد ايضا اى
كما رد قول القائل او ما قاله القائل بان الاصل اى بطريق ان الاصل
اى القياس او باب القاعدة الكلية فى الادغام كون الادغام بجعل الاول
اى الحرف الاول مثل الثانى اى مثل الحرف الثانى يعنى بسبب قلب الاول
من المثلين الى الثانى دائما لان المراد تغييره من حاله بالادغام فى الثانى
فتغييره بالقلب اولى قال امام الايوب قوله ورده الفاضل المذكور
ايضا بان الاصل اى بانه خلاف الاصل فى باب الادغام فان الاصل فيه
كون الادغام بجعل الاول اى بجعل الحرف الاول مثل الثانى وهنا
اى فيما نحن فيه او فى قولنا ذانك وتانك المشددتين ليس كذلك اى بجعل الاول
مثل الثانى والا لم يكسر فى المفرد ولم يجعل النون لاما اقول جوابا للمراد
الفاضل المذكور من طرف المبرد او اقول فى الجواب عن رد ذلك الفاضل
ذلك اى ذلك الرد او جعل الاول مثل الثانى فى جميع الاحيان او كون
الادغام بجعل الاول مثل الثانى فى جميع الاحوال ممنوع لوجود مثل اطرد
وادمع لان اصلهما اطترد وادتمع وجعل الثانى فيهما مثل الاول فالمراد
بهذا الدليل ممنوع قال امام الايوب قوله ممنوع لوجود مثل اطرد وادمع

اى لوجود جعل الحرف الثانى مثل الاول فى مثل اطرد وادمع حيث جعل
تاء الافتعال تاء ودالا فيهما مع انه يعدل عن هذا الاصل ههنا للضرورة
وهى ان الحرف الثانى وهو اللام علامة للبعد والعلامة لا تتغير فيضطر
الى جعل الاول مثل الثانى مع استفادة مزية الغنة التى هى من صفات النون
وقال الاستاد قوله ممنوع لان ذلك ليس قاعدة كلية بل اكثرية لوجود
مثل اطرد وادمع على انه اى مع ان الاول انما لم يجعل كذلك اى مثل
الثانى يعنى وانما قلبت هنا الثانية الى الاولى قوله لامتناع تغيير الاول
متعلق بلم يجعل وعلة له اى لامتناع تغيير النون الاول يعنى لتبقى
النون الدلالة على التثنية كما قال صاحب المناهج قوله لامتناع
تغيير الاول اى تغيير النون قوله لكونه اى الاول علامة اى علامة
التثنية مع ان فيه اى فى الاول مزية الغنة التى هى من صفات النون
قوله وبانه عطف على بان الاصل فهو من تتمة الرد على المبرد اى ورد
ايضا بان الاصل لا ادغام مع سكون الثانى اى الحرف الثانى وهو
النون الثانى هنا قال امام الايوب قوله لا ادغام اى لا يجوز الادغام
ههنا مع سكون الثانى اى مع سكون الحرف الثانى فان شرط الادغام
ان يكون الحرف الاول ساكنا والثانى متحركا وقد عرفت ان اللام التى
قلبت منها النون الثانية ساكنة كسرت اى اللام لالتقاء الساكنين
كما فى ذلك ولا ساكن هنا اى فى قوله ذانك وتانك مشددتين قبلها
اى قبل اللام حتى لزم الالتقاء اى التقاء الساكنين يعنى لا يلزم الالتقاء
اقول فى جواب الرد على المبرد ان اراد اى الفاضل العصام انه اى
ان الاصل لا ادغام مع السكون اى مع سكون الثانى مسلم وغير مفيد
اى فهو مسلم ولكنه غير مفيد وان اراد اى الفاضل العصام انه اى
ان الاصل لا ادغام بعد زواله اى السكون بالتحريك ممنوع اى
فهو ممنوع لجواز مثل لم يمد قوله على انه اى مع انه فهو علاوة على السند
وتنويرله والضمير ضمير شان يمكن ان تدخل اللام قبل النون مكسورة

مكسورة عنده اى عند المبرد كما ظنه اى ظن دخول اللام
مكسورة او ظن كون الدخول ممكنا او امكان الدخول
الرضى حيث قال ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فيصير
ذالنك فتقلب اللام نونا وتدغم منه كما هو القياس وقول المبرد
وهو كون الثانى بدلا من اللام اولى وادغام اللام فى النون ليس
بقوى كادغام النون فى اللام وارتضاه اى دخول اللام مكسورة
او كون الدخول ممكنا او امكان الدخول الدماميني ورده اى رد
الفاضل العصام قول المبرد او ما قاله المبرد او مذهب المبرد
ايضا اى كما رد قوله السابق او ما قاله سابقا او مذهبه السابق
او رد ذلك الفاضل مذهب المبرد بهذه العلة كما رد بالعلتين
المذكورتين بانه اى بان النون الثانى من المشدد لو كان بدلا
عن اللام اى لام التبعيد المتصل باسم الاشارة قال البعض قوله
بانه اى التشديد لو كان بدلا اى لو فرض كونه بدلا عن اللام
اى لام التبعيد لم يصح جواب لو هذان اى لفظ هذان بالتشديد
اى بتشديد النون او بنون المشددة مع ها اى مع دخول حرف التنبيه
فان حرف ها انما يصح دخوله على ما اشير به الى القريب قال البعض
قوله مع ها اى مع لفظ ها كما لا يصح هذالك للمنافاة بين اللام
للتبعيد وبين الهاء وقد جاء اى قد جاء هذان فى كلام الفصحاء
اقول جوابا عن الرد من طرف المبرد يجيئه اى مجىء هذان بالتشديد
فى كلام الفصحاء او مجىء هذان بالتشديد مع ها فى كلام الفصحاء ثبت
لعدم اللام اى لعدم وجود اللام فى هذان لفظا اى من جهة اللفظ
فيجوز ان يجتمع الهاء اى لفظ الهاء مع البدل الذى هو النون
وان لم يجز وان هذه للوصلية اى وان لم يجز الاجتماع مع المبدل منه

وهو اللام وقيل جوابا لمن رد قول المبرد اللام كانت
قبل النون والادغام قياس وفيه اى قول القائل او ما قاله
القائل او فيما قيل او فى كون اللام قبل النون نظر اى بحث
يعنى خلاف الاصل من وجهين احدهما انه حينئذ يلزم الفصل
بين نون التثنية والفها اى الف التثنية باللام متعلق بالفصل
وثانيهما يلزم دخول اللام فى الآخر مع ان الاصل دخوله اى اللام
بعد تمام الكلمة والكلمة لايتم قبل نون التثنية وان لم تكن من تمام الكلمة
حقيقة وقد جاء فى كلام الفصحاء ذانيك وتانيك بابدال النون ياء
كما روى عن ابن كثير انه قرأ فذانيك بنون خفيفة بعدها ياء واما
تشديد النون فقال المبرد هو فى المثنيين بدل من اللام فى ذلك وتالك
كأنه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة
كما فى ذلك واولالك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس
فى الادغام قلب اول المثلين الى الثانى لان المراد تغييره عن حاله
بالادغام فى الثانى فتغييره بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثانية
الى الاولى لتبقى النون الدالة على التثنية كذا فى الرضى وثمة بالفتح
اى بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم وبادخال هاء السكت الساكنة
للفرق بينه وبين ثم وهنا اى لفظ هنا بالضم اى بضم الهاء والتخفيف
اى وبتخفيف النون وهو اى هنا لازم الظرفية بحيث لايخرج عنها
اما بان يكون منصوبا محلا او كلازم شبهها بان يكون مجرورا بمن
او الى لاغير اى ليس مجرورا بغيرهما او لاغيرها وههنا وهو بادخال
حرف التنبيه عليه وهنا بالفتح اى بفتح الهاء والتشديد اى وبتشديد النون
قوله وهو الاكثر ناظر الى فتحة الهاء يعنى اذا شدد النون كان فى فتح الهاء
الكثر استعمالا من كسرها قال امام الايوب قوله وهو الاكثر اى والفتح

اى والفتح هو الاكثر وجاء فى بعض اللغة الكسر اى كسر الهاء
اذا شدد نونه ايضا اى كما جاء بالفتح وهنالك بزيادة اللام
وكاف الخطاب فللمكان اى ثمة وهنا وههنا وهنالك
موضوع للاشارة الى المكان قال امام الايوب قوله فللمكان
اى المذكورات من ثمة الى هنالك موضوعة للاشارة الى المكان
وفسره الشارح بقوله الحقيقى للاحتراز عن المكان الشبهى
المجازى وبقوله الحسى للاحتراز عن المكان الذهنى اى حال
كون الموضوع للمكان مخصوصا اى بملاحظة الاختصاص
وهذا احتراز عن سائر اسماء الاشارة لانها ايضا للاشارة
الى المكان كما يقال هذا المسجد وذلك البيت ونحوه لكنها ليست
بموضوعة بصفة الاختصاص بل هى عامة للمكان وغيره لما اشار
الى فائدة القيود بقوله لايستعمل اى لايستعمل ثمة واخواته فى غيره
اى فى غير المكان المذكور هذا ناظر الى فائدة توصيف الشارح
للمكان بالحقيقى والحسى اى لايستعمل فى غير المكان الحقيقى الحسى سواء كان
مستعملا فى غير المكان او المكان الغير الحسى الا مجازا على سبيل التشبيه
يعنى انما تستعمل هذه الالفاظ فى غير المكان مجازا على سبيل الاستعارة
المصرحة التبعية بان يشبه الزمان كما فى قوله تعالى هنالك الولاية
او غيره كما يشار به الى القواعد والمباحث على طريق تشبيهها
بالمكان فى القوة والتمكن فيستعمل فيه ما وضع للاشارة الى المكان
وقرينة ما ذكر بعد هذه الاوصاف قال الفاضل العصام واستعمال
هنا وهنالك للزمان على سبيل التجوز وكذا هنا بالتشديد والثانى
اى هنا بالضم والتخفيف للقريب اى للاشارة الى المكان القريب
وما سواه اى الثانى للبعيد اى للاشارة الى المكان البعيد من ثمة

[illegible]

في مسائل الموصولات فقال والنوع الرابع من الانواع الستة للمعرفة اى الكائنة للمعرفة يشير به وبامثاله الى ان اللام فيه وفي امثاله للعهد الخارجي الموصول بغيره وصفه اى الموصول بغيره او الموصول بالغير معنى الاسمي اى معنى الموصول الاسمي قوله واما الموصول به غيره تفصيل للمجمل في الذهن تأمل فمعنى الحرفي اى فهو معنى الموصول الحرفي ذكره اى ذلك الفرق بينهما الفاضل العصام في شرح الكافية حيث قال فيه الموصول الاسمي بمعنى الموصول بغيره لانه لا يصير جزأ الا مع غيره والموصول الحرفي بمعنى الموصول به غيره فان غيره لا يصير جزأ الا به فان الجملة في علمت انه ضربت لا تصير معمولا بدون ان وفي اعجبني ان ضربت لا يصير ضربت جزأ بدون ان انتهى وقال في زاده لا فرق بينهما في احتياجهما الى الصلة لكن الفرق بينهما ان الموصول الاسمي محتاج الى العائد نحو جاء في الذي قام ابوه بخلاف الموصول الحرفي نحو اعجبني ان قمت والموصول الحرفي ثلثة عند الجمهور انّ وانْ وما المصدريتان انتهى كلامه وفي شرح الفية لابن مالك والموصول على ضربين اسمي وحرفي فالموصول الاسمي ما افتقر الى الوصل بجملة معهودة مشتملة على ضمير لائق بالمعنى والموصول الحرفي كل حرف أُوِّل هو وصلته بمصدر وقال البعض قوله ذكره اى ذكر ما ذكر من قوله بغيره الى هٰهنا في شرحه على الكافية الفاضل العصام وتقو اى الموصول الاسمي في الاصطلاح اى في اصطلاح النحاة ما اى اسم لا يصير جزأ من جملة الا بضمه مع جملة الاخبرية اى بجملة خبرية فالاستثناء مفرغ وعائد او بعائد قال الاستاد قوله لا يصير جزأ بشئ من الجملة الاخبرية اى بصلة جملة خبرية فالاستثناء مفرغ قال ابن يعيش رحمه الله اكثر النحويين

اكثر النحويين سمى صلة الموصول صلة وسيبويه حشوا بمعنى انها ليست اصلا وانما هي زيادة يصير الاسم بها جزأ ويوضح معناه بها قوله وعائد عطف على بجزيه اى وبعائد تركه اى ترك المص تعريف الموصول هذا او ترك المص هذا التعريف لانه اى لان ذلك التعريف او لان الشأن لا يفيد اى ذلك التعريف للمبتدي اى للطالب المبتدي لعدم علمه بالموارد[٧] قوله لاستلزامه اى ذلك التعريف متعلق بيفيد وعلة له الدور[ﻫ] فمعرفة الصلة التي هي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور قال الاستاد حيث لاستلزام الدور اى لاستلزام هذا التعريف علة للنفي الدور اى الدور المهروب عنه فان المعرف اخذ في التعريف معنى فيتوقف كل منهما على الآخر وقال البعض قوله لاستلزامه اى هذا التعريف علة لعدم الفائدة الدور فان الصلة جزء من الموصول والموصول معرف والمعرف يعلم بالتعريف والتعريف موقوف على اجزائه واجزاء التعريف جزء المعرف فيلزم الدور بل يفيد هذا التعريف قوله لمن عرف عدم صيرورته اى الموصول متعلق بيفيد وعلة له جزأ من جملة في الاستعمال واحتاج اى ولمن احتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ليتوسل بها في معرفة الاحكام المختصة به وتلك الاحكام تحصل بتعداد الافراد قوله ومعرفة الافراد اى افراد اسم الموصول حال من فاعل ترك وجواب عن سؤال مقدر لا يخفى تصوره تحصل بالتعداد اى بتعداد الافراد فاستغنى به عن الحد قال صاحب المنافع قوله ومعرفة الافراد جواب عن سؤال مقدر والواو للحال والجملة حال من فاعل لا يفيد يعني ان المقصود معرفة الافراد ليجرى عليها الاحكام وهي حاصلة هٰهنا بالتعداد قدمه اى قدم المص الموصول على المعرف باللام مع ان بينهما اى بين المعرف باللام والموصول او بين الاسم الموصول

[٧] اى لانه وان كان تعريفا جامعا ومانعا لكنه لا يفيد للمبتدي فائدة

[ﻫ] لان التعريف يتوقف على معرفة الافراد والافراد يتوقف عليه ولهذا تركه وقال الفاضل الجامي

و المعرف باللام مساواة لان اشارتهما ذهنية قال مساواة
من جهة التعريف لان اشارتهما ذهنية قوله لمناسبته اى الموصول
علة للتقديم او علة لقدم وعلة له لاسما الاشارة قوله في كونه اى
الموصول بيان لوجه المناسبة من المبهمات ولابد له اى للموصول
في جزئيته اى الموصول من الجملة اى في كونه جزءا من الجملة ونعني
بجزء الجملة المبتدأ والخبر و الفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون
اجزاء الجمل وقد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذى
اذا اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلة وعائد كذا في الرضى
وقال الشارح الاول قوله ولابد له اى ولابد للموصول في كونه
جزءا تاما من الجملة كالمبتدأ والخبر والفاعل من صلة قال في
زاده في اوائله و الصلة تطلق في هذا الفن على ثلثة معان
الاول صلة الموصول و الثاني الزائد و الثالث حرف الجر الذى
يتعدى به الفعل الى المفعول مثل مررت بزيد فالباء صلة اى وصلة
قوله ليكون بها تعليل للابد اى ليكون الموصول بالصلة معرفة
قوله بالاشارة الى معهود بيان لطريق كونها معرفة بها يعني كونه
معرفة بطريق الاشارة الى معهود و معلوم ملابس بمضمونها اى
الصلة قوله بين المتكلم والسامع ظرف لمعهود وهذا مبني على ما تقول
وضعه اى الموصول وضعه للاشارة الى معهود بين المتكلم
والمخاطب قال صاحب فتح الاسرار وقد سبق انه من الموضوع
بالوضع العام للموضوع له الخاص مثلا الذى موضوع لكل معين
مشخص باتصافه بمضمون جملة خبرية معلومة ثبوته عند السامع كما افاده
بقوله ولابد له من صلة يعني انه لا يستعمل الا مع صلة لا يعني انه يذكر
في الكلام و يكون جزءا منه بصلته بحيث يستحق الاعراب المجموع لانه يلازم
الاسمية لانه لا شيء من الاسم يستحق الاعراب بغيره ولذا اى ولكونه موضوعا
للاشارة الى معهود بمضمونها قال صاحب المنافع قوله ولذا اى ولكونه

ثم قال صاحب النافع فعلى هذا بعضها ... معهود ... بمضمون الجملة

اى ولكون لزوم الصلة ليكون الموصول بها معرفة بالطريق المذكور
قيدها اى قيد المص الصلة بقوله جملة خبرية لا محل لها من الاعراب
لانها ليست محالة الاعراب على ما عرفت كذا في فتح الاسرار معلومة للسامع
في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ان الحكم الذى تضمنه الصلة
ينبغي ان يعتقد المتكلم في السامع انه يعلم حصوله للموصول فلا يقال
ان الذى دوخ البلاد الامس يعتقد انه يعلم ان شخصا دوخها
كذا قاله الرضى وانما وجب كون الصلة جملة ليكون مضمونها اى الصلة
قال الرضى انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه
المتكلم على ما يعتقد ان السامع يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له
انتهى كلامه قال عبد الغفور وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية
وقال الاستاد قوله ليكون مضمونها اى وانما قيد الجملة الواقعة
صلة بكونها معلومة للسامع ليكون مضمونها وقال البعض قوله
ليكون مضمونها اى الصلة متعلق بقوله معلومة وعلة له او علة
لتقييد الجملة بقوله معلومة وقال امام الادب وانما قال معلومة
للسامع ليكون مضمونها اى الصلة حكما اى اسنادا لان الحكم
اسناد امر الى آخر ايجابا او سلبا قوله معلوم الوقوع اى معلوما
وقوعه له اى للسامع حال الخطاب قبل التكلم اى قبل تكلم المتكلم
بها اى بالصلة وان المتكلم اعتقده كذلك ولو كان في الواقع
غير معلوم له ولا حكم اى والحال لا حكم في المفرد فضلا عن المعلومية
اى عن معلومية الوقوع له قبل التكلم به قال الاستاد قوله
ولا حكم في المفرد جواب سؤال مقدر تقديره ولم لم تكن الصلة
مفردا اجاب بقوله ولا حكم في المفرد فضلا عن المعلومية ولذلك
لم تكن مفردا قوله والانشائية جواب سؤال مقدر تقديره ولم لم تكن
الصلة انشائية اجاب بقوله والانشائية اى والجملة الانشائية والطلبية
لا يعرف مضمونها اى الانشائية الا يعرف بعد ايرادها اى ايراد صيغها

وقال البعض ... المتكلم والامر ... يعرفه السامع في نفس الامر

اى الانشائية ولو كان الخبرية ولو هذه للشرطية اى ولو كان الجملة
الجملة الخبرية غير معلومة له اى للسامع لا تصح اى الخبرية ان تكون
اى الخبرية صلة قال الاستاد قوله ولو كان الخبرية الخ جواب
سؤال مقدر كانه قيل لم تكن الخبرية غير معلومة للسامع
اجاب بقوله ولو كان الخبرية غير معلومة له اى للسامع لا تصح
ان تكون صلة اى لا تصح كونها صلة قال صاحب فتح الاسرار
و بهذا ظهر الفرق بين الموصول والموصوف فى مثل لقيت
من ضربته لان الموصول معلوم اتصافه بمضمون الصلة
قبل التكلم به بخلاف الموصوف انتهى فان قيل كيف يكون الموصول
مع الصلة معرفة وكل منهما نكرة وانضمام النكرة الى النكرة
لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع والانضمام
هيئة مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة كقول بعض
المنطقيين ان انضمام الكلى الى الكلى يفيد الجزئية اونقول
ان الصلة يجب ان تكون معلومة عند السامع فى جاز
ان توضح و تخصص المبهم الذى هو الموصول كذا فى شرح
المصباح وقال الرضى فان قيل ان الجمل نكرات فكيف
تعرف الموصولات و تخصصها قلت لا نسلم تنكير الجمل كما تقدم
فى باب الوصف ولو سلمنا ايضا فالمخصص فى الحقيقة تقييد
الموصول بالصلة كما ان رجل وطويل لا تخصيص فى كل واحد
منهما على الانفراد و قد حصل التخصص بتقييد الموصوف
بهذا الوصف فالمقصود ان تقييد الشئ بشئ تخصيص وان كان
المقيد بغير خاص نحو قال بعضهم ان كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها
الذى هو معرفة وفيه نظر فان قصدوا بذلك انها صارت معرفة
بسبب الضمير فعرفت الموصول لم يجز لان الجملة التى فيها ضمير عندهم نكرة ايضا
وان قصدوا انه لولا الضمير لم تكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن

[illegible]

لانها لم يكن لها اذن تعلق بوجه نحو ما الذى ضرب عمرو فيهى وبما ذكرنا
من كونه معرفة بان يشار الى معهود بمضمونها بين المتكلم وال مع
على ما هو وضعه كذا فى الاسدى و هو متعلق بقوله اندفع وكذا
اندفع بما ذكر فى الرضى من ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا بها
الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته ما يقال اى السؤال
الذى يقال ان الموصول اى من ان الموصول لا يكون معرفة بها
لانه لو كان معرفة بالصلة اى لو فرض كونه معرفة بالصلة لكان
النكرة الموصوفة اى لزم كون النكرة الموصوفة بالجملة متعلق
بالموصوفة معرفة بها اى بالجملة فيلزم اى فى يلزم عدم الفرق
فى من اى فى لفظ من بفتح الميم مثلا بان يكون اى لفظ من موصولا
او موصوفا فى مثل لقيت انا من ضربته بفتح التاء والضمير لمن اما
اندفاع الملزوم وهو فرض كون الموصول معرفة بالصلة قال
الاستاد وهو لزوم كون النكرة الموصوفة بالجملة معرفة بها وهو
ملزوم بالنسبة الى فيلزم عدم الفرق فى من مثلا وقال صاحب
المنافع قوله واما اندفاع الملزوم وهو الجملة الشرطية بتمامها
اى قوله لو كان معرفة الى قوله معرفة بها فظاهر اى فهو ظاهر
لان كون الموصول معرفة بالصلة محقق لا فرضى لانه يشير به
الى معهود بين المتكلم وقال الاستاد قوله فظاهر لانه لا يلزم
من كون الموصول معرفة بالصلة كون النكرة الموصوفة بالجملة
معرفة بها لانه ليس فى الموصوفة اشارة الى معهود بين المتكلم
وال مع بحسب وضعها كما فى الموصول فلما لم يجز الحكم الذى
فى الموصول فى النكرة الموصوفة لا يلزم من كون الموصول معرفة بالصلة
كون النكرة الموصوفة بالجملة معرفة بها وقال صاحب المنافع قوله فظاهر
لان فى الموصول اشارة الى معهود بحسب وضعه بخلاف النكرة الموصوفة
فلا يلزم من كون الموصول بالصلة معرفة كون النكرة الموصوفة معرفة

[illegible]

بصفتها الجملة واما اندفاع اللازم وهو كون النكرة الموصوفة
بالجملة معرفة بها قال صاحب المنافع قوله واما اندفاع اللازم
وهو عدم الفرق في من الخ فلانه اي فثابت لان معنى الاول
اي الموصول بحسب الوضع لقيت الانسان المعهود بكونه اي الانسان
مضروبا لك ومعنى الثاني اي الموصوف لقيت انسانا مضروبا لك
قال البعض قوله لان معنى الاول وهو كونه من موصولا بحسب الوضع
اي بحسب وضع الواضع لقيت الانسان المعهود بكونه اي الانسان
مضروبا لك ومعنى الثاني وهو كونه من موصوفا ومعنى الثاني بحسب الوضع
لقيت انسانا مضروبا لك وفيه اي في معنى الثاني تخصيص بمضروبية
المخاطب كذا في الرضي لكنه اي التخصيص في معنى الثاني او التخصيص
في الثاني كذا قاله السيد في حاشية المطول ليس اي التخصيص
بوضعي اي بتخصيص وضعي لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص
كذا في الرضي قوله والتفصيل يطلب من الرضي والدماميني
في شرح التسهيل جواب لسؤال مقدر كأنه قيل من اين يطلب
تفصيل ما ذكر فاجاب بقوله والتفصيل يطلب الخ هذا اي تقييد الجملة
بكونها معهودة كذا في شرح التسهيل او لزوم ان يشار بالموصول
الى معهود بمضمون الصلة على ما هو المشهور اي هذا مبني
على القول المشهور او على المذهب المشهور عند النحويين
وقال الدماميني والعهد اي والتقييد بالمعهودية قال
البعض قوله والعهد اي معهودية مضمون الصلة غير لازم بل قصد
اي العهد غالب لان الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته
معهودة وقد يراد به الجنس فيوافق اي الموصول صلته
اي الموصول كقوله اي الله تعالى في سورة البقرة كمثل الذي اي

فيوافق معهودة صلته لانه لا يراد بالصلة الجنس بل بعضه فيلزم الصرف عن ظاهره

اي جنس الذي والموصول عبارة عن الطيور ينعق اي ينهق
ويصيح بما لا يسمع وقد يبهم الصلة اي يراد بمضمونها ماهو
غير معين بحسب الخارج وان كان معينا بحسب المفهوم فلا يلزم ان يكون
الموصول في هذه الصورة نكرة قصدا اي لاجل القصد
الى تعظيم الموصول كقول الشاعر فان استطع اي فان اقدر
اغلب هواي وعشقي ومحبتي وان تغلب الهوى وهو شرط
جزاؤه محذوف اي لا تعجبوني او لا تلوموني فمثل الذي لاقيت
يغلب صاحبه وهو جزاء في الصورة وفي الحقيقة علة قال
صاحب المنافع قوله فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه فانه لم يرد
بالملاقات ملاقاة معينة فيكون الموصول مبهما فيه ايضا
فيما اي في الجملة الخبرية الواقعة صلة ضمير عائد الى الموصول للربط به
اي لربط الجملة الى الموصول بالضمير الذي في الجملة كما قال صاحب
المخاطب انها اجنبية غير قابلة لكونها صلة الظاهر اللام في قوله للربط
متعلق بعائد وعلله خص الضمير من بين العائدات بالذكر لغلبته اي لغلبة الضمير
على غيره لانه قد يوضع موضعه الاسم الظاهر كما في البيت الآتي قوله واصالته
معطوف على قوله لغلبته اي ولاصالة الضمير من غيره لا لاختصاصه واصالته
لكثرة استعماله فان كثرة الاستعمال تدل على الاصالة قال سيبويه انه لا يكون
العائد في الصلة الا الضمير والمص تبع اسم سيبويه لانه ابو النحو ولذا
خص الضمير بالذكر وقال صاحب التسهيل او خلفه اي فيها ضمير عائد
الى الموصول او خلفه قوله اي الضمير تفسير لضمير خلفه اي او فيها خلفا الضمير
وانما قال او خلفه ليشمل ما وقع الربط فيه بالظاهر الذي هو الموصول
نحو قولهم ابو سعيد الذي رويت عن الخدري والحجاج الذي رأيت ابن يوسف
يريد روي عنه ورأيته كذا في شرح التسهيل قال الفاضل العصام
وفي التسهيل او خلفه وذكر في حواشيه مثالا له وهو قوله ابو سعيد الذي

رويت عن الحذرى فان الحذرى اسم ظاهر وضع موضع المضمر وجعل خلفه
وقال الدماميني في شرحه اى في شرح التسهيل المراد به اى بقوله او خلفه
الظاهر اى الاسم الظاهر الذى يقوم مقامه كقوله اى الشاعر ابا ربي
بالاضافة انت في كل موطن اى في كل مكان يبنى تعلم في كل مكان او اثار
رحمتك في كل مكان وانت الذى اى المحبوب الذى قوله في رحمة الله
متعلق بقوله اطمع ومعمولهم تفضيل من طمع وصلة الذى المقدم
فان الاصل وانت الذى اطمع في رحمة الله اى في رحمته او في رحمتك
لان الاسماء الظاهرة اذا اخبر بها عن الضمير جاز في العائد اليها
ان يطابق الضمير وان يطابق الظاهر فيكون ضمير غيبة لان الاسماء
الظواهر في عود الضمير اليها من قبيل الغائب لكن قال ابو علي منهم
اى بعض النحاة من لا يجيزه اى خلفه او كون العائد من الصلة
الى الموصول اسما ظاهرا وانما واحد وقال بعضهم اى النحاة لم يجزه
اى خلفه او كون العائد من الصلة الى الموصول اسما ظاهرا سيبويه
في الخبر اى في خبر المبتدأ او في تجويزه في الصلة اولى اى اذا لم يجزه في الخبر
فعدم تجويزه في الصلة اولى من عدم تجويزه في الخبر او اولى بالطريق
فظهر من هذا اى من قول صاحب التسهيل وقول الدماميني قال
صاحب المنافع قوله فظهر من هذا اى من قولنا قال الدماميني الى قولنا
اولى ما اى بيان كيفية العموم في الاحتياج قوله ان العائد اى
من ان العائد فهو بيان لما عام للضمير وخلفه او للضمير وما يقوم مقامه
او للضمير وما يوضع موضعه او للضمير وما ينوب منابه والحال واحد
كعائد المبتدأ اى كعموم عائد المبتدأ وان شئت كيفية عموم المبتدأ
فارجع الى بحث كذا في التسهيل قال عصام جامى لم يفرق المالكي
في التسهيل بين العائد الى المبتدأ والموصول في الحق اى المراد بالضمير اعم منه
وما ينوب منابه وقال امام الاديب وقال المصنف في الامتحان وتفسير العائد
بالضمير

بالضمير لانه عام كعائد المبتدأ وقال الفاضل العصام في تعيين نوع العائد
الى الموصول والاصل اى الراجح والغالب كون الضمير الراجع
الى الموصول غائبا لان الظواهر اى لان الاسماء الظاهرة
باسرها اى بجميعها وكلها غيب بضم الغين المعجمة وتشديد الياء
جمع غائب والموصول من الظواهر وقد يعدل عنه اى لا يعدل
عنه اكثريا وقد يعدل عنه اى وقد يجوز ان يعدل عن الغائب
الى المتكلم او المخاطب اذا كان الموصول اى وقت كون الموصول
او موصوفه اى الموصول خبرا عن المتكلم او المخاطب اى
عن ضمير المتكلم او المخاطب نحو قول علي رضي الله عنه انا الذى
سمتني مقام سمته وهو الاصل والعائد الى الموصول
ياء المتكلم في سمتني قوله امي فاعل سمت ومفعوله الاول
ياء المتكلم المتصل بسمت قدم المفعول على الفاعل لاتصاله
بالفعل حيدرة مفعول ثان لسمت لانه من ملحقات افعال القلوب
والحيدرة الاسد وكانت فاطمة بنت الاسد فلما و
وابو طالب غائب سمته اسدا باسم ابيها فلما قدم ابو طالب
كره هذا الاسم فسماه عليا كذا قاله حسن چلبي في حاشية المطول
وتمامه اكيلكم بالسيف كيل السندرة اى كيل السندرة
والسندرة صاع كبير وكيل عظيم ونحو انت الذى قلت
مقام قال وهو الشايع في الاستعمال على الاصل والعائد
الى الموصول تاء المخاطب باعتبار انت فالاول مثال
لكون الموصول خبرا عن المتكلم والثاني مثال لكون الموصول خبرا
عن المخاطب وذلك العدول لرعاية جانب المعنى او للذهاب الى جانب المعنى

هذا اذا لم يكن الموصول او موصوفه مخبرا عنه باحد من المتكلم
او المخاطب او لم يكن مشبها به واما اذا كان كل منهما اى كل واحد
من الموصول وموصوفه مخبراً عنه اى مبتدأ وخبر عنه راجع الى كل منهما
باحدهما اى باحد من المتكلم والمخاطب قال صاحب المنافع قوله
مخبراً عنه باحدهما اى باحد المتكلم والمخاطب بان يكون الموصول
او موصوفه مبتدأ وضمير المتكلم او المخاطب خبره عكس ما تقدم او مشبها به
او كان كل منهما مشبها به للمخبر عنه قال الاستاد قوله او مشبها به
باحدهما اى المتكلم والمخاطب يعنى او كان كل منهما خبراً عن احدهما
على طريق كونه مشبها به وقال صاحب المنافع قوله او مشبها به
و به متعلق بمشبها ونائب الفاعل له يعنى او لم يكن الموصول او
موصوفه مخبراً عنه بل خبراً عن المتكلم او المخاطب مشبها به لذلك
المبتدأ اى المتكلم او المخاطب فيكون احدهما مشبها فلا يخفى
ان فى العبارة اغلاقا ولو قال فيما تقدم بعد قوله او المخاطب
ولم يكن مشبها به او حكى قول الفاضل العصام بعينه لكان المقصود
ظاهراً انتهى كلامه وقال بعض الافاضل قوله او مشبها به اى اذا كان
كل من الموصول والموصوف خبراً عن احدهما على طريق كونهما
مشبها بهما كما فى المثال الآتى فعلى هذا انما اخره عن اخويه
لاشتراكه للثانيين فى وجوب الغيبة تأمل وقال الاخر قوله
او مشبها به اى او كان كل منهما خبراً بطريق التشبيه اى بتشبيه
احدهما بكل منهما فلا يجوز جواب اما اى فلا يجوز كون الضمير
عائداً الا الغيبة اى لا يجوز ضمير الغيبة ولو قال فلا يتعين الا الغيبة
لكان احسن نحو الذى قال انا او انت اى الرجل قال انا او انت
هو زيد فالموصول مبتدأ وضمير انا او انت خبره والعائد الى الموصول
ضمير الغائب تحت قال او محذوف كما اشرنا اليه قوله اذ فى الذى قلت
مقام قال تعليل ليجوز المفهوم من الاستثناء ويحتمل لفظ قلت بضم التاء

بضم التاء متكلما وبفتح التاء مخاطبا اعنا لا نحى الاحبا بكسر الهمزة
وسكون الحاء مصدر من اخبر بانا او انت ونحو انا حاتم الذى
كحاتم طى الذى وهب المائتين فانه لا يجوز فيه انا حاتم الذى وهبت المائتين
الاول مثال لما كان مخبراً عنه باحدهما والثانى مثال لما كان موصوف الموصول
مشبها به للمتكلم الذى هو مبتدأ ومثال كون الموصول مشبها به نحو انا الذى
وهب المائتين اى انا كالذى وهب المائتين واما اذا وجد ضميران جاز المطابقة
بكل منهما اى الضميرين على خلاف الاخر اى الضمير الاخر نحو انا الذى ضربت
والعائد التاء باعتبار انا وضرب زيداً اى الذى ضرب زيداً والعائد
ضمير الغائب تحت ضرب باعتبار الذى ويجوز حذفه اى الضمير العائد اليه كثيراً اى
وقد اصاب فى زيادة الكثرة اذ لولاها لاوهم اختصاص الجواز كذا قال المحشى
فى الامتحان انما قال اوهم لان ذكر الشىء لا يوجب نفى ما عداه اى ويجوز حذفه
اذا لم يمنع مانع له وهو كون العائد ضميراً منفصلاً واقعا بعد الا نحو الذى
ما ضربت الا اياه فحينئذ لا يجوز حذفه اذ لو حذف لا يعلم ان العائد
الى الموصول هل هو المنفصل الذى بعد الا او الضمير المتصل قبل الا فيفوت الغرض
الذى لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف ههنا لمانع وكذا عائد الالف واللام
فانه لا يجوز حذفه لمانع وهو خفاء كونهما موصولا والضمير احد دلائل موصوليتهما
ولو حذف الضمير خفى علينا انهما موصول او حرف تعريف كذا فى حاشية العصام
ولهذا قيدناه بقولنا اذا لم يمنع مانع لئلا يرد ذلك لو مفعولا لو هذه
شرطية اى لو كان الضمير مفعولا لا فاعلا لكون الفاعل عمدة والمفعول فضلة
كقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء اى لمن يشاؤه ونحو اهذا الذى
بعث الله رسولا اى بعثه الله قال شارح ميزان الادب فالمراد بالمفعول
المفعول الصريح وغيره نحو اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه ونحو فاصدع
بما تؤمر اى تؤمر به عطف على كثيراً اى ويجوز حذفه قليلا يعنى

ويجوز حذف الضمير العائد الى الموصول قليلا لو مبتدأ اى لو كان الضمير
مبتدأ نحو من يعنى بالحمد لا ينطق بما سفه اى بما هو سفه قوله او مجرور
عطف على قوله مبتدأ اى لو كان الضمير مجرورا بالاضافة او بحرف الجر
اما المجرور بالاضافة فمثل قاض ما انت قاض اى قاضيه واما المجرور
بحرف الجر فمثل قوله تعالى فاصدع بما تؤمر ولما تعين تؤمر فى التعدية بالباء
طلبه فكان طلبه قرينة للمحذوف اى ما تؤمر به قال الاستاد قوله او مجرور
معطوف على قوله مبتدأ اى مجرورا بحرف متعين تطلبه الصلة نحو فاصدع
بما تؤمر ولما تعين تؤمر فى التعدية بالباء طلبه فكان طلبه قرينة المحذوف
اى بما تؤمر به او مجرورا باضافة نحو الذى انا ضارب زيد فان انا مبتدأ
وضارب زيد خبره والجملة صلة للموصول والعائد اليه محذوف وهو ضاربه
عند قرينة اى عند وجود قرينة لا مطلقا قوله اذ لا حذف بدونها اى بدون
القرينة علة للتقييد بقوله عند قرينة اى انما قيد المص حذفه بقوله عند قرينة
اذ لا حذف بدونها الا منسيا اى الا يحذف بدونها شيا منسيا ولا يجوز
اى لا يجوز الحذف شيا هنا اى فى العائد قوله ولو مفعولا ولو هذه
للوصلية اى ولو كان الضمير مفعولا قوله لكونه اى الضمير علة لعدم جواز
حذفه شيا جزا من الصلة ثم شرع فى تعداد افراده فقال وهو
اى الموصول الذى اى لفظ الذى وما عطف عليه موضوع للواحد المذكر قال
امام الايوب قوله للواحد المذكر خبر للمبتدأ المحذوف اى هذا اللفظ
موضوع للواحد المذكر واللام الاولى فى الذى حرف تعريف بالاجماع
اى باتفاق البصريين والكوفيين او بالاجماع بين البصريين والكوفيين
قال صاحب المنافع قوله حرف تعريف اى بحسب الاصل واما هنا فليست
للتعريف نبه عليه بقوله زيدت انتهى فما قاله البعض من قوله واللام الاولى
فى قوله الذى حرف تعريف ليس بربط صواب بل خطأ زيدت اى اللام الاولى
فى الموصول مع ان تعريفه ليس منها او زيدت اللام الاولى على الموصول
الذى

قال عبد الغفور قوله الذى اصله لذى عند البصريين

الذى هو لذى مع انه معرفة ولذى بفتح اللام اسم موصول عند البصريين
انما قال واللام الاولى حرف تعريف ولم يقل مجموع الالف واللام الاولى
حرف تعريف اشارة الى اختيار ما ذهب اليه سيبويه من ان حرف
التعريف هو اللام الاولى وحدها وذهب المبرد الى ان حرف التعريف
هو اللام وحده وذهب الخليل الى ان حرف التعريف هو مجموع
الالف واللام الاولى كما فى شرح المفتاح للشريف والتفتازانى
قوله لئلا يكون وصف المعرفة متعلق بزيدت وعلة له والوصف
مصدر مضاف الى مفعوله وفى علة متروك اى لئلا يكون وصف الوصف
المعرفة به اى بالذى كوصفها اى المعرفة بالنكرة فى الصورة
لانه اى الذى او الموصول فى حكم الصفات المشتقة فى وقوعه الاوصاف
وشىء منها اى من الصفات المشتقة لا يكون معرفة بدون اداة التعريف
وانما التزمت لانها لو نزلت تارة لزوال كونها للتعريف كما فى الرجل
رجل والثانية اى اللام الثانية فى الذى اصلية اى من اصل الكلمة
كما كيا اى كما ان الياء اصلية فيه او كياء الذى فى كونها اصلية عند البصريين
و زائدة عطف على اصلية اى والثانية زائدة انما جئ بها لتفصل
بين الاولى اى بين اللام الاولى والذال الساكنة اى وبين الذال الساكنة
فى الاصل قال البعض قوله لتفصل بين الاولى والذال الساكنة متعلق
بمقدر وبيان لفائدة الزائد اى وانما زيدت الثانية لتفصل بين اللام الاولى
وبين الذال الساكنة فى الاصل التى صفة الذال حتى اى الذال الموصول
ثم كسرت اى ثم حركت الذال الساكنة بالكسر اى ثم اعطيت الكسرة بالذال
الساكنة فصار الذ بكسر الذال واشبعت اى كسرتها فتولدت الياء منها
فصار الذى عند الكوفيين قال الفاضل العصام فى شرحه على الكافية هذا
اى ما ذكره الكوفيون مما اى من الكلام الذى لا يقبله اى ذلك الكلام

ثم قال البعض قوله ... اى الذال ... عند الكوفيين ...

مناسبة فضلا عن شاهد اى دليل قال امام الاديب قوله قال الفاضل العصام
هنا اى هذا المذهب مما اى من المذهب الذى لا يجتلبه اى ذلك المذهب
مناسبة فضلا عن شاهد فتحتجب بان جزم ثم القياس يعنى هذا مخالف
للقياس ثم القياس القاعدة فيه اى في الذى الكتابة بلاميه اذ الاولى
اى اللام الاولى ليست اى اللام الاولى بجزء منه اى من الذى بل هى كلمة
براسها اى باستقلالها لكونها حرف تعريف لكن جعل على صيغة الماضى
المجهول عنه اى عن هذا القياس والاصل هنا اى في الذى او في مقام التعداد
قوله لتنزيلها اى اللام الاولى متعلق بجعل وعلة له منزلة الجزء منه اى الذى
وانما نزلت منزلة الجزء منه للزومها اى اللام الاولى له اى الذى والمثناه
اى الواحد المذكر فاللام للعهد وهو خبر مقدم ليكون الضمير اقرب الى المرجع
اللذان رفعا اى في حالة الرفع بالالف وهو مبتدأ مؤخر واللذين نصبا وجرا
اى بالياء في حالتى النصب والجر وكتب فيه اى في اللذين بلامين للفرق
بينه اى بين المثنى وبين الجمع لان الجمع لا يكتب الا بلام واحد نحو الذين
تخفيف وحمل عليه اى على اللذين بياء التثنية اللذان واللتان يعنى يكتب
فيهما بلامين ايضا حملا عليه وان يفرق بينه وبينهما قال البعض
قوله وحمل عليه اى على لفظ اللذين في الكتب بلامين في اللذان واللتان اى لفظ اللذان واللتان
وجمعه اى المذكر اى وجمع المذكر قيده اى قيد المالكى الجمع في التسهيل
بالعاقل وان كان مطرده شملا لغيره قال الاستاد قوله قيده اى
قيد صاحب التسهيل الجمع في وجمعه بالعاقل متعلق بقيد وقال
الاخر قوله قيده اى قيد صاحب التسهيل المذكر في التسهيل بالعاقل
متعلق بقيد وقال البعض قوله قيده اى قيد صاحب التسهيل
الجمع في التسهيل بالعاقل وكذا قيده السيد عبد الله في شرح لب الالباب
بالعاقل اللذين في الاحوال الثلث من الرفع والجر والنصب اهـ

اى من حالة الرفع والنصب والجر قال البعض قوله من الرفع والنصب
والجر بيان للاحوال الثلث والتى كالذى المخفف الذى في كون اللام
الاولى حرف تعريف والثانية اصلية كالياء قال الاستاد قوله والتى
اصله لتى بفتح اللام عند البصريين زيدت اللام عليه لئلا يكون وصف المعرفة
بر كوصفها بالنكرة قوله هى اى التى للواحدة المؤنثة اشارة الى ان الظرف
خبر مبتدأ محذوف والمثناه اى الواحدة المؤنثة وهو خبر مقدم
وقوله اللتان مبتدأ مؤخر رفعا اى بالالف في حالة الرفع واللتين
نصبا وجرا اى بالياء في حالة النصب والجر وجمعها اى جمع واحدة المؤنثة
اللواتى بالتاء والياء بعد الالف وبالواو قبل الالف وجاء
في لغة عقيل فيه اى في جمعها اللوا بحذف التاء والياء اى حال كونه
ملابسا بحذف التاء والياء معا اى حال كونهما مجتمعا واللائى
بالهمزة والياء اى حال كونه ملابسا بالهمزة والياء الممدودة بعدها
واللاى بالياء فقط اى دون الهمزة ساكنة او مكسورة اى
سواء كانت الياء ساكنة او مكسورة او حال كون تلك الياء ساكنة
او مكسورة اى وهما لغتان فيها لكن اللغة الثانية فرع للاولى واللاتى
بالتاء والياء اى حال كونه بالتاء والياء بعد الالف وبلا واو قبله
واللات بحذف الياء اى ملابسا بحذف الياء اكتفاء بالكسر اى بكسر التاء
واللوائى بالهمزة والياء بعد الالف وبالواو قبل الالف قال السيد
عبد الله في شرح لب الالباب الظاهر ان هذا اى لفظ اللوائى واللواتى
جمع الجمع الاول جمع اللائى والثانى جمع اللاتى وذا اى لفظ ذا عطف على الذى
اى لفظ الذى اى بعض الموصول لفظ ذا او واحد الموصول لفظ ذا قوله
الواقع اشارة الى ان قوله بعد ما ظرف مستقر صفة لذا بتقدير المتعلق معرفة
وقوله الكائنة اشارة الى ان قوله للاستفهام ظرف مستقر صفة لما بتقدير المتعلق
معرفة مثاله نحو ماذا صنعت اما بمعنى ما الذى صنعت على ان يكون ذا بمعنى الذى
فيكون التقدير اى شئ الذى صنعت اى صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره

اوبالعكس فالرفع اولى اى فحينئذ الرفع اولى من النصب فى جوابه
اى فى جواب السؤال بماذا صنعت على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت
فى جوابه الاكرام بالرفع اى الذى صنعته الاكرام فالذى مبتدأ وصنعته
بصيغة المتكلم صلة والضمير المنصوب فى صنعته راجع الى الموصول
وقوله ليطابق السؤال دليل على كون الرفع اولى فى جوابه اى
ليكون الجواب مطابقا للسؤال قال البعض قوله ليطابق السؤال
متعلق باولى وعلة له قوله فى كونهما اى السؤال والجواب بيان لوجه
المطابقة اسميين ويجوز النصب فى جوابه اى يمكن النصب فيه بتقدير
الفعل المذكور على انه مفعول لفعل مقدر كما اذا قلت فى جوابه
الاكرام بالنصب اى صنعت الاكرام قوله او بمعنى اى شئ عطف
على قوله اما بمعنى الذى فيه اشارة الى ان ماذا بمعنى اى شئ
فالنصب اولى من الرفع فيه اى فى جوابه على انه مفعول لفعل مقدر
كما اذا قلت فى جوابه الاكرام بالنصب اى صنعت الاكرام قوله ليطابق
السؤال دليل على كون النصب اولى فى جوابه اى ليكون الجواب
مطابقا للسؤال قال البعض قوله ليطابق السؤال متعلق باولى
وعلة له قوله فى كونهما اى السؤال والجواب بيان لوجه المطابقة
فعليتين ويجوز الرفع فى جوابه اى يمكن الرفع فيه على انه اى الجواب
خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت فى جوابه الاكرام بالرفع اى هو الاكرام
فان قلت لم جاز النصب والرفع فى هذين الاعتبارين قلت لانه
لما لم تكن علة الرفع فى الاول وعلة النصب فى الثانى وهو مطابقة
الجواب للسؤال علة واجبة لوقوع التخلف فيما جاز النصب
والرفع فيهما هذا ما تيسرت بعون الله الملك العلام قوله
ومن بمعنى الذى معطوف على ما قبله اى احد الموصول لفظ من

اى احد الموصول لفظ من او بعض الموصول لفظ من موضوع
لذى العلم نحو اكرمت قال صاحب المنافع قوله لذى العلم
سواء كان موصولا او موصوفا او استفهاما او شرطا الا انه
لكن انه اى من يتجوز اى يستعمل فى غيره بطريق المجاز كقوله تعالى
فمنهم من يمشى على بطنه قال صاحب المتوسط ومن بجميع وجوهها
يختص باولى العلم وقد يستعمل لغير اولى العلم كقوله فمنهم من يمشى
على بطنه قال البعض قوله الا انه يتجوز اى يجوز فى غير ذى العلم
كقوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه وما ايضا بمعنى الذى وهو
فى الغالب اى فى غالب الاستعمال لغيره اى لغير ذى العلم نحو اعجبنى
ما صنعته قال صاحب المتوسط وما لغير اولى العلم نحو اعجبنى
ما صنعته اشترى [illegible] كذا فى العصام قوله والصفات
ذى العلم عطف على قوله لغيره نحو قوله تعالى والسماء وما بناها
لان ما عبارة عن الله عز وجل قال البعض قوله والصفات ذى العلم
فنقول ما زيد فى السؤال عن صفته وقال صاحب المنافع قوله
والصفات ذى العلم اى للسؤال عن صفاته فى الغالب ايضا نحو زيد
ما هو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفتهما والجواب عالم او غيره
فيكون قوله والصفات ذى العلم من قبيل عطف الخاص على العام
لدخول الصفة فى غير ذى العلم خصص كونه للصفة لكونه سؤالا
عن ذى العلم فى الظاهر وعن صفته فى الحقيقة وللمبهم امره اى
لشئ مبهم امره فتكون موصوفة نحو مررت بما معجب لك اى بشئ معجب
ونحو بما تكره النفوس من الامر فرجة كحل العقال اى رب شئ تكره
النفوس كذا فى الجامى وغيره قال صاحب المنافع قوله وللمبهم امره
اى ماهيته وحقيقته استفهاما او غيره ولهذا يقال حقيقة الشئ ماهيته
وبهذا المعنى يستعمل اهل الميزان ويحتمل ان يكون المراد وللمبهم امره
اى حاله انه من ذى العلم او من غيره لكن هذا المعنى ليس بمختار والمعنى الاول

[illegible]

[illegible]

ويستوي فيها اي من وما الافراد بكسر الهمزة وسكون الفاء بقرينة قوله
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث يعني يقعان عليها وما قيل لا يقعان
على غير الافراد والتذكير فليس بصواب كذا ذكره اي ما ذكر من قوله
في الغالب الى قوله والتانيث الفاضل العصام في شرح الكافية
واي اي واحد الموصول اي بفتح الهمزة وتشديد الياء بمعنى الذي
نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار فهو موضوع للمذكر
لو كان مجردا عن التاء واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي
التي في الدار فموضوع للمؤنث لو كان بالتاء ويعني هذان اللفظان
كانا معدودان من الموصولات احدهما للمذكر وثانيهما للمؤنث والالف
واللام اي مجموعهما اي مجموع الالف واللام وهذا معطوف على ما تقدم
من القريب او البعيد هذا مبني على ما اي على المذهب الذي هو
كائن في شرح المفتاح للشريف والتفتازاني الا اللام اي لا انه اللام
وحدها اي حال كونها منفردة قال الفاضل العصام لم ينقل اختلاف
في ان الموصول هل هو الالف او اللام او كلاهما كما اختلف في حرف التعريف
والظاهر انه لا فرق بينهما وتخصيص احتمالات بحرف التعريف تحكم
انتهى وقول المص في بحث اسم الفاعل وباللام يستوي الجمع وتشبيه الشارح
بالموصول وكذا عبارة ابن الحاجب يؤيد ذلك فلعل المص اشار
في الموضعين الى المذهبين فافهم كذا قاله الشارح في حاشيته على الامتحان
وهذا مبني على ما هو الحق في حرف التعريف يعني كون اللام وحدها
مبني على المذهب الذي اختير في حرف التعريف وهو كون اللام وحدها
حرف تعريف فعلى هذا اي كون الموصول مجموع الالف واللام او هذا
التغيير فالتوجه في الموصول ان يقول اي المص ال كهل واليه يميل
كلام المص هنا كذا قال صاحب فتح الاسرار فعلى هذا لا وجه ان يقال
ال كهل قال الاستاد قوله فالوجه اي فوجه التوجيه بدل والالف
واللام الذي قال الكهل ذكره اي ما ذكر من قوله اي مجموعهما الى هنا
في الامتحان لكن

لكن هذا اي قول المص والالف واللام مخالف لما سبق في بحث الموصول
حيث قال واما اللام الداخلة على الصفات الخ وفي بحث العامل في بيان
شرط عمل اسم الفاعل والمفعول في الفاعل المنفصل والمفعول به حيث قال
ثم ان كانا باللام لا يشترط لعملهما غيرها وذكر في بحث مشابهة المضارع
لاسم الفاعل حيث قال فان اسم الفاعل عند تجرده عن اللام يفيد الشيوع
ولعله اي المص يعني يرجى منه انه تمشى بفتح الميم وتشديد الشين
فعل ماض من باب التفعل اي ذهب في احد الموضعين على احد الرايين
وفي الآخر اي تمشى في الموضع الآخر على الآخر اي على الراي الآخر
قال بعض المحشين اقول اراد بما سبق ما قاله في القسم الثاني
من باب الثاني واما اللام الداخلة على الصفات فنقول اولا
انه لا اتحاد في المبحث عنه حتى لزم المخالفة لان البحث فيما سبق
في بيان الاختلاف في مطلق اللام الداخلة على الصفات اهو
حرف تعريف كما هو مذهب المازني او اسم موصول كما هو مذهب غيره
وههنا في بيان الموصول الذي هو مسلك الجمهور وثانيا انه لا قائل
ممن سلك مسلك الجمهور الاختلاف المذكور في الموصول حتى تمشى
في احد الموضعين على احد الرايين وفي الآخر على الآخر كما قاله الفاضل
العصام لم ينقل فيه الاختلاف وما نقله الشارح عنه في بحث مشابهة
فعل المضارع لاسم الفاعل ليس شيء يعتد به لمخالفته لقوله هذا
فلا سؤال ولا جواب انتهى كلامه قوله الكائن اي الالف واللام
فيه اشارة الى ان قوله في اسم الفاعل والمفعول ظرف مستقر صفة
للالف واللام بتقدير المتعلق معرفة بمعنى الذي في المذكر اي في مدخولهما
المذكر او التي في المؤنث اي في مدخولهما المؤنث يعني اذا كان مدخولهما
مذكرا فيكون الالف واللام بمعنى الذي واذا كان مدخولهما مؤنثا
فيكون الالف واللام بمعنى التي قال الاستاد قوله في المذكر اي في مذكر اسم الفاعل

والمفعول وقوله في المؤنث اي في مؤنث اسم الفاعل والمفعول والنوع
الخامس قوله الى البقية اي من الانواع الستة للمعرف اشارة الى الالف
واللام في النوع للعهد الخارجي المعرف باللام اي الاسم الذي عرّف باللام
وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ
فانه لو قال ما دخله اللام يصدق على ما دخله اللام الزائدة
لتحسين اللفظ دون افادة التعريف ولما قال المعرف باللام لم يصدق
على مثل ما دخله اللام الزائدة فيخرج منه وهو المطلوب وايضا
انما لم يقل المعرف باللام والميم لان الاسم المعرف بالميم لا يعد
نوعا آخر من المعرفة لان تلك الميم بدل من اللام فكان ذكر اللام
مغنيا عنها لكونها بدلا منها كما في قوله عليه السلام ليس من امبر
امصيام في امسفر في مقام ليس من البر الصيام في السفر حيث
اجاب عليه السلام لسائل حميري سأله بلغته بابدال اللام الى الميم فقال
ليس من امبر امصيام في امسفر سؤاله كما اللام الذي عرف به الاسم
للعهد الخارجي وانما قيدنا العهد بالخارجي بناء على ما هو المتبادر
اي الذي يتبادر به الى الفهم من نوعي العهد عند الاطلاق اي
عند ذكر العهد غير مقيد بالذهني او الخارجي قال البعض فقوله على ما
هو المتبادر اي تقييد العهد بالخارجي مبني على ما هو المتبادر اي
على العهد الذي هو المتبادر عند الاطلاق اي عند اطلاقه وذكره
من غير تقييد بالذهني او الخارجي كما اذا اشير بها اي باللام الى حصة
معينة عند المتكلم والسامع اي الى قطعة معينة عندهما قوله
مع ماهية مدخولها بيان لحصة معينة اي من حقيقة ومفهوم مدخولها
قال الاستاد والمراد بالحصة جزء الماهية مع التشخص احادا
او افرادا تعينت بذكرها سابقا وبقرينة الحال كغير الغائب اذا اما

٩٢

فاكرمت الرجال او انما يكون المعهود الخارجي قيدنا في العهد الخارجي الشخصي
اما افرادا الى لا يكون الافراد كما في العهد الخارجي النوعي وقال البعض في حاشية
المطول ان المعهود الخارجي قد يكون نوعا معينا وقد يكون اكثر من واحد نحو جاءني
رجل فاكرمت الرجل المعهود بين المتكلم والسامع المذكور نكرة او للجنس
كما اشير بها اي باللام الى الجنس اي الى الجنس من حيث هو اي الجنس فقط
اي مشخص بالجنس من غير اعتبار الفرد او الافراد فعلى هذا يندفع ما يقال
من لزوم حمل الشيء على نفسه وهو غير جائز فيسمى هذا اللام لام الحقيقة
ولام الماهية نحو الرجل اي جنسه اي جنس الرجل خير من المرأة اي
من جنسها اي من جنس المرأة قوله او من حيث وجوده اي الجنس في ضمن
كل الافراد بلا تعيين عطف على قوله من حيث هو هو او تعيين للمعطوف عليه
فيسمى هذا اللام لام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر
الا الذين الآية اي اقرأ الآية فان مدخول اللام ههنا كل الافراد
بدليل ورود الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه
على تقدير السكوت عن ذكره قوله او في ضمن بعض الافراد عطف على قوله
في ضمن كل الافراد اي او من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد بلا تعيين في الخارج
بل في الذهن فيسمى هذا اللام لام العهد الذهني نحو ادخل السوق
واشتر اللحم حيث لا عهد اي ليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود
في الخارج بل في الذهن والمعرف بحرف النداء اي الاسم الذي عرف
بحرف النداء وانما وسط الشارح قوله المعرف بين العاطف والمعطوف
للاشارة الى ان قوله بحرف النداء معطوف على قوله باللام اي النوع
الخامس المعرف باللام والمعرف بحرف النداء ولما كان المعرف بحرف النداء
مشتركا بين كونه نكرة وبين كونه معرفة احتاج الى قرينة تعين ما هو المعرفة
من المنادى وما هو النكرة منه فاراد المصنف ان يبين تلك القرينة فقال

اذا قصد به اى بحرف النداء معين نحو يا رجل يعنى انما يكون نحو يا رجل
مثالا للمعرفة اذا قصد بحرف النداء رجل معين والا اى واذا لم يقصد به
معين فنكرة اى فهو نكرة نحو يا رجلا فانه قصد به فيه رجل غير معين فيكون
مثالا للنكرة ولما ذكر المص المعرف بحرف النداء والمتقدمون من النحاة
تركوا ذكره فى كتبهم حيث اكتفوا بذكر المعرف باللام اراد الشارح ان يذكر
وجه تركهم وعدم سلوك المص مسلكهم فقال والمتقدمون لم يذكروه
اى المعرف بحرف النداء قوله لزعمهم اى المتقدمون علة للم يذكروه
ومتعلق به انه اى المعرف بحرف النداء داخل فى المعرف باللام من قبيل
دخول الفرع فى اصله كما بينه بقوله اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل اى
لان اصل قولنا يا رجل مثلا هو قولنا يا ايها الرجل لاتحاد المعنى
الذى قصد من قولنا يا رجل للمعنى الذى دل عليه قولنا يا ايها الرجل
والمص رح لم يسلك مسلكهم اى المتقدمون قوله لكونه متعلق بلم يسلك
وعلة له اى لكون مسلكهم تكلفا اى لكون فى مسلكهم ارتكاب التكلم
اقول ليس هذا مخصوصا للمص كما هو الظاهر منه لذكره ابن الحاجب
والبيضاوى اولا فح كان المراد من المتقدمين من تقدم على ابن الحاجب
والنوع السادس من الستة اى من الانواع الستة للمعرفة وفيه اشارة
الى ان الالف واللام فى النوع للعهد الخارجى المضاف الى احد هذه
الخمسة اى الاسم المضاف الى احد هذه الخمسة او الاسم الذى يضاف
الى احد هذه الخمسة المذكورة ولو بالجملة زاد لفظ الاحد لانه لا اضافة
الى جميع هذه الخمسة بل الى احدها قوله بالذات كغلام زيد او بالواسطة
كيد غلام زيد اى المضاف بالذات او بالواسطة اقول قوله بالذات او بالواسطة
جواب عن ايراد النقض على تركيب المص يعنى لما كان المتبادر من قوله
المضاف الى احد هذه الخمسة هو الاسم الذى يضاف الى احدها بلا واسطة
مع انه اعم من المضاف بالذات وبالواسطة ورد على تركيب المص نقض
كانه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف

المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل يد غلام زيد فاجاب
الشارح عنه بتحرير المراد بان يقول ان المراد بالمضاف الى احدها
اعم من ان يكون بالذات كما فى مثال المتن او بالواسطة كما فى مثال الشرح
اعلم ان هذا السؤال نقض شبيهى تقريره ان عبارة المص باطلة
لانها عبارة غير شاملة الى الاسم المضاف الى المضاف وكل عبارة شانها
كذلك فهى باطلة والجواب منع الصغرى يعنى لا نسلم انها غير شاملة
لم لا يجوز ان يكون منه اعم منهما قوله مما تصح الاضافة اليه بيان وتعيد
لاحد هذه الخمسة قال البعض قوله مما تصح الاضافة اليه بيان وتحرير
للمراد من احد هذه الخمسة لدفع ما يرد الذى اتاه بعد الفاء بقوله فلا يرد
قوله ولا يلزم الخ جواب لسؤال مقدر كانه قيل يلزم من ذلك الكلام
صحة الاضافة الى كل من افرادها مع انه لا تصح الاضافة الى المعرف بالنداء
وما ذا او دفع للتوهم الناشى من كلامه فان الواهم وهم من كلام المص
ان تصح الاضافة الى كل من افرادها مع انه لا تصح الاضافة الى المعرف بالنداء
وما ذا فاجاب عنه بانه لا يلزم او دفع بقوله ولا يلزم من ذلك الكلام اى
من كلام المص المضاف الى احد هذه الخمسة او لا يلزم من صحة الاضافة
الى احد هذه الخمسة صحة الاضافة بالنسبة الى كل واحد من افرادها
اى هذه الخمسة فلا يرد تفريع على قوله مما تصح الخ اى فحينئذ لا يرد انه
اى الشان لا تصح الاضافة الى المعرف بالنداء وما ذا الا بالنسبة
الى الاربع الاول اقول لو قال الى احد هذه الاربعة لكان عاريا
عن التكلف فى المعنى وان كان بعيدا فى اللفظ لكن لما سبق فى كلامه زيادة
على هذه الاربعة لم يقل هذه العبارة فكان المص ذهب الى هذه القضية
الموجبة الجزئية وهى اعم من الموجبة الكلية القائلة بان كل واحد
من افرادها يضاف اليه ومن السالبة الجزئية القائلة بان بعض هذه الخمسة
لا يضاف اليه والاعم لا يستلزم الاخص والله اعلم قال صاحب المنافع قوله
المعرف بالنداء لانه لو اضيف اليه لخرج عن كونه منادى وكان المنادى هو المضاف

وقال البعض قوله وحاذاه ولا تتم الاضافة الى المعرف باللفظ ماذا
فهو معطوف على قوله بالنداء اضافة معنوية واحترز به عن المضاف
الى احد هذه الخمسة اضافة لفظية نحو حسن الوجه وضارب زيد
لانها لا تفيد تعريفا بل تفيد التخفيف في اللفظ كما سبق في بحث الاضافة
ان لم يتوغل وان هذه للشرطية اى ان لم يدخل المضاف في الابهام
يعني ان لم يشتد الدخول في الابهام يقال وغل في الشيء اذا دخل فيه
دخولا بينا كمثل وغير لما سبق ان المثل والغير والشبه لا تتعرف
بالاضافة الى المعرفة لتوغلها في الابهام وقد سبق في بحث الاضافة
ان الاضافة اللفظية لا تفيد تعريفا بل تفيد التخفيف في اللفظ
فغلام زيد مثال المضاف الى العلم بلا واسطة ومثال المضاف
بالذات قال صاحب زبدة الانظار قوله نحو غلام زيد فان غلام قبل الاضافة
الى زيد نكرة غير معلومة اصلا واذا اضيف الى زيد تعين وتعرف او نحو
يد غلامه اى غلام زيد مثال المضاف الى العلم بواسطة او مثال المضاف
لواسطة وتعريفه اى تعريف المضاف الى احد هذه الخمسة مساو لتعريف
المضاف اليه لانه اخذ التعريف منه واكتسبه لان الاخذ وان لم يكن
اقوى من اخذ عنه فلا اقل من ان يكون ادون منه ولان المضاف والمضاف اليه
في حكم الكلمة الواحدة فلو لم يكن تعريفه مساويا لتعريفه لكانت الكلمة الواحدة
انقص واتم في التعريف وذا غير جائز فوجب ان يكون تعريف المضاف
على قدر تعريف المضاف اليه لا انقص عنه ولا ازيد هذا عند الجمهور واما
عند غيره فتعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب
التعريف منه ومعلوم ان المكتسب يكون ادون مما اكتسب منه
الا يرى ان المنادى المفرد المعرفة اكتسب البناء من كاف الخطاب
مع ان بناءه لا يكون لازما بل يكون عارضا فافهم قال صاحب المنافع
قوله عند الجمهور وهو مذهب سيبويه واما عند المبرد فتعريف المضاف
انقص من تعريف المضاف اليه قوله والتابع الثاني اشارة الى ان قوله والثاني
عطف

عطف على قوله الاول قال الاستاد وانما وسطالث رح قوله التابع
بين العاطف والمعطوف للاشارة الى ان قوله الثاني معطوف على قوله الاول
قوله من الخمسة اشارة الى ان الالف واللام فيه للعهد الخارجي العطف
بالحروف قوله اى المعطوف اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول
قوله باحدها اى باحد هذه الحروف زاد لفظ الاحد لانه لا عطف
بجميع هذه الحروف بل باحدها قد مر اى قدم المص العطف بالحروف
على السائر مع كونه اى العطف بالحروف بالواسطة اى مع كونه معمولا
بواسطة الحروف قوله لاستقلاله اى العطف بالحروف متعلق بقدم وعلله
لفظا وهو اى استقلاله لفظا او كونه مستقلا لفظا ظاهر اى بديهي
جلي لان المعطوف والمعطوف عليه متغاير لفظا او لعدم الاحتياج
في اللفظ الى الغير كالضمير المتصل كذا قاله احمد نازلي قوله ومعنى عطف
على قوله لفظا اى ولاستقلاله معنى وهو ثابت لكونه اى العطف بالحروف
قال البعض قوله لكونه اى العطف بالحروف علة للاستقلال معنى مقصودا
بالنسبة كمتبوعه اى العطف بالحروف وفي ارجاع ضمير المنصوب في قدم
الى العطف بالحروف وارجاع ضمير كونه واستقلاله ولكونه ومتبوعه
الى المعطوف باحدها ارتكاب تفكيك الضمير وان كان المراد من العطف
بالحروف هو المعطوف باحدها بخلاف السائر اى سائر التوابع او
بخلاف السائر من التوابع كما يجيء قوله ولانه اى العطف بالحروف عطف
على قوله لاستقلاله قوله بدخول الواو لا للعطف متعلق بيكون الآتي
على الصفة النحوية يكون اى العطف بالحروف احق بالاتصال اى باتصاله
بها اى بالصفة قال البعض قوله يكون اى العطف احق بالاتصال
اى باتصال العطف بالحروف بها اى بالصفة يعني باتيانه عقيبها وقال
الاخر قوله يكون احق بالاتصال بها اى يكون مجيء العطف بعد الصفة
احق لمناسبتها الى دخول الواو بينها وبين متبوعها كما سيجيء في التاكيد
وهو قوله ... مع ان البدل بالاتصال بالعطف انسب لكونه مقصودا

بالنسبة مثله لانه قد يؤتى العاطف في اللفظ لما مر فيكون التابع لمجرد الاعتناء انسب بالمعطف فافهم وترك اى المص تعريف ابن الحاجب
وهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه قوله لعدم صدق اى تعريف
ابن الحاجب متعلق بترك وعلة له في غير الواو والفاء وثم وحتى اقول
الاولى ان يقول ترك بعض جزء تعريف ابن الحاجب لعدم خلوه
عن خلل واخذ ما بقى لكفايته تعريفا جامعا ومانعا الا بصدق
بتكلف اى بارتكاب تكلف ارتكبه اى ذلك التكلف البعض
ونقله الفاضل الجامي حيث قال قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف
بلا وبل ولكن وام واو واما لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين
من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا
بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك
ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الستة مقصودان بالنسبة
معا بهذا المعنى قوله والكتفى اى المص عطف على قوله ترك جانبهم
من قوله اى من ظاهر قوله اى المص وهو اى العطف بالحروف
تابع يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه اى وبين متبوع
ذلك التابع احد الحروف العشرة التي هي اى الحروف العشرة
موضوعة للعطف حقيقة اى لا من حيث الظاهر فلا يرد اى اذا كان
هذه الحروف للعطف حقيقة او لوحظ في كون هذه الحروف للعطف
قيد حقيقة او اذا كان المراد من هذه الحروف كونها للعطف حقيقة فلا يرد
الصفات اى فلا ترد السؤال بالصفات الواردة مع الواو لزيادة
اللصوق لا للعطف اذ تلك الواو ليست عاطفة ولو كان الاصل
كونها عاطفة اللصوق مصدر لصق اى الاتصال اى لزيادة اتصال
الصفة بالموصوف لا للعطف حقيقة بل من حيث الظاهر كقوله تعالى
في سورة الحجر وما اهلكنا من قرية الا ولها ظرف مستقر كتاب فاعل الظرف
فالجملة صفة لقرية فادخلت الواو التي للجمع المطلق لزيادة اللصوق
معلوم صفة كتاب فالتقدير الا قرية ولها كتاب معلوم هذا مبني على راى

على راى وهو راى الزمخشري حيث جوز وقوع الواو بين الصفة
والموصوف لزيادة اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف كذا
في الجامي واما على راى آخر وهو راى السكاكي فحال وانما لم يتقدم
مع كون ذى الحال نكرة محضة لعدم اللبس بوجود الواو كذا في منهوات
الشارح قوله والتاكيدات عطف على الصفات اى وايضا لا يرد السؤال
بالتاكيدات الواردة بالفاء او ثم اى او بثم لمجرد التدريج والارتقاء
اى الصعود من الادنى الى الاعلى والتدريج الانتقال قال الاستاد قوله
والارتقاء عطف تغيير للتدريج كما يقال ارتقى بالتدريج نحو بالله الباء
للقسم فبالله ووالله الواو الاولى عاطفة والثانية للقسم ثم والله
قوله وكون المعطوف الواو استينافية وما بعدها مبتدا خبره
ممنوع جواب عن سؤال مقدر وارد على التعريف بعدم منعه
عن بعض الصفة وهي الصفة التي عطفت على الصفة لان التعريف
صادق عليها مع انها صفة فعلى هذا الجواب يلزم ان لا يكون تعريف الصفة
فاسدا لصدقه على هذا المعطوف ويلزم الجواب عنه هنالك مع انه
لم يتعرض له على الصفة مثل جاءني زيد العالم والشاعر وهو الذي يتكلم
بكلام منظوم والكاتب وهو الذي يتكلم بكلام منثور صفة خبر منصوب
للكون قوله نحوية صفة الصفة اى منسوبة الى النحو ممنوع لانه معنوية
اى القائم بالغير كالقيام والقعود وغيرهما فلا يرد السؤال كيف اى
كيف لا يمنع ولو كان اى المعطوف عليها كذلك اى صفة نحوية لا استحق
جواب لو اى لا استحق المعطوف الرفع من جهتين احديهما كونه صفة
لزيد في المثال المذكور تابعة له بتبعية المعطوف للمعطوف عليه واخريهما
كونه معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها قوله وجعل الرفع الواحد
مبتدا خبره قوله ممتنع والجعل مصدر مضاف الى مفعوله الاول وثانيه قوله
اثرا لكلا المقتضيين فيه انه ليس هنا مقتضيان للرفع بل المقتضي له ورود الفاعلية

على الث عمرمثلا بكونه صفة ومعطوفا وليس كل من الجهتين مقتضيا له
بل العطف سبب لكونه صفة اذا وجد العطف وكونه صفة سبب المقتضي
واما اذا لم يوجد العطف فيكون صفة بسبب آخر وهو تركيب مع الموصوف
بلا عاطف حينئذ ممتنع وجعله اى الرفع والمصدر مضاف الى مفعوله
الاول والثانى محذوف اى جعل الموجب الرفع الواحد اثرا لاحدهما اى لاحد المقتضيين
والتقدير اى وجعل الرفع المقدر اثرا للاخر اى للمقتضي الاخر منهما
قال الاستاد قوله والتقدير اى وجعل الرفع التقديرى اثرا للآخر اى
للمقتضي الاخر منهما قوله وجعله مبتدأ خبره قوله مما اى من التوجيه الذى تخيل
به اى ذلك التوجيه احد من النحويين وهى اى تلك الحروف العشرة
ولقد احسن اى المص فى عدها اى تلك العشرة هنا اى فى مقام بيان
العطف بالحروف او فى بحث العطف بالحروف او فى بحث المعمول بالتبعية وابن الحاجب
اخر اى عدها الى بحث الحروف فلزم اى اذا اخر اليه فلزم منه الانتقال
الطويل من الاقوال التى ليس عليها التعويل اقول انما اخر ابن الحاجب
لنكتة لطيفة كيلا يتأخر عن هذه الجهة بل وجوده فيها من احسن الترتيب
لئلا يتفرق الاجزاء من التركيب الواو موضوعة للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه
فى الحكم مطلقا اى بلا دلالة على الترتيب والتعقيب وتقييد السباق
كذا قاله الشارح فى حاشيته على الامتحان والفاء موضوعة له اى للجمع
مع الترتيب بلا مهلة وتراخ فتكون اى فحينئذ تكون الفاء للتعقيب
اى لتعقيب المعطوف بالمعطوف عليه وثم موضوعة للترتيب معها
اى مع المهلة وحتى موضوعة له اى للترتيب معها اى مع المهلة
ايضا اى مثل ثم لكنها اى المهلة فيه اى فى لفظة اقل منه وكما بين
الشارح اشتراك حتى وثم فى كونهما للترتيب معها قيل عليه ما الفرق
بينهما بين لنا فاشار فى الجواب الى الفرق من وجهين احدهما بقوله
وهى اى المهلة المعتبرة فيه اى فى لفظة حتى ذهنية اى بحسب الذهن لاخارجية

لاخارجية اى لا بحسب الخارج قوله كما فى ثم تمثيل للمنفى اى كون المهلة
خارجية كما فى ثم نحو جاءنى زيد ثم عمرو فان المناسب بحسب الخارج
ان يتعلق المجيئ اولا بزيد ثم بعمرو وثانيهما بقوله والمعطوف
به اى بلفظ حتى جزء قوى او ضعيف من المتبوع اى من متبوعه بخلاف
ثم وانما اشترط بهذا ليفيد اى العطف الذى يدل عليه المعطوف
يعنى العطف بحتى قوة او ضعفا فيه اى فى ذلك المعطوف فيصلح
اى فى يصلح ذلك المعطوف لان يجعل فعل مضارع مجهول غاية
وانتهاء للفعل متعلق بغاية قوله المتعلق بكسر اللام المشددة
صفة للفعل بالكل اى بمجموع المعطوف والمعطوف عليه قوله
ويدل معطوف على قوله فيصلح قوله انتهاء الفعل فاعل يدل
قوله اليه اى الى ذلك المعطوف متعلق بانتهاء وقوله على شموله
اى ذلك الفعل متعلق بيدل والشمول مصدر مضاف الى فاعله
وقوله جميع اجزاء الكل مفعوله نحو مات الناس حتى الانبياء
مثال للمعطوف الذى هو جزء قوى من المتبوع ونحو قدم الحجاج
اى قدم ركبان الحجاج وقدم من باب علم حتى المشاة مثال للمعطوف
الذى هو جزء ضعيف من المتبوع والمشاة جمع الماشى قوله
فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء
ثم بهم اى بالانبياء اثبات لمطابقة المثال للممثل او دليل لمطابقة
المثال للممثل الذى هو كون المهلة فى حتى ذهنية قوله لانتفاع
الناس بوجودهم اى الانبياء اثبات لكون المناسب ذلك هذا ناظر
الى المثال الاول قوله وتقدم قدوم ركبان الحجاج بحذف اضافات
معطوف على خبران وهو قوله ان يتعلق قال صاحب المنافع قوله
وتقدم قدوم معطوف على ان يتعلق اى كان المناسب ان يكون كلها كب

منهم متقدما على رجالتهم بضم الراء مع تشديد الجيم جمع راجل بمعنى ماشى
منهم والضمير راجع الى الحجاج قال الفاضل العصام في حاشية الجامى
قوله على رجالتهم على وزن العلامة جمع راجل الراجل لمن ليس له ظهر
يركبه كذا في القاموس وقال الشيخ زاده رجالة جمع راجل وهو خلاف الفارس
هذا ناظر الى المثال الثاني قوله وان لم يكن وان هذه للوصلية اى
اى ولو لم يكن في نفس الامر والخارج كذلك في المثالين المذكورين
لان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس فلا يجوز
ان يقال فيه مات الناس ثم الانبياء فانه خلاف الواقع
ولان بعض الركبان يتقدم على بعض المشاة وبالعكس ومع هذا يصح
ان يقال قدم الحجاج حتى المشاة بخلاف ثم فانه لا يجوز ان يقال
في هذه الصورة قدم الحجاج ثم المشاة لانها لما اعتبر فيه المهلة
بحسب الخارج لزم ان يصح ايضا فيما وقع في الخارج قال صاحب المنافع
قوله وان لم يكن المستتر راجع الى المذكور من تعلق الموت الخ وتقدم قدوم
الخ قوله كذلك بان يكون تعلق الموت بالانبياء في اثناء الناس
وقدوم الرجالة مع الركبان او قبلهم والرجالة بفتح الراء وتشديد الجيم
جمع راجل والركبان على وزن الرهبان جمع راكب واو واما وام كل واحد
من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين او الامور
او الامور وانما فسرناه بقولنا للدلالة على احد الامرين او الامور
لان هذه الحروف ليست بموضوعة لاحد الامرين او الامور بل موضوعة
للدلالة عليها اما او فيفيد الشك في الخبر والتخيير او الاباحة في الامر
حال كون ذلك الاحد مبهما وفسر الشارح المبهم بقوله غير معين
وليس هذا التفسير لكون معنى المبهم خفيا محتاجا الى تفسير بل لايضاح
ان المراد بالابهام ليس هو ما كان مبهما في الخارج بل المراد منه ما يكون
غير معين عند المتكلم وهذا اى كونها لاحد الامرين او الامور او

او قولنا لاحد الامرين الى هنا او هذا التفصيل من احد الامرين
الى هنا بيان للمعنى المشترك بين هذه الثلثة والا اى وان لم يكن
بيانا للمعنى المشترك بينها فالاولى لان اى او واما قد يجيئان
للتفصيل كما في التنقيحات وللابهام فيكونان اى الاولان حينئذ
اى حين مجيئهما للتفصيل وللابهام او حين المجيئة للمعنيين عنده
اى عند المتكلم بخلاف ام الاستفهامية وام المتصلة مبتدا خبره
قوله لازمة للهمزة الاستفهامية فان قلت ان في عبارته خلافا
فان عبارته تقتضي ان تكون ام المتصلة لازمة للهمزة وهذا ليس
بصحيح فانه لو كان كذلك يلزم ان لا توجد همزة الاستفهام بدون ام
فانه لما كانت كلمة ام لازمة لها كانت الهمزة ملزومة بل العبارة
الصحيحة ان يقول ام المتصلة ملزومة للهمزة قلت ان المراد باللازم
ليس اللازم المنطقي الذي هو بمعنى عدم الانفكاك بل بمعنى انها غير مستقلة
بدونها كما اختاره الفاضل الجامي قيل يريد ان اللازم ههنا بمعنى اللغة
لا بمعنى العرف لانه لو كان بمعنى العرف يلزم عدم انفكاك الهمزة
من ام المتصلة مع انها تنفك عنها وفي حمل الكلام على العقب اختلاف
السكاكي والخطيب يحمل على معنى اللغة ولو تقديرا ولو هذه للوصلية
اى ولو كانت الهمزة تقديرا كقولها ما ادرى وان كنت داريا بسبع رمين
الجمر او بثمان كذا في الامتحان يليها اى يذكر بعد الهمزة بلا فاصلة
احد المستويين والاخرى ويلي المستوى الاخر ام المتصلة وهي
بتعيين احدهما اى احد المستويين او كليهما اى او بطلا المستويين
او نفيهما اى او بنفي المستويين لا بنعم اولا اى لا ايجاب بنعم اولا
او لا ايجاب بنعم وبلا كذا في الامتحان فقولنا محذوف قوله لانها اى ام المتصلة
متعلق بلا بنعم اولا اى وانما لا يجاب بنعم ولا لانها انما تستعمل فيما علم

ثبوت احدهما اي احد المستويين عنده اي عند المتكلم بلا تعيين فيطلبه
اي فيطلب المتكلم التعيين لان ام هذه مع الهمزة بمعنى اي الذي يستفهم به
عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استفهام واحد فلذلك
سميت بالمتصلة بخلاف او مع الهمزة كما اذا جاءك زيد او عمرو
اي اجاءك احدهما لا على التعيين اولا فيصح في الجواب نعم او لا كذا
في الامتحان ولما فرغ من بيان ام المتصلة شرع في بيان المنقطعة
فقال وام المنقطعة للاضراب كبل عن الاول اي للاعراض عن الاول
وهو المعطوف عليه مع الشك في الثاني كالهمزة وهو المعطوف فتستعمل
اي المنقطعة في الخبر لا في الانشاء نحو قولك انها اي الجثة التي اراها
او القطيعة التي اراها لابل ام شاة اضربت عن الاخبار الاول وشككت
في الثاني اي ان القطيعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت
انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة
او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة
قوله وفي الاستفهام عطف على قوله في الخبر اي وايضا تستعمل في الاستفهام
نحو قولك ازيد عندك ام عمرو وقصدت الاضراب عن الاستفهام
الاول بالثاني اي بل عمرو ولا موضوعة لنفي ما اي الحكم الذي
اوجب اي اثبت للاول اي المعطوف عليه نحو جاءني زيد لا عمرو فهي
اي لا الملازمة للايجاب اي غير مستعملة بدونه لا تقول ما جاءني زيد
لا عمرو لانك لم توجب للاول شيئا فتنفيه كذا في الافتتاح قال
صاحب فتح الاسرار قوله لازمة للايجاب اي لا تجيء بعد نفي وبل
موضوعة للاضراب عن الحكم الاول بجعله كالمسكوت عنه وصرف الحكم
عنه الى الثاني اي قطع الاسناد المطلق عن الاول فجعله كالمسكوت عنه
ثم تعليقه الى الثاني او نقل الاسناد المطلق على الاول فجعله كالمسكوت عنه
ثم تعليقه بالثاني مع الايجاب اي مع وقوعها في الكلام المثبت اه

او مع الكلام المثبت كما قال له البعض كجاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني
عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه فكأنه لم يحكم في المعطوف عليه بشيء لا بالمجيء
ولا ابعده والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد واما
مع النفي اي مع وقوعها في الكلام المنفي او مع الكلام المنفي
نحو ماجاءني زيد بل عمرو فلصرف حكم النفي اي فهي لصرف حكم النفي
عن الاول الى الثاني فيكون معناه بل ماجاءني عمرو وجعله اي
الاول والمصدر مضاف الى مفعوله وفاعله محذوف اي وجعل الجاعل
الاول كالمسكوت عنه كما في الاثبات يعني لا يحكم عليه بنفي واثبات وهذا
الوجه مبني على قول قوله ولاثباته عطف على قوله لصرفه اي ولاثبات
حكم النفي لما اي للمعطوف الذي وقع بعده اي بل فيكون معناه بل جاءني
عمرو وهذا الوجه مبني على قول آخر قال صاحب الافتتاح وفي نحو ماجاءني
زيد بل عمرو وجهان احدهما ان يكون معناه بل ماجاءني عمرو وهي
لبيان من نسب اليه عدم المجيء وثانيهما ان يكون معناه بل جاءني عمرو
وهي للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو لكن بدلالته عبارته
وجعلت الوجه الاول الذي بينه فيه ثانيا والثاني اولا تطبيقا لبيان الشارح
هنا قوله واما مع النفي اي واما كلمة بل مع وقوعها بعد النفي نحو ماجاءني
زيد بل عمرو فلصرف حكم النفي اي فهي لصرف الحكم المنفي عن الاول اي عن المعطوف عليه
الى المعطوف نحو ماجاءني زيد بل عمرو اي بل ماجاءني عمرو وجعله اي الاول
كالمسكوت عنه حتى يكون معنى ماجاءني زيد بل عمرو ان عمرا لم يجئ فعدم
مجيء عمرو متحقق وعدم مجيء زيد او مجيئه على الاحتمال على قول اي وهذا
مبني على قول وهو قول المبرد وعبد الوارث قوله ولاثباته عطف على قوله

قال الاستاذ [illegible]

اي لاثبات في حكم المنفي قوله لما بعدها اي لمعطوف واقع بعد بل والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه ففي ما جاءني زيد بل عمرو ان عمراً
جاء فمجيء عمرو متحقق وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال او المجيء
منفي عنه قال الفاضل الجامي وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء
منفي عنه على آخر اي وهذا مبني على قول آخر وهو قول الجمهور
ولكن بتخفيف النون وسكونها اي ولكن المخففة المستعملة في عطف
المفرد على المفرد موضوعة للاثبات اي للاثبات لما بعده بعد النفي
اي بعد نفي الاول وذلك لوجود تغاير طرفيها معنى والمفرد المعطوف
فلا يكون منفيا لان حرف النفي انما يدخل على الجملة فيجب كون المعطوف عليه
منفيا ليحصل التغاير كما قام زيد لكن عمرو اي مثل ما قام زيد لكن عمرو
اي قام عمرو فهو اي لفظ لكن نقيض لا في عطف المفرد على المفرد فان لا
لما كانت لنفي ما اوجب للاول فتكون لكن لايجاب ما انتفى عن الاول
فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول فان الحكم بالقيام في المثال المذكور
منفي عن زيد وذلك لازم فانه لو لم يرد نفي الحكم عن الاول لقال
ما قام زيد ولا عمرو وعطف بالواو كذا في المحرم وفي عطف الجملة
اي ولكن المستعملة في عطف الجملة على الجملة موضوعة للاثبات لما بعده
بعد النفي فقط وللعكس عطف على للاثبات بعد النفي اي للنفي
بعد الاثبات يعني لكن للنفي بعد الاثبات فهو اي لكن نظير بل
في مجيئه بعد النفي والاثبات او في الوقوع بعد النفي والاثبات
نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء مثال لوقوعه بعد الاثبات ونحو
ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء مثال لوقوعه بعد النفي فهو
اي لكن على كل تقدير من التقديرين لا يفارق النفي اي لا يستعمل
بدون النفي او لا يفارق عن النفي او النفي لازم له او لا ينفك
عن النفي ولما كان في عطف بعضها شروط اراد ان يبين

اراد ان يبين العطف فيها وشروطه فقال واذا عطف اي
ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل في السعة واذا عطف
قوله اي العطف بالحروف فيه اشارة الى ان الضمير المستتر
تحت عطف راجع الى العطف بمعنى المعطوف وبعبارة اخرى
وفيه اشارة الى ان القائم مقام الفاعل في عطف هو مصدره
مثل قولك بين العير والنزوان وبعبارة اخرى وفيه اشارة
الى ان الفعل مبني للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى مصدره
فان قيل يتوهم هذا ان اللفظ متصف بالمعطوفية قبل العطف
وليس الامر كذلك فان اتصاف اللفظ بالمعطوفية انما هو بعد العطف
فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا وذا
غير جائز اذا امكنت الحقيقة لانه اذا امكنت الحقيقة لا يصار الى المجاز
قلت لا تجوز فيه لان زمان وقوع نسبة العطف واتصاف اللفظ
بالمعطوفية واحد فيكون ذلك الاتصاف حقيقة لا مجازا وانما يكون
مجازا لو كان حصول المعطوفية بعد زمان العطف نعم ان للعطف
تقدم ذاتي على المعطوفية كتقدم العلة على المعلول وهو ينافي
حصول المعطوفية في زمان العطف فيلزم ان يكون ذلك الاتصاف
مجازا لكن ذلك التقدم غير معتبر في المجازية بل المعتبر فيها التقدم
الزماني وكذا مثل من قتل قتيلا اي مقتولا فان هذا التركيب يوهم
ان يكون الشخص متصفا بالمقتولية قبل القتل وليس الامر كذلك
فان اتصاف الشخص بالمقتولية انما هو بعد القتل فيحتاج الى ان يرتكب
فيه تجوز وذا غير جائز اذا امكنت الحقيقة قلت لا تجوز فيه لان زمان
وقوع نسبة القتل واتصاف الشخص بالمقتولية واحد فيكون ذلك
الاتصاف حقيقة لا مجازا وانما يكون مجازا لو كان حصول المقتولية

بعد زمان القتل نعم ان للقتل تقدم ذاتي على المفعولية كتقدم العلة
على المعلول وهو ينافي حصول المقتولية في زمان القتل
فيلزم ان يكون ذلك الاتصاف مجازاً لكن تقدم الذاتي غير معتبر
في المجازية بل المعتبر فيها التقدم الزماني قال المص في تعليقه
على الامتحان مثل من قتل قتيلا فان القتل لا يقع على الحي حين
هو حي بل على المقتول بذلك القتل فزمان القتل والمقتولية
واحد فالقتيل حقيقة بخلاف من قتل حيا فان الحي مجاز باعتبار
الكون فان لم تفهم هذه الدقة فاجعل القتيل مجازا باعتبار الاول
كما جعله شراح الحديث وقس على هذا ويعطف المعطوف انتهى وقس
عليه واذا عطف العطف يعني ان المعطوف حقيقة لان زمان
وقوع نسبة العطف واتصاف اللفظ بالمعطوفية واحد وانما يكون
مجازا لو كان حصول المعطوفية بعد زمان العطف وليس كذلك
نعم لم تقدم ذاتي عليها وذا غير معتبر في المجازية قال بعض المحشين
قال المص في حاشية على الامتحان هذا مثل من قتل قتيلا يعني انه
لا مجاز فيه وقال صاحب فتح الاسرار ويصح كون مثل من قتل قتيلا
حقيقة باعتبار انه قتيلا بهذا القتل لا بقتل سابق انتهى ويفهم
منه انه مجاز باعتبار انه قتيلا بقتل سابق لا بهذا القتل وقال
صاحب المنافع قوله اي المعطوف بالحروف الخ يشير الى ان نائب
الفاعل لعطف ضمير راجع الى العطف بالحروف السابق لفظا او الى مصدره
المعرف باللام السابق تقديرا تذكر ما ذكر في تعريف الكلمة وفي المفعول معه
والاسلم هنا ان يكون نائب الفاعل قوله على الضمير وقال الاستاد
قوله اي العطف بالحروف اشارة الى ان عطف مسند الى ضمير مصدره
والى الجار والمجرور قوله او وقع العطف فيه اشارة الى ان الفعل

[illegible]

الى ان الفعل مجهول ونائبه ما سكت فيه راجع الى مصدر على تضمين
معنى الوقوع على منوال قولك وقد حيل بين العير والنزوان
وبعبارة اخرى وفيه اشارة الى ان نائب الفاعل في عطف راجع
الى مصدره واشارة الى ان على متعلق به بتضمين معنى الوقوع
لانه لا يتعدى الى مفعوله بحرف الجر بلا تضمين بل بنفسه قال الاستاد
قوله او وقع قد اشار به الى ان على متعلقة بالوقوع المضمن
لا بالعطف لانه بنفسه يتعدى الى مفعوله فلا حاجة الى حرف الجر
وقال الاخ وانما فسر عطف بقوله وقع العطف لعدم تأتي
معنى العطف في الحقيقة لان العطف عبارة عن ميل شيء الى شيء
انتهى كلامه ولو قال او اريد العطف لكان احسن لان فعل العبد
مسبوق بالارادة فيكون معناه واذا اريد المتكلم العطف على الضمير
المرفوع المتصل سواء كان ذلك الضمير بارزا او مستترا قوله الضمير
المرفوع المتصل احتراز عن الضمير المنصوب متصلا او منفصلا وعن الضمير
المنفصل مرفوعا او منصوبا يعني قوله الضمير المرفوع احتراز عن الضمير
المنصوب مطلقا وقوله الضمير المتصل احتراز عن الضمير المنفصل مطلقا
قوله فانه اي الشأن والحال تعليل للزوم الاحتراز عنهما لا شرط
وهو التأكيد بمنفصل عليهما اي على الضمير المنصوب وعلى الضمير المنفصل
قوله يجب تأكيده جواب اذا يعني يجب تأكيد ذلك المتصل بمنفصل
عند البصرية قوله ويقبح تركه اي التأكيد بمنفصل اشار بهذا الى ان المراد
بالوجوب ما يقابل القبح قال في الامتحان هذا هو الاولى عند البصرية
ويجوزونه على قبح من غير فاصلة ولا ضرورة وعند الكوفية يجوز مطلقا
هذا كلامه وصرح به غيره ايضا يعني اي يريد المص بقوله وجب تأكيده
بمنفصل ان شرط العطف عليه اي على ذلك الضمير يعني الضمير المرفوع المتصل
التأكيد به اي بمنفصل قوله فالجزاء وهو التأكيد به في الحقيقة وان كان

[illegible]

في الظاهر وجوب التأكيد قال الاستاد وان كان الجزاء في الظاهر
وجوب التأكيد لكن الجزاء في الحقيقة التأكيد بمنفصل فعلى هذا ينبغي للمص
ان يقول يؤكد بمنفصل وجوبا بدل قوله يجب تأكيده بمنفصل وانما عدل
الى الوجوب للاعلام بوجوبه في بادي النظر واول الامر وقال صاحب المنافع
قوله فالجزاء هو يجب تأكيده وقال الاستاد قوله فالجزاء تفريع على قوله
ان شرط العطف التأكيد به اي اذا كان شرط العطف التأكيد به فالجزاء
فعلى هذا يكون المراد من الجزاء التأكيد به لا وجوب التأكيد والشرط
والمراد منه اللغوي وهو بمعنى السبب والموقوف عليه لشرط اي الجزاء
اي سبب وموقوف عليه لشرط العرفي وهو بمعنى العلامة لتحقق الثاني
قال صاحب المنافع قوله شرط لشرط اي موقوف عليه لشرط العرفي
هو عطف على الضمير الخ فيه ان الجزاء هنا وجوب التأكيد وهو ليس بشرط
للعطف بل الشرط نفس التأكيد كما لا يخفى انتهى كلامه اقول وبما قررناه
لا يرد عليه هذا بناء على ان الشرط وهو هنا قوله واذا عطف على الضمير الخ
اذا كان علة غائية للجزاء وهو التأكيد بمنفصل في الحقيقة وفي الظاهر
وجوب التأكيد وعند صاحب المنافع هو قوله يجب تأكيده يعني وجوب التأكيد
والعلة الغائية ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود قال قول احمد
في حاشية الفناري والعلة ما يتوقف عليه الشيء وما يتوقف عليه
المركب ان كان ما لاجله الشيء فهو العلة الغائية يكون الجزاء
شرطا اي سببا لوجوده اي الشرط في الخارج لا في الذهن ويكون
سببية الشرط للجزاء بحسب الذهن لا بحسب الخارج لانه يكون جزاء فيه
قال امام الايوب قوله ويكون سببية الشرط اي ويكون معنى كون الشرط
سببا للجزاء كونه سببا بحسب الذهن فانه في الخارج بعكسه ولذا اي
ولاجل سببية الشرط بحسب الذهن يفسر بتشديد السين المفتوحة
وبضم الياء فعل مجهول من التفسير الشرط نائب الفاعل في مثله
اي

اي في مثل واذا عطف بالارادة فيكون مجازا مرسلا تعبيرا بذكر المسبب
الذي هو عطف وارادة السبب الذي هو ارادة العطف وفائدة
المجاز هنا بيان قوة القصد والارادة للعطف بانه لا يتخلف الفعل
المراد عنها واما القرينة المانعة عن الارادة معناه الحقيقي فهو ان عطف
لما كان بصيغة الماضي افاد تحقق العطف والحال انه لم يتحقق بعد
بل سيتحقق بعد هذا كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا اي
من غسل يغسل من الباب الثاني وصيغة الامر هنا للايجاب فيقال
في تفسير اذا قمتم الى الصلوة اذا اردتم القيام الى الصلوة
وفي تفسير اذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اذا اريد العطف
على الضمير المرفوع المتصل فانه مما ينبغي ان يحفظ قال بعض المحشين
قوله كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم تمثيل
لما يفسر بالارادة لا يذهب عليك ان هذه الاية تمثيل لهذه القاعدة
المطغية فليتبصر ولذا اي ولاجل كون الشرط في مثله مفسرا
بالارادة او ولاجل كون الارادة مرادا في مثله او ولاجل التفسير
بالارادة لم يقيد اي المص قوله اي المص يجب تأكيده قوله باولا
متعلق بلم يقيد كذا حققه الفاضل العصام في شرح الكافية
قوله ولما اوهم الخ تمهيد وتوطئة لسبب ذكر المثال وهو فعل ماض
معلوم من باب الافعال وقوله قوله اي المص فاعله والقول مصدر
مضاف الى فاعله ومفعوله قوله يجب الخ قوله جواز كون التأكيد
مفعول اوهم مؤخرا خبر الكون عن العطف متعلق بأخرا مع انه
اي التأكيد ليس كذلك اي ليس مؤخرا عن العطف بينه اي عدم كونه
مؤخرا عنه قال الاستاد قوله ولما اوهم قوله اي اوهم الواهم من قوله
اي المص يجب تأكيده جواز كون التأكيد مؤخرا عن العطف لان قوله
اذا عطف شرط وقوله يجب الخ جزاؤه فالشرط يجب ان يكون مقدما

على الجزاء مع انه اى مع ان الامر ههنا ليس كذلك اى ملابس بالعكس
فان التأكيد مقدم على العطف لما عرفت ان الشرط اذا كان
علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده في الخارج فيكون
معنى كون الشرط سببا للجزاء كونه سببا بحسب الذهن لا بحسب الخارج
فانه في الخارج بعكسه كذا قاله امام الايدب بعينه اى بين المص
كون الامر بالعكس وقال الاخر قوله مع انه اى الايهام ليس كذلك اى
ليس كالايهام قوله ويجب الخ او مع انه اى الجواز ليس كذلك
اى ليس كالايهام قوله ويجب الخ بعينه جواب لما اى بين المص
خلاف الايهام بالمثال اى بايراد المثال وقال البعض قوله
ولما اوهم قوله اى المص يجب الخ جواز التأكيد اى تأكيد المرفوع
المتصل بمنفصل متأخرا عن العطف مع انه اى الايهام ليس كذلك
اى مثل ذلك الايهام بعد جواب لما اى بين المص قوله يجب الخ
بما هو المراد منه بالمثال اى بايراد المثال وقال بعض المحشي قوله
ولما اوهم قوله يجب الخ انما الوهم لمثل هذا المقام الغبي
اذ كيف يوهم واهم سواه عند رجوع الضمير في تأكيده في قوله يجب تأكيده
الى الضمير المرفوع المتصل لان التأكيد ما اكد بغير فاصلة فهل
يتصور تأخيره عن العطف فقال اى اراد بيان ذلك فقال اى
المص نحو ضربت انا او انت وزيد فانه لما اريد عطف زيد على الضمير
المرفوع البارز المتصل في ضربت اكد ذلك الضمير بمنفصل وهو انا
فانه مرادف تاء ضربت لدلالة كل منهما على المتكلم هذا مثال لما يكون
الضمير المرفوع بارزا ونحو زيد ضرب هو وغلامه او زيد ضرب هو وعمرو
مثال لما يكون المرفوع فيه مستكنا ومنه قوله اسكن انت وزوجك
الجنة ورجح المص هذا المثال على نحو اضرب انت وزيد ونحو زيد ضرب هو
وغلامه

وغلامه لان الداعي الى الحكم به في الثاني طرد الباب والا فهو يحتمل
ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لانه من قبيل تأكيد المتصل
بالمنفصل وجه الوجوب السبب وجوب التأكيد به اذا عطف
على الضمير المرفوع المتصل او اذا عطف على ذلك الضمير قوله وجه الوجوب
مبتدأ خبره قوله ان الفاعل المتصل اى الضمير المرفوع المتصل بالفعل
كالجزء لفظا ومعنى من الفعل الذي اتصل به اما لفظا فلاتصاله
بالفعل واما معنى فلكونه فاعلا لذلك الفعل فيكون اى فلو عطف
عليه بلا تأكيد يكون ذلك العطف في الامتناع كالعطف اى كما
لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل وعطف كلمة
على بعض حروف كلمة اخرى ممتنع لانه يلزم عطف الاسم على الحرف
وعطف كلمة على ما ليس بكلمة فبالتأكيد اى فبتأكيد ذلك الفاعل بمنفصل
لانه بذلك يظهر انه اى ذلك الفاعل المتصل بالفعل وان كان كالجزء
من حيث الظاهر منفصل جزء ان من حيث الحقيقة ثم وكلمة مستقلة
بنفسها يعلم هذا بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل لذلك
الضمير نوع استقلال بسبب التأكيد بمنفصل فيحسن العطف عليه كما يحسن
على الاسم الظاهر ولما توهم انه يجوز العطف ايضا على التأكيد لانه
عين المؤكد فكما جاز العطف عليه جاز ايضا على التأكيد بل هو اولى
لقربه لانه اذا كان لشيء معطوفان اقرب وابعد فالاقرب اولى بالعطف
دفع هذا التوهم بقوله ولا يجوز العطف على التأكيد بل يجب ان يعطف
على الفاعل المتصل قوله لان المعطوف متعلق بلا يجوز وعلة له في حكم
المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له كما سيجيء فيلزم اى فيجب العطف عليه
يلزم ان يكون المعطوف تأكيدا ايضا اى كما كان المعطوف عليه تأكيدا
وليس كذلك اى ليس المعطوف تأكيدا يعني كون المعطوف تأكيدا باطل
لما سبق ان التأكيد عين المؤكد وانت خبير ان المعطوف يغاير المعطوف عليه

لفظا ومعنى فلا يصح ان يعطف على التاكيد فيجب ان يكون معطوفا
على الفاعل المتصل لما سبق الا ان يقع الفصل استثناء مفرغ من قوله يجب
تاكيده بمنفصل اي يجب تاكيد الضمير المرفوع المتصل في جميع الاوقات
الا وقت ان يقع بينهما اي بين المعطوف والمعطوف عليه او بين الضمير
المرفوع المتصل وما عطف عليه فصل اي فاصل ولو بعد العاطف ولو هذه
للوصلية اي ولو وقع ذلك الفصل بعد حرف العاطف كذا في الامتحان
وغيره قال قوله ولو بعد العاطف اي ولو وجد الفصل بعده نحو قوله
اي الله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا
مزائدة بعد حرف العاطف لتاكيد النفي ومن هذا ظهر كفاية الفصل
بحرف ولو متاخرا كذا قاله عصي الشوكي قال الشيخزاده والاصل
في العاطف ان يلي المعطوف ولا يفصل بينهما بشيء وقد جاء الفصل
نحو قوله تعالى خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن والاصل خلق سبع
سموات ومثلهن من الارض فيجوز تركه اي فحينئذ يجوز ترك التاكيد
يعني فاذا اريد العطف حين وقع الفصل يجوز ترك التاكيد
بمنفصل اكتفاء به ولحصول الغرض والاختصار ايضا بلا قبح عند
الفريقين متعلق بيجوز قال الفاضل العصام في شرح الكافية
اعلم ان المراد بقوله فيجوز تركه الجواز بلا قبح كما هو المتبادر
مع جواز اتيانه اي التاكيد نحو ضربت انا اليوم وزيد كذا في العصام
قال الفاضل الجامي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل
مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون قوله لانه اي
الشان علة لجواز تركه ومتعلق بيجوز حينئذ اي حين وقع الفصل
بينهما يطول الكلام فيحسن الاختصار بترك التاكيد طلبا
لتخفيف الكلام ودفعا لثقل الكلام كذا اي مثل ما ذكر قالوا في وجه
جواز ترك التاكيد حين وقع الفصل بين المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه
قال البعض قوله كذا قالوا اي النحاة في جواز ترك التاكيد وقال المص

وقال المص في الامتحان وفيه اي في قول النحاة في تعليل جواز ترك التاكيد
من طول الكلام بالفصل نظر اي بحث من وجوه اما اولا اي اما النظر
اولا يعني اما كون النظر اولا فلان الفصل اي فثابت لان الفصل قد يقع
بحرف واحد كما في الاية المتقدمة وهي قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا
قال الاستاد قوله كما في الاية المتقدمة اي كالحرف الذي وقع في هذه
الاية الكريمة المتقدمة وهو لفظ لا وقال البعض قوله كما في الاية المتقدمة
اي مثل فصل بحرف واحد كائن في الاية المتقدمة وقال صاحب النافع
قوله قد يقع بحرف واحد اي بكلمة هي حرف اصطلاحي قوله كما في الاية وهي
كلمة لا فالقول اي الحكم بحصول الطول اي طول الكلام به اي بالفصل
والقائل الفاضل الجامي حتى يغني اي طول الكلام عن الواجب الذي
هو التاكيد بمنفصل قال البعض قوله حتى يغني مسبب عن طول الكلام
قوله عن الواجب وهو التاكيد بمنفصل قوله فالقول ... جزء ... النافع
عجيب ... ثانيا اي واما كون النظر ثانيا فلان الاختصار
اي فثابت لان الاختصار بترك الفصل بناء على ما ذكروه اي على دليل
ذكروه استحسان جزاف فكيف استفهام انكاري يعارض اي يقابل
الاستحسان الواجب الذي هو التاكيد بمنفصل فضلا عن الرجحان
اي عن رجحان الاستحسان على الوجوب يعني عن ترجيح الاستحسان
على الوجوب واما ثالثا اي واما كون النظر ثالثا فلان الفصل اي فثابت
لان الفصل بكلمة اقل والاقل صفة لكلمة وتذكير الصفة مع ان الموصوف
مؤنث ولو لفظا لعدم الاعتداد بتانيث ما لا معنى له بدون التاء فانه يجوز
تذكير ما يتعلق به او تذكير الصفة باعتبار ان التاء جزء من الكلمة لان الكلمة
بذلك الاعتبار مذكر واما باعتبار ان التاء في الاصل للتانيث فتكون
بذلك الاعتبار مؤنثة فح يلزم تانيث الصفة حرفا تمييز من نسبة اقل

د ورد في هذا الوجه وهو انه حينئذ يطول الكلام ... الاختصار

[illegible]

قوله من التاكيد متعلق باقل قوله لما كفى جزاء اى لما كفى ذلك
الفصل فى جواز العطف قوله كان جواب لما ماذكر اى وجه الوجوب
الذى ذكر من ان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل قال البعض قوله ماذكر
من ان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فى التاكيد اى فى وجوب التاكيد
قوله مما لايعنى خبر كان اى مما لايقصد ولايعتبر ولايهتم انتهى ما قاله المحشى
قوله فالوجه فى وجوب التاكيد تفريع على قوله كان ماذكر فى التاكيد مما لايعنى اى اذا كان
ماذكر فى التاكيد مما لايعنى فالوجه اى وجه الوجيه فى وجوب التاكيد
او وجه الصحيح فى وجوب التاكيد بمنفصل او الوجه فى وجوب الفصل
بالتاكيد انهم اى النحاة التزموا الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه
قوله بالتاكيد متعلق بالفصل او غيره اى او بغير التاكيد قوله ليحصل
متعلق بالتزموا وعلة له به اى بالتاكيد او بالفصل النقصان فى
التابع اى فى المعطوف قوله بالبعد الذى حصل بالتاكيد او بالفصل
متعلق بالنقصان والباء سببية اى بسبب بعده عن متبوعه اى التابع
فيعارض اى اذا حصل النقصان فيعارض اى النقصان او اذا حصل
النقصان فى التابع بالبعد فيعارض اى البعد مزيته اى مزية التابع مع كونه
فرعا قوله لاستقلاله اى التابع متعلق بمزية اى لاستقلاله لفظا ومعنى
تدا على متبوعه اى التابع متعلق بمزية ايضا الذى اى المتبوع الذى
هو اى ذلك المتبوع غير مستقل لفظا فقط وان كان مستقلا معنى
وهى اى تلك المزية يعنى مزية التابع على المتبوع سبب استقباحهم
اى النحاة قوله العطف مفعول الاستقباح بدونه اى بدون الفصل
بالتاكيد قوله وفى الفصل بالتاكيد متعلق بقوله فائدة اخرى وبالتاكيد
للفصل وهى اى تلك الفائدة ايذان استقلال المتبوع اى اعلام
استقلال المتبوع بحسب الحقيقة والمعنى فيكون اى فى يكون الفصل
به اى بالتاكيد افضل منه اى من الفصل بغيره اى بغير التاكيد قوله
فلو قال تفريع على قوله وفى الفصل بالتاكيد اى فلو قال المص هنا و

قال البعض قيد بالبعد الذى هو خلاف الاصل اهـ

واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فصل بالتاكيد او غيره بين المعطوف
والمعطوف عليه ولو وجد ولو هذه للوصلية اى ولو وجد الفصل
بعد العاطف اى بعد حرف العاطف نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا
كما قال البيضاوى اى يجب المآل فعبارته ليست مثل هذه العبارة
اذ قال والمرفوع المتصل بفاصلة ولو بعدها الا للضرورة انتهى
كما قال صاحب المنافع قوله لكان اخصر جواب لو اى لكان اخصر
من قوله ذلك وانسب بما يوجه بهذا التوجيه وهو توجيه الشارح
بقوله فالوجه اه قال صاحب المنافع قوله وانسب اى لكان بعضه
انسب ببعض بكون الجزاء ماضيا لفظا كالشرط بخلاف كلام المص
او لكان هذا الكلام انسب بما يجئ من قوله واذا عطف على المجرور
اه فى كون الجزاء ماضيا لفظا وعدم الاستثناء وافيد لسلامته
عن النظر ولهذا قال تدبر قال الاستاد قوله وافيد وعلى هذا التوجيه
لايتوجه ما اورده عليهم ولهذا قال تدبر وقال صاحب المنافع قوله
تدبر الظاهر انه تنبيه على استخراج كيفية الانسبية والافيدية وانما جاز
التاكيد والبيان اى عطف البيان له اى للضمير المرفوع المتصل
بلا فصل بين التاكيد والمؤكد وبين عطف البيان والمعطوف بالبيان
قوله لكونهما اى التاكيد والبيان متعلق بجاز وعلة لجواز التاكيد
والبيان له بلا فصل او علة لجاز غير مستقلين معنى لكونهما غير مقصودين
بالنسبة فيسوغ اختلاطه عن المتبوع بعدم الاستقلال وان كانا اى التاكيد
والبيان وان هذه للوصلية مستقلين لفظا فلا يلزم اى فحينئذ
لا يلزم ما لزم فى المعطوف قوله من المزية بيان لما لزم وانما جاز البدل
عنه اى عن الضمير المرفوع المتصل بدونه اى بدون الفصل بين البدل
والمبدل منه مع كونه اى البدل مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف اى كما كان
المعطوف مستقلا لفظا ومعنى قوله لكون متبوعه اى متبوع البدل وهو
المبدل منه متعلق لجاز وعلة له غير مستقل لكونه غير مقصود بالنسبة فيسوغ

الخلط عن التابع بالجزئية قوله لكونه متعلق بغير مستقل وعلة له اي لكون المتبوع اعني المبدل منه في حكم التنحية اي في حكم السقوط او في حكم الخلاص فلا يلزم اي فلا يلزم ايضا اي كما لا يلزم في التاكيد والبيان المزية المذكورة لان المزية يتصور فيما كان في مقابلة شيء والمبدل منه في حكم التنحية كلا شيء نحو ضربته اليوم وزيد مثال الفصل قبل العاطف وزيد معطوف على الفاعل ومثال الفصل بعده قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا واذا عطف على المضمر المجرور اي ولا يعطف على المضمر المجرور واذا عطف على الضمير المجرور كما في شرح الميزان وانما قال على المضمر المجرور ولم يقل على المجرور لان العطف على المظهر المجرور جائز بدون اعادة الجار اقول هذا يقتضي جواز مررت بزيد وبك بلا اعادة الجار وهو ممتنع اتفاقا فالصواب ان يقول وكذا الحكم اذا عطف الضمير المجرور على المظهر المجرور اعيد الخافض اي وجب اعادة الجار الذي جر المعطوف عليه او اعيد جار المعطوف عليه في المعطوف حين العطف لئلا يلزم العطف على الجزء كما في المرفوع المتصل حرفا كان ذلك الخافض او اسما مضافا قوله لانه اي الشان والحال متعلق باعيد وعلة له لما اشتد الاتصال بينهما اي بين الجار والمجرور قوله لكون الاحتياج متعلق باشتد وعلة له من الطرفين لفظا ومعنى اما احتياج الحرف للمجرور فلتوقف استعماله وضعا ولغة على المجرور مثلا لا يصح ان يقال مررت ب ومعنى فلتوقف تعقله ووجوده في الذهن لعدم استقلاله في المفهوم على تعقل المجرور واما احتياج المضاف لفظا فلكون المضاف اليه بمنزلة جزئه لقيامه مقامه نحو صار بازيد واقام الصلوة وجاء امير المؤمنين ومعنى فلان الاصل في المعنوية والمضاف فيها ياخذ من المضاف اليه تعريفا وتخصيصا ولان الاضافة جزء من المضاف من حيث انه مضاف فيتوقف على المضاف اليه واما احتياج

واما احتياج المجرور لفظا فلتوقف وجوده وضعا الى الجار ومعنى فلاحتياجه في الربط والتعلق بالغير اليه وان لم يحتج الى نفس الربط بخلاف الفاعل فانه كما لا يحتاج الى نفس الربط لا يحتاج فيه الى غيره فان قيل يحتاج في التعلق بالفعل اليه قلنا لا يقال يحتاج في ذبح الشاة الى الشاة بل الى السكين واما احتياج في الرفع فلفظي وما ذكروه في وجه شدة الاتصال من عدم جواز التخلل بينهما فقد عرفت فساده في المضاف واما في الحرف فلوقوع فيما رجح والتوابع على القول بالانسحاب ومن تقريرنا اضمحل توجه الدور ادوار فتامل بخلاف الفعل والفاعل المتصل لان احتياج الفعل الى الفاعل من حيث المعنى واحتياج الفاعل المتصل اليه من حيث اللفظ وان من الطرفين ومن تقريرنا اضمحل توهم الدور لانه تبين منه ان كلا من وجهتي الاحتياج من احد الطرفين مغاير لوجه ما الاحتياج من الطرف الآخر باعتبار التوقف لفظا ومعنى فافهم وقيل لان توقف احدهما في التركيب والآخر في التلفظ فافهم قوله كانا اي الجار والمجرور جواب لما كواحد اي كشيء واحد فاشتد اي فحين اشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة كما يمتنع هذا لكونه عطف الكل على الجزء والاسم على الحرف الذي ليس بمستقل يمتنع ذلك ايضا فلم يغن اي فحين لم يغن الفصل بل لزم اعادة الجار ولا مجال للتاكيد لعدم المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور على الجار لان المجرور لشدة اتصاله بالجار كان كالجزء منه وجزء الشيء لا يتقدم عليه نحو مررت بك وبزيد مثال لكون الجار حرفا وهو مكرر فيه والمعطوف مجرور فقط وجره اي جر المعطوف بالجار الاول والجار الثاني كالعدم لانه لا احتياج له في المعنى والعمل لانه زيد تاكيدا ليصح العطف وما كان كذلك لا يعمل فالعمل للاول مثل قولك ما زيد قائما ولا رجل حاضرا معنى اي من حيث المعنى لانه زائد والزائد لا يكون له معنى الا التاكيد علم ذلك

بدليل قوله اي المص ونحو المال بيني وبينك مثال لكون الجار
فيهما قال الشارح الاول والبين مصدر بمعنى الفراق تقديره
المال مكان فراقي وفراقك وبين الثانية زائدة والكاف مجرور المحل
معطوف على الضمير المجرور الذي هو الياء المتكلم المضاف اليه
في بيني قوله اذ بين اي لفظ بين تعليل لقوله بدليل قوله لا يضاف
الا الى الشيء المتعدد الذي يقبل القسمة لانه من الامور الاضافية
الا انه لا يضاف الا الى المتعدد كأي واية وكلا وكلتا فكان ينبغي
ان يقال المال بيننا الا انه فصل شريكيه واضاف ثانيا لفظ بين
اليه للدلالة على كمال الامتياز والافتراق وقيل جره بالثاني اي
بالجار الثاني او بالعامل الثاني يعني جره في مثله بالجار الثاني كما في الحرف
الزائد نحو كفى بالله شهيدا ثم اي هذا اي لزوم اعادة الجار
مذهب البصرية في حالة الاختيار والسعة لانهم قالوا اذا عطف
على المضمر المجرور اعيد الخافض في حالة الاختيار والسعة
واما غيرهم من النحويين يجوزون تركها اي الاعادة يعني اعادة الجار
حالة الاضطرار اي في حالة الضرورة الشعرية قال الاستاد فقوله
حالة الاضطرار اي غير حالة السعة والاختيار وجوزه اي
تركها يعني ترك اعادة الجار الكوفيون حالة الاختيار اي من غير
ضرورة شعرية داعية اليه او في حالة السعة ايضا اي كما جاز
اثناء حالة الاضطرار او مثل تجويزهم ذلك حالة الاضطرار
مستدلين بالاشعار اي بما وقع في بعض الاشعار مثل قوله فاليوم
قد بت تهجونا وشتمتنا فاذهب فما بك والايام من عجب لان الايام
معطوف على الضمير المجرور في قولك بك بلا اعادة الجار فيه ولولا
ان العطف عليه بلا اعادة الجار جائزا لما صح ما اختاره الشاعر
وقاسوا حال السعة اي ما لم يكن في الشعر عليه لانه اذا كان جائزا
في الشعر ففي غيره يكون هو الاولى واجيب عنه بان استدلالهم

بان استدلالهم بما وقع في بعض الاشعار ليس بصحيح لان وقوع
مثل هذا العطف في الشعر للضرورة فلا يستلزم جوازه في غيره
ولولا الضرورة لما اختاره والاحتمال ان لا يكون الواو للعطف
بل تكون للمصاحبة وما بعدها مفعولا معه وقال عبد الغفور قوله
مستدلين بالاشعار وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة
حمزة واجيب عنه بوجوه احدها تقدير الباء وفيه ان حرف الجر
المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وثانيها انه
معطوف على المقدر والتقدير وبالابوين والارحام وثالثها
بان الواو للقسم وفيه انه قسم لسؤال لان ما قبله واتقوا الله
الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء ولما كان
القسم انما يكون لتأكيد ما هو المقصود لم يصح صرف القسم
الى قوله تعالى تساءلون لان المقصود الامر بالاتفاق ورابعها
ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا ترك اعادة الجار وفيه
ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءات السبع متواترة وقال
المحشي عصام الدين فيه اشعار بضعف استدلالهم يعني في قول
مستدلين بالاشعار وقال ايضا لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار
بل استدلوا بالقرآن نحو قوله تعالى تساءلون به والارحام واجيب عنه
ايضا بانه يحتمل ان يكون والارحام قسما بان يكون الواو فيه
للقسم او بالنصب عطف على محل الجار والمجرور كقولك مررت بزيد
وعمرو او على الله اي اتقوا الله واتقوا الارحام فصلوها ولا تقطعوها
كذا قال القاضي البيضاوي او على تقدير وصلوا الارحام والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له وله متعلق بيجب ويمتنع على سبيل
التنازع مفعول له لمتعلقه والضمير راجع الى المعطوف عليه قوله من الحو

العارضة له اي من الاحوال التي عرضت للمعطوف عليه حيث لم تكن
في نفسه وذاته مثل ان يعرض له الرفع او النصب او الجر كما في ضرب
زيد وعمرو وضربت زيداً وعمراً ومررت بزيد وعمرو ومثل
ان يعرض له كونه جملة صلة لموصول كما في جاء في الذي ضرب
وقعد بالنظر الى الغير اي بالنظر الى غير المعطوف عليه وذلك
الغير هو العامل في الامثلة الاول والموصول في المثال الثاني
ولو قال بالنظر الى ما قبله بارجاع الضمير الى المعطوف عليه لكان اظهر
قال الاستاد قوله بالنظر الى الغير الذي هو ما قبله كما اذا عرض له
كونه جملة وكان المعطوف عليه ايضا جملة يجب ان يوجد
في المعطوف عائد الى الموصول الذي قبل المعطوف عليه مثلا
اذا قلنا جاء في الذي ضرب وقعد يجب ان يكون في جملة قعد
ضمير عائد الى الموصول وكما اذا عرض له كونه نكرة مجرور رب او المجرور
بكم وجب كون المعطوف كذلك وقال الشيخ رضي والمراد بقولهم
ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه
بالنظر الى ما قبله يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه
بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له لزم
مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب او المجرور
بكم وجب كون المعطوف كذلك فقط اي دون الاحوال العارضة
له بالنظر الى نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه قال الاستاد
قوله فقط اي لا الاحوال العارضة بالنظر الى نفسه قوله او مع نفسه
اي او الاحوال العارضة له بالنظر الى الغير مع نفس المعطوف عليه مثل
يا زيد وعمرو فانه في حكمه في الضم العارض له بالنظر الى الغير وهو
كونه منادى مفرداً معرفة وبالنظر الى نفسه وهو وصف البناء قال مولانا

قال مولانا الفاضل الجامي وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه
في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف
مثل المعطوف عليه فلهذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو
لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفرداً معرفة في نفسه
وعمرو مثل زيد في كونه مفرداً معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله
فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيداً مفرد معرفة وعبد الله مضاف
قوله الا ان يختص سببه اي الحكم استثناء من قوله والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له من الاحوال العارضة له بالنظر
الى الغير مع نفسه اي والمعطوف في حكم المعطوف عليه في ذلك
بالنظر الى الغير مع نفسه في جميع الاوقات الا وقت ان يختص سببه
او بالنظر الى الغير والى نفسه في كل وقت الا وقت خصوص سببه
باحدهما اي المعطوف والمعطوف عليه فيختص اي فحينئذ يختص
العروض به اي باحدهما ايضا اي كما يختص سببه باحدهما
قال الاستاد قوله الا ان يختص سببه باحدهما والمراد من الاحد
المعطوف عليه قوله فيختص العروض تفريع على ما بعد الا اي وقت
خصوص سببه باحدهما فيختص العروض به اي باحدهما ايضا اي
كالسبب نحو يا زيد والحارث قوله وعمرو بالضم اي ويا زيد وعمرو
وعبد الله اي ويا زيد وعبد الله ونحو يا عبد الله وزيد قوله
فان السبب لزوم تجرد المنادى اه تعليل لمطابقة المثال للممثل له عن اللام
قوله اعني تغيير للسبب لزوم اجتماع آلتي التعريف احدهما اللام
والثاني حرف النداء فحرف النداء اداة التعريف واللام ايضا
اداة التعريف واجتماع آلتي التعريف بلا فصل ممتنع لانه يكون
احدهما لغواً لا حاجة له ويجب ان يصان الكلام عن اللغو قال
الاستاد قوله اعني لزوم اجتماع آلتي التعريف احدهما حرف التعريف

والا هو حرف النداء وهذا تفسير للسبب لو لم يجرد اى وذلك
اللزوم اذا لم يجرد المنادى عن اللام قوله مفقود خبران اى
مفقود ومختص بالمعطوف عليه ولذا لم يلزم التجريد فيه عن اللام
في المعطوف فانه ليس فيه حرف النداء حتى يلزم تجرده فان الكلم
اذا كان معرفا باللام يمتنع دخول حرف النداء عليه هذا ناظر
الى قوله يا زيد والحارث وان سببه بناء زيد قوله اعني كونه
اى كون زيد تفسير للسبب ايضا يعني تفسيرا ايضا لسبب بناء زيد
مفردا معرفة قوله كونه مبتدأ وقوله موجود خبره في عمرو فيكون
في حكمه في البناء على الضم هذا ناظر الى قوله ويا زيد وعمرو
ولا في عبد الله اى ليس بموجود في عبد الله فلا يكون في حكمه فيه
هذا ناظر الى المثال الثالث وكذا في يا عبد الله وزيد فان كونه
منادى مضافا مفقود في زيد فليس في حكمه في النصب وكل ما ذكر
في توجيه الكلام لابد منه في هذا المقام ولكن لا قرينة عليها كما لا يخفى
على ذوى الافهام كذا قاله الشارح في حاشيته على الامتحان قال
الاستاذ قوله ولا في عبد الله اى غير موجود في عبد الله وسبب اعراب
عبد الله لم يثبت في زيد واذا كان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فلا يصح قال الاستاذ قوله فلا يصح تفريع على قوله والمعطوف
في حكم المعطوف عليه وقال صاحب المنافع قوله فلا يصح تفريع على ما
في المتن وقال بعض المحشين قوله فلا يصح اى ولاجل ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له لا يصح انتهى كلامه وفيه اشارة
الى ان الفاء تعليلية ما زيد قائما او ما زيد بقائم ولا ذاهبا عمرو
قوله ولا ذاهبا معطوف على خبر ما المشبهة بليس كذا استفيد
وعمرو فاعل لذاهب الا برفع ذاهب اى لا يصح في وقت من الاوقات

من الاوقات الا وقت رفع ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو
قال مرحوم افندى وفي رفعه وجهان احدهما انه مبتدأ لانه صفة
مشتقة وقعت بعد حرف النفي وهو لا رافعة لظاهر وعمرو
مرفوع على انه فاعله ساد مسد الخبر وثانيهما انه خبر مقدم وعمرو
مبتدأ مؤخر لما سبق انه اذا كان مفردا جاز الامران اذ لو نصب
اى ذاهبا او جر قوله عطفا اى حال كونه معطوفا على قائم
ناظر الى جر او على قائما ناظر الى نصب على المشوش قوله لكان [المعطوف عليه]
اى ذاهب جواب لو خبرا عن زيد الذي هو اسم ما كما ان
اعني قائما خبر عنه وهو اى كون ذاهب خبرا عن زيد ممتنع
لخلوه اى ذاهب او المعطوف عن الضمير الواقع المستكن في
العائد الى اسم ما اى لخلو ذاهب عن ضمير يرجع الى اسم ما لان ذاهبا
رافع اسما ظاهرا بعده في وجه وخبر مستكنا فيه راجعا الى ذلك
الظاهر لا الى اسم ما في وجه فلم يكن فيه ضمير يرجع الى زيد اذ لو كان
لزم ان يتعدد الفاعل وهو ممتنع لانه واحد فتعين الرفع على ان يكون
خبرا مقدما لمبتدأ مؤخر وهو عمرو قال الاستاذ قوله لكان
اى ذاهب جواب لو خبرا عن زيد فيلزم ان يكون فيه ضمير له كما في قائم
ولم يوجد لان ضميره لعمرو فلم يجز الا عطف الجملة على الجملة بان يكون
ذاهب عطفا على محل قائما بمفرده وعمرو عطفا على محل زيد فيكون
عطف معمول عامل واحد على معموليه ويكون نظير ضرب زيد عمرا
وبكر خالدا وهو اى الكون خبرا عن زيد ممتنع لخلوه اى ذاهب
عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما وهو زيد
بل فاعله عمرو فلا يصح فيه الا الرفع بان يكون خبرا مقدما لعمرو
ويجوز عطف شيئين على معمولى عامل واحد بالاتفاق اى باتفاق النحاة

قوله لان قيام الحرف الواحد من حروف العطف علة لقوله يجوز
مقام العامل الواحد فهو اي ذلك القيام الاصل اي اصل وضعه
لان حروف العطف انما وضعت لان تقوم مقام العامل الواحد
وتنوب عنه للاختصار في اللفظ لان قولك جاءني زيد وعمرو
اصله جاءني زيد جاءني عمرو فحذف الفعل الثاني واقيم مقامه حرف
العطف للاختصار فيه ولافادة معنى الحرف من الجمع والتعقيب
والمهلة وغير ذلك كذا قاله محرم افندي والمعمول عند الاستعمال
نحو ضرب زيد عمرو وبكر خالد او ظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا
واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وان زيدا
قائم وعمرا ذاهب وما زيد قائما وبكر قاعدا وغير ذلك ولله دره
اي خيره الكثير حيث صرح بهذا اي بقوله ويجوز عطف شيئين الخ
ولم يكتف اي المص كابن الحاجب اي كاكتفاء ابن الحاجب
حيث قال واذا عطف على عاملين لم يجز والبيضاوي اي وكاكتفاء
البيضاوي في اللب حيث قال ويعطف على معمولي عاملين
قوله بمفهوم قوله اي المص متعلق بلم يكتف ولا يجوز عطفهما
اي شيئين بواحد اي بحرف واحد من حروف العطف على معمولي
عاملين مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول
وقيد العاملين بقوله مختلفين تنبيها على انفراد الحكم كما في وما من دابة
في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فان وصف الشيء بما يعم الجنس
يقصد به عموم الجنس وشموله للجنس كذا قاله العصام في شرح الكافية
قوله اذ الواحد علة لقوله لا يجوز اي اذ الحرف الواحد من حروف
العطف لا يقوى اي لا يقدر لضعفه ولكونه حرفا القيام اي ان يقوم
مقامهما اي مقام عاملين مختلفين لكونه خلاف مقتضى وضعه
لان وضعه ليس الا لان يقوم مقام عامل واحد قوله اظهر فعل ماض

١٤٧ العطف الحرف لا لاعطف الفعل الاصل في ذلك اذ الاصل في العطف

فعل ماض ضميره المستتر راجع الى المصنف كالقاضي اي كما اظهر القاضي
ما اي شيئا لم يظهره اي ذلك الشيء وهو معمولي غيرهما اي غير المص
والقاضي كابن الحاجب حيث قال على عاملين واراد على معمولي عاملين
كما نص عليه الفاضل الجامي نقلا عن اكثر شارحيه والله اعلم قال
الاستاد قوله غيرهما اي غير المصنفين يعني المص والقاضي قوله دفعا
نصب على العلية لقوله اظهر يعني مفعول له لقوله اظهر قوله لتوهم الغلط
علة لدفعا اي لتوهم الغلط بذكر عاملين بدل معموليهما لانه لو قيل
ولا يجوز العطف على عاملين مختلفين لتوهم انه يجوز العطف
على معمولي عاملين مختلفين مع انه لا يجوز وجعل العطف والجعل
مصدر مضاف الى مفعوله وفاعله متروك اي وجعل الجاعل
العطف وهو بعض شارحي اللباب في كلام الغير اي غير المصنفين
كصاحب اللباب لغويا اعني الميل اي ميل الاسمين الى جانب العاملين
بان يجعل معموليهما او جعل على اي او جعل الجاعل لفظة على والجعل
الفاضل الجامي وغيره صلة للبناء المحذوف تكلف بارد
اي كل واحد من الجعلين تكلف بارد تكلفه ظاهر وكونه باردا
لان استعمال عطف بعلى كثير فيكون تعلقه بمحذوف باردا لابد فعه
اي لابد في التكلف البارد ذلك التوهم اي توهم الغلط كذا
في الامتحان اي مثل ذلك وقع في الكتاب المسمى بامتحان الاذكياء
وعدم جواز ذلك العطف جار في جميع المواد الا عند تقدم الجار
قال امام الايوب قوله الا عند تقدم الجار استثناء مفرغ اي لا يجوز
ذلك في كل وقت الا وقت كون العامل الجار مقدما على غيره الذي اي
الجار الذي هو اي ذلك الجار احدهما اي احد العاملين سواء ولي
المخفوض في على او لي اي المعطوف المجرور العاطف مفعول ولي اي

الحرف العاطف الذي هو كالجار اولا اي اولم يل اقول هذا
التعميم يحتاج الى النقل ممن يوثق بكلامه اذ الظاهر الولي
قوله على رأي ظرف مستقر خبر مبتدأ محذوف اي هذا الجواز
على رأي وهو اي ذلك الرأي رأي الكسائي والفراء لكن المفهوم
من كلام ابن الحاجب جواز ذلك العطف مطلقا عند الفراء
اي سواء تقدم اولا
والزجاج والمروي عن الاخفش وهو التجويز مطلقا قال
شارح ميزان الادب وجوزه الاخفش مطلقا بناء على ما ذكره
ابن هشام في المغني اللبيب لكن لا وجه لتجويز الاخفش مطلقا
وما ذكره ابن هشام في المغني وان كان الجار مقدما نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد
وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة مطلقا وبه قال الكسائي
والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض
العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادل المتعاطفان
والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة انتهى كلامه في الجملة
نحو في الدار زيد والحجرة بضم الحاء وسكون الجيم بالجر اي بجر الحجرة
عمرو مثال لولي المخفوض العاطف قال صاحب المتوسط قوله
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو والحجرة معطوف على الدار والعامل
في الدار في وعمرو عطف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور
مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه وقال امام الايوى
قوله نحو في الدار زيد والحجرة عمرو والحجرة بالجر معطوف على الدار
المجرور بفي وقوله عمرو بالرفع معطوف على زيد المرفوع بالعامل المعنوي
وهذا عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي العاملين المختلفين
ونحو في الدار زيد وعمرو الحجرة مثال لعدم ولي المخفوض العاطف
اقول هذا غير مسموع مع مخالفته لما في المغني من تقدم المجرور فيهما

ثم ان كان المراد اي مراد المصنف به اي بتقديم الجار تقديمه
اي الجار على الرافع والناصب اي على العامل الرافع والناصب
يلزم ان لا يجوز مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا بل يلزم
ان لا يجوز مثال المتن ايضا اي كما لزم ان لا يجوز مثل ان في الدار
زيدا والحجرة عمرا اوكما لا يجوز مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا
او مثل عدم جواز مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا قوله اذ تقديم
اي الجار تعليل لما بعد بل وتعليل ما قبله لظهوره تركه على العامل
المعنوي غير مقصود لان العامل المعنوي عامل لمجموع في الدار
في الدار زيد فيقصد قبله فيكون الجار مؤخرا فلا يكون من هذا
الباب كما لا يخفى على اولي الالباب يمكن الجواب عنه بان الملازمة
مسلمة في الاول لكن بطلان اللازم ممنوع اذ جواز هذا المثال
غير معلوم وفي الثاني غير مسلمة اذ المقدم على الشيء مقدم على ما فيه
كما لا يخفى فلا محظور في هذه الارادة وان كان المراد به تقديمه
اي الجار على المرفوع والمنصوب فيؤول اي ينتهي المآل والمرجع
كذا قاله سعد الدين في المطول او يرجع او يؤدي الى تقديم المجرور
في المعطوف والمعطوف عليه كما وقع اي تقديم المجرور في عبارة
الاكثر اي اكثر النحاة اقول لعل المراد من تقدم الجار تقدم المجرور
كما قال البيضاوي وانما قال الجار لعدم انفكاكهما فلا يرد
فيصح اي في يصح ويجوز المثالان فالعدول اي عدول المص عن عبارتهم
اي اكثر النحاة اتباعا اي حال كونه تابعا او لاجل الاتباع لابن هشام
عدول التنوين للتحقير اي عدول بلا داع او عدول عن الحق يمكن ان يجاب
عنه من طرف المص بان عدول المص مبني على نكتة فان قول الكثير عند
تقدم المجرور مثل تقديم المجرور بالاضافة مع الانفصال عن المضاف

وهذا غير جائز ولذا عدل المص عن قولهم الى هذا لكونه خاصا
بالمجرور بحرف الجر قال البعض قوله عدول اى عدول عن الجادة
وهى ما وقع فى عبارة الاكثر كأنه اعتراض على المص بان عدوله
عن المجرور الى الجار لاتباع ابن هشام ليس فى محله ثم اعلم
ان تلك الرواية اى رواية ابن هشام عن الاخفش او المروى
عن الاخفش على ماذكره ابن هشام فى المغنى مخالفة بجران لما فى الرضى
نقلا بمعنى ناقلا حال من الرضى عن الجزولى وغيره اى غير الجزولى
حيث قال الرضى اعلم ان الاخفش يجيز العطف على معمولى عاملين
مختلفين الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو
دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز
العطف على معمولى عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين
العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا
وللعطف على معمولى عاملين وليس الامر كما زعم المص من قوله يجيزه
بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا
فان ولى المجرور فى المسئلة المذكورة حرف العطف نحو فى الدار زيد والحجرة
عمرو واجازه الاخفش على ما نقل عن الجزولى وغيره لان المانع عنده
انما كان هو الفصل بين العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور
وذلك لا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع
بايلاء المجرور للعاطف فلهذا جوز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو
ومنع سيبويه العطف على معمولى عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف
حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين انتهى كلامه وايضا
ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة لما فى التسهيل من ان قوله اى الاخفش

اى الاخفش انه اى الشان والحال يجوز العطف على معمولى عاملين
لا مطلقا بل اذا كان احد العاملين جارا واتصل المعطوف المجرور
بالعاطف كما فى المثالين نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار
زيدا والحجرة عمرا قال البعض قوله كما فى المثالين الـ السابقين احدهما
فى المتن والاخر فى الشرح مثل ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا
او انفصل اى او انفصل المعطوف المجرور عن العاطف فهو معطوف
على قوله اتصل بلا اى بلفظ لا نحو ما فى الدار زيد ولا الحجرة عمرو
ونحو ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو بعطف قاعد على قائم وعمرو على زيد
مع عدم تقدم الجار وان فقد الشرط الثانى وهو اتصال المعطوف
المجرور بالعاطف لم يجزه الاخفش وكذا لو اتصل بالعاطف غير مجرور
نحو فى الدار زيد وعمرو والحجرة فانه لا يجوز عنده ايضا ومن اجاز ذلك
مطلقا اجاز مثل هذه الصورة ولا يشترط على مذهب الاخفش تقدم المجرور
وسوا عنده ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا واشترط قوم منهم الاعلم
الشنتمرى ان يتقدم المجرور فى المتعاطفين كما سيجى نحو فى الدار زيد
والحجرة عمرو كذا فى الدماميني وايضا قال الدماميني فى شرحه للتسهيل
قال صاحب المنافع قوله فى شرحه اى شرح التسهيل او شرح الدماميني
على التسهيل قوله وعزى مبنى للمفعول بمعنى نسب قال صاحب المنافع
قوله وعزى على بناء المجهول هو بزيله معقول قال هذا القول
اى قول الاخفش انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين جارا
واتصل المعطوف بالعاطف او انفصل بلا او قول الاخفش على ما نقل الرضى
وغيره من انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين جارا الخ او قول الاخفش
على ما ذكره الرضى وغيره من انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين جارا
اه الى الكسائى والفراء والزجاج ونسب ابن هشام هذا القول الى الاكثر

الشنتمري وهو اي ما قاله الدماميني من ان ابن هشام نسب هذا
القول الى الاعلم الشنتمري ايضا يخالف ما في الرضي نقلا عن الجزولي
وغيره او يخالفه في الرواية عن الاخفش لما في الرضي الخ او يخالف
ما ذكر عن الاخفش قال الاستاد قوله وهو اي هذا القول ايضا
اي كما ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة لما في الرضي نقلا
عن الجزولي وغيره مخالف لما نقله الرضي عنه اي عن الاعلم الشنتمري
حيث قال الرضي واما المتأخرون فان الاعلم منهم منع نحو زيد في الدار
والحجرة عمرو مع تقدم المجرور في جانب العطف قال لانه لا يستوي
اول الكلام واخره قال فاذ قدمت في المعطوف عليه الجر على المجر عنه
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء اخر الكلام واوله في اخرها
قاله كذا في المنافع وايضا اي ما نقله الرضي الفاضل العصام
حيث قال قوله لم يجز خلافا للفراء قال الرضي صوابه خلافا للاخفش
لكن الاخفش لا يجوز مطلقا وعند الاعلم يشترط في جوازه ان يكون
المجرور مقدما في المعطوف عليه ايضا فلا يجوز عنده زيد في الدار والحجرة
عمرو ويجوز عند الاخفش فقوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ويراد به
صورة تقديم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه وقال ابن مالك
في التسهيل يجوز عند الاخفش ان كان احدهما جارا او اتصل المجرور
بالعاطف او انفصل بلا وعلى هذا يراد به صورة تقديم المجرور
في المعطوف من غير اشتراط التقديم في المعطوف عليه انتهى كلامه
وتلقاه اي ما نقله الرضي والتلقي بمعنى الاخذ ومنه قوله تعالى
فتلقى آدم من ربه كلمات اي اخذ وتلقى الكلام من فيه اذا اخذه
من فيه الدماميني بالقبول اي بسبب قبوله حيث قال اي الدماميني
في شرح التسهيل اي في شرحه على التسهيل ان في هذا اي

اي في عطف الشيئين بواحد على معمولي عاملين مختلفين اربعة اقوال
احدها اي الاقوال الاربعة قول الاخفش وهو اي قول الاخفش
ما ذكر في متنه اي في متن التسهيل وهو ان قوله انه يجوز العطف
اذا كان احد العاملين جارا او اتصل المعطوف بالعاطف الخ
والقول الثاني انه اي الشان يجوز العطف على معمولي عاملين
مختلفين مطلقا اي سواء كان احد العاملين جارا او لا او سواء كان
مقدما اولا وهو اي القول الثاني الذي اي القول الذي نسب
اي ذلك القول ابن الحاجب فاعل نسب الى الفراء حيث قال واذا عطف
على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
اي اجاز بحسب الصورة ونسبه الفارسي الى قوم من النحويين
ونقل ابن هشام عن البعض اي عن بعض النحويين ان الاخفش
منهم اي من النحويين قال الاستاد قوله عن البعض اي بعض القوم
ان الاخفش منهم اي من القوم والقول الثالث الجواز اي
جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين بشرط تقدم المجرور
في المتعاطفين اي المعطوف والمعطوف عليه بتغليب المعطوف
على المعطوف عليه قال الاستاد قوله بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين
كما في المتن ومثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا وما في التسهيل
وهو اي القول الثالث مذهب قوم منهم اي من القوم
الاعلم الشنتمري وابن الحاجب والبيضاوي وان للوصلية
اختلفا اي الاعلم الشنتمري وابن الحاجب في التعليل
لان الاعلم علله باستواء آخر الكلام اوله في تقديم الجر على
المجر عنها وابن الحاجب لم يرتض به لاستلزامه جواز زيد خرج غلامه

و عمرو اخوه وان زيداً حزن غلامه و بكراً اخوه لوجود ... اول الكلام
والاخره فيه مع انه لم يجزه و علل ابن الحاجب بورود السماع كذا
في الدماميني والقول الرابع المنع اى منع الجواز مطلقا اى
سواء كان مقدما اولا و وجب ان العاطف كالعامل ولا يقوى
ان يكون حرف واحد كالعاملين كذا في الدماميني قال البعض
قوله مطلقا اى سواء كان المجرور مقدما اولا وسواء كان احد العاملين
جارا اولا و قال الاستاذ قوله مطلقا اى سواء كان احد العاملين
جارا او مجرورا ام لا وهو اى قول الرابع مذهب سيبويه
ومذهب الجمهور فيجعل الجر في المعطوف عندهم اى عند سيبويه
والجمهور او عند الجمهور بمضاف محذوف نحو علم البكر حسن والعمر
قبيح قال البعض قوله بمضاف محذوف نحو قدام المسجد زيد والحجرة
عمرو في تقدير و قدام الحجرة عمرو او بحرف مقدر عطف على المضاف المحذوف
قوله يدل مع فاعله صفة لذلك الحرف عليه اى على ذلك الحرف قوله
ما قبل حرف العطف فاعل يدل اى يدل عليه ما قبل الحرف العاطف
وذلك كما في مثال المتن قال الاستاذ قوله يدل مع فاعله صفة للمضاف
المحذوف والحرف المقدر على سبيل التبادل عليه اى على كل واحد
من المضاف المحذوف والحرف المقدر فيكون رجوع الضمير اليهما
بتأويل كل واحد على ما فهم من سياق العبارة قوله ما قبل حرف العطف
فاعل يدل اى ما قبل الحرف العاطف وهو اى المنع مطلقا او القول الرابع
الاصح عند صاحب التسهيل حيث قال والاصح المنع مطلقا ووجهه
مر آنفا والثالث اى التابع الثالث من الخمسة ما يطلق عليه
في العرف لفظ التاكيد اما مهموز من اكد واما مثال واوي من وكد و

ومعناهما لغة واحد والافصح اى افصح اللغة التوكيد كذا في مختار
الصحاح نحو هما اى التاكيد والتوكيد في اللغة التقرير وفي الاصطلاح
تابع يقرر امر المتبوع في النسبة كذا قاله ابن الحاجب وقال امام الايوبي
وفي مختار الصحاح ان الافصح التوكيد بالواو ومعناهما التقرير في اللغة
وفي الاصطلاح ما يقرر المتبوع قدم اى قدم المص التاكيد على البدل
مع ان البدل بالاتصال بالعطف انسب اى ازيد في المناسبة قوله
لكونه اى البدل متعلق بانسب وعلة له مقصودا بالنسبة مثله اى
مثل العطف بخلاف التاكيد قوله لانه اى لان متعلق بقدم وعلة له او
علة لمناسبة التقديم قد يوجد ويزاد العاطف اى الحرف العاطف في اللفظي
اى في التاكيد اللفظي لما مر من انه لمجرد التدرج والارتقاء نحو بالله
فبالله و والله ثم والله ونحو قوله تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون
قال محرم افندي قد تدخل الفاء وثم على التاكيد اللفظي للتاكيد اللفظي
نحو والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون فيكون
التاكيد بهذا الاعتبار اى باعتبار اتيان العاطف انسب اى ازيد في المناسبة
بالعطف فافهم فيه اشارة الى الجواب بان النسبة امر معنوي معنوي
والواو العاطفة امر لفظي فاعتبر الامر اللفظي هنا لان اعتبار جانب اللفظ
اولى في هذا الفن فيكون التاكيد بهذا الاعتبار انسب ان يذكر هنا قال
صاحب المنافع قوله فافهم اشارة الى سؤال مقدر يرد على التعليل
بانه معارض بكون البدل مقصودا بالنسبة مثله فيحتاج التقديم الى تعليل
اخر وهو ان مناسبة البدل للعطف معنوية ومناسبة التاكيد له لفظية
وهي راجحة على المعنوية عند ارباب هذا الفن لكون اللفظية انسب
بغرضهم وقيل اشارة الى وجه الانسبية بهذا الاعتبار وهو انه
يراعى جانب اللفظ لا المعنى بخلاف الاول واعتبار الاول اولى في هذا
الفن او اشارة الى كون العطف بهذا الاعتبار انسب بالاتصال بالصفة
كذلك التاكيد انسب بالاتصال بالعطف بهذا الاعتبار وقيل لعله وجه الفهم

لانهما مشتركان في توسط العطف فلا يتوسط بين البدل والمبدل
او وجه الفهم لكل وجهة انتهى كلامه قوله قال العصام الخ والمراد به
دخل للمص اي قال الفاضل العصام في حاشيته على الجامي لو اخر
في البيان المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيبها اي التوابع الخمس
في البيان كترتيب وقوعها اي التوابع الخمس في التراكيب والاستعمال
اي يقع الصفة اولاً ثم التأكيد ثم البدل ثم عطف البيان ثم العطف
وكذلك في المعاني قيل اذا اجتمع التوابع في تركيب من التراكيب العربية
فالاولى تقديم الصفة ثم عطف البيان ثم التأكيد ثم البدل ثم
عطف النسق كذا نقله الكردي في حاشيته على عصام الجامي وقد راعى
اي المصنف ذلك اي ذلك الترتيب قال صاحب المناهج قوله وقد راعى اي
المصنف كون الترتيب في البيان كترتيب الوقوع في التركيب في ذكر
المفاعيل الخمسة واعلم ان التأكيد هو ما ذكر لتقرير المتبوع
وجعل مفهومه ثابتا بحيث لا يظن به تجوزه لانه لاعادة المتبوع بلفظه
او بغير لفظه فيفيد تقريره قطعا كذا قاله السيلكوتي قال بعض المحققين
قوله وقد راعى اي والحال قد راعى المص ذلك اي ذلك الترتيب
في ذكر المفاعيل الخمسة ولم يراع هنا والا لاخر العطف كما اخر
المفعول معه فلم يراع ترتيب التوابع وترتيبها بدأ بالصفة ثم التأكيد
ثم العطف ثم البدل واما تقديم الصفة لكثرة الفائدة وتقديم التأكيد
على العطف لان العطف اجنبي وتقديم العطف على البدل لان البدل نسبة
معنوية تركه اي المص تعريفه اي تعريفه الاصطلاحي وهو اي تعريفه الاصطلاحي
ما يقرر المتبوع اي تابع يقرر امر المتبوع في ذهن السامع وهذا التعريف
مبني على ما يفهم من كلام البيضاوي في اللب قوله بان يدل اي المتبوع
متعلق بيقرر اي ما يقرر المتبوع بان يدل صريحا اي مطابقة كما دل

كما دل احتمالا قبله قوله بان يدل صريحا لاخراج نحو نفخة واحدة لانه لا يدل
صريحا على ما يدل عليه واحدة بل ضمنا على ما سيجئ على ما يدل عليه التأكيد
قوله اكتفاء مفعول له لترك بدلالة اسمه اي التأكيد عليه اي على تعريفه
الاولى ان يقول لما لم يكن جمع قسميه في تعريف واحد اذ لم يتم تعريف البيضاوي
المستفاد من قوله لو يثبته لا يخلو عن ارتكاب تكلف ترك تعريف المطلق
وقسم الى قسمين وعرف الاول وعدد الثاني قال صاحب فتح الاسرار
ولما كفى تصوره بما يطلق عليه لفظ التأكيد في تقسيمه ترك تعريفه
مع انه معناه اللغوي ينبئ عن تعريفه ثم اعلم ان ذلك التقرير قد يكون
هو اي ذلك التقرير المقصود الاصلي منفكا عن دفع التوهم وقد يجعل
ذريعة اي وسيلة الى دفع توهم التجوز اي دفع توهم المجاز في النسبة
كقتله الامير نفسه او دفع توهم السهو في النسبة كزيد قتيل قتيل
فان الوهم يتبادر في الاول الى قتله الجلاد بامره وفي الثاني الى ان المراد به
الضرب الشديد فلما اكد بنفسه او قتيل دفع السهو من متكلم او سامع
كذا قاله الشارح في حاشيته على الامتحان وقال سعد الدين في المطول
هو قد وقد يجعل ذريعة الى دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع
اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير
مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او السهو اي او دفع توهم السهو
نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو
ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوي وهو ظاهر او دفع توهم
عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ
قال مولانا الفاضل نور الدين في الهوادي قوله او عدم الشمول اي
او دفع توهم عدم الشمول لا يحمل الكلام على المجاز العقلي بل يحمله على الحقيقة
العقلية اذ اطلاق كل جمع على كل مرتبة منها حقيقيا نحو فسجد الملائكة كلهم
اذ اطلاق الملائكة على كل جماعة من جماعاتهم حقيقة ويحتمل ان يسند السجدة

الى جماعة واحدة منها دون كلام ههنا داخل حقيقيا فلما اكد بكل دفع
هذا الاحتمال وتحقق الاستيعاب ومن ههنا علم ان ذكر عدم الشمول
غير مستدرك انتهى كلامه والمراد من عدم الشمول عدم شمول الامر المنسوب الى المتبوع
افراد المتبوع كما بين في الفاتح اى في علم المعاني فظهر اى اذا كان التقرير
هو المقصود الاصلي ايضا فظهر عدم الاختصاص اى عدم اختصاص التقرير
بالنسبة او الشمول كما يشعر به اى بذلك الاختصاص عبارة ابن الحاجب
حيث قال التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول
قوله والمقصود الخ جواب سؤال مقدر وهو ظاهر من البيان
اى من عطف البيان والصفة الكاشفة قوله والمقصود مبتدا
خبره قوله الايضاح لا التقرير اى لا المقصود من البيان والصفة
الكاشفة التقرير وان لزم وان هذه للوصلية اى ولو لزم
الايضاح بالتقرير قوله ومن التوكيدية معطوف على قوله من البيان
وقوله تقرير جزء المتبوع معطوف على قوله الايضاح من قبيل عطف شيئين
بحرف واحد على معمولي عامل واحد بناء على تجويزه عند تقدم الجار
مثل نفخة واحدة ومثل الهين اثنين مما كانت الصفة فيها للتاكيد
اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة والاثنين يفهم
من النون او من الهين فاكد بالاثنين اى والمقصود من التوكيدية
تقرير جزء المتبوع لانه حامل للمعنيين الجنسية والوحدة في الاول
والجنسية والاثنينية في الثاني والوصف يدل على الثاني دون الاول
وهذا معنى قول ابن الحاجب تقريرها بالتضمن دون المطابقة المعتبرة
في التاكيد قال صاحب المنافع قوله ومن التوكيدية اى والمقصود
من الصفة التوكيدية مثل نفخة واحدة ومثل الهين اثنين قوله تقرير
جزء المتبوع خبر المبتدا المحذوف وهو المقصود المستفاد من العطف

من العطف كما اشرنا اليه آنفا اى تقرير مثل نفخة الى آخره قوله
فلا يلزم تفريع على قوله والمقصود اى اذا كان المقصود من البيان
والصفة الكاشفة الايضاح لا التقرير ومن التوكيدية تقرير جزء
المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق التاكيد عليهما اى على البيان
والصفة الكاشفة والتوكيدية وهو اى ما يطلق عليه لفظ التاكيد
قسمان لفظي اى الاول تاكيد لفظي يسمى هذا القسم
من قسمي التاكيد به اى باللفظي او سمي التاكيد به اى باللفظي
لانه اى اللفظي يقرر لفظه اى المتبوع كمعناه اى كما يقرر معنى لفظه
بخلاف المعنوي اى التاكيد المعنوي كما يجيء وهو اى التاكيد
اللفظي تكرير اللفظ الاول اى مكرر اللفظ الاول وهو المتبوع
وذلك اما بعينه اى اما بتكرير عين اللفظ الاول كزيد زيد او
موازنه اى او بتكرير موازن اللفظ الاول مع اتفاقهما اى
اللفظ الاول واللفظ الثاني في الحرف الاخير نحو حسن بسن مما لا يكون
له معنى بدون الاول والمنضم اليه للتزيين لفظا والتقوية معنى وكانهم
غيروا الاول احترازا عن التكرير الصرف ولا يخفى ان ادخاله في تكرير الاول
مشكل فتامل ذكره الفاضل العصام ولعل وجه التامل ان التغيير
لما لم يخرجه عن الموازنة واتفاق الاخير جعل من تكرير الاول حكما
كذا في حاشية الامتحان وفي كلام الشارح رمز اليه فتامل قال بعض
الافاضل لفظ بسن مهمل مفرد واذا كان بعد حسن يكون موضوعا
لمعنى بتبديل حرف منه في الوضع التركيبي فيكون تاكيدا لفظيا فلا يرد
ما قيل اطلاق تكرير لفظ الاول على الموازن غير مسلم لانه ان لم يوجد
اتحاد المعنى لم يصدق عليه لفظ التاكيد لعدم التقرير وان وجد
كان من تكرير المرادف فعلى كلا التقديرين لا يكون من تكرير لفظ الاول
او مرادفه اى او تكرير مرادفه تعميم للمحدود في الضمير المتصل نحو ضربت
انت بحركة التاء بين قوله او مرادفه الى زيادة على الكافية ولا بد منها اذ ادخاله

فى تكرير الاول مشكل جدا بخلاف الموازن كما عرفت فافهم ويجرى
اى يقع اللفظى اى التأكيد اللفظى فى الالفاظ كلها سواء كانت تلك
الالفاظ اسماء نحو جاءنى زيد زيد او افعالا نحو ضرب ضرب زيد
او حروفا نحو ان ان زيدا قائم سواء كانت الاسماء مفردات او
مركبات تنبيه: قال المص رحمه الله فى الامتحان يعنى من هذا اى
او مركبات اسنادية نحو زيد قائم زيد قائم كما قاله الاصفهانى
ومن جريانه اللفظى فى الالفاظ كلها او من هذا التعميم وهو متعلق
بيظهر الآتى قدم المتعلق على المتعلق للقصر ايضا اى كما يظهر
من كون التقرير هو المقصود الاصلى فى بعض المواد او كما يظهر
من كون التقرير مقصودا اصليا يظهر الخلل فى تعريف ابن الحاجب
التأكيد لانه لا يتناول الفعل والحرف والمركب المؤكدات الا بتكلف
وتعريف المص يتناول بقرينة الامثلة فافهم قال خواجه زاده قوله ومن هذا
اى من جريان التأكيد اللفظى فى كل لفظ يظهر الخلل فى تعريف ابن الحاجب
التأكيد لانه لا يتناول الفعل الا بتكلف بارد كما يظهر الخلل فى تعريف اللفظى
بانه تكرير الاول من قول المص واتى بمرادفه وقال احمد الاصفهانى قوله ومن هذا
اى من هذا التعميم يظهر الخلل فى تعريف ابن الحاجب فى الكافية اذ الاشبه
فى الاخيرين فيلزم صحة القسم من المقسم وقال صاحب المنافع
قوله الخلل فى تعريف ابن الحاجب بعدم كونه جامعا لعدم شموله
للتأكيد اللفظى الذى ليس له اعراب لعدم صدق التابع لانه كل ثان
باعراب سابقه وان امكن الجواب وان هذه للوصلية اى ولو امكن
الجواب عنه انتهى كلامه قوله بارجاع الضمير المستكن فى يجرى متعلق
بامكن قال صاحب المنافع قوله بارجاع الضمير اى ضمير يجرى فى عبارة
ابن الحاجب وحاصل الجواب ان ما ليس له اعراب ليس من افراد المعرف
وهو التأكيد الاصطلاحى الى التكرير مطلقا الاصطلاحى واللغوى
فيجرى قوله فى الالفاظ كلها على عمومه اسماء او افعالا او حروفا مفردات او

او مركبات قال البعض قوله مطلقا اى سواء كان اسماء او افعالا
او حروفا لا الى التكرير اى لا يمكن الجواب بارجاع الضمير الى التكرير
قال البعض قوله لا الى التكرير اى لا بارجاع الضمير الى التكرير الذى
اى التكرير الذى هو اى التكرير التأكيد الاصطلاحى وهو ما عرفه
العالم المتبحر ابن الحاجب قوله او بتخصيص الالفاظ بالاسماء بقرينة
ان البحث بحث المعمول عطف على بارجاع الضمير اى او امكن الجواب
بان يكون المراد من الالفاظ الاسماء خاصة بعلاقة الجزئية ويكون
التأكيد ايضا بجعلها تأكيدا لما هو المراد والمعنى ويجرى التأكيد
اللفظى فى الاسماء كلها قال صاحب المنافع قوله او بتخصيص الالفاظ
بالاسماء وحاصل هذا الجواب ايضا ان ما ليس له اعراب ليس
من افراد المعرف وعلى الوجهين لا يدل قوله ويجرى فى الالفاظ كلها
على ان نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيدا قائم ولا لا ونعم نعم من افراد المعرف
و الفرق بين الجوابين ان مفاد الاول ان حكم الجريان فى الالفاظ كلها
حكم التكرير مطلقا لا حكم التأكيد الاصطلاحى فقط وان مفاد الثانى
ان حكم الجريان فيها حكم التأكيد الاصطلاحى فقط ويكون المقصود
اى مقصود المص بناء على الجواب الثانى من هذا التعميم اى
بذكر الالفاظ العامة لغير المراد او تعميم اللفظى الى الالفاظ كلها
عدم اختصاصه اى ان لا يكون التأكيد اللفظى الاصطلاحى مخصوصا
بالفاظ محصورة من الاسم بل يجرى فى اى اسم كان لانه لو قال فى الاسماء
لتوهم اختصاصه ببعض الاسماء فعبر عنها بلفظ عام لئلا يتوهم
المخصوص بالفاظ محصورة معدودة كالمعنوى اى كون الاختصاص
بالفاظ محصورة كما فى التأكيد المعنوى قال البعض قوله كالمعنوى اى
كاختصاصه بالتأكيد المعنوى ولا يخفى ما اى شئ فيه اى فى ذلك الجواب
قوله من التكلف بيان قال صاحب المنافع قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف
لان كلا منهما خلاف الظاهر لكن لا يخفى ان فى عبارة المص ايضا خلاف الظاهر

لان الظاهر المتبادر من قوله الثالث التأكيد لافراد التأكيد كلها
معمولة بالتبعية فلهذا يورد عليه السؤال المتقدم ويحتاج الى الجواب
السابق نحو جاءني زيد زيد مثال بتكرير عينه اسما ظاهرا اعلم ان فائدة
التأكيد اللفظي غالبا دفع التوهم للسامع ان المتكلم غلط او تجوز
كما اذا قلت جاءني زيد يجوز ان يتوهم السامع انك اردت ان تقول
جاءني عمرو فغلطت زيدا و ان مرادك جاءني خبر زيد او غلام فتجوزت
فدفعته بتكريره فكذا فائدة المعنوي في النفس والعين دفع توهم التجوز
وفيما عداهما من الالفاظ دفع توهم السامع عدم شمول المؤكد بالفتح
للمراد من الاجزاء كما اذا قلت قرأت القرآن يتوهم السامع انك
قرأت بعضه فدفعته بقولك كله او اجمع وقس على هذا قوله تعالى
فسجد الملائكة كلهم اجمعون كلاهما يفيد شمول السجود لافراد الملائكة
فاجمعون تأكيد على التأكيد هذا ما نص عليه الرضي وقال المبرد والزجاج
ان الاول يفيد الشمول و الثاني الاجتماع على السجود
في زمان واحد لانه من الجمع كانه قيل ما ترك واحد منهم السجود وسجدوا
اجمعين كذا ذكره صاحب فتح الاسرار على كتاب اظهار الاسرار او
نحو حسن بسن مثال بتكرير موازنه اسما ظاهرا و نحو ضرب ضرب زيد
مثال بتكرير عينه فعلا غير عامل لان ضرب الثاني غير عامل في زيد بل العامل فيه
ضرب الاول لانه فاعل الاول لا الثاني و نحو لا لا او نعم نعم بسكون الميم
و نحو زيد قائم زيد قائم مثال بتكرير عينه جملة او مثال للجملة المكررة
التي يقال لها التأكيد ايضا ولكن لا يطلق التأكيد الاصطلاحي الا على
المثالين و الثاني معنوي وهو معطوف على قوله لفظي اي القسم الثاني
منه تأكيد معنوي قال الشارح الاول وهو صاحب كشف الاسرار
قوله و معنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى وسمي به
لانه اي المعنوي يقرر معناه اي يقرر معنى المتبوع فقط اي دون
لفظه وقوله هو اي التأكيد المعنوي اشارة الى ان قوله مخصوص خبر

خبر ومبتدؤه محذوف بالمعارف الباء داخل على المقصور عليه اي
مخصوص بالاسماء المعارف بالاضافة او بغيرها يعني لا يكون متبوعه
الا اسما معرفة بالاضافة او بغيرها ولا يؤكد النكرة بالمعنوي اذ الغرض
منه رفع الاحتمال من النسبة اليها واذا كان المتبوع نكرة فرفع الاحتمال
عن ذاته قوله من الاسماء بيان للمعارف اقول لا يحتاج اليه لان موصوفه
محذوف وهو الاسماء بقرينة الامثلة الآتية قوله لا يجري خبر بعد خبر لمبتدأ
محذوف اي لا يجري التأكيد المعنوي كاللفظي اي كالتأكيد اللفظي
قوله في الالفاظ كلها متعلق بلا يجري باتفاق البصريين اي اختصاصه
بالمعارف ملابس باتفاق علماء البصريين قال بعض محشي هذا الكتاب
قوله لا يجري كاللفظي في الالفاظ كلها اي لا يجري التأكيد المعنوي
في الالفاظ كلها كما يجري اللفظي فيها جميعا و ذلك ملابس باتفاق
اي باتفاق علماء البصريين واما الكوفيون اي واما علماء الكوفيين
فقد جوزوا تأكيد النكرة لوجود الفائدة وهي دفع توهم تعلق الفعل
بالبعض او دفع توهم السامع عدم شمول المؤكد بالفتح للمراد من الاجزاء
قوله اذا كان و كان فعل من الافعال الناقصة واسمه ضمير مستتر تحته
وهو هو راجع الى النكرة وخبره معلوم المقدار وتذكير الضمير
باعتبار الخبر او باعتبار ان التاء جزء من النكرة لان النكرة بذلك
الاعتبار مذكر واما باعتبار ان التاء في الاصل للتأنيث فتكون
بذلك الاعتبار مؤنثا فيلزم تأنيث الضمير بان يقال اذا كانت
فضمير المستتر تحته هي وقيل تذكير الضمير بتأويل المذكور قال الاستاذ
واعلم ان الضمير اذا وقع بين التذكير و التأنيث يجوز تذكيره وتأنيثه انتهى
اقول هنا وقع بين النكرة التي هي مؤنث لفظي وبين المعلوم الذي
هو مذكر وقال بعض الافاضل وتذكير الضمير مع ان المرجع مؤنث لعدم الاعتداد

بتأنيثها ما لامعنى له بدون التاء وقال البعض قوله اذا كان اي النكرة
وانما قال كان باعتبار كون النكرة مؤكدا بفتح الكاف والا فالاظهر
كانت معلوم المقدار نحو درهم كما يقال اعطيت زيدا درهما كله
مثلا وتحو يوم كما يقال ذهبت بيوم كله ونحو ليلة كما يقال لغت
ليلة كله او اجمع لانحو رجال ودراهم اي لا يجوز ونحو جاءني
رجال كلها واعطيت زيدا دراهم كلها مما ليس معلومية المقدار
محدودا بما عدا النفس والعين اذ عدم تأكيدها اي النكرة بهما اجماعي
كذا قاله الشارح في حاشية الامتحان قوله مما ليس معلومية المقدار
محدودا اذ هي جمعان فوق العشرة الى غير النهاية على سبيل البدل
قال صاحب المنافع قوله لانحو رجال ودراهم اي لا يجوز عندهم
نحو رجال ودراهم لعدم معلومية مقدارهما واما تأكيد النكرة
باللفظي فيجوز اتفاقا اذا كان المؤكد محكوما به نحو زيد جاء جاء ونحو قوله
تعالى اذا دكت الارض دكا دكا واما اذا كان غير المحكوم به نحو جاءني رجل
رجل فلا يجوز على رأي الرضي ويجوز على رأي السيد السند قدس سره
كما بينه في حواشيه على الرضي انتهى وهو اي التأكيد المعنوي يعني الاكم
الذي يكون تأكيدا معنويا بنفسه وعينه اي لفظهما وهما بمعنى ذاته
ولا يأتي نفسه وعينه بهذا المعنى غير تأكيد فلا يقال جاءني نفس زيد
بمعنى عين زيد وذاته ولا جاءني عين زيد بهذا المعنى صرح به في التسهيل
كذا قاله عصام كافية قال صاحب المنافع قوله بمعنى ذاته قيد بكونهما
بمعنى ذاته اي ذات الشيء لان النفس لو كان بمعنى الروح او الهوى لم يكن
تأكيدا وكذا العين لو كان بمعنى الباصرة لم يكن تأكيدا ويجوز الجر بباء
زائدة فيهما اي في نفسه وعينه دون غيرهما اي نفسه وعينه يعني لا يجوز
الجر بباء زائدة في غيرهما نحو جاءني زيد بنفسه او جاءني زيد بعينه
كذا في التسهيل وفي شرحه اي التسهيل ويؤكد بهما اي نفسه
وعينه الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث قوله باختلاف

اي النفس والعين قوله افرادا بكسر الهمزة وسكون الفاء تمييز
او حال من الاختلاف قال صاحب المنافع قوله افرادا تمييز من الذات
المقدرة في اضافة الصيغة الى ضميرهما او حال من الصيغة بتأويل مفردة
وكذا المعطوفات لكنه ليس المراد من ظاهر العبارة من مغايرة صيغة
كل منهما للاخرى كما لا يخفى بل المراد ان صيغتهما مختلفة في المجموع
بمغايرة صيغة المفرد لصيغة التثنية والجمع اذ صيغة المفرد المذكر
والمؤنث نفس وعين وصيغة التثنية والجمع انفس واعين غالبا
فالاولى ان يقال باختلاف صيغتهما وضميرهما كما قاله ابن الحاجب
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا تقول في بيان امثلة ما ذكر جاءني
زيد نفسه في المذكر الواحد يعني اذا كان متبوعه مذكرا واحدا وتقول
جاءتني هند نفسها في المؤنث الواحدة وتقول جاءني الزيدان
او الهندان انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث
وهذا اصل في كل ما يضاف الى ضمير التثنية للاتصال التام بين المضاف
والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين المتحدتين معنى فوجب ان يكون
المضاف جمعا ليتغاير لفظهما ان كان معناهما متحدا ايضا
مثل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما في موضع قلباكما فلا يجوز نفساهما
وحكى ابن كيسان عن بعض العرب نفساهما موضع انفسهما اعتبارا
لتغاير المضاف والمضاف اليه لفظا وان اتحدا معنى قال الشارح
في حاشية الامتحان قوله والزيدان او الهندان انفسهما بايراد
صيغة جمع القلة في تثنيتهما على ما هو المختار لكراهة اجتماع تثنيتيه
مع كمال الاتصال بين المضاف والمضاف اليه لفظا ومعنى وقد يقال
نفساهما انتهى اي نفس زيد وعمرو قال العصام ولا يقال نفساهما
بل انفسهما انتهى قوله ولا يقال نفساهما لعدم اتصال اللفظي وان وجد

اتصال المعنوى وتقول جاء فى الزيدان انفسهم فى تاكيد الجمع المذكر
العاقل وتقول جاءت الهندات انفسهن فى تاكيد الجمع المؤنث
العاقل وكذا اى مثل نفس فى بيان امثلة ما ذكر عينه اى لفظ عينه
تقول جاء فى زيد عينه وهند عينها والزيدان او الهندان اعينهما
والزيدون اعينهم والهندات اعينهن قال البعض قوله وكذا عينه
اى مثل هذه التاكيدات بلفظ نفس فى هذه الامثلة التاكيد بلفظ عينه
وكلاهما اى لفظ كلاهما موضوع للمذكر وكلتاهما اى لفظ كلتاهما
موضوع للمؤنث يؤكد بهما اى بكلاهما وكلتاهما المثنى نائب الفاعل
ليؤكد قوله لكونهما اى كلاهما وكلتاهما متعلق بيؤكد وعلة
للتاكيد بهما المثنى مثنى المعنى ومثنى الصورة وان كانا مفردين
قال السيد فى كتابه الفروق ان كلاهما وكلتاهما اسمان مفردان
وضعا لتاكيد الاثنين والاثنتين وليسا فى ذاتهما مثنيين فلذا
وقع الاخبار عنهما كما يخبر عن المفرد وقال صاحب فتح الاسرار
وهما مخصوصان للمثنى لاستحالة فى المفرد والجمع ويؤكد بهما المثنى
غالبا وقد يؤكد غير مثنى اتحد عاملهما معنى نحو انطلق زيد وذهب
عمرو كلاهما ولا تقول توقف زيد وذهب عمرو كلاهما وقد يؤكد
المذكر والمؤنث بكليهما كجاء فى الرجلان كلاهما وجاءت المرأتان
كلتاهما وكله اى ولفظ كله يؤكد به اى بلفظ كله الواحد
والجمع مطلقا اى سواء كان كل واحد من الواحد والجمع مذكرا
كان او مؤنثا ومذكرا كان ذلك المؤكد او مؤنثا فيكون قوله
مطلقا قيدا للواحد والجمع قوله باختلاف الضمير متعلق بيؤكد
اى باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد فى كله نحو قرأت الكتاب
كله وهو ذلك مثل قرأت الكتاب كله اذا كان المتبوع مفردا مذكرا
وقرأت الصحيفة

الصحيفة كلها اذا كان المتبوع مفردا مؤنثا واشتريت العبيد
كلهم اذا كان المتبوع جمعا مذكرا عاقلا واشتريت الجوارى كلهن
اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا عاقلا واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد
المهملة فى اللغة الفصيحة او بالضاد المعجمة وهو قليل كلها
اى كل من هذه الثلاثة التى بعد اجمع بمعنى اجمع يؤكد بها اى بهذه الكلمات
الاربع الواحد والجمع قوله باختلاف الصيغ اى باختلاف صيغها
كما خذت المال اجمع فى المذكر الواحد يعنى اذا كان المتبوع المؤكد
مذكرا واحدا واشتريت الجارية جمعاء بالمد فى المؤنث الواحد يعنى اذا كان
المتبوع مؤنثا واحدا وجاء فى القوم اجمعون فى الجمع المذكر يعنى
يعنى اذا كان المتبوع جمعا مذكرا معنى وجاءت النساء جمع فى جمع المؤنث اجمع
يعنى اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مؤنثا وكذا البواقى اى مثل امثلة صيغ
امثلة صيغ البواقى وهى اكتع وابتع وابصع تقول اكتع كتعاء اكتعون
كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع قال الاستاد
قوله وكذا البواقى اى مثل اجمع وما تفرع منه البواقى وهى اكتع وابتع وابصع
ولا يؤكد بكل اى بلفظ كل وبلفظ ما عطف عليه اى على لفظ كل وما عطف عليه
اجمع الى ابصع قال الاستاد قوله وما عطف عليه من اجمع واخواته اى
ولا يؤكد بكل وما عطف عليه شىء من الاشياء الا يؤكد ما يفترق اجزاؤه
حسا نصب على التمييز او على المصدرية اى افتراقا حسيا المراد بالحس
ههنا حس البصرية والافتراق الحسى فى شبه الكلام ما يشاهد بالحس
من ثبوت الفعل لبعض دون بعض كاجزاء القوم فى جاء فى القوم فانه
يشاهد بحس البصر ثبوت المجئ لبعض القوم دون البعض فيؤكد
بكل ليعلم يقينا ان المجئ ثابت لكل فرد فرد واكد بكل ليعلم ان المجئ
ثابت لهم دفعة فى آن واحد قال الشارح فى حاشية الامتحان قوله ما يفترق

اجزاؤه اى يصح افتراقها فى النسبة لم يعمل وافراده لان كلا فى باب التأكيد
بمعنى الجميع اذ مالم يلاحظ الافراد مجتمعة لم يؤكد المفرد بالكل فهى داخلة فى الاجزاء
فلا يصح ذلك قال الفاضل العصام وكذا اجمع قوله اوحكما ليكون فى التاكيد بهما فائدة
والافتراق الحكمى ما يكون الافتراق فيه بحكم العقل بحيث لا يكون للحس البصرى دخل
كاجزاء العبد فانه بسيط لا يصح افتراقه حسا الا انه يصح بحكم العقل بالنسبة الى بعض
الافعال كالشراء والبيع مثل اشتريت العبد او بعته فيصح تأكيده حينئذ بهما
قال المص فى الامتحان قوله حكما اى حكميا او محكوما من الشرع او غيره نحو اشتريت
العبد كله اذ الكلية والاجتماع لا يتصوران الا فى ذى اجزاء فاذا لم يصح
افتراقها لم يكن للتاكيد بهما فائدة وقال مصنفه قوله اوحكما كالعبد
والدار ونحو ذلك بالنسبة الى بعض الاحكام كالبيع والشراء يقال اشتريت
العبد كله وبعت الدار كلها قوله غير المثنى صفة لما يفترق كذا قاله المص
فى الامتحان قال صاحب المنافع قوله غير المثنى فانه لا يؤكد المثنى بكل وما بعده
قوله اذ الكلية تعليل لقوله ولا يؤكد اى اذ الكلية فى كل والاجتماع فيما عطف عليه
لا يتصوران فى شئ من الاشياء الا يتصوران فى ذى اجزاء مفردا كان او جمعا
واذا لم يصح افتراقها اى افتراق اجزائه لم يكن فى التاكيد بهما اى بكل وما عطف عليه
فائدة لانه لا يقال جاء زيد كله او اجمع لانه اذا جاء جاء كلا فلا يحتمل ان يتوهم
ثبوت الفعل لبعض دون بعض حتى يكون فى التاكيد بهما فائدة فلا يكون الا ما يفترق
اجزاؤه وهذه الثلثة الاخيرة وهى اكتع وابتع وابصع قوله لعدم ظهور دلالتها
اى هذه الثلثة متعلق باتباع فى المتن وعلة له على معنى الجمعية المقصود منها اتباع
جمع تبع بالفتح اى بفتح باء تبع كفرس وافراس بمعنى تابع صفة لتبع لاجمع تابع
قوله فان كون افعال تعليل للنفى وافعال بالتنوين مضاف اليه للكون وسهم له قوله جمع فاعل
وفاعل بالتنوين مضاف اليه لجمع قوله كون افعال اسم ان وخبره وجزه قوله
مختلف فيه اى فى ذلك الكون ذكره اى التحقيق المذكور او ما ذكر من قوله جمع تبع
الى هنا الفاضل العصام فى شرح الكافية لاجمع يعنى تستعمل هذه الثلثة بتبعية
لا بالاصالة

لا بالاصالة قوله لظهور دلالته اى اجمع علة لتبعية هذه الثلثة لاجمع
او علة لاقتضاء هذه الثلثة التبعية عليه اى على معنى الجمعية يقال اى
العرب فى لغتهم فلان تبعه اى زيد اذا مشى خلفه او مر به اى بزيد فمضى
معه اى مع زيد قال البعض قوله يقال الخ اثبات لذلك الظهور
بالنقل من اللغة تبعه اى تبع عمرو زيدا اذا مشى اى عمرو خلفه اى زيد
او مر اى عمرو به اى بزيد فمضى اى عمرو معه اى مع زيد فقوله اى المص ولا تتقدم
اى هذه الثلثة فى الذكر والترتيب عليه اى على اجمع اذا اجتمعت اى
هذه الثلثة معه اى مع اجمع ولا تذكر اى هذه الثلثة بدونه اى دون
ذكر اجمع يعنى من غير ان يكون اجمع مذكورا فلا يقال جاءنى القوم اكتعون
وابتعون وابصعون بدون ذكر اجمعون قوله لعدم وفائها اى هذه
الثلثة متعلق بلا تذكر وعلة له بالمقصود وهو معنى الجمعية واللزوم
ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل قوله لما مر من عدم ظهور دلالتها
على معنى الجمعية فى الفصيح اى فى لغة الفصيح وهى لغة اهل الحجاز او
فى الاستعمال الفصيح وفى غيره اى وفى غير الفصيح تذكر اى هذه الثلثة
بدونه اى بدون ذكر اجمع قوله فقوله مبتدأ خبره قوله عطف تفسير
لهذه الجملة وهى قوله وهذه الثلثة اتباع لاجمع وبيان لمعنى الاتباع
فالاول اى ولا تتقدم عليه ناظر الى الاول اى اذا مشى خلفه والثانى
اى ولا تذكر بدونه ناظر الى الثانى اى فمضى معه قال صاحب المنافع
قوله فالاول اى لا يتقدم قوله الى الاول اى اذا مشى خلفه قوله والثانى
اى لا تذكر بدونه قوله الى الثانى اى مر به ومضى معه وقال البعض قوله
والاول اى التفسير الاول بقوله ولا تتقدم ناظر الى الاول اى الى المعنى الاول
للاتباع وهو اذا مشى خلفه والثانى اى التفسير الثانى بقوله ولا تذكر ناظر الى الثانى
اى ناظر الى المعنى الثانى للاتباع وهو او مر به فمضى معه وقال الاخر قوله فالاول
اى المعنى الاول وهو اذا مشى خلفه ناظر الى الاول وهو قوله ولا يتقدم عليه
والثانى اى المعنى الثانى وهو فمضى معه ناظر الى الثانى وهو قوله ولا تذكر بدونه

والله اعلم وقع في نسخ الكافية فلا تتقدم بالفاء بدل الواو فتكون
اي الفاء تفسيرية وتفصيلية واذا اكد الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور
المتصل لا المنفصل بارزا كان ذلك الضمير المرفوع المتصل او مستكنا
واجبا او جائزا بالنفس والعين اي اذا اريد تأكيده باحدهما اي النفس
والعين قال البعض قوله باحدهما اشارة الى ان الواو بمعنى او
اكد اي ذلك الضمير اولا منصوب على الظرفية اي قبل تأكيده بالنفس والعين
بمنفصل متعلق باكد اي بضمير مرفوع منفصل وجوبا تمييز او حال اي تأكيدا
وجوبيا دفعا نصب على العلية بمعنى مفعول له لاكد اولا قوله لللبس بالفاعل
متعلق لقوله دفعا وصلة له اي اللبس التأكيد بالفاعل في المستكن اي
في تأكيد المستكن ولو قيل زيد ضرب نفسه بلا تأكيد بمنفصل لا يعلم
ان النفس فاعل ام تأكيد واكد في صورة عدم الالتباس للاطراد
وحمل عليه اي على المستكن في البارز اي في الضمير البارز قال الفاضل
في شرحه على الكافية ويبطله اي كون التأكيد واجبا لدفع اللبس او
هذا التعليل قال البعض قوله ويبطله اي يبطل الوجه المذكور في لزوم التأكيد
اولا انهما اي ان النفس والعين بالمعنى المذكور وهو بمعنى ذاته او
هو كونهما بمعنى الذات لا يكونان الا تأكيدين فلا يتصور الالتباس اي في
لا يتصور التباس النفس والعين بالفاعل او في لا يتصور الالتباس بالفاعل
واقول مجيبا للعصام لو سلم يعني لا نسلم لو سلم ذلك اي عدم كونهما
بالمعنى المذكور الا تأكيدين فلا نسلم عدم تصور الالتباس فالالتباس كائن
في ان المراد قال البعض لو سلم ذلك اي عدم كونهما فاعلين فالالتباس
اي فالتباسهما باق في ان المراد بهما اي بالنفس والعين ذلك المعنى المذكور
وهو ذاته فيهما اي النفس والعين تأكيدان او غيره او غير ذلك المعنى فهما
اي النفس والعين فاعلان فافهم اشارة الى استهزاء الفاضل العصام يعني
فافهم هذا وان لم يفهم الفاضل العصام قيل اشارة الى ان حصر العصام بقوله
لا يكونان الا تأكيدين لا يصح او منع الملازمة على تقدير وقال صاحب المنافع

وقال صاحب المنافع قوله فافهم لعله اشارة الى استخراج المثال وهو
زيد خرج نفسه او عينه فانه يحتمل ان يراد بالاول الروح وبالثاني الباصرة
وان يراد بهما الذات او اشارة الى ان الالتباس اذا لم تكونا بالباء الزائدة
واما اذا كانتا بهما فلا التباس اصلا نحو زيد خرج بنفسه او بعينه فلا احتمال
للفاعلية واما اذا اكد غيره اي الضمير المرفوع المتصل بهما اي بالنفس والعين
فلا اي فلا يؤكد بمنفصل او فلا يلزم التأكيد اولا بمنفصل لعدم اللبس
متعلق بالنفي وهو لا يؤكد او لا يلزم التأكيد ولعدم الوجه للحمل اي ولعدم
وجه حمل البارز على المستكن قال صاحب المنافع قوله والوجه للحمل
عطف على اللبس اي ولا وجه لحمل الضمير المنصوب او المجرور المؤكد بالنفس
او العين على المرفوع المستكن للاختلاف في الاعراب نحو ضربتك نفسك
وعينك في المنصوب ونحو مررت بك نفسك وعينك في المجرور نفسك
قال البعض قوله ضربتك نفسك مثال الضمير المنصوب ومررت بك
نفسك مثال للضمير المجرور واعلم ان جواز تأكيد الضمير المنصوب
والمجرور بلا تأكيدهما بالمنفصل لانهما ليس كالجزء مما اتصلا به كالمرفوع
لكونهما فضلة يتم الكلام بدونهما ولانه يجب فيهما حيث لا يستكنان
حتى يجب التأكيد في المستكن للالتباس ويحمل البارز عليه كما حمل
في المرفوع قال بعض حواشي الجامي لعدم التباس التأكيد الذي
يكون بالنفس والعين بالمفعول والمضاف اليه لانهما لا يستكنان
كالمرفوع والاختصار مطلوب في الكلام وكذا اي مثل تأكيد الغير
بهما في عدم اللبس قال البعض قوله وكذا اي مثل تأكيد الغير بهما في عدم
لزوم التأكيد اولا بمنفصل لعدم اللبس وقال الاخر قوله وكذا اي لا يلزم التأكيد
اولا بمنفصل اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بغيرهما اي النفس والعين قوله
لان اجمع واخواته اي اخوات اجمع يعني اكتع وابتع وابصع متعلق للتشبيه
المستفاد من كاف وكذا وعلة له لا تستعمل اي اجمع واخواته لغير التأكيد

قوله وكل اى لفظ كل عطف على اجمع وكلا اى لفظ كلا بكسر الكاف
ومد اللام المخففة قوله المضافين صفة لكل وكلا معا الى الضمير لايقعان
اى كل وكلا غير التاكيد في جميع الاوقات الا وقت ان يكونا مبتدئين
بخلاف النفس والعين فانهما يقعان فاعلا بذاتهما فلالبس اى اذ كان
اجمع واخواته لاتستعمل لغير التاكيد وكل وكلا المضافين الى الضمير لايقعان
لغير التاكيد فلالبس بالفاعل قال البعض قوله فلالبس في كل وكلا
للفاعل حتى يحتاج الى التاكيد اولا بمنفصل نحو زيد ضرب هو نفسه
او زيد ضرب هو عينه لو قيل زيد ضرب نفسه بلا تاكيد لا يعلم ان النفس
فاعل ام تاكيد واكد في صورة عدم الالتباس للاطراد كذا قاله
الشارح الاول الذى هو صاحب كشف الاسرار قال الاستاد قوله نحو زيد ضرب
هو نفسه مثال للمستكن ونحو ضربت انت نفسك او عينك مثال للبارز
قال امام الاجب قوله نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه فان نفسه في هذا
المثال وقع تاكيدا معنويا للضمير المرفوع المتصل المستتر تحت ضرب والراجع
الى زيد فاكد اولا بالضمير المنفصل الذى هو هو ومثال البارز نحو ضربت
انت نفسك او عينك فان نفسه في هذا المثال وقع تاكيدا معنويا
للضمير المرفوع المتصل البارز وهو التاء فاكد اولا بالضمير المنفصل
الذى هو انت قال ذينى زاده قوله زيد ضرب هو نفسه او عينه فزيد
مبتدأ وضرب ماض فاعله فيه راجع الى زيد والجملة مرفوعة المحل خبر المبتدأ
وهو ضمير مرفوع منفصل مرفوع المحل تاكيد لفظى للمستكن في ضرب
والنفس تاكيد معنوى له والضمير الراجع الى زيد مضاف اليه وكذا الحال
في زيد ضرب هو عينه وانما لم يذكر اى المص هذا اى قوله واذا اكد الضمير
المرفوع المتصل او هذا الحكم يعنى اذا اكد الخ قال البعض قوله هذا
اى قوله واذا اكد المرفوع المتصل متصلا اى حال كونه متصلا ببيان النفس
والعين مع انه اى مع ان هذا او مع ان قوله اذا اكد الخ حكمهما اى النفس

اى النفس والعين ومع وجود الاختصار في الكلام ح اى حين ذكر المص
هذا متصلا ببيانهما قال البعض قوله ح اى حين ذكر المص قوله واذا اكد
المضمر المرفوع المتصل ببيان النفس والعين قوله بالاضمار متعلق
بالاختصار وذلك بان يقول بعد قوله وهو نفسه وعينه واذا اكد
المضمر المرفوع المتصل بهما اكد اولا بمنفصل قال صاحب المنافع
قوله بالاضمار بان يقول واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بهما
الى اخره قوله لان الكلام السابق علة للم يذكر ومتعلق به والمراد
منه نفسه وعينه الى قوله اجمع قال البعض قوله لان الكلام السابق
وهو نفسه وعينه الى قوله اجمع متعلق بلم يذكر وعلة له مسوق لبيان
ذوات المؤكدات فلو ذكر اى المص هذا اى قوله واذا اكد المضمر المتصل
متصلا اى حال كونه متصلا به اى ببيان النفس والعين او بهذا البيان
لكان الفصل به اى بقوله واذا اكد الخ او بهذا القول بينهما اى بين
بيان النفس والعين وبين بيان ذوات المؤكدات او بين النفس والعين
وبين سائر المؤكدات كالفصل بين العصا ولحائها بكسر اللام اى قشرها
وجلدها بل كالفصل بين العاشق والمعشوق وقدم اى قدم المص
عليه اى على قوله واذا اكد اه او على هذا الحكم قوله كون الثلثة المذكورة
مفعول قدم اتباعا بفتح الهمزة وسكون التاء خبر الكون واسمه المضاف اليه
له وهو الثلثة المذكورة لاجمع قوله وما يتفرع عليه اى على كون الثلثة
المذكورة اتباعا معطوف على كون اى وايضا قدم عليه ما يتفرع عليه
من قوله ولا تتقدم عليه ولا تذكر بدونه في الفصيح قوله عكس يعنى عاكسا
حال من فاعل قدم ما اى الشئ الذى هو تقديم قوله واذا اكد الخ
على كون الثلثة المذكورة اتباعا لاجمع وعلى ما يتفرع عليه في الكافية حيث قال
ابن الحاجب واذا اكد وا كتع واخواته اتباع لاجمع فلا يتقدم عليه وذكرها
دونه ضعيف قوله ليتصل بيان الحكم اى حكم الثلثة المذكورة ببيان الذوات

متعلق بتقدم

المؤكدات لان بين ذوات المؤكدات كمال الاتصال كما بين العصا
ولي نها فالفصل في الثاني يخل المنفعة وفي الاول يخل الفهم ولا مقتضى
له والحال لا مقتضى للفصل بينهما اي بين بيان الحكم وبين بيان الذوات
كما في الاول اي كالمقتضى الذي وجد في الفصل الاول وذلك المقتضى
كونه حكمهما ووجوده في الكلام حينئذ بالاختصار قال البعض قوله كما
في الاول اي كما وجد مقتضى الفصل في الاول وقال الآخر قوله كما في الاول
اي كما فلو ذكر هذا متصلا به لكان الفصل بين ذوات المؤكدات كالفصل
بين العصا ولي نها تأمل فافهم وجه الفهم ان حكم الثلاثة بمنزلة ذوات الشيء
والذات متقدم عند المص وتقديم ابن الحاجب لانه حكم الاصل وتقديم حكم
الاصل اولى ولكل وجهة هو موليها قال صاحب المنافع قوله فافهم
وجه انه لو قدم ما اخره كما في الكافية لكان فيه نشر على ترتيب اللف
وهو من المحسنات البديعية كما ان النشر على غير ترتيب اللف منها لكون
الفصل فيه واحدا وهو اولى من الفصلين ولكل وجهة هو موليها
والرابع اي والتابع الرابع من التوابع الخمسة البدل وهو في اللغة
اسم بمعنى الخلف والمناسبة بين اللغوي والاصطلاحي ظاهرة وهو اي
اي البدل في الاصطلاح اي في اصطلاح النحاة المقصود اي التابع الذي
قصد بالنسبة اليه بما نسب الى المتبوع او التابع الذي يقصد النسبة اليه
بنسبة ما نسب الى المتبوع او الكلم الذي يكون مقصودا بنسبة الشيء
الذي نسب الى المتبوع بحيث لو لم يقصد ذلك لم يذكر المتبوع ولم ينسب
اليه شيء ولذا اي لكونه مقصودا بالنسبة او لاجل كون البدل مقصودا
بالنسبة وهو متعلق بقوله قدمه اي البدل على عطف البيان عدل
اي اعرض المص عما اي عن التعريف الذي في الكافية وهو تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع قوله لاحتياجه اي التعريف في الكافية علة لعدل
الى ارتكاب التكلف كما اشار اليه اي الى ذلك التكلف المولى الجامي
حيث قال اي يقصد النسبة اليه اي الى التابع فيه اشارة الى ان الظرف

الى ان الظرف متعلق بالمقصود لانه عند وجود سر لاجله يكون
بمعنى المضارع المجهول بنسبة ما نسب الى المتبوع بحذف المضاف
بين الجار والمجرور دخوله في تعريف ابن الحاجب عند قوله بما نسب
قوله اذ من البين بتشديد الياء اي من البداهة علة للاحتياج
الى التكلف او تعليل للاحتياج الى التكلف والمآل واحد انه اي
البدل ليس مقصودا بما نسب اليه اي الى المتبوع كما يستفاد
من التعريف الذي في الكافية قوله كالمجيء بيان بما نسب اليه في مثل
جاءني زيد اخوك اي نفس اخوك قوله فان المقصود تعليل
لتطبيق المثال بالممثل واثبات لحكم تطبيق المثال بالممثل كأنه قال
ان رح مثالي هذا مطابق للممثل فان المقصود اي مقصود المتكلم
به اي بالمجيء المسند الى زيد فيه او بما نسب اليه فيه او بقوله جاءني زيد
اخوك وقال الفاضل العصام وبعد بفتح الباء وسكون العين وضم الدال
اي بعد تكلف الجامي او بعد الاحتياج اليه فيه اي فيما في الكافية من تعريف
ابن الحاجب او في تعريف ابن الحاجب في الكافية او في ذلك التكلف نظر
اي بحث لان نسبته اي المجيء الى الاخ ليست اي تلك النسبة مقصودة
بنسبته اي المجيء الى زيد بل هي اي نسبة المجيء الى زيد مقصودة من حيث
اي المجيء اليه اي الى زيد ونسبته اي نسبة المجيء الى الاخ مقصودة
من حيث اي المجيء اليه اي الى الاخ فلابد اي فحينئذ لابد فيه من زيادة
تحمل اي من زيادة تكلف وتطلع اي التحمل المزيد ان المقصود اي
كون المقصود مع النسبة اليه في تعريف ابن الحاجب بما نسب الى المتبوع
او النسبة التي فيما في الكافية الى المتبوع متعلق بالنسبة النسبة
جزاء اليه اي الى التابع اي البدل كما في بدل الغلط فان المقصود
في بدل الغلط من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والغلط
بالمتبوع سهو قوله او حال نسبته معطوف على قوله النسبة اليه اي

او حال نسبة التابع اى البدل قال صاحب المنافع قوله او حال نسبة
اى حال النسبة الى التابع قوله من التقرر بيان لحال نسبة التابع
اى البدل قوله والتمكن عطف تفسير للتقرر في الذهن اى في ذهن السامع
كما في البواقى اى بواقى البدل الغلط باقسامه الثلاثة الآتية واقول
لا حاجة الى زيادة هذا التمحل لانه اذا كان ذلك المبدل منه لتوطئة ذكر التابع
يكون المبدل منه في حكم العدم ويكون الاسناد كلا اسناد فيكون المقصود
بالنسبة ما نسب الى المتبوع فنسبته الى التابع فعلى هذا قول المحشى
فيما سبق لان نسبة المجى الى الاخ ليست بنسبته الى زيد في محل المنع
كما لا يخفى قوله من المنسوب اى الخبر وهو زيد في المثال متعلق بالبدل
قوله عنه متعلق بالخروج اى عما في الكافية من تعريف ابن الحاجب
او من تعريف ابن الحاجب نحو ضيفى زيد اخوك وذلك لان ضيفى بدون
تشديد الياء بمعنى مسافرى مبتدأ وزيد خبره بتا ويل مشخص بزيد
وبلا تاويل على مذهب ارسطو حيث جوز كون الشخص خبرا واخوك
بدل الكل منه كانه يصدق على جميع ما صدق عليه زيد وان تغاير مفهومهما
فان اخوك يفهم منه الاخوة وزيد لا يفهم منه ذلك لكن ما صدقهما
واحد فعلم ان اخوك ليس مما يصدق النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع
فينتقض التعريف جمعا قال منلا يوسف الاصم في حاشية الجامى قوله نحو
ضيفى زيد اخوك وذلك لان ضيفى بتشديد الياء منسوب وزيد بدل
عنه ولا يجوز ان يكون خبرا عنه لان العلم لا يكون خبرا واخوك خبر زيد
لان المبدل منه في حكم التنحية فعلم ان زيدا لم يكن مقصودا بما نسب
الى المتبوع بل مقصود بالنسبة في الكلام ويؤيده ما قيل فان ضيفى
منسوب خبر مقدم وما نسب اليه النسبة وزيد بدل منه واخوك مبتدأ مؤخر
وليست تلك النسبة فيه فينتقض التعريف جمعا قال بعض المحشين اقول
مجيبا عن هذا الاعتراض ان المثال المذكور ليس بموجود في كلام العرب
بل هو مصنوع ولو سلم وجوده لا حجة فيه لجواز كونه عطف بيان للمحشى
لا بدلا منه حتى يرد الانتقاض على تعريف ابن الحاجب بعدم جمعه لافراده قوله

قوله اذ لا يصدق عليه اى على البدل في هذا المثال علة للخروج
قال البعض قوله اذ لا يصدق عليه اى على اخوك تعليل لتطبيق المثال
بالممثل او علة للخروج انه اى البدل في هذا المثال وهو اخوك
قال البعض قوله انه اى اخوك مما يقصد النسبة اى التابع الذى
يقصد النسبة اليه اى الى ذلك التابع بنسبة ما نسب الى المتبوع
اى بنسبة العامل الذى نسب الى المتبوع بل يصدق عليه انه مما يقصد
النسبة اى التابع الذى يقصد النسبة اليه اى الى ذلك التابع
بنسبة متبوعه اى التابع وذلك المتبوع هو زيد في ذلك المثال
الى ضيفى وهو ضيفى في ذلك المثال او اخوك على رأى يوسف الاصم
قوله وما اختاره المص من قوله بالنسبة مبتدأ خبره قوله مما صوبه
الفاضل العصام في شرح الكافية حيث قال فالصواب تابع
مقصود بالنسبة قوله دونه المتبوع ظرف مستقر حال من الضمير
المستكن في المقصود اى حال كون ذلك التابع مجاوزا المتبوع
في كونه مقصودا بسبب نسبته في الكلام بان يكون ذكر المتبوع
توطئة وتمهيدا لذكر التابع فيلزم ان يكون ذكر التابع لمصلحة
الاجمال والتفصيل لان في ذكر الشئ اولا مجملا ثم تفصيله تقريرا
في الذهن لانه وقوع بعد الطلب وقيل ظرف للمقصود للمقصود
والضمير مضاف اليه راجع الى المتبوع كذا قاله صاحب فتح الاسرار
وقال صاحب كشف الاسرار قوله دونه اى دون ان لا يكون النسبة
الى المتبوع مقصودا ابتداء بل للتوطئة والتمهيد للنسبة الى التابع
وقال امام الاوجه رح وقوله دونه ظرف مستقر حال من الضمير المستتر
في المقصود والضمير المجرور راجع الى المتبوع فقوله بالنسبة شامل لجميع
التوابع وقوله دونه اى مجاوزا ذلك الكم الذى قصده قال صاحب الافصاح

اعلم ان لفظ دون في الاصل موضوع لتفاوت المكان ثم تجوزوا فيه
اولا فنقلوه الى تفاوت الرتبة ثم تجوزوا فيه ثانيا فنقلوه الى مجرد
معنى التفاوت والتغاير وهذا مجاز في الدرجة الثانية والاول مجاز
في الدرجة الاولى والحاصل انهم يستعملون لفظ دون بمعنى المكان
الحقيقي والاعتباري وبمعنى النفي والاول المعنى الحقيقي والثاني والثالث
المعنى المجازي وقس على هذا ما دونه فخرج عن التعريف يعني اذا قيد
بقوله دونه خرج عن التعريف ماعدا المعطف اي تابع تجاوز المعطف
بحرف الاضراب اي ماعدا المعطوف بحرف الاضراب وهو بل سواء كان
في كلام موجب مثل جاءني زيد بل عمرو او كلام سالب مثل ما جاءني
زيد بل عمرو وقيل قائله الفاضل الجامي والهندي وغيرهما يخرج عطف
اي المعطوف بحرف الاضراب ايضا اي كما يخرج ماعدا المعطف بحرف الاضراب
قوله لان متبوعه اي لان متبوع المعطوف بحرف الاضراب مقصود المتكلم
بالنسبة ابتداء اي قبل ذكر المعطوف عليه بحرف الاضراب ثم يبدو له اي
يظهر للمتكلم ما في المعطوف فيعرض اي فيجتنب المتكلم عنه اي عن متبوعه
قال الاستاد قوله ثم يبدو له اي للمتكلم حكم غير الحكم الاول او رأي غير رأي
فيعرض اي المتكلم عنه اي عن ذلك الحكم او الرأي ويقصد اي المتكلم
المعطوف وعطفه بحرف الاضراب فكلاهما اي المعطوف والمعطوف عليه
بحرف الاضراب مقصودان على سبيل التعاقب بخلاف البدل فانه ليس
متبوعه مقصودا اصلا كذا قاله العصام وهذا اي قول القائل او
ما قاله القائل او ما قيل سهو قوله لانهم تعليل لكون هذا سهوا اي
لان النحاة قالوا في معنى الاضراب اي في بيان معنى الاضراب هو اي
معنى الاضراب الاخبار الذي وقع اي صدر ذلك الاخبار من المتكلم
قوله ولم يكن مطلقا على وقع اي ولم يكن ذلك الاخبار بطريق القصد اي
قصد المتكلم ولذا اي لعدم كونه بطريق القصد او لعدم وقوع الاخبار
من المتكلم

من المتكلم بطريق الاخبار صرف عنه اي عدل عن الاخبار المذكور
بان جعله كالمسكوت عنه الى الاخبار بالمعطوف وهذا ينافي
قول القائل كذا قاله الشارح في حاشية الامتحان قال الاستاد قوله
صرف ماض مجهول اي صرف المتكلم الحكم عنه اي عن الاول او
عن متبوعه ببل اي بكلمة بل قوله وقالوا اي النحاة عطف على قالوا
بدل الغلط ثلثة اقسام الاول ذكر المبدل منه اي ذكر المتكلم المبدل منه
عن قصد اي صادرا عن قصد كامل ثم ايهام الغلط الصريح واظهاره
وان لم يكن في الواقع من الغلط خلافه صريحا وشرطه اي
شرط القسم الاول من الاقسام الثلثة لبدل الغلط او شرط
البدل الغلط الذي هو ذكر المبدل منه عن قصد ثم ايهام الغلط
او شرط البدل الذي يكون ذكر المبدل منه عن قصد ثم ايهام الغلط
ان يرتقي اي ان يصعد المتكلم من الادنى الى الاعلى كالمتدارك
اظهارا للفصاحة ويسمى هذا القسم وهو ذكر المبدل منه
عن قصد ثم ايهام الغلط بدل بداء بالدال المهملة اي بدل
عما ابتداء قصدا نحو هند بدر شمس فالمبدل منه بدر والبدل شمس
والشمس اعلى من بدر وذكر البدل اولا عن قصد من متكلم
يوهم كانه غلط ثم قال شمس ليرتقي من الادنى الى الاعلى قال
البعض قوله نحو هند بدر شمس فان هند مبتدأ خبره قوله بدر
وشمس بدل غلط من زيد وقال الاستاد قوله نحو هند بدر شمس
فان ذكر البدل قصدي من المتكلم لكن يرى كانه غلط في ذكره
وقال بعض المحشين قوله هند بدر شمس مثال للاول الاقسام الثلثة
التي لبدل الغلط المسمى ببدل بداء فالمبدل منه بدر والبدل شمس
والشمس اعلى من البدر وذكر البدر اولا عن قصد من متكلم يوهم
كانه غلط ثم قال شمس ليرتقي من الادنى الى الاعلى انتهى والبدر

هو القمر الذي وقع في ليلة اربع وعشر واغلبي بدرا لامتلائه نوره
بلا نقصان ثم الثاني غلط صريح محقق كما اذا اردت انت ان تقول
حمار في جواب اي شيء وقع في الخان فسبق لسانك الى رجل حيث
قلت رجل بطريق الغلط ثم الثالث نسيان المقصود الذي
هو البدل وقصد ذكر ما هو غلط وسبق اللسان اي لسان المتكلم
الى غيره اي غير المقصود وهو المبدل منه ثم سبق التذكر والتدارك
الا ما فرط بالاتيان بالمقصود قال العصام وصاحب فتح الاسرار
وتسمى تقصد الى المبدل منه لنسيانك المقصود الذي هو البدل
ثم تدارك بالبدل وقال الشارح في حاشية الامتحان ولا يخفى ان الغلط
ما يتعلق باللسان والنسيان ما يتعلق بالجنان فينبغي ان يسمى
بدل نسيان بمعنى انه بدل عن شيء ذكر نسيانا فيكون الاقسام خمسة
ولكن لم يفرق بينهما كثير من النحاة فسموا النوعين بدل الغلط
باعتبار ان النسيان سبب لذكر ما هو غلط ولا يقع الاخيران
اي الغلط الصريح ونسيان المقصود في كلام الفصحاء ولا فيما يصدر
عن روية وفطانة وان وقع كل من الغلط والنسيان في كلام مطلق
واما في الاول فابهام الغلط واظهاره ابلغ في المعنى من التصريح
بكلمة بل صرح به السيد الشريف قدس سره وان وقع وان هذه
للشرطية اي وان وقع كل واحد من الاخيرين اي الغلط والنسيان
في كلامهم اي الفصحاء تحققه اي تحقق كلامهم او الواقع في كلامهم
الاضراب عن المعطوف عليه الذي هو المبدل منه او الحكم الاول الذي غلط فيه
قوله بل متعلق بالاضراب فظهر من هذا ان اي الشان لا فرق
بين الاضراب وبين قسمي بدل الغلط احدهما غلط صريح والثاني
نسيان المقصود والفرق بينهما غير موجود في جميع الاوجاه الا الفرق
في وجه التدارك اي في طريق التدارك قال البعض قوله في وجه التدارك

في وجه التدارك اي في طريق تدارك المتكلم البدل بعد الغلط
والنسيان بالمبدل منه في الفصحاء اي اذا وجد الفرق بينهما
في وجه التدارك ففصحاء العرب فتكون الفاء جوابية لشرط محذوف
او تفصيلية بدخولها تفصيل لوجه التدارك يزيدون ويأتون
في كلامهم بل اي لفظ بل فيصير كلامهم اضرابا اي اذا يزيدون بل
فيصير كلامهم اضرابا قوله والاوساط عطف على الفصحاء اي اوساط
العرب او اوساط الناس غير الفصحاء لا اي لا يزيدون لفظ بل
فيصير اي واذا لم يزيدوا لفظ بل فيصير كلامهم بدل غلط وفي الحاشية
واما الفرق بين الاضراب وبين البدل الغلط فالاضراب ممتاز
عن القسم الاول من ثلاثة اقسام البدل بعدم القصد ببل في الاضراب
وممتاز عن القسمين الاخيرين بالتدريج والانتقال من الادنى الى الاعلى
عند اعلى نحو هند بدر شمس وعند اوسط الناس ايضا بلا بل نحو
هند بدر شمس قوله وان الغلط عطف على ان لا فرق اي وظهر ان الغلط
الصريح الذي هو قسم ثالث والنسيان حين التدارك يفعل في كلام
الفصحاء لكن يعبر بوين من الاضراب عنهما اي عن الغلط والنسيان
والاوساط اي اوساط الناس غير الفصحاء يبدلون من الابدال
اي يجعلون بدلا بدون بل مثلا اذا اردت ان تقول خرجت بحمار فسبق
لسانك الى رجل ثم تبدل الحمار مكان الرجل فالوجه في تخليص تعريف الملص
عن ذلك الانتقاض ان يزيد اي الملص في التعريف بعد قوله دونه بلا عاطف
اي قيد بلا عاطف بان يقول وهو المقصود بالنسبة دونه بلا عاطف
ليخرج المعطوف بحرف الاضراب ويتم التعريف جمعا ومنعا كذا فهم
من الكردي في حاشية الامتحان كذا في الامتحان وينتقض التعريف
اي تعريف الملص منعا بصفة اي بتشديد الياء وصفة هذا وصفة
ايهذا في يا ايها الرجل اي في تركيب يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا
الرجل قوله فانها اي فان صفة هذه الثلاثة تعليل لانتقاض التعريف

بصفة هذه الثلثة المقصودة بالنسبة دونها اى دون هذه
الثلثة يعنى انه وهذا وايتهذا كما لا يخفى كذا قاله العصام فى شرح
الكافية اللهم الا ان يقال ان المراد من النسبة فى التعريف
النسبة التامة واقسام اى البدل اربعة بالاستقراء يعنى ان الحصر
فى اربعة ملابس بالاستقراء اى بحصر استقرائى وهو الذى لم يوجد
مع الاستقراء قسم آخر وههنا كذلك وقيل فى وجه انحصار البدل
لا يخلو اما ان يكون عين المبدل منه اولا فان كان الاول فهو الاول والا
فلا يخلو اما ان يكون بعضه اولا فان كان الاول فهو الثانى والا
فلا يخلو اما ان لا يكون اجنبيا من المبدل منه اولا فان كان الثانى
فهو الثالث وان كان الاول فهو الرابع فالحصر عقلى دائر بين النفى
والاثبات وهو الذى لم يوجد العقل قسما آخر بمجرد ملاحظة الاقسام
وقال صاحب المتوسط فى وجه انحصار البدل لا يخلو اما ان يكون
مدلوله مدلول المبدل منه اولا يكون والاول بدل الكل من الكل
والثانى اما ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه اولا يكون
والاول بدل البعض من الكل والثانى اما ان يكون بينهما ملابسة
غير الكلية والجزئية اولا يكون والاول بدل الاشتمال والثانى
بدل الغلط وفى الحاشية فان قلت لم كان البدل اربعة بالاستقراء
قلت لان البدل اما كل المبدل منه او بعضه او مشتمل او بينهما
ملابسة غير الكلية والجزئية فالاول بدل الكل والثانى بدل البعض
والثالث بدل الاشتمال والرابع بدل الغلط والخامس عكس الثانى
نحو رأيت درجة الابرج فسمى بدل الكل من الجزء لان الدرجة جزء البرج
لكنه نادر الوقوع وقال الاستاد قوله بالاستقراء اى بحكم
الاستقراء او بتتبع موارد الاستعمال وكلام العرب اى
بحسب التتبع والاستقراء التام وهو هنا تقسيم الجنس الى

الى انواعه كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعنى
تقسيم الكلى الى الجزئيات لا تقسيم الكل الى الاجزاء قال البعض
قوله بالاستقراء اى الانحصار الى الاربعة ثابت بدليل استقراء
كلام البلغاء وقوله بدل الكل بالرفع خبر لمبتدأ محذوف
واضافة البدل الى الكل بيانية واشار اليها بقوله اى بدل
هو الكل يعنى القسم الاول من الاقسام الاربعة للبدل بدل هو
الكل من الكل وهو الكل الثانى المبدل منه قال حسن چلبى
فى حاشيته على المطول فى بحث الابدال من المسند اليه الاحسن ان يسمى
هذا النوع من البدل ببدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك
فى الالفية لا بدل الكل لوقوعه فى اسم الله تعالى صراط العزيز الحميد الله
فيمن قرأ بالجر فانه المتبادر من الكل التبعيض والتجزى وذلك ممتنع
فلا يليق هذا الاطلاق بحسن التأدب وان حمل الكل على معنى آخر
ان صدقا اى البدل والمبدل منه اشارة الى ان الالف الضمير
مبنى على السكون مرفوع محلا فاعله راجع الى البدل والمبدل منه
المشار اليهما بقوله بدل الكل من الكل فيكونان مذكورين حكما
او المراد بالمتبوع فى قوله دون متبوعه هو المبدل منه فيكون مذكورا
حكما والبدل مذكورا حقيقة قوله الكلان بتشديد اللام تثنية الكل
صفة للبدل والمبدل منه معا على شئ واحد فهو بدل الكل من الكل
قال امام الايوبى قوله ان صدقا على واحد جملة شرطية حذف جزاؤه
بقرينة ما سبق اى ان صدق البدل والمبدل منه على شئ واحد فهو
بدل الكل من الكل قال صاحب زبدة الانظار قوله على واحد اى على ذات
واحد بمعنى يتحدان ذاتا لا مفهوما وقال صاحب فتح الاسرار قوله
على واحد بان يكون ما صدق عليه احدهما شيئا صدق عليه الاخر

انتهى وقال الاستاد قوله على شئ اى على ذات اشارة الى ان قوله
واحد صفة موصوف محذوف قوله وان لم يكونا اى البدل والمبدل منه
وان فيه للوصلية اى ولو لم يكونا مترادفين نحو جاءني ليث اسد
اولم يكونا متساويين نحو جاءني انسان ناطق نحو جاءني زيد زيد
اخوك اذ الاخ هو زيد وبدل البعض اى بدل هو البعض يعني
القسم الثاني من الاقسام الاربعة للبدل بدل هو البعض من الكل
وهو المبدل منه وفيه اشارة ايضا الى ان الاضافة بيانية قال
العصام ان الاضافة في هذين القسمين بيانية ان كان اى مدلول
المبدل منه فيه اشارة الى ان اسم كان محذوف والى ان المضاف
محذوف اذ الجزئية والكلية من جملة المفهوم لا من جملة اللفظ جزء
مدلول المبدل منه يعني يصح بدل البعض من الكل ان كان مدلول
البدل جزء مدلول المبدل منه في الخارج كما كان جزأ في الذهن نحو
ضربت زيدا رأسه فان رأس زيد بعض زيد وبدل الاشتمال يعني
القسم الثالث من الاقسام الاربعة للبدل بدل الاشتمال اى بدل
مسبب غالبا فيه اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة كما قاله صاحب
المنافع وانما قال غالبا ليخرج عنه مثل اعجبني زيد علمه او حسنه
لانه ليس فيه اشتمال بمعنى ان يكون البدل مسببا بل المبدل منه
فيه محل للبدل وهو حال فيه قوله عن اشتمال احد المبدلين على الآخر
متعلق بمسبب اى البدل والمبدل منه فاما اشتمال البدل على المبدل منه
فكما في مثال المتن واما اشتمال المبدل منه على البدل فنحو يسئلونك
عن الشهر الحرام قتال فيه فان الشهر يشمل القتال لان الزمان
يشمل ويحيط الافعال التي خلت فيه حصلت فيه ايضا ولكن لم ينتقل
بانتقالها

بانتقالها كذا قاله محرم افندى ان كان اى يصح بدل الاشتمال ان كان
بينهما اى بين البدل والمبدل منه تعلق واتصال معنوى قوله وملابسة
عطف تفسير لتعلق بغيرهما اى بغير الكلية والجزئية اى بغير كون البدل
كل المبدل منه او جزئه وفيه اى في قوله وان كان بينهما تعلق بغيرهما
او في قول المصنف تعلق بغيرهما اشارة الى ان اشتمال كل منهما اى البدل
والمبدل منه على الآخر ليس بشرط بل يكفي التعلق فيشمل نحو اعجبني
زيد جاره لكن لا مطلقا بل بحيث ينتظر النفس اى نفس السامع
فيه اشارة الى ان الالف واللام للعهد الخارجي او عوض عن المضاف اليه
بعد ذكر الاول وهو اى الاول المبدل منه وتتشوق اى النفس
الى الثاني وهو اى الثاني البدل فيكون اجمال وتفصيل مقصود
من الابدال وانما قال وتتشوق بالتأنيث لان المستتر فيه راجع الى النفس
وقد عرفت ان المسند الى ضمير المؤنث يجب تأنيثه واما اذا اسند
الى الظاهر المؤنث الغير الحقيقي فيستوى تذكيره وتأنيثه كما كان في ينتظر
ولعل هذا من عطف الخاص على العام لان كل تشوق انتظار ولا عكس
والله اعلم كذا قاله امام الايوب نحو سلب زيد ثوبه لان الثوب شامل
لزيد ومحيط به ومن افاده الفاضل العصام في الاطول انه مما ينبغي ان يراعى
فيه ان يكون سلب ثوبه بمنزلة سلب نفسه لكثرة تأثره بسلبه لكمال فقره
وغيره قوله فانه اى الشان تعليل لدعوى مطابقة المثال للممثل اذ اقيل
سلب زيد بدون ذكر البدل الذي هو الثوب ينتظر النفس ويتشوق
الى ذكرها اى الى ذكر البدل الذي هو ثوب في مثالنا يسلب منه اى من زيد
قوله اذ هو اى ما يسلب منه او المسلوب تعليل لسبب الانتظار
والتشوق وبيان له ليس ذاته اى ذات زيد بل هو ما يحويه اى
ما يحيطه اى زيد قوله من الجلد والثوب وغيرهما اى غير الجلد والثوب
بيان لما يحويه وهذا اى زيادة قوله بحيث ينتظر النفس بعد ذكر الاول

وتشوق الى الثاني على الملابسة بينهما بغيرهما قال البعض قوله
وهذا اي قوله بحيث ينتظر النفس الى آخره زائدا على قوله
بغيرهما فقط اي هذا الصواب لعدم اقتضاء كون غلامه
في جاءني زيد غلامه بدل الاشتمال مع ان بينهما ملابسة
بالمالكية والمملوكية فان النفس لا تنتظر الى ذكر غلامه بعد ذكر
جاءني زيد فيقتضي كونه بدل الغلط قال امام الايوب وقوله
بحيث ينتظر الى آخره اشارة الى انه لا يكفيه مطلق الملابسة
بل يشترط فيه انتظار السامع وتشوقه الى ذكر الثاني فان قوله
جاءني زيد غلامه ليس ببدل الاشتمال مع ان بينهما ملابسة بالمالكية
والمملوكية فان النفس لا تنتظر الى ذكر غلامه بعد ذكر جاءني
زيد بل هو بدل غلط واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة
بينهما بغيرهما فيقتضي اي فهو خطاء لانه يقتضي كون غلامه في جاءني
زيد غلامه بدل الاشتمال لان بينهما ملابسة بالمالكية والمملوكية
بغيرهما وليس كذلك اي بدل الاشتمال لعدم الدلالة الاجمالية
ولتمام النسبة الى زيد بل غلامه فيه بدل الغلط وبدل الغلط
اي والرابع من الاقسام الاربعة للبدل بدل الغلط اي بدل
مسبب عنه اي عن الغلط الذي هو سبب للبدل فيكون الغلط
في المبدل منه لا في البدل لما ان الغلط سبب فسمي باسم السبب
وذلك كثير لان المتكلم اذا اراد ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه
الى رجل فقال مررت برجل مكان بحمار ثم تداركه فقال بحمار
فيكون الغلط في المبدل منه لا في البدل كما قلنا آنفا فالاضافة
في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة

كما في كوكب الخرقاء ولم تكن الاضافة فيهما بيانية ايضا
لعدم صحة الحمل اما في الغلط فظاهر واما في الاشتمال فلانه
لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف والحاصل اتفق الشراح
والمحشون ان اضافة الاولين بيانية والاكثر في اضافة الاخيرين
اي بدل الاشتمال وبدل الغلط لامية فكيف يصح عطف الاخيرين
على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة
واحدة شخصية هكذا اشكل عبد الغفور فاجاب العصام
هذه مسامحة شاعت في كلام المصنفين لا يكاد يحترز عنه فبيان الاضافة
في الاولين بيانية وفي الاخيرين لامية بيان ما هو اصل الاضافة
لا معناه المراد في المقام فلا يشكل العطف ان كان يعني يصح
بدل الغلط ان كان ذكر المبدل منه غلطا سواء كان الغلط صريحا
او غيره اي او غير صريح فيشمل اي حين تعميم الغلط الى الصريح وغيره
فيشمل بدل الغلط او اذا عممناه اليهما فيشمل بدل الغلط اقسامه
اي بدل الغلط الثلاثة المذكورة آنفا الا انه اي لكن الشمول
الى الاقسام الثلثة خلاف الظاهر اي خلاف ظاهر العبارة
قال الاستاد قوله الا انه اي لكن التعميم الى الصريح وغيره
خلاف الظاهر اي خلاف ظاهر العبارة قوله اذ المتبادر
تعليل لكونه خلاف الظاهر من الغلط لما اي الغلط هو اي
الغلط الصريح وحينئذ اي حين اذا كان بدل الغلط شاملا
للاقسام الثلاثة بتعميم الغلط للصريح وغيره او حين التعميم
او حين الغلط صريحا او غيره لا يصح اطلاق قوله اي ذكر قول المص
فيما سيأتي وهو ولا يقع الى آخره او لا يصح اطلاق قول المص

الغلط ولايقع فيما سيأتي ان رجع ضميره وان هذه للشرطية اي
لئن رجع ضمير قوله ولايقع الى بدل الغلط مطلقا اي سواء كان
صريحا اوغيره فذلك لوقوع القسم الاول من اقسام البدل الغلط
علة للايقع ومتعلق به في كلامهم اي كلام الفصحاء كما اعترف اي اقر
به اي بذلك الوقوع نفسه اي ذات المص في الامتحان حيث
ولايقع الاخيران في كلام الفصحاء بقصر عدم الوقوع في كلامهم
على الاخيرين في الذكر ليدل على وقوع الاول في كلامهم وان رجع
ضمير لايقع الى ما اي بدل فيه اي ذلك البدل الغلط صريحا اي حال
يكون ذلك مصرحا بقرينة المثال اي وذلك الرجوع بقرينة المثال
الثالث من المص فقوله بقي القسم الاخير منها وهو نسيان المقصود
جزاء شرط مهملا اي مسكوتا عنه مع انه اي القسم الاخير منها
لايقع في كلامهم اي الفصحاء ايضا اي كما لايقع القسم الثاني
منها فالوجه الفاء مربوطة لان المتبادر من الغلط هو الصريح
اي في الطريق للمص يعني طريق الخلاص من هذا السؤال فعلى هذا
فعبارة المص غير قابلة للتوجيه اي فالوجه الوجيه في طريق الخلاص
من هذا السؤال ان يختار اي المص عبارة البيضاوي حيث
قال وهو كل لو عينه وبعض لوجزئه واشتمال لودل عليه اجمالا
بغيره والا فغلط قال صاحب المنافع فقوله عبارة البيضاوي وهي
اي وان لم يوجد احد الثلثة في البدل
والا فبدل غلط وفسرها اي المص بقوله اي وان لم يوجد احد الثلثة
في البدل فبدل غلط سواء كان هناك غلط او ابهام او نسيان
اه ان يختار عبارة البيضاوي في لب الالباب مثل امتحان الاذكياء
فانها اي عبارة البيضاوي شاملة لها اي لاقسام الثلثة من البدل
الغلط كما صرح به اي بكونها شاملة لها في الامتحان حيث قال

حيث قال فيشمل اقسام الثلثة المذكورة بخلاف عبارة الكافية
قال بعض الفضلاء في حاشيته الظاهر المتبادر ان مراد المص
في هذه الرسالة من البدل الغلط ما هو بدل غلط عند الاوساط
وهو غلط صريح وغلط نسيان فلا يشمل البدل الذي هو متعمده
الشعراء كثيرا ويدل على هذه الارادة قول المص في اول هذه الرسالة
فهذه رسالة فيما يحتاج اليه كل معربه اشد الاحتياج الى تعلم الاعراب
من هذه الرسالة ليس من الفصحاء كما لايخفى فلا بأس في خروج
بدل هو من خصائص الفصحاء فيرجع الضمير الى البدل الغلط
عند الاوساط فان وقع هذين القسمين في كلام الفصحاء يصير
اضرابا لابدل غلط لانهم يوردونه ببل وهذا معنى قولهم ولايقع
في كلام الفصحاء اه وان بدل الغلط شامل الى القسمين ودعوى التبادر
غير مسموع اذ هو حمل الكلام الى غير محل صحيح مع وجود الصحيح فيصح
اطلاق قوله ولايقع ولاوجه في اختيار عبارة البيضاوي نحو رأيت
رجلا حمارا يعني اذا اراد المتكلم ان يقول رأيت حمارا فسبق لسانه
الى رجلا ثم تداركه فقال حمارا لدفع هذا الغلط قال صاحب
فتح الاسرار فقوله نحو رأيت رجلا حمارا اي حماره وهو المتبادر الشايع
عند اطلاقه ولذا خص البيان به وقال ولايقع اي بدل الغلط
في كلام الفصحاء يعني لايقع في كلامهم ولايسبق لسانهم ولايتكلمون
من غير فكر وروية لكونهم فصحاء بل يوردونه ببل اي بل لو وقع
فرضا بحسب مقتضى البشرية يتداركون ويوردون بدل الغلط
بكلمة بل الاضرابية على طريق العطف ويقولون رأيت رجلا بل حمارا
وهذا من فصاحتهم وبلاغتهم ايضا ويجب وصف النكرة اي جنس

وصف النكرة فالوجوب اتحاد واضافة الوصف من قبيل اضافة
المصدر الى مفعوله قوله المحضة فيه اشارة الى ان صفة النكرة
محذوفة بقرينة المثال وقوله المبدلة فيه اشارة الى ان متعلق
قوله من المعرفة محذوفة قال ذيني زاده قوله من المعرفة متعلق
بالمبدلة المحذوفة الصفة للنكرة انتهى فيكون صفة النكرة
متعددا لان الصفة خبر في المعنى فكما يجوز تعدد الخبر يجوز
تعدد الصفة فيه ايضا قوله وجب وصف النكرة من المعرفة
او في وصف النكرة من المعرفة اشارة الى انه اي البدل لا يلزم
ان يطابق اي البدل المبدل منه تعريفا وتنكيرا نصب على التمييز
من نسبة المطابقة الى فاعله المستتر في الوصف اي كما لزم فيه
لما عرفته او كما يلزم المطابقة في مقام الوصف كجاءني رجل
علام تمثيل لكون عدم البدل مطابقا او تمثيل وبيان لعدم
لزوم مطابقة البدل للمبدل منه تعريفا وتنكيرا لان البدل فيه
معرفة بالاضافة والمبدل منه نكرة بدل الكل وانما قصر
على بدل الكل اذ لا يتحد غيره اي بدل الكل او وانما قيد ببدل الكل
اذ لا يتحد غيره مع المبدل منه قوله فلا يضر تفريع على قوله انه
لا يلزم ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا تغايرهما اي البدل
والمبدل منه فيهما اي في التعريف والتنكير وانما وجب وصف النكرة
المبدلة من المعرفة او وجب ذلك الوصف ليكون اي الوصف
كالجابر اي للنقص الذي فيه اي في البدل حال كونه من نقص
النكارة اي من نقص النكارة المحضة التي هي نقص الوجوه
لان النكرة الموصوفة متقارب المعرفة قوله ولا يكون عطف على قوله

وهو صفة النكرة اذ النكرة في الصفة اهـ

عطف على قوله ليكون المقصود انقص من غيره من كل وجه اي
ولئلا يكون البدل الذي هو المقصود بالنسبة انقص فائدة
من غير المقصود الذي هو المبدل منه من كل وجه لانه لو كان كذا يكون
غير المقصود لكونه معرفة اتم من كل وجه والبدل مع كونه مقصودا
انقص من كل وجه من وجوه الافادة لكونه نكرة محضة وهذا خلاف
المرضي للزوم نقصان المقصود وكمال غير المقصود نحو قوله تعالى
بالناصية وهو المبدل منه المعرفة ناصية كاذبة وهو البدل النكرة كاذبة
وهذه صفة البدل النكرة ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل
يعني لا يجوز ان يكون الاسم الظاهر بدلا من المضمر اذا كان بدل الكل
من جميع الضمائر الا من الغائب اي الا يجوز ان يبدل الظاهر من المضمر
الغائب لانه قريب الى المظهر المعرفة في الاحتمال في الجملة فيبدل
لبيانه نحو ضربته زيدا لان زيدا في هذا المثال اسم ظاهر يكون بدلا
من الضمير الغائب في ضربته بدل الكل وهو جائز ثم شرع في دليل
عدم جواز الابدال من ضمير المتكلم والمخاطب فقال لان المضمر المتكلم
يعني يجوز الابدال من الغائب ولا يجوز الابدال من المضمر المتكلم
والمخاطب لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى في المعرفة لانهما اعرف
المعارف واخص دلالة من الظاهر اي من الاسم الظاهر لان الظواهر
باجمعها غيب فلو ابدل الظاهر اي الاسم الظاهر منهما اي من المتكلم
والمخاطب بدل الكل يلزم ان يكون المقصود الذي هو البدل انقص اي
نقصانا لضعفه في التعريف من غيره اي من غير المقصود الذي هو المبدل منه
لقوتهما في التعريف مع اتحاد مدلوليهما اي البدل والمبدل منه الكلي
وهذا اشارة الى وجه تخصيص عدم الجواز في بدل الكل اي لكون بدل الكل
التعريف
ما يكون مدلوله مدلول الاول بعينه يلزم ان يكون كما لا مساويه في قوة

كما في قوة التعريف الذي بين ضمير الغائب وبين الاسم الظاهر فانهما متساويان
فيه بخلاف البواقي وهي بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع
مفقود قوله لتغاير مدلوليهما اي البدل والمبدل منه تعليل للنفي لقوله
فيها اي في البواقي اذ ليس مدلول الثاني مدلول الاول حتى يكون مانعا
من الابدال ثم شرع في امثلة كون الاسم الظاهر بدلا من الضمير
كلها في الابدال الثلاثة فقال يقال اي يجوز ان يقال في بدل البعض
اشتريتك نصفك فنصفك بدل من الضمير المخاطب المنصوب واشتريتني نصفي
في بدل الاشتمال اعجبتني علمك فان علمك مرفوع لفظا على انه بدل اشتمال
من ضمير المخاطب واعجبتك علمي فان علمي مرفوع محلا في هذا المثال
بدل اشتمال من ضمير المتكلم وضربتك الحمار فان الحمار منصوب
لفظا على انه بدل غلط من ضمير المخاطب وضربتني الحمار فان الحمار
مرفوع لفظا على انه بدل غلط من ضمير المتكلم والتابع الخامس
وانما وسط الشارح قوله التابع بين العاطف والمعطوف للاشارة
الى ان قوله الخامس معطوف على قوله الاول من الخمسة اي
من التوابع الخمسة فيه اشارة الى ان الالف واللام في الخامس
للعهد الخارجي عطف البيان وهو اي عطف البيان في اصطلاحهم
تابع جيء به لايضاح متبوعه اي عطف البيان والجوائز مقصود بالنسبة
بلا تلازم وعلاقة بالاجتماع اي باجتماع التابع والمتبوع او باجتماع
عطف البيان والمعطوف عليه بالبيان وخرج عن التعريف به اي بقوله
لايضاح متبوعه غير الصفة الكاشفة لما عرفت ان المقصود منها
الايضاح وخرجت اي الصفة الكاشفة عنه بقوله اي المص ولا بدل
ان عطف البيان على معنى فيه اي في متبوعه اي عطف البيان بخلاف
الصفة الكاشفة فانها تدل على معنى في متبوعها نحو اقسم بالله ابو حفص

نحو اقسم بالله ابو حفص فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب
رضي الله عنه وعمر عطف بيان له اي لابي حفص وقصته انه اتى
اعرابي الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء
عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي
فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف
بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل
اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى
فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء
فحمله على بعيره وزوده وكساه كذا قاله الفاضل الجامي فمجموع ما ذكرنا
و الفاء في فمجموع فذلكة وهو ما يدل على الاجمال بعد التفصيل
قوله من المعمولات بيان لما في ما ذكرنا قوله على ما ذكرنا دفع لما يرد
على كونها ثلثون اي كونها ثلثون مبني على ما ذكرنا فيدفع هذا لا يرد
ما قيل من ان هذا القيد مستغنى عنه وكذا قوله على ما ذكره بعد قوله
وهو ما ذكره ابن الحاجب بقوله واما ما ذكره ابن الحاجب منها اي
من المعمولات استيناف وبيان لفائدة تقييده بقوله على ما ذكرنا
مبني على ما ذكره منها اي من المعمولات فخمسة وعشرون جواب اما
اي فهو ستة وعشرون زاد اي المص في المرفوع اي في المعمول
المرفوع اثنان احدهما اسم باب كان وثانيهما المضارع المجرد
عن النواصب والجوازم اي عن العوامل النواصب والجوازم
وفي المنصوب اي وزاد في المعمول المنصوب المضارع المنصوب
بدخول احدى النواصب الاربع بقوله وذكر عطف على زاد اي ذكر
المص بعد المجرور المجزوم اي ذكر بعد المعمول المجرور المعمول المجزوم
ولما فرغ من المعمول اراد ان يشرع في الاعراب فقال الباب الثالث

من الابواب الثلثة التي هي اجزاء الرسالة في الاعراب تذكر ملحق
في البابين من التقديرات وغيرها قال الاستاد قوله تذكر ملحق
وهو قوله الذي عهد جزأ من الرسالة لفظا ومعنى كائن في بيان
احوال الاعراب او في تحصيل ادراكاتها وغير ذلك وهو اي الاعراب
في الاصطلاح اي في اصطلاح النحاة شيئ سواء كان ذلك الشيئ
حركة او حرفا او حذفا جاء من العامل اي حصل من طرفه في جانب
المعمول بواسطة المعاني المقتضية قال الاستاد قوله بواسطة اي
بسبب واسطة وهي توارد المعاني المختلفة في الاسماء والمشابهة
التامة في العمل والمراد بالواسطة هنا توارد المعاني الحقيقية
لا المشابهة التامة لانها لم يجئ من العامل لم يذكرها اي لم يذكر
المص الواسطة اكتفاء مفعول له لقوله لم يذكر قوله يذكرها
متعلق باكتفاء اي بذكر الواسطة في تعريف العامل اقول يعني
هذا القيد مقدر هنا لاخراج نفسها لكن هذا مع كونها مستغنى عنها
لخروجها بالقيد الاخير مضر لاخراجه ما يكون بلا واسطة بل بالحمل
عليه كالجر بالحرف الزائد والجزم بان الداخلة على الماضي والنصب بان
الداخلة ايضا على الماضي فلا نقض اي اذا كان الواسطة معتبرة في التعريف
وان لم يذكر فلا نقض على التعريف بها اي بالواسطة قوله فانها اي الواسطة
تعليل وبيان لعدم النقض اي فلا ينتقض التعريف بعدم ذكر الواسطة
وان جاءت وان هذه للوصلية منه اي من العامل لكنها اي لكن
حيثية الواسطة منه بلا واسطة والمعنى المجيء من العامل انتقال الاثر
بسبب وروده عليه من السكون اليه وهذا ظاهر في الاعراب بالحركة
واما في الحروف فمشكل اجاب عنه الشارح بقوله يعني اي يقصد ويريد المص
من قوله جاء من العامل جاء اثر ذلك الشيئ منه اي من العامل قوله ذاتا
وصفة معا اي حال كونها مجتمعين نصب على التمييز من نسبة المجيئية
الى فاعله المستكن اي من حيث الذات والصفة او على المصدرية

او على المصدرية بحذف المضاف اي المجيئية ذات الشيئ كما في الاعراب
بالحركة يعني ان الحركة ذات بالنسبة الى المتحرك وصفة بالنسبة
الى الدلالة على المعاني المقتضية فلا ينتقض بما سيأتي من ان المراد
باختلاف الآخر اختلاف صفته فقد سمعت هذا ممن اعتمد عليه
او صفة فقط من حيث الدلالة على المقتضي كما في الاعراب بالحروف
قوله فان ذواتها اي حروف الاعراب تعليل للحكم المستفاد من قوله
كما في الاعراب بالحروف ثابتة قبله اي قبل مجيء العامل مثلا مسلمون
ومسلمين اصيغ جمع صيغة والجمع باعتبار ما فوق في فكونه الجمع محمولا
على الجمع المنطقي او باعتبار المثل فانهم موضوعة قبل التركيب اي قبل
تركيب الحروف بالعامل وبعد التركيب لم يوجد الا ما يوجد قبله
حتى مسبب عن كون ذلك المثل صيغا موضوعة قبل التركيب بالعامل
اذا اردت انت تعداد الجموع السالمة المذكرة تقول مسلمون
مؤمنون مصلحون او تقول مسلمين مؤمنين مصلحين بسكون نون الجمع
بغير عاطف او هي من قبيل الالفاظ المعدودة الغير الداخلة في التركيب
اذ هي قبل الدخول سواكن الآخر بالبناء على ما صرح به كذا
في حاشية سياهية وكذا اي مثل الجموع السالمة المذكرة اذا اردت
تعداد التثنية تقول مسلمان مؤمنان مصلحان او تقول مسلمين مؤمنين
مصلحين وكذا ملحقاتهما اي ملحقات التثنية والجمع تقول كلاهما
اثنان او تقول كليهما اثنين وعشرون ثلثون او تقول عشرين ثلثين
وكذا الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم تقول اخوه
ابوه او تقول اخاه اباه او تقول اخيه ابيه والله اعلم بالصواب
قوله مسلمون ومسلمين تفصيل لما قبله مترادفان في اصل الوضع
للجمع المذكر قوله الان الواضع اي لكن الواضع فهو استدراك من قوله مترادفان

شرط استعمال الاول اي مسلمون وامثاله مما كان حالة رفعه بالواو
عند ورود الرافع اي عند ورود العامل الرافع وشرط استعمال الثاني
اي مسلمين وامثاله مما كان حالة نصبه وجره بالياء عند ورود الناصب
والجار اي عند ورود العامل الناصب والجار قوله لكنها اي حروف
الاعراب قبل التركيب مع العامل جواب سؤال مقدر تقديره ان تعريف
الاعراب هو شيء جاء من العامل مع انه وجد الاعراب في التثنية والجمع
قبل العامل فينتقض التعريف واجاب الشارح بقوله لكنها الخ
يعني ان الواو والالف فيهما لم يجئ من العامل بل موضوع للدلالة
على الجمع والتثنية وبعد العامل للمعاني الموجبة للاعراب اما غير دالة
على شيء كما في الاسماء الستة وملحقات التثنية والجمع او دالة على مجرد
معنى الجمع في الجمع والتثنية في التثنية قال البعض قوله اما غير دالة على شيء
اذا كانت غير علايم مثل اولو واخواتها او دالة على مجرد معنى الجمع
والتثنية اي مع قطع النظر عن معنى جاء من العامل وبعد العامل
وبعد العامل كلها اي حروف الاعراب دالة على المعاني الموجبة
اي المقتضية للاعراب فيتعدد الدلالة في بعضها اي حروف الاعراب
كما في التثنية والجمع فحروف الاعراب فيهما قبل العامل تدل على معنى الجمع
والتثنية وبعد العامل تدل على المعاني الموجبة للاعراب هي الفاعلية
والمفعولية والاضافة بخلاف حروف الاعراب في الاسماء الستة
وملحقات التثنية والجمع فانها قبل العامل لا تدل على شيء وبعد العامل
تدل على المعاني الموجبة للاعراب فلا يتعدد الدلالة فيها فيحدث بها
اي في بعض حروف الاعراب بسبب العامل صفة فاعل ليحدث هي
اي تلك الصفة الدالة على المعاني الموجبة للاعراب وتلك الدلالة
صفة معقولة كما يحدث به اي بسبب العامل في الاعراب بالحركة صفة

[illegible]

صفة فاعل ليحدث الثاني هي اي تلك الصفة الحركة الدالة
على المعاني المقتضية للاعراب وتلك الدلالة صفة محسوسة اي الحركة
الدالة على المعاني الموجبة للاعراب قوله ولهذا الكلام خبر مقدم
اي كائن لهذا الكلام وقوله مزيد تفصيل مبتدأ مؤخر في الامتحان
اي في الكتاب المسمى باسم الامتحان فان شئت انت فارجع
على صيغة الامر اليه اي الى الامتحان قال البعض قوله ولهذا الكلام
مزيد تفصيل في الامتحان في اواخره عند قول البيضاوي وهو معرب
لو اختلف آخره بالعامل يختلف به اي بسببه اي بسبب ذلك الشيء
فان المراد من السبب المفهوم من الباء الجارة السبب القريب
فيخرج العامل والمقتضي به لانهما من الاسباب البعيدة قال قدس سره
في الحاشية لكنه يشكل بشيء اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة
فالاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة
انتهى قال عبد الغفور انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز ان يجعل الباء
للآلة فيسند اخراجهما اليها اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة
المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التأثير للمتكلم
وهو علامة لتأثيره واما خروج المقتضي فلان آلة الشيء سبب قريب له
والمقتضي ليس كذلك انتهى يعني ان المقتضي سبب بعيد لتوسط الاعراب بينه
وبين الاختلاف والآلة لا تكون الا سببا قريبا فلا يكون المقتضي آلة ان قيل
ينتقض التعريف حين اريد من السبب القريب بالعلة التامة للاختلاف فانها
سبب قريب له قلنا ليس للعلة التامة سببية لا سببية اجزائها واجزاؤها مركبة
من قريب وبعيد نعم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب لصح النقض به لا يقال لو كان
المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاكل الذي ركب ابتداء لانا نقول
السبب القريب للشيء سبب انعقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه

ولايخفى انه لا يقتضي استلزام المسبب كذا في له عبد الغفور وقال عبد الحكيم
السيالكوتي في حاشيته عليه قوله لا يقال لو كان الخ ابطال لان يراد بالباء
السببية القريب باستلزام عدم جامعية تعريف الاعراب بناء على ان السبب
القريب يستلزم المسبب فلو كان الاعراب سببا قريبا للاختلاف لزم عدم
تحقق الاعراب في المركب ابدا لعدم تحقق الاختلاف فيه قوله لانا نقول الخ حاصل
الجواب منع استلزام السبب القريب للمسبب لان السبب القريب عبارة عما يكون
علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببيته اي لا تخلل بينهما
واسطة وهذا المعنى لا يقتضي استلزامه للمسبب لجواز كونه مع عدم تخلل الواسطة
غير موجب لحصول المسبب انتهى قال عبد الغفور في بحث تقسيم الاسم الى المعرب
والمبني اعلم ان اسباب الاعراب ثلثة التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة
لمبني الاصل قوله صفة اخر المعرب اي صفة اخره من الرفع والنصب والجر
اشارة الى ان المضاف محذوف بقرينة خصوص الفساد وبه يندفع
الاعتراض على المص وهو انه لو قال المص يختلف صفة اخر المعرب
لكان اصوب لانه لا يختلف آخره بل صفة اخره قال الاستاد قوله صفة
اخر المعرب من الدلالة على المعاني المقتضية والحركة قيل ان الحركة الاعرابية
شبيهة بالصفة في كونها تابعة للآخر لا صفة له لتأخره عنه لانها آلة على المعاني
المقتضية والمعاني متأخرة عن الحرف الآخر بحسب الذات فكذا الدال عليها بخلاف الحرف
الاعراب لانه صفة للاخر لعدم تأخره عنه ذاتا وذلك لان الحركة الاعرابية مع الاخر
والحرف الاعرابي نفس الاخر وقال الاخر قوله اخر المعرب اي اخر الاسم المعرب اعلم
ان من الواجب في التعريف ان يذكر الجنس اولا والفصل ثانيا فقوله يختلف جنس متناول
لاختلاف الاوسط وقوله اخر المعرب فصل يخرج اختلاف الاوسط كاختلاف الراء
والنون في قولك جاءني امرؤ وابنم ورأيت امرأ وابنما ومررت بامرئ
وابنم وانما جعل الاعراب في اخر المعرب دون اوله واوسطه لان الاعراب يدل على احوال الذات
والمعرب يدل على الذات ولا يحسن الرجوع الى الاحوال الا بعد الفراغ عن الذات
قوله لفظا او تقديرا او محلا نصب على التمييز من نسبة يختلف الى فاعله اي
يختلف به اخر المعرب من جهة اللفظ او نصب على كونه مفعولا مطلقا اي يختلف اختلافا
لفظيا اه فيكون مفعولا مطلقا مجازيا ليختلف لكن بتقدير الموصوف ويحتمل

ويحتمل كونه خبر كان المحذوف اي سواء كان ذلك الشيء لفظيا
او تقديريا او محليا او سواء كان الاعراب لفظيا او تقديريا
او محليا كما يدل عليه تفصيل الآتي من الشارح والاختلاف
لفظا او الاعراب لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا
ومررت بزيد او تقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت
بفتى فان اصله فتي بالرفع والتنوين وفتيا وبفتي بالجر والتنوين
قلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا او محلا كما في قولك جاءني
هذا ورأيت هذا ومررت بهذا قال صاحب فتح الاسرار والذي
يقتضيه تقسيم الاعراب للفظي والتقديري والمحلي كما في التقسيم الرابع
تعميم الاختلاف لها ولكن يأباه اضافة الآخر الى المعرب فلابد
من تخصيص للاوليين وجعل البحث من المحلي استطرادا او من انه يراد
بالمعرب ما فيه الاعراب معربا ومبنيا وقال الاستاد قوله او محلا
فاسد لانه قال فيما سيأتي والمبني مطلقا ما كان حركته وسكونه
لا بعامل فتدبر وفي حاشية سياهية فقوله محلا لغو زائد فاسد
لمغايرته الجمهور اذ يلزم في جميع ما هو مبني الاصل معربا بسبب الاعراب المحلي
وليس كذلك ولم يقل به احد الم تركيف عرف المعرب وقالوا المعرب
ما يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فقد صرح بليغ منهم
بان الحركة اللفظية والتقديرية الناشئة من العوامل هي الحركة الاعرابية
واما الحركة المحلية فليست باعرابية وقولهم جاءني هؤلاء ان هؤلاء
مرفوع محلا فاعل جاءني تسامح واغماض عليه لئلا يتشتت ذهن المبتدي
ومقصودهم لو كان في محله لفظ معرب لكان اعرابه كذلك وليس مرادهم ان المبني
يكون معربا بالاعراب المحلي وما وقع في المفصل حيث قال الاسم المعرب ما اختلف
اخره باختلاف لفظا او محلا فهو تسامح منه ومراده او تقديرا على ما صرحوا
بذلك وتفصيل المقام في ضوء المصباح فليراجع ثمه قوله فالمراد بالاخر
جواب سؤال مقدر وهو ان مثل قائمة ليس آخره يختلف اذ التاء كلمة بالاستقلال

[illegible]

فاليم ليس بمختلف فاجاب بقوله فالمراد اي مراد المصنف بالآخر
هنا اي في تعريف الاعراب هو اي الآخر الحرف الملفوظ اي المكتوب
حال كونه آخرا ولما توجه ان نون التثنية والجمع آخر ولم يختلف
باختلاف العوامل دفعه بقوله عند الاضافة اي عند اضافة الاسم بخلاف
التنوين ونون التثنية والجمع فانها تسقط عند الاضافة قوله ولو فرضا
اقول قيد لقيد آخر وهو عند الاضافة ليشمل الآخر الحقيقي كراء آخر
كما يشمل المجازي كتاء قائمة وغيرها اذ لولاه لما شمله بل يخص للثاني
فيكون الآخر من قبيل عموم المجاز ولكن لا قرينة ظاهرة لارادته ذكره اي ما يطلق عليه لفظ الآخر
عبد العزيز الشروي في حاشيته على الامتحان اللهم الا ان يجعل ذكر الجمع المذكر
السالم والمثنى في بيان محل الاعراب قرينة لارادته لكن في كون اللاحق قرينة
للسابق مع تباعدهما خفاء لا يخفى ولذا قال ظاهرة او ليدخل مثل زيد
لانه علم لا يضاف الاول للاول والثاني للثاني قال الاستاد قوله
ولو فرضا اي ولو كانت الاضافة فرضية وذلك القيد ليدخل ما لا يصح
اضافته كالعلم وهم الاشارة فيشمل الحقيقي الخ تفريع على قوله فالمراد
الخ اي اذا كان المراد بالآخر هنا الحرف الملفوظ آخرا عند الاضافة فيشمل
الآخر هنا الآخر الحقيقي كدال زيد ويشمل المجازي كتاء قائمة وياء بصري
وواو مسلمون لان تاء قائمة وامثالها ليست بجزء عند المص قوله على ما هو
عنده اي عند المص واما على غير المختار فداخل في الحقيقي اقول قيد لقوله والمجازي
من حيث انه مجازي اذ لا اختلاف في شمول الآخر مثل تاء قائمة وياء بصري
وواو مسلمون بل الاختلاف في كون هذه الاواخر مجازيا او حقيقيا فان بعضهم
جعلها كلمات براسها فعندهم مجازية وبعضهم جعلها ابعاضا منها فعندهم
حقيقية والمص اختار الاول فاختار الاول فقال على المختار فعلم
ان المراد بما عنده قوله من ان كلا اي من ان كل واحد بيان لما في ما اختاره
منها اي التاء والياء والواو فيها كلمة براسها اي التاء والياء والواو اي كلمة
مستقلا لا تسقط عند الاضافة بخلاف التنوين ونوني التثنية والجمع فانها
تسقط عندها وقال المص في الامتحان في شرح لفظ المرفوعات او

او في بيان المرفوعات او في ترجمة المرفوعات كائن للاعراب
معنيان عام اي الاول عام وهو اي معنى العام للاعراب ما
اي الاثر الذي اقتضاه اي ذلك الاثر من الحركة او الحروف قوله
عروض معنى فاعل الاقتضاء من اضافة الصفة الى موصوفها
اي معنى عارض ومراده به الفاعلية او المفعولية او الاضافة
او المشابهة وانما قال عروض معنى ليدخل المحلي في التعريف
والمضارع اي مضارع كان فالاعراب فيها ما اقتضاه معنى العروض
قوله بتعلق العامل متعلق باقتضاه او حال من فاعله لا بعروض
والمعنى العارض اعم من المشابهة فيصح التفريع بقوله فيوجد الخ
فافهم قوله ليكون متعلق باقتضاه اي لان يكون ما اقتضاه اي
المقتضى بفتح الضاد الذي هو العلامة دليلا عليه اي على ذلك المعنى
العارض في المعنى العارض مثلا الفاعلية مقتضاه الرفع وذلك الرفع
دليل على الفاعلية وقس عليه غيره قوله فان لم يمنع اما الفاء تفصيل
للاعراب اللفظي والتقديري والمحلي المستفاد من قوله لفظا او تقديرا
او محلا قوله شيء فاعل لم يمنع فلفظي اي فالاعراب لفظي وان منع
من ظهوره حال فاعل منع والحال بمعنى الامور العارضة في آخره اي
في آخر المعرب غير الاعراب الحقيقي كالف عصا وحبلى وياء قاضي وداعي
فتقديري اي فالاعراب تقديري او منع حال في نفسه اي في نفس المعرب
لكونه مبنية عارضة لا يقبل الاعراب فمحلي اي فالاعراب محلي وهذا
اي ما اقتضاه او الاعراب بالمعنى العام تابع لمقتضيه بكسر الضاد الذي
هو الفاعلية او المفعولية او الاضافة او المشابهة قال البعض
قوله تابع لمقتضيه وهو اعم من المشابهة فيوجد اي اذا كان ما اقتضاه
تابعا لمقتضيه فيوجد ما اقتضاه او اذا كان الاعراب بالمعنى العام تابعا
لمقتضيه فيوجد الاعراب بالمعنى العام في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام

قوله المقتضى بفتح الضاد الذي هو العلامة

لعدم مقتضيه في هذه الاشياء و ذلك الغير اى المغاير
هو الامر و المضارع قوله وخاص عطف على عام اى والثاني
خاص وهو ما يكون المعرب معربا بالاولى اى بالاعراب اللفظي
و التقديري والانواع اى انواع الاعراب وهي الرفع
والنصب والجر والجزم هنا للعام اى للمعنى العام وهو ما اقتضاه
الخ قال البعض قوله والانواع الآتية التي بينها المص فيما سيأتي
وهي الرفع والنصب والجر والجزم هنا كائن للعام اى للمعنى العام
وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل وكذا اى مثل الانواع
في الكون للعام محالها بتشديد اللام اى محال الانواع وهي
المرفوعات واخواتها واقسامها اى وكذا اقسام المحال
وهي الفاعل واخواته قال صاحب المناهج قوله وكذا محالها اى
الانواع وهي المرفوع والمنصوب و المجرور والمجزوم قوله
واقسامها اى اقسام المحال وهي الفاعل وسائر المعمولات فانها
قد تكون مرفوعة ومنصوبة ومجرورة ومجزومة محلا وقال الاستاذ
قوله وكذا محالها اى مثل كون الانواع للمعنى العام كون محال الانواع
للمعنى العام واقسامها اى اقسام المحال وهي الفاعل والمبتدأ
والخبر واخواتها يا للعجب كل العجب من البعض حيث ارجع الضمير
في اقسامها الى الانواع وفسر الاقسام بقوله اى الاقسام الاربعة
للاعراب باعتبار المعنى العام وهذا شيء من عدم تمكنه بكون المحال
جمع محل لان اصله محالل على وزن مساجد وحذف حركة اللام الاولى
وادغمت في الثانية وادخل التشديد لها فصار محال بتشديد اللام
والمعرب في الاصطلاح اى في اصطلاح النحاة ما اى الاعراب الذي
على الخاص اى على المعنى الخاص وهو اللفظي و التقديري المتأتي

انتهى اى كلام المص في الامتحان فان كان المراد اى مراد المص
او مراد المعرف بكسر الراء به اى بالاعراب الذي عبر عنه بشيء
العام اى المعنى العام يلزم ان يكون المراد اى مراد المص بالمعرب
متعلق بالمراد قوله ما اشتمل عليه اى على العام خبر يكون لكن هذا اى
كون المراد به العام او ترك الارادة او كون المراد بالاعراب المعنى العام
خلاف المتبادر اى الذي يتبادر ويتسارع الى الذهن والعقل قوله
لا الاصطلاحي معطوف على الخبر المنصوب ليكون وهو ما اشتمل عليه
اى لا يكون المراد بالمعرب هو المعنى الحقيقي الاصطلاحي وهو ما اشتمل
على الاعراب بالمعنى الخاص اى ما اختلف آخره لفظا او تقديرا باختلاف
العوامل قال الاستاد قوله لا الاصطلاحي اى لا يكون المراد بالمعرب
المعرب الاصطلاحي وهو المركب الذي لم يشبه مبني الاصل على مذهب
ابن الحاجب وقال بعض الافاضل قوله لا الاصطلاحي اى ليس المراد
بالمعرب المعرب الاصطلاحي وهو ما اشتمل على الخاص وقال الآخر
قوله لا الاصطلاحي اى لا يكون المراد بالمعرب الاصطلاحي والآن
وان كان المراد بالمعرب هو المعنى الحقيقي الاصطلاحي ينتقض التعريف
اى تعريف الاعراب بخروج المحلي اى بخروج الاعراب المحلي الذي هو في المبني
مع كونه من افراد المعرف ومذكورا في الاقسام فلو قال اى المص
بدل آخر المعرب آخر الكلمة كما في تعريف العامل اى كما قال في تعريف
العامل حيث قال ما اوجب بواسطته كون آخر الكلمة الخ قوله لكان
اصوب اى لكان ذلك القول المفروض اصوب او لاختار المص التعريف
الصواب واظهر في اداء المراد واسلم من لزوم الدور بذكر المعرب متعلق بلزوم
بينه يتوقف علم المعرب على الاعراب وعلم الاعراب على المعرب والحاصل لزم الدور
قال صاحب المناهج قوله لكان اصوب واظهر واسلم من لزوم الدور بذكر المعرب
فكونه اصوب لكون التعريف حينئذ شاملا لجميع افراد الاعراب بلا تكلف

وكونه اظهر لكونه حقيقة الكلمة معلومة فيما تقدم بخلاف المعرب وكونه
اسلم لعدم ذكر المعرب في التعريف حينئذ واما اذا ذكر فيه فيلزم الدور
لان المعرب عبارة عما اشتمل على الاعراب هذا اذا عبر عن الاعراب بلفظ
واما اذا عبر عنه بما فسرناه به او فسر المعرب بما ذكره المص بعد
من انه ما كان حركته وسكونه بعامل فلا يلزم بذكره وان لم يسلم منه
اى من لزوم الدور وان هذه للوصلية بذكر العامل يعني يتوقف
علم الاعراب وعلم الاعراب علم العامل والحاصل لزم الدور فافهم
وجهه ان هذا تعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها
عما عداها فيجوز فيه التعاكس اى يجوز ذكر احدهما في تعريف الاخر
والاخر في الاخر نحو القصاص والقود والقود القصاص فلا دور
وانما يلزم ان لو كان هذا تعريفا اسميا يقصد به تحصيل الصورة تم كلامه
ولا يخفى ان هذا لا يصلح له لان معرفة الاعراب لا تحصل الا بمعرفة جميع
وغير ذلك فافهم قيل وجهه ان العامل ذكر في تعريف الاعراب والاعراب
في تعريف العامل فلزم ما مر تحقيقه في العامل وقيل اشارة الى دفع الدور
بانه يقصد به تحصيل الصورة الحاصلة وقال صاحب المنافع قوله
فافهم اشارة الى ما اجاب به عن الدور في شرح تعريف العامل
تذكره قوله وان كان عطف على قوله فان كان اى وان كان المراد به
اى بالاعراب الذي في التعريف الخاص اى المعنى الخاص وهو ما يختلف به
اخر المعرب لا اخر المبني قال البعض تحقيق الخاص اى الخاص بالاولى
وان كان المراد بالمعرب الاصطلاحي اى المعرب الاصطلاحي او المعنى
الاصطلاحي قال البعض قوله وبالمعرب الاصطلاحي اى وكان المراد بالمعرب
معناه الاصطلاحي فهو معطوف على قوله به وقوله الاصطلاحي معطوف على الخاص
يخرج الاعراب المحلى المذكور الذي في المبني قال صاحب المنافع
قوله المحلى المذكور اى المحلى الذي في المبني واما المحلى الذي في المعرب فلا يخرج

فلا يخرج من الحد ان فسر الاختلاف بما فسره الشارح من قوله
لفظا او تقديرا او محلا وحينئذ ينتقض التعريف بعدم منعه
عن الاغيار لكون المراد من الاعراب حينئذ هو المعنى الخاص
وان فسر الاختلاف باللفظي والتقديري فيخرج هذا المحلى
ايضا فلا وجه لتقييد المحلى بالمذكور هنا من الحد والمحدود مع ذكره
اى مع ذكر المص المحلى في الاقسام الاتية اقول لا معنى للترديد ودعوى
خلاف المتبادر لان ارادة العام منصوص بقوله ما جاء به العامل
وبقوله وله تقسيمات اربعة اذ من اقسام تقسيم الرابع المحلى
وهو بعين المراد منها فلا احتمال في الاعراب غير ارادة معنى العام فلا معنى
للترديد ودعوى خلاف المتبادر المقتضي الاحتمال في العبارة
غير العام قوله وجعله جواب سؤال مقدر وهو ظاهر اى وجعل ذكر المحلى
في الاقسام الاتية استطراديا اى تبعيا لا يناسب المرام اى لا يناسب
المقصود لانه من مقاصد الفن وكل ما هو كذلك جعله استطراديا لا يناسب
المرام ينتج جعله استطراديا لا يناسب المرام ولان البحث في هذا الفن
من المقصود الاصلي فلا يناسب جعله استطراديا او لان المقصود من الباب
الثالث بيان الاعراب على وجه العموم فلا يناسب جعله استطراديا ولهذا
قال كما لا يخفى على ذوي الافهام اى صاحب الافهام ويمكن ان يقال
اى ويجوز ان يقال في الجواب عنه او ويمكن الجواب عنه بان يقال انه
اى المص اخرج اى المحلى عن التعريف اى عن تعريف الاعراب وادخله اى
ادخل المحلى في التقسيم اى في تقسيم الاعراب ويؤيده تخصيص المعرب بالمعرب
بالحركة حيث قال في تفسيره ما كان حركته وسكونه بعامل كما سيجئ
قوله تنبيها مفعول له لكل من الاخراج والادخال على انحطاط رتبته

اى المحلى قوله لكون المانع عن الظهور اى عن ظهور الاعراب علة
للانحطاط والمانع مجرور لفظا مضاف اليه لكون ومرفوع محلا اسمه
وخبره قوله نفس محله اى المحلى اذ لو كان المانع غير نفس محله لما كان
منحطا عن رتبته ثم اعلم انه اى الشأن لا يخفى بناؤه على كل من التقديرين
اى على كل واحد من التقديرين احدهما كون المراد بالاعراب العام
وكون المراد بالاعراب ما اشتمل عليه وثانيهما كون المراد به الخاص وكون المراد
بالمعرب الاصطلاحى قال البعض قوله على كل من التقديرين اى المعنى العام
والخاص للاعراب وقال الاستاد قوله على كل من التقديرين وهما
كون الاعراب بمعنى العام والخاص يعنى من تقدير كون الاعراب
بمعنى العام والخاص او من تقدير كون الاعراب عاما وخاصا
والمآل واحد قوله ولا يخفى فعل وفاعله قوله ان الجر بالحرف الزائد
اى بحرف الجر الزائد ومثل رب اى وبمثل رب والمضاف اى وبالمضاف
بالاضافة اللفظية لانها فرع المعنوية فعمل المضاف فى المضاف اليه
الجر ليس بطريق الاصالة بل بطريق الحمل وان الجزم والنصب بان
بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط جازم حقه الدخول على المضارع
اذ الجزم من خصوصياته فان دخل على الماضى عمل فى محله وان بفتح الهمزة
وسكون النون حرف مصدرى ينصب المضارع فدخوله على الماضى
فى نحو عجبت من ان ضرب لوقوعه موقع المضارع اذ الاصل دخوله على المضارع
فلذلك قال الداخلتين صفة ان بالكسر وان بالفتح على الماضى متعلق
بالداخلتين الواقع صفة الماضى موقع المضارع اى موضع المضارع
خارجة خبران عن الحد والمحدود متعلق بخارجة اى عن التعريف
والمعرف بالفتح قوله لعدم مقتضيها بكسر الضاد اى الامور المذكورة
علة لخارجة ومقتضى الاعراب اربعة الفاعلية والمفعولية والاضافة

والاضافة والمشابهة التامة للاسم وشئ منها لا يوجد فى هذه
المذكورات من الجر والجزم والنصب قال صاحب المنافع
قوله لعدم مقتضيها اى مقتضى الجر والجزم والنصب المذكورة
قوله فيكون التعريف اى تعريف الاعراب الذى اتى به المص تفريع
على خروج ما ذكر او تفريع على قوله خارجة عن الحد والمحدود
اى اذا كان ما ذكر خارجة عن الحد والمحدود فيكون التعريف
تعريفا للاعراب الاصلى لا الملحق به اى لا يكون التعريف للاعراب
الملحق بالاصلى ولو اريد بالاعراب ما يشملهما اى الاصلى
والملحق به قال صاحب المنافع قوله ما يشملهما بتأنيث الضمير
اى ولو اريد بالاعراب ما يشمل الجر والجزم والنصب المذكورة
وزيد اى ولو زيد فى تفسيره اى فى تعريف المص الاعراب
بعد قوله اخر المعرب قوله او حمل عليه اى لفظ او حمل عليه
نائب الفاعل لزيد لان اصله زيد على وزن نصر على صيغة المجهول
وضمير عليه راجع الى الاصلى اولم يعتبر اى او لو لم يعتبر قيد الواسطة
واريد بالمعرب اى ولو اريد بالمعرب الذى هو من اجزاء التعريف
ما يشمل على هذا العام اى الاعراب العام للمعنيين قوله لم يكن
جواب لو ما ذكر من الامور السابقة او من الملحق به خارجا
عنهما اى عن الحد والمحدود اقول قد عرفت عدم اعتبار ما فيه
وارادة ما اشتمل على العام فلا يلزم خروج ما ذكر آنفا واما
النقض اى نقض التعريف جواب سؤال مقدر ناشئ من قوله
اولم يعتبر قيد الواسطة كأنه قيل ان الواسطة سبب الاختلاف
كما ان الحركة او الحرف او الحذف سبب له فلم لم يعتبر قيد الواسطة

في التعريف فاجاب عنه بقوله واما النقض بالواسطة اي بعدم
اعتبارها مع انها سبب الاختلاف ايضا فمدفوع جواب لو قوله
بان المتبادر متعلق بمدفوع وبيان لطريق الدفع من الباء
اي بان المفهوم من الباء الجارة في قوله يختلف به السبب القريب
لانه اذا اطلق السبب يراد به القريب لان القريب اكثر ملابسة
وتعلقا من غيره والباء السببية ما يكون مدخولها سببا
كما في ما نحن فيه لان الحركة او الحرف او الحذف سبب للاختلاف
(اشارة الى ان الباء السببية التي السبب مدخولها فيكون في عبارة)
فافهم قال السيلكوتي والسبب القريب ما لا يتوسط بينه
وبين المسبب سبب آخر والسبب التام كذلك وقال محرم افندي
والسبب القريب ما له نوع تاثير لا تاثير تام وهي الواسطة
من البعيد اي من السبب البعيد فتخرج من التعريف قال
عبد الحكيم السيلكوتي واعلم ان المقتضي سبب بعيد لتوسط الاعراب
بينه وبين الاختلاف انتهى اعلم ان سبب الاختلاف ههنا
ثلثة القريب وهو الحركة او الحرف او الحذف والبعيد وهو
الواسطة والابعد وهو العامل مطلقا وقال الشريف والسبب
على ثلثة اقسام بعيد ومتوسط وقريب فالسبب البعيد العامل والمتوسط
المعاني المختلفة والقريب كالحركات الثلاثة في اخر المعرب
انتهى ولكل وجهة هو موليها لكن يأباه اي عن ذلك المتبادر
ما نقلناه عنه اي عن الاصحاب من قوله للاعراب معنيان عام
وهو ما اقتضاه عروض نفس بتعلق العامل وخاص بالاوليين
وتعريفه اي وايضا يأباه تعريف المص للعامل قال قوله يأباه
اي ما ذكر من الارادتين قوله ما نقلناه عنه اي عن المص حيث قال والمعرب
في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص قوله وتعريفه للعامل في الارادة الاولى بزيادة
او حمل عليه او بعدم اعتبار قيد الاصطلاح في تعريف الاعراب لكن هذا ع

[illegible]

[illegible]

لكن هذا الاباء بحسب الظاهر واما اول العامل بتعميمه الاصلي
والمحمول عليه والمعرب بجعله مجازا بذكر الخاص وارادة العام
بجعل التقسيم اللاحق قرينة عليها فيمكن ولا اباء كما سبق الاشارة
اليه قوله اي للاعراب يعني كائنا له مطلقا اي سواء كان عاما
او خاصا او سواء كان بالمعنى العام الذي يوجد في الاسم المعرب والمبني
او بالمعنى الخاص الذي يوجد في المعرب فقط قال صاحب المنافع
قوله مطلقا اي شاملا للفظي والتقديري والمحلي فالاولى للاعراب
بالمعنى العام لكن يرد عليه ان التقسيم الثالث ليس للاعراب بالمعنى العام
لانه لو كان له لم يكن التقسيم حاصرا لاقسام المقسم لان ما ذكره
المص من المحال التسعة غير شامل للمبني والعام يوجد في المبني
ايضا فلعله لهذا امر بالفهم لكن على التقدير الثاني اي على تقدير
كون الاعراب خاصا يراجع في ضميره بالاستخدام يعني على المعنى الخاص
فلا يصح التقسيم الى الاربعة فيحمل في ضميره استخدام هو ان يراد
بالضمير شيء وبمرجعه شيء آخر او ان يراد بلفظه معنيان حقيقيان
او مجازيان او مختلفان فيراد بالظاهر احد معنييه وبالضمير الراجع
اليه معناه الاخر وههنا كذلك لان المراد بالاول الخاص وبالثاني
العام او لان المراد بالمرجع المعنى الخاص وبالضمير المعنى العام ولهذا
امر بقوله فافهم قال صاحب المنافع قوله لكن على التقدير الثاني
اي على تقدير ان يكون المراد بالاعراب في الباب الثالث في الاعراب
وهو المعنى هناك هو المعنى الخاص قوله بالاستخدام لانه حينئذ اريد
بمرجعه معنى حقيقي له وهو المعنى الخاص واريد بضميره معنى حقيقي اخر له
وهو المعنى العام لان الظاهر مما نقله من المص ان لفظ الاعراب مشترك

لفظي بين المعنيين فالقرينة على التعيين في الضمير بالاستخدام هي
التقسيم بحسب الصفة واما التقسيم الثلثة الباقية فمشتركة
بين المعنيين فلا تكون قرينة للعموم ويجوز ان يكون المراد بالفهم
لهذا تقسيمات اربعة قوله بالاستقراء اي بحسب التتبع والاستقراء
اشارة الى ان الحصر في هذه الاربعة ليس بعقلي ولا جعلي بل هي
منحصرة فيها بحسب حكم الاستقراء قال البعض قوله بالاستقراء
يريد ان الحصر الى الاربعة استقرائي وان جاز كونه ازيد وانقص
بالاحتمال العقلي متداخلة اي يدخل اقسام بعضها اي التقسيمات
الاربعة للاعراب في اقسام الآخر قوله لان هذه اي التقسيمات الاربعة
متعلق ليدخل وعلة له تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة قوله
فلا يلزم التباين اي اذا كان للاعراب تقسيمات اربعة متداخلة
فلا يلزم التباين او اذا كان تقسيمات الاعراب متداخلة فلا يلزم
التباين فهو تفريع على قوله متداخلة والاختلاف عطف على التباين
قوله بين جميع اقسامها اي التقسيمات الاربعة متعلق بالتباين
والاختلاف على سبيل التنازع بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم
اي بل يلزم التباين والاختلاف بين الاقسام الخارجة من التقسيم
الواحد قال الاستاد بل بين الاقسام الخارجة الحاصلة من التقسيم
الواحد يعني اذا قسمت مثلا الحركة الى الضمة والفتحة والكسرة يلزم
التباين والاختلاف بين الضمة والفتحة والكسرة وقال صاحب
المنافع قوله بين جميع اقسامها متعلق بالاختلاف وقوله بل بين
الاقسام الخارجة من التقسيم اي بل يلزم الاختلاف بين الاقسام
الخارجة من التقسيم الواحد وهذا اي وهذا التقسيم يعني تقسيم الاعراب
كتقسيم الاسم تارة الى المعرب والمبني وتارة اخرى الى المعرفة والنكرة
مع

[illegible]

مع ان كلا اي مع ان كل واحد منهما اي المعرفة والنكرة اما معرب او مبني
التقسيم الاول مبتدا بينها اي من التقسيمات الاربعة للاعراب وفيه اشارة
الى ان الالف واللام في لفظ التقسيم للعهد الخارجي النوعي الضمني
اذ مدخوله قد سبق في ضمن التقسيمات قوله تقسيمه اي الاعراب اشارة
الى ان قوله بحسب الذات ظرف لغو متعلق بمقدر خبر المبتدا
اي بحسب ذات الاعراب قوله والحقيقة عطف تفسير للذات يعني
لا بحسب المحل فالتقسيم حقيقي ولذا اي ولكون التقسيم الاول
بحسب الذات والحقيقة او لكون هذا التقسيم بحسب الذات والحقيقة
وكون الذات مقدما بالطبع على الوصف قدم اي قدم المص هذا
التقسيم على التقسيمات الباقية او قدم التقسيم الاول على الغير
فنقول الفاء للتفصيل ونقول على صيغة المتكلم بالغير فهو اي الاعراب
اما حركة وهي اي الحركة الاصل فيه اي في الاعراب او في باب الاعراب
قوله لخفتها اي الحركة علة لكونها اصلا فيه قوله وكونها عطف لخفتها
اي ولكون الحركة ادل بمعنى تفصيل اصله ادلل على وزن انصر اي ازيد
في الدلالة على المقصود ولذا اي لكون الحركة اصلا قدمها اي قدم
الحركة على الحرف او حرف وهو اي الحرف ليس باصل قوله لانتفاء
علة الاصالة متعلق بليس باصل وعلة له فيه اي في الحرف لكن يكون
اي الحرف اعرابا لامر عارض للتثنية والجمع والاسماء الستة الخ يقتضي
اي الامر العارض ذلك اي كون الحرف اعرابا كما عللها الحرف الصالح بيان
لامر عارض للاعرابية متعلق بالصالح وصلة له قوله عن ايراد الحركة
متعلق باغناء فان قلت الصلاحية ممنوعة لان العلامة لا تتغير والاعراب
يتغير قلت هذا ليس من تغير العلامة بل من تبدل علامة بعلامة فانه بعد ما كان
الواو في الاسماء الستة مثلا علامة الاعراب جعل العلامة اما الواو او الالف

او الياء فتبدل الواو بالالف او الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لا تتغير
العلامة قال عصام الجامي فان قلت المصلاحية ممنوعة لان العلامة
لا تتغير و الاعراب يتغير قلت هذا ليس من تغير العلامة بل من تبدل علامة
بعلامة فانه بعد ما كان الالف علامة التثنية جعل العلامة اما الالف
او الياء فتبدل الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لا تتغير العلامة
او حذف اى حذف احدهما اى الحركة والحرف وفيه اشارة الى ان التنوين
عوض عن المضاف اليه للجزم اى علامة للجزم قيد به احترازا عن حذف
احدهما لالتقاء الساكنين كجاءني ابو القاسم فانه ليس باعراب ولذا
اى ولكون حذف احدهما للجزم[2] اخر عنهما اى اخر المص الحذف
عن الحركة والحرف والحركة ثلثة الاول ضمة سميت اى الضمة بها
اى بالضمة او سميت الحركة بالضمة لضم الشفتين اى لحصولها
بضم الشفتين عندها اى عند تكلمها اى او عند التكلم بالضمة
وفتحة اى والثاني فتحة سميت بها لفتح الفم عندها اى عند تكلمها
او عند التكلم بالفتحة وكسرة اى والثالث كسرة سميت بها
لسقوط الفك الاسفل عندها اى عند تكلمها او عند التكلم
بالكسرة فكأنه اى فاظن ان الفك الاسفل يكسر اى يسقط
كسقوط الجسم المنكسر ويسمى بها ايضا الجر ويطلق الضمة
والفتحة والكسرة ايضا على الحركة البنائية بخلاف الرفع والنصب
والجر فانها لا تطلق الا على الحركة الاعرابية نحو جاءني زيد بالضمة
حالة الرفع ورأيت زيدا بالفتحة حالة النصب ومررت بزيد
بالكسرة حالة الجر ومثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل
والحرف اربعة واو اى الاول واو والف اى والثاني الف وياء
اى والثالث ياء نحو جاءني ابوه بالواو حالة الرفع ورأيت اباه
بالالف حالة النصب ومررت بابيه بالياء حالة الجر والرابع نون
نحو

[2] او لكون الجازم يحذف الحركة او الحروف ١٢

نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين مثال للاعراب
بالنون في حالة الرفع والحذف ثلثة الاول حذف الحركة نحو لم يضرب
والثاني حذف الاخر نحو لم يغزو والثالث حذف النون نحو لم يضربا
فالمجموع الفاء فذلكة لما عرفت والمجموع مبتدأ خبره قوله عشرة
قوله اى مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم الذي هو
التقسيم الاول وهو التقسيم بحسب الذات اشار بقاله الى ان الالف
واللام في المجموع عوض عن المضاف اليه عشرة وهو اى
كون المجموع عشرة ظاهر اى بديهي لان القسم الاول ثلثة والثالث
ايضا ثلثة والثاني اربعة فالمجموع عشرة والتقسيم الثاني منها
اى من التقسيمات الاربعة وفيه اشارة الى ان الالف واللام
في التقسيم للعهد الخارجي الضمني قوله تقسيمه اى تقسيم الاعراب
اشارة الى ان قوله بحسب المحل ظرف لغو متعلق بمقدر وهو خبر المبتدأ
اى بعدد محله بلا زيادة ولا انتقاص فيه اى المحل الذي بحسبه
اى المحل يعني كائن بحسبه هذا التقسيم الثاني وهو التقسيم
بحسب المحل قوله اما معرب او ملتبس اشار بالاول الى ان قوله
بالحركات المحضة ظرف لغو متعلق بمقدر وهو خبر المبتدأ او بالثاني
الى كون قوله بالحركات المحضة ظرف مستقر والباء للملابسة متعلق
بمحذوف وهو خبر المبتدأ ايضا واعلم ان المعربين شاع نحوا
في كون الظرف خبرا مع ان الخبر في الحقيقة متعلقه المحذوف وذلك
لقيامه مقامه قوله لا مع الحذف يشير الى ان معنى المحضة هو الخالص
لا يشوبه شيء من الحذف قال البعض قوله المحضة صفة مشبهة
على وزن شكة بمعنى الخالصة او معرب او ملتبس بالحروف المحضة
لا معه اى لا مع الحذف او معرب او ملتبس بالحركات مع الحذف او

معرب او ملتبس بالحرف مع الحذف والاول وهو اي الاول
ما اي معرب بالحركات المحضة اما معرب تام الاعراب قوله
ملتبس او معرب اشارة الى ان قوله بالحركات الثلاث ظرف
مستقر او لغو متعلق بمقدر وهو صفة كاشفة لتام الاعراب
مع محذوفه فتدبر في الاحوال الثلاث اي في حالة الرفع والنصب
والجر غير تابع بعضها اي الاحوال الثلاث لبعض اي غير محمول
بعضها على بعض في بعض الاحوال كما في جمع المؤنث السالم
وغير المنصرف قال البعض قوله في بعض الاحوال اي في حالة النصب
والجر بالضمة رفعا اي حال كونه مرفوعا او حالة رفع اشار
بالاول الى ان قوله رفعا منصوب على انه حال من فاعل الظرف
المستكن فيه بتأويله بالمشتق واشار بالثاني الى ان قوله رفعا
نصب على انه مفعول فيه لمتعلق الظرف بتقدير المضاف قال دنيغ
زاده قوله رفعا حال من المستكن في بالضمة بمعنى مرفوعا او ظرف
للظرف المستقر بتقدير المضاف وقال البعض قوله مرفوعا او حالة
رفع يشير الى ان نصب رفعا على الحالية او على الظرفية بتقدير المضاف
والفتحة اي وبالفتحة نصبا اي منصوبا او حالة النصب والكسرة
اي وبالكسرة جرا اي مجرورا او حالة الجر هذا اي هذا التقسيم
يعني تام الاعراب مما بالحركات المحضة او كون الاعراب بالحركات الثلث
او كون الاعراب تاما او الكون لكل حالة من الثلاث التي هي
حالة الرفع والنصب والجر او كون الاعراب بالثلثة هو اي هذا
الاصل في الاعراب ايضا اي كما كان الحركة هي الاصل فيه او كما ان الحركات
هي الاصل قوله اذ بالشركة علة للاصالة اي باشتراك حالة النصب
والجر في الياء كما في التثنية والجمع المذكر السالم او باشتراك حالة النصب
والجر

والجر في الفتحة كما في غير المنصرف وفي الكسرة كما في جمع المؤنث السالم
قال البعض قوله اذ بالشركة علة للاصالة مثلا شركة النصب
والجر يخل الغرض وهو عدم اللبس فان الشيء الواحد وهو
الياء او الفتحة او الكسرة اذا جعل علامة لشيئين اي لحالة النصب
والجر على سبيل البدل يعني تارة لحالة النصب واخرى للجر اوجب
اي الواحد اللبس اي التباس احد الشيئين على الآخر فيحتاج
اي اذا اوجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى وهي فتح ما قبل الياء
في المثنى والكسر في الجمع المذكر السالم مع العامل او العامل فقط
في غير المنصرف وجمع المؤنث السالم لما عرف ان العامل علامة
لتأثير المتكلم والله اعلم ويحتمل معنى قوله اذ بالشركة يخل الغرض
مثلا لو جعل اعراب كل من المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف الثلث
في الاحوال الثلاث يلزم اشتراك جرهما في الياء ونصبهما في الالف
ورفعهما في الواو فيخل الغرض لما مر ان الشيء الواحد وهو الياء
او الالف او الواو اذا جعل علامة لشيئين اي لجرهما او نصبهما او
رفعهما على سبيل البدل يعني تارة لجر المثنى واخرى لجر الجمع المذكر السالم
او تارة لنصب المثنى واخرى لنصب الجمع المذكر السالم او تارة لرفع المثنى
واخرى لرفع الجمع المذكر السالم اوجب اللبس اي التباس احدهما
بالآخر لانه اذا قيل جاءني الزيدون مثلا لا يعلم ان الجائي اثنان او
جماعة وذا غير جائز ولو اعطيت هذه الحروف للمثنى لبقي المجموع
بلا اعراب ولو اعطي الجمع لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما
بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى والواو علامة الرفع في الجمع
وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا
ما قبل الياء في التثنية وكسروه في الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع
لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام كذا في الجامي

[illegible] الكسر الذي في الجمع هو الاصل في الجر

فما مبتدأ وعبارة عن محل ومعرب اى المحل الذى او المعرب الذى
وجد فيه اى ذلك المحل او ذلك المعرب اعنى المفرد والمكسر
المنصرفين هذان الاصلان اى الحركة وتام الاعراب هما بالحركة
المحضة او كون الاعراب بالحركات الثلث او كون الاعراب بالحركة
او كون الاعراب تاما قال البعض قوله هذان الاصلان اى كون
الاعراب بالحركات وكون الاعراب بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث
وقال الاستاد قوله هذان الاصلان الاول الحركة والثانى الضمة
والفتحة والكسرة فى الاحوال الثلث فهو اى ما وجد فيه
هذان الاصلان ما عبارة عن قوله فهو الاسم المفرد الخ ذكره
اى ذكر المص ذلك الشئ بقوله اى المص فهو اى المعرب
بتام الاعراب او المعرب بالحركات الثلث مما يا بالحركة المحضة
الاسم المفرد لا المثنى والمجموع يريد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع
وانما جعلنا المفرد مقابلا بهما بقرينة ذكرهما اى المثنى والمجموع
بعده اى بعد الاسم المفرد والجمع المكسر سواء كان ذلك الجمع
مذكرا او مؤنثا وهو اى الجمع المكسر ما تغير اى جمع تغير
بناء واحده اى ذلك الجمع للجمعية اى لحصول الجمعية احترز
اى المص به اى بقوله المكسر او بقيد المكسر عن السالم
اى عن الجمع السالم سواء كان ذلك السالم مذكرا او مؤنثا اما
احتراز الجمع المكسر عن السالم مطلقا فثابت اذ اعراب الاول
اى لان اعراب المذكر السالم قال البعض قوله اذ اعراب الاول
علة للاحتراز واعراب الثانى اى المؤنث السالم ناقص فيجب
الاحتراز عنهما لعدم كونهما مما نحن لان ما نحن فيه فى الاعراب
التام بالحركة والبحث فيه المنصرفان صفة الاسم والجمع المذكورين
او صفة المفرد والجمع وهذان النوعان اصلية فى المعربية فلم يدخل

فلم يدخل فيهما نقص فى الاعراب نحو غير المنصرف والاسماء الستة
على ما سيجئ من تعريفه كذا فى فتح الاسرار قوله لا احتياج الى علة
وبيان اقول هذا خبر لقوله فما وجد فيه هذان الاصلان
فحصل عنهما للاحتراز عن تكرير ما وجد وما اى معرب خرج
منهما اى من هذين الاصلين كما فى التثنية والجمع المذكر السالم
او من احدهما اى احد هذين الاصلين كما فى غير المنصرف
والمؤنث السالم والاسماء الستة قال البعض قوله وما
اى محل خرج منهما اى من الاصلين اعنى كون الاعراب بالحركة
وكونه بالحركات الثلث او من احدهما اى من احد الاصلين
كما فى محل الاعراب الناقص بالحركة فيحتاج اى ما خرج منهما
او من احدهما اليهما اى الى علة وبيان كما سيجئ احترز به
اى احترز المص بقوله المنصرفان عن غير المنصرف قوله لان اعرابه
اى غير المنصرف علة للاحتراز عن غير المنصرف غير تام اى ناقص مفردا كان او جمعا
وايضا احترز به عن الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم
قوله فان المنصرف بيان لوجه الاحتراز بهذا القيد عن الاسماء الستة
على ما فسره اى بناء على ما فسره المص حيث قال والمراد بالمنصرف
ما دخله الجر والتنوين كما سيجئ غير صادق على المعرب بالحروف
كما سيجئ فى بحث غير المنصرف نحو جاءنى رجل مثال للمفرد المنصرف
وجاءنى رجال مثال للجمع المكسر المنصرف ورأيت رجلا ورجالا
ومررت برجل ورجال قوله او ناقص الاعراب عطف على تام الاعراب
اى او معرب ناقص الاعراب ملتبس او معرب بالحركتين فقط
اى لا الحرفين يعنى المعرب بناقص الاعراب ملتبس او معرب بالحركتين
فقط وهو اى المعرب بناقص الاعراب او المعرب بالحركتين ما يكون
المتروك اى الاعراب المتروك فيه اى ذلك الشئ قال الاستاد قوله
ما اى المعرب او المحل الذى يكون المتروك اى الاعراب المتروك فيه اى

في ذلك المعرب الكسرة كما في غير المنصرف واشار اي المص
اليه اي الى ما يكون المتروك فيه الكسرة او الى الاول بقوله
اي المص اما بالضمة اي اما معرب بالضمة او ملابس بالضمة
رفعا اي مرفوعا او حالة الرفع والفتحة اي وبالفتحة
نصبا وجرا اي حالة النصب والجر او منصوبا ومجرورا فهو
اي المعرب بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا معرب ناقص
الاعراب بالحركتين المذكورتين اي الضمة والفتحة غير المنصرف
نحو جاءني احمد بالضمة رفعا ورأيت احمد ومررت باحمد بالفتحة
نصبا وجرا وسيجيء ترك الكسرة اي وسيجيء سبب ترك الكسرة
فيه اي في باب غير المنصرف وانما حمل الجر فيه اي في غير المنصرف
على النصب فقط للمناسبة متعلق بحمل وعلة له بينهما اي بين النصب
والجر مقوله في كونهما اي النصب والجر علامة لوجه المناسبة
علامة الفضلة بخلاف الرفع قوله فانه اي الرفع اثبات للمعنى له
المفهوم من قوله بخلاف علامة العمدة فان قيل لم قدم غير المنصرف
على الجمع المؤنث السالم مع انه اوضح لان معرفة غير المنصرف
محتاج الى التطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه
اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير ولانه جزء من غير المنصرف لانه واحد
وغير المنصرف متعدد لانه يكون مفردا وجمعا فهم قوله والثاني
عطف على الاول اي النوع الثاني منهما ما اي محل يكون المتروك فيه
اي في ذلك المحل الفتحة كما في الجمع المؤنث السالم وهو اي ما يكون
المتروك فيه الفتحة او الثاني ما اي شيء المراد منه المحل اشار
اي المص اليه اي الى ذلك الشيء بقوله اي المص واما معرب بالضمة
رفعا اي في حالة الرفع والكسرة نصبا وجرا اي وبالكسرة في حالة
النصب والجر وهو اي الاسم المعرب ما اي المحل الذي كان ملابسا
ومعربا

ومعربا بالحركتين المذكورتين اي الضمة والكسرة جمع المؤنث السالم
وحمل نصبه اي جمع المؤنث السالم على الجر قوله لكونه اي جمع المؤنث
السالم متعلق بحمل وعلة له على وتيرة اصله اي الجمع المؤنث
السالم الدائر من وتيرته من باب ضرب الطارق اي على طريق اصله
وهو اي اصله جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر
على ما سيجيء اي كون ذلك اصلا مبنيا على ما سيجيء من المص في بحثه
نحو جاءني مسلمات بالضمة رفعا ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات
بالكسرة نصبا وجرا ثم اراد بيان محل تام الاعراب بالحروف الثلث
فقال والثالث وهو اي الثالث عكس المعرب بالحروف المحضة ايضا
اي كما اي المحل الذي كان معربا بالحركات المحضة اما معرب
تام الاعراب بالحروف الثلاثة في الاحوال الثلث اي في حالة الرفع
والنصب والجر على ما هو الاصل اي كون الاعراب بالحروف الثلاثة
في الاحوال الثلث مبني على ما هو الاصل كما في الاعراب بالحركة
اي كما كان الاعراب بالحركات الثلث اصلا في الاعراب بالحركة
بالواو اي ملابس بالواو او معربه بالواو رفعا اي في حالة الرفع
والالف نصبا اي في حالة النصب والياء جرا اي في حالة الجر
وجاء في جمع الاسراء قوله بالواو رفعا لانه جنس الضمة والالف نصبا
لانه يناسب الفتحة والياء جرا لانه متولد من الكسرة فهو اي
معرب تام الاعراب ما اي من المحل الذي كان ملابسا بالحركة
المحضة الاسماء الستة المعتلة المضافة وانما قيدها
بالاضافة اذ في غيرها اي غير الاضافة معربة بالحركة الى غير
ياء المتكلم وانما قيد بالاضافة الى غيرها اذا المضافة اليها
اي الى ياء المتكلم ملابسة او معربة بالحركة تقديرا يعني
اذا اضيفت هذه الاسماء غير ذو الى ياء المتكلم تكون معربة بالحركة

التقديرية كسائر الاسماء والستة المضافة اليها يعني كما في سائر الاسماء الستة
المضافة فمعربة بالحركة التقديرية كما سيجيء اي لما سيجيء ذكره
في بحث الاعراب التقديري المفردة وانما قيدها بها اذ المثنى
وجمع المذكر السالم منها وان كان اعرابهما اي المثنى وجمع المذكر
السالم وان هذه للوصلية اي ولو كان اعرابها بالحروف لكنهما
اي المثنى وجمع المذكر السالم ليسا اي المثنى وجمع المذكر السالم
ملابسان بتمامي الاعراب نحو جاءني ابوان ورأيت ابوين
ومررت بابوين واعراب الجمع المكسر منها بالحركة لا بالحروف
نحو جاءني اخوة ورأيت اخوة ومررت باخوة المكبرة وانما
قيدها بها او وصف الاسماء بها او احترز به عن المصغرة
اذ المصغرة منها معربة بالحركة لا بالحروف نحو جاءني اخيك
ورأيت اخيك ومررت باخيك قال المص في الامتحان
قوله مكبرة زيادة على الكافية احترازا عن المصغرة فانها
بالحركة اقول هي داخلة في مفرد المنصرف فلا حاجة الى الاحتراز
كما لا حاجة الى الاحتراز عن نحو آباء لدخوله في المكسر ولا عن ابوين
وابين لدخولهما في المثنى والمجموع ويمكن ان يقال دخول
هذه الاشياء ظاهر بخلاف المصغرة فان المبتدي يتوهم
اشتراكها مع المكبرة فلا بد من الاحتراز والا فلا حاجة
الى ذكر مضافة الخ لان المفردة داخلة ايضا في المفرد المنصرف
انتهى كلامه فافهم نحو جاءني ابوه في حالة الرفع ورأيت اباه في حالة النصب
ومررت بابيه في حالة الجر وانما جعل اعرابها اي الاسماء الستة
المضافة الى اخره بالحروف الثلاثة مع ان الاصل في الاعراب
الحركة قوله لانها اي الاسماء الستة المضافة بعضها اواخرها

قوله او اخرها اي تلك الاسماء مبتدأ خبره قوله ثابتة في حال الاضافة
سماعا لا قياسا اي ثبوتا سماعيا لا قياسيا فان قلت لم لم يقل
لان فمها بدل او اخرها ليشمل عليه فم وذو فان لاخيهما لما حذفا
شيئا في كل حال عينا فمها آخرتي كلام الاربعة الباقية وان قلت
لم عدل عن قول الفاضل الجامي حيث الاعراب الى قوله في حال الاضافة
حذرا عن لزوم المصادرة على المطلوب وهي التي تجعل النتيجة جزء القياس
او يلزم النتيجة من جزء القياس او كون المدعى جزء من الدليل
وكون الدعوى عين الدليل وكون صحة الدليل متوقفا على الدعوى
كقولنا الانسان بشر وكل بشر ضحاك ينتج الانسان ضحاك فالكبرى
ههنا والمطلوب شيء واحد اذ البشر والانسان مترادفان وهو
اتحاد المفهوم فيكون الكبرى والنتيجة شيئا واحدا فافهم قوله بخلاف
نحو دم فان اخره غير ثابت في حال الاضافة سماعا واصله دمو بالواو
حذفت اللام فبقي دم قوله محذوفة خبر بعد خبر لاواخرها والمراد بالحذف
عدم التلفظ فيعم القلب في نحو شيئا اي حذفا شيئا في حال الافراد
والافراد ههنا مقابل الاضافة قال في الحاشية هذا في ذو فرضي حملا على اخواتها
اذ لا يقطع عن الاضافة اصلا وقال شيروي في حاشية الامتحان
قوله محذوفة شيئا في حال الافراد اقول فيه بحث لان اخر فم اعني
الواو الساكنة غير محذوفة شيئا فيها بل هو مقلوب ميما ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد بالحذف عدم التلفظ بقي اعتراض وهو ان حذف الاخر
في حال الافراد لا يوجد في ذو اذ هو لا يقطع عن الاضافة ولو فرض فلا يحذف
آخره اما حذف لانه فليس بمعتبر لعدم ثبوته في حال الاضافة ايضا ويمكن
ايضا ان يقال نعم الا انه فرض فيها حملا على اخواتها بخلاف نحو العصا فان اخره
ليس بمحذوف شيئا اصلا اصله عصو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف وبقيت التنوين ثم نقلت التنوين

الى ماقبل المحذوفة فاذا دخلت الالف واللام سقطا التنوين لان الالف
واللام لاتجمع مع التنوين وتعود الالف وصار العصا فاشبهت
على صيغة المعلوم بمعنى ثابتة اى اذا كان اواخر الاسماء الستة
ثابتة في حال الاضافة محذوفة نسيا في حال الافراد فقد اشبهت
اواخرها الزائدة اى الحروف الزائدة في الطريان والتغيير فتقوى
الشابهة لكونها من جهتين فامكن اى اذا اشبهت الزائدة فامكن
جعلها اى اواخرها علامة للمعاني الخفية وذلك ان الاعراب لما كان
علامة تدل على المعاني وجب ان يكون شيئا اجنبيا من المعرب
لان العلامة غير المعلم كما لطراف في الثبوت ولذلك كانت الحركات
هي الاصل فيه عند البعض كذا قاله عبد العزيز الشيروانى في التثنية
والجمع قوله والساكن اخف من المتحرك الى آخره جواب سؤال
كأنه قيل نعم لكن الحركة اصل في الاعراب فجعل اعرابها اولى فاجاب بقوله
والساكن اخف من المتحرك اوكأنه قيل لم لم يجعل الاعراب بالحركة على هذه
الحروف مع انه الاصل اجاب بقوله والساكن اخف من المتحرك يعني لوجعل
الاعراب بالحركة يلزم تحريك هذه الحروف واما لوجعل انفس الحروف
يلزم السكون وهو اخف فانقلب الحال وهو كون الاصل في الاعراب
الحركة لخفتها قال البعض قوله فانقلب الحال هو اصلية الاعراب فانقلب
من الحركة الى الحروف ههنا اى في الاسماء الستة او في تلك الاسماء
بسبب العارض وهو كون الساكن اخف من المتحرك وصار الحرف اصلا
قوله لخفته اى الحرف علة لصيرورة الحرف الى الاصالة قال البعض قوله
لخفته اى الحرف متعلق بصار على من جوزه وعلة له دون الحركة يعني لايصار
الحركة اصلا بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة حرف لمجرد الاعراب اى اذ لم يوجد
في آخره حرف يمكن جعلها علامة فاذا اريد جعل اعرابه بالحروف يحتاج الى زيادتها
لمجرد الاعراب فلم ينقلب الحال هنا بل بقي على حاله كذا قاله الشارح في حاشيته
على الامتحان فيكون قوله بخلاف نحو دم معلل في الظاهر بقوله اذ يحتاج
وفي المآل والحقيقة معلل باذ لم يوجد الخ قال البعض قوله اذ يحتاج اى

اى لانه يحتاج تعليل لمخالفة نحو دم الى زيادة حرف لمجرد الاعراب
فلم ينقلب الحال بل بقي على حاله قوله وقد صار العين آخرا محلا للاعراب
دفع لسؤال وهو ان العين ليس محلا للاعراب فلابد من تقدير
على كل تقدير وجه الدفع ظاهر كذا في حاشية الامتحان الا من تقدير حرف
ليكون محلا للاعراب فيلزم ان لايكون آخره منسيا قال صاحب المنافع
قوله وقد صار العين في نحو دم آخرا حين صار محلا جر بعد جر
بحذف اللام نسيا في حال الافراد والاضافة لما عرفت انه مخالف للاسماء
الستة في ثبوت الآخر في حال الاضافة وموافق لها في حذف الآخر
نسيا في حذف الآخر نسيا في حال الافراد فلا يرد ان الاسماء الستة
محذوفة الاواخر نسيا في الجملة مع ان عينها لم تقم محال الاعراب
في حال الاضافة ولو قال مطلقا كما قال في نحو العصا اصلا لكان
احسن والمهم كما قيل لكن غرضه الايجاز غاية الايجاز بلا اخلال
قوله وبخلاف نحو العصا عطف على بخلاف نحو دم قوله لان اللام علة
للمخالفة اى لان لامه لم يحذف نسيا اصلا اى في حال الافراد والاضافة
فلم يشبه اى اذا لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه اللام الزائد اى الحرف
الزائد فكان اى اذا لم يشبه الزائد فكان اللام اى لام جزءا محضا
اى خالصا وحرفا من الكلمة متعلق بجزءا قوله والاعراب مبتدأ خبره
قوله وصف فتنافيا اى اذا كان اللام جزءا محضا والاعراب وصف
فتنافى الوصف والجزء المحض قوله ولما لزم التحريك اى تحريك الحروف
بيان الفرق بين المكبر والمصغر في التصغير اى في تصغيرها بسبب
سكون الياء اى ياء التصغير قوله عاد جواب لما اى عاد اللام الى اصل
الحركة ذكره اى ذكر المص ما ذكرهنا من قوله وانما جعل الى هنا
في الامتحان اى في الكتاب المسمى باسم الامتحان واما معرب ناقص الاعراب
معرب اوملتبس بالحركتين في الاحوال الثلث اما معرب بالواو رفعا اى

كما عرفته [illegible] في حال الافراد والاضافة [illegible]

اى فى حالة الرفع هذا اى كونه بالواو رفعا او الواو نفسه اى هذا الاصل كنسبه
اى فيما كان الاعراب فيه بالحروف او فى الرفع كالضمة اى كما كان بالضمة رفعا
هو الاصل فيما كان الاعراب فيه بالحركات او كالضمة فى كونها اصلا فى الرفع
لكن الاول اصل فى رفع المعرب بالحرفين والثانية اصل فى رفع المعرب بالحركة
والالف فى التثنية كما سيأتى فرع له اى للواو فيه اى فيما كان الاعراب فيه
بالحروف او فى الرفع والالف جعل رفعا للضرورة اى الضرورة لزوم
الالتباس لان الالف متولد من الفتحة وهى علامة النصب قوله والنظر
الى هذا اى الى كون الالف فرعا له واللام فيه متعلق بقوله قدم
اى المص الجمع المذكر السالم وملحقاته على المثنى ولواحقه قوله عكس
بمعنى عاكس حال من فاعل قدم ما اى الشئ الذى هو تقديم المثنى على الجمع
فى الكافية لابن الحاجب واللب اى فى اللب للبيضاوى لان ابن الحاجب
والبيضاوى نظرا الى كثرة استعمال المثنى قال صاحب الضوء
وجه اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان التثنية اكثر فى الاستعمال
من الجمع السالم لاختصاصه بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف اخف
اخف من الواو فاختص الاخف بما هو الاكثر فى الاستعمال والاثقل
بما هو الاقل وقال البعض قوله عكس ما فى الكافية واللب اى عكس الترتيب
الذى هو فى الكافية واللب والياء نصبا وجرا اى فى حالة النصب
والجر فهو اى معرب ناقص الاعراب الملابس بهذين الحرفين اى الواو
والياء جمع المذكر السالم وهو اى جمع المذكر السالم ما لم يتغير اى
لم يتغير بناء واحده اى ذلك الجمع للجمعية اى لحصول الجمعية والاشتراط ان من العقلاء
قوله والتغيير فى نحو سنين الى جواب سؤال مقدر كانه قيل لا يصدق التعريف بنحو سنين
الى لوجود التغيير فيه مع انه من الافراد اجاب بقوله والتغيير فى نحو سنين جمع سنة
وتغيره بكسر السين وحذف التاء فيه وقد جاء بضم السين قليلا وارضين جمع ارض وتغيره
بفتح الراء فيه مع سكونها فى مفرده وثبين جمع ثبة بمعنى الجماعة وقلين جمع قلة بضم القاف
والتخفيف وتغيرهما بحذف التاء وكسر القاف فيهما مع ضمها والتخفيف فى الواحد وجاء ضمها
فيهما على الاصل ايضا وقال سيد عبد الله وقلين جمع قلة واصله قلوة لانه من

من القلوة اى سبقة والقلة والمقلاء عودان يلعب بهما
الصبيان فالمقلاء الذى يضرب به قوله من الشواذ اى حال كونها
من الجموع الشواذ وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والتأنيث
قوله والتغيير مبتدأ خبره قوله بعد تحقق الجمعية وهو ليس بمحض
قال الاستاد قوله والتغيير بعد تحقق الجمعية لاجل التخفيف فلا يضر
التغيير بعد تحقق الجمعية كما فى سنين ولما لم يشمل جمع المذكر السالم
على اولى لانه لا مفرد له من لفظه انما هو جمع ذو وكذا العقود الثمانية
لانه لم يلحق اخر مفردها ليدل على ان معه اكثر منه احتيج الى قوله
واولو بضم الهمزة وكتب الواو بعدها ليكون دليلا على ضمها
او حملا على اولى او لئلا يلتبس بالى الجارة فى النصب والجر
٨ قال سيد على زاده قوله واولو بالواو والنون حذفت نونه
للزوم الاضافة وانما كتب الواو بعد الالف فى حالتى النصب
والجر لئلا يلتبس بالى حرف جر وانما كتبوه فى الرفع حملا عليهما
جمع ذو لا من لفظه بل من غير لفظه مثل لفظ النساء فانه جمع امرأة
من غير لفظها اقول يرد عليه ان المجموع ما دل على آحاد مقصودة
بحروف مفرده وليس حروف ذو مذكورا فى اولو فالاولى كون اولو
جمعا بمعنى ذوى كما حققه بعض الفضلاء والى قوله وعشرون
واخواتها جمع اخت المراد بالاخت هنا المثل والنظير ولذا فسر
الشارح بقوله اى نظائرها اى نظائر عشرون فاستعمال الاخت
فى المثل والنظير استعمال عربى لا اصطلاح نحوى قال عصام الدين
المراد بالاخت المثل [illegible] نظائرها وبه ليك
ورد فى التنزيل فى قوله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها فاستعارة
الاخت للمثل استعارة غريبة غير موضوعة للنحاة وقال عبد الغفور
فى بحث خبران واخواتها قوله اى نظائرها استعير الاخوات للنظائر

[illegible]

للنظائر والاشباه لما بينها من التقارب والتماثل كما بين الاخوات
وقال صاحب المنافع قوله اى نظائرها انث الضمير الراجع الى عشرون
بتأويل اللفظة ليناسب الاخت قوله من ثلثين الى تسعين فتدخل
الغاية فى المغيا كالمرافق لان صدر الكلام يتناولها وهذه
عقود ثمانية عشرون وثلثون واربعون وخمسون وستون وسبعون
وثمانون وتسعون وفى الرضى افرد اولو وعشرون واخواتها
بالذكر لان الجمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق به واو
ونون او ياء ونون دالة على مافوق الاثنين وليس اولو وعشرون
كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس له مفرد اذ لم يأت
اول فى المفرد فان قيل لم يوجد فى كلام العرب اسم آخره واو بعد ضمة
واولو كذلك قيل الواو فى اولو فى معرض التغيير لانه يتغير والمتغير
لا اعتبار له وقدم اولو على عشرون لانها ادخل فى الجمع منه لان لها
مفردا وان لم يكن من لفظها ومن اراد التحقيق فليراجع الى الجامى
وحواشيه نحو مسلمون واولو مال وعشرون رجلا اشارة الى التمييز
من ذات مذكورة تامة بتنوين مقدر وهى عشرون كما سبق من المصنف
وان رح ونحو رأيت مسلمين بكسر الميم الثانية واولى مال
وعشرين ونحو مررت بمسلمين واولى مال وعشرين قوله او معرب
بالالف رفعا والياء نصبا وجرا عطف على اما بالواو رفعا والياء
نصبا وجرا فهو اى معرب ناقص الاعراب الملابس بهذين الحرفين
اى الالف والياء المثنى وقد سبق فى بحث التثنية ما هو استفهام
ملحق اى المثنى حيث قال والتثنية ما لحق آخر مفرده الف او ياء
مفتوح ماقبلها واثنان اى لفظ اثنان فان قلت لم قدم اثنان
على كلا مع ان اعراب كلا بعض الاحوال بالحركة والاسم المعرب بالحركة مقدم
على المعرب بالحروف لاصالة الاعراب بالحركة وان كلا مفرد صورة والمفرد
مقدم على المثنى او ان كلا اسم اذ فى كونه بالمثنى خفاء بالنسبة الى اثنان
او انه اضعف بالنسبة الى اثنان قلت ان اثنان مناسب بالمثنى صورة

صورة ومعنى فلذا قدم وخالف المقدم لهذا وكذا اى مثل اثنان
فى الاعراب اثنتان بالهمزة فى اوله وثنتان بدونها لكونهما
مؤنث اثنان ولم يذكرهما لظهور عدم الفرق بين المذكر والمؤنث
وقيل لانهما فرعا اثنان فاغنى ذكره عن ذكرهما وفيه ان المثنى
والمجموع فرعان على الواحد ولا يغنى ذكره عن ذكرهما كذا قاله
العصام فى شرح الكافية وكلا وكذا اى مثل كلا فى الاعراب
كلتا لكونه مؤنث كلا ولم يذكره لما ذكر قال الفاضل العصام
فى حاشية الجامى قوله وكذا كلتا التاء بدل من الالف والالف
للتأنيث لان علامة التأنيث لا تكون متوسطة واختلف فى الف كلا
انه فى الاصل واو او ياء والاكثرون على الاول قوله بلا تنوين قيد
لكلا قال الشارح فى حاشية الامتحان قوله وكلا قال الفاضل العصام
فى حاشية شرحه للكافية كلا لا ينون وان ذكر من غير اضافة
لانه ذكره الرضى فى بحث الاستثناء فى تحقيق حاشا انهم يستنكرون
تنوين ما غلب عليه تجريده منها لاجل الاضافة انتهى وقال البعض
قوله بلا تنوين يظهر من تأخيره من قوله كلتا ومن كلام العصام ان قوله
بلا تنوين قيد لهما معا فافهم قوله ولو بلا اضافة ولو هذه للوصلية
اى ولو ذكر كلا بلا اضافة او ولو ذكر كلا وكلتا بلا اضافة او
ولو كان كلا بلا اضافة او ولو كان كلا وكلتا بلا اضافة لما عرفت
اقول لو ثبت هذا يأباه عند قوله مضافا الى مضمر فيكون بيانا لما لا يرضى
صاحبه به فلا مناسبة له هنا فيكون على تقدير ثبوته معربا بالحركات
الثلث باعراب تقديرى لا بالحروف فلا يكون مما نحن فيه قاله اى ذلك القيد
وهو قوله ولو بلا اضافة الفاضل العصام فى حاشيته على الجامى مضافا
الى مضمر وانما قيد بذلك اذ لو كان كلا قال البعض قوله اذ لو كان

علة للتقييد بقوله الى المضمر مضافا الى مظهر اى الى اسم مظهر
لكنه اى كلا معربا بالحركة التقديرية حيث لا يمكن ان تجعل لفظية
ومن اراد التحقيق فليرجع الى الجامي وهو شبه نحو جاءني مسلمان
واثنان وكلاهما وكلتاهما ونحو رأيت مسلمين بفتح ما قبل الياء واثنين
وكليهما ووجه عدولهما عن الاصل الاول اى ووجه عدول المثنى
وجمع المذكر السالم عن الحركة الى الحروف والاول صفة الاصل والمراد به
الحركة كذا قاله عبد العزيز النيروي فى حاشية الامتحان قال البعض
قوله ووجه عدولهما اى عدول التثنية والجمع المذكر عن الاصل الاول
وهو كون الاعراب بالحركة قد سبقت الاشارة اليه اى الى وجه عدولهما
عنه فى بحث الاسماء الستة حيث قال فاشبهت الزوائد فامكن جعلها
جعلها علامة فانه اذا صح جعل الحرف المشابه علامة للاعراب صح
جعل الحرف الزائد علامة للاعراب بطريق الاولى قال صاحب المنافع
قوله قد سبقت الاشارة اليه الخ بقوله كما فى التثنية والجمع وهو
وجود الحروف التى يمكن جعلها علامة واعرابا فى اخرهما لكون هذه الحروف
زائدة فلا يحتاج الى ما يحتاج الاسماء الستة من التعليل بقوله
لانها اسماء اواخرها الخ ولذا جعل التثنية والجمع مشبها بهما وقال
الاستاذ قوله وقد سبقت الاشارة اليه فى الاسماء الستة اى فى بحث
الاسماء الستة حيث قال والسكون اخف من المتحرك فانتقل الحال
بسبب العارض فصار الحرف اصلا لخفته فلهذا عدلا عن الاصل الاول
وقال امام الايوب قوله وقد سبقت الاشارة اليه وهو وجود علامة
علامة الجمع والتثنية الصالحة للاعراب وهى الواو والالف والياء
فلا يحتاج الى زيادة حرف لمجرد الاعراب ولكل وجهة هو موليها واما فى الثانى
اى واما وجه عدولهما عن الاصل الثانى وهو كون الاعراب تاما بالحروف الثلث
فى الاحوال الثلث فالاحتراز عن اللبس اى عن الالتباس احدهما بالاخر
او عن وقوع الالتباس بينهما فى الاحوال الثلث التى للجمع والتثنية يعنى ان حروف
الاعراب فى الاسماء ثلثة فلو اعطى كلها لكل منهما لزم اللبس فلهذا عدل عنه فلزم
التوزيع اى اذا وقع اللبس فى الاحوال الثلث فلزم التقسيم عليهما يعنى لو جعل اعراب

[illegible]

بالحروف الثلث لوقع الالتباس بينهما ولو خص المثنى بها
بقى المجموع بلا اعراب ولو خص بالمجموع بقى المثنى بلا اعراب فلزم
التوزيع اى فلزم توزيع الحروف وتقسيمها عليهما لئلا يقع
الالتباس بينهما قال الاستاد قوله فالاحتراز عن اللبس بينهما
فى الاحوال الثلث فى الجمع والتثنية يعنى ان حروف الاعراب فى الاسماء
ثلثة فلو اعطى كل منها لكل منهما لزم اللبس فلهذا عدل عنه فلزم
التوزيع اى اذا وقع اللبس فى الاحوال الثلث فلزم تقسيم الحروف
الثلث عليهما لئلا يقع اللبس بينهما وذلك بان جعلوا الالف
علامة الرفع فى المثنى والواو علامة الرفع فى الجمع وجعلوا اعرابهما
بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء
فى التثنية وكسروه فى الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
النصب والجر لوقوع كل منهما فضلة فى الكلام قوله فالرفع الخ
جواب سؤال مقدر وهو لم عين الرفع بامتياز الذات والنصب
والجر بامتياز الصفة فاجاب بقوله فالرفع لكونه اى الرفع علامة العمدة
اى علامة المقصود فى الكلام احق اى اليق بالامتياز الذاتى بين
الشيئين لا الصفة والجر والنصب لكونهما علامة الفضلة فى الكلام
احق بالامتياز الصفتى اذ الرفع فى التثنية بالالف وفى الجمع بالواو
فان الرفع فى التثنية يميز ذاتها عن ذات الجمع وان الرفع فى الجمع
يميز ذاته عن ذات التثنية والنصب والجر فى الجمع بالياء فان النصب
والجر فى التثنية يميز صفتها عن صفة الجمع بفتح ما قبل الياء فى التثنية
وكسر ما قبلها فى الجمع وان النصب والجر فى الجمع يميز صفته عن صفة التثنية
بكسر ما قبل الياء فى الجمع وفتح ما قبلها فى التثنية وهذا اذا كان الذات
مقابلا للصفة قال الاستاد قوله فالرفع الخ جواب سؤال مقدر وهو
لم عين الرفع بالامتياز الذاتى والنصب والجر بالامتياز الخارجى العارضى

اجاب بقوله فالرفع قوله لكونه اى الرفع متعلق باحق الآتى
وعلة له علامة العمدة اى المقصود احق اى ازيد فى الاحقية
بالامتياز الذاتى بين الشيئين لا الخارجى العارض والجر والنصب
لكونهما علامة الفضلة احق بالامتياز الخارجى العارض تأمل وقال
الاخر قوله فالرفع الخ جواب سؤال مقدر كأنه قيل لم لم يجعل النصب
والجر مخصوصا بالامتياز الذاتى بل مخصوصان بالامتياز الخارجى
العارض فاجاب بقوله فالرفع لكونه اى الرفع علامة العمدة اى
علامة المقصود فى الكلام احق اى اولى والیق بالامتياز الذاتى
لا بالامتياز الخارجى العارض والنصب والجر لكونهما علامة الفضلة
فى الكلام احق بالامتياز الخارجى العارض وقال بعض الفضلاء
قوله فالرفع الخ جواب سؤال مقدر وهو لم لم يجعل الامتياز الذاتى
فى جرهما ونصبهما وجعل الامتياز الخارجى العارض لهما والذاتى لرفعهما
فاجاب بقوله فالرفع قوله لكونه متعلق باحق اى لكون الرفع
علامة العمدة احق بالامتياز الذاتى لا الخارجى والجر والنصب لكونهما
علامة الفضلة احق بالخارجى وهذا اذا كان الذات مقابلا للخارج
والعرض وقال البعض قوله فالرفع تفصيل للتوزيع ومبتدأ خبره
احق الآتى قوله لكونه اى الرفع متعلق باحق الآتى علامة العمدة احق
بالامتياز الذاتى اى منسوب الى ذات الاعراب اذ الرفع فى الجمع بالواو
وفى التثنية بالالف فتمييز رفع الجمع والتثنية بذاتهما هكذا يليق
التفهيم والتفهم فلا تنظر الى القيل والقال قوله والتثنية مبتدأ
خبره اولى الآتى وقوله لكونه اى الرفع متعلق باولى الآتى وعلة له
اكثر نهتى لا من المذكر السالم لان له من الشروط ما ليس لهما
واما الجمع المطلق مع انه لا كلام فيه فهو اكثر منها لصحة اطلاقه على الثلثة
وما فوقها الى غير النهاية بخلافها فانها لا يصح اطلاقها الا على الاثنين
اولى من المذكر السالم بالالف الاخف قوله ولكونه اى الالف عطف

عطف على قوله لكونها وعلة ثانية لقوله اولى قال البعض قوله
لكونه اى الالف معطوف على قوله لكونها وعلة ثانية لكونها اولى
بالالف ومتعلق باولى السابق الذى تعلق به المعطوف عليه
ضميرها اى ضمير التثنية فى تضربا ويضربان ولم يذكر كونه
ضمير الجمع فى تضربوا ويضربوا بناء على ما فهم مما سبق كذا قاله
الشارح فى حاشيته على الامتحان قوله والواو مبتدأ خبره قوله
اولى الآتى وقوله لكونه اى الواو متعلق باولى الآتى وعلة له
اخا الضمة اولى لرفع الجمع قوله من الياء متعلق بقوله اولى
فلزم اشتراك الاربع اى واذا اخذ التثنية الالف والجمع الواو
فبقى الاحوال الاربع للياء فلزم اشتراك الاحوال الاربع فى الياء
الحالتان للتثنية والحالتان للجمع فصار اربعا كلتاهما فى النصب
والجر قال صاحب المنافع قوله اشتراك الاربع اى نصب التثنية
وجرها ونصب المذكر السالم وجره وقال الاستاد قوله اشتراك
الاربع اى النصب والجر فى التثنية والنصب والجر فى الجمع وقال
الآخر قوله فلزم اشتراك الاربع وهى نصبهما وجرهما وقوله فى الياء
متعلق بالاشتراك ففتحوا اى اذا لزم ذلك الاشتراك فيها ففرقوا
وفتحوا ما قبلها اى الياء فيها اى فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة
التثنية بالنسبة الى الجمع وكسروا ما قبلها فيه اى فى الجمع لثقل الكسرة
وقلة الجمع بالقياس الى التثنية وحملوا نصب كل واحد منهما
على جرها لا على رفعها لما عرفت آنفا قوله ولما كان هذه الحروف
الثلث الخ جواب سؤال مقدر تقديره ولما كان الواو والياء والالف
اعرابا فيهما والاعراب لا يكون الا فى الآخر فلا حاجة الى النون فيهما
فاجاب بقوله ولما كان هذه الحروف الخ وقال البعض قوله ولما كان هذه
الحروف الخ شروع الى بيان سبب اتيان النون فى التثنية والجمع
دالة على معنى التثنية والجمع لم يتمحض اى تلك الحروف جواب لما اى

لم تجعل محضا للاعراب متعلق بلم تتمحض تمحض الحركة اى كتمحض
الحركة للاعراب فلزم الجبر اى اذا لم تتمحض للاعراب فلزم الجبر
عن النقصان او فلزم اتمام نقصان حصل من هذه الدلالة
وايضا اى كما لم تتمحض للاعراب الخ او كعدم التمحض للاعراب الخ
او لما انها لم تتمحض للاعراب فلزم الجبر لم يمكن الحاق التنوين
الدال على التمكن قوله حذرا مفعول له للم يمكن او لقوله
لم يمكن عن التقاء الساكنين يعنى ان الواضع اعتبر عند الوضع
دلالة هذه الحروف على المعانى الخفية ايضا وعدم تمحضها فيها
وعدم امكان الحاق التنوين بعد التركيب فزادوا اى النحاة نونا
فى التثنية والجمع عوضا عنهما اى عن النقصان والتنوين كذا قاله
شيروى فى حاشية الامتحان وقال بعض حواشى هذا الكتاب
قوله عنهما اى عن عدم تمحض وعدم امكان الحاق التنوين ولا يخفى
ان كون النون عوضا عنهما يقتضى تأخره عن الاعراب الذى
هو متأخر عن العامل وليس اذ هو موجود قبل العامل حين وضعها
ولو قيل اعتبر الواضع عند الوضع دلالة هذه الحروف على المعانى الخفية
مع العدمين المذكورين يلزم تقدم الاعراب على العامل وهو محال
اذ الاعراب من حيث هو اعراب لا يكون الا بعد العامل هذا الاعتراض
حاصل ما نقله الشارح عن المص فى باب الاعراب وهذا ايضا من المص
كما قال فى آخره كذا فى الامتحان فبين كلاميه تدافع ظاهر ويمكن
التوفيق بانه اراد بما سبق التحقيق عنده حيث قال فيه فى الامتحان
والذى عندى فى حل الاشكال وهنا اشار مسلك الجمهور قال
الشارح قوله عوضا عنهما اى عن النقصان بعدم التمحض والتنوين
قال فى الحاشية وفيه بحث يظهر بالتأمل فيما سبق من تحقيقنا انتهى
وهو ان هذا يقتضى عدم وجودها الا بعد التركيب بالعامل وليس
كذلك لما سبق من التحقيق من ان صيغ التثنية والجمع موضوعة قبله

قبله فهى جزء من الدال وحذفها عند الاضافة لا ينافى جزئيتها لانه
كالترخيم فليس سقوطها بالاضافة وعدمه باللام لكونها عوضا
وقائما مقام التنوين بل لان لها شبها به فى الجملة لا من كل الوجوه
فلذا ثبتت فى الوقف ايضا صرح به فى بحث الاضافة وعليك الجواب
اى كما ثبت مع اللام
باشارة قوله فيما سبق الا ان الواضع شرط استعمال الاول عند ورود الرافع
الخ بان الواضع اعتبر عند الوضع دلالة هذه الحروف على المعانى المقتضية
ايضا وعدم تمحضها فيها وعدم امكان الحاق التنوين بعد التركيب
اى كدلالتها على معنى التثنية والجمع
فزادوا نونا عوضا عنهما قال صاحب المنافع قوله فزادوا الخ اى
اذا لزم الجبر لعدم تمحضها للاعراب ولم يمكن الحاق التنوين فقد زادوا
نونا عوضا عنهما اى عن تمحضها وعن التنوين فبالنظر الى الاول
اى الى كون زيادة عوضا عن النقصان كذا قاله شيروى فى حاشية الامتحان
او الى تمحض او الى نقصان بعدم التمحض او الى عدم التمحض للاعراب
او الى كون زيادة النون عوضا عن النقصان بعدم التمحض فيز
سمينها عن سقيمها واحترز عن ما شئت قال صاحب المنافع قوله الى الاول
الى كون النون عوضا عن التمحض لم تسقط اى تلك النون مع اللام
والوقف يقال الزيدان والزيدان ويقال الضاربان وضاربان
والى الثانى اى وبالنظر الى كون زيادة النون عوضا
عن التنوين كذا قاله الشيروى او الى عدم امكان الحاق التنوين
او الى كونها عوضا عن عدم امكان الحاق التنوين او الى كونها عوضا
عن التنوين او الى كون النون عوضا عن التنوين سقطت اى
تلك النون بالاضافة كما سقط التنوين بها واليه اشار بقوله
والى الثانى الخ قوله تحملا مفعول له لقوله لم تسقط ولقوله سقطت
على سبيل التنازع او البدل بالشبهين اى الاول والثانى قال
قوله بالشبهين اى لاجرى الشبهين احدهما عدم التمحض والثانى

عدم الحاق التنوين وكسروها اى النون فى التثنية وفتحوها
اى النون فى الجمع قوله تعادلا مفعول له لقوله كسروها ولقوله
فتحوها على التنازع اى تساويا بينهما وفرقا عطف على تعادلا
قوله بينهما اى بين التثنية والجمع ظرف لتعادلا وفرقا على سبيل التنازع
والتبادل قال عبد العزيز النيروى قوله تعادلا وفرقا بينهما الظاهر
ان وجه التعادل هو ان الكسرة ثقيلة والمثنى خفيفة لقلة مدلوله
بالنظر الى الجمع وان الفتحة خفيفة والجمع ثقيل لما عرفت آنفا
فاعطى الثقيلة بالخفيفة والخفيفة بالثقيل ولا يضر كون الخفيف
ثقيلا والثقيل خفيفا باعتبار كثرة وجوده فى الاعداد وقلته فيها
وكثرة استعماله وقلته كما لا يخفى وجه الفرق قال الشارح فى وجه التعادل
حيث اعطى له الكسر الثقيل لما اعطى له الالف الخفيف والفتح
الاخف لما اعطى له الواو الثقيل ولو اعطى الاول للثانى والثانى
للاول لم يحصل التعادل انتهى كلامه وقال صاحب المنافع قوله تعادلا
بين ما قبل الياء وبين النون بان كسرت النون فيما فتح ما قبل الياء
فيه وفتحت فيما كسر ما قبل الياء فيه قوله اذ قد تزول علة لفرق
العلامة الاولى قوله بالاعلال متعلق بتزول نحو مصطفين اقول
العلامة الاولى هى فتحة ما قبل الياء اذ المثال تثنية قال الشارح
فى حاشية الامتحان هذا مخالف لما صرح به السيد السند فى حاشية الرضى
من انه لا اعلال فى التثنية فلا التباس حتى يحتاج الى الفرق ولعل المص
نظر الى وجود مقتضى الاعلال فيها مع عدم اللبس لحركة النون واما
اللبس فى حال الاضافة فجعله كالعدم لندرته ولاعتماده على القرينة
قال عبد العزيز النيروى قوله اذ قد تزول العلامة الاولى بالاعلال
نحو مصطفين اقول العلامة الاولى هى كسرة ما قبل الياء اذ المثال جمع
لا تثنية لان لام المعتل لا يحذف فيها فيقال مصطفيان ومصطفيين
فظهر

فظهر ان لا حاجة الى الفرق بالنون عند زوال العلامة الاولى بحذفه
وقال صاحب المنافع قوله العلامة الاولى وهى كسرة ما قبل الياء فى الجمع
واما فى التثنية فلا اعلال ولا زوال لفتحة ما قبل يائها لانه يقال فيها
مصطفيين بالياءين وفتح الاولى نصبا وجرا ومصطفيان رفعا
فلا يحتاج فى الفرق بين التثنية والجمع الى الفرق فى حركة النون فلعل
المراد بقوله وفرقا بينهما وفرقا واضحا بينهما او فرقا بعلامة مطردة
فى غير الاضافة فى الوصل واما ما اجاب به عن هذا السؤال فى الحاشية
هنا من قوله ولعل المص نظر الى وجود مقتضى الاعلال فيها فغير حاسم
للاشكال كما لا يخفى ووجه الحاق اثنين اى سبب الحاق اثنين بالمثنى
واخته اى ووجه الحاق اخت الاثنين به ظاهر لانهما اى الاثنين واخته
كالمثنى لفظا ومعنى واخته لفظ اثنين وثنتين اما كونهما كالمثنى
لفظا فظاهر واما معنى فلان معناهما تكرار الواحد لان معنى التثنية
تكرار فلكونهما كالمثنى من جهتين اخذا حكمه فى الاعراب لان فى بيانهما
المثنى فى اللفظ والمعنى تستلزم ان يكون اعرابهما مثل اعرابه والله اعلم
واما كلا اى واما وجه الحاق كلا فمفرد اللفظ ومثنى المعنى اى فثابت
لانه مفرد اللفظ ومثنى المعنى لانه ليس فى آخره علامة التثنية من الالف
والياء ولا علامة الجمع ايضا وهو ظاهر فيكون لفظه مفردا ومثنى المعنى
لان معناه تكرار واحد يعنى اثنان فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه
يقتضى الاعراب بالحروف قال صاحب الافصاح ثم الصحيح ان كلا مفرد اللفظ
ومثنى المعنى والدليل على افراده لفظا انه لا ينطق بواحده فلا يقال
كل فانه يضاف الى المثنى ولو كان مثنى لكان فيه اضافة الشئ الى نفسه
خلافا للكوفيين فانه عندهم مبنى وانما جعل اعرابه كالمثنى مضافا الى المضمر
بالحركات تقديرا مضافا الى مظهر لان الحركات اصل والاظهار اظهار
والحروف فرع والمضمر فرع فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع وعند بعضهم
اعرابه بالحركات تقديرا عند اضافته الى المضمر ايضا انتهى كلام المازنى فراعوا
اى اذا كان كلا مفرد اللفظ ومثنى المعنى فراعى النحاة فى الاضافة اى فى اضافة
كلا الى المظهر الاصل الاحق صفتا للمظهر او الثانى للاول هو المراد بالمظهر

هو المظهر المثنى معنى سواء كان مثنى اللفظ نحو كلا الرجلين او لا
نحو كلا ذلك فانه يجوز افراد اسم الاشارة مع كون المشار اليه مثنى
او جمعا كما يجي كذا في حاشية الامتحان قال البعض قوله الاحق اما صفة
للمظهر او للاصل كذا بين الشارح قال الاستاذ الاصل الاحق صفة المظهر
او الثاني للاول والاول اولى وفائدتها بيان وجه الرعاية
قوله بالاصل الاخف متعلق بالاحق وجه الاخفية كونه اصلا للمضمر
ووجه كون الفرع كناية عنه والمراد بالاصل الاخف هو الحركة فانها اخف
بالنسبة الى الحرف قوله جانب اللفظ مفعول راعوا اى لفظ كلا
في اللام للعهد الخارجي او عوض عن المضاف اليه قوله والمضمر
عطف على جملة راعوا الى اخره بتقدير وراعوا في الاضافة الى المضمر
الفرع الاحق بالفرع الثقيل وهو الحرف وجه فرعية المضمر كونه
كناية عن المظهر كذا قاله الشارح قوله جانب المعنى اى جانب معناه
مفعول فراعوا المستفاد من العطف مع ان اللفظ اى لفظ كلا
ايضا اى كالمظهر وهو مفرد بالنظر اليه او كاصالة المظهر اصل
في الاعراب وكذا اى مثل كلا في الاعراب كلتا ووجه الحاق
باب عشرين بالجمع ايضا اى مثل الحاق اثنين واثنتين بالمثنى
ظاهر لكونها اى عشرين او باب عشرين كالجمع لفظا ومعنى يعني
لاجل الكثرة وكذا اى مثل باب عشرين او مثل عشرين اولو اى
لفظ اولو قوله وعدم النون من الاصل او بالحذف على اختلاف الرايين
جواب سؤال مقدر وهو كيف يكون اولو كالجمع لفظا وليس فيه نون
اجاب بقوله وعدم النون الخ فان قلت لم لم يقل وحذف النون
كما قالوا قلت لانه موضوع بدونه وقيل اصله اولون بالنون فحذفت
للزوم الاضافة في تعبير الاضافة انسب وبالجملة لو قال وترك
النون لكان احسن كما لا يخفى كذا اى مثل ما بيناه [illegible] لنا
ووجه عدولهما الى هذا مذكور في الامتحان [illegible]
القسم الثالث وهو اى الثالث ما اى المعرب بالحركة مع الحذف

مع الحذف لا يكون الا معرب تام الاعراب وهو قسمان اى باعتبار المحذوف
قوله لان محذوفه اى محذوف الثالث متعلق بالانحصار المفهوم من قوله
قسمان لان التعداد يدل على الحصر غالبا اى منحصر فيهما او بانحصار المقدر
اى انما انحصر هذا القسم في القسمين لان محذوفه اما حركة اعرابية
او حروف من حروف العلة لا غير فالقسم الاول وهو اى القسم الاول
ما اى المحل الذي كان محذوفه اى ذلك المحل حركة يعني كان المحذوف فيه
حركة الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير مرفوع كالف التثنية
وواو الجمع وياء المخاطبة وانما قيدنا الضمير بالمرفوع او وصفناه بالمرفوع
بقرينة المرفوع الاتي في المتن قوله الاتي وهو ما اتصل باخره ضمير
مرفوع وانما كان ذلك القيد ملحوظا في عبارة المص فلزم الاحتراز
عن المنصوب اذ باتصال الضمير المنصوب قال البعض قوله اذ باتصال
المنصوب علة لمقدر وهو انما قيدنا الضمير بالمرفوع اذ باتصال المنصوب
لا يخرج اى ذلك الفعل عن هذا الحكم اى كون محذوفه حركة يقال
لم يضربك بحذف الحركة كما يقال لم يضرب بحذفها قال الاستاد قوله عن هذا
الحكم اى كون محذوفه حركة وتقول يضربك لن يضربك لم يضربك وقال
الاخر قوله عن هذا الحكم اى عن القسم الاول وهو ما كان محذوفه حركة
وقال صاحب المنافع قوله عن هذا الحكم اى عن كون محذوفه حركة بل لا يخرج
عن كونه معربا بالحركة مع الحذف وهو اى والحال ان ذلك الفعل
صحيح الواو في وهو للحال اى للحالية ويسمى هذا الفعل صحيحا
في عرف النحاة وهو اى الصحيح في عرفهم ما اى الفعل الذي ليس اخره
اى ذلك الفعل حرف علة من الواو والياء والالف وهو في اصطلاح
الصرفيين ما خلى فاؤه وعينه ولامه من حروف العلة والهمزة والتضعيف
فرفعه اى رفع ذلك المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير ملابس بالضمة
ونصبه بالفتحة ولو تقديرا ولو هذه للوصلية اى ولو كان كل من الضمة
والفتحة تقديرا او ولو كانت الضمة والفتحة تقديرا اى مقدرتين ولا احتمال

لكونهما محليتين لان المضارع المذكور معرب ولايجتمع فيه الرفعان
والنصبان والرفع والنصب بخلاف الحذفين كما في الوقف اى لكون كل
منهما تقديراً كما في الوقف ولايخفى ان اى الث ليس المراد
اى مراد المص بهما اى بالضمة والفتحة الواقعتين في الفعل علم الفاعلية
والمفعولية اى علامة الفاعلية والمفعولية قال شارح الالفية
واما الفعل المضارع فمحمول في الاعراب على الاسم فكان له ثلاثة انواع
من الاعراب كما للاسم فاعرب بالرفع والنصب اذ لم يمنع منهما ولم يعرب
بالجر لانه لايكون الا للاضافة والافعال لاتقبلها لان الاضافة اخبار
في المعنى والفعل لايصح ان يخبر عنه اصلا فلما لم يعرب بالجر عوض عنه بالجزم
انتهى وجزم بحذف الحركة اى حركة اخره التى هى الاعراب فلا يرد ما حرك
لالتقاء الساكنين مثل لاتضرب الغلام فاعرابه تقديرى على ما سيأتى
كذا قاله صاحب فتح الاسرار ولو تقديرا ولو هذه للوصلية اى ولو كان
جزم الحركة تقديراً قال صاحب المنافع قوله ولو تقديرا وقد يكون
احد جزميه محليا كما في اى لم يضرب لما تقدم آنفا ان الحذفين يجتمع
فيه احدهما لفظى والآخر محلى كى اذا التقى الساكن بعده اى يكون جزم
الحركة تقديراً كما اذا التقى ذلك المضارع الساكن بعد جزم الجازم به
كما سيجىء مثاله في الشرح نحو لم يضرب مثال للرفع ولن يضرب مثال
للنصب ولم يضرب مثال للجزم لفظا ولم يضرب القوم مثال للجزم
تقديراً والقسم الثانى وهو اى الثانى ما اى المحل الذى او
المعرب الذى كان محذوفه اى ذلك المحل او ذلك المعرب حرفا يعنى
كان المحذوف فيه حرفا قوله الفعل المضارع اشارة الى ان قوله
المضارع صفة موصوفها محذوف بقرينة البحث المذكور الذى لم يتصل
بآخره ضمير مرفوع ان كان آخره حرف علة فالثانى المضارع المذكور
واوا كانت اوياء اوالفا فرفعه اى المضارع المذكور بالضمة حال كونها
تقديرا اى مقدرا بحذفها قوله لاستثقالها اى الضمة علة لكونها تقديرا

عليها اى على حرف علة ونصبه اى المضارع المذكور ملابس بالفتحة
ولو تقديراً ولو هذه للوصلية اى ولو كان تلك الفتحة تقديراً كما [illegible]
كى اذا كان الاخر اى اخره الفا اى كون الفتحة تقديرا كى اذا كان
اخر ذلك المضارع الفا وجزمه اى المضارع المذكور بحذف الاخر
نفسه لان حرف العلة في غير الصحيح بمنزلة الحركة في الصحيح فتحذف
كما حذفت مطلقا اى سواء كان واوا اوياء او الفا قوله لان الجازم
علة لكون جزمه بحذف الآخر اى لان الجازم يحذف الحركة لما لم يجد الحركة
اى فلما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها اى للحركة يعنى
حذف الحرف الاخر المشابه لها لان حرف العلة مشابه للحركة
نحو يغزو ويرمى ويخشى بسكون الواو والياء لاستثقال الضمة
على الواو والياء والاصل يغزو ويرمى ويخشى بضم الواو والياء
قلبت ياء يخشى الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ماقبلها الآن ونحو
لن يغزو بالفتحة لفظا ولن يرمى ايضا بالفتحة لفظا ولن يخشى
بالفتحة تقديرا لوجود الالف قيل لتعذر ظهور الاعراب في اللفظ
بسبب الالف ولم يغز بحذف الواو وضم الزاء ولم يرم بحذف الياء
وكسر الميم ولم يخش بحذف الالف وفتح الشين والقسم الرابع وهو
اى القسم الرابع ما اى المعرب بالحرف مع الحذف انما عبر بالحرف مع ان ابق
في المتن الحروف نظراً الى الواقع فانه فيه واحد كما لايخفى على من له
شاهد لايكون الا معرب ناقص الاعراب حيث اعطى حذف النون
الى حالتيه وهو اى القسم الرابع الفعل المضارع الذى اتصل
بآخره اى المضارع ضمير مرفوع غير النون وغير النون الالف في التثنية
والواو في جمع المذكر والياء في الواحدة المخاطبة الذى اى النون الذى
هو اى ذلك النون للجمع المؤنث وانما قيد الضمير المرفوع بغير النون
اذ المضارع لو اتصل هو اى النون به اى المضارع لكان جواب لو
اى لكان المضارع مبنيا على السكون حملا على الماضى المتصل به النون

[illegible]

المذكورة وانما بنى الماضى على السكون لئلا يلزم اربع حركات
متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة كما اى كما كان مبنيا لو اتصل
به اى المضارع نون التاكيد كما سياتى فى آخر بحث المبنى
فى آخر هذا الكتاب فرفعه اى ذلك المضارع بالنون الاعرابية
لان الضمائر فى المضارع حرف لين لا يتحمل الحركة فجعل بالنون
لمشابهة حرف اللين ونصبه اى ذلك المضارع وجزمه بحذفه اى
بحذف النون لان النون لما كانت علامة الرفع حذفت مع الناصب
والجازم قوله لان الضمير المرفوع اى البارز المتصل وهو فى المضارع
الالف فى تثنيته والواو فى جمع المذكر غائبا او مخاطبا والنون
فى جمع المؤنث والياء فى واحدة المخاطبة كذا قال صاحب المنافع
وقال البعض قوله لان الضمير المرفوع علة لكون رفعه بالنون
فافهم وقال الاستاد قوله لان الضمير المرفوع علة لاعربوا
المقدر اى وانما اعربوا المضارع المذكور بهذا الاعراب لان الضمير
المرفوع وهو الالف والواو والياء لما عد بضم العين وفتح الدال
مع التشديد على صيغة المجهول جزأ من الفعل لشدة الاتصال بدليل
سكون آخر ضربنا للمتكلم دون ضربنا يعنى لم يسكن آخر ضربنا للغائب
لان النون فيه ليست بضمير قال صاحب المنافع قوله دون ضربنا
بفتح الباء لكون نا فيه ضمير المفعول وانما اختاره فى الدليل دون مثل
ضربت وضربك مع انهما مثل ضربنا بالسكون وضربنا بالفتح فى اتصال المرفوع
باحدهما والمنصوب بالآخر والسكون مع المرفوع والتحريك مع المنصوب
ليكون نصا فى الدلالة لكون المرفوع والمنصوب بلفظ واحد وانما الفرق
بينهما بالمرفوعية والمنصوبية دون ضربت وضربك لاختلاف لفظهما
وقال الاستاد قوله دون ضربنا لان ضميره منصوب قوله جعلوا اى النحاة
جواب لما الاعراب اى اعراب المضارع بعده اى بعد الضمير المرفوع
ولما لم يحمل الالف اى الف التثنية والواو اى واو الجمع والياء اى ياء المخاطبة

اى ياء المخاطبة الحركة مفعول لم يحمل وفاعله الالف مع ما عطف عليه
جعلوا جواب لما اعرابه اى اعراب ذلك المضارع المذكور هنا
او اعراب القسم الرابع او اعراب ذلك القسم بالنون لشبهه بالواو
فى الغنة قال البعض قوله بالنون وخص النون لقربه من حروف العلة
قوله لعدم امكان حرف العلة بثلث اضافات علة للم يحمل ومتعلق به
اى لعدم امكان قبولية احرف العلة الحركة لان وضعها على السكون
ولانها ضعيفة فلا يحمل الحركة كذا قال صاحب المنافع قوله لم يحمل الالف
والواو والياء فالاول فى التثنية والثانى فى الجمعين والثالث فى المخاطبة
كما مر آنفا وعدم ذكر النون ظاهر فعدم تحمل الالف ظاهر وعدم تحمل الواو
والياء لكون ضميريتهما مشروطة بالسكون بحسب الاصل واما تحريكهما
فى لتبلون واما ترين وفى رموا القوم فعارض بسبب عارض هو
الضرورة قوله لعدم امكان حروف العلة لكونها وسكون ما قبلها
حينئذ من الالف والواو والياء فحذفوها اى فحذف النحاة النون
منه فى الجزم اى فى حال جزمه حذف الحركة اى كحذف الحركة وحملوا
اى النحاة النصب اى نصبه عليه اى على جزمه وجعلوا اعراب نصبه
كاعراب جزمه قال صاحب المنافع قوله وحملوا النصب عليه اى على الجزم الذى هو
اصل فى هذا المضارع بالنظر الى النصب الذى هو بالحذف لان الحذف اصل
فى الجزم لانه علامة الجزم مطلقا واما كونه علامة النصب ففى هذا المضارع
فقط دون الرفع يعنى لم يحملوا نصبه على رفعه وجعلوا حالة النصب والجزم
هنا بالحذف مع ان الحمل عليه اولى لكونه عمدة فى الكلام ومقصودا فيه قوله
لان الجزم فى الافعال متعلق بجعلوا وعلة له بدل الجر فى الاسماء والنصب
يناسبه اى الجر فى مخرج اصولهما اى النصب والجر لان النصب من اقصى
الحلق والجر من وسط الفم والرفع من الشفتين قال صاحب المنافع
قوله فى مخرج اصلهما الذى فى النصب والجر وهو الحركة التى هى الفتحة والكسرة
ومخرج الفتحة باعتبار ما يتولد منها اى الالف جوف الفم والحلق ومخرج الكسرة

باعتبار ما يتولد منها اي الياء وسط الالف والمناسبة بين المخرجين
ظاهرة واما مخرج الضمة باعتبار ما يتولد منها اي الواو وهو
الشفتان فلا مناسبة بينه وبين مخرجهما وانما اعتبر ما يتولد منها
في مخرجها لانه لا مخرج لها باعتبار ذاتها كما لا خروج لها باعتبارها
وفي الحاشية قوله في مخرج اصلهما المخرج مصدر ميمي والمراد بالاصل
الكسر والفتح وهما اصلان لخروجهما بغير انضمام الفم بخلاف الضم
فان خروجه به وجه اصالتهما للجر والنصب انما كان لان كلا منهما
يكون بالحركة والحرف بخلاف الكسر والفتح لانهما اسمان للحركتين
المخصوصتين فافهم انتهى سمع من المص اصل النصب واصل الجر
الكسر واصل الرفع الضمة لان النصب قد يكون بالجر والياء والجر
بالنصب والرفع بالواو والالف فلا يكون اصلا بخلاف الضمة والكسرة
وفي كونهما اي النصب والجر علامتي الفضلة فلذا اي فلذلك المناسبة
او فلذلك التناسب قال البعض قوله فلذا اي لاجل مناسبة النصب
الجر يحمل النصب على الجر يحمل اي النصب على الجر دون الرفع قوله
في الاسماء متعلق بيحمل اي في تثنيتها وجمعها فيناسب اي اذا كان الامر
هكذا فيناسب النصب بدله اي بدل الجر وهو الجزم فيحمل اي اذا كان
النصب مناسبا بدله فيحمل النصب عليه اي على بدل الجر او على الجزم
في الافعال ويسقط الناصب النونات سوى نون جمع المؤنث وانما
اسقط الناصب هذه النونات حملا على الجزم لان الجزم في الافعال
بمنزلة الجر في الاسماء معناه ان المضارع لما اشبه الاسم اعرب بالرفع
والنصب وتعذر الجر فجعل الجزم عوضا عنه وصار الجزم في الافعال
بمنزلة الجر في الاسماء كذا قاله دده افندي وقال صاحب زهرة الرياض
في شرحه على العزي وانما اسقط الناصب هذه النونات مع انه شان
الجازم حملا على الجزم لعدم العلامة للنصب كما حمل النصب على الجر
في تثنية الاسم وجمعه وقال سعد الدين في شرحه على العزي وانما اسقط

وانما اسقط الناصب هذه النونات حملا على الجزم لان الجزم
في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فلما حمل النصب على الجر في الاسماء
في التثنية والجمع فكذا ههنا حمل النصب على الجزم وحذفت النونات
حال الجزم نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين
مثال الصحيح ومثال حالة الرفع لان النون في هذه الامثلة
علامة الرفع كالضمة في الواحد فلما يحذف حركة الواحد في حالة
الجزم كذلك يحذف النون فلو لم يحذف النون للزم ابقاء علامة الرفع
في حالتي الجزم والنصب وذلك محال وانما جعلت النون علامة الاعراب
كالحركة لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال معربة من حيث انه
يشبه الاسم والاعراب انما يوجد في آخر الكلمة وكان اواخر هذه
الافعال ساكنة وهي الضمائر لانها لما اتصلت بالافعال صارت
كاجزاء منها ولم يمكن اجراء الاعراب عليها لان الالف ساكنة والواو
والياء لو حركت يخرج من ان يكون ضميرا فوجب زيادة حرف الكلمة
فزادوا النون لمناسبة اياه كذا قاله سعد الدين ويرميان وترميان
ويرمون وترمون وترمين مثال الناقص ومثال حالة الرفع
ولن يضربا ولن تضربا ولن يضربوا ولن تضربوا ولن تضربي مثال
الصحيح ومثال حالة النصب ولن يرميا ولن ترميا ولن يرموا
ولن ترموا ولن ترمي مثال الناقص ومثال حالة النصب ولم يضربا
ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربي مثال الصحيح ومثال حالة
الجزم ولم يرميا ولم ترميا ولم يرموا ولم ترموا ولم ترمي مثال الناقص
ومثال حالة الجزم فالمجموع الفاء للفذلكة هي داخلة على الاجمال
بعد التفصيل ولفظ فذلكة مشتقة من فذلك فان قيل فعلى هذا
الاشتقاق لا يكون الفاء ههنا فذلكة لعدم دخوله على ذلك فيقال
انه لا يلزم الاطراد والانعكاس في وجه التسمية ومعنى الانعكاس فيه
كلما تحقق وجه التسمية تحقق الاسم ومعنى الاطراد فيه كلما تحقق الاسم
تحقق وجه التسمية والمنتفي ههنا الاطراد لوجود الاسم بدون الوجه

وهو غير لازم بل يكفي وجه التسمية في بعض افراد الاكثر كما في قول الحاسب
بعد تعداد الشيء فذلك الف او مائة وغير ذلك او يقال انه وان لم يوجد
الدخول ظاهرا لكنه وجد حكما لان الالف واللام فيه للعهد الخارجي
فيكون لفظ مجموع ههنا قائم مقام ذلك فيكون الفاء الداخلة على مجموع
ظاهرا داخلة على ذلك حكما فيكون تعريف الفاء الفذلكة على هذا
الجواب فاء داخلة على الاجمال بعد التفصيل ظاهرا او حكما قال الاستاد
قوله فالمجموع فذلكة اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل
وقال امام الايوب والفاء في قوله فالمجموع هي فاء فذلكة فان الفاء
العاطفة ان كانت لعطف التفصيل على الاجمال فهي تفصيلية
وان كانت لعطف الاجمال على التفصيل فهي فاء فذلكة كما وقعت
ههنا انتهى كلامه في نهاية بيان العوامل قوله اي مجموع اقسام الاعراب
التي حصلت من التقسيم بحسب المحل اي من تقسيم الاعراب بحسب محله
اشارة الى كون الالف واللام في المجموع للعهد الخارجي النوعي
العلمي تسعة والمراد من الاعراب بالنظر الى الاعراب الموزع عليها
تسعة كائنة منها اي من التسعة حاصلة بانقسام كل واحد من الاول
وهو ما بالحركات المحضة ومن الثاني وهو ما بالحروف المحضة قال
صاحب المنافع قوله من الاول والثاني وهي المعرب بالحركة المحضة
والمعرب بالحروف المحضة الى معرب تام الاعراب وهو المعرب بالحركة
وهو المفرد والجمع المكسر المنصرفان فهما اول التسعة ومن المعرب
بالحروف الاسماء الستة المذكورة وهي الرابعة من التسعة و
الى ناقصه اي ناقص الاعراب قوله المنقسم صفة للناقص قال
صاحب المنافع قوله وناقصه المنقسم وهو المعرب بالحركتين والمعرب
بالحرفين الى قسمين اي من كل منهما وهما من المعرب بالحركة المعرب
بالضمة والفتحة وهو غير المنصرف والمعرب بالضمة والكسرة وهو
جمع المؤنث السالم ومن المعرب بالحروف المعرب

المعرب بالواو والياء وهو جمع المذكر السالم وملحقاته والمعرب
بالالف والياء وهو التثنية وملحقاتها فالاول من هذه الاربعة
ثاني التسعة والثاني منها ثالث التسعة والثالث منها خامسها
والرابع منها سادسها كذا قاله صاحب المنافع واثنان منها
اي من التسعة حاصل بانقسام الثالث وهو ما بالحركة مع الحذف
او وهو المعرب بالحركة مع الحذف الى قسمين لان محذوفه اما حركة
او حرف قال البعض قوله الى قسمين قسم نصبه بالفتحة او الياء
وقسم نصبه بالكسرة او الياء على طريق الاجمال واما على طريق التفصيل
واربعة كلها ناقص وقسمان تام تحصل ستة اقسام وقال
صاحب المنافع قوله الى قسمين وهي المعرب بالضمة والفتحة
وحذف الحركة والمعرب بالضمة والفتحة وحذف الاخر فالاول
المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير مرفوع وهو صحيح وهذا
سابع التسعة والثاني المضارع المذكور الذي اخره حرف علة
وهذا ثامن التسعة وواحد منها اي من التسعة الرابع وهو
ما بالحرف مع الحذف قال صاحب المنافع قوله وواحد منها الرابع
وهو المعرب بالنون وحذفه هو الفعل المضارع الذي اتصل
باخره ضمير مرفوع غير النون وهو تاسع التسعة انتهى كلامه
ان قلت اذا كان ذات الاعراب عشرة ومحله تسعة يلزم ان يوجد
واحد بدون المحل قلت انما يلزم هذا لو اعطى اعراب واحد وحده
من العشرة كل واحد وحده من التسعة وآخر كذلك لمحل آخر كذلك
وهكذا الى التاسع وليس الامر كذلك بل المعطى من العشرة
لواحد من التسعة اما ثلثة او اثنان والمعطى لما من التسعة
لواحد من العشرة خمسة او اربعة او ثلثة او اثنان او واحد
تأمل ولا تكن من الغافلين بهذه الصورة كذا قاله البعض قوله
ولما ذكر فيما سبق الخ توطئة لتعريف المنصرف وغير المنصرف بالصفة لا بالذات

قال بعض محشي هذا الكتاب قوله ولما ذكر فيما سبق اي عند بيان قسمي الاعراب
الحركي التام والناقص فانه قد ذكر المنصرف في تامه وغير المنصرف في ناقصه
لدى تحقيق التقسيم الثاني من التقاسيم الاربع المتداخلة الاستقرائية
المنصرف وغير المنصرف ولما كان للثاني اي لغير المنصرف احكام اخر بضم
الهمزة جمع اخرى بعد الهمزة بعضها سبق من كون رفعه بالضمة ونصبه وجره
بالفتحة قال صاحب المنافع قوله احكام اخر اي مغايرة لاحكام المنصرف
وهي ان لايكون فيه كسر ولا تنوين وجواز انصرافه للضرورة او للتناسب وانجراره
بالكسر باللام او الاضافة كما سيجيء لابد اي لا فراق حاصل قال البعض
قوله لابد جملة صفة للاحكام من معرفتهما اي الاحكام الاخر له قوله احتاج
اي المص جوابلما المذكور والمحذوف على سبيل البدل او التنازع
الى بيانهما اي المنصرف وغير المنصرف فكان احتياجه الى بيان الاول
لمجرد ذكره فيما سبق والى الثاني من وجهين فقال عطف على احتاج
من قبيل عطف المسبب على السبب لاجواب لشرط محذوف كما زعمه
البعض اي فقال المص والمراد في الاصطلاح اي في اصطلاح النحاة
بالمنصرف يعني انه لما كان لفظ المنصرف في اللغة مايقبل الصرف
ثم نقل النحويون هذا اللفظ الى الاسم الذي يقبل الجر والتنوين
وكان هذا حقيقة اصطلاحية في هذا المعنى احتاج الى بيان ماهو
المراد ههنا فقال والمراد به سمي اي المنصرف اصطلاحا به اي
بلفظ المنصرف قوله لكونه اي المنصرف متعلق بسمي وعلة للتسمية
به صرفا بكسر الصاد وسكون الراء بمعنى خالصا في الاسمية يعني
لم يخلط بشبه الفعل ولذا اي لكون الصرف صرفا في الاسمية
سمي امكن اي الحق تمكنا واثبت في الاسمية قدما يعني سمي بالامكن
ايضا لكونه اتم تمكنا من غيره وارسخ قدما في مكانه من الاسمية
فعلى هذا الوجه الانصراف من الصرف بكسر الصاد قوله او
لرجوعه اي المنصرف عطف على لكونه اي او سمي به لرجوعه عن الاقبال
والتوجه على الفعل بالمشابهة في تحقق الفرعيتين فلم يأخذ بعض
احكامه كغير المنصرف والجاران متعلقان بالاقبال او سمي به لتغيره
اي

اي المنصرف عن حالة الاصلية بدخول الجر والتنوين اي
بسبب دخول الجر والتنوين او سمي به لازدياده اي المنصرف
به اي بدخول الجر والتنوين وعلى هذه الوجوه الثلثة الانصراف
من الصرف بفتح الصاد وهذه الثلثة علة لقوله سمي
مع ملاحظة قوله لكونه صرفا الخ فلا يرد توارد العلل المستقلة
على معلول واحد شخصي اعلم ان توارد العلل المستقلة او العلتين
المستقلتين على معلول واحد شخصي باطل وذلك جائز على سبيل البدلية
كذا في الكفوي على اللاري قال الفاضل العصام المنصرف مأخوذ
من الصرف فانه يتأثر بالصرف عن حالة الاصلية بالتركيب اكثر
من تأثر غير المنصرف حتى كأنه بالقياس اليه لاينصرف لانه ينصرف
بالتنوين والكسرة دون غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة
والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين او زيادة التمكن
انتهى كلامه في حاشية الجامي وقال صاحب فتح الاسرار المنصرف
من الصرف بكسر الصاد اي الخالص او من الصرف بالفتح وهو التغير
والتحويل سمي به لكونه خالصا في الاسمية لايشوبه جهة الفعلية
او لكثرة تغيره بادخال الكسرة او تحوله عن جانب الفعلية
بعدم مشابهته له مثل غير المنصرف وقال بعض المحشين قوله لكونه صرفا
صرفا بناء على ان الانصراف بمعنى الصرف بكسر الصاد في الاسمية
حيث لم يخلط بشبه الفعل ولذا اي لكون المنصرف صرفا لم يخلط
بشبه الفعل كذا في حاشية الامتحان سمي امكن اي الحق تمكنا واثبت
في الاسمية قدما كذا في حاشية الامتحان قال السيلكوتي قوله سمي امكن
لزيادة تمكنه وقوته في الاسمية حيث لم يشبه الفعل ولم يمنع خواصه
من الجر والتنوين او سمي به لرجوعه اي المنصرف عن الاقبال بكسر
الهمزة وسكون القاف بمعنى التوجه بالمشابهة متعلق بالاقبال
او سمي به لتغيره اي المنصرف بدخول الجر والتنوين او سمي به لازدياده

ای المنصرف به ای بدخول الجر والتنوین وهذا وجه رابع لوجه التسمیة بالمنصرف وقال الاخر قوله لکونه صرفا فی الاسمیة بناء علی ان الانصراف بمعنی الصرف بکسر الصاد ای خالصا فی الاسمیة لایشوبه جهة الفعلیة ولذا ای لکونه المنصرف صرفا لایشوبه جهة الفعلیة سمی امکن ای ازید فی التمکنیة فی الاسمیة او سمی به لرجوعه عن الاقبال ای التوجه علی الفعل متعلق بالاقبال بالمشابهة متعلق بالاقبال ایضا ای بالمشابهة بالفعل بناء علی ان الانصراف بمعنی الرجوع او سمی لتغیره ای لکثرة تغیره بدخول الجر والتنوین بناء علی ان الانصراف بمعنی التغیر او سمی به لازدیاده ای لازدیاد المنصرف علی غیر المنصرف به ای بدخول الجر والتنوین بناء علی ان الانصراف بمعنی الزیادة قدم ای قدم المصنف المنصرف علی غیر المنصرف مع ان المقصود الاصلی بیان غیر المنصرف قوله لاصالته ای المنصرف متعلق بقدم وعلة لمناسبة التقدیم ولکونه مفهومه ای المنصرف وجودیا بخلاف مفهوم غیر المنصرف لکونه عدمیا قال ای اسم معرب بالحرکة نص علیه فی ایضاح المفصل ولو ارید به الاسم مطلقا لصح التعریف ایضا لان التخصیص لئلا یرد المعرب بالحروف وهو خارج بقوله دخله الجر وفی هذا التفسیر اشارة الی کونه ما موصوفا واحتراز عن الفعل لانه لایتصور فیه المنصرف وغیر المنصرف واعلم ان التفسیر یقتضی باعثا ومصححا ومرجحا وفائدة لان التفسیر یلزم ان یکون واضحا کاشفا من المفسر بالفتح فیکون المفسر مبهما والابهام یکون باعثا ویلزم ایضا ان یصح ان یراد التفسیر من المفسر فیکون ما به الصحة مصححا ویلزم ایضا ان یحتمل المفسر بالتفسیر وغیره فلابد من مخصص فیکون مرجحا وایضا یلزم ان یکون للتفسیر غرض وفائدة لان فعل العبد لایخلو عنه فیکون فائدة کذا فی مفتی زاده

کذا فی مفتی زاده علی الحسینیة فی اوائلهما وههنا باعث التفسیر ابهام وفائدته ازالته ومصححه عمومها لان الفائدة قد یذکر ویصح ان یراد به الخاص ومرجحه ظاهر من المقام کذا قاله المصحح وقال الاستاد ومصححه اطلاق لان المطلق قد یذکر ویصح ارادة المقید ومرجحه مقام المنصرف وهو یستعمل فی الاسم لا فی الفعل لان المنصرف ما دخله الجر والتنوین ولا یدخل الجر والتنوین فی الفعل یعنی لا یدخل تنوین التمکن فی الفعل فافهم دخله الجر ای لحق آخره الجر بالکسر ای الملابس بالکسر لا بالفتح الذی هو فی غیر المنصرف ولا بالیاء الذی هو فی التثنیة والجمع واسماء الستة المعتلة لان ما دخله الجر الملابس بهما لا یتصرف فیه المنصرف قوله لتبادره ای الکسر متعلق لمقدر قیدنا ای وانما قیدنا الجر بالکسر لتبادره الی الفهم یعنی عند ذکر الجر یتبادر الی الفهم الکسر لا الفتح والیاء وقوله لاصالته ای لاصالة الکسر فی الدلالة علی الجر دون الفتح الذی فی غیر المنصرف والیاء الذی فی التثنیة والجمع واسماء الستة المعتلة کما سبق من المص حیث قال والکسرة جرا وقال الاستاد قوله لاصالته ای الکسر یعنی ان المص ذکر الجر واراد به الکسر بطریق ذکر العام وارادة الخاص لان الجر اعم من الکسرة کما فی المنصرف ومن الفتحة کما فی غیر المنصرف ومن الیاء کما فی التثنیة والجمع واسماء الستة المعتلة والکسر اخص ولذا جعل اصلا کذا نقل من المص وسمع منه ان اصل الجر الکسر لما عرفته وقال امام الاوب والمراد بالجر انما الجر بالکسر وانما اهمل المصنف هذا القید مع لزومه اعتمادا علی التبادر

لان التبادر من الجر هو ما يكون علامة الكسر لانه الاصل في الدلالة
على الجر والتنوين اي وايضا دخله تنوين التمكن نحو زيد اذا وقع
في التركيب قوله لعدم مشابهته اي المنصرف علة لدخول الجر والتنوين
فيه بالفعل لفقد العلة وهذا اي تعريف المنصرف لا يصدق
على المعرب بالحروف لانه ليس من شانه الدخول والمراد بغير المنصرف
سمي اي غير المنصرف به اي بلفظ غير المنصرف لعدم ما ذكر
في المنصرف من العلل الاربعة او من الوجوه الاربع في المنصرف
من الصرفية بكسر الصاد المهملة والرجوع والتغير والازديادية
او من الوجوه الاربعة المذكورة في مناسبة التسمية بالمنصرف
ثم لا فضل فانه لا يوصف بالانصراف وبعدمه معرب بالحركة لا بالحرف
فخرج اي اذا قيد المعرب بالحركة خرج عن التعريف بقيد الحركة المعرب
بالحروف قوله لان المنع متعلق بخرج وعلة له اي لان المنع من الكسر
والتنوين قال صاحب المنافع قوله لان المنع اي منع الكسر والتنوين
بالمشابهة بالفعل وهذا تعليل لجنس الخروج لا للخروج نفسه لانه
معلوم من التعريف انما يتصور اي لا يتصور انما يتصور فيما اي
في معرب شانه اي ذلك المعرب الدخول اي دخول الكسر والتنوين
قال صاحب المنافع قوله فيما شانه الدخول اي دخول الكسر
والتنوين فيه وهو المعرب بالحركة فيكون ذلك اي اذا خرج المعرب
بالحركة فيكون ذلك اي المعرب بالحروف واسطة بينهما اي بين المنصرف
وغير المنصرف فعلى هذا يكون الاسم ثلثة اقسام المنصرف وغير المنصرف
والواسطة بينهما كما صرح به اي كونه واسطة بينهما في الاصح
لا يدخله اي لا يلحق آخره الجر الملابس بالكسر قدمه اي قدم المص
الجر على التنوين قوله تنبيها مفعول له لقدم اي لاجل التنبيه

اي لاجل التنبيه على ان منعه اي منع الجر من غير المنصرف
بالاصالة لا بالتبع للتنوين اي ليس ممنوعية الجر من غير المنصرف
بتبعية للتنوين كما زعم البعض اي كون منعه بالتبع
كما زعمه البعض قال البعض قوله كما زعم البعض من انه
تابع للتنوين ذكره الفاضل العصام وهو تمثيل وتقييد للمنفي
بقوله لا بالتبع انتهى فيكون تقييدا للتبع المنفي فيه والتنوين
الكائن للتمكن وانما قيد بالتمكن لئلا ينتقض بمثل عرفات فانه
غير منصرف مع وجود التنوين لان هذا التنوين ليس للتمكن
بل هو تنوين المقابلة قال صاحب الافتتاح وانما قيده
بالتمكن لان غيره قد يدخل عليه نحو مسلمات وجوارٍ علما
قوله لانه اي غير المنصرف متعلق بلا يدخل وعلة له اي
عدم دخول الجر والتنوين فيه ثابت لانه لما شابه الفعل
في تحقق الفرعيتين اي في تحقق العلتين الفرعيتين كما تحقق
الفرعيتان في الفعل اذ الفعل قال البعض قوله اذ الفعل
علة لمقدر واثبات للملازمة فان غير المنصرف لما شابه الفعل
في تحقق الفرعيتين لزم تحقق الفرعيتان في الفعل المشبه به
بل اقوى ويتمها فيه فاثبتها بقوله اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق
اي من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب ويضرب
مشتقان من الضرب وفي الافادة اي من جهة الافادة لان الفعل
يتوقف في الافادة على الاسم والاسم لا يتوقف على الفعل في الافادة
وكل علة من العلل التسع فرع لشيء اخر مثلا العدل فرع المعدول عنه
والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير
والعجمة فرع العرب والجمع فرع الواحد ووزن الفعل فرع وزن الاسم
والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع المزيد عليه كذا [illegible]

قوله منع منه جواب لما اي منع من غير المنصرف ما منع من الفعل
قوله اعني الكسر والتنوين تفسير لما في ما منع وبيان له قوله
ولما كان المقصود الخ اي المقصود الاصلي بيان لوجه عدوله
عن تعريف ابن الحاجب وغيره من التعريف معرفة الافراد اي
افراد المعرف قوله ليجري عليها اي على الافراد علة لمعرفة الافراد
الاحكام اي احكام غير المنصرف من عدم الكسر والتنوين
وجواز انصرافه للضرورة او للتناسب واجراره بالكسر باللام
او الاضافة كما سيجيء وهذه اي معرفة الافراد لا تحصل
بتعريف ابن الحاجب وهو ما فيه علتان من تسع او واحدة
منها تقوم مقامها واما معرفة الافراد على الاجمال به فهي
حاصلة بلا مرية بل تحصل بمعرفة جميع العلل اي العلل التسع
وهي عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وبمعرفة
شرائط تأثيرها اي العلل التسع وهي اي معرفة جميع العلل
وشرائط تأثيرها قال البعض قوله وهي اي المعرفة المقيدة
معها فانهم لا تتيسر بشيء من الاشياء الا تتيسر بالتفصيل
الآتي من المص حيث قسم اولا الى سماعي وقياسي ثم فصل
كلا منها كما ترى بل العجمة ووزن الفعل منها اي من العلل التسع
محتاجان الى تتبع الموارد اي موارد استعمالات العجمة ووزن الفعل
مع ان فيه اي في تعريف ابن الحاجب ذكر العلل التقريبية اي المجازية
لان في اطلاقها على كل من الفرعين تجوزا اذ العلة في الحقيقة
هو المجموع لانه هو المؤثر كما هو رأي الفاضل الجامي وقال
الفاضل العصام في الشرح وفيه انها حقيقة في كل منهما بل التحقيق
ان التجوز في اطلاقها على المجموع فنقول اعلم ان العلة في اصطلاح
النحاة ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه لا ما يوجبه

على التفصيل

لا ما يوجبه كما هو اصطلاح الاصوليين ويسمى ذلك الامر حكما
فيها كذا فهم من كلام الرضي فهي على الاول حقيقة في الناقصة
كما ينقل عن ابن الحاجب التصريح بذلك مجاز في التامة وعلى الثاني
بالعكس فكلام الفاضل العصام مبني على الاول ولكن قول المص الفرعين
وحكمه ان لا يكسر ولا ينون لا يساعده لان سقوطهما موجبه
والموجب وهو المجموع هو العلة فلذلك سلك الشارح
التحرير مع الفاضل الجامي مسلك الاصوليين قال صاحب
المنافع قوله مع ان فيه ذكر العلل التقريبية اي مع ان في تعريف
ابن الحاجب ذكر العلل التقريبية اي المجازية حيث سمى العلة
واطلقها على كل من التسعة مع ان العلة مجموع كل من الاثنين
منها او ما يقوم مقامها هذا مبني على ان العلة في اصطلاح النحاة
ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه بل لا يجوز
لان المراد بالامر المناسب الحكم ولا حكم للواحد منها حتى يختار
واما اذا كان اطلاق العلة والسبب على كل واحد منها حقيقة
بان كان كل واحد منها عبارة عما له دخل في اختيار الحكم
على ما يفهم من ايضاح ابن الحاجب فلا يكون ذكر العلة فيه تقريبيا
اي مجازا هذا خلاصة كلام عبد الغفور والسيالكوتي ويؤيده
تقييدهم كثيرا العلة بالتامة او بالناقصة واما ما ذكرناه في
حواشي الامتحان في بيان هذا المقام فلا تعويل عليه وان اردته
فارجع اليها وههنا اي ذكر العلة التقريبية محل ان يعترض بالتعريف
اذ في تعريف ابن الحاجب اطلاق العلة على كل واحد من الموانع
مع ان اطلاقها على كل واحد منها تقريبية لا تحقيقية اذ العلة
في الحقيقة اثنان منها لا واحد فيكون مجازا وهو في التعريف
لا يجوز كذا في الحاشية قال احد الاطوية وهو مخل بالتعريف يعني
اطلاق العلة على كل من العلل سوى الجمع والف التأنيث كما

كما في تعريف ابن الحاجب مجاز بتسمية الجزء باسم الكل اذ العلة
في الحقيقة شيئان منها او ما ينوب منابها فذكرها بلا قرينة
في المعرفة مخل له ومن لم يفهم المقال قال ما قال وما ذا بعد الحق
الا الضلال وقال الاستاد قوله وهو مخل بالتعريف لان كلا منها
ليس بعلة تامة بل جزء علة فيكون في التعريف مجازا وهو فيه
متروك لان التعريف لتبيين ماهية المعرف بالفتح وقيل
لتفهيم ماهية المعرف وقيل لاعلام المعرف للمبتدئ وقيل لتصوير
ماهية المعرف وتعيينه في ذهن السامع فلا حكم فيه وحين ذكر
العلة التقريبية فيه لا يوجد كل منها او لان التعريف يبين الحقيقة
لا المجاز ويجب صونه عن المجاز او لانه يخل فهم المقصود
من التعريف وهو التبيين او تفتيش المجهول في الذهن وتصويره
وحين ذكر العلة التقريبية فيه لا يوجد كل منها وقال عبد العزيز
البشري قوله وهو مخل بالتعريف لكونه مؤديا الى تفسير الشيء
بلازمه وفيه بحث ثم اعلم انه لا يبعد ان نعرف غير المنصرف
بما لم يجر على الاصل من دخول الحركات الثلث التي هي علامات
الاعراب والتنوين الذي من خصائص الاسم انتهى كلامه
كما صرح به اي بكون ذكر العلة التقريبية فيه مخل بالتعريف
او كما صرح المص بمآل ما قلنا في الامتحان حيث قال مع ان ذكر
العلة التقريبية في التعريف مخل به قوله ترك جواب لما اي
ترك المص تعريفه اي غير المنصرف واكتفى اي المص بما اي
بتعريف العرض وحكمه يفيد معرفة الاصطلاح اي اصطلاح النحويين
بحيث يحصل بها اي بمعرفة الاصطلاح نوع معرفة اي ادنى معرفة
بوجه ما لا بالكنه ونوع ضبط للافراد اي افراد غير المنصرف
قوله بالوقوف متعلق بضبط على الاستعمال اي على استعمال غير المنصرف
بهذا الحكم قوله في الجملة متعلق بالوقوف قوله واحال عطف

و ان المجهول التصوري والمعلوم المعرف بالكنه منه

عطف على اكتفى اي واحال المص تمام المعرفة اي معرفة غير المنصرف
قوله الى التفصيل الآتي متعلق باحال اي الى تفصيله الآتي فافهم
وفيه اشارة الى ما قاله بعض محشي العصام من قوله وهذا
تعريف الجمهور تعريف بامرين احدهما الكسر وثانيهما التنوين
ففيه الدور من جهتين الاول من حيث جعل حكمه الذي
هو عدم دخول الكسر فيه جزأ من تعريفه والثاني من حيث جعل حكمه
الذي هو عدم التنوين ايضا جزأ من تعريفه فيتوقف معرفة
غير المنصرف على ما لا يدخله الجر والتنوين لتوقف معرفة المحدود
على معرفة الحد وعلى معرفة اجزائه بواسطة وكذا يتوقف معرفتهما
على معرفة غير المنصرف لعدم العلم به فيتوقف معرفة احدهما
على معرفة الاخر ويلزم الدور ويلزم الدور وهو محال وعدل
ابن الحاجب عن هذا التعريف لذلك كما عدل عن تعريف المعرب
للمجهول لذلك انتهى كلامه واجيب عن الدور بان عدم الجر
والتنوين يعرف بالاستعمال فلا دور ورد بان الغرض من التعريف
معرفة الاحكام فاذا عرف الاحكام بالاستعمال فلم يبق حاجة
الى معرفة الاصطلاح فيكون التعريف بما لا يدخله الكسر والتنوين
من غير حاجة وهو عبث اي تعريف من غير احتياج اليه او اشارة
الى الجواب عن الاعتراض بان الاكتفاء بما يفيد معرفة الاصطلاح
ليس بمفيد هنا لانه انما يفيد لو بين التفصيل الآتي فيما قبل وعلم
ماهيته به وليس كذلك وتقرير الجواب ان مراد المص ليس
التعريف هنا والاعتراض انما يتجه لو كان المراد كذلك والى ان مراد
الجمهور الذين سلك المص مسلكهم هنا بيان الحكم لا التعريف
وقال صاحب المناهج قوله فافهم اشارة الى ما يقال في اكتفاء المص
بما قال في تعريف ابن الحاجب بل تعريف المص احوج الى الاعتذار
من تعريف ابن الحاجب لان تعريف المص يستلزم الدور بالنظر الى المبتدى

الذي لا يقدر على الوقوف على الاستقلال وقال صاحب فتح الاسرار
ولما كان تعريفهم لا يفيد للمبتدي تركه وبينه بما هو اقرب لفهم
انتهى وهو بيان انواعه ولا على بيان افراده لعدم انضباطها
في غير السماعي وهو اي غير المنصرف منحصر على نوعين النوع الاول
سماعي اي منسوب الى السماع من العرب العرباء ولا يقاس عليه
غير ما سمع وهو اي المعدول كما اي غير منصرف يتوقف منعه اي منع نوع
منه عن الجر والتنوين او منع غير المنصرف من الصرف قال الاستاد
قوله وهو اي السماعي ما اي اسم معرب يتوقف منعه اي
يتوقف منعه اي ذلك المعرب يعني منعه من الصرف اي كونه
غير منصرف بخصوصه اي على وجه الخصوص والضمير راجع الى ما
اي بفرده وشخصه قوله على السماع متعلق ولا يمكن ان يذكر
من الذكر بالضم وهو التعقل والظاهر اي لا يمكن ان يتعقل
لاجل ادراك ان الشئ الفلاني غير منصرف وان يكون من الذكر
بالكسر وهو التلفظ اي لا يمكن ان يتلفظ لاجل اعلام ان الشئ
الفلاني غير منصرف اشار بقوله لا يمكن الى انه يلزم في كون الغير
المنصرف غير منصرف ان لا يكون التعقل او التلفظ فعليا
تأمل فيه اي في بيان منعه قاعدة اي قضية كلية صفة كاشفة
موضوعها اي افراد موضوع تلك القاعدة غير محصور اي
غير مبينة على وجه الحصر في عدد معلوم نحو احاد بضم الهمزة
وموحد بفتح الميم وسكون الواو عدل كل واحد منهما من واحد
واحد قال صاحب فتح الاسرار قوله احاد وموحد بمعنى واحدا واحدا
نقول جاء القوم احاد وموحد بمعنى واحدا بعد واحد وكذا غيره انتهى
الى قوله نحو اشارة الى تعدد المثال وليس بمنحصر فيما ذكر على ما
فصل في المطولات عربيا عميقا ومثنى بفتح الميم وسكون الثاء
عدل كل منهما من اثنين اثنين وثلاث بضم الثاء ومد اللام ومثلث بفتح الميم
وسكون الثاء وبفتح اللام كل واحد منهما عدل عن ثلثة ثلثة

ورباع بضم الراء ومربع بفتح الميم وسكون الراء عدل كل منهما
عن اربعة اربعة قال الرضي هذه الالفاظ الثمانية المذكورة
في المتن او هذه الامثلة الاربعة المذكورة في المتن مسموعة
من فصحاء العرب او من العرب العرباء اتفاقا اي بلا خلاف
وفي غيرها خلاف في كونه منصرفا وغير منصرف ولذا خصها بالذكر
وقد جاء في الشعر اي في شعر الكميت خصالا عشارا بضم الفاء
وضم العين قال الكميت ولم يستريثوك حتى رميت
فوق الرجال خصالا عشارا الالف في عشارا اشباع وقيل
الالف فيه للاطلاق وذكر في شرح الابيات قوله قال الشاعر
الكميت في مدح ابان بن وليد بن عبد الملك مروان ولم يستر
يثوك اي لم يجدوك قوم الممدوح رأيا وبطيئا وصابرا في تحصيل
المراتب العلية قال الفاضل الجامي وفيما وراءها الى عشار ومعشر
خلاف والصواب مجيئها انتهى قوله خلاف فبعضهم ذهب الى انها
غير منصرف لان السبب الذي يوجد فيما دونها وهو العدل والوصفية
قد وجدت فيها ولان الاشتراك في السبب يستلزم الاشتراك في الحكم
وبعضهم ذهب الى انها منصرفة لانها اسماء والاصل في الاسم الصرف والصحيح
مجيئها غير منصرف كما جاء في الشعر خصالا عشارا غير منصرف والمبرد والكوفيون
يقيسون عليها اي على المسموعة ما فوقها اي المسموعة الى التسعة في الغاية
داخلة في المغيا نحو خماس بضم الخاء ومخمس بفتح الميم وسكون الخاء وسداس
بضم السين ومسدس بفتح الميم وسكون السين وسباع بضم السين ومسبع
بفتح الميم وسكون السين وثمان بضم الثاء ومثمن بفتح الميم وسكون الثاء
وتساع بضم التاء ومتسع بفتح الميم وسكون التاء قوله بلا سماع متعلق
بقوله يقيسون اي بلا سماع من فصحاء العرب بل المسموعة من فصحاء العرب
مع ياء النسبة نحو خماسي بضم الخاء ومنتهيا الى تساعي بضم التاء والغاية
هنا داخلة تحت المغيا لانا نعلم قطعا ان حكم الغاية ههنا كحكم المغيا او
يجعل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم
قوله قال الفاضل العصام الخ في شرح الكافية جواب سؤال مقدر لا يخفى فهم تقديره

انما لم يحكم بالسماع في عشار اي في لفظ عشار مع وجوده اي عشار في الشعر اي في شعر الشاعر الكميت وفي بعض النسخ في عشرة لكنه لا يساعده قوله مع وجوده في الشعر تأمل قوله لانه اي لان عشار لا يقع في مفعل اي لا يوجد في وزن مفعل وهو معشر ولا في فعال اي وايضا لا يقع في وزن فعال يعني وايضا لا يوجد في وزن فعال وهو عشار وهذا في الوزنان مسموعان في السعة اي في سعة الكلام قوله في مفعل متعلق بلا يقع وايضا قوله في السعة متعلق به لكن الاول متعلق بالمطلق والثاني متعلق بالمقيد قال الاستاد قوله لانه اي لان وجوده فيه متعلق بقوله لم يحكم وعلة له لا ينفع في وزن مفعل بفتح الميم وسكون الفاء وهو متعلق بلا ينفع المطلق اي لا يقتضي وجود وزن مفعل وهو معشر ولا في عشار اي وايضا لا ينفع في وزن فعال بضم الفاء يعني وايضا لا يقتضي وجود وزن فعال وهو عشار وهذان الوزنان مسموعان قوله في سعة الكلام متعلق بلا ينفع المقيد بالظرف اي لا ينفع ولا يقتضي وجود هذا الوزن في سعة الكلام يعني في غير ضرورة الشعر اقول ان النسخ مختلفة لانه وقع في بعض النسخ لا يقع وفي بعضها لا ينفع لكن يؤيد النسخة الاولى قوله الاتي وهو مع انه لا يفيد في مفعل قوله ولم يجعل على صيغة المضارع المجهول ايضا اي كما لم يحكم بالسماع فيه مع وجوده في الشعر قوله ما جاء مع الياء نائب فاعل للم يجعل او لقوله لم يجعل ومفعوله قوله دليلا وبرهانا على السماع من فصحاء العرب او من العرب العرباء قوله لجواز ان يكون النسبة لفظية متعلق بقوله لم يجعل وعلة له اي لجواز كون نسبة ما جاء مع الياء لفظية يعني لا يراد معناها كانه لا نسبة فيه ككرسي النسبة اما حقيقي وهو ما كان مؤثرا في المعنى او غير حقيقي وهو ما تعلق باللفظ فقط ككرسي اذ ليس هناك شيء

متعلق بقوله لم يحكم وعلة له

شيء يقال له كرس ينسب اليه كذا في ابي البقاء مع انه اي ما جاء مع الياء لا يفيد في مفعل اي لا يوجد في وزن مفعل نحو مخمس لان المسموع نحو خماسي لا نحو مخمسي وجعل ابن مالك خماسي ومخمسي مسموعين وابن مالك فاعل جعل وخماسي ومخمسي مفعول اول لجعل ومسموعين مفعول ثان له ايضا اي كالثمانية المذكورة في المتن او مثل هذه المذكورات في المتن او كالالفاظ الثمانية المذكورة في المتن او مثل الامثلة الاربعة المذكورة في المتن وكل منها اي كل واحد من هذه الثمانية المذكورة في المتن معدول من العدد المكرر والغرض من العدول التخفيف في اللفظ قوله اذ في معناه اي كل منها تعليل للحكم بقوله معدول تكرر والاصل اي والحال الاصل في الالفاظ تكرر اللفظ ايضا اي كما ان المعنى مكرر لان اللفظ يتبع المعنى لان المقصود المعاني والالفاظ قوالب لها ودالة عليها فعند افراد المعنى يلزم افراد اللفظ وعند تكرره يلزم تكرره كذا قاله محرم افندي قال الاستاد قوله والاصل اي والارجح في الالفاظ تكرر اللفظ ايضا اي كمعناه ليوافق الدال على المدلول فاصل جاء في القوم احاد وموحد اي فعلم من هذا التقرير ان اصل جاء في القوم احاد وموحد جاء واحدا واحدا وقد عدل احاد وموحد عن هذا الاصل تخفيفا في اللفظ لان احاد اخف من واحد واحد مع ان معناهما واحد وفي الرضي وذلك انا وجدنا احاد وواحدا واحدا بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرأت جزءا جزءا وتتبعت العراق بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء فلما وجد احاد غير مكرر لفظا حكم بان لفظه مكرر الى هنا كلامه فافهم وكذا الحال في البواقي من ثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا

نحو اولى اجنحة مثنى وثلث ومثلث ورباع مثنى وثلث ورباع نعود
لاجنحة او حالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلث ورباع
نحو مثنى وثلث ورباع احوال من النساء او اخبارا نحو صلاة الليل
مثنى مثنى فمثنى الاول خبر صلاة ومثنى الثانى تكرير له وانما كرر
لقصد التاكيد لا لافادة التكرير للتاسيس لانه لو قيل صلاة الليل
مثنى لكفى فى المقصود كما فى التصريح على التلويح واخر بضم الهمزة
وفتح الخاء المعجمة فى مررت بنسوة اخر جمع اخرى صفة اخر
ولفظ اخرى على وزن فعلى بالضم والسكون قوله مؤنث صفة الاخرى
مضاف الى اخر الذى هو مفرد مذكر على وزن احمر قلبت الهمزة
الفا لان اصله أأخر بهمزتين مفتوحة وساكنة فاذا كانت الهمزة
ساكنة وما قبلها مفتوحة قلبت الفا وهو اى آخر بفتح الهمزة
اسم تفضيل كافضل بشهادة التصريف حيث جيء له مفرد وتثنية
وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل قوله لان معناه اى معنى آخر
بفتح الهمزة اثبات لكونه اسم تفضيل بيان معنى الزيادة فى الاصل
اى فى اصل الوضع يعنى معناه اللغوى اشد تاخرا وهو الوصف
الاصلى وتاخر تمييز يعنى ان معنى قولك جاءنى زيد ورجل آخر
اشد تاخرا من زيد فى معنى من المعانى ثم نقل من معناه اللغوى
الى معنى غير يعنى الى المعنى المجازى وهو النفى بقرينة السؤال
تحقيقا كما اذا قيل ازيد فى الدار فيقال اخر اى ليس فيها او تقديرا
لان فى اسم التفضيل ايضا معنى النفى لان الوصف الزائد فى المفضل
منفى بحكم التفضيل عن المفضل عليه معنى لانه لو لم يكن كذلك لما كان
للتفضيل وجه ولهذه المناسبة نقل الى معنى غير فمعنى قولك جاءنى
زيد ورجل آخر جاءنى رجل غير زيد لكن بشرط ان يكون من جنس المذكور
فلا يقال جاءنى رجل وحمار آخر وامرأة اخرى كذا فى الرضى وقياسه
اى اسم التفضيل ان يستعمل باحد الاشياء الثلثة ليكون المفضل عليه
معلوما به اما بمن اى اما ان يستعمل بدخول من التفضيلية على المفضل عليه

قال البعض قوله وقيل ليس اى قاعدة ليس [illegible] اسم التفضيل

لا يدفع هذا [illegible] اخرى افراد [illegible] اخريان اخريات
[illegible] هذا التصريف [illegible]

على المفضل عليه نحو زيد افضل من عمرو او اللام اى او
بدخول اللام عليه نحو زيد الافضل على ان يكون اللام للعهد
او الاضافة اى اضافة اسم التفضيل الى المفضل عليه
على سبيل منع الخلو والجمع المستعمل باحدها اختصارا واخ اللفظ
وحيث لم يستعمل اى آخر بواحد منها اى من هذه الثلثة
علم انه اى آخر معدول من احدها اى من المستعمل باحد هذه الثلثة
قوله فقيل الفاء للتفصيل اى فقال بعضهم انه اى اخر معدول عما ذكر
معه من اى عن آخر من قوله لموافقة المعدول علة لكونه معدولا
عما معه من للمعدول عنه فى التنكير وقيل اى وقال بعضهم انه
معدول عما اى عن الآخر الذى ذكر معه اللام اى عن الاخر
قوله لموافقته اى المعدول علة لكونه معدولا عما معه اللام للموصوف
قوله افرادا تمييز عن ذات مقدرة فى نسبة الموافقة الى الضمير
وهو شىء اى لموافقة شيئه للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا حيث يقال جاءنى رجل ورجل اخر او ورجلان اخران
او ورجال اواخر او آخرون وجاءتنى امرأة وامرأة اخرى او
وامرأتان اخريان او ونسوة اخر او اخريات لكن الاحتياج
الى اعتبار العدل فى اخر جمع اخرى فقط لان اخر مفردا غير منصرف
للوصفية ووزن الفعل والتثنيتين وجمع المذكر السالم معربات
بالحروف خارجة عن المنصرف وغير المنصرف كما تقدم وجمع المذكر المكسر
غير منصرف للجمعية والمفرد المؤنث كذلك للتانيث بالالف وجمع المؤنث
السالم منصرف لعدم العلتين وما يقوم مقامهما فيه كذا قاله
صاحب النافع والعالم يذهب مبنى للمفعول الى كونه اى اخر معدولا
عما معه الاضافة اى عن الاسم التفضيل الذى يستعمل بالاضافة نحو آخر زيد
وآخر الناس فتكون الاضافة مقدرة فى المعدول ولذا قال مولانا
الفاضل الجامى الى تقدير الاضافة بدل قوله الى كونه معدولا عما معه الاضافة
قوله لكونها اى الاضافة علة لم يذهب توجب التنوين نحو حينئذ ويومئذ

او البناء نحو قبل او اضافة بالتنوين اخرى صفة الاضافة قوله
مثلها صفة بعد صفة لها اى مثل الاضافة الاولى مثل يا تيم تيم
عدى يعنى لم يذهب اليه حفظا لهذه القاعدة اذ لو ذهب اليه لاحتيج
الى تغييرها والحكم بكونه عما معه الاضافة يوجب احد الامور الاربعة
رابعها العدل كما مر فى بحث المعمول المجرور ومن اراد تحقيق هذا
فليراجع اليه والى الجامى لانه حقق هنا فى بيان سبب العدول وليس
فى اخره اى آخر لفظ أخر او آخر المعدول شئ من ذلك اى
من التنوين او البناء او الاضافة الاخرى فتعين كونه معدولا عن احد الامرين
اى اما عما معه من التفضيلية او عما معه اللام على سبيل منع الخلو والجمع
وقال الفاضل العصام فى حاشيته على الجامى ان هذا الوجه اى كون
الاضافة توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها قال البعض
قوله ان هذا الوجه اى الذى يشير اليه بقوله لانها توجب الخ وقال الآخر
قوله ان هذا الوجه اى كونه عدم الذهاب لحفظ القاعدة التى هى
اقتضاء الاضافة هذه الثلثة ضعيف لان هذه القاعدة اى القاعدة
المذكورة فيه اى توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها قال
البعض قوله لان هذه القاعدة وهى ايجاب العدول عن الاضافة التنوين
او البناء او اضافة اخرى مثلها فى تقدير الاضافة فى الكلام لا فى فرضها
اى الاضافة فى الاصل قوله المعدول عنه صفة الاصل وما نحن فيه
فى فرضها فى الاصل المعدول عنه فلا ينتقض القاعدة بان ذهب اليه
وبينهما اى بين تقدير الاضافة فى الكلام وبين فرضها فى الاصل المعدول عنه
بون بعيد اى تفاوت بعيد او مسافة بعيدة والوجه الوجيه
اى الوجه الكامل فى عدم الذهاب الى هذا قال البعض قوله
والوجه الوجيه اى العلة السالمة عن السؤال فى عدم الذهاب الى كونه
معدولا عما معه الاضافة ان جاء فى الرجل والرجل الآخر وجاء فى رجل
ورجل آخر لو فرض فيه اى فى هذا او فى كل واحد منهما التفضيل
اى التفضيل على ما ذكر اولا لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا اى

اى الاضافة تقديرا نتيجة صفة لسبب

اى الرجل المذكور اولا الذى هو المعطوف عليه ولا يتصور ذلك
اى التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة اذ لا معنى لكون الرجل آخر رجل
اذ لا يمكن ان يكون الرجل آخر رجل بل يكون آخر منه قوله بالاضافة
متعلق بالتفضيل المشار اليه بذلك كذا قال حسن افندى فى حاشيته
على العصام قال الكردى قوله ولا يتصور ذلك بالاضافة يعنى لا يتصور
التفضيل على ذلك الاضافة لعدم شرطه وهو كون المفضل بعضا
من المفضل عليه اى من اضيف اليه نحو زيد افضل الناس ومعلوم
ان رجلا ليس بعضا من رجل آخر بل يتصور بالاولين اى بمن
واللام قال البعض قوله بالاولين اى بكونه معدولا عما معه من
او اللام فرو عى المناسبة بين الحال وهو كونه مستعملا فى معنى الغير
والاصل وهو كون آخر مستعملا للتفضيل كذا قال حسن افندى
فى حاشيته على عصام الجامى قال البعض قوله بين الحال اى بين
معنى آخر فى الحال وهو معنى غير والاصل اى وبين المعنى الاصلى
وهو اسم التفضيل وقال الآخر قوله بين الحال اى المعدول والاصل
اى المعدول عنه قوله وحكم عطف على فروعى بانه اى آخر معدول
عن احد الصورتين اى اما عما معه من او اما معه اللام على سبيل
منع الخلو والجمع قوله منعت تلك الالفاظ من قوله احاد الى قوله
آخر او مثلث بضم الميم وتشديد الثاء المكسورة وبفتح اللام وسكون التاء
بصيغة واحدة الغيبة المجهولة قوله بهما اى بتلك الالفاظ
نائب فاعل لمثلث قوله حال كونها اى تلك الالفاظ اشارة
الى ان قوله صفات منصوبة بالكسر حال من تلك الالفاظ والعامل
المحتمل الى هذين الاثنين المحذوفين قال صاحب المنافع والعامل فيها
اما منعت اى عن الصرف او مثلث المفهوم من التمثيل بنحو وقال

الاستاد قوله صفات منصوبة بالكسر حال من تلك الالفاظ لكونها
فعلات معنى لمعنى المنع او لمعنى التمثيل وقال صاحب فتح الاسرار
قوله صفات لدلالة كل منها على معنى قائم بالغير قوله اذ لو كانت اى تلك
الالفاظ تعليل للتقييد بقوله صفات اعلاما بفتح الهمزة وسكون العين
جمع العلم بفتح العين واللام بمعنى العلامة للمذكور بضم الذال بمعنى المذكر
صرفت اى تلك الالفاظ على الاكثر اى على مذهب الاكثر من النحاة
قوله لان العدل متعلق بصرفت وعلة له في هذا الباب اى باب غير المنصرف
تابع للوصف فيزول اى اذا كان العدل في هذا الباب تابعا للوصف فيزول
العدل بزواله اى بزوال الوصف وان ذهب وان هذه للوصلية اى ولو ذهب
جماعة من النحاة اى جماعة قليلة منها الى منع الصرف متعلق بذهب
قوله اعتبارا مفعول له لقوله ذهب اى لاجل الاعتبار للعدل الاصلي
مع العلمية ولو للاناث ولو هذه للشرطية اى ولو كان تلك الالفاظ اعلاما
للاناث دون الذكور لم تنصرف اى تلك الالفاظ الثمانية المذكورة بالاتفاق
اى باتفاق النحاة للتانيث اى لوجود التانيث مع العلمية لكنها اى
الا ان تلك الالفاظ لا تكون حينئذ اى حين كونها اعلاما للاناث او حين
اذا كانت اعلاما للاناث مما نحن فيه اى من الغير المنصرف السماعي نحن في صدده
بل تكون من القسم الثاني القياسي قال صاحب المنافع قوله مما نحن فيه وهو
غير المنصرف السماعي وما يكون من المذكورات علما للمؤنث يكون غير منصرف
قياسيا وقال الاستاد قوله لا يكون مما نحن فيه بل قياسيا وقال الاظهر حق له
مما نحن فيه اى من البحث الذى كان ذكرنا وهو كون العدل موجودا لان الكلام
فيما وجد فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف والسبب اى سبب المقتضى
في منع صرف كل واحد منها اى من تلك الالفاظ قال البعض قوله والسبب اى
سبب منع الصرف في كل منها اى في كل واحد من تلك الالفاظ العدل التحقيقي
لكون الاصل محققا قال صاحب المنافع قوله العدل التحقيقي اعلم ان العدل
خروج الاسم عن صيغته الاصلية والعدل التحقيقي هو الذى يدل عليه دليل
غير المنصرف هذا ما افاده مانع الاصح واما على ما قاله الفاضل الجامي
فهو خروج الاسم عن الاصل المحقق اى الذى يدل على كونه اصلا للمعدول دليل
غير منع الصرف والعدل التقديري ما بخلافه على الرأيين والوصف الاصلي اعلم ان الوصف
مطلق في اصطلاح النحاة كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو

هو المقصود الاصلي والوصف الاصلي منه كون الاسم دالا بحسب الوضع
على ذات مبهمة الخ قوله اذ العارضي تعليل لدعوى حصلت
من توصيف الوصف الاصلي اى الوصف العارضي الذى كان في المعدول عنه
وهو كون الاسم دالا بحسب الاستعمال لا بالوضع على ذات مبهمة الخ
صار اى الوصف العارضي اصليا اى وصفا اصليا اى ذاتيا
في المعدول قوله لاعتباره علة لصيرورته اصليا في المعدول
اى لكون معنى الوصف معتبرا في وضعه اى المعدول لان المعدول
لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه
يدل عليه قولك جاءني رجال ثلاث ولا يقال جاءني ثلاث رجال
والحال ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه تغايرا وضعا
قال الاستاد قوله لاعتباره في وضعه اى لكون الوصف معتبرا
في المعنى الذى وضع المعدول له يعنى ان المعدول لم يوضع الا وصفا
ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه يدل عليه قولك
جاءني رجال ثلاث ولا يقال جاءني ثلاث رجال والحال ان وضع المعدول
غير وضع المعدول عنه مثلا الوصف العارضي الذى كان في ثلثة
ثلثة حصل لها بالتركيب لان ثلثة وضعت لمرتبة معينة
من مراتب العدد من غير ملاحظة معنى الوصف فلا وصفية
في اصل الوضع ويدل عليه اضافته الى المعدود نحو ثلثة رجال
واربع نسوة والوصفية انما حصلت بالتركيب لئلا يكون فيه فائدة
فتكون عارضة لان التركيب عارض وما بالعارض فهو عارض ثم
صارت الوصفية في ثلث ومثلث اصلية لان المعدول لم يوضع
الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه
قولك جاءني رجال ثلاث ولا يقال جاءني ثلث رجال والحال

اي وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتغايرا وضعا كذا في محرم افندي
في حاشية الجامي قوله نحو جمع وكتع وبتع وبصع بضم الفاء في الكل وفي ذكر النحو
اشارة الى ان جمع عطف على احاد لا اصالة ويجوز عطفه على آخر لقربه
منعت تلك الالفاظ او مثلث حال كونها اي تلك الالفاظ جموعا قوله
فان جمع اثبات لدعوى مطابقة المثال للممثل فافهم جمع جمعاء بضم الجيم
وفتح الميم قال الاستاد قوله فان جمع تعليل لتطبيق المثال بالممثل
بالنظر الى نحو جمع جمعاء فانه منع من الصرف حال كونه جمعا جمع بالرفع
خبر ان مضاف الى جمعاء بفتح الجيم وسكون الميم كصحراء مؤنثة
بالجر صفة لجمعاء مضاف الى اجمع الذي هو مذكر افعل قوله وقياس
تكسير فعلاء كصحراء مبتدأ اي قاعدة اثبات جمع مكسر فعلاء حال كونها
صفة او اذا كان فعلاء صفة وقوله فعل بضم الفاء وسكون العين كحمر
جمع حمراء خبر مبتدأ قوله وهما عطف على صفة فعالى بفتح اللام وكسرها
على صحارى يعني وقياس فعلاء صفة ان يجمع على فعل او هما على فعالى
قال صاحب المنافع قوله فعالى بفتح الفاء واللام وقد يكسر اللام كصحارى
جمع صحراء لم يذكر فعلاوات كما ذكر الفاضل الجامي لانه لا اصح لكون جمع التكسير
معه ولا عن التصحيح مع وجود التكسير وحينئذ خفي وجود السبب الاخر فيه
فقيل التعريف الاضافي فهو اي جمع بضم الجيم وفتح الميم معدول عن جمعى
اقول يعني عن جمع بضم الجيم وسكون الميم على وزن فعل او عن جماعى
بفتح الجيم والعين على وزن فعالى لكن الظاهر ان ضمير احدهما راجع الى فعل
وفعالى كما قيل ففيه مسامحة قوله واجمعون الخ جواب سؤال وهو انه لو كان
جمع بضم الجيم وفتح الميم جمع جمعاء مؤنث اجمع لما كان اجمعون جمعا لاجمع
لان شرط جمع المذكر السالم ان كان صفة ان لا يكون مؤنثه المفرد فعلاء وان كان
اسما ان يكون علما والقياس على الاول جمع بضم الجيم وسكون الميم وعلى الثاني
اجامع بفتح الهمزة وكسر الميم قال الاستاد قوله واجمعون شاذ لان شرط المذكر
السالم صفة ان لا يكون مؤنث فعلاء واسما ان يكون مفرده علما كما سيجيء
والقياس على الاول جمع بضم الجيم وفتح الميم وعلى الثاني اجامع بفتح الهمزة
وكسر الميم وان كان اجمع اي وان كان لفظ اجمع وان هذه
للشرطية في الاصل اي في اصل الوضع افعل تفضيل بمعنى اتم

افعل تفضيل بمعنى اتم جمعا والقاعدة الصرفية تقتضيه وهي ان افعل
ان كان من الالوان او العيوب يكون افعل الصفة وان لم يكن منهما
فهو افعل التفضيل ولا لون ولا عيب في الجمع جمعاء بفتح الجيم وسكون الميم
والقياس فعل كفضلى واجمعون على القياس صفة وقس امر من قاس
يقيس عليه اي على جمع البواقي اي الامثلة الباقية من نحو كتع وبتع
وبصع والسبب فيها اي في منع صرف تلك الالفاظ يعني السبب الذي
يقتضي عدم صرف تلك الالفاظ العدل التحقيقي والوصف الاصلي على الاصح
اي وهذا مبني على القول الاصح ولما اوهم الواهم مضرة غلبة الاسمية
بالوصف الاصلي فاجاب بقوله ولا تضره اي الوصف الاصلي غلبة الاسمية
اي ولا تضره غلبة الاسمية عليه فيكون الوصف الاصلي مؤثرا في منع صرف
كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء
بحيث لا يحتاج في الفهم الى قرينة وقيل السبب الاخر فيها التعريف الاضافي
قال صاحب المنافع قوله وقيل التعريف الاضافي اي ان السبب فيها
العدل التحقيقي والتعريف الاضافي لا الوصف لانه وهمي هنا وكذا قوله
وقيل التعريف الوضعي وكلاهما لا يلايم قول ابن الحاجب وقول القاضي
في اللب لان المؤثر عند ابن الحاجب كون التعريف علما وعند القاضي انه العلمية
كذا في حاشية الامتحان قوله لانه اثبات لوجود التعريف الاضافي اي لان كلا منها
حيث فهم من قوله فيما سبق من ان اكتع وابتع وابصع كلها بمعنى اجمع ان كتع
وبتع وبصع كلها بمعنى جمع فعلى هذا يلزم ارجاع الضمير الى كل منها ويحتمل
ارجاعه الى جمع فيقاس البواقي عليه لكونها بمعنى جمع بتقدير جميعهم قوله
حيث لا يؤكد بها تعليل لكونه بتقدير جميعهم اي لا يؤكد بتلك الالفاظ شيء
من الاشياء الا يؤكد بها المعرفة ولما اوهم الواهم ان عدم ملايمة ظهور الاضافة
لمنع الصرف يستلزم عدم ملايمة تقديرها فعلى هذا يلزم غير المنصرف منصرفا
بتقدير الاضافة كما كان غير المنصرف منصرفا بظهور الاضافة مع ان الامر ليس كذلك

فاجاب بقوله وعدم ملايمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لان غير المنصرف ينصرف
بالاضافة اي باضافته الى غيره قوله لا يستلزم عدم ملايمة تقديرها اي لا يستلزم
عدم ملايمة تقدير الاضافة لمنع الصرف ولو استلزم عدم ملايمة تقديرها
لمنع الصرف لزم غير المنصرف منصرفا بتقديرها مع ان الامر ليس كذلك
قال الاستاد قوله وعدم ملايمة ظهور الاضافة الخ جواب سؤال مقدر
وهو انك قلت السبب الاخر فيها التعريف الاضافي لان الاستعمال فيها
جميعهم بتقدير الاضافة وانت اعلم ان غير المنصرف ينصرف بسبب الاضافة
فكيف يكون المنصرف غير منصرف بتقدير الاضافة فاجاب بقوله وعدم
ملايمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملايمة تقديرها اي الاضافة
وقال البعض قوله وعدم ملايمة ظهور الاضافة الخ جواب سؤال مقدر
كانه قيل ان غير المنصرف اذا كان مضافا ينصرف فكيف يتصرف في سبب منعه
التعريف الاضافي فاجاب بقوله وعدم ملايمة ظهور الاضافة بتلك الاضافة
قوله لمنع الصرف اي لغير المنصرف متعلق بعدم ملايمة وصلة له قوله
وعدم ملايمة مبتدا خبره قوله لا يستلزم عدم ملايمة تقديرها اي
فرض الاضافة وقيل السبب الاخر التعريف الوضعي فقد اعتبر
الخليل في منع الصرف تعريف الاضافة فانه قال ان اجمع غير منصرف
لوزن الفعل والتعريف والاصل في قرأت الكتاب اجمع اجمعه
فاعتبر التعريف الاضافي عند المضاف اليه كذا في شرح لب
اي التعريف الوضعي التعريف بلا اداة اي اداة التعريف
وهي ما لم يصلح لان يخبر به ووجه التسمية بها فلانها آلة في تركيب
الالفاظ بعضها مع بعض كذا قاله القطب فتأمل حق التأمل
فهو اي التعريف بلا اداة يشبه العلمية وكلاهما لا يلايم المعنى المقدر

لان المؤنث عنده ايضا كون التعريف علما وههنا ليس كذلك
ولهذا الاختلاف في السبب الاخر لم يقيدها اي لم يقيد المص
تلك الالفاظ بالصفات كما في الاول بضم الهمزة وفتح الواو
جمع الاول بفتح الهمزة والواو المشددة اي كما قيد الالفاظ الاول
بالصفات قوله كما في الاول بيان وتمثيل للمنفي بلم قال البعض
فهو قيد للمنفي وانما قيدها اي قيد المص تلك الالفاظ
مجموعا اي بقوله جموعا لانها اي تلك الالفاظ لو كانت مفردة
قوله بان جعلت هي بعينها لطريق افرادها اعلاما للذكور قوله
تكون اي تلك الالفاظ منصرفا جزاء في لانها كما سبق يعني كما كان
الاول منصرفا بان جعلت اعلاما للذكور قال البعض قوله
كما سبق من قوله اذ لو كانت اعلاما للذكور صرفت على الاكثر
ولو للاناث لم تنصرف بالاتفاق ونحو عمر بضم العين وفتح الميم
معدول عن عامر وزفر بضم الزاء وفتح الفاء معدول عن زافر
وزحل بضم الزاء وفتح الحاء معدول عن زاحل وهو اسم نجم
وهي الكواكب كلها وقيل هي الكواكب السبعة السيارة دون الثابتة
كذا في الصحاح قال امام الادب وزحل اسم نجم من النجوم السيارة
وقزح بضم القاف وفتح الزاء معدول عن قازح اسم جبل اي وهو
اسم جبل في مزدلفة قال صاحب زبدة الانظار اسم شيطان قال النبي
لا تقولوا قوس قزح فان قزحا شيطان ولكن قولوا قوس الله
منعت تلك الالفاظ او مثلث حال كونها اي تلك الالفاظ اعلاما
والسبب اي السبب المقتضي لمنع الصرف فيها اي في تلك الالفاظ
العدل التقديري والعلم بفتح العين واللام ولو لم تكن اي تلك الالفاظ
اعلاما قوله بان نكرت اي تلك الالفاظ متعلق للنفي والباء للظرف
قال البعض قوله بان نكرت بضم النون وتشديد الكاف على صيغة المجهول

بيان لطريق عدم كونها اعلاما قوله لانصرفت بفتح اللام جواب لو
اي لانصرفت تلك الالفاظ قوله لبقائها متعلق لانصرفت وعلة
للانصراف اي لبقاء تلك الالفاظ على سبب واحد وهو العدل والنوع
الثاني من غير المنصرف قياسي وهو اي القياسي ما اي غير منصرف
لا يتوقف منعه اي منع ذلك الغير المنصرف بخصوصه اي بعينه وشخصه
على السماع من العرب العرباء قال الاستاد قوله والثاني اي
النوع الثاني قياسي اي منسوب الى القياس وهو القاعدة وهو
اي القياسي ما اي اسم معرب لا يتوقف منعه اي منع ذلك الاسم
من الصرف اي كونه غير منصرف بخصوصه اي لا يتوقف بفرده
وشخصه لولا توقف نوعه بخصوصه على السماع وقال الاخر
قوله بخصوصه اي بخصوص مادته او على وجه الخصوص لا العموم
بل يمكن ان يذكر فيه اي في بيان منعه قاعدة كلية اي قضية كلية
موضوعها اي افراد موضوعها اي تلك القاعدة غير محصورة
في عدد معلوم مثلا شمر غير منصرف لان فيه علتين وكل شيء
كان فيه علتان فهو غير منصرف ينتج ان شمر غير منصرف هذا
مندرج تحت كل غير منصرف فيه علتان او كل شيء فيه وزن الفعل والعلمية
فهو غير منصرف وقس عليه باقيات القياسي كما اشار اي كالقاعدة
اشار المص اليه اي الى تلك القاعدة فتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول
لان الشيء اذا كان ذا اعتبارين يجوز اعتبار كل منها وههنا
كذلك لان لفظ الموصول مذكر ومعناه مؤنث وهو القاعدة
وهو مؤنث لفظي يعتبر تانيثه في امر الضمير او باعتبار لفظه ومعناه
لعدم الاعتداد بتانيث ما لا معنى له بدون التاء فانه يجوز تذكير
ما يتعلق به ولكون التاء جزءا من القاعدة فهي مذكر فيجوز تذكير
الضمير الراجع اليه قال البعض كما اي كالمكان ذكر القاعدة الكلية
اي المص اليه اي الى امكان ذكر القاعدة الكلية باداة السور الكلي
وهي كلمة الكل في قوله اي المص وهو اي القياسي كل علم اشارة
الى الكبرى

الى الكبرى والصغرى مطوية ومتروكة على وزن اي على هيئة مخصوصة
في اللغة العربية بالفعل الباء داخلة على المقصود عليه مثلا
شمر منع منه الجر والتنوين لانه علم على وزن مخصوص بالفعل وكل علم
على وزن مخصوص بالفعل منع منه الجر والتنوين فشمر منع منه الجر والتنوين
وما منع منه الجر والتنوين وهو غير منصرف فشمر غير منصرف وانما عدل
عما ذكره الفاضل الجامي وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل
لان المراد بالوزن ليس المعنى المصدري بل كيفية تحدث في حروف الفعل
ولا داعي الى حمله على هذا المعنى ولان المقصود من التفسير
تعميم الوزن للوزن المشترك ليفيد الشرط لكن يفهم من ظاهر قوله
يعد من اوزان الفعل ان له مزيد شبهة للفعل مع انه ليس كذلك
فلا يحصل المقصود كذا قاله الشارح في حاشيته على الامتحان
وقال العبد العزيز الشيروي عدل عما قال الجامي لتذييفه عصام الدين
فعلى هذا تعميم وزن الفعل للكلابلي ببيان الشرط خال عن الخلل
فتأمل انتهى كلامه في الوضع الاول لا الثاني يعني انه يكون على وزن
مخصوص بالفعل في الوضع الاول لا الثاني فانه في الوضع الثاني
مخصوص بالاسم فلا يوجد اي فانه اذا تخصص ذلك الوزن بالفعل
فلا يوجد ذلك الوزن في الاسم الا منقولا عن الفعل اي لا يوجد
في الاسم العربي الا يوجد حال كونه منقولا عن نوع الفعل الى نوع
من نوع الاسم او من العجم فمعرفة الوزن المختص تحتاج الى معرفة
اوزان الاسم وهي لا تحصل الا بالتتبع فلا تحصل معرفة غير المنصرف
بالتعريف المذكور بلا تتبع تعريف القوم كذا ذكره الفاضل العصام
كضرب وانما اختص بالفعل حال كونه مجهولا فانه معلوما غير مختص
بالفعل لوجوده في الاسم ايضا مثل فرس وحجر وغير ذلك فلا يكون
غير منصرف لعدم وجود شرطه وهو كونه على وزن مخصوص بالفعل
قال الاستاد قوله مجهولا وانما قيد بالمجهول لان المعلوم غير مختص بالفعل
بل يجري في الاسم بخلاف المجهول فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة

ملحقة بالعدم وهذا الوعل في الوعل وهم بمعنى الاست ودلائك
علما للقبيلة وقال الاخر قوله مجهولا اذا جعل علما لشخص وقال
امام الايوب فيه له كضرب بوزن المجهول اذا سمي به رجل وانما قال
مجهولا لوجود وزن المعلوم في الاسم مثل حجر وفرس ونحو شمر
حال كونه مشددة العين معلوما ومجهولا وهو علم لفرس الحجاج
الظالم لسرعة مشيه لان اصل شمر فعل ماض من التشمير بمعنى
سرعة المشي ولذا قال الشارح معناه اي شمر في الاصل
اي في اصل الوضع اسرع في المشي ولذا قام محرم افندي
والمناسب بعلم الفرس ان يكون منقولا من معنى المرور جادا
لان في الفرس الحدة في المشي وهو منقولان من الفعل وقال
صاحب المتوسط واما شمر فيختص بالفعل مثلا فعّل بتشديد العين
لا يوجد في الاسماء الا منقولا من الفعل لان تضعيف العين
مخصوص بالفعل لكونه للتكثير والتعدية وهما من خواص الفعل
ونحو بقم بفتح الباء وتشديد القاف حال كونه منقولا من العجم
الى العرب وجعل علما لما جعل له والمشهور انه اسم لخشب يخرج منه
بعد الدق والغلي بالماء صبغ احمر قال الفاضل الجامي انه اسم
لصبغ معروف وهو العندم بالتركي بقام ونحو انقطع واجتمع
واستخرج معلوما ومجهولا وغير ذلك من اوزان الخماسي والسداسي
معلومة كانت او مجهولة وكذا اي مثل انقطع وغيره فوعل يعني
كما كان تلك الاوزان من خصائص الفعل كان من خصائصه فوعل
حال كونه مجهولا قوله او في محل اوله اي ذلك الوزن على حذف المضاف
مجاز مرسل بعلاقة الحالية والمحلية يعني بذكر الحال وارادة المحل
وذلك الحذف لتصحيح الظرفية قال الاستاذ قوله اي الوزن اي
ما كان على وزن الفعل يعني او كائن في محل اول ما كان على وزن الفعل
كما قاله صاحب فتح الاسرار قوله او مجاز بالحلول عطف على محل اي او

١٧٢

اي او استعارة بعلاقة الحلول تقريرها هكذا شبه المحل بالاول
في حلول شيء بهما وادعي المحل من جنس الاول ثم استعير واستعمل الاول
في المحل وذكر الاول واريد المحل فصار استعارة اصلية او مجاز
مرسل بعلاقة اللازمية والملزومية والله اعلم وقال صاحب المنافع
قوله او مجاز بالحلول يعني او في اوله فقول اما بتقدير المضاف
او يكون الاول مجازا بذكر الحال وارادة المحل وذلك لان اول الوزن
عبارة عن احدى زوائد المضارع فلو لم يؤول الاول للزم ظرفية الشيء
لنفسه والانسب للمعنى تصحيح الظرفية بان يكون المراد باول الوزن
هو الحرف المخصوص وباحدى زوائد المضارع العام فيكون من ظرفية
الخاص للعام بتحققه في ضمن الخاص كما هو الشائع احدى
زوائد المضارع والزوائد جمع زائد لا زائدة اي الحروف التي بها
تكون المضارع مضارعا التي اي الزوائد التي لها اي لتلك الزوائد
نوع اختصاص به اي بالمضارع وهي اي تلك الزوائد حروف اتين
قوله حال كون ذلك الوزن اشارة الى ان قوله غير قابل منصوب
على الحالية من المضاف اليه في اوله والحال من المضاف اليه يجوز
اذا امكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى
بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وههنا يمكن ان يحذف المضاف ويقام
المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقال في ذلك الوزن كما يجوز ان يقال
بل نتبع ابراهيم للتاء المتحركة للتانيث اعلم ان كل تاء اذا وقعت
في الافعال تكتب بصورة طويلة سواء كانت متحركة او ساكنة واذا وقعت
في الاسماء فان كانت متحركة تكتب بصورة قصيرة نحو هند جارية وان كانت

ساكنة تكتب بصورة طويلة نحو نعمت وان كانت سكونها بالهاء
تكتب بصورة قصيرة نحو عالية و[illegible]ية وان كانت في الجمع بالالف
والتاء تكتب بصورة طويلة سواء كانت متحركة او ساكنة كما قاله
كمال باشا زاده نال الله بما اراده قوله لان لحوقها اي هذه التاء
علة لعدم قبوليته تلك التاء قال البعض قوله لان لحوقها اي
تلك التاء متعلق بمقدر وهو انما قيد المص بقوله غير قابل للتاء
وعلة لذلك المقدر ه اي بهذا الوزن يخرج اي هذا الوزن
عن كونه اي هذا الوزن متعلق بيخرج وزن الفعل فيكون من اوزان الاسم
فلا يمكن ان يكون سببا قوله لاختصاصها اي لكون هذه التاء مختصة
بالاسم لان تاء المتحركة لكونها ثقيلة مختصة بالاسم لانه خفيف والساكنة
مختصة بالفعل قوله نعم اشارة الى جواب عن سؤال مقدر وهو
ايكون ذلك الوزن معها غير منصرف فاجاب بقوله نعم يكون هذا
الوزن معها اي مع هذه التاء غير منصرف للعلمية والتانيث
كيعملة للناقة القوية على العمل والسير وارملة للامرأة الضعيفة
والمحتاجة والجمع ارامل ويقال للامرأة التي لا زوج لها اذا سمي
اي يعملة وارملة غير منصرف اذا سمي بهما اي بيعملة وارملة
اي اذا جعلا علما قوله فيدخل معطوف على قوله يكون اي فيدخل
ذلك الوزن في قوله اي قول المص الاتي كل علم فيه تاء التانيث
قوله لا لوزن الفعل معطوف على قوله للعلمية اي لا يكون معها غير منصرف
لوزن الفعل كما لا يخفى عدم دخوله في قوله كل علم على وزن مخصوص
بالفعل نحو يزيد ويشكر واحمد ونجد والسبب اي السبب الذي
يقتضي عدم صرف تلك الاوزان الثمانية نظرا الى المتن والشرح
قال

متعلق بيخرج وعلة له ١٩٧

[illegible]

قال البعض قوله والسبب اي علة منع صرف هذه الثلثة وامثاله
من قوله ضرب الى هنا العلمية ووزن الفعل وضعه كل افعل التفضيل
والصفة اي والقياس ايضا كل ها اي اسم كان اي ذلك الاسم
على وزن افعل حال لكونه موضوعا للتفضيل والصفة اضافة افعل
الى التفضيل اضافة الدال الى المدلول والى الصفة اضافة العام
الى الخاص نحو افعل للتفضيل اي موضوع للتفضيل او مثال
لافعل التفضيل وابيض للصفة اي موضوع للصفة او مثال
للصفة المشبهة والسبب اي السبب الذي يقتضي عدم صرفها
الوصف والوزن اي وزن الفعل ولم يقيد اي المص هنا اي
بعد قوله وكل افعل التفضيل والصفة او في قوله كل افعل التفضيل
والصفة بعدم قبول التاء بان يقول كل افعل للتفضيل والصفة
غير قابل للتاء قوله اذ كل منهما تعليل للنفي او علة للنفي اي لان كل واحد
من افعل التفضيل والصفة من حيث انه اي ان كلا منهما اي
افعل التفضيل والصفة ليس له اي لكل منهما احتمال لقبولها
اي التاء بل عدمه اي عدم قبولها قطعي قوله اذ مؤنث الاول اي
افعل التفضيل علة لقطعي فعلى بضم الفاء وسكون العين اي على وزن
فعلى كفضلى ومؤنث الثاني اي افعل الصفة فعلاء بفتح الفاء وسكون
العين اي على وزن فعلاء كبيضاء وهو كل اسم اي والقياس ايضا
كل اسم اعجمي بفتح الهمزة وسكون العين اي منسوب الى العجم وضده
العجم غير عربي اي غير منسوب الى العرب هذا التفسير لدفع توهم
تعميم الاعجمي الى العلوي الذي هو اهل الشيعة واعلم ان منشأ باعث التفسير
ابهام مطلق الاعجمي وقيل باعث هذا التفسير ان للاعجمي معنيان احدهما
غير العربي والثاني العلوي وهو يحتمل ارادته في المقام ومصححه اطلاقه لان المطلق
قد يذكر ويصح ارادة المقيد ومرجح مقام وفائدته ازالة الابهام قال البعض

قوله غير عربي اشارة الى كون المراد بالعجم ما عدا العرب تستعمل على صيغة المجهول اي يستعمل الاسم الاعجمي في اول نقله اي الاسم الاعجمي الى العربية علما حال من المستكن في استعمل اي حال كونه علما بان لا يستعمله العرب بعد نقلهم الى لغتهم غير علم وان لم يجعل علما في اول نقله بل بعد ذلك كان كسائر الاسماء العربية فان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير منصرف والا فلا سواء كان ذلك الاعجمي علما في العجم اي في لغة العجم بان وضعه العجم اولا علما من غير ان يكون اسم جنس كابراهيم فانه وضع اولا علما ايضا اي كما اذا كان علما في العرب بان وضعه العرب لخليل الرحمن او كان اسم جنس في العجم نقل علما يعني نقل العرب ذلك الاعجمي من لغة العجم الى العلمية كقالون فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع لجودة قراءته قوله فظهر الخلل اي الضرر اي اذا كان عبارة المص قابلا للتعميم وعممناها بقولنا سواء كان الخ فظهر الخلل في عبارة الكافية لعدم شمولها نحو قالون حيث للتعليل قال ابن الحاجب شرطها اي شرط تأثيرها في منع الصرف او شرط ان يكون العجمة علة بمنع الصرف ان تكون اي العجمة علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون موجودة في ضمن العلم في العجم وقالون ليس بعلم في العجم ولم يتحقق الشرط فلزم ان يكون منصرفا وليس كذلك قال البعض قوله فظهر الخلل الخ حيث شرط كونها علمية في العجمة فخرج نحو قالون فانه ليس بعلم فيها وما وجه بضم الواو وتشديد الجيم المكسورة على صيغة المجهول من التوجيه والموجه الفاضل الهندي والمولى الجامي قوله من التعميم بيان لما اي من تعميم العلم للحقيقي كابراهيم والحكمي كقالون قال صاحب المنافع قوله من التعميم للحقيقي والحكمي اي من تعميم كون العجمة علمية في اللغة العجمية للحقيقي اي لما كان علما فيها حقيقة وللحكمي اي لما لم يكن علما فيها

فيها لكن استعمل في اول نقله الى لغة العرب علما قوله تجمع بين الحقيقة اي ما يكون علما قبل نقله والمجاز اي ما لا يكون علما قبل نقله قوله وما وجه مبتدأ خبره قوله تجمع والحال لا قرينة لعمومه اي لعموم المجاز وهو ان يراد بلفظ معنى ثالث شامل للمعنى الحقيقي والمجازي وهذا جواب سؤال مقدر وهو ظاهر والاصوب في توجيه عبارة الكافية ان يقال ان الثاني وهو علم الحكمي يعني قالون قال البعض قوله ان الثاني اي ما كان في العجمة اسم جنس نقل علما وقال صاحب المنافع قوله ان الثاني اي الحكمي ملحق بالاول وهو علم الحقيقي يعني ابراهيم قال البعض قوله ملحق بالاول اي ما كان في العجمة علما ايضا انتهى وقال الاستاد قوله ملحق بالاول اي الحقيقي دلالة وهي اثبات حكم في الفرع مثل حكم الاصل بعلة متحدة نوعا تدرك بمجرد اللغة في الجملة وتسمى فحوى الخطاب ومفهوم الموافقة كذا قال الشارح للاشتراك في العلة وهي بقاء العجمة بحالها وظهورها بعدم تصرف العرب بادخال اللام التعريف والاضافة والتعريب والتغيير لكن الشرط اي شرط كونها علمية فيها اي في العجمية قال صاحب المنافع قوله لكن الشرط فيها اي في الدلالة المصطلحة في الاصول وهي اثبات حكم في الفرع الخ ظهور العلة في الجملة للكل من المجتهد وغيره او للفاضلين وغيره او لكل الناس سواء كان قويا في هذا العلم اولا قال صاحب المنافع قوله للكل اي لكل من يعرف معنى الكلام والا لا تسمى دلالة في الاصول بل قياسا فيه في وجوده اي وجود ظهور العلة على الوجه المذكور هنا اي في نحو قالون خفاء لا يخفى واما ما وجه به الفاضل العصام في دفع الخلل من ان معنى العجمة شرطها ان توجد فيها علمية ثابتة في وقت العجمة لا ما ذكره الموجه المذكور من ان المعنى ان تكون علمية في اللغة العجمية حتى يرد نحو قالون اذ وقعت العجمة وقت العجمي على صرافة العجمة من غير تصرف فيه بالتصرف المذكور فتكلف

يعني في ابتداء نقله

لايخفى فظهر ان المص اصاب في العدول كذا في الامتحان اى مثل ذلك
وقع في كتاب المسمى باسم الامتحان وجه الاشتراط اى وجه اشتراط
كونه علما في اول نقله او وجه اشتراط العلمية في ذلك الاسم الاعجمي
او وجه اشتراط كونه علما لتأثير العجمة او وجه اشتراط كونه الاسم الاعجمي
مستعملا في اول نقله الى العرب اى لسان العرب علما تميز سمينها
عن سقيمها واختر ما شئت بناء العجمة فيتميز اى العجمة وظهورها
اى وظهور العجمة بعدم تصرف العرب بادخال لام التعريف والاضافة
والتعريب والتغيير وانما شرط كونه علما في اول نقله اذ لو لم يكن كذلك
اى لو لم يكن علما في اول نقله بل بعده او لو لم يكن الاسم الاعجمي مستعملا
في اول نقله الى العرب علما لتصرف فيه اى في الاسم الاعجمي العرب
بادخال اللام والاضافة والتعريب وهو جعل الشيء عربيا
والتغيير بالتنوين والحذف وغير ذلك قال بعض الافاضل انما جعل
كونه علما شرطا لتأثير العجمة حقيقة او حكما لئلا يتصرف العرب
بادخال اللام والاضافة والتعريب والتغيير وقال الفاضل
الجامي وانما جعلت العلمية شرطا لتأثير العجمة حقيقة او حكما
لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم وقال صاحب
فتح الاسرار وانما اشترط العلمية لانه لو لم ينقل لربما يتصرف
فيه بتصرفهم كادخال اللام وغيره فيكون اى الاسم الاعجمي كاللفظ العربي
فيضعف العجمة فيه فلا تؤثر في منع الصرف اى فلا تصلح ان تؤثر
العجمة في منع الصرف او فلا تصلح تلك العجمة ان تكون علة مؤثرة
في منع الصرف وهو قوله اى والحال ان ذلك الاسم الاعجمي
اشارة الى ان الواو في وهو للحالية والضمير راجع الى ذلك الاعجمي
زائد حروفه يريد ان مراد المص بالزائد الزائد حروفه بقرينة قوله
على الاحرف الثلاثة فيه اشارة الى ان قوله الثلاثة صفة موصوفه محذوف

[illegible]

موصوفه محذوف او متحرك الحرف الاوسط نحو قالون فانه كان
في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد بفتح الجيم وكسر الياء المشددة
ثم نقل علما اى اسم جنس بمعنى الجيد ولم يستعمل فيه علما ثم نقل منه
الى العرب علما لاحد رواة بضم الراء جمع راو كقضاة جمع قاض
نافع بالنون والفاء قبل الياء اى اسم نقل علما للراوى نافع الذى هو امام القراء
وسماه عيسى لجودة قراءته اى لكون قراءة ذلك الراوى جيدة قدمه
اى قدم المص لفظ قالون على ابراهيم للتنبيه على دخوله اى
على دخول لفظ قالون في التعريف بلا تكلف وابراهيم مثالا
اى قالون وابراهيم مثالان للزائد على الثلاثة وانما اورد مثالين
لما زاد على الثلاثة اشارة الى انه على قسمين احدهما ما يستعمل علما
بعد النقل فقط نحو قالون فانه كان اسم جنس سمي به احد رواة القراء
لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه في العجمة والثانى ما يستعمل
قبل النقل وبعده كابراهيم كذا في كشف الاسرار الاول للثانى والثانى للاول
اقول هذا القول مربوط لقول الشارح فيما سبق من سواء كان علما
في العجم ايضا او اسم جنس نقل علما فالمراد من الاول قالون وهو مثال
للثانى الذى هو اسم جنس نقل علما ومن الثانى ابراهيم وهو مثال
للاول الذى هو كان علما في العجم قال صاحب المنافع قوله الاول
للثانى والثانى للاول اى قالون مثال لما كان اسم جنس نقل علما
وابراهيم مثال لما كان علما في العجم وقال البعض قوله الاول اى
المثال الاول للثانى اى لما كان اسم جنس في لغة العجم فنقل الى العرب علما
والثانى اى المثال الثانى للاول اى لما كان علما في لغة العجم ثم نقل الى لغة العرب
علما ايضا وششتر وهو اسم حصن بديار بكر وسقر علم لطبقة
من طبقات النار والسبب في منع صرف هذه الامثلة العلم والعجمة
لكن القوم جعلوا السبب في الاخيرين العلم والتأنيث المعنوى

قوله فنوح: هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو
لانتفاء الشرط الثاني بقسميه لان الشرط الاول وهو كونه علما
في اول نقله او نقتضي له علما في اول نقله لان نوحا علم في العجمي في اول نقله الى العرب
والله اعلم قال البعض قوله فنوح اى اذا قيد المص بقوله او متحرك الاوسط
فيكون نوح منصرفا لكون اوسطه ساكنا ولعدم الزيادة فيه وقال صاحب المنافع
قوله فنوح منصرف لانتفاء الزيادة على الثلاثة ولانتفاء تحرك الاوسط فيه
واعلم ان ههنا اى في بيان علية العجمة لمنع الصرف او في مقام العجمة
او في حق العجمة ثلثة مذاهب الاول اى المذهب الاول جعل العجمة و
اضافة الجعل الى العجمة اضافة المصدر الى مفعوله وفاعله متروك اى جعل الجاعل
العجمة معتبرة مع سكون الاوسط كالتأنيث المعنوى قوله بدليل اعتبارها
اى العجمة الباء سببية ومتعلق بجعل الخ اى بسبب اعتبار العجمة مع سكون
الاوسط في ماه وجور اسمي بلدتين غير منصرف وحكم به حتى لو لم تكن
فيهما العجمة معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكانت العجمة
معتبرة فيهما مع سكون الاوسط قال الفاضل الجامى اما عدم صرف ماه
وجور فللعلمية والتأنيث المعنوى مع وجود الشرط المؤثر وهو العجمة
وقال صاحب المنافع قوله في ماه وجور هما علمان لبلدتين قوله
فيجوز تفريع على المذهب الاول في نوح الوجهان اى الصرف وعدم
كهند فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء وجوب تأثير التأنيث المعنوى
في منع الصرف اعنى احد الامور الثلاثة زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط
او العجمة وان وجد فيه العلمية والتأنيث المعنوى ويجوز عدم صرفه نظرا
الى مجرد وجود السببين فيه وقد جمعهما الشاعر في قوله لم تتلفع
بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب لان الاول منصرف
والثاني غير منصرف قال الفاضل الجامى قوله كهند فهند يجوز صرفه نظرا
الى انتفاء تحتم تأثير التأنيث المعنوى اعنى احد الامور الثلاثة ويجوز

[illegible]

ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فهذا اى فهذا المذهب
يبنى قياس العجمة على التأنيث المعنوى او المذهب الاول للزمخشرى اى المذهب الاول
جعله شرطا لوجوب المنع حيث جعل نوحا جائز المنع لا واجب الصرف
قال الرضى وليس بشئ لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شئ من الكلام
اى من القرآن والحديث من كلام النحاة وقد زيفوه اى المذهب الاول
الكائن للزمخشرى بان التأنيث المعنوى اى بطريق ههنا ان التأنيث
المعنوى امر حقيقى وله اى وكائن للتأنيث المعنوى علامة
مقدرة وهى التاء تظهر اى تلك العلامة في بعض التصرفات
وهو التصغير فان التاء ظاهرة فيه وارجاع الضمير واسناد الفعل
اليه والاخبار عنه بالمشتق وغير ذلك فله للتأنيث المعنوى قوة يعنى ان التأنيث
المعنوى اقوى من العجمة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط في الثلاثي
وان لا يعتبر معه والعجمة امر اضافى لعدم تأثيرها بدون العلمية
لا علامة لها اى للعجمة ظاهرة ولا مقدرة فكانت في غاية الضعف
ولذا قيل لا طريق الى معرفتها الا السماع قوله فلا يلزم تفريع على هذا
التزييف من اعتبار التأنيث في نحو هند قوله اعتبار العجمة فاعل
ليلزم في نحو نوح والقياس مع الفارق قوله واعتبارها الخ جواب سؤال
مقدر كأنه قيل قد اعتبر العجمة في نحو ماه وجور فلم لم تعتبر ههنا
فاجاب بقوله واعتبارها اى العجمة في نحو ماه وجور للتقوية
اى لتقوية احد السببين وهو التأنيث المعنوى اذ العلمية مستغنية
عن التقوية لا لاستقلال السببية اى ليس اعتبارها فيه لاستقلال
سببيتها قال محرم افندى قوله لا لاستقلال السببية اى لا لان تكون
العجمة مستقلة في السببية فتؤثر مع سكون الاوسط قوله وانه لم يسمع

عطف على قوله بان التأنيث فهو من تتمة التعريف للزمخشري قال
صاحب المنائح قوله وانه لم يسمع عطف على ان التأنيث امر حقيقي
قط مشددة الطاء فهو اسم مبني على الضم مثل حيث ومنذ والعرب
تستعملها فيما مضى من الزمان كما تستعمل ابدا فيما يستقبل فيقولون
ماكلمته قط ولا اكلمه ابدا والمعنى من قولهم ماكلمته قط اي فيما انقطع
من عمري لانه من قططت الشيء اذا قطعته امنع الصرف في نحو بخلاف هند
والثاني اي والمذهب الثاني من المذاهب الثلاثة عدم اعتبار تحرك
الاوسط في العجمة اصلا اي لا للقيام ولا لغيره ومنع شتر وسقر للتانيث
والعلمية لا للعجمة والعلمية على هذا المذهب كما سيجيء الاشارة اليه
بخلاف التأنيث المعنوي قوله لان اعتباره اي تحرك الاوسط علة
لمخالفة التأنيث للعجمة في هذا الشرط في التأنيث المعنوي كائن لقيامه
اي تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع قوله القائم صفة للرابع مقام التاء
اي السادة مسد التاء مثل سقر فيقوى بوجود النائب اي يقوى التأنيث
بوجود نائب التاء اعني الحركة في الجملة لكونها بالواسطة يعني ان التحرك
نائب مناب الحرف الرابع وحرف الرابع نائب مناب التاء ولو رفع الواسطة
يكون التحرك نائبا مناب التاء ولذا قال في الجملة والله اعلم وهذا
اي اعتبار تحرك الاوسط لا يعقل بتشديد القاف اي لا يعتبر في العجمة
قوله اذ لا علاقة لها اي للعجمة علة للا يعقل ولذا قيل لا طريق الى معرفتها الا السماع
حتى يسد مسدها اي تلك العلاقة وهو مفعول يسد وفاعله قوله شيء
مثل تحرك الاوسط فلا وجه للتقوية اي اعتبار تحرك الاوسط لتقوية العجمة
بخلاف الزيادة قوله فان اكثر كلام العجم علة لمخالفة الزيادة على الطول والامتداد
نحو ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب وغيرها والعرب اي عرب العربا و
من اعداد الاوزان الخفيفة ويكثرها اي تلك الاوزان في كلامهم اي العرب
فتقوية الزيادة والمصدر مضاف الى فاعله قوله للعجمة متعلق بتقوية
وصلة مفعوله اي معتبرة لكونها مناسبة لها قوله و مجرد

قوله ومجرد زيادة حركة الخ جواب سؤال مقدر كانه قيل الحركة كالزيادة
في الامتداد فدفعه بقوله ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولا مؤديا
الى الثقل اي الى قلة الاستعمال في لغة العرب الا ترى بفتح الهمزة
ومد اللام وبفتح التاء والراء وبالالف المقصورة اي الا تنظر
الى كثرة نحو حجر اي وزن حجر فيها بخلاف الرباعي فانه يوجب طولا
مؤديا الى الثقل في لغة العرب وهذا اي المذهب الثاني
يعني اعتبار تحرك الاوسط في التأنيث دون العجمة واعتبار الزيادة
في العجمة قال البعض قوله وهذا اي المذهب الثاني الذي هو
ارجح المذاهب لسيبويه واكثر النحاة وارتضاه اي هذا المذهب
الشيخ الرضي في شرحه على الكافية قال البعض قوله وارتضاه الرضي
اي ارتضى الرضي لما ذهب اليه سيبويه والثالث اي المذهب الثالث
من المذاهب الثلاثة اعتباره اي اعتبار تحرك الاوسط في العجمة
قوله بدليل منع نحو سقر بلدة اضافات وشتر اي بدليل كونهما
غير منصرف وهذا اي المذهب الثالث يعني اعتبار تحرك الاوسط
في العجمة لابن الحاجب ومن تبعه كالبيضاوي وشهاب الدين
وغيرها ورد بانهما اي سقر وشتر اسما بقعة وقلعة اقول
المراد الشيخ الرضي حيث قال هذا ليس بقوي لاحتمال اعتبار
تأنيث البقعة والقلعة نعم لو ثبت منع صرفه اذا سمي به مذكرا او
ارجاع الضمير المذكر اليه ثبت اعتبار العجمة فيه وتبعه الفاضل العصام
في الحاشية وقال في الشرح ويمكن ان ينصرف المص بان تأنيث اسماء البقاع
بيد ورد على اعتبار الواضع فان جعلها اسما باعتبار البقعة مثلا فمؤنث
وان جعلها اسما باعتبار المكان فمذكر والعجمي بريء عن اعتبار التأنيث
اقول فيه انه يرده اعتبارهم التأنيث في نحو ماه وجور بهذا الاعتبار
مع انهما علمان في العجم وانه لا يدفع الالزام بنحو ملك هنا ولم يظهر لي
وجه اختياره في هذه الرسالة مع اعترافه بكونه مردودا قال عبد العزيز

يا ايها الذكي اذا تلوت هذا و تأملت فقد حسبت المص اختار
هذا المذهب لكنه اختار المذهب المردود في هذه الرسالة
اعني مذهب ابن الحاجب وهو اعتبار تحرك الاوسط حيث
قال وكل اسم اعجمي استعمل في اول نقله علما وهو زائد على الثلاثة
او متحرك الاوسط وانما تظهر الثمرة اي لا تظهر الثمرة وانما
تظهر ثمرة اختلاف مذاهب الثلاثة في العجمة او ثمرة الاختلاف
على ثلاثة اوجه في العجمة في نحو لمك بفتح اللام وضم الميم على وزن
عضد اسم رجل هو اب نوح عليه السلام ولم يسمع منه اي نحو لمك
يعني لم يسمع كونه غير منصرف قال مصنفك ولمك بفتح اللام
وضم الميم مثال لتحرك الاوسط مع العلمية وعند الجمهور هو
منصرف لانه لا تاثير لتحرك الاوسط وعليه سيبويه ذكره اي ما ذكر
من قوله اعلم ان ههنا ثلاثة مذاهب الى ههنا في الامتحان بعينه
قوله وتبع الخ اي وتبع المص دفع لسؤال ناش من قوله ذكره في الامتحان
فانهم ابن الحاجب في هذه الرسالة اي في رسالة الاظهار وهو
كل مؤنث اي غير المنصرف كل مؤنث سواء كان علما او لا قوله بالالف
ظرف مستقر على انه صفة مؤنث اي كائنة بالالف لا بالتاء مقصورة كانت
تلك الالف قال صاحب المنافع قوله كانت اشارة الى ان مقصورة
خبر كانت المقدرة التي جعلتها حال من الالف فالاولى جعل مقصورة
حالا من الالف اي حال كون تلك الالف مقصورة او ممدودة والمراد بها
اي بالممدودة الهمزة المنقلبة من الالف التي للتأنيث لا اي ليس المراد
بها ما اي الالف التي قبلها اي قبل الممدودة لان الالف التي قبلها
زائدة لتوسيع البناء لا دخل لها في التأنيث والتسمية بها بالالف
مجاز باعتبار الكون اي باعتبار الكون لانها الف في الماضي والتسمية
بالممدودة باعتبار السببية اي مجاز باعتبار علاقة السببية لكونها
سببا لمد ما قبلها والتأنيث بالالف سبب واحد قائم مقام علتين
قوله فانهم اشارة الى سؤال ناش من قوله والمراد بها الهمزة

الهمزة المنقلبة لا ما قبلها الخ كأنه قيل فعلى هذا يلزم اما الجمع بين الحقيقة
والمجاز او عموم المجاز مع عدم القرينة لان المراد من الاول متعين
ان يكون غير الهمزة وقيل اشارة الى سؤال مقدر كأنه قيل فعلى هذا يلزم
اما الجمع بين الحقيقة والمجاز او عموم المجاز ولا قرينة له اذ المتعارف
من الالف هو الاول وايضا المد في الحقيقة فيه لا في الثاني ولذا سمي
حرف مد وقيل اشارة الى ان تعليل التسمية بالالف بما ذكره مبني على القول
بعدم صحة اطلاق الالف على الهمزة واما على القول بالصحة فلا وان القول
في التسمية بالممدودة لكونها ممدودا بها ففيه حذف وايصال تكلف وقيل
اشارة الى ان تعليل التسمية بالالف بما ذكره مبني على عدم صحة جريان اطلاق الالف
على الهمزة وعلى هذا لا حاجة اليه وان القول في التسمية بالممدودة لكونها
ممدودا بها ففيه حذف وايصال تكلف لا يخفى فالحق ما ذكره او اشارة
اما الى ان في الالف جمعا بين الحقيقة والمجاز واما في وجه كون المراد بالممدودة
الهمزة لا ما قبلها وهو ان الالف التي قبل الهمزة لا يصح ان تكون للتأنيث
لعدم كونها في الآخر بل هي لمجرد مد الصوت كما قاله صاحب المنافع نحو حبلى
بضم الحاء وسكون الباء وبفتح اللام مثال للالف مقصورة وحمراء بفتح الحاء
وسكون الميم وبفتح الراء مثال للالف الممدودة والالف الممدودة
الهمزة اذ اصله حمرى بفتح الحاء وسكون الميم وبفتح الراء والقصر ثم زيدت
الف لمد الصوت فالتقى ساكنان فقلبت الثانية همزة فصار حمراء
قيل قائله الفاضل الجامي والهندي والشيخ الرضي وغيرها انما قامت
اي ما قامت انما قامت الالف مطلقا مقام العلتين للزومها اي الالف
مطلقا الكلمة التي لحقت هي بها وضعا اي لزوما وضعيا لا عرضيا
كتاء التأنيث فيكون مفعولا مطلقا مجازيا للزوم ويجوز كونه تمييزا
عن ذات مقدرة في نسبة اللزوم الى الضمير وهو شيء اي للزوم شيئها
الكلمة وضعا مثلا لا ابدال في حبلى حبل بحذف الف التأنيث المقصورة
يعني للانتقال فيما مؤنثه حبلى وفي مذكره حبل لانه ليس له مذكر لانه وصف

لمن في بطنه حبل ظاهر و لا يقال ايضا في حمراء حمر بضم الحاء وسكون
الميم و بحذف الف التأنيث الممدودة يعني لا يقال فيها مؤنثة حمراء
و في مذكره حمر لان مذكره احمر لا حمر فعلم انها لازمة الكلمة بحيث
لا تنفك عنها في وقت فجعل لزومها الكلمة التي دخلت هي عليها بمنزلة
تأنيث آخر فصار التأنيث فيها مكررا ذاتا و وصفا يعني صار ذاتها
تأنيثا و وصفها تأنيثا آخر والحاصل ان الف التأنيث لم تكن موضوعة
للفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت للتأنيث فقط والفرق بينهما
حاصل بنفس الصيغة لان صيغة المذكر احمر وصيغة المؤنث حمراء
وهذا ايضا دليل على لزومها الكلمة قوله بخلاف التاء التي هي للتأنيث
قوله فانها اي التاء اثبات وتعليل لكون التاء تخالف للالف ان لزمت
اي التاء وان هي للشرطية لزمت اي التاء بعارض اي بسبب عارض
لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما لان صيغة قائم تحتمل للمذكر و المؤنث
فوضع التاء للتأنيث فدخل عليه فعلم منه ان المجرد للمذكر والداخل
عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع والعارض
كالمعدوم فلا يقدر ان يقوم مقام السببين ولم تؤثر واحدة الا بشرط
العلمية فلو عرض اللزوم لعارض بعد اللحوق كالعلمية مثلا يعني
مثل ان يكون علما لم يقو قوة اللزوم الوضعي يعني لم يوجد فيه قوة
مثل قوة التأنيث الوضعي لكونه في الاصل عارضا فلم يقدر ان يقوم
مقام السببين قال الاستاد قوله كالعلمية بيان وتمثيل لعارض
وقال البعض قوله كالعلمية اي كلزوم التاء لها في حال علميتها
ورده اي ما قاله القائل او قول القائل المصرح في الامتحان
قوله بانه اي الشان بيان لطريق رده ان ارادوا اي ان اراد القوم
بعدم اللزوم المنفهم من قولهم بخلاف التاء قال البعض قوله ان ارادوا
بقولهم بخلاف التاء اذ ما له التاء ليست بلازمة عموم السلب
في التاء على معنى لا شيء من التاء بلازم لكلمة وضعا قال البعض

قال البعض قوله عموم السلب في التاء اي عموم سلب لزوم التاء
فمنقوض اي فهو منقوض بنحو ظلمة اي بان بعض التاء لازمة لها
كما في نحو ظلمة قوله اذ لا يقال تعليل للانتقاض اي لانه لا يجوز
ان يقال ظلم ملابس بمعناها اي بمعنى ظلمة وان ارادوا اي وان اراد
قوم النحاة بعدم اللزوم المنفهم من قوله بخلاف التاء قال البعض
قوله وان ارادوا بقولهم بخلاف التاء اذ ما له التاء ليست بلازمة
للكلمة سلب العموم على معنى ليس جميع التاء بلازم بل بعضه قال
الاستاد قوله ان ارادوا عموم السلب المعبر عنه بالسلب الكلي
على معنى لا شيء من التاء بلازم للكلمة وان ارادوا سلب العموم
المعبر عنه بالسلب الجزئي على معنى بعض التاء ليست بلازم للكلمة
او على معنى ليس بعض التاء بلازم للكلمة فكذا الالفان اي مثل التاء
الالف المقصورة والممدودة في كونهما غير لازمين للكلمة في الفرق
بين التاء وبين الالفين في هذه الجهة فهو منقوض ايضا بان بعض
الالف ليست بلازمة ايضا او بانه ليس بعض الالف بلازم للكلمة ايضا
كما في نحو ذكرى بكسر الذال وسكون الكاف وفتح الراء والقصر
وضراء بفتح الضاد وتشديد الراء وبالمد فانه يجوز فيهما ان يقال
ذكر وضر فلا لزوم فيهما ايضا قال خواجه زاده قوله نحو ذكرى وضراء
فان الالف في نحو ذكرى وضراء غير لازمة اذ يقال ذكر وضر بمعناهما
كقائم وقائمة وقال امام الايوبي وان ارادوا به سلب العموم
على معنى بعض التاء ليست بلازمة لها فهو منقوض ايضا بان بعض
الالف ليست بلازمة ايضا كما في ذكرى وضراء فانه يجوز فيهما ان يقال
ذكر وضر وقال الاستاد قوله نحو ذكرى وضراء اي يقال في هذين المثالين
ذكر وضر بمعناهما وان ارادوا بعدم اللزوم المنفهم او بقولهم
بخلاف التاء مجيء التاء للفرق بين المذكر والمؤنث مطردا في بعض الصفات

لكن ثمة بخلاف بعضها كعلامة لان التاء في قائمة زيدت للفرق بين المذكر
والمؤنث وفي علامة للمبالغة فكذا المقصورة اي مثل التاء الالف المقصورة
في الكون للفرق في افعل التفضيل كفضلى والممدودة اي وكذا الممدودة
في افعل الصفة كحمراء فهو منقوض ايضا بان الالفين يجيئان للفرق في الصفة
ايضا حيث يجيء المقصورة في افعل التفضيل ويجيء الممدودة في افعل الصفة
وهذا لا يكون دليلا للفرق ايضا قال البعض قوله فكذا المقصورة اي مثل التاء
الالف المقصورة في افعل التفضيل مثل افضل في المذكر وفضلى في المؤنث قوله
والممدودة معطوف على قوله المقصورة في افعل الصفة مثل احمر في المذكر وحمراء
في المؤنث وقال الآخر قوله فكذا المقصورة في افعل التفضيل والممدودة
في افعل الصفة اي مثل التاء الالف المقصورة في افعل التفضيل والممدودة
في افعل الصفة في كونهما للفرق فالفرق بين التاء وبين هذين الالفين
فهو منقوض ايضا الا ان يدعوا مجيء التاء للفرق مع عدم تغير الصيغة
اي مع عدم تغير صيغة المذكر عند دخول التاء نحو ضارب وضاربة مثلا
بخلاف الفي التأنيث فان مجيئهما للفرق مع التغير وهو يدل على الجزئية
واللزوم كذا قاله الشارح في حاشية الامتحان قال عبد العزيز البروي في حاشية الامتحان
اقول ان معنى لزوم الفي التأنيث للكلمة وضعا انه تغير الكلمة معهما
عن بنية التذكير نحو سكران وسكرى واحمر وحمراء وهذا خفي على اكثر الشراح
من القائلين بهذا الوجه فلا يخفى عليك ان تاء مثل طلحة ليست كذلك واما
تاء الصفات فظاهر فلا تلزم التاء للكلمة وضعا او ان المراد بالتاء
القابلة بهما في اللزوم ما زيدت للتأنيث والتاء في مثل طلحة
ليست كذلك فلا نقض به واذا تأملت هذا فقد علمت انهم ارادوا
عموم السلب وان الحمل على غيره تعسف على ما لا يخفى انتهى كلامه
المفيد للمراد وقال الاستاذ عليه رحمة الخلاق قوله مع عدم تغير الصيغة
اي مع عدم صيغة المذكر عند دخول التاء بخلافها عند دخول الالفين
فانها تتغير عند دخولهما وقال البعض قوله مع عدم تغير الصيغة اي صيغة المذكر
التي

دخلها التاء وهي متغيرة عند دخول الالفين والكثرة اي
ومع كثرة دخول التاء بخلاف دخول الالفين ويجعلون هذا
الادعاء فرقا بينهما وهذا اوجه ولكن ليس بقوي اي ولكن
ذلك الادعاء ليس بوجه قوي في الفرق الا ان ينظم اليه اي
الى ذلك الادعاء اي ادعاء الكثرة وهو استثناء من قوله ليس بقوي
قلب التاء هاء في الوقف والقلب مصدر مضاف الى مفعوله
وهي اي التاء حرف خفي كأنه اي التاء يعني اظن انه معدوم
فغلب اي فبهذا كثر مفارقة التاء وندر وقل مفارقة الالفين
لان وضع التاء للفرق بخلاف وضع الالفين لانه للتأنيث فالحكم
للغالب اي للكثير والنادر كالمعدوم حاصله اختيار الشق
الثالث لكن بادعاء الكثرة بالانضمام وحمل اللزوم وعدمه على الادعاء
لا التحقيق ومن جعل حاصله ان الحكم باللزوم وعدمه للنوع ويتخلف
بعض الافراد لا يرتفع حكم النوع لم يتدبر فتدبر قال الاستاذ
قوله والكثرة عطف على عدم اي ومع كثرة دخول التاء بخلاف دخول
الالفين ويجعلون هذا المدعى او ما ادعوه فرقا بينهما وهذا اوجه
ولكن ليس بقوي اي ولكن ذلك المدعى ليس بوجه قوي في الفرق
او ولكن ليس ما ادعوه بوجه قوي في الفرق لان دلالة التغير
على الجزئية ليست بمطردة في نحو ضربت خطابا وتكلما فتذكر فلا يستدل
بعدمه عدمها فحينئذ لم يكن مفارقة التاء كثيرة غالبة بحيث يعد عدمها عدما
ومفارقة الالفين قليلة نادرة بحيث تعد عدما قوله الا ان ينظم اليه
اي الى ذلك المدعى بفتح العين والقصر او الى ما ادعوه استثناء من قوله
ليس بقوي قلب التاء هاء في الوقف والمصدر مضاف الى مفعوله
وفاعله متروك وهي اي الهاء حرف خفي كأنه اي الهاء اي اظن انه
معدوم فغلب اي اذا انظم اليه قلب التاء هاء فكثر مفارقة التاء
والمفارقة مأخوذة من الفرق وندر وقل مفارقة الالفين بحيث تعد عدما

قوله كل علم بفتح العين واللام اي غير المنصرف كل علم لا اسم جنس
فيه اي كائن في ذلك العلم تاء التأنيث الموقوف عليها هاء
نحو اخت وبنت ليس مما فيه تاء التأنيث لفظا اي حال كونه ملفوظا
لا مقدرا علما لمذكر او مؤنث سواء كان زائدا حروفه على الاحرف الثلاثة
او كان ثلاثيا سواء كان ذلك الثلاثي متحرك الاوسط اي متحركا
اي متحركا حرفه الاوسط اولا اي او لم يكن متحرك الاوسط اذ لا حاجة
الى اعتبار الاول فافهم نحو فاطمة علم لمؤنث وحمزة علم لمذكر
قال امام الايوب فالاول مثال لما كان معناه مؤنثا ايضا والثاني
مثال لما كان معناه مذكرا انتهى او الاول مثال لما كان مؤنثا
حقيقيا والثاني مثال لما كان مذكرا حقيقيا او تقديرا اي
او مقدرا ذلك التاء والالف للزومها لا تقدر ذكره الرضي
انما شرط فيه اي في التأنيث بالتاء بخلاف قسميه في منع الصرف او
انما شرط في منع التأنيث بالتاء مطلقا او انما شرط في سببية
منع صرفه او انما شرط في سببية منع التأنيث بالتاء مطلقا
او انما شرط في سببية منع التأنيث اللفظي والمعنوي كذلك
او انما شرط في سببية منع كل منهما العلمية اي كون محله علما
قوله لتصير التاء متعلق بقوله شرط وعلة له لازمة للكلمة بعدما لم تكن
لازما لان التاء في الاصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث وهي
لا تكون لازمة للكلمة اسما كانت تلك او صفة كجارة حسنة كذا
قاله عبد الغفور وقال الفاضل العصام قوله لتصير التاء لازمة فيما كان
التاء فيه للتأنيث واما التاء التي هي جزء الكلمة كجارة فشرط فيه العلمية
لانها في منع الصرف فرع تاء التأنيث فجعلت على وتيرتها قوله لان الاعلام
متعلق بتصير وعلة لصيرورة التاء بهذا الشرط لازمة محفوظة عن التغير
والتصرف اقول يعني لا تتغير بادخال اللام والاضافة والتعريب او هو
من التغيير

من التغيير ذكره في الامتحان في بحث العجمة وقس عليه التغريس وغير ذلك
من الالسنة فيحفظ عن جميعها قوله بقدر الامكان اشارة الى انه
يتصرف فيها اذا لم يكن المحفوظ كما في الترخيم قال محرم افندي قوله
بقدر الامكان وان جاز التغيير فيها في الترخيم وفي ضرورة الشعر
بخلاف ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تزول لانه لا حاجة بها للفرق
بين المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الالف
لانها وضعت للتأنيث لا غير فتلزم الكلمة بلا شرط العلمية
والمراد بالتاء الزائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تكون عند الوقف
هاء وسواء كانت للتأنيث مثل طلحة او جزء من الكلمة من غير بدل
كجارة ولانها اي ولان العلمية علة ثانية لصيرورة التاء لازمة
وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة لان الاسم
يوضع اولا على الجنس ثم يوضع علما مثل عائشة من عاش يعيش
فهو عاش ووضعه في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به
فقط وضعته ثانيا معها وصارت التاء كلازم الكلمة في هذا الوضع
فلزمت للكلمة وضعا لكن وضعا ثانيا كذا قاله محرم افندي فيكون
التاء اي اذا كان وضعها وضعا ثانيا فيكون التاء حرف مبنى
وحرف المبنى الذي يبنى منه الكلمة كتاء حمزة واخت بلا اختلاف
بين النحاة قوله بعد ان كان حرف معنى وحرف المعنى الذي يفيد
معنى كتاء قائمة وضاربة ظرف مستقر صفة لحرف مبنى فيلزم التاء
للكلمة قوله وهو اي والحال ان العلم اشارة الى ان الواو فيه
للحالية والضمير راجع الى العلم قال البعض قوله اي والحال ان العلم
يشير الى ان الواو حالية والجملة حال من ضمير فيه لكن لا مطلقا بل بعد تقييده
بقوله تقديرا ولذا وصف الشارح بقوله الذي اي العلم الذي فيه اي كائن
في ذلك العلم التاء تقديرا اي تاء التأنيث تقديرا زائد حروفه

اى ذلك العلم على الاحرف الثلثة لان الحرف الرابع في حكم التاء التأنيث
قائم مقامها فيأخذ حكمها فيؤثر مثلها فتكون التاء مقدرة سواء
كان علم المؤنث اولا اى سواء كان العلم المذكور علم المؤنث
او لم يكن علم المؤنث بل كان علم المذكر كزينب سمي به مذكر
او مؤنث او هو اى العلم المذكور متحرك الاوسط اى متحرك
حرف الاوسط قال البعض قوله او هو اشارة الى ان قوله او متحرك
الاوسط معطوف على قوله زائد قوله حال كونه اى العلم المذكور
اشارة الى ان قوله علم المؤنث حال من المستكن في متحرك كما يدل
عليه قوله علم المؤنث اولا قال الاستاد قوله حال كونه اى متحرك
الاوسط اشارة الى ان قوله علم المؤنث حال من متحرك الاوسط لانه خبر
والحال منه يجوز عند الجامي كما يدل عليه تغيير ضمير به في قوله الاتي ولو سمي به
حيث فسره الشارح بقوله اى بذلك المتحرك الاوسط نحو قدم اسم
امرأة وينبغي للمص ان يقول او عجمة بعد قوله متحرك الاوسط
كما قال البيضاوي قوله ليشمل متعلق بينبغي وعلة له مثل ماه
وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفهما للعلمية والتأنيث المعنوي
مع شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي وهو العجمة قال الاستاد
قوله وينبغي اى وجب ان يقول او عجمة كما في الكافية قوله ليشمل
علة للمقول او عجمة مثل ماه وجور لان ماه وجور علمين لقريتين
من بلاد العجم لا ينصرفان مع كونهما ثلاثيين ساكني الاوسط لتقوى التأنيث
بالعجمة ولو انفرد كل لا يجب منعه بل لا يجوز في نحو نوح ولعله سقط من قلم
الناسخ كذا في فتح الاسرار اقول لما لم يجب منع حرف ثلاثي ساكن الاوسط
عند المص لعدم تأثير العجمة فيه على الاصح بل يجوز صرفه ومنعه لزم فصله
عما يجب فيه المنع ولذلك لم يقل او عجمة حتى لا يشمل مثل ماه وجور وافرد
بالذكر بقوله ولو كان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط ولا يرد على المص
بعد التعريض

بعد التعريض لعطف البيضاوي لان لكل مقام مقال وجه هذا الاشتراط
اى اشتراط احد الامرين في وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف
او اشتراط الزائد على الثلاثة او متحرك الاوسط في تأثير التأنيث المعنوي
ضعف التاء المقدرة في اقتضاء اعتبار التأنيث لعدم ظهورها في مثل
عقرب فلا تقوى اى اذا ضعف التاء المقدرة فلا تقوى التاء المقدرة
قدرة الملفوظة اى كقوة التاء الملفوظة فلا بد من المقوي وهو الزيادة
على الثلاثة او متحرك الاوسط الا تقوى بقيام شيء وهو الحرف الرابع
في اللفظ مقامها اى مقام التاء المقدرة ولو بالواسطة ولو هذه
للوصلية اى ولو كان القائم مقام التاء بالواسطة وهو الحركة القائمة
مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء المقدرة بالذات فهي بواسطة
كذا قال عبد العزيز التبريزي والحرف الرابع قائم مقامها اى مقام التاء
المقدرة فيأخذ حكمها فيؤثر مثلها قال الاستاد قوله والحرف الرابع
في مثل عقرب قائم مقامها اى مقام التاء المقدرة فكان مؤنثا حكما لانه
وان لم يكن فيه تأنيث لفظا ولا معنى الا ان فيه تأنيث حكما وهو
الحرف الرابع القائم مقام التاء المقدرة يعلم ذلك بدليل عدم ظهورها
اى التاء المقدرة في مثل عقيرب بكسر الراء تصغير عقرب والحرف الرابع فيه
قائم مقام التاء المقدرة لعدم ظهورها وفي المفصل وتاء التأنيث
لا تخلو من ان تكون ظاهرة او مقدرة فالظاهرة ثابتة ابدا والمقدرة تثبت
في كل ثلاثي الا ما شذ من نحو عريس وعريب في عرب وعرب ولا تثبت في الرباعي
الا ما شذ من نحو قديمة في قدام ووريئة في وراء انتهى كلامه قال الشارح رح
في حاشية الامتحان قوله بدليل عدم ظهورها في مثل عقيرب وسره الامع وجود
الداعي كما سيجيء انها لو ظهرت لكانت خامسة والخامسة تحذف ولو اصلية
فيضيع الظهور فقام الرابع مقامها وقال السيد عبد الله قوله بدليل
عدم ظهورها في مثل عقيرب في تصغير عقرب لان التاء وان كانت كلمة برأسها
الا انها كحرف الكلمة المتصلة بها والحرف الاصلي محذوف اذا كان خامسا فلا يعود التاء
في الرباعي لانها لو عادت كانت خامسة فيجب ان تحذف فلما لم ترد التاء في الرباعي

جعل الحرف الرابع قائماً مقامها لان التاء في الاكثر انما تقع رابعة لانا لثة
مع وجوبه اي ظهورها في مثل قديرة لان المصغر بمنزلة الموصوف
مع الصفة فان رجيلا مثلا بمنزلة رجل صغير فكما يجب الحاق التاء
بصفات الاسماء التي قدرناها الى المشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر
كذا قاله الشارح في حاشية الامتحان قال خواجه زادة قوله قديرة
تصغير قدر اعلم ان المؤنث المعنوي اذا كان ثلاثيا يجب اظهار التاء
في التصغير واما اذا كان رباعيا فلا تظهر الا نادرا وحركة الوسط
قائمة مقام الحرف الرابع بدليل وجوب الحذف اي حذف الاخر في مثل
جمزى بفتح الجيم والميم وبكسر الزاء وتشديد الياء لان اصله جمَزَى
بفتح الجيم والميم وبفتح الزاء والقصر والحق ياء النسبة وحذف وجوبا
بقيام حركة الوسط مقام قال صاحب المنافع قوله بدليل وجوب الحذف
في مثل جمزى الخ اي وجوب حذف الالف الرابعة في حال النسبة لكونها
في حكم الخامسة الواجب حذفها مطلقا في النسبة بتحرك الاوسط كما في جمزى
بياء النسبة في النسبة الى جمزى بالالف وقال الشارح في حاشية الامتحان
قوله بدليل وجوب الحذف في مثل جمزى في النسبة الى جمزى مما كان الرابع
فيه الفا زائدا والثاني متحركا فانه لما كان الحركة بمنزلة الحرف لكونها بعض
حروف صارت الالف فيه كالخامسة الواجبة الحذف للثقل بطول الكلمة
فوجب حذفها للثقل بسبب الحركة وقال خواجه زاده قوله وجوب الحذف
في مثل جمزى اعلم ان القاعدة في النسبة وهي وجوب القلب في الثلاثي
وجواز الامرين في الرباعي ووجوب الحذف في الخماسي وجمزى رباعي فلما لم يجوزوا
القلب فيه علم ان تحرك الاوسط قائم مقام الرابع فصار خماسيا فلذا
وجب الحذف مع جواز حبلوي في النسبة الى حبلى مما كان الرابع فيه
الفا زائدة والثاني ساكنا فانه لما لم يكن السكون بمنزلة الحرف لخفته
لم يصر الالف فيه كالخامسة فلم يجب حذفها ويجوز حبلاوي بزيادة الالف
قبلها تشبيها لها بالممدودة كذا في حاشية الامتحان وفي شرح الانموذج

وفي شرح الانموذج قوله مع جواز حبلوي اي وهي المنسوب في الالف
المقصورة الزائدة الرابعة وجهان احدهما القلب اي قلب الالف واوا
كحبلى يقال حبلوي والثاني الحذف اي حذف الالف وهو احسن الوجهين
كحبلى بالقصر يقال حبلي بتشديد الياء انتهى ما فيه قال صاحب المنافع
قوله مع جواز مثل حبلى بياء النسبة في نسبة حبلى بالالف
المقصورة لخفتها بسكون العين ويجوز حبلوي وحبلاوي
والعجمة التي تركه المص وان لم تكن وان هذه للوصلية مؤثرة
في الثلاثي الساكن الحرف الاوسط قوله على الاصح اي على القول
الاصح احتراز عن قول الزمخشري كما سبق فلا اقل من تقوية التأنيث
اي من تقوية التاء في اقتضاء اعتباره لانها مناسبة للتاء في الفرعية
وعن الاصالة فظهر ان التقوية اما بالقيام لفظا واما بالمناسبة
معنى كذا قاله الشارح في حاشية الامتحان وقال البعض قوله فلا اقل
من تقوية التأنيث اي فلم تكن العجمة اقل من تقوية سبب اخر
وهو التأنيث ولضعف هذين اي العجمة وتحرك الاوسط وجه
عدم القيام مقام التاء المقدرة اصلا في الاول وكون ذلك القيام
بالواسطة في الثاني كذا قاله عبد العزيز النيروي وقال الشارح
في حاشية الامتحان قوله ولضعف هذين لكون القيام في الاول
بالواسطة ولكون الثاني امرا اضافيا ثم قال عبد العزيز فعلم
ان الاول اضعف اما عدم الاول من الثاني فظاهر لكونه محض
معنوي مع خرقه الواسطة فلذلك لا يؤثران قوله ولضعف هذين
متعلق بقوله لا يؤثران الا يؤثران فيما اي في شيء والمراد منه العلم
قوله في مسماه ظرف مستقر خبر مقدم اي كائن في مسمى ذلك الشيء وقوله
تأنيث مبتدأ مؤخر والجملة صفة ما او صلته فلو لم يكن فيه تأنيث كحائض
التأنيث في النزع حتى لا يقوي الشرط الضعيف فلم يقدر على منع حقيقة

من الصرف فلهذا قالوا حين جعلوا ماه وجور وسقر ممتنعا اعلام لبلديه وطبقة من طبقات النار ولم يقولوا المكانين ومنزل بل لم يقولوا اولهم لجهنم كما في القاموس تأمل انتهى كلامه بخلاف الرابع اى بخلاف الحرف الرابع فانه يؤثر في الشرطية بلا تأنيث سيما ما هو منه لقوته في القيام نحو زينب علما للمذكر فانه لا يجرى للعلمية والتأنيث الحكمي فيه بحث وتحقيق فليتأمل على وجه حقيق كذا قاله عبد العزيز وقال الشارح في حاشية الامتحان قوله بخلاف الرابع لكون القيام فيه بالواسطة ولكونه لفظيا كما اشار اليه اى كما اشار المص الى التأثير فيما في مسماه تأنيث قال صاحب المنافع قوله كما اشار اليه اى الى عدم التأثير الا فيما في مسماه تأنيث وقال البعض قوله كما اشار اليه اى لما اشار الى ضعف هذين فهو تعليل لضعفهما بقوله اى المص علم المؤنث وقيل في وجه هذا الاشتراط القائل الفاضل الجامي كذا قاله صاحب المنافع وقال البعض قوله وقيل في وجه اشتراط هذه الشروط الثلاث السلامة اى سلامة الكلمة يعني وانما اشترط ذلك في تأثير التأنيث التقديري لسلامة الكلمة التي تكون غير منصرف بثقل احد الامور الثلاثة وهي الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة قال الاستاد قوله وقيل القائل الفاضل الجامي اى وقيل في وجه اشتراط احد الامور الثلاثة في وجوب تأثير التأنيث المعنوي قوله السلامة خبر مبتدأ محذوف بثقل احد الامور الثلاث زائد على الثلاثة وتحرك الاوسط والعجمة قوله عن مقاومة الخفة متعلق بالسلامة اى عن معارضة الخفة لثقل احد السببين وهي التأنيث يقتضيان بثقلها ان يخفف الاسم بحذف التنوين منه والجر اذا كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط لم يكن ثقيلا باجتماع السببين فيه وهو متعلق بمقاومة وصلة او عن مزاحمتها اى ممانعة الخفة لتأثيره اى لتأثير احد السببين

اى لتأثير احد السببين ورده اى ماقيل في وجه الاشتراط المصنف في الامتحان بانه اى الشأن لاطائل اى لا فائدة له اى لذلك الوجه في وجه الاشتراط فالوجه عند المصنف مقاومة الشرط ضعف التأنيث كما ترى وهذا هو الاوجه لكن لاوجه لرد ماقيل لانه وجه آخر في الاشتراط قال البعض لاطائل له اى لا فائدة لما قاله ذلك القائل اما اولا اى اما عدم الطائل له اولا فلان تأثير العلل اى فثابت لان تأثير العلل التسع في منع الصرف ليس اى ذلك التأثير للثقل بل للفرعية يعني انه ان اراد ان التأثير للثقل فقط فليس كذلك بل للفرعية كما صرح به القائل وغيره اقول هذا مغالطة اذ المراد بالخفة هي المضافة الى الكلمة لا السبب وهو ظاهر على ان الضعف لا يمنع الفرعية ايضا فعلم من هذا ما في قوله واما ثانيا اى واما عدم الطائل ثانيا فلعدم لزوم الثقل اى فثابت لعدم لزوم الثقل في وجه الاشتراط لها اى للعلل يعني وان اراد انه للثقل والفرعية معا غير مستقلين فلزوم الثقل للكل منها ممنوع لانه لا يوجد ولا يتصور في البعض بل يوجد في البعض ما يقابله فيلزم جواز انصرافه لانتفاء احد جزئي سبب التأثير وذا خلاف الاستعمال وخرق الاجماع كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور فيها اى في العلمية والوصف والعدل الثقل بل حصول الخفة في الاخير اى في الكثرة اذ لا خفة في جمع على تقدير خروجه من جمع بلكون يعني بل حصول الخفة في اكثر العدل فيكون المراد من الاخير هو العدل ظاهر اى بديهي لان ثلث مثلا معدول من ثلثة ثلثة واما ثالثا اى واما عدم الطائل ثالثا فلان اى فثابت لان انصراف نحو قدم وماه وجور حال كونها علما للمذكور يدل اى انصراف نحو قدم الى على ان مدار الاشتراط وعدمه اى عدم الاشتراط ضعف التأنيث نعم الا انه

لايرد ما يمنعه المص لان تسمية المذكر بالمؤنث بحث آخر
فليكن الشرطية لضعف التأنيث وفي الاصل لخفة الكلمة
اذ لا التزام ولا منافاة بينهما نعم يلزم على هذا تأثير السبب
الضعيف وقوته اي التأنيث قوله اذ الخفة علة ليدل والمقاومة
سيان في الحالين اي حالي العلمية للذكور والاناث بخلاف
الضعف والقوة فانها اذا كانت اعلاما للذكور زاد ضعف
التأنيث ولا يقوي الامالة مزيد قوة ولذلك انصرف ما ذكر
لعدم وجوده فيه ولو كان مدار الاشتراط وعدم الخفة والمقاومة
لامتنع ما ذكر في الحالين فنقول من قال الثالث مما لا يعتنى لظهور
لا مناسبة له لما نحن فيه كذا قاله الشارح في حاشيته على الامتحان
قوله ولو سمي به اي بذلك المتحرك الاوسط الذي كان التاء
فيه مقدرة بيان للفرق بين زينب وبين قدم فان زينب اسم امرأة
لكنه لو سمي به مذكر غير منصرف ايضا لوجود الحرف النائب بخلاف
نحو قدم فانه لو سمي به مذكر انتفى التأنيث لفظا ومعنى والمراد
بنحو قدم ما كان على ثلاثة احرف متحرك الاوسط ومكتسب التأنيث
من معناه كذا قاله امام الاديب وقال الاستاد قوله ولو سمي به
اي بذلك المتحرك الاوسط بيان لحكم ذلك المتحرك الاوسط
بعد تسمية المذكر به مذكر اي لفظ مذكر صرف وجوبا وانما صرف
بعد تسمية المذكر او عند تسمية المذكر لغاية ضعف التأنيث اي
غاية ضعف التاء المقدرة في اقتضاء اعتباره لعدم ظهورها وعدم
في المسمى حينئذ اي حين كونه مسمى بالمذكر او حين التسمية به
فلا يتقويه اي اذا ضعف التأنيث فلا يتقويه شيء من الاشياء الا يتقويه
القائم وهو الحرف الرابع مقامه اي مقام التأنيث بالذات لا بالواسطة
فان تحرك الاوسط يقوم بالواسطة فلا يقدر ولا يقوى العجمة التي لم توجد
شرطها فلو سمي بالزائد على الثلثة اي لو سمي مذكر بلفظ زائد حروفه
على

على ثلاثة وهو مؤنث معنوي منع من الصرف يعني يكون الزائد غير منصرف
لو تأنيثه لو هذه للشرطية اي لو كان تأنيث ذلك الزائد اصليا بان لم يحتج
الى تأويل غير لازم قال بعض الاشراف قوله لو كان تأنيثه اصليا بان لا يكون
منقولا عن المذكر في الاصل وان لا يكون تأنيثه محتاجا الى تأويل غير لازم
فانا اخذنا الثاني وتركنا الاول وان كان هذا هو المتبادر من قول الشارح
ولو تأنيثه اصليا لما قاله المولى الكامل عصام الدين رحمه الله رب العالمين
من انه اذا كان في الاصل مذكرا لا يسمي به العرب المذكر ثانيا فلنقطع فكان
هذا اعتراضا على ابن الحاجب بان يقال يجب عليه ان يزيد ذلك ايضا
لئلا يلزم نحو كلاب اذا سمي به مذكر كما اشار اليه الشارح فاقول في جوابه
ان المراد به ما لم يكن تأنيثه بالتأويل بقرينة تبادره عند اطلاقه
فيخرج ما كان تأنيثه به نعم الزيادة خير والا اي وان لم يكن تأنيثه اصليا
فمنصرف اي فهو منصرف في كل حال اي في حال وجود الزيادة وعدمها
ككل مكسر بغير تاء اي بلا تاء وان لم يكن بلا تاء بل كان بها لم يحتج
الى التأويل واحترز بالمكسر عن المذكر السالم لانه لا يقبل التأويل بالجماعة
لوجوب تذكير عامله كجاء المسلمون او رجل قاعد ناصروه واحترز بغير تاء
عن مثل حجارة وفرازنة مما فيه التاء فانه ليس مما نحن فيه لكون تأنيثه
لفظيا فعلم من هذا ان قولهم كل جمع مؤنث ليس على ما يقتضيه ظاهر العبارة
بل المراد غير ما ذكرنا فاعرفه فان تأنيثه اي ذلك المكسر بتأويل الجماعة
ولا يلزم اي التأويل بالجماعة لجواز تأويله اي ذلك المكسر بالجمع فمثل كلاب
جمع كلب اذا سمي به اي مثل كلاب مذكر صرف اي يصير منصرفا بادخال الكسر
والتنوين ولو كان علم المؤنث ثلاثيا لا زائدا على الثلاثي ساكن الحرف
الاوسط اي ساكن حرفه الاوسط يجوز صرفه اي جعله في حكم المنصرف
بادخال الكسر والتنوين قوله لضعف تأنيثه اي علم المؤنث متعلق
بيجوز المقيد بقوله صرفه وعلة له قال الاستاد قوله لضعف تأنيثه اي علم المؤنث

نظرا الى انتفاء شرط وجوب تاثير التأنيث المعنوي اعني احد الامرين وهما الزائد على الثلاثة ومتحرك الاوسط ومنعه اى منع صرفه يعني ويجوز جعله في حكم غير المنصرف بعدم ادخال الكسر والتنوين قال الاستاذ قوله يجوز صرفه وهو مذهب الجرمي والمبرد ومنعه وهو مذهب المحققين كسيبويه والخليل وهو المختار وحكى السيرافي عن الزجاج وجوب صرفه قوله لوجود السببين اى العلمية والتأنيث متعلق بيجوز المقيد بقوله منعه وعلة له وقال الاستاذ قوله لوجود السببين في الجملة وهما العلمية والتأنيث المعنوي علة لجواز منعه ولو كان ولو هذه للوصلية احدهما اى احد السببين وهو التأنيث ضعيفا نحو هند وكل علم اى غير المنصرف ايضا كل علم في الحال لا في الاصل وانما اشترط في التركيب المزجي او في المركب المزجي العلم في الحال ليتحقق الافراد لفظا ومعنى وفرعية التركيب باعتبار الاصل فانه فرع الافراد الاصلي الذي لم يسبق تركيب فلا يرد ما قيل انه ان اراد ليكون المركب كالمفرد لان المنع من احكام الكلمة فذلك حاصل بزوال الاعراب من اخر الاول بلا علمية كما في منارة وخمسة عشر وان اراد ليكون مفردا لفظا ومعنى يلزم انتفاء اعتبار الفرعية بالتركيب كذا في حاشية الامتحان قوله لان المنع متعلق بيتحقق وعلة له حال الكلمة الواحدة لا الكلمتين فلا يتحقق الا بعد تحقق الافراد قال الاستاذ قوله في الحال اى في حال الاستعمال او في حال التركيب او في حال المنع قوله ليتحقق الافراد متعلق بمقدر وهو انما قيدنا العلم بقولنا في الحال والمراد بالافراد مقابل التركيب قوله لان منع الصرف اى لان غير المنصرف حال الكلمة لا الكلمتين التي للوحدة وهذا اى وهذا التعليل اولى لانه يحصل به محل المنع وبالثاني قوة السبب ولا شك ان الاحتياج الى الاول اشد كذا قاله الشارح في حاشية الامتحان وقال الاستاذ قوله وهذا اى وهذا التعليل اولى

قال صاحب النتائج قوله ليتحقق الافراد فيكون في حالة الاصل كلمة [illegible]

[illegible] في التركيب [illegible] كلمتين [illegible]

اولى الخ وجه الاولوية كون الاحتياج الى تحقق الافراد اشد منه الى الامن من الزوال لان ذلك يحصل منع الصرف وذا يحصل القوة للسبب وقال الاخر وجه الاولوية لانهم فسروا التركيب بما هو جعل كلمتين او اكثر كلمة واحدة وهذا التفسير مقصود بهذا التعليل التزاما من قد لهم اى النحاة كالجامي والهندي وغيرهما قال البعض قوله من قد لهم اى قول الفاضل الجامي والهندي وغيرهما في مقام التعليل وانما اشترط العلم في التركيب المزجي او في المركب المزجي او اشترط العلم في التركيب ليأمن اى التركيب او المركب لكونه عارضا يقبل الزوال من الزوال بسبب الانحلال لان الكلمتين حينئذ تدخلان في موضع العلم فيأمن من حذف احدهما لان العلمية تأمن من الزيادة والنقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال ولما من العلمية وضع له والكلمة التي وضع عليها ينبغي ان تكون مصونة لا تقبل الزوال فيحصل له اى للتركيب حيث كان علما نوع قوة لانه مأمون من الزوال والعروض فيؤثر بها في منع الصرف ذكره اى ما ذكر من في الحال الى هنا في الامتحان قال صاحب فتح الاسرار وانما اشترط العلم لان المركب لو لم يكن علما لم يكن اسما فلا يتصور انصرافه وعدم انصرافه مركب تركيب المزج والمراد بتركيب المزج ان تجعل الاسمان اسما واحدا لا بالاضافة ولا بالاسناد بل تنزيل عجزه منزلة تاء التأنيث ولذلك التزم فيه فتح اخر الصدر اذا كان معتلا فانه يسكن نحو معدي كرب لان ثقل التركيب اشد من ثقل التأنيث فناسب ان يخص بمزيد التخفيف فسكنوا ما كان منه معتلا وان كان نظيره من المؤنث يفتح نحو اميه وعادية من الكلمتين لا من فعل واسم مثل يزيد مع ضميره المستكن وتأبط شرا علمين فانهما باعراب تقديري عند الحكاية لا يظهر عدم الانصراف ولا من فعل وحرف مثل قد خرج ولا من حرف واسم مثل النجم وبري علمين منصرفان

وضاربة علما غير منصرف للتأنيث والعلمية لا التركيب انتهى ولان فعل
وفعل مثل ضرب ضرب لان اعرابه مبنى قال صاحب المنافع قوله مركب
من اسمين حقيقة كبعلبك او حكما كسيبويه في الاصل اى في اصل
استعماله الذى هو قبل العلمية قوله لان نحو النجم وبصرى مما هو مركب من حرف
واسم متعلق بمقدر وعلة له وهو انما قيدنا اسمين بقولنا في الاصل
لان نحو النجم وبصرى علمين اى حال كون النجم وبصرى علمين منصرفان
جبران قوله لان الحرف متعلق بمنصرفان وعلة له اى لان الحرف الذى
هو جزء من هذين المركبين وقوله لعدم استقلاله اى الحرف متعلق بقوله
لا يعتد اى لا يعتبر قوله بجزئيته اى الحرف فاعل لا يعتد والجملة خبر ان
في لان الحرف اى لا يعتد بجزئيته مما يركب معه فكأنه اى الشأن اى
فاظن انه لا تركيب فيهما اى في النجم وبصرى حتى يؤثر التركيب
في منع صرفهما يعنى لا يؤثر قوله ونحو من زيد وان زيدا معطوف على نحو
في لان نحو الخ هذان المثالان ايضا مركبان من حرف واسم قوله ونحو
يزيد مع الضمير لان يزيد مع غير الضمير علما غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل كما سبق ويزيد بالرفع في كل حال حكاية ونحو تأبط
شرا هذان المثالان مركبان من فعل واسم وكلاهما خارجة عن غير المنصرف
اعلاما اى حال كونها اعلاما قوله ونحو من زيد الخ اسم ان المستفادة
من العطف او اسم ان بواسطة العطف وخبرها قوله محكيات اى هذه
المذكورات او تلك المركبات محكيات فلا يظهر اى اذا كان هذه
المذكورات او تلك المركبات محكيات فلا يظهر فيها اى في هذه
المذكورات او تلك المركبات منع الصرف اى منع صرفها يعنى
لا يظهر فيها اثر غير المنصرف لكون الجزئين باقيين على ما كان عليه
ليس احدهما اى احد الاسمين عاملا في الآخر بمعنى الجار اى
في الاسم الآخر في الاصل بالاضافة في الاصل بان يكون الاول مضافا الى

[illegible]

مثل عبد الله او بكونه اى احدهما بمعنى الفعل بان يكون الاول
بمعنى فعل ناصب للثانى نحو ضارب زيدا بتنوين الاول ونصب الثانى
قال صاحب المنافع والمراد بمعنى الفعل هنا ما دل على الحدث احترز
اى احترز المصنف اى بقوله ليس احدهما عاملا في الآخر او بهذا القيد
عن مثل عبد الله وضارب زيدا قوله لانهما اى لان مثل عبد الله
وضارب زيدا متعلق باحترز وعلة له محكيان فلا يظهر اى اذا كان
محكيين فلا يظهر فيهما اى في مثل عبد الله وضارب زيدا المنع اى منع الصرف
او المنع من الصرف اذ المحكى باق على ما كان عليه او لان الجزئين باق
على ما كان عليه في الاصل قوله ولان الاضافة معطوف على قوله لانهما
وعلة ثانية لاحترز ومتعلق به بواسطة العطف لما اثرت هي
في المضاف قوله الصرف مفعول به لاثرت فلا تؤثر اى اذا اثرت
في المضاف فلا تؤثر الاضافة في المضاف اليه قبل المنع اى منع الصرف
مفعول به للا تؤثر وقوله لان غير المختار علة لعدم التأثير والمراد
من غير المختار هو الاضافة هنا لانها لكونها من خصائص الاسم
تؤثر الصرف في المضاف فلا تؤثر منعه في المضاف اليه قال بعض المحشين
قوله لان غير المختار اعنى الاضافة اذ هي تؤثر في المضاف الصرف
فكيف تؤثر في المضاف اليه المنع وهو متعلق بلا تؤثر وعلة له
لا يؤثر اى غير المختار الضدين اى الصرف ومنعه هنا كذا قاله الشارح
في حاشيته على الامتحان وقال عبد العزيز الشيروى قوله لان غير المختار
لا يؤثر الضدين اقول هذه قاعدة يعلم منها ان التركيب لا يؤثر الاضافة
ومنع الصرف الضدين فالمراد بالضدين ليس الضدين بل ضدان وبغير المختار
ما كان تأثيره ضروريا كالنار والماء والتركيب الاضافى وغيرها لا بالاختيار

وبالمختار اسم الفاعل هو الله المحيي المميت في آن واحد واختار المختار
على الاسم اشارة الى ان كونه تعالى يؤثر الضدين لكونه مختارا فقط لانه يريد
لا يجب عليه شيء ولا يعجزه عنه ولا جبر عليه تأمل في التوصيف بهذه الاوصاف
واحذر عن الطعن والاعتساف انتهى كلامه قوله فان النار التي هي
الفاعل الغير المختار تفصيل او تعليل للحكم بان الغير المختار لا يؤثر الضدين
لانه لا تؤثر شيئا من الاشياء الا انه تؤثر حرارة والماء لا يؤثر شيئا من الاشياء
الا انه يؤثر برودة قال البعض قوله والماء الذي هو الفاعل الغير المختار
لا يؤثر الا برودة ولا الثاني اي وليس الاسم الثاني صوتا في معروف
المقام للاسم وهو المحكي الواقع في التركيب وبهذا الاعتبار عد
من اقسام الاسم واسم لغير الكلمة وبهذا الاعتبار لم يعد من اقسام الاسم
بل لفظ لم يوضع للمعنى فلا سبيل الى كونه كلمة فضلا عن كونه
اسما لكنه في حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية فيكون اسما
حكما فعلى هذا لا يرد ما قيل هذا مستدرك لان قوله مركب
من اسمين مغن عن ان يقول ولا الثاني صوتا في الاصل الا ان الصوت
ليس باسم فافهم في الاصل اي قبل العلمية مثل سيبويه اي كون الثاني
صوتا في الاصل مثل سيبويه فيكون تمثيلا للمنفي قوله فانه اي مثل سيبويه تعليل
لمطابقة المثال للممثل مبني فلا يتصور في المبني الصرف ومنه هذا
مبني على رأي او محكي بناؤه اي مثل سيبويه فلا يظهر اثر المنع في محكي
البناء وهذا مبني على رأي آخر قوله بناؤه نائب فاعل المحكي قال
في بحث المبني فان كان الثاني صوتا بني الجزءان قال امام الاديب
وانما قال ولا الثاني صوتا فان الثاني مبني او محكي بناؤه ولا متضمنا
اي وليس الثاني ايضا متضمنا لمعنى الحرف في الاصل اي قبل العلمية
سواء كان ذلك الحرف عاطفا او جارا قوله كخمسة عشر اي كون الثاني

اي كون الثاني متضمنا لمعنى الحرف العاطف مثل خمسة عشر اي خمسة
وعشر قال الشارح الاول قوله ولا الثاني صوتا احترازا عن مثل سيبويه
لانه من قبيل المبنيات وقوله ولا متضمنا لمعنى الحرف احترازا عن خمسة عشر
وجاري اي وكمثل جاري بالاضافة الى ياء المتكلم بيت بيت اي
حال كون ذلك الجار ملاصقا بيته الى بيتي قال الاستاذ قوله جاري
خبر مبتدأ محذوف اي هو جاري وبيت بيت حال من جاري على قول من
قال يكون الجزء الحال اعني به الفاعل الجامي اي وكونه متضمنا
لمعنى الحرف الجار كجاري بيت بيت والمراد بالجار هو الجار القريب
اي جاري قريب بيته الى بيتي علميين اي حال كون خمسة عشر
وجاري بيت بيت علميين قوله لانهما اي لان هذين المثالين
علة للاحتراز ومتعلق به محكيا البناء لا مبنيان فيكونان
معربين تقديرا فلابد من التقييد لاخراجهما قال بعض الافاضل
قوله لانهما محكيا البناء الى احتراز عما قيل ان خمسة عشر وجاري
بيت بيت مبنيان من باب غير المنصرف من المعربات فلا حاجة
لاخراجهما الى قيد فاجاب بانهما محكيا البناء لا مبنيان فيكونان
معربين تقديرا فلابد من التقييد لاخراجهما انتهى كلامه ومحكيان
تثنية محكي مضاف الى البناء سقط نونه بالاضافة على الاصح اي
على القول الاصح او على المذهب الاصح فلا يظهر اي اذا كانا محكيا البناء
فلا يظهر اثر المنع اي اثر منع الصرف فيهما ولقد اصاب اي المص
في زيادة هذين القيدين احدهما ولا الثاني صوتا والثاني ولا متضمنا
لمعنى الحرف او احدهما ولا الثاني صوتا والاخر ولا متضمنا لمعنى الحرف لكن
لابد من ان يزيد اي المص ولا معربا قبل العلمية قوله احترازا مفعول له لقوله
ان يزيد او لقوله لابد من ان يزيد قوله عن مثل حيوان ناطق وزيد انسان
من التركيب الاسنادي قبل العلمية متعلق لاحترازا حال كونهما علمين اي
حال كون حيوان ناطق وزيد انسان علمين اقول لا معنى له بعد تقييده

العلم بقوله في الحال ولا اعراب في العلم في الحال والمثالان المذكوران
ليسا بعلم في الحال بل هما مفروضا العلمية قوله لكونهما اي لكون هذين المثالين
علة لاحترازنا اي لكون حيوان ناطق وزيد انسان محكيين على البناء ايضا
اي كالمثالين الاولين اي مثل خمسة عشر وجاري بيت بيت بل لو زاد
اي المص وبل هنا للترقي ذلك اي ولا معربا قبل العلمية قال صاحب المنافع
قوله بل لو زاد ذلك اي ولا معربا بان قال ليس احدهما معربا قوله لكفى
جواب لو عن قوله اي المص ليس احدهما عاملا في الاخر ولو زاد اي المص
ايضا اي كزيادة هذين القيدين قال صاحب المنافع قوله ولو زاد
ايضا اي كزيادة ولا معربا ولا مبنيا بان قال ليس احدهما معربا
ولا مبنيا قبل العلمية قوله لاغنى جواب لو اي لاغنى ذلك القول المفروض
عن القيدين الاخيرين وهما ولا الثاني صوتا ولا متضمنا لمعنى الحرف
ايضا اي كما كفى اي مثل كفاية ولا معربا عن قوله ليس احدهما عاملا
في الاخر ولو قال اي المص بعد قوله اي المص مركب قوله بدون النسبة
مقول القول في ولو قال قوله او مع الامتزاج معطوف على قوله بدون النسبة
قوله لكان جواب لو اي لكان ذلك القول المفروض اخصر وهو ظاهر
واشمل لشموله لما ذكره المص ولغيره من الشروط وامنع من الاغيار
قال خواجه زاده وجه الاخصرية ظاهر واما الاشملية فلان النسبة
شاملة للتامة وغيرها من الاضافية والتوصيفية وغير ذلك فيكون
هذا القول امنع لخروج مثل ضارب زيد وحيوان ناطق علمين والثاني
وهو ان يقول او مع الامتزاج اوضح من الاول قال احام الايد
ولو قال بعد قوله مركب بدون النسبة او قال مع الامتزاج لكان
اخصر واشمل وامنع مع انه لو قال مركب مزجي لكان اوضح من الكل
كما لا يخفى لانه هو المراد بعدم النسبة او كما لا يخفى على من نظر في الامتحان
وحاشيتنا له لانه هو المراد بعدم النسبة قال صاحب المنافع قوله
كما لا يخفى بل يخفى كما لا كما لا يخفى نحو بعلبك اسم بلدة بالشام مركب من بعل وهو
الزوج او الصنم وبك صاحب هذا البلد وحضرموت اسم بلد باليمن
وهو اسمان في الاصل جعلا اسما واحدا فهو غير منصرف بالعلمية

فهو غير منصرف بالعلمية والتركيب وهو بفتح الحاء المهملة والراء
والميم وسكون الضاد المعجمة وفي القاموس وبضم الميم بلد
وقبيلة ويقال لها هذا حضرموت ويضاف فيقال حضرموت
بضم الراء وان شئت لاتنون الثاني قال السيوطي ان صالحا
عليه السلام لما هلك قومه جاء مع المؤمنين اليه فلما وصل اليه
مات فقيل حضرموت وذكر المبرد انه لقب عامر جد اليمانية كان
لا يحضر حربا الا كثر فيه القتل فقال عنه ما من راه حضرت
بتحريك الضاد ثم كثر ذلك فسكنت وسبب المنع اي منعهما العلمية
والتركيب الذي هو فرع المفرد وكل ما اي غير المنصرف ايضا كل اسم
فيه اي كائن في ذلك الاسم الف ونون زائدتان في الاخر اي
في آخر الاسم اقول لو زاد راسختان لكان افيد لخروج الالف
والنون الزائدتين للتثنية فانهما غير راسختين في كل حال
وانما قلنا افيد لان ذلك يفهم من الآتي لكن لا وضوحا لا اصليتان
اي ليس باصليتين من الاسم ولذا اي لعدم كونهما اصليتين او لكونهما
زائدتين سميتا اي الالف والنون عند البصريين مزيدتين في الاخر
لانهما من الحروف الزوائد وهي الحروف التي يجمعها قوله هويت السمان
في قول الشاعر هويت السمان فشيبنني وقد كنت قدما هويت السمان
او لانهما من الحروف الزوائد في الكلمة حيث لا تكونان اصليتين فيها
والثاني ارجح بالمقام ولذا اختاره الشارح هنا وتسميان اي
الالف والنون هنا دعتين عند البصريين ايضا اي كما سميتا
مزيدتين قوله لشبههما اي لمشابهة الالف والنون متعلق بتسميان
وعلة له قوله بالفي التانيث اي المقصورة والممدودة متعلق بشبههما
قيل في وجه الشبه قائله الفاضل الجامي وغيره قال البعض قوله قيل

[illegible]

فى بيان وجه الشبه بينهما وبين الفى التأنيث قاله الفاضل الجامى
فى امتناع دخول التاء عليهما يعنى كما ان تاء التأنيث المتحركة
لاتدخل على الاسم الذى فيه الف التأنيث لامتناع اجتماع
آلتى التأنيث كذلك لاتدخل على الاسم الذى فيه الالف والنون
لانه يلزم اجتماع الزيادتين فى آخر الكلمة فتنفقد المشابهة
حتى لو دخلت التاء عليهما تمتنع المشابهة فينصرف ذلك الاسم
مثل سعدان وعريان كذا قاله محرم افندى فى حاشية الجامى وقيل
فى وجه الشبه قال البعض قوله وقيل فى بيان وجه الشبه بينهما
فى كونهما اى الالف والنون مزيدتين علما اى حال كون ذلك
الاسم علما وانما اشترط كونه علما ليمتنع ذلك الاسم اوانما اشترط
كون الاسم الذى دخله الالف والنون علما ليمتنع ذلك الاسم بالعلمية
اى بسبب العلمية عن التاء اى عن دخول التاء لان العلمية تمنع الاسم
عن الزيادة والنقصان قوله ويتحقق المشابهة عطف على قوله
ليمتنع اى وليتحقق مشابهة الالف والنون بهما اى بالفى التأنيث
قوله او وصفا عطف على علما قوله لايدخله اى الوصف صفة وصفا
التاء والمراد بالوصف هنا مادل على ذات لوحظ معها صفة
من الصفات وانما اشترط فيه ان لايدخله التاء لما مر انفا قوله
من تحقق المشابهة اى مشابهة الالف والنون بيان لما مر بهما
اى بالفى التأنيث مثال العلم نحو عمران فانه غير صفة والسبب
اى سبب المنع فيه الالف والنون المزيدتين الذى هو فرع المزيد عليه
والعلمية التى هى معرفة وهى فرع النكرة وسكران هذا مثال الوصف
ليس له اى لذلك الوصف مؤنث لايدخله اى ذلك المؤنث التاء
فاعل لايدخل كسكرى على وزن فعلى اى ماكان له مؤنث لايدخله التاء
كسكرى

كسكرى لانه لايجتمع سكرى وسكرانة قال الاستاد قوله
كسكرى بالالف المقصورة كفعلى خبر مبتدأ محذوف وتمثيل
للمنفى بليس اى وهو مثل سكرى والله اعلم قال امام الايوبى
وقوله وسكران مثال للوصف الذى لايدخل التاء فى مؤنثه
فلا يقال سكرانة بل سكرى ودخل هذا مثال لوصف ليس
اى لذلك الوصف مؤنث فضلا عن دخولها رسالتاء لاختصاصه
به تعالى عند جميع اهل اللسان قال الشارح الاول وانما اورد
مثالين لماكان وصفا اشارة الى انه على قسمين احدهما ماكان له
مؤنث ولكن لايقبل التاء نحو سكران والثانى ماليس له مؤنث اصلا نحو رحمن
والسبب فى منع الصرف اى فى منع صرفهما قال الاستاد قوله
والسبب اى سبب المنع فيهما الالف والنون المزيدتين الذى
هو فرع المزيد عليه والوصف الذى هو فرع الموصوف وكل جمع
اى غير المنصرف كل جمع منكر حاليا كان ذلك الجمع كمساجد ومصابيح
او اصليا كحضاجر علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية
الاصلية لانه منقول عن جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمى به
الضبع مبالغة فى عظيم بطنها قال الاستاد قوله حاليا اى سواء
كان الجمع جمعا فى الحال لافى الاصل او اصليا اى فى الاصل لافى الحال
كحضاجر جمع حضجر فى الاصل ثم جعل علما للضبع تحقيقيا كان ذلك الجمع
كاساور واناعيم او تقديريا كسراويل جمع سروالة تقديرا او فرضا
فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون
الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة
فكأنه سمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة
على سراويل فيكون سراويل جمع سروالة بناء على احتماله ايا هاو اجتماعها

فيه الا انه جمع تقديرا وفرضا لا تحقيقا لاطلاقه على الواحد لانه
لو كان جمعا تحقيقا لما اطلق على الواحد لان الجمع لا يطلق على المثنى
فكيف يطلق على الواحد يقال له بالفارسية شلوار قال المص
انه غير منصرف في الاكثر مع انه مفرد حقيقة فقدر انه جمع سروالة
حفظا لقاعدتين اختصاص هذا الوزن بالجمع وعدم منعه
بدونه قال الاستاد قوله تحقيقا او تقديرا اي سواء كان ذلك الجمع
جمعا حقيقة او فرضا ولم يكن في الحقيقة جمعا كسراويل على تقدير عربيته
كما هو مذهب المبرد اعتبر جمع سروالة وان لم يستعمل وقال الاخر
قوله او تقديريا بان لم يكن جمعا لا في الحال ولا في الاصل لكن قدر
وفرض حفظا لقاعدتهم وقال صاحب المنافع قوله كمساجد
مثال للجمع في الاصل قوله كسراويل مثال للجمع تقديرا اي فرضا
فانه مفرد حالا واصلا لكن يقدر ويفرض له مفرد وهو سروالة
ويقدر انه جمع لها على وزن فعالل او فعاليل اي على هيئة فعالل
او فعاليل قوله بان كان اوله اي الحرف الاول والثاني من ذلك الوزن
او اول ذلك الوزن او اول ذلك الجمع مفتوحا وثالثه اي وكان الحرف
الثالث من ذلك الوزن او ثالث ذلك الوزن او الحرف الثالث
من ذلك الجمع الفا قوله بعده اي بعد الالف ظرف مستقر مرفوع محلا
خبر مقدم وقوله حرفان مبتدأ مؤخر والجملة صفة الفا اي كائن
بعده حرفان اولهما مكسور وقوله متحركان صفة لحرفان هذا ناظر
الى فعالل او كان بعده ثلثة احرف ولو في الاصل اولها مكسور واوسطها اي
الاحرف الثلثة ساكن لانه اذا لم يكن ساكنا بل متحركا كان منصرفا
وهذا ناظر الى فعاليل قال الاستاد قوله وثالثه اي وكان

اي وكان الحرف الثالث منه الفا يقال له الف التكسير وكان ايضا
بعده اي بعد الالف حرفان متحركان ولو في الاصل او كان بعده
ثلثة احرف اولها مكسور واوسطها ساكن وقال البعض قوله
اوسطها اي الاحرف الثلثة مبتدأ وقوله ساكن خبره والجملة صفة
للاحرف الثلثة قوله ولو في الاصل قيد للاول اي ولو كان وزن فعالل
موجودا في الاصل اي قبل التصرف فيه بالاعلال ولو هذه للوصلية
او ولو كانا متحركين في الاصل قال الاستاد قوله ولو في الاصل
ناظر الى القسم الاول فقط لا الى القسمين كليهما كما قاله صاحب
المنافع لعله نشأ من برودة اعلا رأسه وقال الاخر الجمع المذكور
على قسمين الاول ما كان على وزن فعالل والثاني ما كان على وزن
فعاليل او الاول ما كان بعد الفه حرفان متحركان ولو في الاصل والثاني
ما كان بعده ثلثة احرف اوسطها ساكن كجوار رفعا وجرا والاصل
جواري قوله فانه اي جوار تعليل لمطابقة المثال للممثل غير منصرف
على الاصح اي على المذهب الاصح وهذا مذهب سيبويه فانه قد اختلف
فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف
لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو
من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءتني جوار
جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال
على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق وزن على صيغة منتهى الجموع
فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال
كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة
منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء
والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما استقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة

او عن حركتها هذا التنوين وعلى قياس حالة الرفع حالة الجر
كذا في الفوائد الضيائية وقال صاحب المنافع قوله كجوار رفعا
وجرا تنوينه عوض عن الياء المحذوفة اوعن حركتها لا تنوين
التمكن وهو الممنوع من غير المنصرف لا غير من تنوين العوض وغيره
قوله على الاصح اى على القول الاصح وهو ما ذهب اليه سيبويه
وقال الاستاد قوله كجوار رفعا وجرا مثال لما كان بعد الفه
حرفان متحركان في الاصل وتحريك الاول مع التنوين ومحذوف
الثاني منهما قوله فانه اى جوار علة وبيان لمطابقة المثال
للممثل غير منصرف على الاصح اى على اصح المذهبين تأمل قوله
ومثل دواب والاصل دوابب عطف على كجوار قال صاحب المنافع
قوله ومثل دواب مثال لما كان بعد الفه حرفان متحركان في الاصل
وتسكين الاول منهما وادغامه في الثاني لا يخرج الجمع عن الوزن
بلا خلاف وجه الاشتراط اى وجه اشتراط هذين الوزنين في كون
الجمع مانعا من الصرف اووجه اشتراط هذين الوزنين في ان يكون
الجمع سببا قائما مقام السببين اووجه اشتراط هذين الوزنين
في الجمع المعدود من اسباب منع الصرف اووجه اشتراط هذين الوزنين
في قيام الجمع مقام السببين او اشتراط هذين الوزنين في منع
من الصرف اختصاصهما اى هذين الوزنين بالجمع وعدم وجودهما
في المفرد وايضا وجه الاشتراط امتناع جمع التكسير او هذا جمع
تغير بناء واحده مرة اخرى نصب على الظرفية اى لا يجمع هذا الوزن
جمع التكسير مرة اخرى او لا يجمع هذا الجمع جمع التكسير مرة اخرى وايضا
وجه الاشتراط تكرار الجمعية في البعض اى في بعض الصور كاكالب جمع اكلب
وهي جمع كلب واساور جمع اسورة وهي جمع سوار واناعيم جمع انعم وهي

وهي جمع نعم كتب في الحاشية فاكالب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور
جمع اسورة وهي جمع سوار واناعيم جمع انعام وهي جمع نعم ولذا
اى لاجل امتناع التكسير مرة اخرى ولاجل تكرار الجمعية في البعض
سمي هذا الوزن او هذا الجمع منتهى الجموع والمنتهى مصدر
ميمي مضاف الى الفاعل فيقوى اى اذا سمي منتهى الجموع فيقوى
الجمعية ان تقوم مقام السببين لم يقل اى المص بلا هاء متقلبة
عن تاء التأنيث حال الوقف لانه ابو النحو كما قال البيضاوي
بهما قوله احترازا نصب على العلية للمنفي وهو يقل لا النفي وهو
لم يقل قال البعض قوله احترازا قيد للمنفي يعني لو قال هكذا
لقال هذا لاجل الاحتراز عن مثل فرازنة فانه جمع فرزين او فرزان
بكسر الفاء فيهما وهو العالم ذو فنون من العلم لكنهما على زنة المفردات
وهي مثل ملائكة وعلانية وكراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة
وغيرها فيدخل في قوة الجمعية فتور وضعف منكسر فلا تقوى ان تقوم
مقام السببين ومدائني فانه مفرد محض اى منسوب الى مدائن
علم بلدة كما ان الانصاري وفرائضي منسوب الى انصار وفرائض
الاول علم للمعاني المدني والثاني علم لعالم بتقسيم الميراث قال الاستاد
قوله احترازا اى لو قال بلا هاء لكان احترازا عن مثل فرازنة فانها
جمع فرزين او فرزان على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة
والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتور ومدائني بتشديد الياء
فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في الاصل وانما الجمع مدائن
وهو لفظ آخر فلا حاجة الى الاحتراز عنه قوله بناء نصب على العلية
للنفي اى لم يقل اى لم يقل هكذا لاجل بناء المص على ان المتبادر منه
كونه اى ذلك الجمع على وزن احدهما اى فعالل وفعاليل بدون
اتصال شيء من الهاء المنقلبة والياء النسبية قال صاحب المنافع
قوله بدون اتصال شيء خارج عن الوزن المعتبر فلا يرد كراسي

على وزن فعاليل جمع كرسي فهو غير منصرف وهو اي ذلك الكون
ر وذلك المتبادر الظاهر من المثال اي من مثال المص وهو
مساجد ومصابيح قوله على ان المختار علاوة على علة النفي
اي مع ان المختار عنده اي عند المص كون التاء في مثل فرازنة
جزءا اي كالجزء لما دخلت عليه او كالجزء من الكلمة فيخرج
اي اذا كان التاء في مثل فرازنة جزءا فيخرج مثل فرازنة
باتصاله اي التاء عن الوزن المعتبر ههنا وهو فعالل
وفعاليل فلا حاجة اي اذا خرج باتصاله عن الوزن المعتبر
فلا حاجة الى الاحتراز عن مثل فرازنة كما صرح به اي كما صرح
المص بكون التاء في مثل فرازنة جزءا في الامتحان اقول جعل التاء
في مثل فرازنة جزءا وعدم جعل الياء في مثل مدائني جزءا تحكم محض
فلذا سكت الشارح قال السيالكوتي في حاشية عبد الغفور
قوله ومدائني فانه مفرد محض لا يصح الا معاملة المفرد يعني ان مدائني
في مدائني مفرد محض كلمة برأسها اذ لو كان جمعا لعومل
مع معاملة مدائني معاملة الجمع لان ياء النسبة كالجزء لما دخلت
عليه فلا حاجة الى الاحتراز عنه بخلاف فرازني في فرازنة
فانه جمع محض فلا بد من الاحتراز عنه فلم يجري الاعراب على ياء النسبة
نحو مساجد مثال لما بعد الفه حرفان متحركان ومصابيح
مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن وفي التمثيل بهما
اي بهذين المثالين اعني مساجد ومصابيح دون نحو دراهم ودنانير
اي دون التمثيل بنحو دراهم ودنانير قوله وفي التمثيل خبر مقدم
وقوله تنبيه مبتدأ مؤخر تخصص بتقديم الخبر على ان المراد
من الوزن اومن وزن فعالل وفعاليل الوزن التصغيري
اي

اي الوزن المناسب لا الوزن التصريفي لان الوزن التصريفي لهما
مفاعل ومفاعيل بخلاف دراهم ودنانير فان وزنهما فعالل وفعاليل
تحرجا بثبوت المغايرة بين وزنهما على هذا التقدير واما على ارادة
التصغيري فداخل لان المطلوب ضبط الحركات والسكنات لا ضبط الاصول
والزوائد فعلى هذا لا يرد ما قيل من انه لا فرق بين هذين المثالين
وبين مساجد ومصابيح في كون المراد من كل منهما الوزن التصغيري
لا التصريفي فالتفرقة تحكم وهو اي الوزن التصغيري ما اي الوزن
الذي يعتبر فيه اي في ذلك الوزن مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك
والساكن بالساكن قوله بدون اشتراط التعبير متعلق بيعتبر وقوله
عن الاصول اي عن اصول الحروف متعلق بالتعبير قوله بالفاء والعين
واللام صفة للاصول بتقدير المتعلق معرفة اي الملابس بالفاء والعين واللام
وبدون اشتراط التعبير عن الزائد بلفظه اي الزائد قوله كما في التصريفي
بيان وتمثيل للمنفي بدون اي اشتراط التعبير عن الاصول بالفاء والعين
واللام كما في الوزن التصريفي اقول المراد بالتصغيري هو الصوري
اذ المعتبر في اوزان التصغيري انما هو الصورة ليس فيها اعتبار الفاء
والعين واللام كما في التصريفي فيه كلام ويقال له اي للوزن التصغيري
وزن عروضي ايضا اي كما يقال له الوزن التصغيري وانما لم يقل
العروضي لعدم اشتهاره ولان الغالب معرفة اصطلاح العروض
بعد النحو والتصغير قبله كما صرح به اي بذلك القول او بما ذكر في الامتحان
وقال صاحب فتح الاسرار والمعتبر في هذين الوزنين خصوص الحركات والسكون
وترتيبهما واصالة الحروف وزيادتها غير معتبرة يقال له في علم التصريف
وزن تصغيري فيقال وزن احيمر فعيعل لا افيعل والوزن في ذلك العلم
اثنان احدهما هذا والاخر وهو المشهور المتبادر عند الاطلاق
ان يعتبر خصوص الحركات والسكون وترتيبها واصول الحروف وزوائدها

فيعتبر عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه فيقال
وزن اكرم افعل لافعلل وكارم فاعل وليس وزن فعالل وفعاليل
وزنا عروضيا لانه لايعتبر فيه خصوص الحركة بل مجردها فيقال
وزن طويل فعولن انتهى كلامه ويجوز صرفه اى غير المنصرف وذلك
لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون
منصرفا ولايخرج الاشياء عن اصولها اى لايمتنع الجواز قد يراد به
الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان
العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولايجوز ارادة
المعنى الاول لوجود الصرف فى الضرورة بل يراد به المعنى الثانى
ويقيد بجانب الوجود فلذا فسره بقوله لايمتنع كذا قاله عبد الغفور
وقال محرم افندى الجواز على ثلثة معان سلب الوجوب والامتناع
وسلب الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع دون الوجوب
وههنا المراد المعنى الاخير ولذا فسره الشارح بقوله اى لايمتنع
لا سلب الوجوب لان الصرف قد يجب فى ضرورة الشعر كانكسار الوزن
وقال صاحب المنافع قوله اى لايمتنع يشير الى ان الجواز ههنا بمعنى الامكان
العام المقيد بجانب الوجود وهو شامل للوجوب كما فى الشق الاول
من الضرورة وللجواز كما فى الشق الثانى منهما فى التناسب جعل المنصرف
والجعل مصدر مضاف الى مفعوله الاول ومفعوله الثانى قوله منصرفا
وقوله حقيقة تمييز من منصرفا وقوله بادخال الكسر والتنوين متعلق
بجعل قوله لما مر تعليل لتقييد الشارح بقوله حقيقة اى قيدنا
قولنا جعل غير المنصرف منصرفا بقولنا حقيقة خلافا لبعض النحاة
لما مر قوله من تعريفه اى غير المنصرف بيان لما مر حيث قال والمراد
بغير المنصرف اسم معرب بالحركة لايدخله الجر والتنوين قال امام الاديب
قوله ويجوز صرفه فسره الشارح بقوله لايمتنع اشارة الى ان الامكان
امكان خاص

ای اذا وجب منع الصرف انكسار الوزن

امكان خاص بمعنى جواز صرفه وعدم صرفه يعنى يجوز جعل غير المنصرف
منصرفا حقيقة بادخال الكسر والتنوين هذا اذا عرف غير المنصرف
بما لايدخل الكسر والتنوين كما عرفه المص واما على من عرفه
بما فيه علتان فلا يجوز ان يقول جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة
فانه لم ينعدم فيه العلتان حتى يكون منصرفا حقيقة فيقال حينئذ
انه يجوز صرفه حكما اى حكم المنصرف انتهى كلامه قال الاستاد
ومن فسره بجعله فى حكم المنصرف فقد انصرف عن مذهب المص
ونسى تعريفه للمنصرف وغير المنصرف انتهى اقول ذلك المن
الشارح الاول حيث قال قوله ويجوز صرفه اى لايمتنع جعل
غير المنصرف فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين انتهى لعله
اتبع الفاضل الجامى وغفل عن تعريف المص كما غفل عن تعريف ابن الحاجب
لغير المنصرف لضرورة الشعر اى وذلك اما لضرورة وزن الشعر
قوله بان يخل بالوزن بيان لطريق ضرورة الشعر اى بان يصيب
الخلل والضرر بوزن الشعر قال البعض قوله بان يخل اى
بان يخل منع الصرف بالوزن هذا بيان لطريق ضرورة الشعر
وقال الاخر قوله بان يخل اى بطريق هو ان يخل عدم الصرف
بالوزن اى بوزن الشعر قوله وسلاسته عطف على بالوزن
اى وبان يخل بسلامة الوزن ولطافته لو منع اى لو منع الاسم
من الصرف او لو منع الصرف وجعل غير منصرف كما قاله البعض
وقال الاستاد قوله لو منع اى لو منع التنوين من الاسم لا الاسم من الصرف
انتهى فالاول اى ما يخل بالوزن كقوله اى الشاعر وهو فاطمة
رضى الله عنها حيث قال فى تربة النبى عم فوضعتها فشمتها فبكت
وقالت ماذا على من شم تربة احمد + ان لايشم مدى الزمان
غواليا صبت على مصائب لو انها + صبت على الايام صرن لياليا +

والثانى اى ما يخل بسلاسة الوزن كقوله اى كقول الشاعر
الذى مدح امامنا الاعظم حيث قال هنيئاً لأرباب النعيم نعيمهم +
وللعاشق المسكين ما يتجرع + أعد ذكر نعمان لنا ان ذكره
هو المسك ما كررته يتضوع قوله اوللتناسب عطف على قوله
لضرورة الشعر باعادة الجار واعادة اشارة الى ان التناسب
مستقل غير داخل فى الضرورة اى ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل
المناسبة بينه اى بين غير المنصرف وبين ما اى وبين المنصرف الذى
يليه والضمير المستتر راجع الى ما والبارز عائد الى غير المنصرف
قوله من المنصرف بيان لما نحو سلاسلا هذا المثال مبنى على قراءة
نافع والكسائى صرف فيه سلاسلا وادخل التنوين عليه
ليناسب اى ليناسب سلاسلا من حيث السجع اغلالا
فانه منصرف اذ ليس فيه سبب من الاسباب التسعة المعتبرة
التى عدها ابن الحاجب قوله بعده صفة اغلالا اى واقع بعد سلاسلا
ونحو قواريرا على قراءة نافع والكسائى ايضا صرف ليناسب
اى ليناسب قواريرا من حيث السجع ايضا قمطريرا فانه منصرف
اذ ليس فيه سبب ايضا من الاسباب التسعة التى ذكرها
ابن الحاجب قوله بعده صفة قواريرا اى واقع بعد قمطريرا
قال صاحب المنافع قوله قمطريرا بعده ناشئ من الغفلة
لان قمطريرا ليس بعد قواريرا بل قبله بعيدا منه واما الوجه
بارجاع ضمير بعده الى قمطريرا والضمير المستتر تحت الظرف
المستقر قواريرا وجعل الظرف حالا من الضمير تحت ليناسب
فلم يكن وجيها لانه مع ما فيه من فصل الحال من صاحبها
بلا مقتضى فى مقام الالتباس يوجب ان لا يكون لتخصيص قمطريرا
بالذكر

[illegible] اللام فى المعطوف

بالذكر وجه لبعده وقرب غيره من الفواصل من تذليلا او زمهريرا
وكل ما اى كل اسم لا ينصرف اى لا يكون منصرفا بل يكون غير منصرف
اذا اضيف اى وقت اضافته الى شئ او دخله اى ذلك الاسم
يعنى او دخل عليه لام التعريف انصرف ذلك الاسم اى يكون منصرفا
قوله حقيقة تمييز من نسبة انصرف الى فاعله قال الاستاد قوله
وكل ما لا ينصرف اى وكل غير منصرف اذا اضيف الى شئ او دخله
اى او دخل عليه لام التعريف انصرف حقيقة اى جعل ذلك
الغير المنصرف منصرفا حقيقيا سواء وجد فيه اى فى ذلك الاسم
او فى ذلك الغير المنصرف السببان اى سببا منع الصرف اولا
اى او لم يوجد فيه السببان قوله لدخول الكسر بصورة الجر
علة لانصراف ذلك الاسم او لانصراف ذلك الغير المنصرف ومتعلق
بانصرف عليه اى على ذلك الاسم او على ذلك الغير المنصرف والمراد
بالدخول ما بمعنى اللحوق فيكون المعنى للحوق الكسر فى اخره
وذلك لان الدخول يعتبر فى الاول واللحوق فى الآخر والكسر الذى
هو علامة الاعراب يكون فى الآخر كما يكون الكسر الذى هو علامة البناء
فى الاخر لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية كما يطلق على الحركات
البنائية قوله وعدم دخول التنوين عليه مبتدأ خبره قوله كائن
للاضافة او اللام اى للمانع الذى هو الاضافة او اللام لانه
لا يجتمع مع اللام او الاضافة لانهما تدلان على الاتصال وهو
يدل على الانفصال والانفصال لا يجتمع مع الاتصال فثبت انه
لا يجتمع مع اللام او الاضافة وايضا المراد بالدخول ما بمعنى اللحوق
لان التنوين يلحق بالاخر لا يدخل عليه لا اى ليس عدم دخول التنوين
لمنع الصرف اى لكونه غير منصرف اقول هذا رد لما قاله بعض النحاة

من ان عدم دخول التنوين في الاحمر واحمرنا لمنع الصرف لا للاضافة
ولا للام لان التنوين كما لا يدخل على احمر بعد كونه محلى باللام
او الاضافة لا يدخل عليه قبله لانه غير منصرف ولهذا امرنا الشارح
بقوله فافهم قيل ولعل وجهه ان عدم الدخول لاجلهما لا له لدخول
الكسر المنافي له مع ان الكسر لا ينافي التنوين فعلم ان عدم دخوله
لهما لا له او لعل وجهه انه يجوز ان يكون عدم دخول التنوين
لمنع الصرف لا للاضافة ولا للام كما ذهب اليه بعض النحاة حيث قال
وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف لا للاضافة ولا للام او لعل
وجهه ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان
الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا كما قاله
بعض النحاة وقال صاحب المنافع قوله فافهم لعل وجهه انه اذا وجد
سببا منع الصرف فكيف يتخلف الحكم عنهما مع كونهما علة تامة له والجواب
عنه ان عدم المانع لتاثير العلة جزء منها او شرطه وقد وجد المانع
منه اوان وجهه انه يجوز ان يكون عدم دخول التنوين لمنع الصرف
لا للاضافة ولا للام كما ذهب اليه بعض النحاة والتفصيل في شروح
الكافية قال بعض محشي هذا الكتاب اقول لا يلزم في كون الاسم منصرفا
وجود الجر والتنوين فيه معا بل يكفي وجود احدهما كما يوهم هذه العبارة
لعل لهذا امر بقوله فافهم نحو مررت بالاحمر هذا مثال للثاني اي
لما دخله لام التعريف او لغير منصرف انصرف بدخول لام التعريف
قدم اي قدم المصنف مثال الثاني وهو ما دخله لام التعريف او
هو غير منصرف انصرف بدخول لام التعريف على مثال الاول وهو ما اضيف
الى شيء او هو غير منصرف انصرف بالاضافة الى شيء مع ان المناسب
تقديم مثال الاول على مثال الثاني ليكون اجرى الى اللف والنشر مرتبا
قوله

قوله لئلا يقع الفصل علة للتقديم او لمناسبة التقديم بين المثال
وهو مررت بالاحمر والممثل وهو ما دخله لام التعريف ومررت
باحمرنا وهذا مثال للاول اي لما اضيف الى شيء او لغير منصرف
انصرف بالاضافة الى شيء قوله ولا مجال لعدم الفصل بين الممثل
ومثاله فيه اي في هذه الصورة فافهم ولعل وجهه ان في هذه الصورة
لا مجال واما في صورة تعقيب المثال فمجال قال بعض الفضلاء
قوله فافهم اي فافهم على صورة التاخير واما اتيان احمرنا بعد قوله
اذا اضيف الى شيء ففيه مجال لعدم الفصل فيه ولذا امر بالفهم
وقال صاحب المنافع قوله فافهم اشارة الى جواب سؤال كانه قيل
ان عدم المجال ممنوع لجواز اتيان مثال كل في جنبه بان يقول
اذا اضيف الى شيء نحو مررت باحمرنا او دخله لام التعريف نحو مررت
بالاحمر انصرف والجواب من وجهين احدهما ان المراد بعدم المجال
عدمه مع الاختصار مثل اختصار المصنف والاخر انه لو اتى بمثال كل
في جنبه لكان المثال قبل ان يعرف حكمه وبهذا يندفع سؤال اخر
وهو ان في صنع المصنف فصلا ايضا بقوله انصرف وحاصل الدفع
ان المثالين للشيئين مع حكمهما لا لمجرد انفسهما وقال بعض شراح المصباح
وان قيل الاولى ان يقدم مثال الاضافة ليكون اللف والنشر مرتبا
قلنا ان اللف والنشر المرتب ليس اولى من غير المرتب على ان الاضافة
كثيرة الوقوع اذ ليس فيها زيادة على الاسم ولذا قدمها في الذكر ومثالها مع
ظاهر ولذا اخره ودخول اللام قليل ولذا اخره في الذكر ومثاله خفي
ولذا قدمه والتقسيم الثالث قوله منها اي من التقسيمات الاربعة المتداخلة
للاعراب اشارة الى ان الالف واللام في التقسيم للعهد الخارجي الحصي
تقسيم اي الاعراب والمصدر مضاف الى مفعوله وفاعله متروك

قال البعض قوله تقسيمه اى الاعراب يشير الى ان الخبر محذوف
والظرف لغو بحسب النوع وهو اى الاعراب بحسبه اى
بحسب النوع اربعة بالاستقراء فيه اشارة الى ان الحصر فى هذه
الاربعة ليس بعقلى ولا جعلى بل هى منحصرة فيها بحكم الاستقراء
رفع اى الاول رفع سمى رفعا لان الرفع فى اللغة الارتفاع
لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به ولرفعة مرتبته بين اخويه
والمراد بالرفع ما يطلق عليه لفظ وكذا المراد بالنصب فيكون كل منهما
قدرا مشتركا بينهما يجعل بهذا المراد والا فالرفع مثلا بمعنى علم الفاعلية
وما يشبهها ليس مشتركا بينهما الا ان يجعل كلمة الواو بمعنى او
ويجعل مفهومه احد هذين الامرين ونصب اى والثانى نصب
سمى به لان النصب فى اللغة الانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به
لانه ينصب الفضلة من غير احتياج اليها فى الكلام قوله هما
اى الرفع والنصب اشارة الى ان قوله مشتركان خبر مبتدأ محذوف
بين الاسم والفعل المضارع اى غير مختص كل منهما اى النصب
والرفع بكل منهما اى الاسم والفعل لان كلا منهما يكون مرفوعا
او منصوبا بحسبه قوله لكن معناهما اى الرفع والنصب استدراك
من توهم عدم الفرق بينهما فى الاسم علم الفاعلية والمفعولية
اى علامة كون الشئ فاعلا ومفعولا حقيقة او حكما ومعناهما
فى الفعل المضارع ما يشبههما اى علم الفاعلية والمفعولية قال صاحب
المنافع قوله لكن معناهما اى معنى لفظ الرفع ولفظ النصب فيه
قوله وفى الفعل اى ومعنى لفظ الرفع ولفظ النصب فيه قوله
ما يشبههما اى ما يشبه علامتهما اى علامة الفاعلية وعلامة المفعولية

ويحصل الخفة بانه على وزن المفرد

فى الصورة يعنى ان لفظ الرفع ولفظ النصب مشتركان لفظيان
بين اعراب الاسم واعراب الفعل لا مشتركان معنويان لعدم القدر المشترك
بين افراد الرفع وافراد النصب الذى يجعل معنى للفظ الرفع او
النصب لان اعراب الفعل لم يكن لاقتضاء معنى بل للشبه التام
للاسم خلافا للكوفيين فانهم يجعلون اعرابه للمعانى المقتضية المتناولة
على المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغى ان يكون
علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف فى آخر المعرب فوضع
اصل الاعراب على تلك المعانى ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب
لاختلاف تلك المعانى وانما جعل الاعراب فى آخر المعرب لان نفس المعرب
يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة
عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال
عليه قوله فمعناهما اى الرفع والنصب تفريع على ما ذكره الفاضل العصام
على ما نقله الشارح معنى لا لفظا كذا قاله صاحب المنافع قوله المشترك
صفة المعنى فى فمعناهما وهو مبتدأ خبره قوله علم الفاعلية والمفعولية
اى علامة كون الشئ فاعلا ومفعولا يعنى ان معنى الرفع المشترك
والنصب المشترك بين اعراب الاسم والفعل علم الفاعلية او المفعولية
قوله وما يشبههما اى علم الفاعلية والمفعولية معطوف على قوله علم الفاعلية
لا عليهما وتقدير المضاف بان يقول يشبه علامتهما لا يحتاج اليه
كذا اى مثل ما ذكرنا ذكره اى ما ذكر الفاضل العصام فى شرح الكافية
فى بحث الفعل وجر اى والثالث جر سمى به لان عامله يجر الفعل الى الاسم
مختص بالاسم لانه علامة كون الشئ مضافا اليه وهو مختص بالاسم

اي ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره اي في غير الاسم وفيه اشارة الى ان الجار
داخل على المقصور عليه اي مقصور بالاسم ولا يتجاوز غيره قال البعض
قوله لا يوجد في غيره تفسير وايضاح لاختصاص الجر بالاسم قوله معناه
اي معنى الجر او معنى لفظ الجر مبتدأ خبره قوله علم الاضافة اي
علامة كون الشيء مضافا اليه ومنسوبا اليه واذا كانت الاضافة
بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية وانما اختص
الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل
لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة
لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير وطالما لم يبق للمضاف اليه علامة
غير الجر جعل علامة له وجزم اي والثالث جزم سمي به لقطعه الحركة
او الحرف مختص بالفعل اي مختص ببعض الفعل وهو الفعل المضارع
معناه اي معنى الجزم او معنى لفظ الجزم ما يشبه الجر في الاختصاص
اي في مطلقه فان الجزم مختص بالفعل والجر بالاسم وعلامة الرفع
اي علامة هي الرفع اقول لا يصح هذا الحمل لكون الرفع اخص فلا يقال
حيوان هو الانسان ولان الاضافة بمعنى اللام لا بمعنى من حتى يصح الحمل
قال بعض محشي هذا الكتاب ولا يخفى ان العلامة اعم من الرفع مطلقا
ولا يصح حمل الاخص على الاعم خصوصا باللام المستفاد منه الحصر
فليست الاضافة بيانية بل بمعنى اللام وانما الحمل في البيانية وهي
فيما يكون المضاف اليه جنسا شاملا للمضاف وغيره كخاتم فضة
فان قيل الرفع علامة فيكون المعنى علامة العلامة اقول الرفع بمعنى المرفوع
او الحاصل بالمصدر فلا حاجة الى التكلفات التي ذكرها الشارح
قوله فالاضافة اي اضافة علامة الى الرفع تفريع على التفسير اي

اي اذا فسرنا قوله علامة الرفع بهذا فالاضافة بيانية
كشجر الاراك اي شجر هو الاراك قال الفاضل العصام
اي اضافة العام الى الخاص لامية لا بيانية وكذا قال
الفاضل الجامي اي اضافة العام الى الخاص كاضافة اليوم
الى الاحد والعلم الى الفقه والشجر الى الاراك لامية لا بيانية وكذا
قال معنى زاده في حاشيته على الحسينية اي اضافة العام الى الخاص
كاضافة اليوم الى الاحد والعلم الى الفقه والشجر الى الاراك
اي اضافة العام الى الخاص
لامية لا بيانية لكنه قال وقد يسمى هذا الشيء بيانية لايضاحه
وكشفه فافهم او اي علامة دالة على ما اي على معنى وهو
الفاعلية دل عليه اي على ذلك المعنى الرفع فالاضافة لادنى
ملابسة اذ العلامة ليس للرفع بل للفاعلية فيكون من قبيل
كوكب الخرقاء فهذان التفسيران كلاهما على مذهب المص ويدل عليه
تعليل الشارح التفسيرين بقوله لان الاعراب الخ ويحتمل تطبيق الثاني
على مذهب غير المص فعليك التأمل الدقيق قال بعض الافاضل
اشار الشارح بتفسير الثاني ان الاضافة عهدية خارجية
وكذا رأى من جعل لفظ دالة صفة علامة انتهى كلامه وانما فسرنا
بهذين التفسيرين لان الاعراب عنده اي المص عبارة عن الحركة
والحرف اي عبارة عن ما به الاختلاف من الحركة والحرف اقول فالصواب
ذكر الحذف بعدهما هذا على رأي المص واما على رأي من كعبد القاهر
والمطرزي حيث قال اي الاعراب نفس الاختلاف اي اختلاف اخر المعرب
فالمعنى اي معنى قوله علامة الرفع علامة دالة على الرفع الذي اي
الرفع الذي هو اي الرفع الاختلاف اي اختلاف اخر المعرب وهو

اى كون معناه هذا او ذلك الرأى ظاهر اى بديهى اربعة
بالاستقراء ضمة كائنة فى الاسم والفعل المضارع وواو اى واو الجمع
المذكر السالم وملحقاته وواو الاسماء الستة المذكورة من المص
فى الكلام اى يوجد ذلك الواو فى الاسم والف اى الف التثنية الكائن
فى الاسم والواقع الفعل فضمير الفاعل ونون اى نون التثنية
ونون الجمع المذكر ونون الواحدة المخاطبة الكائنون فى الفعل
المضارع وعلامة النصب اى علامة على النصب او علامة دالة على ما دل
عليه النصب او علامة دالة على النصب الذى هو الاختلاف
وهو ظاهر خمسة بالاستقراء فتحة كائنة فى الاسم والفعل
وكسرة كائنة فى الاسم الذى هو اى ذلك الاسم الجمع المؤنث السالم
والف الكائن فى الاسماء الستة السابقة فى الاعراب التام
بالحروف وياء اى ياء التثنية وياء جمع المذكر السالم وحذف النون
الكائن فى الفعل المضارع وعلامة الجر اى علامة على الجر او علامة
دالة على ما دل عليه الجر او علامة دالة على الجر الذى هو الاختلاف
ثلثة بالاستقراء كسرة كائنة فى الاسم المنصرف وفتحة كائنة
فى غير المنصرف وياء اى ياء التثنية وياء الجمع المذكر السالم وياء
الاسماء الستة المعتلة وعلامة الجزم ثلثة بالاستقراء
حذف الحركة من اخر الفعل المضارع الصحيح الذى لم يتصل
باخره ضمير مرفوع وحذف الاخر من المضارع المذكور الذى
لم يتصل باخره ضمير اذا كان اى ذلك المضارع معتل الاخر
اى معتل اخره وحذف النون فى المذكور المتصل باخره ضمير كذا قاله
صاحب فتح الاسرار او المذكور فى الفعل اى نون التثنية والجمع المذكر
والواحدة المخاطبة فى الفعل وقال امام الايوب عقال وحذف النون
فى تثنية الفعل المضارع وجمع المذكر ومخاطبة المفردة والتقسيم
الرابع

الذى فيه نوع من الاعراب

والتقسيم الرابع قوله من التقسيمات الاربعة للاعراب اى من التقسيمات
الاربعة المتداخلة للاعراب اشارة الى ان الالف واللام فى التقسيم
للعهد الخارجى قوله تقسيمه اى الاعراب اشارة الى ان قوله
بحسب الصفة ظرف لغو متعلق بمقدر هو خبر المبتدأ الذى
هو التقسيم فى والتقسيم الرابع قال البعض قوله تقسيمه
يريد ان قوله التقسيم مبتدأ محذوف الخبر وهو قوله تقسيمه
وان الظرف لغو متعلق بمقدر وهو هو انتهى والمراد
بالصفة هنا صفة المعانى لا صفة الصرفية ولا صفة النحوية
فهو اى الاعراب بحسبها اى بحسب الصفة ثلثة بالاستقراء
الاول لفظى اى منسوب الى لفظ المعرب قدمه فى التعداد
لظهوره وشرفه واصالته وكثرته واخره فى الافادة وقدم التقديرى
لانه لخفائه اولى بالتقديم فى مقام البيان كذا فى حاشية سياهية
قوله يظهر صفة كاشفة للفظى او جملة مستأنفة مسوقة لبيانه
قيل صفة لفظى على انه بيان له لا احتراز فيه اذ اللفظى ما يظهر فى اللفظ
لا غير اى يظهر فى لفظ ما اى المعرب الذى له اى الكائن لذلك
المعرب الاعراب وهو اى الاعراب اللفظى الاصل بالنسبة الى التقديرى
والمحلى قوله لانه اى الاعراب علة وبيان لوجه كون اللفظى اصلا
علامة وحقها اى العلامة الظهور والثانى تقديرى اى
اى منسوب الى التقدير اى يقدر فى الآخر ولا يظهر فى اللفظ
قيل قوله تقديرى اى غير لفظى بل مقدر لمانع والثالث محلى
اى منسوب الى المحل اى محل لو وقع فيه المعرب يظهر الاعراب
قيل قوله محلى اى لا يظهر فى لفظ المعرب ولا يقدر بل لو وضع فى موضعه

معرب لفظي لظهر الاعراب وقال بعض شراح المصباح والفرق بين التقديري
والمحلي ان التقديري انما يستعمل حيث استحقت الكلمة الاعراب لكن
لايظهر فيها لمانع كما في الاقسام المذكورة في الاعراب التقديري والمحلي
انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها على معنى انها وقعت
في محل لو وقع فيه غيرها يظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب في المحلي
مجموع الكلمة لبنائه بخلاف المانع في التقديري فانه حرف الاخير فليتأمل
فانه من نفايس النحو وقال الاخر اعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام
لفظي وتقديري ومحلي فاللفظي في خمسة مواضع الاول فيما في اخره
حرف صحيح نحو زيد وعمرو او في حكم الصحيح وهو ما في اخره ياء او واو
ساكن ما قبلها نحو ظبي ودلو والثاني في الاسماء الستة المعتلة
المضافة الى غير ياء المتكلم والثالث في التثنية والرابع في الجمع المصحح
واولو وعشرون واخواتها والخامس في كلا مضافا الى مظهر
واذا انحصر الاعراب بحسب صفته في ثلثة ويظهر اللفظي من بيان
قسيميه فلنذكر اي وجب علينا الذكر اوولما كان موارد الاول
غير منحصرة في عدد ولا يمكن ضبطها الا بمعرفة الاخيرين وضبطها فقال
فلنذكر الفاء للتفصيل واللام لام الامر ونذكر امر متكلم مع الغير
معلوم مجزوم به بحذف الحركة فانه وان قيل بعدم مجيء المتكلمين
في الامر المعلوم لئلا يلزم اتحاد الآمر والمأمور الا انه يجيء عند المص
كما يظهر من الكفاية للمصنف والتفصيل في شرحها فاعله فيه نحن ٧
عبارة عن المتكلم مع الغير وقال دده افندي قوله فلنذكر فان قلت
قد صرح ابو حنيفة في تصريفه بخلاف هذا حيث قال فيه غير انه لا يأتي في
الوجهان للمتكلم في المعروف من الامر والنهي قلت معنى كلامه انه لا يجيء
من غير تأويل

٧ قال [illegible]

من غير تأويل لئلا يلزم اتحاد الآمر والمأمور والناهي والمنهي والا
فوروده في الاستعمال كثير لا يكاد يصح انكاره مثل قولهم فلنشرع
فلنجب فلنرجع فلهذا اخر الشريف قول السكاكي فلنفيتها بقوله
اذا كان ال بين الخبر والطلب وجب علينا تعيينها اشارة
الى ان صيغة الطلب ليست على حقيقتها بل المراد بها الاخبار
عن وجوب التعيين على ما هو بصدد المذكور ويجوز على مذهب الاخفش
امر المتكلم بنفسه بفعل مقرون باللام على الفصيح قليلا في الاستعمال
انتهى وقال امام الايوبي رح وقوله فلنذكر نفس متكلم مع الغير من الامر
وهو جائز عند المصنف وان لم يجز عند بعض الصرفيين في معلوم الامر
والنهي بناء على لزوم اتحاد الآمر والمأمور يعني اني امرت نفسي
بان تذكر الاخيرين اي التقديري والمحلي حتى يعلم انه بسبب ذكرهما
ان ما عداهما اي الاعراب الذي تجاوز الاخيرين لفظي هذا اعتذار
من المص بعدم ذكر اللفظي قوله لانحصار الاعراب اي لانحصار
اعراب المعرب متعلق بيعلم وعلة له في هذه الثلثة وهي اللفظي
والتقديري والمحلي فلا حاجة الى الذكر اي اذا علم ان ما عداهما
لفظي لانحصاره فيها فلا حاجة الى ذكر اللفظي ولو قال
في التعليل لان بيانهما وبيان محالهما يدل على ان ما عداهما
لفظي ومحاله غير محالهما لكان اظهر وفيه ان في ان ما عداهما
لفظي كذا فهم من كلام صاحب فتح الاسرار بحث اي نظر قال
البعض قوله وفيه بحث اي في حصر الاعراب التقديري في السبعة
بناء على ما فهم من ذيل البحث بحث اي نظر وفي حاشية سياهية قوله
وفيه بحث لا مناسبة لهذا الاعتراض هنا بل محله بعد قوله الآتي قريبا
وذلك في سبعة مواضع لكن بترد رأس شارحنا فاختل دماغه وابتل بحره

واعقل بصيرته فانه برهنها قوله لان من المواضع التقديرى فى حرف جر
للتنقيص ومواضع على وزن مساجد غير منصرف مجرورة به وجرها بالفتحة
ومضافة الى التقديرى والجار مع المجرور ظرف مستقر مرفوع المحل
خبر مقدم لان وقوله ما اى موضع مبنى على السكون منصوب محلا اسمها
المؤخر لان خبران اذا كان ظرفا يجوز تقديمه وذلك لتوسعهم فى الظروف
ما لا يتوسع فى غيرها والجملة منصوبة المحل مفعول له لبحث او للكون
فيه بحث ويجوز ان يجعل مضمون الجار والمجرور اسم ان يعنى لان بعض
مواضع التقديرى اذ وقوع الظرف فى موقع اسم ان ليس بمستبعد
وما خبرها والجملة منصوبة المحل مفعول له لبحث او للكون فيه بحث
لا يدخل اى ذلك الموضع فيها اى فى مواضع ذكره اى ذكر المص تلك المواضع
فتذكير الضمير باعتبار لفظها قال الاستاد قوله فيها وما عبارة عن الشئ
المراد منه جملة المواضع السبعة يدل عليه ما بعده من البيان له اى للتقديرى
وهو اى ذلك الموضع ما اى معرب باعراب تقديرى او اسم سكن اخره
اى ذلك المعرب او ذلك الاسم لمجرد التخفيف او ما سكن آخره للادغام
الكائن فيما بعده اى بعد آخره نحو بارئكم بتسكين الهمزة لمجرد التخفيف
لاستثقال الكسرة على الهمزة التى هى من اقصى الحلق مع ما فيما بعدها
من الضمة فى قراءة ابى عمرو ونحو الرحيم ملك بتشديد ميم ملك
يوم الدين مثال للادغام فيما بعده والاول مثال لمجرد التخفيف
فى قراءة ابى عمرو وغيره اى غير ابى عمرو وهو ما اى معرب باعراب تقديرى
يتبع حركة آخره اى ذلك المعرب بحركة غيره اى غير اخره اعرابية اولا
اى سواء كانت تلك التبعية اعرابية او لا تكون اعرابية بنائية او لا قوله
للتناسب متعلق بيتبع وعلة له نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء اى
بضم تاء الملائكة للتناسب والمشاكلة بناء على قراءة ابى جعفر ونحو الحمد
لله بكسر الدال اى دال الحمد لمناسبة كسرة لام لله بناء على قراءة الحسن البصرى

بناء على قراءة الحسن البصرى ونحو يا زيد الظريف بضم الفاء للتناسب
بضم دال زيد ونحو جحر ضب خرب اى خراب بالجر الجوارى فى خرب
اى فى آخر خرب او فى باء خرب قوله اذ ليس حركة اخره اى اخر خرب
تعليل لكون الكسر فى خرب بالجر الجوارى او تعليل لكون الجر فى خرب بالجر
الجوارى او تعليل لكون حركة اخر خرب بالجر الجوارى بنائية ولا اعرابية
قال عبد الحكيم السيلكوتى فى بحث الاعراب وليس هذا الجر من الاعراب
على ما وهم والا لزم تحقق الاعراب بدون العامل والمقتضى بل
حركة اخره للمناسبة والتبعية لحركة آخر ضب وهى الجر او
لمناسبة خرب وتبعيته لضب المجرور لمجاورته اياه والاعراب
فى خرب مقدر رواه سيبويه وغيره بالرفع على انه صفة لجحر ايضا
ولكنه جعل تابعا لضب المجرور لمجاورته اياه مع امن اللبس
فان الضمير عائد الى الجحر فخرب صفة له فى اللفظ وان لم يكن له
صفة حقيقة والجر واجب لا قليل صرح به اى بالجر الجوارى
فى خرب الدمامينى فى شرح التسهيل وفى شرح مغنى اللبيب فيكون
التسمية اى اذا لم تكن حركة اخر خرب اعرابية ولا بنائية بل للمناسبة
فيكون تسمية حركة اخره بالجر للمشاكلة والتبعية ولما كان هذا الاعتراض
قويا لا يمكن دفعه الا باعانة الله تعالى وباستناده واعتماده اليه
فقال اللهم الا ان يقال فى الجواب عن هذا الاعتراض ان الاول
وهو ما سكن آخره لمجرد التخفيف ملحق بالموقوف عليه وهو الموضع
السابع قوله دلالة مفعول له للملحق للاشتراك صلة لدلالة قوله
فى اشتغال الاخر بالسكون بيان لوجه الاشتراك وان الثانى
وهو ما يتبع حركة اخر بحركة غيره ملحق بالمحكى وهو الموضع الثالث
للاشتراك فى اشتغال الاخر بالحركة الغير الاعرابية قال الاستاد قوله
للاشتراك اى لاشتراكهما فى اشتغال الاخر اى اخرهما فافهم

وجهه ان المقصود ظهور الدلالة للمبتدي والمنتهي وليس ههنا
كذلك لعدم فهم المبتدي والحال ان الكتاب للمبتدي لا للمنتهي
قال صاحب المنايع قوله فافهم اشارة الى ما سبق من ان الشرط
في الدلالة المذكورة ظهور العلة للكل في وجوده ههنا خفاء انتهى
اقول والجواب المناسب له ان يقال ان ما سكن اخره لمجرد التخفيف
او للادغام نادر فلا يقدح في ان ما عداها لفظي لان الكلام مبني
على ما اشتهر من الاستعمال وهو معتبر بالموقوف عليه قال صاحب
فتح الاسرار فلندرة ما سكن آخره لمجرد التخفيف او للادغام لا يقدح
في ان ما عداها لفظي لان الكلام مبني على ما اشتهر من الاستعمال
وهو معتبر بما سكن اخره للوقف انتهى اي داخل في قوله السابع
الموقوف عليه بالاسكان وما يتبع حركة اخره بحركة غيره اعرابية
او لا للتناسب نادر ايضا لا يعبؤ به وهو معتبر بالمحكي لكن
بقي المضارع المجزوم المدغم نحو لم يمد بحركات الدال فان جزمه
تقديري والحجازيون اما يدغمونه والقرآن نزل بها نحو ولا تمنن
وفليملل ونحو قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا
بادغام لا يضر مع انه مجزوم تعرض لتقديري اي فالاعراب التقديري
ما اي اعراب لا يظهر في اللفظ اي في لفظ المعرب بل يقدر اي
يعتبر تحققه في اخره اي اللفظ بيانا للواقع والا فالاعراب لا يكون الا
في الاخر معه له مانع كالف مقصورة مثلا لانها اذا كانت ممدودة
يكون اعرابها بالحركة لفظا اصلية كقراء او مبدلة كحمراء وورا
وكساء كذا قاله محرم افندي فيه اي في اخره قال الاستاد قوله لا يظهر
في اللفظ اي يمتنع ظهوره في لفظ الاسم المعرب لتعذره او استثقاله
بل يقدر اي يفرض في اخره اي في اخر الاسم المعرب لمانع كالف مقصورة
سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة

[illegible]

او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة
في الصورتين غير قابلة للحركة الاعرابية فلذلك امتنع ظهوره في لفظه
فيهما قوله غير الاعراب الحقيقي وانما قال غير الاعراب الحقيقي اذ لو كان
قال البعض قوله اذ لو كان علة لمقدر تقديره انما قيد المص بقوله
غير الاعراب الحقيقي اذ لو كان المانع حقيقيا اي اعرابا حقيقيا يكون
اي الاعراب محليا لا تقديريا عند المص كما يجيء في بحث الاعراب المحلي
نحو مررت بزيد فان المانع من ظهور النصب الاعراب الحقيقي وهو
الجر في زيد ولا يكون التقديري اي لا يوجد الاعراب التقديري
في شيء من الاشياء الا يوجد في المعرب الاصطلاحي دون المبني
فان اعرابه محلي كما سيأتي قال الاستاد قوله ولا يكون التقديري
الا في المعرب الاصطلاحي لانه لو ارتفع المانع لكان لفظيا مثل غلامي
لو ارتفع الاضافة ظهر الاعراب لان المانع فيه اشتغال الاخر
كالاعراب اللفظي فانه مختص بالمعرب يعني كما ان الاعراب اللفظي
لا يكون الا في المعرب لا يكون التقديري ايضا الا فيه او كما لا يكون
اللفظي الا في المعرب لا يكون التقديري ايضا الا فيه وذلك اي
الاعراب التقديري على ما ذكره كائن في سبعة مواضع وجعلها اي
المواضع السبعة البيضاوي ثمانية وهي الاسم الذي في اخره
الف مفردة واسم حذف في معرب بالحركة اضيف الى ياء المتكلم
ولو حذفت وما في آخره ياء مكسورة ما قبلها وان حذفت وكل مذكر
سالم اضيف الى ياء المتكلم والمحكي بناؤه والمثنى مع ما في اوله
ساكن والاسماء الستة والمذكر السالم معه والمصنف رحمه الله
نقصها اي المواضع السبعة وجعلها اي المواضع السبعة خمسة
بان ادخل ... المصنف ... في اللفظ وهو ما اضيف الى ياء المتكلم
يعني بان ادخل في الموضع الثاني ما اي الموضع الذي جعله اي جعل البيضاوي

[illegible]

ذلك الموضع رابعا وهو كل مذكر سالم اضيف الى ياء المتكلم نحو مسلمي
وجعل اى المص السادس وهو اسم اعرابه بالحروف ملاق
لساكن بعده مشتملا اى حال كونه مشتملا على ما اى الموضع الذى
جعله اى جعل البيضاوى ذلك الموضع سادسا وهو المثنى مع ما
اوله ساكن وعلى ما جعله سابعا وهو الاسماء الستة وعلى ما جعله
ثامنا وهو الجمع المذكر السالم ولكن جعل المص ثالثا ما جعله
خامسا ورابعا ما جعله ثالثا وزاد اى المص الخامس وهو فعل
اخره واو مضموم ما قبلها والسابع اى وزاد السابع وهو الموقوف عليه
فتنبه امر من التفعل ولا تكن من الغافلين قوله الموضع الاول
منها اشارة الى ان الاول صفة موصوفها محذوف معرب اى ليس
بمبنى مفرد اى ليس بمثنى ولا بمجموع اخره اى ذلك المفرد الف
سواء كان اسما او فعلا مضارعا وان حذف اى الالف وان هذه
للوصلية لالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين لا اى ليس الحذف
لمجرد الخفة كيد ودم فان اخرهما حذف لمجرد الخفة فيكون اعرابهما
لفظيين فهو اى ما حذف لالتقاء الساكنين منوى لا منسى فيكون
اى اذا كان منويا فيكون اى ما حذف لالتقاء الساكنين كالملفوظ
فان كان ذلك المفرد الذى فى اخره الف اسما اى ليس فعلا
فاعرابه اى اعراب ذلك الاسم المفرد فى الاحوال الثلث اى فى حال الرفع
والنصب والجر تقديرى قوله لتعذر الحركة علة لكون الاعراب تقديريا
اى لامتناع الحركة على الالف لان الالف لا يقبل الحركة ملفوظا او مقدرا
اى سواء كان الالف ملفوظا او مقدرا نحو العصا وعصا وانما اورد
مثالين لان الاول مثال بما فيه الالف ملفوظا والثانى بما فيه الالف
مقدرا وانما حذفت الالف فى الثانى لالتقاء الساكنين احدهما التنوين
والاخر الالف فحذفت الالف فبقى عصا بالتنوين قال الشارح قوله

قوله العصا مثال الملفوظ اصله عصو قلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف
وبقيت التنوين ثم نقلت التنوين الى ما قبل المحذوف فاذا دخلت
الالف واللام سقطا التنوين لان الالف واللام لا تجمع مع التنوين
وتعود الالف وقس عليه قوله وعصا مثال المقدر لان العصا
لا تكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو قطعا وقال الاخر
قوله العصا بالالف المقصورة الملفوظة وعصا بالالف المقصورة
المقدرة وبالتنوين وان كان ذلك المفرد فعلا فرفعه اى ذلك
المفرد ونصبه اى ذلك المفرد تقديرى قوله لوجود ذلك الالف
علة لكون رفعه ونصبه حينئذ تقديريا فى تينك الحالين اى حالى الرفع
والنصب وجزمه اى ذلك المفرد بحذف ذلك الالف لفظى قوله
لوجوده اى ذلك الجزم علة لكون جزمه لفظيا فى اللفظ نحو يخشى
بسكون الياء لاستثقال الضمة على الياء والاصل يخشى بضم الياء
قلبت الياء الفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ما قبلها الان هذا
مثال لثبوت الالف فى اخر الفعل ومثال لحالة الرفع ونحو يخشى
الله مثال لحذف الالف لالتقاء الساكنين ولن يخشى مثال لثبوت
الالف فى آخر الفعل ومثال لحالة النصب ولن يخشى الناس ايضا
مثال لحذف الالف لكن نحو يخشى الله مثال لحذف الالف فى الرفع
ونحو لن يخشى الله مثال لحذف الالف فى النصب ولم يخش بحذف الالف
والياء مثال لحالة الجزم والموضع الثانى منها ما اى اسم معرب
اقول الصواب ترك اسم اذ لا يطلق على جملة ولو منقولا فى مقولة بالكلام
لا اسم حقيقة مطلقا اى سواء كان بالحركة او الحرف مفردا او لا وقال
امام الايوب قوله مطلقا اى سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او جمعا مؤنثا
سالما معربا بالحركة او جمعا مذكرا سالما معربا بالحرف اضيف الى ياء المتكلم
ولو حذفت ولو هذه للوصلية اى ولو حذفت الياء اكتفاء بالكسرة

مثل يا غلام ويا قوم او قلبت للتخفيف نحو يا غلاما ويا ابتا وهذان
الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود
غيره فيقصد الفراغ من النداء سريعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود
من الكلام قوله حال كونه اي ذلك الاسم المعرب اشارة الى ان قوله
غير التثنية حال من المستكن في اضيف وانما استثنى التثنية فانها
اي لان التثنية قال البعض قوله فانها اي التثنية علة لمقدر تقديره
انما قيد المص بقوله غير التثنية لانها اذا اضيف اليها اي الى ياء المتكلم
يكون اعرابها اي التثنية لفظيا في الاحوال الثلث قوله لوجوده
اي الاعراب وهو اليا فيها علة لكون اعرابها لفظيا في اللفظ
اي في لفظ التثنية نحو جاءني مسلماي بفتح الياء بلا تشديد مع فتح
بالالف لفظا على الفاعلية ورأيت مسلمي ومررت بمسلمي بالتشديد
اي بتشديد الياء وفتح الميم في الاخيرين قال البعض قوله نحو جاءني
مسلماي مثال للرفع ورأيت مسلمي مثال للنصب ومررت بمسلمي
مثال للجر بالتشديد اي بفتح الميم وتشديد الياء فيهما وقال
صاحب المنافع قوله بالتشديد قيد للاخيرين فان كان اي ذلك الاسم
المعرب الذي اضيف الى ياء المتكلم جمع المذكر السالم فرفعه اي
ذلك الاسم المعرب تقديري قوله للزوم القلب اي قلب الواو ياء علة
لكون رفعه فقط تقديري والادغام اي ادغام الياء قوله دون
نصبه اي نصب ذلك الاسم المعرب الذي كان جمع المذكر السالم وجره
اي ذلك الاسم المعرب بياء لما افاده لفظ فقط قال الاستاد
قوله دون نصبه اي جمع المذكر السالم ودون جره اي جمع المذكر السالم
انتهى اقول الانسب للمتن ارجاع الضمير به الى ذلك الاسم المعرب
تأمل قوله فانهما اي نصبه وجره تعليل لاستثناء نصبه وجره لفظيان
بياء مدغم الى ياء المتكلم فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها
فان المدغم ايضا ياء لان فيه حرفان في اللفظ وان كانا حرفا واحدا
في الكتابة

في الكتابة لان الاعتبار للملفوظ فيكون حرف الاعراب ايضا
ملفوظا فالاولى للمص تقديمه اي قوله فقط على قوله تقديري
قال صاحب المنافع قوله فالاولى تقديمه اي تقديم لفظ فقط
على تقديري بان يقول فرفعه فقط تقديري اي اذا كان فقط
احترازا عن اخوي الرفع لان اخويه تقديري وهي اللفظي
والمحلي فالاولى تقديمه كما في الاولى اي كما في قوله وان كان فعلا
فرفعه فقط تقديري وقوله واو مضموم ما قبلها فرفعه فقط ايضا
تقديري فالمراد بالجمع جمع منطقي وهو ما فوق الواحد او المراد
في الالفاظ الاواتي فالجمع بالنظر الى الظرف لا الى المظروف اي
لفظ فقط كذا قاله صاحب منافع الاخيار نحو جاءني مسلمي
بتشديد الياء فان اصله اي اصل مسلمي مسلموي سقط النون
بالاضافة لان الجمع المذكر السالم بالواو والنون فاجتمع الواو
والياء والسابق ساكن فقلبت الواو ياء طلبا للتخفيف لان الياء
اخف من الواو وادغمت اي الياء في الياء لاجتماع الحرفين
من جنس واحد والاول ساكن فادغم لان الادغام اخف من فكه
وكسر ما قبل الياء المدغمة لزيادة التخفيف لان الكسر اخف
من الضمة فصار مسلمي بكسر الميم فحصل التخفيف من جهات ثلث
قلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر ما قبلها لان الياء
اخف من الواو والادغام من فكه والكسرة من الضمة تأمل فلم تبق
علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع
تقديريا قال قصب زاده اصله مسلموي سقط النون بالاضافة
فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلب الواو ياء
بادغام الياء في الياء وكسر ما قبل الياء لاجلها فلم يبق علامة الرفع

التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالة
النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فابدلوا الياء المدغمة
ايضا ياء وان كان ذلك الاسم المعرب غيره اي غير الجمع المذكر السالم
فالكل اي كل اعراب ذلك الاسم المعرب الذي غيره من الرفع والنصب والجر
اوكل اعراب ذلك الاسم المعرب في كل احواله اوكل اعراب ذلك الاسم
تقديري ... فظهور الاعراب سواء كان اي ذلك الاسم المعرب
الذي غيره او ذلك الغير مفردا او جمعا مكسرا نحو جاءني او مؤنثا سالما
نحو مسلماتي قوله لوجوب الكسر قبل الياء في نحو غلامي علة لكون الكل
تقديريا او علة لقوله فالكل تقديري او السكون اي او لوجود السكون
في نحو قاضيّ او الفتح اي او لوجود الفتح في نحو يا بنيّ قال صاحب
المنافع قوله لوجود الكسر اي في آخر ما كان آخره صحيحا سواء
حذف ياء المتكلم او ذكرت لا اذا قلبت قوله والسكون اي
في آخر ما كان آخره حرف علة نحو جاءني قاضيّ ورأيت قاضيّ ومررت
بقاضيّ بتشديد الياء فيها او الفتح اي في آخر ما ذكر من المفرد
والمكسر والمؤنث السالم اذا قلبت ياء المتكلم الفا او تاء نحو
يا غلاما ويا ابت بفتح الباء وفي التاء يجوز الفتح والكسر
وقد جاء الضم ايضا قليلا قبل العامل قيد للوجوب فيشمل
الثلث ٧ وذلك لان الاسم لا يستحق الاعراب الا بعد تركيبه مع عامله
ولا يتحقق ذلك الا بعد ثبوت العامل والمعمول في نفسها فاذا اردت
جعل المضاف معمولا فلابد ان يعتبر نسبته الى المضاف اليه قبل ورود
العامل عليه فيشتغل آخره بما اقتضاه المضاف اليه البتة وتعذر
معطوف على لوجوب اي ولتعذر اجتماع الحركة والسكون
كما في مثل قاضيّ والواو بين المجتمعين تصورا للصرف اي مع السكون
ولو قدم السكون في الوجوب لكان مرتبا ان قلت اذا جاء الحركة
فزهق

فزهق السكون فكيف يلزم الاجتماع بينهما قلت لوجوب
السكون قبل العامل والحركة بعده قال صاحب المنافع
لعدم قبول الحركة ... اذ الواجب لا يترك
قوله تعذر اجتماع الحركة والسكون اي الحركة اللفظية والسكون
في حرف واحد في مثل قاضيّ بالتشديد والحركتين مثليين كما
في حالة الجر عند عدم القلب او في حالة النصب عند وجوده او ضدين
كما في حالة الرفع او النصب عند عدم القلب وفي حالة الرفع والجر
عند وجوده قال الشارح في حاشية الامتحان قوله او ضدين كما
في حالة الرفع والجر عند وجوده انتهى او كما في حالة الجر عند البناء
وفي حالة النصب عند القلب وقال صاحب المنافع قوله والحركتين
احديهما ما يقتضيه ياء المتكلم مذكورة او محذوفة او منقلبة
والاخرى هي الحركة المفروضة للاعراب قوله مثليين في مثل غلامي
وغلام في حالة الجر وفي مثل يا غلاما ويا ابت بقلب الياء الفا
او تاء في حالة النصب قوله او ضدين في مثل غلامي وغلام حالة الرفع
والنصب وفي مثل غلاما حالة الرفع والجر بناء على مجيء قلب ياء المتكلم
الفا في غير المنادى نادرا واما قلبها تاء فمخصوص بالمنادى
الذي هو الاب او الام وفي مثل يا غلاما ويا ابت لا يتصور الرفع
والجر لانه منادى مضاف وهو منصوب دائما بعده اي بعد العامل
ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اللتين موجودين قبل العامل اعرابا بعده
اي بعد ورود العامل وان قاله اي امكان ذلك الجعل وان هذه للوصلية
قال الاستاد قوله وان قاله اي ذلك الجعل وان هذه للوصلية البعض
وهو السيد السند اقول هذا رد لما قاله السيد السند من انه كان
الاولى ان يجعل تلك الكسرة المجتلبة للياء بعد ورود العامل
علامة الاعراب ايضا فيكون الكسرة مفيدة لفائدتين بعد ما كانت مفيدة
لفائدة واحدة على قياس ما اختاره في علامة التثنية والجمع فيكون
اعراب غلامي لفظيا في حالة الجر كما هو الاصل كما امكن جعل الحروف الثابتة

مثل الف فى مسلماى قبل العامل متعلق للثابتة وظرف لها قوله
اعرابا مفعول ثان لجعل قال البعض قوله اعرابا مفعول ثان لجعل
اذ هو مصدر مضاف الى مفعوله الاول قوله بعده اى بعد العامل
متعلق لجعلها اعرابا وظرف لها فى التثنية والجمع قوله لعدم التبدل
والتغير تعليل لقوله ولم يمكن جعل الكسرة وهو متعلق به باختلاف العامل
قال الاستاذ لعدم التبدل باختلاف العامل جواب عن دخل مقدر
يظهر بادنى تأمل بخلافهما اى الحرفين فى التثنية والجمع فانهما
وان لم يبدلا باختلاف العامل لكن الواضع شرط استعمال الواو
عند ورود الرافع والياء عند الناصب فيوجد فيهما التبدل والتغير
حكما باختلافه قال البعض قوله بخلافهما اى بخلاف حرفيهما فالقياس
عليهما مع الفارق قوله لا وجه للبناء جواب لسؤال مقدر وان وطلب
وان تعذره للمضافة اليه وان الى البناء والشدة امتزاجه بالياء
لعدم استقلاله باللفظ الجمهور فاعل ذهب وذهب الجمهور
الى ان المضاف الى ياء المتكلم مبنى لاكتسابه البناء من المضاف اليه
قوله اذ الاضافة علة للنفى وهو قوله لا وجه لا علة للمنفى بلا وهو
وجه الى الظهير لا توجيه اى البناء نحو غلامك وغلامه اعلم ان باب غلامى
معرب باعراب تقديرى وهو الحق بدليل اعرابه فى نحو غلامك
وغلامه ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب البناء
قال الاستاذ اعلم ان باب غلامى عند ابن الحاجب وعند المص
من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعرابه فى نحو غلامك
وغلامه نحو غلامى وابى ورجالى ومسلماتى فالاول مثال للمفرد
من غير الاسماء الستة وابى مثال للاسماء الستة والثانى مثال
للجمع المكسر والثالث للجمع المؤنث السالم والمصحح الثالث اى

قوله اى الذى فى غلامى اى الميم المكسورة لا اصل لها بل البناء والظهور لا للاعراب فى اللفظ لزم ان يجوز [illegible]
[illegible] فلذلك [illegible] اعراب [illegible] تقديرا [illegible] العامل

اى اسم معرب مطلقا اى سواء كان بالحركة او الحرف مركبا اولا
قال صاحب المنافع اى اسم معرب وتخصيص ما بالاسم لان الفعل
من حيث انه فعل لا يحكى لانه اما ان يحكى مع فاعله الظاهر
فقط او مع مفعوله فيكون مع جملة فهى اما منقولة الى العلمية فتكون
اسما او مرادا لفظها مثل قلت ضرب زيد وقلت ضرب هؤلاء فتكون
اسما ايضا واما ان يحكى مجردا عنهما مثل ضرب عامل على ان يكون ضرب
مبتدأ فيكون اسما ايضا قوله مطلقا اى مفردا او غيره معربا بالحركة
او بالحروف فى اخره اى ذلك الاسم المعرب اعراب محكى لا حقيقى
جاء من عامل فى تركيبه فانه محكى عند المص وسيجئ الكلام فيه قوله
اى حركة او حرف محكية تفسير لاعراب محكى اى منسوبتان الى المحكى
والتسمية اى تسمية الحركة والحرف المحكية بالاعراب قوله والتسمية
مبتدأ خبره قوله مجاز بالكون اى باعتبار الاصل يعنى قبل العلمية
والحكاية او مجاز مرسل بعلاقة الكون لكونه اعرابا قبل الحكاية
قوله اذ ليست اى المحكية علة للمجازية وبيان لقرينة المجاز
باعراب فى الحال اى فى حال الحكاية كما اشار اليه اى كما اشار المص
الى عدم كونها اعرابا فى الحال بقوله اى المص غير الاعراب الحقيقى
وانما جعل اعرابه اى اعراب ما فى اخره اعراب محكى او اعراب ذلك
الاسم المعرب الذى فى اخره اعراب محكى او اعراب المحكى تقديريا قوله
للزوم اشتغال الاخر اى اخره متعلق بجعل وعلة له بالحكاية
اى الحركة والحرف التى بطريق الحكاية فى الكلام حالة او تجوزهم
فصار اى ذلك الاسم المعرب كالثانى اى كما اضيف الى ياء المتكلم
فى تقدير اجتماع حركتين مثلين او ضدين قال صاحب المنافع قوله فصار
كالثانى اى كما اضيف الى ياء المتكلم فى اشتغال الاخر بالاخر وقال

البعض قوله فصار كالثاني في كون الاخر مشتغلا على شيء غير الاعراب
وقال عبد العزيز البيروى قوله فصار كالثاني يعنى لو اعرب لفظا
للزم اجتماع الحركتين مثلين او ضدين وهو متعذر فصار معربا
بالاعراب التقديرى اذ لا موجب لبنائه ولذا اى لاجل اشتراكهما في العلة
قدم اى قدم المص ما في اخره اعراب محكى او قدم الثالث على الرابع
وهو ما في آخره ياء مكسور ما قبلها عكس ما في اللب اى حال كونه
عاكسا ما في اللب حيث قدم صاحب اللب ما في اخره ياء مكسور
على ما في اخره اعراب محكى قوله حال كونه اى ذلك الاسم المعرب اشارة
الى ان قوله اما جملة حال من ضمير اخره قال البعض قوله حال كونه
اى كون ما في ما في اخره اما جملة في الاصل اى قبل العلمية والحكاية
منقولة في الحال اى في حال الحكاية او بعد الحكاية الى العلمية اى
جعلت علما والتسمية هكذا نحو تأبط شرا على الاول وهو اسم لثابت
جابر بن الغنم قيل وجه التسمية انه كان سارقا اذا اراد ان يخرج
من البيت يأخذ سيفه ويجعل تحت ابطه ثم يخرج وقالت امه
تأبط شرا وقيل انه اخذ حية تحت ابطه ودخل في البيت وفزعت
امه وقالت تأبط شرا فصار له لقبا قال صاحب كشف الاسرار
قوله نحو تأبط شرا فانه في الاصل جملة فعلية وشرا منصوب على انه
مفعول به لتأبط ثم نقلت هذه الجملة الى العلمية وحكى اعراب شرا
ليدل على انه منقول من الجملة ولو ظهر الاعراب في اللفظ لزم ان يتحرك
الراء بحركتين في حالة واحدة وهو متعذر فلذلك كان اعرابه تقديريا
وقال صاحب زبدة الانظار قوله نحو تأبط شرا فان تأبط في الاصل
جملة فعلية وشرا منصوب بالمفعولية ثم جعل تأبط مع شرا علما
لرجل شرير وبقى نصب شرا حكاية بانه في الاصل مفعول به والحركة الاخرى
مع الحكاية غير محكية للزوم اجتماع الحركتين في حالة واحدة وهو متعذر
فلذلك

فلذلك كان اعرابه تقديريا وقال السيلكوتي قوله نحو تأبط شرا
فان الجزء الاول منه مشغول بالحركة البنائية فلا يكون شيء من جزئيه
قابلا للاعراب فجعل اعرابه تقديريا على مذهب صاحب اللباب وجعل مبنيا
على مذهب الجمهور قوله فان الصحيح تعليل لتطبيق المثال للممثل له
انه اى تأبط شرا معرب بعد العلمية لانه اسم مفرد بعدها اعرابه
اى تأبط شرا تقديرى في الاحوال الثلث لكون المانع في الاخر
فقط وهو الاشتغال بالحكاية والمفعولية زالت بالعلمية تقول
جاءني تأبط شرا ورأيت تأبط شرا ومررت بتأبط شرا قال
الاستاد لما كان شرا مع تأبط علما صار كالجزء الاخير منه لشدة الامتزاج
فحكم بجرى الاعراب عليه تقديرا وقال الاخر لما ثبت علمية شرا مع تأبط
حكم بجرى الاعراب على شرا تقديرا لشدة الامتزاج وصيرورته كلمة واحدة
وقيل انه مبنى بعد العلمية واعرابه محلى كما قبل العلمية اى كما كان مبنيا
قبل العلمية لانه في الاصل جملة والجملة مبنية والفرق عند المص انها
قبل العلمية مستحقة للاعراب من حيث انها جملة وبعد العلمية من حيث انها
اسم مفرد كذا قاله صاحب فتح الاسرار او مفردا اى او حال كونه ذلك الاسم
مفردا غير مركب ولا جملة قوله في قول القوم الحجازى اشارة الى ان الموصوف
محذوف لان الحجازى لا يصلح ان يكون مقولا عنه بل قومه اى هذا في قول
القوم العرب الحجازى واما بنو تميم اى قبيلة بنى تميم فلا يرون الحكاية
اى الحركة او الحرف التى بطريق الحكاية في المفرد واليه اى الى عدم رأى الحكاية
في المفرد قال البعض وضمير اليه راجع الى القريب اعنى بيان تميم على ما فهم
من عبارة الشارح في حاشية الامتحان وان ارجعه بعض الى قول الحجازى
فان كنت في شك فعليك الرجوع اليه ذهب كثير من النحاة منهم اى من النحاة
سيبويه نحو من زيدا ذكر اى ذكر لفظ زيدا حال كونه منصوبا قوله استعارا
مفعول له لقوله ذكر اى ذكر السؤال مفعول للاستعمار والباء زائد عن زيد المنصوب
اى عن زيد الواقع منصوبا فتعذر اى اذا كان السؤال عن زيد المنصوب فتعذر
رفعه اى رفع زيد لفظا اى من جهة اللفظ وذلك لما مر حال كونه مقولا اشارة

الى ان قوله لمن في قوله لمن قال ضربت زيدا ظرف لغو متعلق بقول المقدر
فان زيدا في ضربت زيدا منصوب على انه مفعول ضربت وحكى ذلك الاعراب
في السؤال اعني من زيدا ليدل على ان السؤال انما هو عن زيد الكائن
مفعول ضربت ولو ظهر الاعراب في لفظه لزم ان يتحرك الدال بحركتين
في حالة واحدة وهو متعذر فلذلك كان اعرابه في السؤال تقديريا
وهذا مثال لما هو معرب بالحركة ونحو دعني عن تمرتان فدع امر حاضر
من ودع يدع بمعنى اترك مبني على السكون لا محل له من الاعراب
فاعل فيه انت عبارة عن المخاطب والنون وقاية والياء منصوب المحل
مفعول به لدع وعن حرف جر متعلق بدعني وتمرتان مجرور تقديرا
منصوب المحل مفعول به غير صريح لمتعلقه فحكى اعراب تمرتان وهو
الرفع ولو قيل عن تمرتين مع ارادة الحكاية يلزم المحذور المذكور
في تأبط شرا وهذا مثال لما هو معرب بالحروف قال الشارح الاول
وهو صاحب كشف الاسرار انما اورد مثالين للمفرد اشارة الى قسميه
احدهما ما كان اعرابه بالحركة والثاني ما كان اعرابه بالحروف اعرابه اي
اعراب تمرتان في قولك دعني عن تمرتان بياء مقدرة والملفوظ اي
الاعراب الملفوظ الذي هو الالف في تمرتان للتثنية او الالف الملفوظ
حكاية لما تلفظ به القائل الاول جوابا لمن قال الك تمرتان فان تمرتان
في قولك الك تمرتان مرفوع على الابتدائية وحكى ذلك الاعراب
في الجواب الذي هو دعني عن تمرتان فلو ظهر الاعراب في لفظه لزم
ان يكون اخر تمرتان في الجواب الفا وياء في حالة واحدة وهو متعذر
كذا قاله الشارح الاول وقال ذيني زاده فالهمزة للاستفهام ولك
ظرف مستقر مرفوع محلا خبر مقدم وتمرتان اي كالمذكور من معرب في اخره
اعراب محكي في كون اعرابه اي العلم المركب لتقدم مرجع الضمير رتبة
فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز قيل
قوله في كون اعرابه اي المذكور تقديريا قوله لاشتغال الاخر اي اخره
بالاخر

متعلق [illegible]

بالاخر بفتح الخاء اي بالاعراب الاخر الذي هو اعراب محكي قال الاستاد
قوله لاشتغال الاخر بكسر الخاء اي لاشتغال اخره بالاخر بفتح الخاء
اي بالاعراب الاخر كالعلم مركب جزؤه اي ذلك العلم قوله الثاني
صفة لقوله جزؤه معمول في الاصل قبل العلمية لما اي لعامل
او للجزء الاول الذي لا اعراب له اي لذلك العامل او لذلك الجزء
اصلا اي لا في الحال ولا في الاصل او قبل العلمية وبعدها فلا يمكن
اي اذا كان العلم كذا فلا يمكن اظهار اعرابه اي ذلك العلم
اي وجود اعرابه في هذا الجزء اي جزء الثاني ايضا اي كما لا يمكن
اظهاره في الجزء الاول فيكون اي اذا لم يمكن اظهار اعرابه في هذا الجزء
ايضا فيكون اعرابه تقديريا سواء كان ما لا اعراب له جزءا من ذلك المركب
اولا نحو ان زيدا وهل زيد ومن زيد حال كونها اعلاما اي حال
كون المذكورات اعلاما قوله فان كلا منها اي المذكورات او هذه الثلثة
تعليل لتطبيق المثال بالممثل معمول في الاصل اي قبل العلمية لما اي
لعامل او للجزء الاول الذي لا اعراب له اي لذلك العامل او لذلك الجزء
وهو اي ذلك العامل او ذلك الجزء الابتداء وهو تجريد الكلم عن العوامل
اللفظية لاجل الاسناد قال الاستاد قوله وهو اي الجزء الاول
الابتداء وهو عامل معنوي في الثاني اي في المثال الثاني وهو هل زيد
والحرف اي وهو الحرف في الاول اي في المثال الاول وهو ان زيدا
وفي الثالث اي في المثال الثالث وهو من زيد قال امام الايوب
قوله ان زيدا وهل زيد ومن زيد فان الجزء الثاني في الاول في الاصل معمول
لان وهو حرف لا اعراب له وزيد في الثاني معمول للعامل المعنوي لكونه مبتدأ
وفي الثالث مجرور بمن الذي هو حرف جر ايضا لا اعراب له اصلا فضلا
من ان يظهر والكل مشغول باعرابه الاصلي ولو غير اعرابه بطل الحكاية
بخلاف نحو عبد الله ونحو مضروب غلامه حال كونهما علمين من العلم المركب

الذي جزؤه اي ذلك العلم الثاني معمول لما اي لعامل او للجزء
الاول الذي له اي لذلك العامل او لذلك الجزء اعراب في الاصل
اي قبل العلمية قال امام الايوب قوله بخلاف نحو عبد الله اي العلم
المركب بتركيب اضافي و مضروب غلامه اي العلم المركب من العامل
المشابه بالفعل ومعموله قوله فان اعراب الجزء الاول بيان لمخالفتهما
و تفصيل لها قوله اي الاعراب الذي يظهر فيه اي في الجزء الاول
يشير الى ان الاضافة لادنى ملابسة قوله اذ لا اعراب له اي للجزء الاول
تعليل للتغيير اي وانما غيرنا كذلك اذ لا اعراب له في الحال اي
في حال العلمية قوله لكونه اي الجزء الاول علة لقوله لا اعراب له في الحال
جزءا كزاي زيد بل للمجموع اي بل الاعراب لمجموع الجزئين فيكون
اعرابه لفظيا دون تقديري بناء على ما هو المختار عنده اي عند المص
كما حقق اي المص في الامتحان في بحث الكلمة حيث قال انهم اعترفوا
بانه لا دلالة لجزء العلم على معنى اصلا فصار كزاي زيد الخ قال
صاحب المنافع قوله على ما هو المختار عنده واما ما ذهب اليه الجمهور
فالاعراب للجزء الاول في الحال والجزء الثاني ايضا معرب بالاعراب
الحقيقي وهو ما يقتضيه الجزء الاول منهما اي من نحو عبد الله
ونحو مضروب غلامه قال صاحب فتح الاسرار قوله منهما اي من الجزئين
و من عبد الله و مضروب غلامه لفظي قوله لظهوره اي الاعراب علة
لكون اعراب الجزء الاول لفظيا اي لوجوده في لفظها اي الجزء
الاول منهما له اي للجزء الاول الاعراب قال البعض قوله في لفظها
اضاف لفظا الى ها الذي هو عبارة عن عبد في المثال الاول
ومضروب في المثال الثاني له والضمير راجع الى ها الاعراب
في الاصل وان كان اي الاعراب وان هذه للوصلية لا للشرطية
مجموعهما اي المجموع قوله لكونه اي المجموع علة لظهوره في وسط

في وسط قال الاستاد قوله وان كان اي الظهور في وسط
اي المجموع قوله لكونه اي المجموع علة للظهور في الوسط
مما له اعراب في الاصل اي قبل العلمية قوله ولمانع في اخره اي المجموع
عطف على قوله لكونه الخ قال صاحب المنافع قوله ولمانع في اخره
واعادة اللام لتعيين المعطوف عليه لا لكون هذا علة مستقلة
للظهور في الوسط وقال البعض قوله ولمانع في اخره والمانع
اشتغال الاخر والاعراب المحكي وذلك اي اظهار الاعراب قال
البعض قوله وذلك اي جعل الاعراب في الوسط وجعله لفظيا او في
من اهدار الاعراب اي اسقاط الاعراب وفي بعض النسخ
من اسرار الاعراب بدل قوله من اهدار الاعراب ومن جعله
اي الاعراب تقديريا قوله كما اذا كان الجزء الاول مما لا اعراب له
بيان و تمثيل لاهدار الاعراب وجعله تقديريا قال البعض قوله
كما اي مثل اهدار الاعراب وجعله تقديريا اذا كان الجزء الاول
مما لا اعراب له بحسب العامل اي بحسب اقتضاء العامل فان كان
اي العامل او عامله رافعا فمرفوع اي فهو مرفوع وان كان ناصبا
فمنصوب اي فهو منصوب وان كان جارا فمجرور اي فهو مجرور قال
امام الايوب فان كان عامله رافعا يكون الجزء الاول منهما مرفوعا به لفظا
وان كان ناصبا يكون منصوبا به لفظا وان كان جارا يكون مجرورا به
لفظا تقول جاءني عبد الله ورأيت عبد الله ومررت بعبد الله وتقول في الثاني
جاءني مضروب غلامه ورأيت مضروبا غلامه ومررت بمضروب غلامه وقال
الاستاد قوله فان كان اي عامله رافعا فمرفوع اي فالجزء الاول منهما
مرفوع به لفظا وان كان ناصبا فمنصوب اي فالجزء الاول منصوب به
لفظا وان كان جارا فمجرور اي فالجزء الاول مجرور به لفظا وقال

البعض قوله فان كان اى العامل رافعا فمرفوع اى فمعموله مرفوع
به لفظا وان كان ناصبا فمنصوب اى فمعموله منصوب به لفظا
وان كان جارا فمجرور اى فمعموله مجرور به لفظا والمراد بمعموله
الذى هو عبد الله فى المثال الاول وهو مضروب فى المثال الثانى والجزء
الثانى مشغول باعراب الحكاية وهو الجر بالاضافة فى المثال
الاول والرفع على النائبية فى المثال الثانى وفى حاشية سياهية
قوله والثانى مشغول باعراب الحكاية يعنى الجزء الثانى من العلم
مشغول بها وهو لفظة الله فى عبد الله فالمعرب مثله الجزء الاول
وهو عبد والجزء الثانى مشغول باعراب الحكاية فى الاحوال الثلث
قال صاحب فتح الاسرار قوله باعراب الحكاية اى باعراب محكى
فاضافة الاعراب الى الحكاية كاضافة الخاتم الى الجود فى خاتم الجود
وقال الاستاد واضافة الاعراب الى الحكاية لادنى ملابسة
والمقصود باعراب وقع قبل الحكاية وقبل النقل وقال صاحب
المنافع واضافة الاعراب الى الحكاية لادنى ملابسة كاضافة الاعراب
الى الجزء الاول واليه اشار بقوله اى باعراب ملتبس بها اى
بالحكاية قال الاستاد قوله اى باعراب ملتبس بها اى بالحكاية
تفسير لحاصل المعنى ولذا اى لكون الجزء الثانى مشغولا باعراب الحكاية
او لاجل كون الجزء الثانى مشغولا باعراب الحكاية لم يظهر فيه اى
فى الثانى الاعراب المذكور مع انه اى الثانى آخر بكسر الخاء
قوله او ما فى اخره اشارة الى ان قوله بناء محكى عطف على قوله
اعراب محكى اى او اسم معرب فى اخره بناء محكى والتسمية به بالبناء
كالتسمية بالاعراب يعنى مجاز مرسل بعلاقة الكون نحو خمسة عشر
علما اى حال كونه علما وانما قيده بعلما فانه اى نحو خمسة عشر

او

او خمسة عشر قال البعض قوله فانه اى نحو خمسة عشر اثبات
لفائدة التقييد بقوله علما اذا لم يكن علما يكون جزءاه اى نحو خمسة عشر
والجزءان تثنية جزء سقطت نونه بالاضافة الى الضمير فصار جزءاه
مبنيين لتضمنهما معنى الحرف كما سيجئ فى بحث المبنى العارض واذا جعل
اى نحو خمسة عشر علما يكون معربا باعراب تقديرى قال صاحب زبدة
الانظار قوله نحو خمسة عشر علما فان خمسة عشر قبل العلمية مبنى ثم جعل
علما فحكى البناء فى الجزء الثانى بعد العلمية وجعل معربا باعراب
تقديرى وقال صاحب كشف الاسرار وهو الراجح الاول
قوله نحو خمسة عشر علما فان خمسة عشر مبنى على الفتح فى الاصل
ثم نقل خمسة عشر الى العلمية فكان معربا لفوات سبب البناء
ولكن حكى ذلك الفتح فى عشر ليدل على انه منقول من خمسة عشر
المبنى فى الاصل فلو ظهر الاعراب فى لفظه لزم ان يتحرك راء عشر
بحركتين فى حالة واحدة وهو متعذر وقال الاستاد قوله يكون
معربا باعراب تقديرى لكونه اسما مفردا واستثقال اخره على الاشهر
اى كونه معربا باعراب تقديرى مبنى على المذهب الاشهر او كون هذا
معدودا من التقديرى مبنى على المذهب الاشهر قوله لانتفاء
موجب البناء متعلق بقوله يكون معربا وعلة له قوله الذى صفة موجب
لكونه معرفة بالاضافة الى البناء والموجب هو الواو العاطفة
المحذوفة من خمسة عشر اى الموجب الذى سياتى فى بحث المبنى
العارض قوله وتعذر ظهور الاعراب معطوف على قوله لانتفاء
موجب البناء اى ولتعذر ظهور الاعراب فى لفظه اى فى لفظ ما
فى اخره بناء محكى اى فى لفظ نحو خمسة عشر قوله لمانع متعلق بظهور الاعراب
المقيد بفى لفظه وهو اى المانع الحكاية وقيل فى بيان فائدة التقييد
بقوله على الاشهر يكون اى نحو خمسة عشر مبنيا بعد العلمية فيكون

اعرابه محليا كما جعل العلمية اى كما كان مبنيا قبل العلمية ومثله اى
اى نحو خمسة عشر او مثل خمسة عشر سيبويه اى لفظ سيبويه
كما صرح اى المص به اى بكونه مثله فى الامتحان فى بحث غير المنصرف
حيث قال انهما محكيان على البناء لا مبنيان فيكونان معربين
تقديرا قال البعض قوله ومثله سيبويه اى مثل خمسة عشر
لفظ سيبويه فهو مبنى على الاشهر على ما فهم من فتح الاسرار
لا على ما قاله القائل كما صرح به فى الامتحان فى بحث غير المنصرف
حيث قال لانهما محكيان على البناء والموضع الرابع من السبعة
ما اى كلم وفعل معرب اقول هذا الترديد مخل بالتعريف فالصواب
ان يفسر بمعرب او بكلمة فى اخر اى يقع فى اخره الاولى للمص
ترك فى اى ترك لفظ فى فى اخره كما فى الاول اى كما ترك
فى الموضع الاول حيث قال فى تعداد سبعة مواضع الاول مفرد
اخره ولم يقل فى اخره اقول لعل وجه ذكره هنا وتركه فى الاول
التنبيه على ان المانع من ظهور الاعراب فى الاول نفس الالف ولذا
تركه واما فى الرابع وصف كونه فى الاخر مكسورة ما قبلها قال
البعض قوله الاول ترك فى اى ترك لفظ فى فى اخره ويمكن ان يقال
انما اتى به هنا ليوافق هذا الموضع الى الموضع الثالث من حيثية اتية
فيه كذا قيل ياء مكسور ما قبلها اصلية او منقلبة من واو وان حذف
و ان هذه للوصلية لالتقاء الساكنين كما فى قاض وقاضى البلد
فانه اى المحذوف لالتقاء الساكنين فرجع الضمير سبق فى ضمن حذف
فافهم كالملفوظ فاعرابه تقديرى ايضا لكونه اى ذلك المحذوف
مقدرا اى منويا قال البعض قوله لكونه اى لكون ذلك المحذوف
تعليل لكونه كالملفوظ لا منسيا قوله حتى يكون اعرابه اى ذلك المحذوف
مسبب عن النفى ومرتب عليه كما فى يد اى لكى يكون ذلك المحذوف
منسيا

منسيا واعرابه لفظيا فى لفظ يد اصله يدى فحذف لامه منسيا
فصار اعرابه لفظيا فان كان اى ذلك المعرب المذكور فى اخره
ياء مكسور ما قبلها اسما فرفعه اى ذلك المعرب وجره اى ذلك
المعرب تقديرى اى فالاعراب فى حالة رفعه وحالة جره تقديرى
قوله للزوم تسكين الياء علة لكون الاعراب فى حالتيه تقديريا
فافهم قوله المذكورة صفة الياء وهى التى ما قبلها مكسور
قوله لاستثقال الضمة عليها فى رفعه والكسرة اى ولاستثقال
الكسرة فى جره عليها اى على الياء المذكورة واما نصبه اى
ذلك المعرب فلفظى اى واما الاعراب فى حالة نصبه فهو
لفظى قوله لخفة الفتحة عليها اى على الياء المذكورة تعليل
لكون الاعراب فى حالة نصبه لفظيا فافهم نحو جاءنى القاضى
ومررت بالقاضى بتسكين الياء المكتوبة ورأيت القاضى
بفتح الياء الملفوظة ونحو جاءنى قاض ومررت بقاض
بحذف الياء ورأيت قاضيا بفتح الياء والتنوين ونحو جاءنى
قاضى البلد ومررت بقاضى البلد بتسكين الياء والوصل ورأيت
قاضى البلد بفتح الياء والوصل قال الاستاد قوله
نحو القاضى فيحذف حرف الاعراب فى رفعه وجره لفظا
لا كتابة لاستثقال الضمة والكسرة عليها دون نصبه
ونحو قاض فيحذف حرف الاعراب فى رفعه وجره لفظا
وكتابة لاستثقال الضمة والكسرة عليها دون نصبه
ونحو قاضى البلد فيحذف حرف الاعراب فى رفعه وجره لفظا لا كتابة
لاستثقال الضمة والكسرة عليها دون نصبه فان الهمزة تسقط
عند الوصل فيجتمع الساكنان من حرف الاعراب ومن لام التعريف
فيحذف حرف الاعراب لفظا لا كتابة لدفع الاجتماع وقال الاخر

علة للزوم [illegible] الياء اه

قوله نحو القاضي فان حرف الاعراب هو الياء سقطت في رفعه وجره لفظا لا كتابة لاستثقال الضمة والكسرة عليها دون نصبه ونحو قاض فان حرف الاعراب سقطت لفظا وكتابة معا لكون الساكنين في كلمة واحدة ونحو قاضي البلد فان حرف الاعراب سقطت لفظا لا كتابة لكون الساكنين في الكلمتين وقال البعض قوله نحو قاض وقاضي البلد بحذف الياء فيهما لفظا لا كتابة فهما مثالان لما حذف منه الياء لالتقاء الساكنين في كلمة او كلمتين وقال الاخر قوله نحو القاضي مثال لما حذف منه الياء لفظا لا كتابة وقاض مثال لما حذف منه الياء لفظا وكتابة لالتقاء الساكنين وانما كان كذلك لان علامة الرفع والجر الضمة والكسرة يستثقلان على الياء بخلاف الفتحة ففي نحو القاضي اذا رفع اوجر حذف حركة الياء فبقي ساكنا واما في حالة النصب فلخفة الفتحة عليه بقي على ما كان وفي نحو قاض لما وقع فيه التنوين يلزم اجتماع الساكنين بعد حذف الحركة فحذف الياء لدفع اجتماع الساكنين ونقل التنوين الى ما قبلها واما في نصبه لما لم يحذف الحركة لم يلزم اجتماع الساكنين فبقي على حاله وفي نحو قاضي البلد ولما لاقى الاسم المعرب الساكن بعده اولا همزة تسقط الهمزة عند الوصل فيلزم اجتماع الساكنين من حرف الاعراب الذي هو الياء وما بعده من الساكن وهو لام التعريف في البلد وان كان اي ذلك المعرب فعلا فرفعه اي ذلك المعرب فقط دون نصبه اي ذلك المعرب ودون جزمه اي ذلك المعرب قوله اذ هما اي نصبه وجزمه تعليل للايكون المفهوم من كلمة دون اي لا يكون نصبه وجزمه تقديريا اذ هما لفظيان لوجود الفتح

لوجود الفتح والجزم الذي هو حذف الاخر في اللفظ تقديري لاستثقال الضمة عليها اي على الياء المذكورة بخلاف الفتحة لخفتها عليها ان لم يلحق باخره اي ذلك المعرب الذي كان فعلا ضمير مرفوع بارز فانه اي الشان لو لحق اي ذلك الضمير به اي باخره فان كان اي ذلك الضمير نون جمع المؤنث يكون اعرابه محليا لكونه مبنيا بها وان غيره اي وان كان غير نون جمع المؤنث من الالف والواو والياء يكون اعرابه لفظيا بالنون في الاحوال الثلث نحو يرميان وترميان ويرمون وترمون وترمين في حالة الرفع ولن يرميا ولن يرموا ولن ترمي في حالة النصب ولم يرميا ولم يرموا ولم ترمي في حالة الجزم فعلى هذا فالانسب تقييد الاسم بما ان لم يلحق باخره علامة التثنية والجمع نحو قاضيان وقاضون و الاحصر الاوضح تخصيصها بالمفرد الذي لم يتصل به شيء لتبادره وترك قوله ان لم يلحق الخ نحو يرمي هو وترمي انت او هي هذا الترديد اشارة الى كون لفظ ترمي مكررا باعتبارين والخامس منها اي من المواضع السبعة فعل مضارع اخره اي ذلك الفعل واو مضموم ما قبلها اي ذلك الواو قوله اذلم يوجد اي انما قيد بفعل اذ لم يوجد في كلام العرب اسم كذلك اي اخره واو مضموم ما قبلها لاستثقالها الا نادرا وهو هو وكفوا قال صاحب المنافع قوله اذ لم يوجد اسم كذلك اي لم يوجد اسم متمكن اخره واو اصلي مضموم ما قبلها فلا يرد لفظ هو وكفوا وهزوا على قراءة حفص لكن حكم الاخيرين غير معلوم ولم يتعرض لبيانه لندرتها ولعل حكمها كون الاعراب لفظيا في الاحوال الثلث باعتبار الاصل وهو الهمزة فرفعه اي ذلك الفعل فقط اي دون نصبه اي ذلك الفعل ودون جزمه اي ذلك الفعل قوله اذ هما اي نصبه وجزمه

تعليل للايكون المستفاد من كلمة دون اى لايكون نصبه وجزمه تقديريا
اذ هما لفظيان لخفة الفتحة على الواو المضموم ماقبلها ووجود
الحذف لفظا او لخفة الفتحة على الواو ولعدم المانع من الحذف
ايضا اى كفعل اخره اى ذلك الفعل ياء مكسور ماقبلها اى
الياء تقديرى لمثل مامر قوله من استثقال الضمة على الواو المذكور
فى اخر الفعل وهو الواو المضموم ماقبلها بيان لمامر اوبيان لمانع لمامر
وان لم يلحق باخره اى ذلك الفعل ضمير مذكور اى مرفوع قوله
اذ لولحق علة لتقييده بقوله ان لم يلحق باخره ضمير بر اى باخره اى ذلك الضمير
يكون اعرابه اى ذلك الفعل لفظيا او محليا كما مر من انه لولحق
نون جمع المؤنث يكون محليا وان غيره يكون لفظيا فى الاحوال
الثلث قال صاحب المنافع قوله لفظيا او محليا الاول فيما كان
فاعله غير النون والثانى فيما كان فاعله النون قال البعض
قوله كما مر عند قول المص ان لم يلحق باخره وما مر قول الشارح
فان كان نون جمع المؤنث يكون محليا وان كان غيره يكون لفظيا فى الاحوال
الثلث نحو يغزو وهو و تغزو انت او هى اشارة الى كون لفظ تغزو
مكررا باعتبار كونه غائبة ومخاطبا واغزو انا و نغزو نحن
و الموضع السادس منها اى من المواضع السبعة اسم معرب
اعرابه اى ذلك الاسم المعرب بالحروف اى بالواو رفعا والالف
نصبا و الياء جرا يعنى اعرابه بالحروف الثلث فى الاحوال الثلث
قوله ملاق صفة بعد صفة لاسم لساكن بعده اى ذلك الاسم اى كلمة
اولها اى تلك الكلمة همزة وصل سميت بها لانها تجئ للتوصل بها
الى النطق بالساكن لان مابعدها ساكن وان كان حرفا زائدا
للبناء هذا تفسير للساكن فانها اى الهمزة تسقط عند الملاقات
اى عند الوصل لحصول المقصود بدونها وهو امكان النطق بالساكن
الذى بعدها وتكسر فى الابتداء لانها ساكنة فى الاصل والاصل

والاصل فى تحريك الساكن الكسر لانه كالميت قال البعض قوله
فانها اى فان حروف الاعراب تسقط عند الملاقات اى عند
ملاقاتها الساكن بعدها كذا فهم من كلام سيد على زاده اى عند
ملاقات حروف الاعراب لساكن بعدها وقال الاخر قوله فانها
اى حروف الاعراب تسقط عند الملاقات اى عند ملاقات الاسم المعرب
لساكن بعده فيحذف حرف الاعراب لفظا فيكون الاعراب تقديريا
وفى حاشية سياطية قوله فيحذف حرف الاعراب اى يحذف فى التلفظ
باق رسمه على حاله فى الكتابة كى يكون علامة للاعراب التقديرى
فان كان اى ذلك الاسم المعرب بالحروف الملاقى للساكن
او الاسم الذى اعرابه بالحروف فى الاحوال الثلث من الاسماء
الستة المذكورة فى التقسيم الثانى من التقسيمات الاربعة للاعراب
قوله من المفرد المكبرة المضافة الى غير الياء اى الى غير ياء المتكلم
بيان للمذكورة فاعرابه اى الاسم المذكور فى الاحوال الثلث
اى فى حالة الرفع والنصب والجر تقديرى قوله لعدم ظهوره
اى الاعراب علة لكون اعرابه فى الاحوال الثلث تقديريا اى
لعدم وجوده فى اللفظ اى فى لفظه لمامر من حذف حرف الاعراب
لاجتماع الساكنين نحو جاءنى ابو القاسم ورايت ابا القاسم
ومررت بابى القاسم فحذف حرف الاعراب فى هذه الامثلة لفظا
لاجتماع الساكنين فلذلك كان الاعراب تقديريا وفى حاشية سياطية
قوله نحو جاءنى ابو القاسم ورأيت ابا القاسم ومررت بابى القاسم
بالواو الرسمى كتابة والمحذوف تلفظا وقاعدة فى حالة الرفع وكذا
الالف نصبا والياء جرا فان قلت فمن اى شئ مست الحاجة
الى هذه الرسوم الكتابية ولماذا لم يترك خطا قلت للاشارة
الى كل من الحالات فى اول الامر وللاطلاع سهلا بغير توقف وللاحتراز

عن ان نظن ان الحركات المختلفة الواقعة على الآخر انها اعرابية
فان قلت فلم لايكون تلك الحركات المختلفة الموجودة على البناء
مثلا في قولك ابو القاسم اذ في حالة رفع يقرأ الباء مضموما
وفي نصبه مفتوحا وفي جره مكسورا قلت انما هذه الحركات لاجل الحروف
العلية الواقعة بعد الباء مثلا قبل الاضافة الى ساكن الاول
اذ الاصل ابا ابوا ابي فلما اضيف قيل ابو القاسم وابا القاسم وابي القاسم
بحسب العوامل وحذف الحروف الاعرابية لفظا وبقيت حركة الباء
على حالها قبل الاضافة وان كان اى ذلك الاسم المعرب بالحروف الملاقي
للساكن جمع المذكر السالم فانه يكون اى فينظر حينئذ ان كان ما قبل
حرف الاعراب وهو الواو والياء مفتوحا نحو مصطفون بفتح الطاء
والفاء وسكون الواو اصله مصطفيون حذفت ضمة الياء ثم حذف
الياء لاجتماع الساكنين فصار مصطفون ومصطفين قوله
بفتح النون قيد للاخير احترازا عن توهم كونه تثنية واما الاول فلا توهم
فيه حتى يحتاج الى القيد قوله في النصب والجر متعلق بالنحو الملحوظ
في المعطوف بواسطة العطف اصله مصطفيين بكسر الياء الاولى
فقلبت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع الساكنان
من الالف المقلوبة ومن الياء فحذفت الالف المقلوبة دفعا
للساكنين فصار مصطفين وقيل اصله مصطفيين حذفت كسرة الياء
لاستثقالها عليها فاجتمع الساكنان من ياء الكلمة ومن الياء الاعراب
فحذفت ياء الكلمة دفعا لاجتماع الساكنين فصار مصطفين يحرك
الواو في الاول والياء في الثاني وما قبلهما مفتوح فيتحرك
الواو في الاول قوله دفعا مفعول له لقوله فيتحرك للساكنين اى
لاجتماع الساكنين اذ لم يكن اولهما حرف مد يحرك الاول بالضمة
في حالة الرفع للمجانسة اى لمجانسة الواو الضمة لان الواو من جنس الضمة
من الحركات لانها متولد من ضمتين او لمجانسة الضمة مع الواو او لكونها من جنس
والياء اى ويتحرك الياء في الياء دفعا للساكنين بالكسرة في حالتي النصب والجر

لتعادل خفة ما قبلها او ولا يثقل الكسرة عليها لان خفة
ما قبلها تعادل ثقلها لما ذكر من المجانسة اى ويتحرك
الياء في المثاني بالكسرة لمجانسة الياء الكسرة لان الياء
من جنس الكسرة من الحركات لانها متولد من كسرتين او
لمجانسة الكسرة مع الياء او لكونها من جنس الياء فيكون
اعرابه اى ذلك الاسم المعرب الذي كان جمع المذكر السالم
او اعراب جمع المذكر السالم لفظيا في الاحوال الثلث اى
في حالة الرفع والنصب والجر قوله لظهوره اى حرف الاعراب
الذي هو الواو والياء تعليل لكون اعرابه لفظيا في الاحوال الثلث
في لفظه اى في لفظ ذلك الاسم المعرب الذي كان جمع المذكر السالم
او في لفظ جمع المذكر السالم يعني لوجود حرف الاعراب في لفظ
نحو جاءني مصطفو القوم بضم الواو ورأيت مصطفي القوم
ومررت بمصطفي القوم بكسر الياء فيهما اى في الاخيرين يعني
في حالة النصب والجر فان الاعراب بالواو رفعا والياء نصبا لكنهما
سقطا اى الواو والياء في اللفظ لملاقاتهما بالساكن بعدهما وهو
لام التعريف في القوم ولم تسقطا في الخط لئلا يلتبس بالمفرد فالحرف الذي
بها الاعراب غير ملفوظ بها فهو معرب بالحروف تقديرا اذ الاعتبار
بالخط في هذا الفن بل المعتبر فيه اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء
فثبت انه تقديري كذا قاله سيد على زاده فان اصل الاول مصطفيون
واستثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار مصطفون ولما حذف النون
بالاضافة الى القوم اجتمع الساكنان احدهما واو الجمع والثاني اول الكلمة
التي اضيف اليها وحركت الواو بالضمة ولم يحذف لكون ما قبلها
مفتوحا لانه اذا حذف يلتبس بالمفرد وكذا مصطفي القوم اصله
مصطفيين فقلبت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع

[illegible] الالف دفعا لالتقاء الساكنين
فصار مصطفين واضيف الى القوم فحذفت النون بالاضافة
فاجتمع الساكنان ايضا من الياء ومن لام التعريف وحركت
الياء بالكسرة دفعا لاجتماع الساكنين فصار مصطفي القوم
وقيل اصله مصطفيين فحذفت كسرة الياء الاولى لاستثقالها
عليها فاجتمع الساكنان من ياء الكلمة ومن الياء التي هي
حرف الاعراب فحذف ياء الكلمة فصار مصطفين ثم اضيف
الى القوم فسقط النون بالاضافة فاجتمع الساكنان ايضا
من الياء ومن لام التعريف فحركت الياء بالكسرة دفعا
لاجتماع الساكنين فصار مصطفي القوم وان لم يكن ما قبل
حرف الاعراب مفتوحا يحذفان اي يحذف الواو في حالة الرفع
والياء في حالتي النصب والجر دفعا للساكنين فيكون اعرابه
اي الاسم المعرب الذي هو جمع المذكر السالم او اعراب جمع المذكر
السالم تقديريا في الاحوال الثلث اي في حالة الرفع والنصب
والجر نحو جاءني ضاربو القوم ورأيت ضاربي القوم
ومررت بضاربي القوم فان الاعراب بالواو رفعا والياء
نصبا ولكنهما سقطا اي الواو والياء في اللفظ لملاقاتهما بساكن
بعدهما وهو لام التعريف في القوم ولم تسقطا في الخط لئلا يلتبس
بالمفرد فالحرف الذي بها الاعراب غير ملفوظ بها فهو معرب بالحروف
تقديرا اذ لا اعتبار بالخط في هذا الفن بل المعتبر فيه اللفظ
وليس في اللفظ واو ولا ياء فثبت انه تقديري كذا قاله سيد
على زاده وان كان ذلك الاسم المعرب بالحروف الملاقي للساكن
تثنية فرفعه اي ذلك الاسم تقديري قوله لحذف الالف اي

اي الف التثنية للساكنين اي لدفع الساكنين او لاجتماع الساكنين
وفي نصبه اي ذلك الاسم وجره اي ذلك الاسم تحرك الياء
للساكنين اي لدفع الساكنين قال امام الايوبي قوله لحذف الالف
اي للزوم حذف الالف الذي هو علامة التثنية في حالة الرفع
للساكنين اي لاجتماع الساكنين قوله وفي نصبه وجره متعلق
بقوله يحرك وهو مضارع مجهول اما مجزوم تقديرا معطوف
على الجزاء السابق وهو فرفعه او مرفوع على انه استيناف
بالكسر للمجانسة اي لمجانسة الياء الكسرة لان الياء
من جنس الكسرة ولا يحذف لكونه علامة فيكون اعرابه اي ذلك الاسم
فيهما اي في نصبه وجره لفظيا لوجود الاعراب الذي هو الياء
في اللفظ او لوجود الياء فيهما وان حذف النون بالاضافة
ولذا قال فيكون لفظيا فيهما نحو جاءني غلاما ابنك بحذف الالف
في حالة الرفع لاجتماع الساكنين قال الاستاد قوله بحذف الالف
اي بحذف الف التثنية من اللفظ دون الخط فكان الاعراب تقديريا
لان اصله غلامان سقط نونه بالاضافة وحذف الف التثنية
من اللفظ لدفع الساكنين فصار الاعراب تقديريا ولا اعتبار
لثبوت الالف في الخط قيل ولم يحذف من الخط لئلا يلزم الالتباس
بغير المضاف نحو جاءني اب الخ وفي حاشية سياهية فان قلت
ان علامة الرفع في التثنية هي الالف وهي ثابتة خطا وهو مضاف
الى ابنك فكيف يصح ان يقال ان الاعراب تقديري في هذه الحالة
قلت اذ الاصل قبل الاضافة غلامان فلما اريد الاضافة سقط
نون التثنية وهمزة وصل ابنك فاجتمع الساكنان فحذف الف التثنية

تلفظا وابقيت خطا لئلا يلتبس بالمفرد فلذلك كان الاعراب
تقديريا اقول في حذف الف التثنية نظر والتثنية انما يكون
تثنية بعلامتها وانهم صرحوا واتفقوا بان العلامة لا تحذف
لانها بعد الحذف تكون مفردا وتخرج عن كونها افراد التثنية
لخروجها من تعريفها فاعراب هذه الثلاثة لفظي في الاحوال الثلاث
فليتبصر فان قلت هل لا يكون في حالة الرفع اجتماع الساكنين
ولا يقبل الالف الحركة مثل الياء في الحالتين فيقتضي الحذف قلت
لا فساد في هذا الاجتماع اذ هو من قبيل ولا الضالين مدا وسببا
فلا يقتضي الحذف فليلتقط على انه لو مد بمد طبيعي ولو مقدار
نصف الف لا فساد في ذلك الاجتماع اذ لا يضر الساكنان هذا
فتفكر فان قلت هل لا يكفي علامة للشيء كون الالف ثابتا في الخط
قلت انما النظر والاعتبار الى التلفظ في المخاطبات لا الى الخط
والحذف من التلفظ يزيل العلامة وازالة علامة الشيء تزيل اسم المثنى
عنه وتجعله مفردا وانما النظر والاعتبار الى التلفظ لان فصحاء العرب
البدويين لا يحسنون الخط بل لا يعرفونه ونحن نستشهد من نظمهم
ونثرهم للقواعد والضوابط وغيرها فليتبصر فان قلت انهم
يقولون يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف من حرف النداء لكنهم
لفظا ويتلفظون بفتحة الياء ولا يمدونه ولو طبيعيا الا انهم
يثبتون الالف خطا لئلا يلتبس بحرف المضارعة قلت البحث في الف
التثنية التي هي العلامة بل زيد الالف خاصة لاجل العلامة
والف حرف النداء في المثالين ليس بعلامة وليس بمزيد بل الالف
اخر كلمة النداء وحذف الاخر جائز مطلقا واتفاقا فتدبر ورأيت
غلامي ابنك ومررت بغلامي ابنك بكسر الياء فيهما اي في الاخيرين
يعني في حالتي النصب والجر فالاعراب لفظي قال البعض قوله

قوله بكسر الياء التي هي علامة الاعراب فيهما اي في حالتي النصب
والجر والموضع السابع من المواضع السبعة للاعراب قوله المعرب
فيه اشارة الى ان قوله الموقوف صفة والموصوف محذوف
والى ان الخبر محذوف وهو صفته قال صاحب المنافع قوله
المعرب اسما او فعلا قوله اي الذي وقف فيه اشارة الى ان اللام
لام الموصول لان اللام في اسم الفاعل واسم المفعول موصول
وان الموقوف اسم مفعول لفظا وفعل ماض مبني للمفعول معنى
حيث يكون صلة للموصول قال البعض قوله اي الذي وقف
اشارة الى كون الالف واللام اسم موصول والى اسم المفعول
بمعنى الفعل الماضي المجهول اي المعرب الذي وقف عليه نائب
الفاعل للموقوف قوله بالاسكان متعلق بالموقوف قوله حال كونه
اي ذلك المعرب الذي وقف عليه بالاسكان اشارة الى ان قوله
فيما ظرف مستقر منصوب المحل حال من نائب الفاعل اي من المعرب
الذي كان اعرابه اي ذلك المعرب بالحركة لا بالحرف اذ حينئذ
اي حين كون اعرابه بالحرف او حين اذا كان اعرابه بالحرف يكون
اعرابه لفظيا كمسلمون ويضربون فاعراب الاول بالواو واعراب
الثاني بالنون فان كان اي ذلك المعرب الموقوف عليه غير منون
بتنوين التمكن سواء كان منونا بتنوين المقابلة كتنوين جمع المؤنث السالم
فانه لمقابلة نون جمع المذكر السالم فانه لما وجد فيه حرف سقط
بالاضافة جعل في مقابلة في الجمع المؤنث السالم حرف سقط بها
ليكون الفرع على وتيرة الاصل اولا اي او لم يكن منونا
بتنوين المقابلة والمنون بتنوين العوض او الترنم داخل
في قوله اولا لان قول المص غير منون بتنوين التمكن شامل
لما لا يكون منونا اصلا كما في المعرب بالحركة المعرف باللام نحو الرجل

ولما يكون منونا بتنوين العوض او الترنم فاذا خرج المنون بتنوين
المقابلة عنه بقي الاقسام الثلثة وهي ما لا يكون منونا اصلا والمنون
بتنوين العوض والمنون بتنوين الترنم داخلة في قول الشارح
اولا والحاصل ان الاقسام الاربعة وهي الاقسام المذكورة والمنون
بتنوين المقابلة داخلة في الشرط اي ان كان غير منون بتنوين التمكن
فلا يصح قوله فاحواله الثلث تقديري لان المنون بتنوين العوض
حكمه حكم المنون بتنوين التمكن كبعض وكل وان المنون بتنوين الترنم
الموقوف عليه اعرابه لفظي في الاحوال الثلث الا ان يقال ان تنوين
العوض في مثل ما ذكر للتمكن ايضا اذ لا بعد في افادة تنوين
واحد فائدتين كما قال الرضي انا لا ارى منعا من ان يكون تنوين
واحد للتمكن والتنكير كما سبق فيدخل في تنوين التمكن او يقال انه
ملحق بتنوين التمكن دلالة للاشتراك في العلة وهي حذف التنوين
مع حذف حركة ما قبله في الرفع والجر والقلب في النصب ويقال ان ما فيه
تنوين الترنم لا يوقف عليه بالاسكان لان المراد به اسكان اخر المعرب
ولا يوجد هذا الاسكان في الوقف على هذا المنون وهو ظاهر
فلا يدخل في المعرب الموقوف عليه بالاسكان هذا واما المنون
بتنوين التنكير فخارج عن المعرب ان قيل انه مخصوص باسماء الافعال
مثل صه والصوت نحو ويه في سيبويه كما قال القوم كما مر لانهما
مبنيان كما سيأتي وان قيل بما قاله به الرضي فان وجد في المبني فقد عرفت
خروجه وان وجد في المعرب فقد دخل فيما فيه تنوين التمكن فيتم
ما في المتن كذا في منافع الاخيار او كان اي او ان كان في اخره
اي ذلك المعرب الموقوف عليه بالاسكان تاء التانيث فاحواله
اي ذلك المعرب الموقوف عليه بالاسكان قوله اي اعرابه اي ذلك المعرب
الذي وقف عليه بالاسكان اشارة الى ان المبتدأ مقدر ليطابق الخبر
في الافراد كما قال

قال الاستاد اي اعرابه فيها تقديري اي اعرابه ذلك المعرب
تقديري فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف بقرينة خصوص المفاد
وهو عدم مطابقة المبتدأ للخبر لان الاحوال جمع وكل جمع
غير جمع المذكر السالم مؤنث بتأويل الجماعة والخبر مذكر بمعنى
منسوب الى التقدير او ان المبتدأ جمع والخبر مفرد فعلى هذا
انه يقال تقديرية بالتانيث او تقديريات كما في الاسعي د
قطعت او قطعن فلدفع هذا وللمطابقة قدر المبتدأ
للتقديري قال ذيني زاده ثم الظاهر انه يقال تقديرية
بالتانيث او تقديريات كما في الاسعي قطعت او قطعن
وغاية ما يمكن في التوجيه ان يقدر المبتدأ للتقديري اي الاعراب
فيها تقديري وتجعل الجملة خبرا لقوله فاحواله فتأمل وبالحق
فتحمل واقول لا يحتاج الى تقدير المبتدأ لان اضافة الاحوال
الى الضمير وهي للاستغراق تبطل معنى الجمع وتجعله بمعنى الكل
الافرادي اي كل فرد من احواله الثلث تقديري فيطابق المبتدأ
للخبر فتأمل قوله لعدم ظهوره اي الاعراب تعليل لقوله فاحواله
الثلث تقديري اي لعدم وجوده في اللفظ اي في لفظ المعرب
لاشتغال الاخر بالسكون ولو كان لفظيا يلزم السكون
والحركة على حرف واحد في حالة واحدة واللازم باطل والملزوم
مثله او ولو ظهر الاعراب في اللفظ لزم ان يكون اخره ساكنا
في الاحوال ومتحركا في حالة واحدة وهو متعذر ولذلك كان
الاعراب تقديريا الا لزم ان يكون اخره ساكنا ومتحركا في حالة
واحدة وهو متعذر ولذلك كان الاعراب تقديريا قال الاستاد
قوله لعدم ظهوره اي الاعراب في اللفظ لان اخره ساكن في الاحوال الثلث

ومتحركا فى حالة واحدة وهو متعذر فلذلك كان الاعراب تقديريا
نحو جاءنى احمد ورأيت احمد ومررت باحمد بسكون الدال فى الاحوال
الثلث اى فى حالة الرفع والنصب والجر هذا مثال لغير المنون
بتنوين التمكن فانه لكونه غير منصرف لم يكن فى آخره تنوين التمكن
الذى يوجد فى المنصرف لكونه اسما متمكنا غير مشابه للفعل اصلا
ونحو ضاربة بسكون الهاء المنقلبة من التاء وقفا كذلك اى
مثل احمد فى احواله الثلث اى اعرابه فيها تقديرى كما فى مثل احمد
هذا مثال لما اى للمعرب الذى فى آخره اى ذلك المعرب التاء
اى تاء التأنيث الموقوف عليها هاء ونحو ضاربات بسكون
التاء الثابتة وقفا هذا مثال للمنون بغير التمكن اى بتنوين
غير تنوين التمكن لانه من شبه الفعل وهو ما دل على الحدث
من الاسماء المتصلة بالفعل بسبب الاشتقاق وان كان اى
ذلك المعرب الذى وقف عليه بالاسكان او ذلك المعرب
الموقوف عليه او ذلك الموقوف عليه او الموقوف عليه المذكور
منونا بتنوين التمكن بغيرها اى اما بلا همزة فهو ضمير مجرور
متصل مجرور المحل مضاف اليه راجع الى تاء التأنيث او بها
اى بالهمزة مجرور مضاف اليه والمراد به تاء التأنيث كذا قاله
ذيني زاده وقال امام الايوب وهذا يحتمل ان يكون ضميرا مؤنثا
وان يكون مقصورا لهاء فانه على التقدير الاول يكون ضميرا راجعا
الى تاء التأنيث وعلى الثانى يكون المعنى بلا هاء التأنيث وقال
صاحب المنافع قوله بلا همزة فيكون ضميرا مؤنثا راجعا الى تاء التأنيث
الموقوف عليها هاء قوله او بها اى بالهمزة فيكون اسما للحرف من حروف
التهجى وعلى كلا التقديرين قوله بغير ظرف مستقر منصوب المحل حال
من المستكن فى منونا وغير بمعنى لا واشار اليهما بقوله اى حال كونه

اى حال كونه اى ذلك الاسم المعرب الذى وقف عليه بالاسكان وكان
منونا قبل الوقف بغيرها او حال كون ذلك الموقوف عليه او حال
كون ذلك المنون بلا تاء التأنيث او بلا هاء منقلبة عنها اى
عن تاء التأنيث فرفعه اى ذلك المعرب المنون الموقوف عليه
بالاسكان بغيرها او ذلك الموقوف عليه وجره اى ذلك المعرب
الموقوف عليه المنون بغيرها او ذلك الموقوف عليه اى فالاعراب
فى حالة رفعه وجره تقديرى وانما كانا تقديريا لسقوط الاعراب
وهو الحركة هنا بالوقف اى لسقوط الاعراب فى تينك الحالتين
فى الوقف اذ حالتا الرفع والجر تقتضيان علامتى الرفع والجر وهى الضمة
والكسرة والوقف يقتضى السكون والجمع بين المقتضيين غير ممكن
فيكون الاعراب تقديريا دون نصبه اى ذلك المعرب الموقوف عليه
او ذلك الموقوف عليه قوله فانه اى الشان تعليل للايكون المفهوم
من كلمة دون اى لايكون نصبه تقديريا فانه او تعليل للحكم المستفاد
من قوله دون نصبه يوقف عليه اى على ذلك الاسم المعرب بالالف
المنقلبة عن التنوين فى اللغات المشهورة فيكون اعرابه لفظيا
قوله لاقتضائه اى الالف متعلق بيكون وعلة له فتح ما اى حرف
قبله اى الالف قوله الذى صفة لفتح اى الفتح الذى هو اى
ذلك الفتح النصب نحو زيد قوله فانه اى الشان تعليل لادعاء
مطابقة المثال للممثل فانه يقال جاءنى زيد ومررت بزيد
بسكون الدال فى الوقف عليه فى حالتى الرفع والجر فيكون الاعراب
تقديريا لتعذر ظهور الاعراب فى اللفظ لامتناع اجتماع الحركة والسكون
فى محل واحد قال الاستاذ قوله بسكون الدال فى حالة الرفع والجر
فيكون الاعراب تقديريا قال البعض قوله بسكون الدال فى المثالين
فيكون الاعراب تقديريا ورأيت زيدا بفتح الدال وبالالف وقفا

في حالة النصب فلا تعذر لظهور الاعراب في اللفظ فيكون الاعراب
لفظيا قال صاحب فتح الاسرار قوله ورأيت زيدا بفتح الدال
والالف حالة النصب لكون وقف مثل هذا الاسم في حالة النصب
بالالف فلا تعذر لظهور الاعراب في اللفظ فيكون الاعراب في النصب
لفظيا وقال امام الايوبي قوله نحو زيد فانه منون بتنوين التمكن
لا ينافي تعريف العلم في مثل زيد فانه يقال فيه جاءني زيد ومررت بزيد
بسكون الدال في الوقف عليه في حال الرفع والجر واما في حال النصب
يوقف عليه بالالف المبدلة من التنوين واما المحلي اي واما
الاعراب المحلي الذي هو قسم ثالث من الاقسام الثلثة للتقسيم الرابع
وهو اي الاعراب المحلي ما اي المعرب لا يظهر في اللفظ اي
في لفظ المعرب ولا يقدر في آخره اي في آخر اللفظ بل يعتبر ويقدر
في نفسه اي في ذات اللفظ قوله لمانع متعلق بلا يظهر وبلا يقدر
على سبيل التنازع اي لمانع في الآخر وهو الاعراب الحقيقي
قال الاستاد قوله لمانع في الآخر غير ما ذكر في التقديري وهو
الاعراب الحقيقي عن ظهوره اي الاعراب فيهما اي في نفسه
في الموضعين اي فهو كائن في الموضعين احدهما اي الموضعين
الاحسن ان يقول الاول بدل احدهما او الاحسن ان يقول الآخر بدل
الثاني المبني ليحسن المقابلة ولئلا يلزم الترجيح بلا مرجح لكن تفنن في الطريق
نشطا للمقلوب قال بعض الفضلاء في حاشية قوله الاحسن الاول او الآخر
بدل الثاني ترك تنبيها على ان لا يكون بينهما تقدم من حيث الاولية والاقدمية
او الاشرفية بل تقديم احدهما لمجرد كونه قليلا من جهة البحث فلا يكون الاول اولى
واقول وجه الاحسنية غير معلوم ولو سلم يمكن ان يقال اراد التنبيه على ان لا يكون
تقدم من حيث الاولية او الاقدمية او الاشرفية ولو قال الاول لدل على تقدم من جهة
احدهما ولذا ترك الاسم المعرب اي هو الاسم الاسم المعرب المشتغل اي الذي
يشتغل آخره اي آخر ذلك الاسم المعرب باعراب غير محكي

باعراب محكي اي الاعراب الحقيقي لم يظهر وجه تخصيص احد الموضعين
بالاسم لانه كما يكون الاشتغال المذكور في الاسم يكون في الفعل
ايضا نحو ان لم تضرب فانه مجزوم لفظا بلم ومحلا بان
وانما قيد بالمشتغل آخره باعراب غير محكي لما عرفت انه اي
ذلك الاسم المعرب لو اشتغل آخره بمحكي اي باعراب محكي
لكان اعرابه اي ذلك الاسم المعرب تقديريا فليس ما نحن فيه
نحو مررت بزيد فزيد اسم معرب مشتغل آخره باعراب لفظي
وهو الجر بالعامل الجار الذي هو الباء وليس اعرابه محكيا
بل لفظيا حقيقيا قوله فانه اي الشان تعليل وتفصيل لغير محكي
نحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية لكون آخر زيد مشغولا
بالجر الذي هو مقتضى الباء الجارة فيه اي في تعبير المص بعلى محل زيد
بدون الجار حيث لم يقل على محل بزيد اشارة الى ان النصب
للمجرور فقط لا له اي للمجرور مع الجار فقول بعض المعربين الجار
مع المجرور منصوب المحل مسامحة او تجوز تسمية الكل باسم الجزء
قوله لان الجار علة للنفي آلة ووسيلة في افضاء معنى العامل
الى المعمول فهي اي الجار اذا اي اذا كان آلة ووسيلة في الافضاء
من جملة العامل قوله فلا يكون من جملة المعمول عطف على جملة هي
من جملة العامل لا تفريع عليها فيكون من جملة المفرع على المفرع عليه
للمفرع الاول تأمل قال امام الايوبي وانما قال على محل زيد
ولم يقل على محل الجار والمجرور ليكون اشارة الى ان النصب
انما هو في المجرور الذي هو زيد لا في مجموع الجار والمجرور لان الجار
ليس بمقصود في تعلق الفعل بالمفعول بل الجار وسيلة في افضاء معنى العامل
الى المجرور فيكون الجار المقتضي من جملة العامل لا من جملة المعمول
وقال الاستاد قوله فيه اي في قوله على محل زيد اشارة الى ان النصب

المحلي للمجرور فقط لانه اي ليس النصب المحلي للمجرور مع الجار
في مررت بزيد
لان الجار ليس بمقصود في تعلق الفعل بالمفعول لان الجار
آلة ووسيلة في افضاء معنى العامل الى المعمول اي الى المجرور
فهي اي فتكون الجار المقتضي اذا اي حين اعتبار كونها آلة ووسيلة
من جملة العامل فلا يكون اي الجار المقتضي من جملة المعمول
في الامتحان في بحث الظروف و كذا في قواعد الاعراب و كذا
اي مثل مررت بزيد نحو اعجبني ضرب زيد و مر بزيد اي وكما
يحكم على محل زيد المجرور بالنصب على المفعولية يحكم ايضا
في نحو اعجبني ضرب زيد فزيد اي لفظ زيد الواقع في المثالين
مرفوع المحل على الفاعلية ان كان من اضافة المصدر
الى الفاعل او منصوب المحل على المفعولية ان كان من اضافة
المصدر الى المفعول في الاول اي في المثال الاول يعني قوله
ضرب زيد فزيد مضاف اليه في اللفظ وفاعل في المحل وعلى النائبية
اي و مرفوع المحل على كونه نائب الفاعل في الثاني اي في المثال
الثاني فزيد مجرور في اللفظ و مرفوع في المحل على النائبية
والموضع الثاني منهما اي من الموضعين للمحلي او من الموضعين
للتقسيم الرابع كذا قاله امام الايوبي المبني العارض الذي يتوارد
اي يتعاقب عليه اي على المبني العارض المعاني المقتضية للاعراب
اي المعاني الموجبة للاعراب من الفاعلية والمفعولية والاضافة
و المشابهة التامة قال الشارح الاول والمبني العارض ما كان
بناؤه لعارض قال المص فيما علقه على الامتحان يعني في منهواته
على الامتحان قالوا اي جمهور النحاة التقديري اي الاعراب التقديري
انما يكون فيما اي في لفظ يستحق اي ذلك اللفظ الاعراب في نفسه
اي في ذاته اي اللفظ يعني من حيث الذات ولكن في آخره اي

اي ذلك اللفظ مانع من ظهور الاعراب كالى لي في آخره كالف
عصا وحبلى وياء قاضي ودلي وياء المتكلم واعراب الحكي وغير ذلك
وقالوا المحلي اي الاعراب المحلي فيما اي في لفظ لا يستحقه اي
لا يستحق ذلك اللفظ الاعراب بالفعل لا لعدم الاستحقاق مطلقا
فالمانع من ظهور الاعراب في نفسه اي في نفس ذلك اللفظ وذاته
لكونه مبنيا لا يقبل الاعراب قوله واقول الى هذا من كلام المص
ايضا معنى كون الاعراب محليا بالنصب خبر الكون ومقدرا في النفس
اي في نفس اللفظ قوله معنى كون الاعراب مبتدأ خبره قوله
ان نفس اللفظ اي ان ذات اللفظ قوله محل للاعراب اي
لظهور الاعراب ووجوده خبران قوله لتوارد المعاني المقتضية
اي لتعاقب المعاني المقتضية علة لكون نفس اللفظ محلا للاعراب
او علة لمحلية نفس اللفظ للاعراب قوله عليه اي على اللفظ
متعلق بتوارد قوله لدلالته اي اللفظ متعلق بالتوارد وعلة له
على المعنى المستقل بالمطابقة اي بالدلالة المطابقية قوله لكن
في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب استدراك من قوله محل
للاعراب قوله مطلقا قيد للاعراب لمطلق الاعراب رفع ونصب
وجر قال صاحب المنافع قوله مطلقا كما في المبني العارض اللازم
اي سواء كان ذلك الاعراب مطلقا او مخصوصا وهو المصنف النصب
في المثال الاول والنصب نظرا الى المحل البعيد في المثال الثاني
قال الاستاد قوله او مخصوصا لعدم ظهور الرفع او النصب اذا كان
مضاف اليه او النصب اذا كان مدخول الجار وقال صاحب المنافع
قوله او مخصوصا كما في المبني العارض الغير اللازم قوله لكونه
اي اللفظ مبنيا مثال مانع لظهور الاعراب مطلقا وعدله او

مضافا اليه او مدخول الجار مثال مانع لظهور الاعراب
محفوظا فلم يوجد فيه اى فى اللفظ الذى فيه مانع من ظهور
الاعراب الاعراب الذى يستحقه اللفظ ويمنع من ظهوره
مانع فى نفس اللفظ اصلا اى لفظا ولا تقديرا ما دام ذلك
المانع باقيا وبقى بمجرد المحلية والاستحقاق له اى للاعراب
لبقاء التوارد فسمى اى ذلك الاعراب محليا حتى لو زال
ذلك المانع الذى فى نفس اللفظ قوله لظهور الاعراب لفظا
او تقديرا متعلق بالمانع وعلة له نحو يا زيد مثال لكونه مبنيا
ولم يزل المانع ونحو ادعوا زيدا مثال لظهور الاعراب
لزوال المانع قال البعض قوله وادعوا زيدا مثال لما زال المانع
وعاد الممنوع فالمانع البناء والممنوع ظهور الاعراب ونحو زيد
ضارب عمرو بالاضافة مثال لكون المانع من ظهور الاعراب ثابتا
وهو كون ذلك اللفظ مضافا اليه ونحو زيد ضارب عمرا مثال
لظهور الاعراب لزوال المانع وهو كونه مضافا اليه قال
قوله وزيد ضارب عمرا مثال لما زال المانع وهو كونه مضافا اليه
وعاد الممنوع وهو ظهور الاعراب ونحو مررت بزيد مثال لكون المانع
من ظهور الاعراب ثابتا وهو كونه مدخول الجار قال البعض
قوله ومررت بزيد مثال لما كان المانع من ظهوره فى نفس اللفظ
كونه مدخول الجار ونحو قوله اى الله تعالى واختار موسى قومه
مثال لكونه زائلا ولما لم يصح حذف الجار فى مررت بزيد مثل المص
لزوال المانع بهذه الاية قال البعض قوله وقوله تعالى واختار
موسى قومه اصله من قومه فلما زال المانع وهو كونه مدخول الجار
بحذف من ظهر الاعراب لفظا كذا قاله خواجه زاده قوله بخلاف مبنى الاصل

قوله بخلاف مبنى الاصل عديل ومقابل لقوله العارض الذى يتوارد
عليه المعانى المقتضية كذا قاله البعض قال الاستاد قوله بخلاف مبنى الاصل
متعلق بقيدنا المقدر اى وانما قيدنا المبنى بالعارض الذى يتوارد
عليه المعانى المقتضية بخلاف مبنى الاصل او متعلق بقيد مقدر
اى قيد بمبنى العارض بخلاف مبنى العارض قوله فانه اى مبنى الاصل
تعليل واثبات للحكم المستفاد من قوله بخلاف مبنى الاصل ليس
بمحل للاعراب اصلا اى لا لفظا ولا محلا ولا تقديرا قوله لعدم
توارد المعانى المقتضية للاعراب علة لعدم محلية للاعراب اصلا
عليه اى على مبنى الاصل قوله لعدم دلالته اى مبنى الاصل
لعدم توارد المعانى عليه على المستقل بالمطابقة اى بالدلالة المطابقية
بعدم العلة غير شاملة للجملة مع انها مبنى الاصل سيأتى الكلام فيها
وهذا التحقيق من بيان معنى المحلى وعدم اختصاصه بالمبنيات
مما تفردت به اى من الكلام الذى تفردت به بتوفيق الله تعالى
قال الشارح فى حاشيته الامتحان قوله مما تفردت اى قيل بل اخذه
من كلام بعض الفحول وان لم يشعر به القائل فى حاشية
عند تحشيته قوله على زعمهم ان منهم يعقوب بن سيد على ما لا يخفى على
الناظر فى كلامه انه برئ من هذا التحقيق ولو سلم يجوز ان يكون
من قبيل التوارد لا الاخذ قوله والجمهور الخ اى جمهور النحاة
بياء لمنشأ غلطهم قصروا اى جمهور النحاة المانع من ظهور الاعراب
قوله على البناء متعلق بقصروا دون المانع وقالوا اى الجمهور
معنى كونه اى كون الاعراب محليا ومقدرا فى نفس اللفظ انه
اى ان نفس اللفظ او ان المبنى الذى يتوارد عليه المعانى المقتضية
للاعراب او ان المبنى الذى وجد فيه الاعراب كائن فى محل لو وقع فيه

اي في ذلك المحل معرب لظهور الاعراب فيه وعليهم اي على الجمهور
ان المحلي اي ان الاعراب المحلي قد يكون في المعرب والجواب بان مرادهم
بمعرب ما لم يكن اعرابه محليا ولا تقديريا او ما هو معرب ابتداء
ولم يكن له مانع عن ظهور الاعراب ينكره فتنكير معرب قوله لانهم
اي الجمهور والمتعلق بيرد وعلة له اتفقوا اي الجمهور على ان زيدا
اي لفظ زيدا في مررت بزيد وان زيدا في ضرب زيد باضافة
المصدر الى المفعول لان زيدا مجرور بها لفظا ومنصوب محلا فقط
وخبر بعد خبر لمبتدأ محذوف وقوله [illegible] وان زيدا في عمرو ضارب زيد
بالاضافة الى مفعوله وعمرو مبتدأ خبره قوله ضارب زيد قوله
منصوب المحل على المفعولية خبر ان فيتحقق امبني على ما ذكره في بحث الظروف
من ان النصب للمجرور فقط اذ الجار آلة ووسيلة في افضاء
معنى العامل اليه وهي اذا من جملة العامل فكيف يكون من جملة المعمول
انتهى والافضاء اما بحصول قوة التأثير للعامل بواسطتها
او بحصول قابلية التأثير للمعمول وتعلق معنى العامل به بها
واياما كان جعلوا الآلة من تتمة العامل والمؤثر كما صرح في محله
ومن غفل عن هذا قال ان معناها معتبر في مدخولها فهي تجعل مدخولها
صالحا لتعلق اللازم باي جعله فاعلية كما تجعل العامل صالحا
للعمل في الاسم الصريح كالهمزة والتضعيف انتهى لا يقال ان الجار
ليس بجزء حقيقة ولا يبعد في العمل فيما هو كالجزء كما في ضربت
فاستبعاد كونه من جملة المعمول مستبعد لان القياس يأتي في ضربت
فاسد لان الفعل محل فيه لئلا يلزم بقاؤه بلا فاعل ولا ضرورة
فيما نحن فيه كذا في حاشية الامتحان قوله واما نحو تأبط شرا
علما اشارة الى سؤال مقدر ناشئ من سوق وهو ان مفعوليته
في الاصل

في الاصل يقتضي كون اعرابه محليا مع ان اشتغال آخره
بالحكاية يقتضي كونه تقديريا فما المختار فاجاب بقوله فالمختار
انه اي نحو تأبط شرا علما معرب اعرابه اي نحو تأبط شرا علما
تقديري قوله لكون المانع من ظهور الاعراب علة لكون اعرابه
تقديريا في الآخر اي في آخر نحو تأبط شرا فقط دون نفسه
وهو اي ذلك المانع الاشتغال اي اشتغال آخر نحو تأبط
شرا علما بالحكاية اي الحركة التي بطريق الحكاية قوله والمفعولية
زالت بالعلمية اشارة الى وجه الاختيار بخلاف المانع في يا زيد
وفي مررت برجل ضارب زيد فضارب مضاف الى مفعوله لاعتماده
على الموصوف قوله فان البناء تعليل واثبات للحكم المستفاد
من قوله بخلاف المانع في هذين المثالين اي فان البناء
في المثال الاول او في قوله يا زيد وكونه اي اللفظ مدخول الجار
ومضافا اليه في المثال الثاني قال البعض قوله وكونه مدخول الجار
في قوله مررت برجل ومضافا اليه في قوله ضارب زيد قوله مانع
خبران اي مانع من ظهور الاعراب في نفس اللفظ لا في الآخر
اي لا في آخر اللفظ قوله يمنع جملة صفة لمانع عن ظهور النصب
غاية ما في الباب ان ذلك المانع اي البناء وكونه مدخول الجار
ومضافا اليه او جب في الآخر اي في آخر اللفظ ما يشغله اي
وهو الضمة في نحو يا زيد والجر في برجل وزيد في مررت برجل
ضارب زيد او وهو الضمة في زيد في قوله يا زيد والجر في رجل
وفي زيد في قوله مررت برجل ضارب زيد او هو الحركة البنائية
في زيد في قوله يا زيد وهو الكسرة في رجل وزيد في قوله مررت برجل

ضارب زيد لكن التسمية بالمحلي باعتبار المانع الاول وهو كونه
مدخول الجار او البناء او كونه مضافا اليه دون الاخر بفتح الخاء
اي لا باعتبار المانع الاخر فلذا اي لكون التسمية باعتبار المانع
الاول دون الاخر لو زال الاول اي المانع الاول وبقي الثلث
اي المانع الثلث صار الاعراب تقديريا نحو تأبط شرا فان المفعولية
التي هي مانعة عن ظهور غير النصب قد زالت فبقي المانع الاخر
فقط وهو الاشتغال اي اشتغال اخره بالحكاية لما عرفت انفا
انه يقتضي كون اعرابه تقديريا على الصحيح اي هذا مبني على المذهب
الصحيح او على القول الصحيح وقيل مبني كما قبل العلمية واعرابه محلي
الى هنا كلامه اي كلام المص فيما علقه على الامتحان ومن اراد تحقيق
كلامه وفهم مرامه على وجه الاتقان فليرجع الى حاشية الشارح له
ولما توقف معرفة احواله على معرفته اراد ان يبينه فقال بالفاء
التفصيلية فهو اي المبني سواء كان عارضا او اصليا
بالاستخدام والاستخدام هو ان يراد بلفظه معنيان احدهما
ثم يراد بالضمير العائد الى ذلك اللفظ معناه الاخر اقول ليس المراد
من المبني هنا المطلق بل هو العارض فقط من وجوه الاول انه
خلاف الظاهر ولم يمس اليه الحاجة والثاني كونه مقابلا للمعرب
والثالث ذكره المص عقيبه فان قيل التعريف شامل للاصلي
ويذكر له تعريف على حدة فنقول اكتفى بالتعداد عن التحديد
كما هو دابه فيما يمكن فيه التعداد وان المراد من العدم المفهوم
من قوله لا بعامل عدم الملكة فيكون النفي مخصوصا بما من شانه
ان يكون حركته وسكونه بعامل فلا يشمل التعريف له فلا استخدام ما

اي الاستخدام

ما اي كلمة فيه اشارة الى ان ما موصوفة لان التوصيف
بالجملة يناسب التنكير ولو كان موصولا لفسره بالمعرفة
لان الموصولة معرفة وكون ما موصوفة اليق ههنا من كونها
موصولة لكونها نكرة تستلزم العموم بخلاف الموصولة قال
صاحب المنائح قوله اي كلمة فسره بها ليشمل التعريف جميع انواع
المبني من الكلمات لان بعضه حرف وبعضه فعل وبعضه اسم كما يجيء
وفيه مثل ما سبق ان الجملة تخرج بهذا التفسير عن التعريف
كان حركته محضة اولا نحو جاء في زيد ويضرب او حرفه محضة اولا
نحو جاءني ابوك ويضربان وسكونه نحو لم يضرب فتذكير الضمير
في كان حركته او حرفه وسكونه باعتبار اللفظ ولبحث النحوي
عن احوال الاخر كان المراد بالحركة والسكون حركة الاخر
وسكونه ولذا فسره بقوله اي حركة اخره وسكونه اي
سكون اخره ففي عبارته تجوز او مسامحة اي كان حركة اخره
ان كان متحركا وكان سكون اخره ان كان ساكنا كما قال صاحب
المنائح قوله اي حركة اخره يشير الى ان المضاف مقدر وقرينته ذكر العامل
في التعريف لا بعامل قوله اي لا بسببه اشارة الى ان الباء في لا بعامل
للسببية وانما قال المص لا بعامل ولم يقل بلا عامل لانه يفهم منه حينئذ
ان حركة المبني بسبب عدم العامل وليس كذلك كما اشار اليه
بقوله بل بان الاصل الخ فالمقصود سلب سببية العامل لا اثبات
السببية لعدمه كذا في حاشية صاحب المنائح ولو دخل اي العامل
ولو هذه للوصلية عليه اي على تلك الكلمة بل بان الاصل
اي الراجح في البناء السكون لانه اخ الالف او لانه ضد الاعراب
والعدول من السكون الى الحركة بسبب اخر بفتح الخاء
كما سيجيء قال الاستاد قوله والعدول الى الحركة بسبب اخر

جواب سؤال مقدر وهو ظاهر وبما ذكرنا وهو قوله ولو دخل عليه
اي بقولنا ولو دخل عليه وهو متعلق بقوله لا يرد ان الاسماء
المعدودة نحو الف با تا ثا زيد عمرو بكر غلام دار خالد
ولد داخلة فيه اي في تعريف المبني مع ان كونها اي الاسماء المعدودة
مبنية مذهب مرجوح وهو ما ذهب اليه ابن الحاجب والمختار
عنده اي عند المص مذهب الزمخشري وهو مذهب راجح
وهو اي مذهب الزمخشري كونها اي الاسماء المعدودة
معربة لانه اعتبر قابلية الاعراب عند التركيب لا قابلية
بالفعل وهي التركيب موقوفة خبر بعد خبر للكون صرح به
اي بكونها معربة موقوفة في الامتحان اقول جعل المص
الاسماء المعدودة في هذه الرسالة في الباب الثاني خارجة
عن المقسم الذي هو اللفظ الموضوع لمعنى الواقع في التركيب
فلا يدخل في الاقسام الذي هو المبني والمعرب فلا يرد على المص
الاسماء المعدودة ولا يحتاج للتفصي عنها الى التكلفات
التي ارتكبها الشارح وايضا جعل الاعراب مقتضى العامل
فلا تكون الاسماء المعدودة معربة عنده واما ما ذكره
في الامتحان فمحمول على البحث بعد جعلها مبنية من طرف الزمخشري
والا فهو مخالف لما ذكره في هذه الرسالة من وجوه اذ لكل مقام
مقال قال بعض المحشين قوله وبما ذكرنا لا يرد ان الاسماء المعدودة
داخلة فيه الخ هذا مبني على الذهول بما ذكره المص في الباب
الثاني من ان الالفاظ الموضوعة لمعنى اذا لم تقع في التركيب لم تكن
معمولة لانه لا يكون عاملة ومن جعل المص الاعراب مقتضى العامل
والا فكيف يقال ان الاسماء المعدودة معربة واما ما نقله
الشارح من الامتحان فهو مبني على الاتباع للزمخشري وليس

[illegible]

وليس بتحقيق واما الزمخشري ومن تبعه لم يجعلوا الاعراب
مقتضى العامل ويمكن ان يجاب عنه بوجه آخر وهو ان الاعراب
الموقوف لا ينافي البناء الحالي قوله لان حركتها اي الاسماء المعدودة
متعلق بلا يرد وعلة له تكون بعامل لو دخل اي العامل
ولو هذه للشرطية عليها اي على الاسماء المعدودة يرد
اي وجود الاعراب بالقوة وتجرد الصلاحية لا بالفعل
قوله ملتبس او ملتبسا اشار الشارح به الى ان قوله
بخلاف المعرب خبر مبتدأ محذوف او حال من المبتدأ اي هذا
ملتبس او حال كونه ملتبسا او والى ان الباء فيه للملابسة
قال صاحب المنافع قوله ملتبس او ملتبسا اشارة الى ان قول
المص بخلاف المعرب ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف اي هو
او حال من المبتدأ المذكور وهو هو الراجع الى المبني انتهى
قوله فانه اي المعرب اثبات للنفي لغة ليس كذلك اي ليس مثل المبني
في كون حركته وسكونه لا بعامل قوله وهو اي المعرب مأخوذ من اعربته
اي اوضحته واظهرته فيه اشارة الى بيان وجه المناسبة بين
معنى اللغوي والعرفي قال البعض قوله وهو من اعربته الى
بيان للمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ليعلم ان لفظ المعرب
لفظ منقول من معناه اللغوي وليس بلفظ مرتجل فالمعرب
محل اظهار المعاني المقتضية للاعراب يشير الى انه في الاصل اسم مكان
من قبيل تسمية الخاص باسم العام ويحتمل ان يكون مصدرا او اسم مفعول
فيكون من قبيل تسمية المحل باسم الحال لكن لما كانت العلاقة اقوى
منها في غيره لم يتعرض لغيره ولم يتعرض ايضا لكونه مأخوذا من عربت
معدته لخفائه لان المزال وهو الفساد ليس بموضوع له بل مزيل
وهو الاعراب بل يفهم التزاما بخلاف المظهر وهو المعنى فانه موضوع له

للمظهر ولان مجيء افعل للتعدية اكثر من مجيئه للسلب كذا قاله
الشارح في حاشية الامتحان قوله لانه اى المعرب علة لكونه محل
اظهار المعاني قال البعض قوله لانه اى المعرب علة لكون المعرب
محلا لذلك محل المظهر بصيغة اسم فاعل من اظهر اى مظهر المعاني قوله
اعني الاعراب تفسير للمظهر لان الاعراب يظهر المعاني و محل الشيء
فالمراد بالمحل هو المعرب وبالشيء هو الاعراب او المراد من المحل
هو المعرب ومن الشيء هو المظهر والاعراب محل لوصف
اى لوصف ذلك الشيء يعني الاظهار فهو اى المعرب مطلقا
اى سواء كان اجمالا وتفصيلا وهو سواء كان بالعامل الاصلي او
الزائد ولما كان هذا اى قوله وهو ما كان الخ تفصيلا لما سبق
اى المعرب قال البعض قوله لما سبق وهو قوله بخلاف المعرب
عطفه اى هذا او قوله وهو ما كان الخ بالفاء لا بالواو
فيكون الفاء لتفصيل الاجمال قوله قوله لان مرتبة اى التفصيل
علة لعطفه بالفاء وبعد مرتبة الاجمال لان الاجمال بمنزلة المفرد
والتفصيل بمنزلة المركب فافهم ما اى كلمة تغيير بها اليحمل
المعرب من الاسم والفعل كما حركته محضة اولا نحو جاءني زيد
ويضرب او حرفه نحو جاءني ابوك ويضربان وسكونه اى وسكون
اخره قال صاحب المنافع قوله اى حركة اخره وسكونه اى
حركة اخره في بعض المعرب وهو اكثر الاسم وسكونه في بعضه الاخر
وهو اكثر الفعل المضارع فلا يلزم اجتماع الحركة والسكون
في حرف واحد بعامل قوله اى بسببه اى بسبب العامل
ولو لم يوجد العامل لم يوجد فيه تلك الحركة ولا السكون والمراد
بسببية العامل مجرد دخوله عليه فيكون المعنى بسبب دخوله عليه
بواسطة او بدونها اى سواء كان سببية العامل بواسطة كما في الفاعلية
ونحوها او بدونها وبلا واسطة كما في دخول حرف الجر الزائد فيشمل

قال البعض قوله لوصف اى لوصف ذلك الشيء وهو الاظهار للمعاني

فيشمل حينئذ اذا عممنا سببية العامل فيشمل تعريف المعرب
مدخول الجار الزائد وغيره اى وغير الزائد قوله مما لا يتعلق
ببيانه للغير اقول هذا التعميم انما يجدي نفعا في شمول التعريف
لمدخول الجار الزائد وغيره و ثبت اطلاق العامل حقيقة
على مقتضيه بدون واسطة و الا يلزم ارتكاب عموم المجاز
في التعريف وهو مع احتياجه الى وجود معنى مشترك وقرينة
غير جائز في التعريف فالصواب ان يجعل هذا التعريف مخصوصا
بما هو معرب بالاصالة ولا باس فيه اذ يمكن ان يعلم ما بقي
بالمقايسة به والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب على ما يشعر به
تنكير عامل اى ذلك التعميم مبني على ما يشعر به لفظ عامل فافهم
لان التنكير عام والعام يجري على عمومه قال صاحب المنافع
قوله فافهم لعله اشارة الى وجه الاشعار وهو ان الشيء
اذا اعيد نكرة يكون غير الاول كثيرا ثم اعلم انه اى الشارح
لم يقصد اى المص شمول هذين التعريفين اى تعريفي المعرب
والمبني قوله للمبني والمعرب متعلق لشمول وصلة له قوله
بالحروف متعلق بالمبني والمعرب على التنازع فالمعرب بالحرف
ما سبق والمبني به بعض المنادى كما في يا مسلمان ويا مسلمون
مع انهما اى المبني والمعرب بالحروف مذكوران في الاقسام
كما سبق الثاني وهو المعرب بالحروف ويجيء الاول وهو المبني بالحروف
او كما سبق الاول وهو المبني بالحركة والسكون ويجيء الثاني
وهو المبني بالحروف قوله لانه اى الشارح او المص متعلق
بلم يقصد وعلة له اراد التنبيه على انحطاط رتبة ما اى المعرب
بالحرف قوله بعدم جعل التعريف اى تعريف المعرب متعلق بقوله
اراد التنبيه شاملا له اى للمعرب بالحرف او لما هو معرب بالحرف

والاكتفاء اى وبالاكتفاء بذكره اى بذكر المعرب بالحرف او بذكر ما هو معرب بالحرف فى الاقسام وانه اى ولانه اى المص فهو معطوف على قوله لانه وعلة ثانية للم يقصد لو اراد الشمول لهما اى للمبنى والمعرب بالحرف وزاد اى ولو زاد المص وحرفه اى لفظ وحرفه بعد سكونه اى بعد قوله وسكونه فيهما اى فى هذين التعريفين لصدق تعريف المبنى على المعرب بالحرف لما مر متعلق بقوله لصدق وعلة له قوله ان الحرف اى من ان الحرف فهو بيان لما مر ثابت قبل العامل وبعده اى بعد العامل يحصل صفة له اى للحرف وهى اى تلك الصفة الدلالة على المعانى المقتضية وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا دلالة له اى والحال لا دلالة للحرف فى المبنى حتى يراد به اى بالحرف هذه الصفة اى الدلالة على المعانى يعنى لا يراد به هذه الصفة كما فى المعرب اى كما يراد بالحرف الذى فى المعرب هذه الصفة او كما يراد به هذه الصفة فى المعرب بناء على ما لا يخفى وانما ترك [illegible] اى المص تعريفى ابن الحاجب احدهما ما ناسب مبنى الاصل والثانى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل الاول للاول والثانى للثانى قال البعض قوله وانما ترك بتعريفى ابن الحاجب وهى ان المعرب هو المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل وان المبنى ما ناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب قوله لعدم حصول الغرض الاصلى متعلق بترك وعلة له قوله من التعريف متعلق بالغرض قوله بهما اى بتعريفى ابن الحاجب ظرف لغو متعلق بعدم الحصول اى لعدم حصول هذا الغرض من التعريف بهما لان الغرض الاصلى من تعريف المبنى معرفة المبنى من الاسم وكذلك

وكذلك من تعريفه للمعرب معرفة المعرب من الاسم لا معرفة المعرب والمبنى مطلقا اى سواء كانا من الاسم او الفعل فلا يحصل الغرض الاصلى من التعريف بهما لعدم شمول تعريفيه الى الافراد من الاسم والفعل بخلاف تعريفى المص لان الغرض الاصلى من تعريفيه لهما معرفتهما مطلقا اى سواء كانا من الاسم او الفعل فيحصل الغرض الاصلى من التعريف بهما لشمول تعريفيه الى الافراد من الاسم والفعل هذا التحقيق مما تفردت به بعون الله تعالى وهو اى الغرض الاصلى من التعريف معرفة الافراد اى افراد المعرف قوله لاجراء الاحكام اى احكام المعرف عليها اى على الافراد وهى اى معرفة الافراد لا تحصل بشئ من الاشياء الا تحصل بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم ان ما عداها اى المبنيات معرب لان الاشياء تنكشف باضدادها ولا يخفى ان تعريفيه اى ابن الحاجب لا يفيدانه اى هذا الغرض الاصلى وهو تثنية لا يفيد اى لا يفيدانه لما مر فتذكر مع ان اختلالهما اى تعريفيه فى نفسهما اى فى ذاتهما قوله لانه اى ابن الحاجب متعلق بالاختلال وعلة له اطلق المركب اى ذكر المركب فى تعريف المعرب كما سبق واراد جزئه اى المركب او اراد المركب مع الغير تركيبا يتحقق معه اى مع الغير عامله اى عامل الغير كما يقال فى ضرب زيد مثلا ان زيدا يتحقق معه عامله وهو ضرب لم يقل تركيبا مع عامله لئلا يخرج ما عامله معنوى مثل زيد قائم فانه معرب مع انه غير مركب مع عامله اذ لا تركيب بين اللفظ والمعنى قال الاستاذ قوله لانه اطلق المركب واراد جزئه او المركب مع الغير الخ علة للاختلال لانه على تقدير الاول يكون من اقسام المجاز المرسل مع انتفاء القرينة الظاهرة

متعلق [illegible] وعلة لاجراء الاحكام

وح يكون اصطلاحيا وعلى التقدير الثاني يكون لغويا بمعنى المفعول
مطلقا ولا يفهم من ظاهره كونه تركيبا يتحقق معه عامله
ولئن سلم والمتبادر عند الاطلاق هو الاصطلاحي والتعريف
يجب حمله على المتبادر ثم انه لم يظهر اختلال ما هو المشهور
لظهورهما لا لسلامتهما من الاختلال والدور الوارد عليهما
كما مال اليها بعض الشراح فيما قصد الجواب مما اورد عليهما
من لزوم الدور ثم اعلم ان اعراض المص عن تعريفي ابن الحاجب
والتزام هذين التعريفين لظنه انهما اسلما من ورود الاعتراض
وابعدا من نيل الانتقاض باطلاقه فافهم قوله واراد اي ابن الحاجب
معطوف على قوله اطلق المركب فافهم بالمشابهة المنفية
في تعريف المعرب المناسبة اي المناسبة المذكورة في تعريف
المبني التي توجب البناء لئلا يدخل في تعريف المعرب زيد وقام
وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء لان كلام مركب من قام
وهؤلاء تركيبا يتحقق مع الاسم عامل ذلك الاسم وعامل الاسم
في قوله قام هؤلاء لفظ قام فانه عامل هؤلاء لفظي بخلاف
زيد قام فان عامله معنوي ولئلا يخرج غير المنصرف عن تعريف
المعرب ويدخل في تعريف المبني قال بعض المحشين وانما
اراد بها تلك المناسبة لئلا يخرج عن تعريف المعرب غير المنصرف
واسم الفاعل فانهما شابها لمبني الاصل اما غير المنصرف
فيشبه الماضي وامر المخاطب في تحقق الفرعيتين واسم الفاعل
يشبه الماضي في وقوعه موقعه او في دلالة كل منهما على الحدث
فيبقى له مؤثرة اذ فيهما في تعريف المعرب لان المشابهة غير مؤثرة
في البناء والمراد ذلك وقال الاخر والمراد بالمشابهة المنفية
المناسبة لئلا يصدق التعريف على البعض من المبنيات لان بعضا

لان بعضا من المبنيات مناسب لمبني الاصل ولم يشابه له فيصدق
عليه لم يناسب ولا يصدق عليه لم يشابه وقال الاستاد
قوله واراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب المناسبة التي
توجب البناء يعني اراد ابن الحاجب بقوله لم يشبه مبني الاصل
لم يناسب مبني الاصل والا يخرج غير المنصرف عن تعريف المعرب
ويدخل في تعريف المبني وهي اي تلك المناسبة مجهولة
محتاجة الى تفصيل علل جميع المبنيات المذكورة في تعريف المبني
لان علة نوع منها مخالفة لعلة نوع آخر واراد اي ابن الحاجب
بمبني الاصل في تعريف المبني او في تعريفي المعرب والمبني
الحرف والماضي والامر بغير اللام دون الجملة يعني لم يرد به
الجملة وكل ذلك اي المذكور من الارادة او كل ما اراد
ابن الحاجب من الجزء والمناسبة وغيرهما او كل ما اراد ابن الحاجب
في التعريفين لا قرينة عليه اي على ذلك هذا وجه الاختلال
قوله والتي اي المص عطف على ترك او معطوف على قوله ترك
بهذين التعريفين قوله ليحصل متعلق بالتي وعلة له نوع معرفة
وضبط بهما اي بهذين التعريفين متعلق بيحصل قوله
بالوقوف متعلق بمعرفة وضبط على سبيل البدل والتنازع
على الاستعمال متعلق بالوقوف في الجملة قيد للوقوف واحال
اي المص عاما اي تمام المعرفة قوله على تفصيل المبنيات
متعلق باحال وانما عدل اي وانما اعرض المص عن تعريفي الجمهور
وهما اي تعريفيه ما لا يختلف اي كلمة لا يختلف آخره اي تلك الكلمة
بعامل اي بسبب عامل وهو تعريف المبني وما اختلف اي كلمة
اختلف آخره اي تلك الكلمة به اي بعامل وهو تعريف المعرب قوله لايهام
ان الاختلاف علة لعدل ومتعلق به بغير عامل متعلق بالاختلاف
قوله حكم المبني خبران قوله وآثره اي المبني عطف تفسير للحكم

قوله المترتب اسم فاعل من باب التفعل صفة للاثر قوله عليه
اى على المبنى متعلق بالمترتب من حيث هو اى المبنى مبنى قوله وليس كذلك
اى ليس ان الاختلاف بغير عامل حكم المبنى واثره المترتب عليه
من حيث هو مبنى او ليس حكم المبنى الاختلاف قوله اذ حكمه اى المبنى
بغير عامل مع
علة للنفى وعلة لقوله وليس كذلك قوله واثره اى المبنى
عطف تفسير لحكمه وقوله المترتب صفة الاثر قال البعض
قوله واثره المترتب الخ فى الموضعين عطف تفسير للحكم وبيان
للمعنى المراد من الحكم هنا قوله على بنائه اى المبنى متعلق
بالمترتب قوله اذ حكمه واثره المترتب عليه مبتدأ خبره قوله
ثبات آخره اى المبنى قوله على هيئة مخصوصة من الحركة والسكون
متعلق بثبات ولذا اى ولذلك الايهام والخلل او لاجل
ذلك الايهام عرفه اى المبنى المطرزى صاحب المصباح
من النحو وشارح مقامات الحريرى وهو على هيئة المعلمى
بضم الميم وكسر اللام وبتشديد اللام والياء على ما حققنا
من بعض الثقات وهو اقدم من المص ومن ابن الحاجب
وان كانت عبارة الشارح توهم انه كان متأخرا من المص
ويدل على تأخره منه اتيان الشارح هذه العبارة فى مقام
الاستدلال حيث قال ولذا عرفه المطرزى بما عرفه اى بالتعريف
الذى عرف ذلك التعريف المبنى المص رح قوله بعد تعريفا المعرب
متعلق بعرف الاول قوله بالاختلاف متعلق بالتعريف اى
بعد تعريف المطرزى المعرب تعريفا مشتملا بالاختلاف فالمصدر
مضاف الى مفعوله وذكر الاختلاف بطريق المجاز المرسل
والمبنى مطلقا اى حال كون المبنى غير مقيد بالاصلى والعارضى
قال بعض المحشى وانما قيد بقوله مطلقا دفعا لتوهم كون اللام
فى قوله المبنى عهديا مصروفا الى المبنى العارض فقط لسبقه آنفا
ومعنى المبنى

ومعنى المبنى فى اللغة المثبت وسمى المبنى المصطلح مبنيا لثباته
على حالة واحدة مع اختلاف عامله كذا فى شرح انموذج ولم يضمر
اى لم يأت المص بالمبنى ضميرا مع ان الظاهر الاضمار بان قال
وهو على نوعين قال الاستاذ قوله ولم يضمر اى لم يأتيه بالضمير
مع ان الظاهر الاضمار لسبق مرجعه قوله لئلا يتوهم متعلق
بلم يضمر وعلة له قبل رجوعه اى الضمير المفروض نائب الفاعل
للايتوهم قوله الى المعرب متعلق بالرجوع من اول الامر
اى فى اول النظر اقول ليس كذلك بل ليفيد المغايرة
لما سبق كما عرفت فلا يجوز الاضمار هنا قال صاحب فتح
الاسرار ولما اراد اتمام الفائدة ببيان مطلق المبنى
اظهر فقال والمبنى كائن على نوعين بالاستقراء مبنى الاصل
اى الاول مبنى الاصل وهو الذى كان بناؤه بحسب الوضع اى
مبنى هو اى ذلك المبنى الاصل فى البناء يتفرع بناء النوع الثانى
عليه فيه اشارة الى ان اضافة المبنى الى الاصل بيانية وان تبادر
الى الذهن انها لفظية لكون المضاف صفة بيانية والاضافة
البيانية علامتها ان يصح حمل المضاف اليه على المضاف كشجر الاراك
فانه كما يصح ان يقال شجر هو الاراك كذلك يصح ان يقال
مبنى هو الاصل اى متصف بالبناء بحسب الاصالة لا العروض
او متصف بالبناء بحسب الوضع لا العروض. قال الاستاد قوله
اى مبنى هو الاصل اشارة الى ان اضافة المبنى الى الاصل
بيانية اذ المبنى يشمل العارض والاصل والاصل يشمل الاصل
فى البناء والاصل فى الاعراب فبينهما عموم وخصوص من وجه
وقال الفاضل العصام ليس الاصل فى البناء اعم من وجه من المبنى

بل اخص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لامية انما البيانية
اضافة الاعم من وجه كما لايخفى على من له اضافة معنوية الى هذا
الفن وقال صاحب المنافع قوله اى مبنى هو الاصل
اشارة الى ان اضافة العام الى الخاص وان كان من وجه
فيكون من قبيل سحر الاراك لا من قبيل خاتم فضة لانه لامعنى لكون
المضاف اليه اصلا للمضاف هنا و مبنى العارض اى والثانى
مبنى العارض وهو الذى كان بناؤه لعارض يعنى الاصل
فيه العروض وعرض له البناء بسبب يقتضيه لازما اوغير لازم
اى مبنى هو اى ذلك المبنى العارض اى متصف بالبناء
بسبب العروض لا الاصالة وفيه ايضا اشارة الى ان اضافة
المبنى الى العارض بيانية والاول اى النوع الاول وهو
مبنى الاصل اربعة اى اربعة انواع بالاستقراء الاول الحرف قدمه اى
قدم المص الحرف على الماضى قوله لكماله اى الحرف علة للتقديم
او لمناسبة التقديم فى الاصالة فى البناء او فى هذا النوع قوله
اذ لايقع تعليل لكماله فى الاصالة اى لانه لايقع الحرف معمولا اصلا
اى لا بالاصالة ولا بالقيام اى لايكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا
ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه
او سواء وقع فى التركيب اولم يقع كما قاله البعض بخلاف الماضى
قوله فانه اى الماضى تعليل واثبات للمخالفة قد يقع موقع المعرب
فيكون معمولا كما مر اى فى اول الباب الثانى والثانى الماضى
قدمه اى قدم المص الماضى على الامر قوله لكونه الامر علة للتقديم
او لمناسبة التقديم ومتعلق بتقدم مختلفا فيه اى فى الامر اى
مختلفا فيه فى كونه معربا او مبنيا لما دل عليه تقييد المص بقوله عند البصريين

بقوله عند البصريين والثالث الامر بغير اللام وهو الامر الحاضر
المعروف لانتفاء الاعراب ايضا اى مثل الماضى وفى شرح ميزان الادب البناء
اصل فى الحروف والامر والماضى لان الاعراب وضع ليكون علامة
للمعانى المصورة على الاسم من الفاعلية والمفعولية والاضافة
فلا يستحقه الا الاسم عند البصريين وهو قيد للاخير اى الامر
بغير اللام قوله اذ عند الكوفيين تعليل للزوم التقييد بقوله
عند البصريين هو اى الامر بغير اللام معرب مجزوم بلام مقدرة
كما مر اى فى اول الباب الثانى قال البعض قوله كما مر فى اوائل الباب
الثانى والرابع الجملة من حيث هى اى الجملة هى اى مشخصة
بالجملة فلا يلزم حمل الشئ على نفسه اخرها بفتح الهمزة
وتشديد الخاء من التأخير اى اخر المص الجملة عن الجميع
اى عن جميع الانواع الثلثة لمبنى الاصل قوله لكون بنائها اى
الجملة متعلق بالخبر وعلة له مختلفا فيه اى فى بنائها قوله
واعتباريا معطوف على قوله مختلفا قوله اذ قد يوجد بيان
لسبب الاختلاف فى بنائها فى جزئيها اى الجملة الاعراب مثل يضرب
زيد وجه البناء اى سبب بناء هذه الاربعة او وجه
بناء هذه المذكورات الاربعة او وجه كون الاربعة مبنيا
اصليا يعنى سبب وعلة بنائها او سر بنائها قوله وجه البناء
مبتدأ خبره قوله عدم توارد المعانى اى عدم امكان توارد المعانى
قال امام الاديب فى بيان المقتضى فى الاسماء والتوارد مصدر توارد
يتوارد اصله ورد وهو ههنا بمعنى عروض المعانى وهو مضاف
الى فاعله وهو المعانى وقوله المقتضية للاعراب بالجر صفة المعانى

وهي لكونها تابعة للضمير المستتر الذي تحته ولكون الضمير مفردا
مؤنثا راجعا الى المعاني باعتبار الجماعة جاءت مفردة
لان الصفة تابعة لموصوفها في الجمعية الا اذا كانت صفة جرت
على غير من هي له فانه تابعة لفاعلها وقال الاستاد قوله عدم توارد
للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة والمقتضية
صفة للمعاني بتاويل الجماعة اي عدم توارد جماعة المعنى
المقتضية عليها اي على هذه الاربعة المذكورة او على هذه المذكورات
الاربعة اصلا اي لا لفظا ولا تقديرا او سواء كان قبل التركيب
او بعده قوله لعدم دلالتها اي هذه الاربعة المذكورة علة
للنفي وهو قوله لعدم التوارد على المعنى المستقل المطابقي قوله
واعراب المضارع بالمشابهة التامة للاسم اي لفظا ومعنى
وهذا جواب عما يقال ان المضارع ليس بمبني مع انه لا يدل
على المعنى المستقل المطابقي فيجري الدليل فيه مع تخلف الحكم فاجاب
بقوله واعراب المضارع الخ وهي اي المشابهة التامة مفقودة
اي غير موجود فيها اي في هذه الاربعة المذكورة ايضا اي
اي كفقد توارد المعاني المقتضية عليها او مثل عدم توارد
المعاني المقتضية عليها كما لا يخفى على ذي فهم والثاني اي
النوع الثاني وهو مبني العارض ايضا اي كالمبني مطلقا
او مثل مطلق المبني قال امام الايوبي قوله والثاني اي النوع
الثاني من النوعين وهو المبني العارض ايضا اي كالمبني مطلقا
كائن على نوعين لازم اي الاول لازم بناؤه لا ينفك عنه وغير لازم
اي والثاني غير لازم بناؤه ينفك عنه يعني الاول مبني عارض لازم
والثاني مبني عارض غير لازم واللازم اي والمبني اللازم منهما.

(اي المعاني المقتضية)

منهما اي من النوعين ما اي لفظ لا ينفك عن البناء اي لا ينفك
ذلك اللفظ عن البناء او مبني لا ينفك ذلك المبني عن البناء
وهو اللزوم المنطلق اصلا اي لا بالاصالة ولا بالقيام يعني
لا ينفك عن البناء في جميع الاستعمالات قال الاستاد قوله ما
اي مبني لا ينفك اي ذلك المبني عن البناء يعني لا يستعمل معربا اصلا
اي سواء وقع في التركيب اولا وهو اي المبني العارض اللازم
المضمرات بجميع افراد انواعها اي المرفوع والمنصوب والمجرور
وجه البناء اي سبب بناء المضمرات الاستغناء اي استغناؤها
قوله بدلالة نفس اللفظ متعلق بالاستغناء والباء سببية
اي بسبب دلالة نفس اللفظ قوله بحسب اختلافه اي نفس اللفظ
متعلق بدلالة قوله مادة وصيغة تمييز عن ذات مقدرة في نسبة اختلاف
الى الضمير وهو شئ اي بعدد اختلاف شيئه مادة وصيغة
قوله على المعاني الخفية متعلق بدلالة وهي الفاعلية والمفعولية
والاضافة والخفية صفة للمعاني بتاويل الجماعة اي بدلالة
نفس اللفظ على جماعة المعنى الخفية وقوله عن دلالة الاعراب
متعلق بالاستغناء وقوله عليها اي على المعاني الخفية متعلق
بدلالة ثانية قوله التي صفة للدلالة الثانية اي الدلالة التي
هي اي تلك الدلالة الغرض اي المقصود الاصلي قوله من وضعه
اي الاعراب متعلق بالغرض هذا اي هذا الوجه الذي بيّنه
في بناء المضمرات هو اي هذا المختار عنده اي عند المص كما صرح به
اي بهذا في الامتحان في بحث المعرب وقيل في وجه البناء فيها قائله
الهندي المشابهة اي مشابهتها بالحرف اي بحرف الخطاب
في الاحتياج الى الغير وهو الحضور في حيز المتكلم والمخاطب

وتقدم الذكر في ضمير الغائب والمتعلق في الحرف وقيل في وجه البناء
قائله الفاضل العصام هو كونها اي المضمرات على لفظ حرف الخطاب
لان كاف ضربك ككاف ذلك واما كون الباقي مبنيا فللاطراد قال
صاحب المنافع قوله حرف الخطاب وهو الكاف الذي في ذلك وهذا الوجه
في ضمير المخاطب المنصوب المتصل والمجرور وعلى لفظ ضمير الفصل لان هو
كهو في نحو كان زيد هو القائم مثلا لما عرفت انه حكم عليه بالحرفية عند الخليل
قال صاحب المنافع والفصل عطف على الخطاب اي حرف الفصل وهو
ما يقال له ضمير الفصل كما تقدم وهو ضمير مرفوع منفصل صورة مطابق
للمبتدا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم
والخطاب والغيبة ومثال التكلم انى لانا الفقير ومثال الخطاب
انك لانت الحليم الرشيد ومثال الغيبة ما في المتن وهذا الوجه
في الضمير المرفوع المنفصل غائبا او مخاطبا او متكلما والوجه في الضمير
المنصوب المنفصل والمرفوع المتصل عند هذا القائل الحمل ايضا
واسماء الاشارات قيل بنيت اي اسماء الاشارات قوله لتضمنها
اي اسماء الاشارات متعلق ببنيت وعلة له الاشارة اي معنى الاشارة
وهي اي الاشارة وهو مبتدا خبره قوله الآتي وهو معنى حرفي
وقوله لعدم استقلالها اي الاشارة متعلق بقوله معنى حرفي وعلة له
لكن لم يوضع لها اي لهذه الاشارة حرف مستقل كما فصلها اي
اسماء الاشارات الرضي في شرح الكافية وقيل بنيت لان وضع
اي بعض اسماء الاشارات مثل ذا كوضع الحرف في اللفظ كما
وحمل عليه اي على البعض ما عداه اي البعض وقيل انما بنيت لاحتياجها
اي اسماء الاشارات الى القرينة الرافعة في تعيين معناها قوله لابهامها
اي اسماء الاشارات متعلق بالاحتياج وعلة له وهي اي القرينة الرافعة
اما بكسر الهمزة وتشديد الميم ترديدية الاشارة الحسية الحاضرة

الحاضرة او الاشارة الوصفية نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف الى المتعلق
في الدلالة والموصولات وجه البناء اي وجه بنائها يعني سبب بناء الموصولات
المشابهة اي مشابهة الموصولات بالحرف في الاحتياج الى الغير وهو
الصلة والعائد قال صاحب المنافع وهو في الموصولات الصلات
او وجه البناء وضع بعضها اي بعض الموصولات كلام الداخلة
على الصفات على قول وضع الحرف اي كوضع الحرف غير اي واية
بفتح الهمزة وتشديد الياء فيهما اي بنيت الموصولات غير اي واية
منها قوله فانهما اي اي واية تعليل للاستثناء المقدر اي وانما استثنيا
اي واية فانهما معربان ما لم يحذف صدر صلتهما اي مدة عدم
حذف صدر صلتهما فلفظ ما مصدرية توقيتية وضمير التثنية
راجع الى اي واية قوله لالتزامهم اي النحاة متعلق بمعربان
وعلة له او تعليل للحكم المستفاد من قوله غير اي واية فيهما
اي في اي واية قوله الاضافة مفعول به لالتزام فهو مضاف
الى فاعله اي الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن
كذا قاله الفاضل الجامي انما قيد الالتزام بالاضافة لئلا يرد النقض
بكم رجل فانه قد ينصب ما بعد كم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد
لئلا يرد النقض باذ واذا فانهما يضافان الى الجملة ولا يلزم فانه
قد يضاف الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد
من خواص الاسم المتمكن لانها بمنزلة التنوين المنافي للبناء
وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة
الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا
فكانه في حكم المقطوع عن الاضافة قال الشيخ الرضي انما التزموا
في كلمة اي الاضافة لان وضعها ليفيد بعضا من كل فاذا اخذ
المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب وان كان مقدرا بقي على اعرابه

قال الاستاذ وقوله غير اي واية بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار [illegible]

كذا قاله عبد الغفور قوله المرجحة صفة للاضافة وقوله لجانب الاسمية
متعلق بالمرجحة قوله فلا يرد تفريع على الالتزام كم رجل وخمسة عشرك
اى فلا يرد كم وخمسة عشرك قوله كم رجل وخمسة عشرك [redacted]
قال الاستاد قوله فلا يرد تفريع لالتزامهم فيهما الاضافة الخ اى
فلا يرد النقض بنحو كم رجل وخمسة عشرك بالاضافة فيهما
لان كم فى الاول مضاف الى رجل وخمسة عشر فى الثانى مضاف الى الكاف
قوله لعدم لزوم الاضافة متعلق بلا يرد وعلة له فيهما اى فى طرفى
المثالين يعنى كم رجل وخمسة عشرك وايضا لا يرد حيث واذ
واذا قال الاستاد قوله وحيث واذ واذا اى وايضا لا يرد
النقض بكلمة حيث واذ واذا لما سيجيء من ان الاضافة فيها
اى فى هذه الثلثة يعنى حيث واذ واذا كلا اضافة لانها مضافة
الى الجملة وما اضيف اليها مضاف الى مضمونها فى الحقيقة وهو
غير مذكور صريحا فكأنه محذوف كما فى الغايات ولهذا بنيت
كالغايات كذا قاله احمد نازلى فلا ترجح اى اذا كانت الاضافة
فيها كلا اضافة فلا ترجح جانب الاسمية قوله وانما بنيا اى اى
واية موصولة بيان لفائدة التقييد بقوله ما لم يحذف صدر صلتها
عند حذف الصدر اى عند حذف صدر صلتها قوله لتأكيد شبهها
اى اى واية متعلق ببنيا وعلة له بالحرف متعلق بشبه قوله
من جهة الاحتياج بيان لشبه ايضا الى محذوف متعلق بالاحتياج
منوى وهو صدر الصلة قال الاستاد قوله وانما بنيا عند حذف
الصدر الخ جواب سؤال مقدر كأنه قيل ان هذه الاضافة
منافية للبناء فكان ينبغى ان لا يبنيا عند حذف صدر صلتها
فاجاب بقوله وانما بنيا عند حذف الصدر لتأكيد شبهها بالحرف
من جهة الاحتياج الى محذوف منوى قال عبد الغفور ان قلت

[illegible]

ان قلت قدمر ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان
ينبغى ان لا يبنيا مع حذف صدر صلتهما فان كثرة الاحتياج
لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغى ان يبنيا
مع قطعهما عن الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا قدمر
ان لزوم الاضافة الى المفرد مناف للبناء وكلمة اى واية
اذا كانت مضافة فحذف صدر صلتهما تتبع فى صورة
المضاف الى الجملة اوقلنا ان المنافاة امر قياسى وبناء كلمة
المضافة الى المفرد عند حذف صدر صلتها سماعى انتهى كلامه
بدلت بعض كلامه للمناسبة بهذا المقام يعنى ان الشبه من جهة
الاحتياج الى الصلة ثابت قبل حذف صدر صلتهما ولما حذف
صدر صلتهما زاد الاحتياج الى امر غير الصلة وهو صدر الصلة
فيتأكد الشبه فبنيا اى اى واية اصله شابهما ان سقط
التنوين بالاضافة الى الغايات كقبل وبعد لانه حذف منهما
بعض ما يوضحهما كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف
قال الاستاد قوله شابها الغايات من حيث ان الصدر
منوى كما ان المضاف اليه فى الغايات منوى ولذا اى لاجل
مشابهتهما بالغايات كذا فهم من الجامى اولتأكيد شبههما
بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منوى او لاجل شبههما
بالغايات كذا قاله البعض بنيا اى اى واية على الضم للجبر
نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة اى من كل امة شاعت
دينا من الاديان ايهم اشد اى هو اشد على الرحمن عتيا
اى من كان منهم اعتى واعصى فنطرحهم فى جهنم وفى اشد تنبيه
على انه تعالى يعفو من بعض العصاة واما على تفسير الانسان بالكفرة
فالمعنى انا لنميزن من كل طائفة منهم اعتاهم فاعتاهم فنطرحهم

[illegible]

فيهما على الترتيب او مدخل كلامهم طبقا تهم اللائقة هي بهم وايهم
منصوب المحل بننزعن عند سيبويه و مرفوع بالابتداء عند غيره
على انه استفهامي وخبره اشد والجملة محكية لننزعن من كل شيعة
الذي يقال لهم ايهم اشد وعلى هذا لا يكون مثالا لما نحن فيه
كذا قاله الشارح في حاشيته على الامتحان وقال الاستاد قوله ايهم
بمعنى الذي لا بمعنى الاستفهام و ينبغي اي يجب على المص ان يستثني
منها اي من الموصولات ومن اسماء الاشارات تثنيتهما اي الموصولات
واسماء الاشارات قوله لان المختار عنده اي المص علة لان يستثني قال البعض
قوله لان المختار عنده اي عند المص متعلق بينبغي وعلة له كونها
اي تثنية كل منهما معربة وبين اي المص وجهه اي كونها معربة
يعني بين سبب كونها معربة في الامتحان في بحث المعرب قوله بان
لفظ التثنية الباء للظرف متعلق لبين قال البعض قوله بان
لفظ التثنية متعلق ببين وبيان لذلك الوجه لما كان اي لفظ
التثنية مذكرا او مؤنثا واسم اشارة واسم موصول قياسا مطردا
مصوغا على نمط واحد عاما اوشاملا لما لا يحصى من ذوي العقول
وغيرهم من الافراد حتى يجوز ان يصاغ لفظا على نمط من غير سماع
قال صاحب المنافع قوله عاما اي لكل الاسماء مبنية او معربة
لكون التثنية فيهما بالالف والياء والنون بلا تخلف بخلاف المفردات
والجموع وقال الاستاد قوله عاما لا خاصا لانه يعم المعرب والمبني
ارادوا اي النحاة ان يجعلوا الكل اي لفظ التثنية على وتيرة واحدة
اي على طريقة واحدة من الاعراب بخلاف المفرد والجمع فانهما ليسا
بمصوغين على نمط واحد بل على طريق شتى قال البعض قوله
من الاعراب بيان لذلك الطريق ويدل على هذا اي كونه على وتيرة
او هذا المراد اعراب الجزء الاول قوله من اثني عشر بيان للجزء الاول

وقال احمد ... فانه مبني على الضم والموصول مضاف الى غير الضمير واشد خبر مبتدأ محذوف وهو هو والجملة صلة ايهم
وان مع صلته منصوبة المحل على انه مفعول لننزعن ... هذا ... الرضى ...

بيان للجزء الاول مع بنائه اي الجزء الاول قوله في غيره اي
في غير اثني في اثني عشر حال من الاول والمراد به اخواته من احد
و ثلثة وغيرهما كذا قاله عبد العزيز الشيروي وقال الاستاد
قوله في غيره كما في ثلثة عشر واربعة عشر وقال صاحب المنافع
قوله في غيره اي غير اثني عشر وهو ثلثة عشر الى تسعة عشر
وثلث عشرة الى تسع عشرة وقال بعض المحشين والحق
ان في تثنيتهما خفاء اختار المص كونها مبنية في هذا الكتاب
وفي الامتحان كونها معربة فلا حاجة الى الاستثناء فافهم
واسماء الافعال بكلا قسميها لانها قائم مقام الامر والماضي بناؤها
اي اسماء الافعال مطلقا كائن لمشابهتها اي اسماء الافعال
يعني لمناسبتها لمبني الاصل متعلق بمشابهة وصلة لها قوله
اعني الماضي والامر بغير اللام تفسير لمبني الاصل قوله في المعنى
بيان لوجه المشابهة وظرف لها اولمشابهتها للفعل الذي
الاصل فيه اي في ذلك الفعل البناء الفعل ثلثة مراتب اعلاها
تعجب البناء وادناها عدم الانصراف واوسطها المحل
كذا نقل من العصام قال الاستاد قوله او للفعل اي اولمشابهتها
للفعل اعني المضارع في المعنى الذي اي الفعل الاصل فيه اي في ذلك
الفعل البناء فان المضارع لكونه فعلا يكون الاصل فيه البناء
واعرابه عارض بسبب المشابهة التامة فيه وقال بعض الافاضل
بناؤها لكونها اما بمعنى الامر او بمعنى الماضي شابهت بهما او اما
بمعنى المضارع شابهت به في اصل البناء فان المضارع لكونه فعلا
الخ قوله لعدم موجب الاعراب اي لعدم مقتضى الاعراب في الفعل
وهو تقارد المعاني عليه علة لمشابهتها للفعل الذي الاصل فيه البناء

قال الاستاد قوله لعدم موجب الاعراب فيها علة لما بهتها
للفعل الذى الاصل فيه البنا اى لعدم موجب الاعراب في اسماء
الافعال وهو توارد المعانى عليها كاف بضم الهمزة وتشديد
الفاء وبالتنوين يعنى ان لفظ اف ليس بمعنى الامر ولا بمعنى
الماضى بل بمعنى المضارع لكونه بمعنى اتضجر على صيغة المتكلم
للمضارع واوه بضم الهمزة وتشديد الواو المكسورة وبسكون
الهاء يعنى وكذا لفظ اوه ليس بمعناهما بل هو بمعنى المضارع
ايضا لكونه بمعنى اتوجع على صيغة المتكلم للمضارع قال
الاستاد قوله كاف وهو يفتح ويضم ويكسر وينون في احواله
ويلحق به التاء منونا كذا في المفصل بمعنى اتضجر بتشديد الجيم
واوه بفتح الهمزة وتشديد الواو المكسورة وبسكون الهاء
بمعنى اتوجع بتشديد الجيم وقال الاخر قوله كاف هو بحركات ثلثة
وتنوين وبدونه كلمة تلفظ في حال الملالة والمتضجر واوه بتشديد الواو
كلمة تلفظ في حال التوجع قوله واعراب المضارع الخ جواب
سؤال مقدر كأنه قيل اذا كان الاصل في الفعل البناء لعدم موجب
الاعراب فلم اعرب المضارع فاجاب بقوله واعراب المضارع عارض
بسبب المشابهة التامة لاسم الفاعل وهى ما كان لفظا ومعنى
واستعمالا قوله التامة صفة للمشابهة وقوله المفقودة
اى المعدومة صفة بعد صفة للمشابهة فيهما اى في اف واوه
كذا في الامتحان اى هذا منقول من الامتحان بعينه حيث قال
ويكفى في بنائهما كونهما بمعنى الفعل الذى الاصل فيه البناء الخ
وقد سبقت من حيث البيان هذه المذكورات قوله مع المظهرات
الى اسماء الافعال بيان للمذكورات فلا حاجة اى واذا سبقت
هذه المذكورات فلا حاجة الى ذكرها اى هذه المذكورات قال

قال البعض قوله فلا حاجة اى اذا كانت تلك المذكورات مسبوقة
فلا حاجة الى ذكرها اى تلك المذكورات وهما اى اسم اشارة
الى ان ما موصوف كان على وزن فعال قوله حال كونه اى
حال كونه ما كان على فعال اشارة الى ان قوله مصدرا حال
من المستتر تحت الظرف اى على فعال لا حال من فعال كما قاله
ذيني زاده قوله معرفة اشارة الى ان قوله مصدرا موصوف
وصفته محذوف لان كل تاء تكون من جوهر الكلمة كما لنكرة
يجوز فيها الامران احدهما صفة للمذكر باعتبار كونه جزأ
من الكلمة والثانى صفة للمؤنث باعتبار اصل الوضع للتأنيث
كفجار بمعنى الفجرة بفتح الفاء وسكون الجيم او بمعنى الفجور بضم الفاء
والجيم قال بعض الافاضل قوله بمعنى الفجرة اى بمعنى المصدر
الذى هو الفجرة بمعنى الرجوع عن الحق او الفجور بمعنى المكان
الذى يخرج منه الماء الجارى وقال بعض المحشين قوله بمعنى
الفجرة او الفجور يعنى مأخوذ من الفجرة بمعنى الرجوع عن الحق
او الفجور بمعنى المكان الذى يخرج منه الماء الجارى وقال البعض
قوله بمعنى الفجرة او الفجور يريد انه مستعمل في المؤنث والمذكر
اوحال كونه صفة ينبغى ان يصفها بالمؤنثة لانها لا تكون الا مؤنثة
نحو يا فساق ويا خباث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة اى بمعنى الصفة
التى هى يا فاسقة ويا خبيثة الاول للاول والثانى للثانى
وهذا مختص بالنداء ولا يكون الا صفة صرفة ومنها ما يكون صفة
غير مختص بالنداء كقطاط بمعنى قاطة اى كافية ولزام اى لازمة
اوحال كونه علما للمؤنث نحو حذام وهو اسم امرأة قيل قائله
الفاضل الجامى بناء هذه الثلثة يعنى فجار وفساق وحذام ثابتة
لمشابهتها اى هذه الثلثة في الزنة والمبالغة قوله لفعال متعلق بمشابهة وصلة

قوله بمعنى الامر اى الذى بمعنى الامر صفة لفعال وقوله المشابه
صفة بعد صفة له في المعنى اى في اتحاد المعنى قوله لمبنى الاصل
اعنى الامر والماضى متعلق لقوله المشابه وصلة له ورده اى
اى قول القائل هذا او ما قاله القائل المصرح في الامتحان
قوله بان جهتى المشابهة الباء للطرق متعلق لرده مختلفتان
لان فعال بمعنى الامر مشابه لمبنى الاصل في المعنى وما على زنة
مشابه له في الزنة والمبالغة فلا ينتج قياس المساواة يعنى
فلا يصح ان يقال المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء
لانتفاء جهة المشابهة فيه كذا في الحاشية اقول يعنى لا يصدق
مشابه المشابه لشيء مشابه له لاختلاف الجهة وقياس المساواة
هو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول اوليهما يكون موضوع
الاخرى بشرط اتحاد المحمولين كقولنا الانسان مساو للناطق
والناطق مساو للضاحك ينتج ان الانسان مساو للضاحك
وكقولنا الانسان مساو للناطق والناطق مساو للبشر
فالانسان مساو للبشر لكن لا ينتج لذاته بل بواسطة مقدمة
اجنبية غريبة وهى ان كل مساوى المساوى للشيء
مساو لذلك الشيء في هذين المثالين وفي ما نحن فيه ما ذكرنا
قال البعض قوله بان جهتى المشابهة اى الزنة والمبالغة
مختلفتان جزاء فلا ينتج اى اذا اختلف الجهتان فلا ينتج قياس
المساواة وقال الاستاد قوله فلا ينتج اى حين اختلف الجهتان
فلا ينتج قياس المساواة وهو تركب من قضيتين متعلق محمول
اوليهما يكون موضوع الاخرى كقولنا الانسان مساو للناطق والناطق
مساو للضاحك فانهما يستلزمان ان الانسان مساو للضاحك
لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة غريبة وهو ان كل مساوى المساوى
مساو

مساو ولذلك لم يتحقق ذلك الاستلزام الا حيث تصدق
هذه المقدمة كما في قولنا الانسان ملزوم للناطق والناطق
ملزوم للضاحك فالانسان ملزوم للضاحك كذا ذكر
في التصديقات بطريق الاشارة بحروف التهجى بخلاف ما ذكر
من سبب البناء في بناء المنادى المفرد المعرفة فان قياس المساواة
ينتج فيه لان منادى المفرد المعرفة مشابه لكاف ادعوك
في الافراد والتعريف وكاف ادعوك مشابه لكاف الحرفية
في ذلك فيهما فيتحد جهتا المشابهة وينتج قياس المساواة
كما سيجيء وهو وقوعه موقع الكاف الاسمية ومشابهته لها
افرادا اى بان لا يكون مضافا ولا مشابها به وتعريفا في مثل
ادعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى فان قيل
لم لم يعتبر اى المص العدل في جهة المشابهة كما اعتبر البعض
كابن الحاجب قلت لان قياس المساواة لا ينتج باعتباره
اى العدل ايضا اى مثل عدم الانتاج حين اعتبر المشابهة
ما جهة الوزن والمبالغة لانه لا عدل في فعال الامر او كما لمشابهة او كما لا ينتج فيما ذكر
ولانه اى الشان لم يضطر به اى باعتباره الرضى حيث قال
ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل بان يكون
هيهات مثلا معدولا عن بعد ورويد معدولا عن امهل قوله
شيء خبران اى حكم لا دليل لهم اى للنحاة عليه اى على جواز
ذلك الشيء فضلا عن وقوعه والاصل اى والحال ان القاعدة
في كل معدول عن شيء ان لا يخرج اى ان لا يخرج ذلك المعدول
عن نوع المعدول عنه يعنى ان كان من نوع الاسم فالواجب في المعدول
ان يكون اسما ايضا فاذا كان الاصل في كل معدول ان يكون كذا

فكيف يخرج الفعل بالعدل يعني فكيف يجوز ان يخرج الفعل مثل بعد
و امهل وامثالهما من المعدولات بسبب كونه معدولا من الفعلية
اي من نوع الفعلية الى الاسمية اي الى نوع الاسمية حتى جاز بعد العدل
ان يقال انها اسماء الافعال يعني لا يجوز ان يخرج الفعل من الفعلية الى الاسمية
بسبب العدل فالاستفهام للانكار انتهى كلامه اي كلام الرضي
قوله اي بلا داع تفسير لان لا يخرج اي ان لا يخرج بلا داع او تفسير
لقوله فكيف يخرج لما عرفت ان الاستفهام للانكار قال صاحب
المنافع قوله اي بلا داع اي ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه
بلا داع للعدول عن هذا الاصل فظهر ان قياسه على خروج ثلث
ومثلث من التركيب الى الافراد كما قاله الفاضل العصام
عليه مع الفارق لعدم الدليل في الاول ووجوده في الثاني
لان تكرر المعنى يدل على تكرر لفظه كما تقرر في محله فلا يرد اي اذا كان
المراد بعدم الخروج من نوع المعدول عنه ان لا يخرج بلا داع قال
الاستاد قوله فلا يرد تفريع للتفسير عليه اي على الرضي ما اي النقض
الذي اورده اي ذلك النقض الفاضل العصام قوله بان خروج
فعال بالعدل بيان لطريق ما اورده الفاضل العصام او متعلق
باورد وبيان لطريق ايراده فيكون الباء للطرق من الفعلية
اليها اي الى الاسمية كخروج ثلاث ومثلث من التركيب الى الافراد
اي من ثلثة ثلثة الى ثلث او مثلث وهما نوعان متغايران
لان الاول ليس بكلمة والثاني كلمة بل اسم قوله اذ هو اي
خروج ثلث مثلا عله لفلا يرد لداع وهو التخفيف تأمل قال
البعض وهو وجوب منع صرفه مع تكرر المعنى كذا نقل عن المص كما لا يخفى
على المتتبع ثم قال اي الرضي فان ادعى اي ان ادعى ذلك البعض
اي

اي قياس خروج [illegible] عنه اليه

اي ابن الحاجب في هذه الثلاثة اي فعال المصدر وفعال
الصفة وفعال العلم العدل المحقق فما الدليل اي ليس له
دليل عليه اي على العدل المحقق وثبوت الاصل كالفجرة
وفاسقة لا يدل على العدل كفجار وفاق عنه اي عن الاصل
قوله لجواز ترادف اللفظين متعلق بلا يدل وعلة له اي لجواز
كون اللفظين مترادفين مثل الفجرة وفجار ومثل الفاسقة
وفاق في معنى متعلق بترادف وظرف له لا يكون حينئذ
احدهما اي اللفظين معدولا عن الاخر اي عن اللفظ الاخر
فان الفجرة اذا لا يكون معدولا عن فجار وفجار لا يكون معدولا
عن الفجرة وكذا لا يكون الفاسقة معدولا عن فاق وفاق
لا يكون معدولا عن فاسقة كما لا يكون ليث معدولا عن اسد
واسد لا يكون معدولا عن ليث قال الشارح في حاشية
الامتحان قوله وثبوت الاصل الخ مثلا ثبوت الفجرة وفاسقة
لا يدل على كون فجار وفاق معدولين عنهما اذ من الجائز
ان يكونا مترادفين وقال البعض قوله لجواز ترادف اللفظين
مثل ليث واسد متعلق بلا يدل وعلة له في معنى اي في حيوان مفترس قوله
لا يكون جملة صفة للفظين احدهما اي اللفظين معدولا عن الاخر
اي عن اللفظ الاخر فان ليث لا يكون معدولا عن اسد واسد لا يكون
معدولا عن ليث وقال الاستاد قوله لا يكون احدهما اي اللفظين
المترادفين معدولا عن الاخر اي عن اللفظ الاخر المترادف وان ادعى
اي وان ادعى ذلك البعض في هذه الثلثة العدل المقدر متعلق
بالاضطرار وجودها اي هذه الثلثة متعلق بادعى وعلة له حال كونها مبنيات

قوله الى ذلك متعلق باضطر اى الى العدل المقدر كما في منع
صرف عمر وهو الظاهر من كلامه في الدليل قوله فلا دليل
جزاء لان في قوله وان ادعى في هذه الثلاثة على كون الاصل
كفعال بمعنى الامر يعنى كنزال بمعنى الامر المحمول اى الاصل الذى
حمل عليه اى على ذلك الاصل قوله معدولا خبر الكون قال الاستاد
قوله المحمول صفة الاصل وضمير عليه راجع الى الالف واللام
في المحمول وقوله معدولا خبر الكون قال عبد الغفور وما اعتمدوا
عليه في غاية الضعف فالاولى ما قاله الشيخ الرضى وهو ان قسم
المصادر والصفات بنى لمشابهته لفعال الامر زنة ومبالغة
اذ في الكل مبالغة كما عرفت اى ثبوت الاصل لا يدل على العدل
عنه قال البعض قوله كما عرفت وهو قوله لا دليل لهم عليه وان كان
اى ذلك البعض العدل فيه اى في ذلك الاصل المحمول عليه
ايضا اى كما ادعى فيها العدل المقدر قال البعض قوله
ان قدر على صيغة المجهول فاعله ح راجع الى العدل المذكور
في ان ادعى العدل او على صيغة المعلوم فاعله ح راجع الى البعض
فيه اى في الاصل المحمول عليه ايضا اى كما قدر في عمر فهو اى
ذلك التقدير تكلف على تكلف قوله عند اهل الحجاز قيد للاخير
وهو ما كان على فعال علما للمؤنث اى كون هذا الوزن مبنيا
عند كونه مصدرا او صفة اتفاقي وكونه مبنيا عند كونه علما
للمؤنث انما هو عند اهل الحجاز سواء كان في آخره راء اولا
كذا قاله امام الايوبي رح وقال صاحب المنافع قوله قيد للاخير
اى فعال العلم وهو اى الاخير معرب عند بنى تميم ولا احتياج
هنا الى تقدير الاهل لان بنى تميم اسم قبيلة لا اسم مكان كما في الاول

كما في الاول وهو الحجاز لانه اسم عرصة قوله الا ما في آخره
استثناء من نائب الفاعل الذى استكن في معرب وقوله راء
فاعل للظرف ويجوز ان يكون في آخره خبرا مقدما وراء مبتدأ
مؤخر او الجملة الاسمية صلة للموصول ولكن يؤتى عنه اى
الافعال علما للاعيان الذى يكون في آخره راء كحضار
علما للكوكب قوله فان اكثرهم اى بنى تميم دليل للاستثناء
يعنى انما يستثنى من هذا الحكم ما في آخره راء فان اكثرهم
يوافقون الحجازيين في بنائه اى في بناء ما في آخره راء واقلهم
لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل يعنى
بنو تميم افترقوا فرقتين فان اكثرهم يوافقون الحجازيون
في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون
باعراب الكل وفي شرح الاشارات لابن مالك ما كان على فعال
علما لمؤنث فللعرب فيه مذهبان فاهل الحجاز يبنونه على الكسر
لشبهه بنزال في التعريف والتانيث والعدل والزنة وبنو تميم
يعربون منه ما ليس آخره راء نحو حذام ولا يصرفونه للعدل
والتعريف فيقولون هذه حذام ورأيت حذام ومررت بحذام
واما ما في آخره راء نحو حضار اسم كوكب فيوافقون فيه التميميون
اهل الحجاز غالبا فيقولون هذه حضار ورأيت حضار
ومررت بحضار قوله لانهم اى لان اكثرهم بيان لوجه الموافقة
ومتعلق بيوافقون وعلة له احرص اى ازيد في الحرص للامالة
اى الامالة فتحة ما قبل الالف الى الكسرة اولا امالة فتحة
ما قبل الالف نحو الكسرة قال سعد الدين وهى ان تنحو
بفتحة ما قبل الالف نحو الكسرة وقيل وهى في الاصطلاح ان تذهب
بالفتحة الى جهة الكسرة لا سيما في ذوات الراء اى خصوصا

في ذوات الراء يعني انهم احرص للامالة في ذوات الراء اذ الامالة
اذن اقوى لانهم اذن صرحوا بان الراء بتقدير كسرتين ووجه
التخصيص بذوات الراء ان الكسرة من اسباب الامالة قال ابن الحاجب
وسببها قصد المناسبة لكسرة او ياء واذا انضم المكسور الى الراء
كان اقوى والحاصل انه يمكن اعتبار الامالة في كل فعال اذا بني
الا انهم خصصوا اعتبارها بذوات الراء لما عرفت انفا ان الامالة
اذن اقوى ووجه البناء في ذوات الراء قصد الامالة اذ هي امر
مستحسن والمصحح لها اي للامالة كسرة اي كسرة الراء وهي
لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف
فلم يكسر فالتزموها اي الكسرة لوجهين لوجه الموافقة
او في وجه الاكثرين من بني تميم اوفي تعليل دعوى الاكثر
من بني تميم اي يوافقون الحجازيين في بنائه لان الراء
حرف مستثقل قوله لكونه اي الراء علة لكونه مستثقلا
يعني انما حكم للراء بالثقل لكون الراء في مخرجه اي الراء
كالمكرر لوجود صفة التكرير فيه اختير فيه اي فيما
في اخره راء يعني فلكونه كالمكرر اختير فيه البناء دفعا للثقل
العارض له بسبب التكرير قوله لانه اي البناء متعلق
باختير وعلة له اخف من الاعراب قوله اذ سلوك طريقة واحدة
دليل على ان البناء اخف يعني انما يكون البناء اخف لانه
لعدم اقتضائه لاختلاف اخر الكلمة كان طريقة واحدة بخلاف
الاعراب لانه لكونه مقتضيا لاختلاف الاواخر كان طرائق
مختلفة والسلوك في الطريقة الواحدة اسهل من سلوك
طرائق مختلفة وهو بديهي وقال المص رح في الامتحان

ما بعد الالف ع

٧ ذوات الراء من فعال كحضار ع

في الامتحان وفيه اي في دليل القائل نظر ان هذا اي لان هذا
الدليل وهو كون الراء حرفا مستثقلا الخ قال صاحب المنافع
قوله وفيه اي في القول بان بناء ذات الراء من فعال كحضار
لان الراء حرف الخ وقال البعض قوله وفيه اي في تعليل ذلك
القائل نظر ان هذا اي لان هذا التعليل يقتضي اختيار الفتح
لانه اخف الحركات قال صاحب المنافع قوله يقتضي اختيار
الفتح اي البناء على الفتح دفعا لثقل الراء وقال الشارح
في حاشية الامتحان قوله اختيار الفتح لانه اخف من الكسر
وفيه انه وان كان اخف منه في نفسه الا ان الراء يفخم
عند الفتح فيثقل بخلاف الكسر فانه عنده يرقق فيخف
وفيها اي في هذين الدليلين نظر انهما اي لان هذين
الدليلين الاول دليل تميم والثاني دليل القائل قال
صاحب المنافع قوله وفيها اي في القول بان بناء ذات الراء
على الكسر ليصح الامالة والقول بان بناءها لدفع ثقل الراء
يقتضيان عدم انحصار سبب البناء في مناسبة مبني الاصل
قال صاحب المنافع قوله عدم انحصار الخ اي مع ان اصحاب
القولين حصروه فيها واما ما اختاره المص من عدم الانحصار
كما تقدم فلا يرد عليه السؤال المذكور وانحوا الكثرهم
الى ما ذكروه من وجهي البناء الى ما ذكره الحجازيون من وجهه لكفاية
ما ذكروه اي الاكثرون منهما لكفاية اي ما ذكره الحجازيون
قال صاحب المنافع قوله وانحوا اي الاكثر من بني تميم
الى ما ذكروه من الوجه ما ذكره الحجازيون من المشابهة والمراد بالاكثر
والحجازيين هنا علماؤهما الموجهون كما لا يخفى قوله للكفاية ما ذكره

لتقرر ان هذا ... لان هذا القول ع

اى ماذكر الاكثر قوله لكفايته اى لكفاية ماذكره الحجازيون
الا ان يقولوا اكثرهم او الا ان يقول الاكثر هو اى ماذكره
الحجازيون ضعيف لما مر لايبلغ درجة الايجاب اى الاقتضاء
قال البعض قوله لايبلغ درجة الايجاب اى ايجاب البناء والا ان يقلهم
اليه ماذكرنا من المناسبة للفعل الذى الاصل البناء ولو بالواسطة
قال الاستاد قوله ماذكرنا من قولهم لانهم احص الخ وقال
صاحب المنافع قوله ماذكرنا من احد الوجهين والحصر اى
حصر سبب البناء فى المناسبة للاصل اى الاصل السبب
ما ذكره الحجازيون فى عرف النحاة يعنى انهم حصروا اصل السبب
الذى يلزم وجوده فى كل من مبنى العارض فى مناسبة مبنى الاصل
وتعريف ابن الحاجب مبنى عليه لاحصر ماله دخل فى السببية
من الاصل ومقويه من الضميمة والحاصل ان مناسبة بعض
مبنى العارض لمبنى الاصل قوية لاتحتاج الى الضميمة كمناسبة
اسماء الافعال ومناسبة بعضه الاخر له ضعيفة لاتؤثر فى البناء
بنفسها بل تحتاج الى ضميمة تقويها كنفعال مصدرا الخ كما فى علل
منع الصرف دون الضميمة ماذكره فى عتم ايها الطالب اخذت
تحقيق هذا المقام من حاشية الشارح على الامتحان ومن اراد
التطبيق فليرجع اليه والله اعلم بالصواب والاصوات اى
من المبنى العارض اللازم الاصوات قال امام الايوب قوله
والاصوات وهى ايضا من النوع الثانى الذى هو المبنى اللازم
وهو اى الصوت الدال عليه الاصوات لانه المفرد واختير
فى الجمع لانه موجب ابهاما مثل عدلوا اعدلوا قرب للتقوى الخبر
يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا او التذكير باعتبار الجزء الغ
لفظ فى عرف النحاة قيد به لئلا يمنع جمع التعريف ولايرد الدور
لانه

وهو المناسبة فى المعنى للمبنى الاصل او الواسطة +

لانه اخذ فى التعريف قوله صوت فافهم كل اشار به الى ان قوله
لفظ مضاف اليه والمضاف محذوف منوى انما قال لفظ ولم يقل
اسم لعدم الوضع فيها قال صاحب فتح الاسرار والمشهور ان الاصوات
ليست قسما من اقسام الكلمة لانه لاوضع فيها وانما بحث عنها
فى اقسام الكلمة المبنية لشاكلتها بالمبنى حكى به اى بهذا اللفظ
صوت لم يقل ماحكى به صوت كالبيضاوى لئلا يتبادر منه اسم
لشيوع افادته منه لانه ليس باسم بل لفظ لم يوضع ولا سبيل الى كونه
كلمة فضلا عن كونه اسما قال الاستاد قوله صوت اى لغوى فلا دور
اى لفظ غير موضوع للمعنى لان الحيوانات العجم والجمادات ليسا
من اهل فهم الوضع فلا معنى لوضعه للمعنى والغرض من التفسير بقوله
اى لفظ تصحيح التعريف بتخصيص الصوت لئلا يشمل بمثل زيد فى قولك
قلت زيدا وغير ذلك مما يماثله كذا استفيد قال صاحب المنافع قوله
اى لفظ غير موضوع للمعنى تفسير لصوت وفائدته تصحيح التعريف
بتخصيص الصوت به لانه لولم يخصص لشمل التعريف مثل زيد فى قولك
قلت زيدا ومثل زيد قائم فى قولك قلت زيد قائم لان الصوت عام
للكلمة والمركب وغير الموضوع لفظا وغيره مع ان الموضوع ليس
بصوت فى الاصطلاح فظهر من هذا ان المراد بما فى التعريف الصوت اللغوى
فلا يلزم الدور لكن بقى فيه مثل جسق فى قولك قلت جسق مهمل مع انه
ليس بمبنى بدلالة تنكيره اى تنكير الصوت الذى للتحقير الباء متعلق بالتفسير
تقديره وانما فسرنا قوله صوت بقولنا لفظ غير موضوع للمعنى بدلالة تنكيره
اذ الصوت المذكور غير معلوم ومعهود وفى التنكير اشارة الى عدم المعلومية
قال الشارح فى حاشية الامتحان قوله بدلالة تنكيره الذى هو للتحقير
وبدلالة اختياره اى الصوت على اللفظ لعدم صدق تعريفه

على اصوات الحيوانات والجمادات كما سيجيء ويحكيها الانسان به مطلقا
لفظا يشبهها فلا معنى للوضع فيه ايضا واما لا يأتي بها لاعتباره به
في مقام الافادة كذا قاله الشارح رح في حاشية الامتحان قال بعض الافاضل
قوله بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ يعني قرينة قوله صوت بقولنا لفظ
غير موضوع للمعنى بدلالة تنكير ذكره منكرا واختياره على اللفظ وجه دلالة الاول
ان الصوت يستعمل في غير الانسان كثيرا واما واللفظ في الانسان كذلك ولم يذكر
بالتعريف العهدي انتقل فحمل على الكثير والدال على المعنى الصادر من الانسان
فعلم انه غير موضوع للمعنى واما وجه الثاني فظاهر تأمل تدرك انتهى كلام
سواء كان ذلك الصوت حاصلا للحيوانات انسانا او بهيمة او الجمادات
اي او حاصلا للجمادات كالصوت الحاصل من التصاق جسم بجسم
او غيره مثل طق بفتح الطاء وكسرها وسكون القاف حكاية وقوع
الحجارة بعضها على بعض كغاق اذا صوت به الانسان تشبيها
بالغراب كذا قاله الفاضل الجامي والحكاية التي مصدر حكى فهو
بيان لجزء التعريف الذي هو حكى كذا قاله البعض قال الاستاد قوله
والحكاية اي حكاية لفظ غاق اما بنفس المحكي عنه وهو غاق
نحو قال زيد غاق بالبناء على الكسر او قال زيد خ مشددة
او مخففة عند اناخة البعير او قال زيد اخ بكسر الهمزة وفتحها
وخاء معجمة مشددة مكسورة عند السعال كذا قاله الرضي
والحكاية اما بمشابهه اي المحكي عنه نحو قال الغراب غاق
يعني ان للفظ غاق اعتباران احدهما اعتبار كونه نفس المحكي عنه ولم يبق
على الصوتية نحو قال زيد غاق وثانيهما اعتبار كونه تشبيها
لصوته بصوت الغراب نحو قال الغراب غاق والاول ليس
بصوت عند الفاضل الجامي كذا قاله امام الايوب الحاج عبد الله
افندي في حاشية الجامي او غاق اي لفظ غاق صوت الغراب
قال الاستاد قوله قال الغراب غاق اي صوتا يشبه غاق او صوت صوتا يشبه

غاقا او غاق صوت الغراب

صوت الغراب اي لفظا يشبه صوت الغراب او صوت يشبه
صوت الغراب او قلت بالخطاب اي او قلت انت غاق
حال كونك قاصدا اصدار بكسر الهمزة وسكون الصاد
مفعول قاصدا وهو مضاف الى ما اي لفظا يشابه ذلك
اللفظ الصادر صوت الغراب قوله عن نفسك متعلق باصدار
قوله من غير تركيب متعلق باصدار وتخصيص الحكاية والمخصص
الجامي والهندي باخر القسم الثاني بان يقول في تفسير حكى به
صوت اصدر على لسان الانسان تشبيها له بصوت شيء
قال صاحب المنائح قوله باخر القسم الثاني وهو ما يكون
مشابها للمحكي عنه واخره اي اخر القسم الثاني ما كان
من غير تركيب كما اذا قلت غاق قاصدا الخ وقال الاستاد
قوله باخر القسم الثاني وهو قوله او قلت غاق الخ وقال
الفاضل الجامي ومن الاصوات ما يجري على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء
كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب
عن نفسك وحينئذ لا تقدر ان تحكم عليه او به قوله وتخصيص
الحكاية مبتدأ خبره قوله وهم اي غلط لشمولها اي الحكاية
للكل اي لكل واحد من القسمين يعني كما بينه بقوله اما بنفس
المحكي عنه واما بمشابهه او حكما وهو كون بنائه محكيا كذا قاله
الشارح رح كان الغرض الاصلي اي المقصود الاصلي من النحو
معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها اي في التراكيب وادخال ما لم يقع
قال البعض قوله فاخراج ما وقع فيها اي اذا كان الغرض الاصلي من النحو
معرفة التراكيب فاخراج الصوت المحكي الذي وقع في التراكيب

قوله وادخال ما لم يقع معطوف على قوله فاخراج ما وقع اى
وادخال صوت لم يقع في التراكيب قوله فاخراج ما وقع فيها مبتدأ
خبره قوله غير معقول يعني ان اخراج الاصوات التي وقعت في التركيب
وادخال قيد البهائم الذي لم يدخل في التعريف حيث ذكر
للتمثيل غير معقول من هذا الامام الاديب حينئذ اى حين التخصيص
قال البعض قوله حينئذ اى حين اخراج ما وقع فيها وادخال
ما لم يقع لم ينحصر المبنيات فيما ذكر من الثمانية لانه حينئذ
يخرج عنه الاول بكلا صنفيه والاول من الثاني كذا قاله الشارح
في حاشية الامتحان قال صاحب المنافع قوله لم ينحصر المبنيات
فيما ذكر لان ما وقع في التراكيب من الاصوات كما تقدم مبني ايضا
والتعليل والمعلل هو الهندي بانه اى الصوت حينئذ
اى حين وقع في التراكيب يعني بان قال نحو غاق في غاق صوت الغراب
ونحو نخ في قال زيد نخ كذا قاله احمد نازلي هم لا صوت بعد
تسليم الاول وهو كونهما فيه اشارة الى منع تسمية غاق
في نحو غاق صوت الغراب اذ ليس لغاق وضع لنفسه بل احضر
لنفسه بذكره على مذهب السيد او ليس له وضع قيد لنفسه
بل له وضع ضمني لنفسه والمعتبر في مفهوم الاسم الوضع الاول
لا الثاني على مذهب سعد الملة والدين تأمل قوله والتعليل
مبتدأ خبره قوله مردود لعدم كونه صوتا ثم قال بعض الافاضل فيه بحث من وجه
اخر وهو انه على مذهب الشريف كله صوت لا اسم وعلى مذهب
الجمهور كله اسم فلا يصح لكون البعض اسما والاخر صوتا تدبر انتهى
كلامه بان الصوت في عرف النحاة اعم للاسم وهو اى الصوت
للاسم او الاسم المحكي وبهذا الاعتبار اى باعتبار عمومه لغيره

عد على صيغة المجهول اى عد الصوت من اقسام الاسم قوله
وغير الكلمة عطف على الاسم المجرور باللام اى واعم لغير الكلمة
ونحوه اى الصوت لغير الكلمة او غير الكلمة ما اى صوت نحو
فلا يلزم الدور صوت بتشديد الواو للحيوان او صدر من طبع كما سيأتي
وبهذا الاعتبار اى باعتبار عمومه لغيرها لم يقل اى المصنف
باسماء الاصوات والتعليل والمعلل هو الهندي بانه اى الصوت
حينئذ اى حين عمم الحكاية للقسم الثاني وغيره كذا في الحاشية
اقول اى حين استواء القسمين في حكاية الصوت حيث يقال
نخ في صوت اناخة البعير كما يقال غاق في صوت الغراب وقال صاحب
المنافع قوله حينئذ اى حين اذ وقع في التركيب يصير القسمان
قسما واحدا في حكاية الصوت سواء كان حكاية صوت بهيمة
او حكاية صوت انسان للبهيمة فلا فائدة في جعلهما قسمين
فاعرف كذا في حاشية الهندي قال صاحب المنافع قوله القسمان
اى المذكوران في المتن وهما لفظ حكي به صوت ولفظ صوت به
للبهائم قوله والتعليل مبتدأ خبره قوله سهو اذ الثاني اى
القسم الثاني وهو قوله او صوت للبهائم كذا في الحاشية اقول
وهو نخ فافهم قال البعض قوله اذ الثاني اى القسم الثاني
وهو صوت به للبهائم نفس ما صوت بتشديد الواو والداخل
اى والقسم الداخل كما سيأتي في الاول اى في القسم الاول وهو
ما حكي به صوت كما اشار الشارح اليه بقوله نحو قال زيد غاق
او اخ او نخ فنخ اذا صوت به للبعير من القسم الثاني واذا حكي
بان يقال قال زيد نخ فهو من القسم الاول كذا في المنافع

حكاية اى حكاية لما صوت اوحكاية نفس ما صوت به قالوا
اى النحاة كالجامى والهندى وغيرهما فى سبب بناء الاصوات
الغير المحكية فيه انه ليس بجارٍ على اخذ الجمهور فلا حاجة الى
بيان البناء الذى هو من احوال الكلمة هو اى ذلك السبب
انتفاء التركيب وفيه اى فيما قالوا نظر اى فى كون الانتفاء
سببا نظر انه اى لان ما قالوا مذهب مرجوح وهو مذهب
ابن الحاجب والمختار اى مختار المص او المختار عند المص
مذهب الزمخشرى واجيب بان ذلك الاختيار فى الاسم وغير المحكى
ليس باسم كما عرفته بتقدير عدم غير الكلمة وهو الحكى لكون غير المركب معربا موقوفا بدل من مذهب
الزمخشرى وفى بعض النسخ اى كون غير المركب معربا موقوفا هذا
هو تفسير لمذهب الزمخشرى ويدل عليه اى على ذلك الكون جواز
الساكنين اى جواز اجتماع الساكنين فى الموقف فى نحو زيد
مع امتناعه اى جواز اجتماع الساكنين فى نحو اين قال صاحب
المنافع قوله فى نحو زيد مع امتناعه فى نحو اين اى فى الاصل او لم يقعا
فى التركيب بل فى العد مثل زيد بكر عمرو بسكون الاواخر ولا يقال
اين حيث ايان بسكون اواخرها بل بفتح النون وضم الثاء
واما فى الموقف فلا فرق بين مثل زيد ومثل اين فى جواز سكون
الاواخر بل فى لزومه وذلك لان التقاء الساكنين يجوز فى الوقف
مطلقا وفى الاصل اذا كان فى اسماء بنيت لعدم التركيب كما فى زيد
فرقا بينها وبين المبنى لوجود المانع كما فى مثل اين وحيث ولم يعكس
لان اكثر الاسماء المبنية انما بنيت لوجود المانع فاجرى الكثير
على الاصل اى على عدم جواز التقاء الساكنين فى الاصل كذا
قال الجاربردى فى شرح الشافية لكن المصنف يقول انه لو كان
مثل زيد

مثل زيد فى العد مبنيا لما جاز التقاء الساكنين فيه كما لم يجز فى اين
فى العد واقول انه يرده ما قاله الجاربردى من الفرق بينهما قوله وفى المحكية
عطف على الغير المحكية اى وقالوا فى سبب بناء الاصوات المحكية
هو كونها اى كون تلك الاصوات حكاية عنها اى عن الاصوات الغير المحكية
يعنى الساذجة وقد عرفت انت ما فيه من جهتين احديهما
لزوم عدم انحصار سبب البناء فى مناسبة مبنى الاصل والاخرى
ان الصحيح كون المحكى معربا باعراب تقديرى كما سبق فى بحثه كذا
قاله الشارح فى حاشية الامتحان قال بعض الافاضل وقد عرفت
ما فيه من جهتين يعنى ان فيه فسادا من جهتين اختلاف جهتى المشابهة
فلا ينتج قياس المساوات كما مر ولزوم عدم انحصار سبب البناء
فى مناسبة مبنى الاصل كما مر انتهى كلامه وقال صاحب المنافع قوله
ما فيه اى فى كون المحكية مبنية لكونها حكاية عن الاصوات الغير المحكية
قوله من جهتين احدهما لزوم عدم انحصار سبب البناء فى مناسبة
مبنى الاصل وعدم الوقوع فى التركيب والاخرى ان الصحيح
كون المحكى معربا باعراب تقديرى كما سبق فى بحثه كذا فى حاشية الامتحان
ويجوز ان يكون اخرى الجهتين كون المحكى عنها معربة موقوفة
فى المختار وقال البعض قوله ما فيه اى فى بحث اسماء الافعال من جهتين
من انه يلزم ح ان لا ينحصر سبب البناء فى مناسبة مبنى الاصل ومن انه
لا ينتج قياس المساوات وقال الاخر قوله ما فيه اى فى بحث اسماء الافعال
من الضرر من جهتين اى من انه الخ والذى عندى انه اى الشان
لما تعسر لبعض او تعذر لبعض لكونها على خلاف المعتاد الحكاية
عن الصوت بنفسه قال المص فى الحاشية اكتفى الرضى بالتعذر وانا
زدنا تعسرا لان لا يقال ان الحكاية ممكن كما ينقله بعض المضحكة
انتهى كلامه قوله قصدوا اى النحاة جواب لما غاية المشابهة فصنعوا

عن الاعراب لفظا قوله لئلا تنتقض متعلق بمنعوا وعلة له اى
لئلا تنتقض المشابهة المقصودة لا للبناء فلا يرد عليه ما اورده
عليهم من البحث من الجهتين قوله وتحريك اخر نحو غاق الى جواب سؤال
مقدر كأنه قيل لو قصدوا غاية المشابهة لما حركوا اخر نحو غاق
وحاصل الجواب ان التحريك امر ضرورى كذا فى المنافع قال الاستاد
قوله وتحريك اخر نحو غاق جواب سؤال مقدر كأنه قيل ان تحريك
اخر نحو غاق فى التركيب بالكسر ينافى غاية المشابهة فاجاب
بقوله وتحريك اخر نحو غاق فى التركيب قوله بالكسر متعلق
بالتركيب قوله وتحريك آخر نحو غاق مبتدأ خبره قوله لامتناع
الساكنين اى كائن لامتناع الساكنين واما سكونه عند عدم
الوقوع فيه فلجواز الاجتماع عند الوقف كذا قاله الشارح
فى حاشية الامتحان قال البعض قوله لامتناع الساكنين فى الاصل
بخلاف الوقف فاعرابها اى اعراب المحكية تقديرى ذكره اى
ذكر المص ما ذكر من قوله والحكاية اما بنفس المحكى عنه الى هنا
فى الامتحان بعينه فعدهم اى النحاة هذا القسم اى القسم
الاول من الاصوات وهو ما حكى به صوت من المبنى ليس
اى ذلك العد ما ينبغى او صوت به للبهايم يعنى القسم الاخير
من الاصوات كل لفظ صوت به للبهايم مثلا وانما قلنا مثلا لان المتبادر
من البهايم ذوات القوايم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض
افراد الانسان ايضا كالمجانين والصبيان واذا كان ذكرها على سبيل
يتناول التعريف كلا منهما اى من الطيور وافراد الانسان كنخ بفتح النون
وكسر الخاء المعجمة بدون التشديد او فتحها اى او بفتح النون مع تشديدها
اى الخاء او بسكونها اى الخاء المعجمة مع التخفيف اى مع تخفيفها قوله لاناخة
البعير ناظر الى الاحتمالات كلها كذا المتفيد قال بعض النحاة هذا القسم
اى القسم الثانى يعنى او صوت به للبهايم داخل فى اسماء الافعال وارتضاه
اى قول بعض النحاة او ما قاله بعض النحاة الرضى حيث قال وانا

وانا لا ارى منعا من ارتكاب صيرورة هذه الاصوات المقارنة
فى الاصل للضرب والبرة لاستغناء الطالب بها عنهما بعد التمكن
بخيالة اسماء الافعال لان الله تعالى جعل العجماوات فى فهم المطلوب
منها بمنزلة العقلاء انتهى فلا وجه لذكر هذا القسم هنا وارى
اى اظن انه اى قول بعض النحاة الحق لدخوله اى هذا القسم
فى حدها اى اسماء الافعال كذا فى الامتحان اى وهذا منقول
من الامتحان بعينه فلا وجه اى فلا سبب ولا طريق لعدهم اى
النحاة هذا القسم قسما من المبنى على حدة اى على الاستقلال
فذكره اى اذا كان المص بينه هكذا فى الامتحان فذكر المص
هذا القسم هنا اقتداء اى لاجل الاقتداء فهو مفعول له لقوله
ذكره بهم اى النحاة او القوم لا لانه مختاره اى ليس ذكره هنا
لكونه مختار المص اقول لم يجعل المص هذا القسم قسما من مطلق المبنى
على حدة بل جعله قسما لقسم المبنى الذى هو مطلق الصوت وهو
ليس اسماء الافعال وانه لا بأس فى عد شئ ذى الجهتين من شئ
مرتين باعتبار اختلاف الجهتين وانما يلزم التكرار اذا كان العدين
من جهة واحدة وليس الامر كذلك اذ عده هنا من جهة كونه صوتا
وفيما سبق من جهة كونه من اسماء الافعال فلا يرد شئ على من عده
قسما على حدة ولا على من عده قسما من قسم فلا يكون ذكر المص
للاقتداء بل لكونه مختاره وقال اى المص فيه اى فى الامتحان
ايضا بقى قسم ثالث للصوت وهو اه اى وذلك القسم
يعنى القسم الثالث لفظ غير موضوع صادر عن الانسان وهو دال
اى ولفظ دال على معنى بالطبع كبخ وهى كلمة يقال عند الاعجاب
اى عند من يعرض له ادراك امر غريب وينشأ منه التعجب فاراد
اظهاره ووى بفتح الواو وسكون الياء للمتندم اى لمن تعرض له

الندامة واراد اظهارها وآه بمد الهمزة وسكون الهاء
للمتوجع اى لمن يعرض له الوجع واراد اظهاره واحّ
بفتح الهمزة وتشديد الحاء للسُّعال اى لمن يعرض له السعل
وهذا القسم اى القسم الثالث له ليس بكلمة لانتفاء الوضع فيه
وحكم آخره اى هذا القسم ما يقتضيه الطبع فاذا حكى اى هذا
القسم دخل في القسم الاول وهو ما حكى به صوت وقد سبق الكلام
فيه اى في القسم الاول بانه مبني عند القوم معرب باعراب تقديري
و داخل فيما اخره هنا ء محكى من المحل الثالث للتقديري عند المص
كذا قاله صاحب المنافع او في حقه من ان المحكي مطلقا معرب
باعراب تقديري كذا قاله الشارح في حاشية الامتحان والحاصل
ان الاصوات قسمان محكية سواء كانت الحكاية بنفس المحكي عنه
او بمشابهه وهذا اعم من ان يكون بالتركيب اولا وهذا القسم
على مذهب الجمهور اسم ومعرب بالاعراب التقديري على رأي المص
وغير محكية وهو قسمان على رأي الجمهور ما صوت للبهايم
وما صدر عن الانسان ودل على المعنى بالطبع واما على رأي المص
و الرضي و البعض فالاول من الثاني من اسماء الافعال
لا الاصوات و الثاني من الاصوات بالاتفاق وليس بكلمة
وحكم آخره على مقتضى الطبع الا وقت الحكاية فانه فيه اسم
على رأي انه معرب تقديرا على اخذ المص ايضا فتدبر كذا قاله
خواجه زاده ولو قال اى المص بدل قوله او صوت به للبهايم
او صوت به للحيوان من البهايم وذات القوايم الاربع والطيور والمجانين والصبيان جمع مجنون
او صدر عن طبع لكان اى القول المفروض اشمل اقول نعم لكن
لما لم يقع هذا الصوت في التركيب كان خارجا عن البحث في التقييد ولذا لم يقيدوا

ولذا لم يقيدوا بخروجه من الصوت المعدود من المبنيات واشار
المص الى هذا الجواب بقوله وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره
ما يقتضيه الطبع ولم يتفطن به الشارح فاورده هنا وجعل
ذكر البهايم ليشمل الطيور وغيرها كما جعل الجامي وجعلها اى البهايم
كما جعل العصام علة للتصويت ليشمل عللا آخر للتصويت
من اقتضاء تعجب او تسكين توجع او تخفيف تحسّر فيشمل القسم الثالث
قال صاحب المنافع قوله وجعلها بالجر عطف على ذكر قوله علة
مفعول ثان للجعل الثاني قوله على سبيل التمثيل متعلق بجعلين
على سبيل التنازع قال صاحب المنافع قوله على سبيل التمثيل مفعول ثان
للجعل الاول و من جعل ذكر البهايم على سبيل التمثيل الفاضل العصام
و من جعل جعل البهايم علة للتصويت على سبيل التمثيل الفاضل العصام
لكن جعل الفاضل الجامي ذكر البهايم على سبيل التمثيل مع كونه تكلف
لا يدفع اعتراض المص بل يدفعه ما فعله الفاضل العصام وان كان
تكلفا ولذا قال هذا الفاضل باولوية ما فعله قوله تكلف خبر الجعل الاول
لا اى تركيب مبني للمفعول والنايب المستتر عايد الى التكلف في مقام
التعريف اشارة الى ان التعريف ضمني كما لا يخفى على المتتبع العارف
وبعض المركبات المعدودة من المبنيات لا المطلقة والا لم يصح الحد
على ما لا يخفى وانما قال بعض المركبات اذ ليس كلها اى المركبات
من المبنيات على ما يظهر من القيود فضلا عن كونها من المبني العارض
قال بعض المحشين قوله اذ ليس كلها من المبنيات اى ليس كل المركبات
من المبنيات مثل التركيب الاسنادي و التركيب الاضافي والتركيب
التوصيفي وقال البعض قوله اذ ليس كلها من المبنيات علة للتقييد
بالبعض فتنبه اى في بعض المركبات المبني او من ذلك البعض
ما اى مركب مبني او مبني مركب صار اى ذلك المركب المبني بهما واحدا

او فضلا عن كونها من المبني العارض اللازم الذي يحكى فيه

بعد التركيب و العلمية كبعلبك و سيبويه و منه اى من بعض المركبات
المبنى او من ذلك البعض ما اى مركب مبنى بقى اى ذلك المركب
بعد التركيب و العلمية على حاله اى ذلك المركب ولم يصر اسما واحدا
فهو كلمتان بلا خلاف فظهر بهذا ان ابن الحاجب لم يصب فى قوله اسم
خمسة عشر قوله فالمراد جواب سؤال مقدر تقديره ان المركب
من حيث انه مركب ليس بكلمة والمبنى من الكلمة فكيف عد من المبنيات
فاجاب بقوله فالمراد كذا قاله البعض اقول قوله فالمراد جواب سؤال
سائل نشأ من قوله نحوه ما بقى على حاله وهو ان يقال كيف
يحكم على خمسة عشر بالبناء مع انه باق على حاله والبناء من احوال
الاسم ونحو خمسة عشر ليس باسم لانه ليس بكلمة لانه مركب فاجاب
بقوله فالمراد بناء جزئيه اى نحو خمسة عشر او ما بقى على حاله فبهذا
الاعتبار عد من المبنيات وهو كلمة وجه اختيارها يظهر مما سيأتى
وهما اى جزئيه كلمتان بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى
اقول قال فى الامتحان منها ما صار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه
وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم ومنها ما بقى على حاله كخمسة عشر
والمراد بناء جزئيه وهو كلمة انتهى يعنى به جواب سؤال مقدر
هو ان الكلام فى بناء الاسم وهو كلمة والمركب كلمتان فلا يكون
مما نحن فيه اجاب عنه بان بعضها صار اسما واحدا وبهذا الاعتبار
عد من اقسام الاسم والبعض الاخر الذى بقى على حاله اريد بناء
جزئه وهو كلمة ولما لم يطلع الشارح هذا المراد من هذا القول
اخذ بعضه وترك ما هو محط الفائدة واورد فى بدل الجزء الجزئين
وبدل الكلمة الكلمتين فلم يكن جوابا لسؤال مذكور بل قوى السؤال
نعوذ بالله من سوء الفهم فافهم وهو اى ذلك البعض اى

اى بعض المركبات الذى عد من المبنيات كل كلمتين فى الاصل
اى قبل العلمية او فى الحال اى فى حال التركيب كخمسة عشر
قوله فيشمل اى كل كلمتين تفصيل له او تفريع عليه باعتبار ذكر كلمتين
دون اسمين لا تفريع على قول الشارح كما لا يخفى كذا قاله صاحب
المنائح اقول قوله فيشمل اى حين التعميم يشمل التعريف
ستة اقسام من المركبات من اقسام الكلمة اى المركب من اسمين
ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف
كذا فى الرضى فالمجموع ستة لكن الموجود من هذه الاقسام
هو المركب من الاسمين حقيقة كبعلبك او حكما كسيبويه
او من فعل واسم كبخت نصر فلزم ان يؤول كلمتين بان يقول
حقيقة او حكما كما قال الفاضل الجامى حتى لا يرد ان مثل
سيبويه ليس كلمتين فى الاصل ولا فى الحال اذ الثانى
منه صوت لا موضوع لكن كلمتين حكما اعلم ان التركيب
ستة تعدادى نحو احد عشر واسنادى نحو زيد قائم واضافى
نحو غلام زيد ومزجى نحو بعلبك وتقييدى او توصيفى نحو الحيوان
الناطق وصوتى نحو سيبويه ليس احديهما عاملة فى الاخرى
اى ليس احد الكلمتين عاملة فى الكلمة الاخرى قوله فى الاصل
اى قبل العلمية متعلق بعاملة سواء كان الاولى اى الكلمة الاولى
مما اى من الكلمة التى لها اى لتلك الكلمة اعراب اولا
اى او لم يكن الاولى مما لها اعراب احتراز اى قوله ليس احديهما
عاملة فى الاخرى فى الاصل احتراز عن مثل تابط شرا فانه
فى الاصل جملة فعلية وشرا منصوب على انه مفعول به لتابط
ثم نقلت هذه الجملة الى العلمية وحكى اعراب شرا ليدل على انه

مفعول من الجملة ولو ظهر الاعراب في اللفظ لزم ان يتحرك
الراء بحركتين في حالة واحدة وهو متعذر فلذلك كان اعرابه
تقديريا كذا قاله الشارح الاول وهو صاحب كشف الاسرار
وقال صاحب زبدة الانظار فانه في الاصل جملة فعلية
وشرا منصوب بالمفعولية ثم جعل علما لرجل شرير وبقي نصب شرا
حكاية بانه في الاصل مفعول به والحركة الاخرى مع الحكاية
غير ممكنة للزوم اجتماع الحركتين في حالة واحدة او عن مثل
عبد الله فان اعراب الجزء الاول منه لفظي بحسب العوامل
والثاني مشغول باعراب الحكاية كما عرفت او عن مثل من زيد
عامله حرف جر واما من زيد على انه للاستفهام فمن قبيل
تأبط شرا او عن مثل انّ زيدا عامله حرف لا يكون معمولا
اصلا وقد عرفت ما قاله الشارح في حقها وانما اعاد
لفظ مثل في كل من هذه الامثلة اشارة لتميز كل واحد منها
من الآخر من جهة التركيب الاصطلاحي في الاولين لان احدهما
تركيب اسنادي والاخر تركيب اضافي ومن جهة التركيب اللغوي
في الاخيرين فان قوله من زيد وقوله ان زيدا ليسا من التركيب
الاصطلاحي السنة لكن لما كانا علمين اعتبر فيهما التركيب
صورة ليناسب البحث الذي نحن فيه كذا قاله بعض المحشين
حال كونها اعلاما قوله اذ كل منها اي من هذه الامثلة
الاربعة محكي اعرابه اي اعراب كل منها او اعراب المحكي
تقديري وينبغي للمص ان يقول بدل قوله كلمتين اسمين
كما قال فيما سبق من قوله وكل علم مركب من اسمين الخ قوله
للاحتراز متعلق ليقول وعلة لان يقول عن مثل النجم والشفق
المركبين

وعامله معنوى فافهم

المركبين من حرف واسم واعرابهما لفظي وان يقول ولا معربين قبل العلمية
قوله للاحتراز متعلق بيقول وعلة لان يقول عن مثل زيد قائم ومثل
حيوان ناطق علمين اي حال كونهما علمين لما مر من ان كلا منهما محكي
اعرابه تقديري او من اعراب المحكي تقديري بل لو قال اي المص بدل قوله
كل كلمتين ليس احديهما عاملة في الاخرى كل اسمين حقيقة او حكما
لما مر ليس بينهما اي بين الاسمين نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب
لكان اصوب اي لكان التعريف اصوب او لكان ذلك القول اصوب
او لكان هذا القول المفروض اصوب من قوله كل كلمتين ليس
احديهما عاملة في الاخرى لكونه اخصر واوضح واشمل وامنع كما لا يخفى
وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله لان بين جزئيه نسبة قبل العلمية
ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود
لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه آخر
يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال
المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد الاسمين مع الآخر
ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة
الاضافية بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر
لا تدل على النسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر
لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا قوله جعلتا
اسما واحدا صفة بعد صفة لكلمتين اي المركب الذي عد من المبنيات هو
ما تركب من الكلمتين اللتين ليس احديهما عاملة في الاخرى وجعلتا
اسما واحدا وهذا بان جعل مجموعهما اي مجموع الكلمتين علما والا لا معنى
قوله فان كان الثاني اي الجزء الثاني من الجزئين تفصيل لما اجمل صوتا

مبنيا اى الجزءان اما الاول اى اما بناء الجزء الاول من الجزئين فلانه اى
فثابت لان الاول ليس محلا للاعراب قوله لكونه اى الاول متعلق بليس
محلا للاعراب وعلة له او علة للنفي جزءا حقيقيا من الاسم العلمي
وكون اخره في الوسط واما الثاني اى واما بناء الجزء الثاني من الجزئين
فلكونه اى فثابت لكون الثاني مبنيا قبل التركيب لكونه صوتا قبل التركيب
وهذا اى بناء الجزئين كذا افهم من قول الشارح في حاشية الامتحان
او ما ذكرنا من بناء الجزئين او من انهما مبنيا كذا فهم من قول صاحب
فتح الاسرار او بيان كون الجزئين مبنيين كذا قاله البعض سلوك
من المص مسلك الغير اى مسلك غيره او سلوك من المص الى مسلك غيره
او سلوك المص مسلك غيره والسلوك بضم السين بمعنى الذهاب ويقال
سلك الطريق سلوكا اذا ذهب فيه بابه نصر والمسلك بفتح الميم
محل الذهاب والجمع مسالك فيكون المعنى هذا ذهاب المص او
ذهاب من المص الى محل ذهاب غيره اى غير المص والله اعلم اقول
ليس كذلك بل هو مسلكه اذ فيما كان اخره بناء محكي مذهبان
احدهما وهو المشهور معرب باعراب تقديري ولذا قيده هنالك
بالاشهر والثاني مبني وهو المرضي عنده كذا قاله بعض الفضلاء
في حاشية واذا اى وان لم يكن سلوكا مسلك الغير او وان لم يكن
هذا سلوكا مسلك الغير فقد مر اى فقد سبق ان الصواب
اى من ان الصواب عنده اى عند المص انه اى الثاني كذا قاله
في حاشية الامتحان اوان ما اخره بناء محكي كذا قاله صاحب فتح الاسرار
اوان ما في اخره بناء محكي كذا قاله البعض ليس بمبني قبل الحكاية
وبعدها اى بعد الحكاية معرب باعراب تقديري قال الشارح الفاضل
في حاشية الامتحان الا ذكيا انه قد سبق ان الصواب عنده

ان الصواب عنده عدم كون الثاني مبنيا قبل الحكاية وكونه معربا
تقديرا بعدها انتهى اقول نعم لكن ليس كونه معربا على الاطلاق
بل على المشهور ولذا قيد المص كونه معربا بقوله على الاشهر في اخر الموضع
الثالث من مواضع اعراب التقديري وقال الشارح في وجهه وقبل
يكون مبنيا كما قبل العلمية ومثله سيبويه كما صرح به في الامتحان انتهى
فظهر من قوله هنا انه اختار ما هو غير مشهور وهو كونه مبنيا وليس
في كلامه ما يدل على انه غير مختار عنده فلا يلزم سلوك مسلك الغير
قوله وكسر الثاني اى الجزء الثاني من الجزئين معطوف على قوله
مبنيا تفسير له اى وبني الجزء الثاني على الكسر عند الوصل الى ما بعده
من اللفظ او الكلام قوله لامتناع الساكنين اى لامتناع
اجتماع الساكنين علة لكسر الثاني وكون الكسر اصلا اى
ولكون الكسر اصلا في التحريك اى في تحريك الساكن وفتح الاول
اى الجزء الاول من الجزئين للخفة اى ليحصل الخفة نحو سيبويه
قال صاحب زبدة الانظار بني الاول لوقوع اخره في الوسط
وبني الثاني لكونه صوتا معناه اى معنى سيبويه قبل العلمية
الراغب في السيب وهو اى السيب الذي هو لفظ فارسي
التفاح في اللفظ العربي او معناه قبل العلمية الرائح اياه اى السيب
قوله اى الواجد ريحه اى السيب يريد ان الرائح مشتق من راح الشيء
يريحه ويراحه اذا وجد رائحته سمي به اى بلفظ سيبويه امام النحاة
نائب الفاعل لسمي قوله عمر ابن عثمان الشيرازي عطف تفسير
لامام النحاة قوله لكمال رغبته اى عمر ابن عثمان الشيرازي او امام النحاة
الذي هو عمر ابن عثمان الشيرازي علة لسمي ومتعلق به وناظر الى المعنى الاول
فيه اى في السيب قوله او لكثرة شمه اى عمر ابن عثمان او امام النحاة

قوله مبني على الكسر وانه خبر بان بناء جزئيه الا هو مسلك غيره صح

الذي هو عمر ابن عثمان الشيرازي اياه اي السيبب ناظرا الى المعنى
الثاني وان لم يكن الثاني اي الجزء الثاني من الجزئين صوتا فاما ان يكون
آخره حرف صحيح او حرف علة فبين الاول بقوله بني الاول اي الجزء
الاول على الفتح ظاهر وهو قوله للخفة ان كان آخره اي الاول
حرفا صحيحا نحو بعلبك وهو اسم بلدة ملابسة بالشام مركب
تركيبا امتزاجيا ليس بينهما اضافة ولا اسناد من بعل وهو
اي البعل اسم الزوج كقوله تعالى هذا بعلي شيخا اي زوجي او
اسم الصنم كقوله تعالى اتدعون بعلا وتذرون احسن الخالقين
وبك بفتح الباء وتشديد الكاف وهو اسم صاحب هذا البلد
مأخوذ من بك اي زحم المزحم بالتركي غلبه ايتمك واو مزاور من
المزحمة بالفتح والزحام بالكسر غلبه لك وبرى بريله صقشمق
ومضايقه ويرمك يقال زحمه يزحمه زحمة من باب فتح وزحمة
ايضا وازدحم القوم على كذا كذا في الاختري وفي وانقولى الزحمة
مزاحمه قلمق يعني خلقه غلبه ايدوب برى برينه صقمق الازدحام
كذلك او مأخوذ من بك عنقها اي دقها بتشديد القاف بمعنى
ضربها وفي شرح المصباح والبعل في اللغة الزوج ثم سمي به
الصنم الذي كان عبدة اهل هذه البلدة في الجاهلية والبك
في اللغة الدق وكسر العنق ثم ركب احدهما مع الآخر وجعل المجموع
اسما للبلدة المعروفة من بلد الشام ونحو حضرموت وهو اسم بلد
ذهب هود عليه السلام فيه الى الآخرة وقبيلة اي واسم قبيلة وهما
اي الكلمتان فيه يعني الحضر والموت او جزءا هذا اللفظ او المثالان
فافهم اسمان في الاصل اي قبل العلمية جعلا اي الحضر والموت او الاسمان
اسما واحدا للبلدة والقبيلة من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية
او اسنادية او غيرهما وبني الاول

وبني الاول على السكون ان كان آخره اي الاول حرف علة قوله
لثقل الحركة متعلق ببني المقدر بواسطة العطف عند قول المص وعلى السكون
كما اشرنا اليه عليها اي على حرف العلة من حيث هي اي الحركة حركة
اي مشخصة بالحركة وان كانت اي الحركة خفيفة للوصلية
فتحة نحو معدي كرب فان آخر جزء الاول وهو معدي حرف علة المعدي
اسم مفعول من عدي يعدي فاصله معدوي فلما قصدوا التخفيف جعلوا
الواو ياء لانها اخف ثم كسروا ما قبلها لاجل الياء فصار معدي كذا
في شرح المصباح والمشهور ان كرب بكسر الراء كما في الصحاح لكن
في شرح الحماسة علم للامام المرزوقي روي ان الاعرابي قال المعدي كرب
ملك له الفساد والكرب الفساد فالمفهوم منه سكون الراء كذا نقل
من الفاضل العصام واعرب الثاني اي الجزء الثاني لعدم سبب البناء
قوله حال كونه اي الثاني اشارة الى ان قوله غير منصرف حال من الثاني
للعلمية والتركيب ولا يخفى ان المعرب وغير المنصرف انما هما اي المعرب
وغير المنصرف المجموع اي مجموع الجزئين لا الثاني فقط اي لا الجزء الثاني
بدون الاول لكن لما كان الاعراب والمنع اي منع الصرف ظاهرين فيه اي
في الثاني وآخره اي الثاني آخر المجموع عبر عنه اي عن الثاني بهما
اي بالمعرب وغير المنصرف تسامحا او تجوزا باطلاق اسم الكل على الجزء
قال الفاضل العصام ولا يخفى ان المعرب هو المركب لان المعنى المقتضى
للاعراب فيه دون شيء من جزئيه فلعلهم تسامحوا في اسناد الاعراب
الى الثاني او تجوزوا عن اجراء الاعراب على آخر الثاني بكونه آخر المركب
وقال صاحب فتح الاسرار والاعراب وعدم الانصراف صفة مجموع الجزئين
لكونهما كالحروف المركبة منها الكلمة لكنهما لما ظهرا في الجزء الاخير
حكم عليه بهما قوله على اللغة الفصيحة متعلق بالبناء والاعراب معا
اي حال كونهما مجتمعين اي بناء الاول واعراب الثاني مع منع الصرف
على اللغة الفصيحة او بناء الاول اما على الفتح او السكون واعراب الثاني

ليس على الاطلاق بل على اللغة الفصيحة اما على غيرها اى على غير اللغة
الفصيحة فيعرب الاول اى الجزء الاول تشبيها له اى الاول بالمضاف
حيث يسقط تنوينه اى الاول بالتركيب اى بسبب التركيب مع الثاني
فيجرى الاعراب فيه اى في الاول لفظا كما في بعلبك او تقديرا كما في معدى كرب
قال البعض قوله لفظا ناظر الى مثل بعلبك او تقديرا ناظر الى مثل
معدى كرب قوله على حسب العامل متعلق بيجرى اى على اقتضائه كعبد الله
وقيل يجوز في مثل معدى كرب فتح الياء واسكانه اى الياء
في نصبه اى في نصب الجزء الاول او في نصب الاول فيه قوله ويعرب الثاني
اى الجزء الثاني عطف على فيعرب الاول ايضا اى كالاول او مثل الاول
تشبيها له اى للثاني بالمضاف اليه في الصورة بيانا لوجه الشبه
فيجرى الاعراب في الثاني والصواب فتح بلا ياء اى فيكون مجرورا مع منع الصرف
اى مع كونه غير منصرف هذا مبني على راى قيد للمنع ان قدرانه اى الثاني
اسم للمؤنث كما اذا قدر ان كرب اسم للكربة اى الخصلة وبك اسم للبقعة
اى القطعة من الارض قوله يقال الخ اثبات لما سبق من قوله واما على غيرها
الخ على طريق التمثيل هذا بعلبك بضم اللام في حالة الرفع ورأيت
بعلبك بفتح اللام في حالة النصب ومررت ببعلبك بكسر اللام في حالة الجر
بالحركات الثلث اى الضمة والفتحة والكسرة في اللام وفتح الكاف
في الاحوال الثلث اى في حالة الرفع والنصب والجر ويجرى ايضا مع الصرف
فهو معطوف على قوله مع منع الصرف على راى اخر ان قدرانه اى الثاني
اسم لمذكر كما اذا قدر ان كرب اسم للخزف بضم الخاء وسكون الزاء وبك
اسم للحمار او اسم لصاحب البلد فيكسر الكاف في الاحوال الثلث
ويبنى الثاني اى الجزء الثاني ايضا اى كما يبنى الاول على راى تشبيها له
اى الثاني بخمسة عشر وجه عدم فصاحة هذه اللغة الاولى كونها
اى هذه اللغة مبنية على تشبيه ما اى تركيب ليس باضافي قوله بتركيب

[illegible]

قوله بتركيب اضافي متعلق بالتشبيه قوله في تجرد الصورة
بيان لوجه الشبه قوله وجعل كل اى وجعل كل واحد معطوف
على كونه في قوله كونها او معطوف على قوله تشبيه من الجزئين
الحقيقيين قوله كلمة مفعول ثان لجعل باعتبار دلالته
اى كل من الجزئين على المعنى الذى ترك استعماله في الاصل
اى قبل العلمية قوله على ان التشبيه علاوة على وجه عدم
فصاحة هذه اللغة اى مع ان التشبيه بخمسة عشر قوله
في وقوع الثاني بيان لوجه التشبيه اى في وقوع الجزء الثاني
عقيب الاول اى عقيب الجزء الاول قوله وجعل كل من الجزئين
الخ مبتدأ خبره قوله غير صالح للسببية للبناء متعلق بالسببية
قوله اذ المضاف والمضاف اليه علة لعدم الصلاحية ايضا
اى مثل المركب او مثل بعلبك كذلك اى كلمة بذلك الاعتبار
او يقع الجزء الثاني عقيب الاول مع انهما اى المضاف والمضاف اليه
غير مبنيين قوله وان قياس المساواة معطوف على ان
فهو من تتمة العلاوة غير منتج فيه اى في سبب البناء او في وجه
البناء كما مر في منهم حتى فتح الله عليك ولما اراد استيفاء
احكام المبني من المركبات زاد قوله وان لم تجعلا اى الكلمتان
وهو معطوف على قوله ان جعلتا اى وان لم تجعل الكلمتان
اسما واحدا بان يراد بكل جزء معناه كخمسة عشر حيث يراد
بخمسة معناه وبعشرة معناه وبان لم تجعلا علما ولكن تضمن
الثاني اى الجزء الثاني حرفا سواء كان عاطفا كخمسة عشر
او جارا كبيت بيت هذا تفسير للحرف على وجه التعميم كذا قاله

محرم افندی قال الاستاد عاطف اوجارا بان فهم من الثانی
معنی الحرف حيث فهم من خمسة عشر معنی خمسة وعشر ومن بيت بيت
معنی ملاصقا بيعنی الی بيت منه فان لم تكن الاولی ای الكلمة
الاولی الفاء لتفصيل ما اجمل فی قوله وان لم تجعلا ای وان لم تجعلا
اسما واحدا فاما ان تكون الاولی لفظ اثنين اولا فان لم تكن الاولی
لفظ اثنين بنيا ای اللفظان او الجزآن يشير الی ان الضمير
راجع الی اللفظين او الجزئين لا الی الكلمتين اذ لو كان راجعا
الی الكلمتين لقال بنيتا قيل فی سبب البناء فی كل من الجزئين
قائله الفاضل الجامی اما الاول ای اما بناء الجزء الاول
فلوقوع اخره ای فثابت لوقوع اخر الجزء الاول فی وسط الكلمة
ای فيما هو بمنزلته فلا يرد عليه ما اورده اولا بقوله فيه
انهما كلمتان بلا خلاف وقوله الذی صفة للوسط ای فی الوسط
الذی ليس ای ذلك الوسط محلا للاعراب لان الاعراب يكون
فی الاخر واما الثانی ای واما بناء الثانی فلتضمنه ای فواقع
لتضمن الجزء الثانی الحرف ای معنی الحرف فناسب لهذا
بمبنی الاصل فوجب البناء قال البعض قوله اما الاول ای اما
بناء اللفظ الاول او الجزء الاول فلوقوع اخره ای فثابت
لوقوع اخر اللفظ الاول او الجزء الاول فی وسط الكلمة
الذی ای الوسط الذی ليس ای ذلك الوسط محلا للاعراب
لان الاعراب يكون فی الاخر لا فی الوسط ولا فی الاول واما الثانی
ای واما بناء اللفظ الثانی او الجزء الثانی فلتضمنه ای فثابت
لتضمن اللفظ الثانی او الجزء الثانی الحرف ای معنی الحرف وقال المص
رح فی الامتحان فيه ای فی قول القائل او فيما قاله القائل او
فيما ذكره القائل او فيما بينه القائل من سبب بناء الجزئين نظر

نظر وبحث انهما ای لان الجزئين كلمتان بلا خلاف اقول
يعنی لا يقع آخر الاول فی الوسط حتی يكون سببا لبنائه يعنی
لا يكون سببا لبنائه قال قوله انهما كلمتان بلا خلاف فكيف
يتصور وقوع اخر الاول فی الوسط حتی يكون سببا لبنائه
يعنی لا يتصور وقوع اخر الاول فی الوسط فلا يكون سببا لبنائه
قوله لدلالة جزء اللفظ علی جزء المعنی تعليل لقوله انهما كلمتان
بلا خلاف وايضا ای كما كان فيه نظر او مثل كون ما قاله القائل
نظر وفيه يلزم عدم انحصار سبب البناء علی ما ای علی شیء
سبق بيانه ای ذلك الشیء من المناسبة لمبنی الاصل والذی
عندی ای الدليل الذی عندی فی بيان سبب البناء ای تضمن الحرف
او تضمن معنی الحرف كائن للجزئين لان معنی الحرف شبة بينهما
معا ای حال كونهما مجتمعين يعنی لا للثانی فقط فلذا ای
فلاجل ای التضمن للجزئين معا بنيا ای الجزآن وليس بناء الاول
لوقوع آخره فی وسط الكلمة انتهی ای كلام المص فی الامتحان
وسلك ای المص فی هذه الرسالة ای فی رسالة الاظهار
مسلك الجمهور حيث اسند التضمن الی الثانی علی الفتح لما مر
غير مرة اخری ان كان اخرهما ای اخر الجزئين او اخر كل من الجزئين
حرفا صحيحا وعلی السكون ای وبنيا علی السكون ان كان
اخرهما حرف علة ای ان كان اخر الجزء الاول من الجزئين
حرف علة لان حرف العلة انما تكون فی الجزء الاول من التركيب
التعدادی وليس فی الجزء الثانی منه حرف علة قطعا فيكون
فی عبارة المص مسامحة او تجوز بتسمية الجزء باسم الكل

وفي حاشية سياهية قوله وعلى السكون ان كان اخرهما حرف علة
فيه فساد ظاهر لان حرف العلة انما تكون في الجزء الاول مثل
احدى عشر وحادي عشر وليس في الجزء الثاني من هذا المركب
التعدادي حرف علة قطعا فكيف يصح قوله ان كان اخرهما حرف علة
لكن لما كان اخرا قريبا ختام من المؤلف واجمال رح وتحقيق
المحشي وتسامح الاستاد ولم يصح التلميذ فيتشوش العبارة
ويتخالف النسخ انتهى وفي بعض النسخ ان كان حرف علة
بارجاع اسم كان تحته الى اخر الجزء الاول قال ذيني زاده
ان حرف شرط كان ماض ناقص مجزوم المحل بان اسمه فيه
راجع الى الاخر انتهى والمراد بالاخر اخر الجزء الاول والله اعلم
لما مر اي لثقل الحركة عليهما من حيث هي حركة وان كانت فتحة
نحو احد عشر في المذكر هذا مثال لما كان اخر كل من الجزئين
حرفا صحيحا ونحو احدى عشرة في المؤنث وهذا مثال لما كان
اخر الجزء الاول حرف علة وثلثة عشر في المذكر وثلث عشرة
في المؤنث وحادي عشر في المذكر وحادية عشرة في المؤنث قوله
والزائد معطوف على قوله نحو احد عشر عليها اي على العشرة
من نحو احد عشر الخ قوله منتهيا حال من المعطوف المحذوف
وهو الزائد وفيه اشارة الى متعلق الى في قوله الى تسع عشرة
والى ان حكم الغاية ههنا كحكم المغيا اكتفى ببيان منتهى المؤنث
عن بيان منتهى المذكر اي حال كونه منتهيا الى تسع عشرة
والى تاسعة عشرة باثبات التاء في الجزئين واكتفى ايضا
ببيان منتهى المؤنث عن بيان منتهى المذكر قال الاستاد قوله

قوله الى تسع عشرة في المؤنث وفي المذكر تاسع عشر هذا
مثال للغاية التي لم تكن على صيغة اسم الفاعل من مؤنث العدد
من القسم الاول قوله والى تاسعة عشرة في المؤنث وفي المذكر
تسعة عشر وهذا مثال للغاية التي تكون على صيغة اسم الفاعل
من مؤنث العدد من القسم الثاني يريد به اي بالزائد عليها
ما اي العدد الذي دون العشرين وفوق العشرة سواء
اريد بالعدد المتعدد اي مجموع المركب او مجموع الجزئين
او مجموع ما يدل عليه المركب من الوحدات وفي بعض النسخ
بدون الميم اي سواء اريد التعدد من مجموع المركب وهو
احد عشر وهو اي ما اريد به المتعدد او ما اريد به التعدد
القسم الاول وهو احد عشر واحدى عشرة الى تسعة عشر
وتسع عشرة قال صاحب المنافع قوله وهو القسم الاول
اي احد عشر الى تسعة عشر واحدى عشرة الى تسع عشرة
قال البعض قوله القسم الاول وهو المركب لم يكن الجزء الاول
منه على صيغة اسم الفاعل او اريد الواحد منه اي من المتعدد
او من المركب وهو اي ما اريد به الواحد منه الثاني اي
القسم الثاني وهو حادي عشر الى تاسع عشر قال صاحب
المنافع قوله وهو الثاني اي حادي عشرة وحادية عشرة الى تاسع عشر
وتاسعة عشرة وقال البعض قوله وهو الثاني اي القسم الثاني
وهو المركب الذي يكون الجزء الاول منه على صيغة اسم الفاعل
فيقال في الاول اعطيته احد عشر دينارا يعني انه اعطيته مجموعها
وفي الثاني اعطيته حادي عشر من الدينار يعني اعطيته دينارا واحدا

منها والتضمن اى تضمن معنى الحرف فاللام للعهد في الاول
اى في القسم الاول وهو احد عشر مثلا ظاهر اذ المعنى
احد وعشر لا اى غير ظاهر اولم تظهر التضمن في الثاني
اى في القسم الثاني وهو حادى عشر مثلا قوله اذ ليس المعنى
اى معناه علة للنفي اى علة لعدم ظهوره في الثاني حادى
وعشر مثلا حتى ناب مناب لانه لايراد به المتعدد كما في الاول
بل الواحد منه فينبغي ان لايكون مبنيا توجهه اى وجه التضمن
في القسم الثاني ان القياس اى قياس الثاني على الاول
في كونه متضمنا لحرف العطف اوان العادة والقاعدة ان يكون
المفرد اى ان يكون دال المفرد يعني احد مثلا من المتعدد
اى من احد عشر مثلا سهما جزء يكون على صيغة اسم الفاعل
اى حادى مثلا بان غير حادى من احد مثلا قوله مشتقا جزء
بعد جزء ليكون اى مشتقا ذلك المفرد المغير من ذلك المتعدد
اى من احد عشر قال الفاضل الجامي فاخذوا مثلا من احد عشر
المتضمن حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر
بشرط وقوعه بعد العشرة فحادى عشر متضمن حرف العطف
باعتبار انه مأخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لاباعتبار
ان اصله حادى وعشر اذ لامعنى له وعلى هذا القياس الحادى
والعشرون لافرق بينهما الابذكر الواو وحذفه ولم يتيسر
ذلك اى اشتقاق المفرد من المتعدد في احد عشر اى في مجموع
احد عشر واخواته اى وفي اخوات احد عشر من اثني عشر وثلاثة عشر
وغيرهما لعدم اتساعها جميع حروفه فاضطروا اى فلذلك اضطروا
الى يوقعوا اى الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها ان تسبك
من جميعها

قال البعض قوله ولم يتيسر ذلك اى اخذ اسم الفاعل منهما مع بقاء حروفهما ... ولم يمكن ح

من جميعها على احدهما لفظا ويكون المراد انها من المجموع لان المعنى واحد
من مجموع العدد بين فاوقعوا على اول الجزئين دون الثاني قوله ليدل
متعلق بيوقعوا وعلة له اى ليعلم من اول الامر ان المراد اى
مراد المتكلم المفرد من المتعدد لا العدد وفي اخذ بعض الحروف
من كل جزء مظنة التباس المقصود بغير المقصود لما عرفت
من ان المقصود منه العدد الاخير فقط وعطف الثاني اى الجزء الثاني
وهو عشر وعطف على صيغة ماض مجهول والثاني مرفوع تقديرا
نائب فاعله لفظا اى من جهة اللفظ على تلك الصورة اى صورة
الحادى التي غيرت من الاحد مثلا او صورة اسم الفاعل وهي حادى
التي غيرت من احد مثلا ومن حيث المعنى اى وعطف الثاني من حيث المعنى
على العدد [redacted] اى الاحد الذى تضمنه الحادى لا عليه لما مر
ان المعنى واحد من المجموع فاصل قولك جاءني حادى عشر
جاءني واحد من احد عشر فعشر معطوف على احد لا على واحد
ثم جعل لفظ حادى مقام قولك واحد من احد ثم عطفوا عشر
مع ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه كذا فهم من الرضي
حمى اى تلك الصورة قوله المشتق صفة للعدد على طريق صفة
جرت على غير ما هي له هي اى تلك الصورة منه اى من ذلك العدد
ثم حذف العاطف اى الحرف العاطف في نحو حادى عشر
وبقي اى لم يحذف في نحو حادى وعشرون كاحد وعشرين ليدل
على المحذوف في نحو حادى عشر لخفاء التضمن فيه وانما بقي في نحو احد وعشرين
مع ظهوره في مثل احد عشر لانه لو حذف فيه لحذف في مثل حادى وعشرون
لانه لو اشتق من الجزء الاول من احد عشر مثلا حادى ليبقى على حاله
الباقي كحادى عشر من احد عشر فلا يبقى الدلالة على التضمن الخفي ولانه

لو حذف في مثل اثنان وعشرين الى تسعة وعشرين وركب لكان
كجعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد في عدد حروف بناء على ان الاصل
في الاسم والفعل ان يكونا على ثلثة احرف وذلك مستكره عندهم
بخلاف نحو خمسة عشر لما عرفت وبقي في احد وعشرين للاطراد
فافهم والمعنى اي معناهما واحد بلا فرق فعلم ان حادي متضمن
لمعنى الحرف مبني كما تضمنه احد عشر لفظا ومعنى وقال صاحب
فتح الاسرار فمعنى حادي عشر واحداً من احد عشر واقع بعد العشرة
فاعتبر هكذا في اخواته وقال صاحب المنافع قوله والمعنى واحد
اي في كون المراد منهما واحدا من المتعدد ونحو هو اي فلان جاري
بيت بيت فهو مرفوع مبتدأ راجع الى فلان غائب وجار مرفوع
تقديرا خبر المبتدأ والياء مجرور المحل مضاف اليه وبيت بيت
مركب مبني جزأاه على الفتح منصوب المحل حال من جاري على قول من
قال يكون الخبر ذا الحال او مرفوع المحل خبر بعد الخبر للمبتدأ
اشار الى الاول بقوله اي هو جاري حال كونه ملاصقا
والى متعلق قولهم بيت بيت بيتي وبيته اي الفلان هذا
ناظر الى قوله عاطفا او هو جاري بيت منه اي فلان منتهيا
الى بيت مني هذا ناظر الى قوله او جارا والى الثاني بقوله او هو
ملصق بيت مني فيه اشارة الى احتمال كون بيت الثانية زائدة
فافهم قال صاحب المنافع قوله ملاصقا بيتي وبيته اشارة الى
ان بيت بيت مركب منصوب المحل على انه حال من الخبر على القول
بجوازه او من المبتدأ بالتأويل وانه متضمن معنى حرف العطف
قوله او بيت منه الى اخره اشارة الى جواز كونه خبرا بعد خبر وانه متضمن
لمعنى حرف الجر يعني به اي بالجار في نحو هو جاري بيت بيت الجار

الجار القريب من غير نظر الى البيت والبيت فصار اسما واحدا
وبنيا وقوله هو اي فلان اشارة الى ان قوله بين بين
معطوف على جاري بيت بيت قوله اي وقع بين هذا وبين ذاك
اي بين هذا الشخص وذلك الشخص اشارة الى متعلق قولهم
بين بين والى انه اسم مركب بمعنى المتوسط بين هذا وبين ذاك
يقال هذا الشيء بين بين اي بين الجيد بتشديد الياء وبين الردي
بتشديد الياء ايضا وسقط بين بين اي بين الحي وبين الميت
فبين الثانية زائدة اذ هو يقتضي شيئين يدخل هو عليهما
وكذا قولهم المال بيني وبينك كذا قاله شارح لب الالباب
اشار اي المصنف بهذا اي بقوله ونحو هو جاري بيت بيت وبين بين
او بكل من هذين المثالين او بذكر كل من هذين المثالين او
الى ان هذا الحكم اعني تضمن الثاني حرفا قال البعض قوله الى ان هذا
الحكم اي حكم تضمن الجزء الثاني حرفا غير مختص بالعدد الباء داخل
على المقصور عليه وان كانت الكلمة الاولى من العقود لفظ اثني
بمعنى اللفظ اشار الى ان قوله الثاني صفة موصوفه محذوف لما مر
من التضمن اي تضمن الحرف او تضمن معنى الحرف واعرب الاول
اي واعرب اللفظ الاول وحذف نونه اي الاول وهو لفظ اثني
قيل في سبب اعرابه وحذف نونه لما حذف الحرف العاطف من الثاني
كان اي الاول على صورة المضاف فحذف النون للاضافة الصورية
واعرب لشبهه بالمضاف في سقوط النون قال امام الايوب
قوله واعرب الاول اي اعرب لفظ الاثني لكونه ملحقا بالتثنية وحذف نونه
يعني ان اصله اثنان واختلف في وجه حذفه فقال بعضهم انه لما حذف
العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون فاعرب كما في سائر التثنية
وفيه اي في قول هذا القائل نظر او في ما قاله القائل نظر ان هذا اي

اي بعض الشارحين

لان ما قاله القائل اولان قول هذا القائل اولان ماذكره القائل
منقوض بمثل خمسة عشر كما لا يخفى على ذوى البصيرة فانه حذف
منه العاطف مع انه لم يعرب وقيل انما اعرب اجراء لباب التثنية
مع ملحقاتها فانهم مجرى واحدا فانه لما حذف النون في باب التثنية
واعرب اجرى هذا مجراه اطرادا للباب وهم اى النحاة الذين
يقولون بالاعراب نحو هذان واللذان وان وجد فيهما سبب البناء
وكان مفردهما وجمعهما مبنيين لان التثنية لما كان لفظها
مذكرا او مؤنثا قياسا مطردا مصوغا على نمط واحد ملا
لما لا يخفى من ذوى العقول وغيرهم من الافراد حتى يجوز
ان يصاغ لفظ على نمط من غير سماع ارادوا ان يجعلوا
كله على وتيرة واحدة من الاعراب بخلاف المفرد والجمع فانهما
ليسا مصوغين على نمط واحد بل على طرق شتى كما لا يخفى
ولا يذهب عليك ان هذا اقرب الى الضبط وابعد من التحكم
في الفرق بينهما وبين اثنين بخلاف قول من جعلهما مبنيين
وجعل اثنى عشر معربا قوله وان حذف النون استيناف او عطف
على باعراب اى او يقولون ويحكمون بان حذف النون للايجاز
المطلوب دفعا لثقل التركيب هنا وايناس المحذوف اى ولجعل النون
انيسا واليفا للواو المحذوف في الحذف كما انه انيس بها في الذكر
انما لم يقل ان حذفه للاتصال كحذف التنوين في خمسة عشر
مع انه بمنزلته لما مر في نحو يستفتونك ان النون لا ينافي
الاتصال وكونه بمنزلته ليس من كل وجه فتذكر ولذا احتاج القائل
الاول الى جعله في صورة المضاف فورد البعض المذكور عليه
لا على الثاني فلا تغفل وقال الفاضل العصام في وجه اعرابا جزء الاول
من

حذف النون / اى يحكمون

من ذلك المركب وفي حذف نونه لكون الجزء الثاني منزلا بتشديد الزاء
اسم مفعول من التنزيل منزلة نونه اثنان فكما لا يبنى اثنان اى
لفظ اثنان مع النون المتصل لا يبنى اى الجزء الاول مع ما اى
الجزء الثاني قوله معه اى الجزء الثاني نائب الفاعل ليبنى الثاني
لانه مجهول يقتضي نائب الفاعل بمنزلته اى بمنزلة النون او بمنزلة
نون اثنان قال امام الايوبي قوله فكما لا يبنى مع النون حين ذكره
منفردا لا يبنى ايضا مع ما هو بمنزلة النون ويدل عليه اى
على التنزيل كذا قال العصام عدم جواز اثنى عشرك بالاضافة
وجواز اثنى عشرك بالاضافة مع انه اخواته اقول يرد عليه
ان الاول من ثلثة عشر لا يبنى مع التنوين ايضا فينبغي ان لا يبنى
مع ما هو بمنزلته والاستدلال المذكور بقوله ويدل عليه الخ ممنوع
لان كون حذف النون للايجاز المطلوب ينافي الاضافة بخلاف
حذف التنوين فانه لمجرد الاتصال لا للايجاز فافترقا فلذا لم يلتفت
اليه المص في الامتحان والله اعلم قال الرضي في بحث اسماء العدد
اذا اضيف العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشرك فعند سيبويه
الاسمان الباقيان على بناءهما لبقاء موجبه والاضافة كاللام
لا ينافي البناء والاحد عشر مبني اتفاقا والفراء والاخفش يجعلا
الاضافة مخلة بنا والمركب فالاخفش يعرب الاسمين قياسا اجزاءه
مجرى بعلبك والفراء يجعلها كالمضاف والمضاف اليه لشبهه بهما
فيكون خمسة عشر زيد كابن عرس زيد انتهى قال صاحب المنافع
قوله ويدل عليه الى اخره وجه الدلالة ان اثنى عشر مع كونه كثلثة عشر
في التركيب لا يجوز اضافته الى شيء مع جواز اضافة الى غير مميزه كما سبق
ولا فرق بينهما الا بانه في الاول قام عشر مقام نون اثنان فعلم
ان الجزء الثاني فيه منزل منزلة نونه ولذا لم يجز اضافة المركب الاول

كما لم يجز اضافة اثنين بنونه لعدم شرط الاضافة بخلاف ثلثة عشر
وفي اثني عشر قول اخر وهو انه مبني بجزئيه والاختلاف فيه كالاختلاف
هذان رفعا وجرا مع كونه مبنيا على القول به وذلك قول ابن درستويه
نحو جاءني اثنا عشر رجلا في حالة الرفع ورأيت اثني عشر رجلا في حالة
النصب ومررت باثني عشر رجلا في حالة الجر وبعض المركبات
جمع كناية اي من المبني العارض اللازم بعض الكنايات وانما قال
بعض الكنايات لان بعضها اي لان بعض الكنايات معربة فلا تكون
من المقسم كفلان كناية عن علم ذي عقل وفلانة كناية عن علم
ذات عقل وبعضها اي وبعض الاخر منها ليس من هذا الباب
اي باب الكنايات وان كان مبنيا داخلا في المقسم اقول هذا سلب الشيء
عن نفسه وهو ظاهر البطلان مأخذه قول المص وبعضها من غير هذا
الباب يعني كما يكون من باب الكنايات يكون من باب المضمرات ولو ذكر
هنا يكون تكرارا والشارح الفاضل اخذ لفظ ليس من كلمة الغير
ولم يلاحظ عدم استلزام المغايرة السلب لكونها اعم وهو لا يستلزم
الاخص قال بعض الفضلاء قوله وبعضها ليس من هذا الباب سهو لانه
سلب الشيء عن نفسه مأخذه قول المص في الامتحان وبعضها
من غير هذا الباب يعني كما يكون من باب الكناية يكون من باب المضمرات
ولذا اريد البعض لا الكل والشارح الفاضل اخذ لفظ ليس من كلمة غير
ولم يلاحظ عدم استلزام المغايرة السلب لكونها اعم وهو لا يستلزم الاخص
ولذا قال وبعضها انتهى كضمير الغائب فانه من باب المضمرات انما لم يعرفها
من التعريف اي انما لم يعرف المص الكناية المدلول عليها بالكنايات لانها
اي الكناية كائن على معناها اي الكناية اللغوي وليس لها معنى اصطلاحي
حتى يعرف لبيانه قال بعض المحشين قوله لانها على معناها اللغوي يريد
ان المص لم يعرف الكناية لانه يفهم من لفظ بحسب اللغة ويوافقه الاصطلاح
في المعنى

في المعنى لكن هذا لمن يعرف اللغة من المنتهي واما المبتدي فيحتاج
البتة الى التعريف اذ طلب المجهول ومعرفته محال فليتفطن وهو
اي معناها اللغوي ان يعبر عن شيء معين عند المتكلم والمخاطب
بلفظ غير صريح متعلق بيعبر قوله في الدلالة عليه اي على ذلك الشيء المعين
قيد لغير صريح وانما لم يعبر عنه بلفظ صريح لغرض من الاغراض كالابهام
اي وذلك الغرض مثل ارادة ابهام الشيء المعين على السامعين
اما لمحافظته من السامعين او محافظة السامعين عنه كقولك جاءني
فلان وانت تريد زيدا فانه عبر فيه عن شخص معين بلفظ فلان
ولم يعبر عنه باسمه الصريح الذي هو زيد لغرض ابهام على السامعين
لاحد المحافظتين وكجاء فلان ونحوه اي ولمثل الابهام من اظهار
نوع فصاحة ككثير الرماد ومن شناعة المعبر عنه كظهر بطنه ومن نسيانه
كذا قال الشارح في حاشيته على الامتحان يا للعجب كل العجب من الشارح
حيث جعل معنى الاصطلاحي لها معنى لغويا مع ان الشارح الاول
وغيره جعلا ما جعله الشارح من المعنى اللغوي معنى اصطلاحيا
ومعناها اللغوي عندهما وهو ترك التصريح فلعل الشارح
ذهب الى عدم وجود معنى اصطلاحي لها ولعل منشؤه موافقته
بالمعنى اللغوي في المعنى والله اعلم قوله غير انها اه لكن ان الكناية
ههنا استثناء من قوله لانها على معناها اللغوي بمعنى المكنى به اي بمعنى اللفظ
الذي كني به لا بمعنى المصدري الذي وهو التكنية بقرينة اطلاقها
على نفس الاشياء قال الشارح الاول والمراد به ههنا ما يكنى به لا المعنى
المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعض المعنى وهو اي ذلك البعض اي بعض
الكنايات الذي عد من المبنيات كم اي لفظ كم وكيف اي لفظ كم

[illegible]

لمعنيين محتاجين الى التمييز فعرقوا من التفريق اى ففرق النحاة
بين تمييزهما اى المعنيين قوله فى الاعراب متعلق بفرقوا قوله تمييزا
مفعول له لقوله فرقوا بينهما اى المعنيين كما اشار اليه اى كما
اشار المص الى مجيئه لمعنيين بقوله اى المص يكون للاستفهام اى
يكون ذلك اللفظ للاستفهام وهو الاستعلام مافى ضمير المخاطب
قوله عن العدد متعلق بالاستفهام فاذا كان يستفهما عن العدد
يكون مبهما فينصبه ويفرد ما بعده على التمييز وانما نصب تمييزه حملا
اى لاجل الحمل على تمييز العدد الوسط وهو من احدعشر الى تسعة وتسعين
فانه منصوب مفرد قال امام الاديب قوله على تمييز العدد الوسط وهو
نوع احدعشر وانما حمل عليه ولم يحمل على طرفيه فان خير الامور
اوسطها اى الامور والحمل على تمييز احد الطرفين اى من ثلثة الى التسعة
ومن مائة الى الف والحمل على تمييز احد الطرفين بان جعل مجموعا
مجرورا كما فى الطرف الاول او مفردا مجرورا كما فى الطرف الثانى
قال صاحب المنافع قوله احد الطرفين وهما ثلثة الى عشرة ومائة
والف وتثنيتهما وجمعه تحكم اى دعوى بلا دليل وترجيح بلا مرجح
لتساويهما فى الطرفية بخلاف الوسطية اذ ليس لهما مساو
فى الوسطية مع ان فيه رجحانا من وجه لانه خير الامور وخير الامور
اوسطها ووجه الفاضل الهندى بان اختار حال اوسط العدد
لان هذا النوع من العدد اكثر من الطرفين ووجه الشيخ الرضى
بان السائل لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى
اولى وقال الفاضل العصام بعد نقله عنهما ودفعه عليهما والاوجه
ان يقال نصب تمييز كم الاستفهامية لانه جعل تمييز كم الخبرية كالطرفين
دفعا للتحكم فلو جعل تمييز كم الاستفهامية مثلهما او مثل احدهما لالتبس
كم الاستفهامية فجعل كالاوسط تمييزا ولم يعكس لان كم الخبرية متقدمة

متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين
وقال الشارح الاول ومميز كم للاستفهام منصوب مفرد لانها
لما كانت للعدد وكان مميز وسط العدد وهو احدعشر الى تسعة وتسعين
مفردا منصوبا فجعل مميزها كمميز وسط العدد لانه لو جعل المميز
احد الطرفين لكان تحكما نحو كم رجلا وهو سؤال عن عدد الرجل
وجوابه انه ثلثة مثلا قوله و يكون اى لفظ كم اشارة الى ان قوله
للخبرية عطف على للاستفهام عن العدد ايضا سميت اى لفظة كم
بها اى بالخبرية وان كانت وان هذه للوصلية اى ولو كانت كم
لانشاء التكثير وانما سميت خبرية باعتبار ان متعلقها اى
متعلق كم خبر نحو كم رجلا ضربته متعلق كم فيه ضربت رجلا وهو
خبر وان كانت لانشاء التكثير فى الرجل فلا منافاة بين كونها
للانشاء وكونها خبرية لتغاير متعلق الانشاء والاخبار
فلا يضر له كونها لانشاء التكثير قوله تمييزا مفعول له لقوله سميت
اى تفريقا بينهما اى بين كم الاستفهامية وكم الخبرية وقيل اى
بين الاستفهامية والخبرية او بين المعنيين بمعنى التكثير اى للخبر
عن كثرة عدد التمييز فتضاف اى كم للخبرية الى ما اى الى مميزه
الذى يكون بعده اى بعد كم للخبرية فيكون مجرورا نحو كم رجل
بالمضاف الى المميز المفرد او رجال اى او كم رجال بالمضاف
الى المميز المجموع وانما اختار الجر او وانما كان مميز كم للخبرية مجرورا
لانه اى كم للخبرية نقيض رب اذا كان رب للتقليل لانه ح لانشاء التقليل
او مثله اى مثل رب اذا كان للتكثير لانه ح لانشاء التكثير كما فى مقام
المدح والذم قال صاحب المنافع قوله لانه نقيض رب او مثله الاول
باعتبار ان رب للتقليل فى وضعه والثانى باعتبار انه للتكثير بحسب الاستعمال
كما فى مقام المدح او الذم فحمل اى كم للخبرية عليه اى على رب حمل النقيض
او النظير فى الجر به اى باضافة لفظ كم الى المميز فالحمل فى مطلق الجر

وقال بعض المحشين قوله والحمل على تمييز احد الطرفين تحكم [illegible]
[illegible]

او بكم الخبرية تمييز العدد المضاف وهو ثلثة الى عشرة ومائة
والف بعضه اى ذلك المميز مفرد كمائة رجل وبعضه اى ذلك المميز
مجموع كثلثة رجال تحمل اى مميز كم الخبرية عليهما اى على المفرد
والمجموع قال امام الايوب قوله تحمل اى تمييزها عليهما اى
على النوعين قوله دفعا مفعول له لقوله تحمل للتحكم وبناؤها
اى لفظة كم مطلقا واقع لكونها اى لكون لفظة كم موضوعة
وضع الحرف اى كوضع الحرف في كونها موضوعة على حرفين وهما
الكاف والميم فاشبهت الحرف وهذا وجه مشترك بين كم الخبرية
وكم الاستفهامية واشرنا اليه انفا بقولنا مطلقا قوله
ولكون الاستفهامية معطوف على قوله لكونها متضمنة لمعنى الحرف
وجه خاص بالاستفهامية واحتاج الى وجه آخر لبناء الخبرية فلذلك
قال وحمل الخبرية اى كم الخبرية يعنى فوجه بناء الخبرية حملها عليها
اى على الاستفهامية من قبيل حمل النظير على النظير قوله كذا
عطف على قوله كم قوله يكون اى كذا للعدد قال امام الايوب
قوله وكذا اى وبعض الظروف لفظ كذا للعدد اى يكون لا ان ...
العدد وقد يجئ اى لفظ كذا لغيره اى لغير العدد ايضا اى
كما يجئ للعدد او كما يكون للعدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة
مثلا او كناية عن يوم العيد ينصب ما بعده على التمييز لما مر
من الحمل على مميز العدد الوسط في كم الاستفهامية وبناؤها
اى كذا واقع لانها اى لفظة كذا او كلمة كذا في الاصل اى
قبل دخول كاف التشبيه او في اصل الوضع ذا من اسماء الاشارة
اى انها من جملة اسماء الاشارة دخل عليها اى على لفظة ذا كاف
التشبيه فصار المجموع منهما بمنزلة كلمة واحدة لكون المجموع موضوعا
للمعنى الذي يلابس بمعنى كم وهو العدد فبقى ذا اى كلمة ذا على اصل
بنائها اى ذا فلا يحتاج الى ذكر وجه آخر زائد على اصل بنائها نحو

نحو عندي كذا درهما قال المص في الامتحان وينبغي للمص
وهو البيضاوي ان يذكر في اللب الذي هو متن الامتحان
كأين اى لفظ كأين وهو بفتح الكاف وفتح الهمزة وبتشديد الياء
فانه اى لفظ كأين مبني ايضا اى كلفظ كذا او مثل بناء
لفظ كذا وما قبله ملابس بمعنى كم الخبرية ثم شرع الى استدلال
وجه بنائه بقوله واصلها اى كلمة كأين كاف التشبيه اى
لفظة كاف التشبيه دخلت اى كاف التشبيه على أي اى على لفظ اى
بتشديد الياء ولفظ اى كان في اصل وضعه معربا لكنه ازيل
عن الجزئين معناهما الافرادي فصار المجموع من اللفظين او
مجموع الكاف واي اسما واحدا اى كاسم مفرد في كون المجموع
دالا على معنى مفرد وليس ذلك المعنى المفرد ملابسا بمعنى احد الجزئين
بل بمعنى كم الخبرية وهو الاخبار بالكثرة فلذلك صار لفظ كأين
مبنيا اى كأنه اسم مبني على السكون لكونه بمعنى الاسم المبني الذي
هو كم الخبرية ومناسبا له في البناء على السكون وقوله آخره
مبتدأ اى آخر الاسم المبني او آخر كأين او آخر اسم واحد نون
ساكنة خبره يعني صار ذلك الاسم مشابها للاسم المبني الذي
آخره نون ساكنة كالنون الذي وقع في آخر من بفتح الميم وهو
الانسب لكونه اسما وقوله لا تنوين تمكن عطف على قوله نون ساكنة
اى ليست النون الساكنة التي في آخره تنوين تمكن كما كانت تلك
النون الساكنة في الاصل تنوين تمكن ثم استشهد على كونها نونا
ساكنة لا تنوينا ولذا اى ولكونها نونا ساكنة كما في سائر المبنيات
عليها لا تنوين يكتب بالنون اى يكتب فيه بعد الياء نون لا صورة
له في الخط وقوله كيت وذيت بحركات التاء الثلث لكن الفتح
اشهر ولا يستعملان اى لفظ كيت وذيت حالا من الحالات

الا ان يستعملا حال كونهما مكررين بواو العطف يكونان اى
لفظ كيت وذيت للحديث اى للكناية عنه اى عن الحديث
هو بمعنى الجملة والكلام قال الشارح الاول قوله للحديث اى
للكناية عن الحديث والجملة نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر
ذيت وذيت فذيت الاول مبنى على الفتح منصوب المحل على انه خبر كان
وذيت الثانى كذلك مبنى على الفتح منصوب محلا معطوف على الاول
قال البعض قوله وكان الامر ذيت وذيت اشارة الى ان كيت
وذيت قد يكونان فضلتين وبنيا اى كيت وذيت لكونهما
اى كيت وذيت عبارتين عن الجملة التى عدت من مبنى الاصل
على ما نقله الشريف عن بعضهم فبنيا لمناسبتهما لمبنى الاصل وهو
فى الجملة فالمراد بمبنى الاصل اعم ما فيه شبهة لما فيه من الاختلاف
ونظيره ما سبق من كون المجاز مطابقيا وليس هذا بابعد من المناسبة
له بالواسطة واما ما ذكره الرضى من الرد بان الجملة ليست بمبنية
ولا معربة لكونها من صفات المفردات فكيف يصح بناؤهما
لمناسبتهما لها ومن الجواب بانها من حيث هى لا تستحق الاعراب
لعدم المقتضى والمفرد الواقع موقعها جعل كما هى فى انتفاء الاعراب
فبقى على البناء كما هو الاصل فى الكلمات لان المفرد لا يخلو عنهما
فليس بمرضى لما مر ان هذا مذهب مرجوح ولزوم عدم انحصار
سبب البناء فى مناسبة مبنى الاصل ولانه ينبغى ان يكون
هذا من عداد الغير المركب لا مما ناسب على ان كونه من عداد الاسماء
ممنوع ايضا اذ لو كان كذلك لاعرب ان كان فى التركيب وليس
الكذلك كذا فى حاشية الامتحان وانما طولت التاء ولم تصر هاء
فى الوقف لانه كتاء بنت عوضا عن الياء المحذوفة والاصل
بالتشديد وقال بعض شراح المصباح فان قلت لم كتب التاء
طويلة ولم يكتب مدورة كما فى كيته وذيته قلت لانها ليست بناء

بناء التأنيث بل هى عوض من الهاء المحذوفة لما كان هذا التعويض
مختصا بالمؤنث كما فى بنت صار علامة له فوجب اسقاط تاء التأنيث
لئلا يجتمع علامتا تأنيث والكلمات المتضمنة بمعنى ان الشرطية
كالكلمات المجازاة او الاستفهام كمن وما وغيرهما اى غير من
وما كاين وانى ومتى قال بعض المحشين والكلمات المتضمنة
بمعنى ان الشرطية او الاستفهام وهى نحو من وما واين وانى
ومتى مشتركة تلك الادوات بين الاستفهام وبين الشرط
واذا استعمل فى الشرط كثيرا وكيف وايان مختصان بالاستفهام
وهذه الكلمات من المبنى العارض الغير المنفك عنها البناء
وجه البناء اى سبب بناء الكلمات المتضمنة بمعنى ان او الاستفهام
ظاهر لتضمنها معنى الحرف غير اى وايه بتشديد الياء فيهما
وانما استثنى اى واية فانهما اى لفظ اى واية معربان
لما مر فى بحث الموصولات من ان قوله ما لم يحذف صدر صلتها
لالتزامهم فيها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية كذا قال البعض
اقول قوله لما مر اى لالتزامهم فيهما الاضافة المرجحة لجانب
الاسمية وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها
اى الظروف ليس بمبنى والمراد به اى مراد المص ببعض الظروف
هو الزمان والمكان لا اى ليس المراد به ما اى الظرف الذى اعتبر
فيه اى فى ذلك الظرف الظرفية اى معنى الظرفية انتفى ما اعتبر
فيه الظرفية او ليس المراد به ما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته اى ذلك
الاعتبار او اعتبار الظرفية فى مذ ومنذ ذكره اى ذلك المراد
الفاضل العصام فى شرح الكافية لكنه اى ذلك المراد خلاف المتبادر
وقال المص رح فى الامتحان ذكرهما اى مذ ومنذ فى الظروف

وان لم يكونا ظرفين كذا في الامتحان لشبههما اى مذ ومنذ بالظرف
في الدلالة على الزمان ثم المراد به اى ببعض الظروف اعم من كونه
اى بعض الظروف حقيقيا او حكميا فيشمل اى حينئذ اعم
يشمل بعض الظروف كيف الذى يكون للحال اى للسؤال
عن الحال والصفة واما ذكر الكاف اى واما ذكر المص الكاف الكائن
فيما سيأتي وما عطف عليه اى على الكاف من على وعن الاسميتين
فهو قبيل اى فهو من قبيل ذكر الشئ في جنب الكاف وما عطف
عليه هنا في باب ما اى المبني هنا يناسبه اى يناسب ذلك
الشئ بذلك المبني نحو امس للزمان الماضي بني اى لفظ امس
لتضمنه اى لفظ امس معنى حرف التعريف لان معنى امس
[illegible] بدليل قوله تعالى كأن لم تغن بالامس قال الرضي
وذلك ان كل يوم متقدم على يوم فهو امس وكان في الاصل
نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله حرف التعريف
العهدي كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين الجماعة
المسماة به ثم حذف اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع
امس مطلقا من الاضافي الى امس يوم التكلم فصار
معرفة نحو لقيته امس الاحدث انتهى ولذا اى ولاجل تضمنه
معنى حرف التعريف صار معرفة وبني على الكسر لاجتماع الساكنين
اى دفعا لاجتماع الساكنين وكونه اى وكون الكسر اصلا في تحريك
في تحريك الساكن وذلك للمناسبة بين الكسرة والسكون من حيث
ان السكون اصل في البناء والكسر ابعد الحركات من المعربات
ولذا لا يدخل المضارع وغير المنصرف كذا في روح الشروح وقط
اى ونحو قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة في اشهر اللغات
اى لغات قط ولكونه اشهر اللغات يحمل كلام المص على هذا

على هذا ثم شرع في بيان لغات الاخر فيه بقوله وقد يخفف الطاء
المضمومة اى يشدد الطاء المضمومة كثيرا وقد يخفف الطاء المضمومة
فصار قط بفتح القاف وضم الطاء مخففة وقد يضم القاف اى
قاف كل من اللغتين فصار بضم القاف والطاء مخففة اتباعا لضمة
لا لاصالتهما بل لجعل القاف في كل منهما تابعا لضمة الطاء المشددة
كما في اللغة الاولى او المخففة كما في اللغة الثانية فحصل منها اربع لغات
الاولى اللغة الاشهر والثانية الغير الاشهر وهما اصلان والثالثة
فرع الاولى الاشهر والباقية فرع الثانية الغير الاشهر ثم ذكر لها
لغات خاصة غير اصل ولا فرع لاحد الاصليين فقال وقد يسكن
الطاء من غير تشديد مثل قط الذى هو اسم فعل فلا يرد احتمال
بيان حركة القاف فهذه اى فهذه اللغات خمس لغات الاولى
قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة والثانية قط بفتح القاف
وضم الطاء المخففة والثالثة قط بضم القاف وضم الطاء المشددة
والرابعة قط بضم القاف وضم الطاء المخففة والخامسة قط
بفتح القاف وسكون الطاء كلها اى اللغات الخمس للوقت الماضي
المنفي اى موضوع للوقت الماضي المنفي والمنفي صفة للوقت في اللفظ
وجار عليه واما في الحقيقة فالمنفي هو قوله فعله اى ذلك الوقت نائب الفاعل
للمنفي مثل رأيته اى الفلان قط اى ابدا وبناء المخففة اى وجه بناء المخففة
من هذه الخمس لكون وضعها اى المخففة وضع الحرف اى كوضع بعض
افراد الحرف في الكون على الحرفين وفي سكون الاخر كعن وهل بخلاف المشددة
فانها على ثلثة احرف كوضع الاسم ولم تكن وضع الحرف فيحتاج الى بيان
سبب اخر في بنائها ولذا قال والمشددة اى وبناء المشددة
للحمل عليها اى على المخففة وقيل في وجه بناء المشددة قاله صاحب التسهيل

[illegible]

لتضمن معنى الحرف اى لتضمنها معنى الحرف لان معناها اى المشددة
الى هذا الان اى ما رأيته الى هذا الان وقيل فى وجه بناء المشددة
لشبهها بالحرف لانها اى المشددة مثل لما من المجازاة فى استغراق النفى
وعوض وقوله بفتح العين وضم الضاد تغيير لتصحيح اللغة المشهورة
اى فى اللغة المشهورة وقد جاء فى عوض فتح الضاد فى لغة وكسرها
اى وكسر الضاد فى اللغة الاخرى وهو اى عوض متوغل للزمان المستقبل
المتفق فعله اى ذلك الزمان نحو لا اراه بفتح الهمزة عوض اى لا اراه
فلانا ابدا وبناؤه اى وجه بناء عوض على الضم لكونه اى عوض
مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد لان ما قطع عن الاضافة مشابه
ومناسب للحرف فى الاحتياج والباء فى قوله بدليل اعرابه اى
عوض للاستعانة يعنى انما حكم على عوض بانه مقطوع الاضافة بسبب
دلالة كونه معربا معها اى اذا كان مع الاضافة نحو عوض العائضين
اى لا افعله عوض العائضين اى يعنى انه بمعنى دهر الداهرين والدهر
اى ومعنى الدهر ما اى الموجود الذى بقى على وجه الارض ومذ ومنذ
ومعناهما ظرفان ايضا وبناؤهما اى مذ ومنذ لموافقتهما اى مذ ومنذ
حال كونهما اسمين رباعيهما اى مذ ومنذ حال كونهما حرفين فى اللفظ
والمعنى وهما اشبه شئ بالحروف لكونهما مثل الحرف صورة ومعنى وكذا الظاهر
وعلى اذا وقعت اسماء كذا قاله امام الايوبى ولكونهما اى مذ ومنذ
مقطوعين عن الاضافة كقبل وبعد ولذا اى لكونهما مقطوعين
عن الاضافة بنى الثانى اى منذ على الضم نحو لاجتماع الساكنين عطف
على ولذا اى وايضا بنى الثانى دفعا لاجتماع الساكنين وبنى الاول
اى مذ على السكون لعدم اجتماعهما اى الساكنين واذا لقى اى مذ
الساكن بعده يضم اخره اى مذ للاتباع لضمة الميم او لغة منذ او يضم

او يضم اخره حين لقى الساكن لان اصله اى مذ منذ بدليل انه
اى مذ لو سمى به اى مذ يصغر على منيذ ويجمع على امناذ اذ التصغير
والجمع يرد الاشياء الى اصولها قوله تدبر فيه اشارة الى ما مر
فى بحث حروف الجر من ان قولهم المذكور غير موثوق به لما قال
صاحب المغنى انه غير منقول من العرب وقال الرضى ايضا نقلا
عن صاحب المغنى ان قولهم منيذ وامناذ غير منقول عن العرب
واما تحريك ذال مذ بالضم فى نحو مذ اليوم اكثر من الكسر فلا يدل
ايضا على ان اصله منذ بجواز ان يكون للاتباع انتهى واما ما ذكره
الفاضل العصام بقوله ونحن نقول تغيير قول النحاة انه لو سمى
بمذ ولم يكن اصله منذ لشدد آخره لان القاعدة فى التسمية
بثنائى اخره غير المدة واذا اصغر مذ مشددا قيل مذيذ واذا جمع
لقيل امذاذ فلما قيل منيذ وامناذ على انه رد الى الاصل فى التسمية
ولا يخفى ان فيه تطويلا اذ لو ثبت انهم جعلوه عند التسمية به منذ
لثبت ان اصله منذ بلا حاجة الى التمسك بتصغيره وجمعه انتهى
ويفهم مما ذكره الفاضل العصام جواب عما يقال انه لا حاجة
فى تصغير مذ اسما الى التسمية به بل الاحتياج اليها فى تصغير مذ
حرف جر كما تقرر فى محله وحاصل الجواب نعم لكنه لو لم يسم بمذ الاسم
ولم يكن اصله منذ لم يعلم كيف يصغر كذا فى المنافع فلما احتيج
الى التحريك للساكنين عاد اى مذ الى اصله اى منذ وهو الضم
نحو مذ اليوم بضم الذال قدمه اى قدم المص مذ على منذ لما مر
فى بحث حروف الجر من خفة مذ وكونه لغة عامة العرب بخلاف منذ وقيل

قائله على ما وجدنا الخبيثي في شرح الكافية ان بناءه اي منذ لكون
وضعه وضع الحرف اي كوضع الحرف ومنذ محمول عليه اي على مذ
في سبب بنائه وقال الفاضل العصام ولو ثبت هذا اي حمل منذ
على مذ لثبت ان منذ ليس اصلا له اي لمذ والا اي وان كان
منذ اصلا لمذ قال صاحب المنافع قوله والا اي وان لم يثبت
ان منذ ليس اصلا لمذ بل ثبت ان منذ اصلا له فكيف يكون
الاستفهام للانكار اي فلا يكون منذ اصلا في البناء اي اصلا
لمذ في البناء وقوله سابقا خبر بعد خبر ليكون في اللفظ وفي المعنى
خبر للا يكون عليه اي على منذ في البناء اذ الفرع لا يكون سابقا
على الاصل يريد العصام ان منذ ليس باصل لمذ وليس بمحمول عليه
بل الامر بالعكس ودليل الفريقين معلوم من تقرير العصام
كذا قاله البعض قوله ولانه اي مذ عطف على والا ودليل آخر
غير ما ذكره الفاضل العصام غالب في الاسم ومنذ غالب في الحرف
وهذا مبني على ما اي على الغالب الذي حكاه اي ذلك الغالب
الزجاج فاعل حكا عن النحاة متعلق لحكاه قوله لان الحذف
تعليل لكون مذ غالبا في الاسم ومتعلق بقوله غالب في الاسم وذلك
مثل حذف نون منذ قال الاستاد قوله لان الحذف علة للنفي
الذي هو قوله ليس اصلا له لا يليق الحروف قال بعض الافاضل
قوله لان الحذف لا يليق الحروف هذا تنوير للسند يعني لو كان اصل مذ
منذ لزم التصرف والحذف في الحرف وليس كذلك والاكيجي
في علم الصرف وليس كذلك انتهى ولا استبعاد في ذلك اي في كون المخفف
غالبا في الاسم والاصل في الحرف كذا في الحاشية قال صاحب المنافع

لعدم كون منذ اصلا لمذ ح

قال صاحب المنافع قوله ولا استبعاد في ذلك اي في كون منذ اصلا
لمذ مع كون مذ اصلا له في البناء وسابقا عليه بالذات ومع كون
مذ غالبا في الاسم ومنذ في الحرف لما ذكرنا فيكون هذا ردا لما قاله
الفاضل العصام ولما قاله الزجاج ان هذا اي كون مذ غالبا
في الاسم ومنذ في الحرف عجيب لانه لانه لو لم يغلب منذ في الاسماء
كيف يكون مذ غالبا فيها وهو مخفف عنه كما لا يخفى على من
له اي لذلك المحل ادنى سداد واذا اضيف اي اذا للزوم
اضافته اي اذا الى الجملة اسمية او فعلية وهما اي الجملتان اصيف
اليها اي الى الجملة فهو اي ذلك الاسم في الحقيقة مضاف الى مضمونها
اي الى مضمون الجملة وهو المصدر الذي تضمنه الجملة لان الجملة
من حيث هي هي ليست بمعرب ولا مبني كذا قاله البعض وهو
اي مضمونها غير مذكور صريحا وتوضيحه انه ليس ظهور الاضافة
في الجملة في كونها مضافا اليها لعدم ظهور اثرها وهو الجر
في المضاف اليه لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو مضمون الجملة
في الحقيقة كذا قاله البعض فكانه اي مضمونها يعني اظن انه محذوف
كما في الغايات اي الجهات الست لما عرفت انه يحذف منها ما بينها
وهو المضاف اليه ولهذا بني كالغايات ولم يبن اي اذا على الضم
قوله لان الالف التي في الاخر علة للنفي لا يحتمله بتشديد الميم
اي لا يحتمل البناء على الضم لان الالف يقتضي ما قبله مفتوحا او
لا يحتمل الضم بل لا يحتمل حركة اصلا واذ اغنا بني اي اذ لما مر
ايه للعلة التي مر وهي قوله للزوم اضافته الى الجملة قال صاحب المنافع
قوله لما مر من لزوم الاضافة الى الجملة الخ ولم يتعرض المص لمعنى اذا واذ

للاختصار و[illegible] وضعه اي اذ وضع الحرف اي كوضع الحرف
ولذا اي ولكون وضعه وضع الحرف بني اي اذ على السكون
مع ان مقتضى العلة الاولى الفتح فافهم ولما اي لفظ لما قال
الفاضل العصام في شرح التلخيص وهو اي لما لوقوع امر
فهو الجزاء لوقوع غيره اي غير ذلك الامر وهو الشرط بحيث يكون
وقوع الثاني اي الجزاء مع الاول اي الشرط والمعية في قوله مع الاول
تحمل على مجرد المقارنة فيكون المعنى وقوع الثاني مقارن او مجامع
للاول معية المسبب اي كمعية المسبب مع السبب قوله المقتضي
صفة السبب فيلزم من ذلك اي من وقوع الثاني مع الاول
او من ذلك المعية قال البعض قوله من ذلك اي مما قاله الفاضل
العصام من كونه لوامر لوقوع غيره اتحاد زمانيهما اي الاول
والثاني هذا مذهب سيبويه وذهب ابن سراج والفارسي
وابو علي وابن جني وجماعة من النحاة الى ان الزمان مدلوله
اي لما وانه اي لما ظرف بمعنى حين ورد عليهم اي ابن سراج
وابو علي وابن جني وغيرهما ابن خروف فاعل رد وهو شارح
كتاب سيبويه بصحة لما اسلم دخل الجنة يعني لو كان ظرفا لما صح
قولنا لما اسلم دخل الجنة لعدم اتحاد الزمان وهو متعلق برد
واجيب عن هذا الرد بانه اي كونه ظرفا قال البعض قوله بانه
اي بان صحة لما اسلم دخل الجنة مبني على المبالغة وقول سيبويه
جوابا عن هذا الرد انما يكون اي لما مثل لو يعني لا يكون انما يكون
مثل لو قوله وقول سيبويه مبتدأ خبره قوله محتمل الى انه اي لما
مثله

مثله في المضي او في عدم التعلق او في عدم الظرفية وقال
ابن مالك في بيان سبب تعداده من الظروف انه اي لما
بمعنى اذ واستحسنه اي كونه بمعنى اذ او استحسن قول ابن مالك
ابن هشام في مغني اللبيب حيث قال وهو حسن بانه اي لما
يختص بالماضي قوله وبالاضافة متعلق بقوله الآتي الى الجملة
انتهى قوي القول اي الحكم بالظرفية بناء على اتصاله بالبناء
ولعل ميل المصنف الى ذلك اي الى قول ابن مالك او
الى مذهب ابن مالك حيث قرنه اي قرن المصنف لما [illegible] اي مع اذ
في البيان والاشتمال وجه البناء اي سبب بناء لما ما مر
من لزوم الاضافة الى الجملة ومتى حال كونه استفهاما نحو
متى القتال او شرطا نحو متى تخرج اخرج هو للزمان اي موضوع
للزمان نحو اين حال كونه استفهاما نحو اين زيد او شرطا نحو
اين تجلس اجلس للمكان اي موضوع للمكان وجه البناء اي
سبب البناء فيهما اي في لفظ متى واين تضمنهما اي تضمن كل واحد
من متى واين اياهما اي معنى حرف الاستفهام والشرط او
معنى حرف الاستفهام ومعنى ان الشرطية او الاستفهام الشرط
وايان حال كونه استفهاما للزمان اي موضوع للزمان
نحو ايان يوم الدين وكيف حال كونه استفهاما للحال بمعنى الصفة
لا الزمان وهو جار مجرى الظرف لانه بمعنى على اي حال نحو كيف
زيد اي على اي حال هو وجه البناء اي سبب البناء فيهما اي
في ايان وكيف تضمنهما اي ايان وكيف اياه اي معنى الاستفهام

[illegible]

وان كان اى وان وجد بعده اى بعد لفظ كيف حال كونه
للاستفهام اسم فهو اى فلفظ كيف خبر عنه نحو كيف انت
وان كان اى وان وجد بعده فعل غير ناسخ فحال اى فهو حال
نحو كيف جئت اى على اى حال جئت أراكبا او ماشيا واما
ان كان ناسخ فمنصوب على الخبرية ان ناقصا ككيف اصبحت
اى صحيحا ام سقيما وحيث اى لفظ حيث هو موضوع للمكان
المبهم ويضاف اى لفظ حيث الى الجملة سواء كانت اسمية او فعلية
نحو قمت حيث زيد قائم او حيث يقوم زيد الثريا وقد يضاف
الى المفرد كقوله حيث سهيل طالعا فبغر به بعضهم لزوال
علة البناء وهى الاضافة الى الجملة المعدودة من مبنى الاصل
والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وجه البناء
اى سبب البناء فيه اى فى لفظ حيث ما مر من لزوم الاضافة
الى الجملة فى اذ ولدى اى لفظ لدى بالف مقصورة قال الشيخ
الرضى لاوجه لبنائه اى لفظ لدى لانه اى لدى بمعنى عند وهو
اى لدى معرب بالاتفاق اى باتفاق النحاة ثم قال اى الرضى
الفه اى لدى يعامل معاملة الف على والى اى لفظ على والى
ببقى اى الفه او الف كل منها مع الظاهر اى مع الاسم الظاهر
تقول كنت لدى زيد ويقلب الفه ياء مع المضمر تقول كنت
لديك الفا لبا قيد لينقلب قوله وحكى سيبويه بيان لفائدة
التقييد بقوله غالبا اى وانما قلنا غالبا لانه حكى سيبويه
عن قوم لداك وعلاك والاك بكسر الهمزة ولا يضاف
الى الضمير اى ولا يتصل بالضمير مقصور فاعل لا يضاف اى ما فيه الف
مقصور خلافا لقال لدى لدى بالاضافة قوله لا اصل للالف اى لا الف مقصور

اى لا الف مقصور صفة مقصور يعنى لا يجيء ان الفه فى الاصل
واو او ياء بل هو اصل وضعا سوى هذه الثلثة وهى لداك
وعلاك والاك ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون
وفتحه اى كونه بفتح اللام وضم الدال وسكون النون او
الموصوف بهذه الاوصاف اصل اللغات اى لغات لدن
وقد يتصرف فيه اى فى لفظ لدن بنقل الضمة الى الفاء اى
بنقل ضمة الدال الى فاء فعله وهو اللام فيلزم التقاء الساكنين
من الدال والنون فيدفع الالتقاء اى التقاء الساكنين
بكسر النون اى بتحريك النون بالكسر وقد يتصرف فيه
باسكان العين اى باسكان عين فعله وهو الدال قوله
للتخفيف متعلق بالاسكان كما فى عضد فيلزم التقاء الساكنين
ايضا من الدال والنون فيدفع الالتقاء اى التقاء الساكنين
بفتحه اى بفتح العين يعنى بتحريك عين فعله بالفتح لئلا يبطل
الخفة بالكلية او يدفع الالتقاء بكسره اى بكسر العين يعنى
بتحريك عين فعله بالكسر او يدفع الالتقاء بكسر النون
اى بتحريك النون بالكسر او يدفع الالتقاء بحذفه اى
بحذف النون مع فتح الفاء او ضمه كما يدل عليه قوله الآتى
او ضمها لكن المناسب ذكر او حذفه بعد بكسر النون كما ذكرهنا
ويختص ما هنا بفتح الفاء اشار اى المص اليه اى الى حذفه
بقوله اى المص ولد بفتح اللام او ضمها اى اللام وسكون الدال
وربما يتصرف فيه اى فى لفظ لد بحذف النون من غير تسكين الدال
فيقال لد بفتح اللام وضم الدال فهذه اللغات فى لدن ثمانى لغات
قال شارح قصيدة البردة وفى لدن ثمانى لغات الاولى لدى
بالالف المقصورة والثانية لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون

والثالثة لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون والرابعة
لدن بفتح اللام والدال وسكون النون والخامسة لدن بضم اللام
وسكون الدال وكسر النون والسادسة لد بفتح اللام وسكون الدال
والسابعة لد بضم اللام وسكون الدال والثامنة لد بفتح اللام
وضم الدال وكلها بمعنى عند وقد عرفت الفرق بينه وبين عند
انتهى كلامه وعبارة المصرح تحتملها اى تلك اللغات الثمانية
بناء على ما لا يخفى على من له ادنى استعداد او على ذوى الافهام
قال الفاضل العصام في شرح الكافية ولا يخفى ان الثلثة الاخيرة
وهى لد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال
ولد بفتح اللام وضم الدال مبنيات على السكون قبل ان اخرها
اى الثلثة الاخيرة علة لكونها مبنيات النون الساكنة
المحذوفة والحال في البناء حال الاخر اى الكيفية التى
في اخر الكلمة دون الوسط اى دون وسط الكلمة والقول
اى الحكم بان الاخر فيها اى في الثلثة الاخيرة منسى والمعتبر
هو اى المعتبر الدال دون المحذوف الذى هو النون الساكنة
قوله والقول الخ مبتدأ خبره قوله مردود بان المحذوف لعلة
وهى الالتقاء لا ينسى اى المحذوف يعنى ان المحذوف لعلة
اى التقاء الساكنين
كالمذكور نعم يصح ذلك اى ذلك القول الذى هو ان المعتبر هو
الدال او القول بالاعتبار وهو الدال قال البعض قوله
نعم يصح ذلك اى ذلك القول الذى هو مردود في لد بضم الدال
التقاء الساكنين
دون غيره اى غير لد بضم الدال بجواز ان دفع عطف على ان الثلثة
مبنيات بحذف الحرف الصحيح متعلق بدفع قوله لالتقاء اى لذلك
الدفع خبر ان لكن جراءتهم اى النحاة على ذلك اى على ذلك الدفع بحذف

اى الثلثة الاخيرة ...

بحذف حرف الصحيح قال الاستاد قوله لكن جراءتهم
من الجراءة اى جراءة النحاة على ذلك اى على الدفع لالتقاء الساكنين
بحذف حرف الصحيح وقال البعض قوله لكن جراءتهم بتشديد الراء
فعل ماض من الجراءة على ذلك اى على دفع التقاء الساكنين
بحذف حرف الصحيح قوله حذف النون فاعل جراءتهم في لد
بلا علة لانه لما حذف بلا علة راؤا حذفه لالتقاء الساكنين
اولى انتهى ما قاله العصام او انتهى كلامه وقوله قيل قائله
الفاضل الجامى بينه اى لفظة لدن ولما يتهيا الا لوضع بعضها
اى لوضع بعض لغاتها وهى لد بفتح اللام وسكون الدال ولد
بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال يعنى ما كان
بغير النون والالف وضع الحرف اى كوضع الحرف في الكون
موضوعا على حرفين كمن وعن وان كان مشتركا في المعنى بخلاف
نحو لدى ولدن فانهما موضوعا، كوضع الاسم يعنى انهما على ثلثة
احرف وحمل الباقى من ذلك البعض اى الباقى الذى لم يكن
على وضع الحرف عليه اى على البعض الذى وضع وضع الحرف
من حمل النظير على النظير في المعنى ورده اى ما قاله القائل
او قول القائل او ما ذكره القائل الرضى بان الواضع اى
بطريق هو ان الواضع انما يضع اى الواضع وضع الحرف اى
كوضع الحرف قوله ما مفعول يضع عبارة عن الكلمة كما ان
اى الواضع يعرف اى الواضع انه اى تلك الكلمة يكون اى تلك
الكلمة في التركيب مبنيا لمشابهته اى تلك الكلمة وارجاع
الضمائر الثلثة الى الموصول باعتبار لفظه قال البعض قوله
لمشابهته اى لمشابهة ما يعرف انه الخ بالحرف فالوضع اى في الوضع

وضع الحرف اي كوضع الحرف قوله فالوضع الخ مبتدأ خبره
قوله لا يصلح ان يكون اي لا يصلح كونه وجها اي سببا
للبناء لان المشابهة مقدمة على الوضع والفاضل العصام
اي ورده ايضا الفاضل العصام في شرح الكافية بانه
اي ان ... وهو متعلق برده المعتبر هنا لا يجوز تفريع
بناء الاصل وهو ما يكون فيه نون والف يعني البعض الذي
لم يكن على وضع الحرف ... وهو ما لم يكن فيه نون والف
يعني البعض الذي وضع وضع الحرف يحصل اي البناء بالتفريع
فيه اي في البعض الذي وضع وضع الحرف قوله فان وجوده
اي التفريع علة لعدم الجواز بعد بنائه اي البعض الذي وضع
وضع الحرف قال صاحب المنافع قوله فان وجوده اي
وجود ما يحصل الخ بعد بنائه اي بعد بناء الاصل كما هو الظاهر
اي البديهي وقال الرضي انما بنيت كلمة لدى وما بعدها
لاستلزامها اي كلمة لدى ولغاتها ... قال صاحب المنافع
قوله لاستلزامها اي بنيت لدن ولغاتها لاستلزامها
الابتداء الذي هو معنى من وقال صاحب المنافع ويذكر من
كثيرا وقد تقدر واما لدى فلا دليل على بنائه لانه بمعنى عند
وهو معرب هكذا في الرضي ويقال ان الدليل على بنائه ان لدى
ولدن ولغاتها مشتركة في معنى عند الا ان لدن ولغاتها يلزمها
الابتداء وقال الفاضل العصام في وجه البناء في شرح الكافية
والاقرب ان يقال انما بني لفظ لدى وما بعده لتضمنه اي لفظ لدى
وما بعده قوله ويجعل الخ جواب عن سؤال مقدر ناش من قوله
لتضمنه وهو انه لما تضمن معنى من فيكون ذكر من فضلة فاجاب بقوله

بقوله ويجعل دخول من تأكيدا للمعنى التضمني فعلى هذا
اي على هذا التضمن او على كونه تأكيدا قال البعض قوله
فعلى هذا اي على ما قاله العصام لا حاجة الى تقدير من
اذا لم يذكر اي من كما قدره اي من الرضي في شرحه على الكافية
قوله والكاف عطف على بعض الظروف لا على مدخول نحو
كما لا يخفى اي المبني اللازم ما ذكر والكاف الذي بمعنى مثل
نحو يضحكن عن كالبرد المنهم وفسره بقوله اي عن اسنان
وهو اشارة الى الموصوف المحذوف وقوله مثل البرد
اشارة الى معنى الكاف والبرد هو حب الغمام وقوله
الذائب اشارة الى معنى المنهم فانه اسم فاعل من الانهمام
وهو الذوب وقوله للطافتها اشارة الى وجه التشبيه
والمصراع الاول قوله ثلاث بيض كنعاج جم قوله نعاج
بالكسر جمع نعجة وهي بقر الوحش وقوله جم بضم الجيم
جمع جماء وهي التي لا قرن لها والمنهم الذائب وقوله ثلاث
مبتدأ خبره يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب في الرقة
واللطافة كذا قاله امام الاديب الانصاري رح في حاشية الجامي
وعلى بمعنى فوق نحو من عليه اي من فوقه وعن بمعنى الجانب
نحو من عن يميني اي من جانب يميني قوله الاسمية صفة للثلثة
الاخيرة وهي الكاف وعلى ومن والقرينة على اسميتها اي هذه الثلثة
الاخيرة دخول حرف الجر عليها اي على الثلثة الاخيرة لامتناع دخولها
اي حرف الجر على حرف الجر لان حرف لا يدخل على مثله والمبني غير اللازم
وهو ما ينفك عن البناء بقرينة المقابلة من النوعين اي
من نوعي المبني العارض فيه اشارة الى ان الالف واللام للعهد الخارجي
اربعة اقسام القسم الاول ما اي اسم اشارة الى ان ما موصول

وعبارته عن اسم مطلقا اي سواء كان ظرفا اولا او سواء
كان من الظروف اولا قطع عن الاضافة قوله بحذف المضاف اليه
متعلق بقطع وقوله بلا عوض متعلق بالحذف اي بغير عوض التنوين
عن المضاف اليه المحذوف اقول هذا قول المص في الامتحان
لكنه مخالف لمراده هنا لانه ذكر فيه للمضاف اليه المحذوف قولان
الاول ان يكون بلا عوض في المبني وبعوض في المعرب والثاني
بالعكس ليس من هذا الباب واختار الرضي الاول وفسر المص
قول البيضاوي به ولذا قال بلا عوض لكن في هذه الرسالة
اخذ الثاني دون الاول ولذا قال منويا فيه المضاف اليه ولما دخل
الشارح من هذا فسر بالاول تابعا للامتحان فكان مخالفا
لتصريحه اي المص ولو ترك هذا البناء لكان صوابا وانما قيد الحذف
بلا عوض اذ لو عوض اي التنوين عنه اي عن المضاف اليه المحذوف
فكأنه اي خاطب الاول المضاف لم يقطع اي لم يقطع المضاف عنها
اي عن الاضافة فيعرب اي المضاف كما يعرب ما لم يقطع عن الاضافة
وهو اي الحذف مع العوض او حذف المضاف اليه بعوض
في غير الظرف قوله وهو مبتدأ خبره قوله كثير في كلام العرب
نحو قوله تعالى وكلا اي كل المهلكين ضربنا اي بينا له اي لكل
المهلكين الامثال اي العبر احتجا على الايمان ولم نهلكهم من غير انذار
كذا في تفسير الكواشي قوله وفي الظرف معطوف على قوله في غير الظرف
اي وهو في الظرف قليل في كلام العرب نحو قوله اي الشاعر فساغ لي
الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات قوله فساغ اي
سهل وقوله لي متعلق به والشراب فاعل فساغ وضمير المتكلم في كنت
اسمه وقوله قبلا منصوب لفظا على الظرفية والتنوين عوض عن المضاف اليه
المحذوف اي كنت قبل هذا الزمان واكاد من افعال المقاربة واغص
فعل مضارع من غص يغص غصة من باب علم او فتح وهو

وهو بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة ضد السهولة وهو خبر اكاد
وكلمة اكاد خبر كنت والفرات هو الماء العذب يعني اصابني فرح
فسهل دخول الشراب في حلقي بعد الغم الذي اصابني قبل هذا
بحيث اكون قريبا الى عدم دخول الماء العذب في حلقي لشدة غمي
وقصته انه قتل قريب هذا الشاعر فصار من الغم والغصة
بحيث لا يجري الطعام والشراب في حلقه من عدم التمكن من قصاص قاتله
ولما تمكن من قصاصه بان قتل قاتله زال عنه الغم فسهل مدخله
كذا في حاشية امام الايوب على الجامي والمعنى اي معنى الظرف
في الحالين اي في حال كونه معربا ومبنيا او في حال المعرب والمبني
او في حالتي البناء والاعراب واحد قال صاحب المنافع قوله
في الحالين اي في حال البناء وحال الاعراب واحد في مثل كنت
قبلا الى اخره لا مطلقا لانه في مثل رب بعد كان خيرا من قبل مغاير له
في المبني لان المضاف اليه غير منوي اي غير ملحوظ فيه بخلاف المبني
قال بعضهم اي النحاة المحذوف منوي اي ملحوظ في الذهن في المبني
ومنسي اي غير ملتفت اليه في المعرب فمعنى قبلا قديما وقال الرضي
الحق هو اي الحق الاول اي عدم الفرق وكون المعنى واحدا قال
صاحب فتح الاسرار قال الرضي فعلى هذا لا فرق في المعنى بين ما اعرب
من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقيل انه في المعرب
قد يكون منويا كما في البيت وقد يكون منسيا نحو رب بعد كان خيرا من قبل
وتحقيق هذا المقام من فضل ربي وهذا المقام من معارك الاقدام
ومزال الاقدام ولقد زالت فيه للفحول اقدامهم وكلت دون الوصول
الى الحق اوهامهم منويا فيه اي في ذلك الاسم المضاف اليه وانما قيد
المص المضاف اليه بقوله منويا اذ لو كان اي لانه لو كان المضاف اليه منسيا

اى غير متلفت اليه او غير ملحوظ في الذهن كما في الظرف يعرب اى ذلك
الاسم المقطوع عن الاضافة او ما قطع عن الاضافة مع التنوين
نحو رب بعيد كان خيرا من قبل فانه لما حذف المضاف اليه منهما في اللفظ
حذف ايضا في النية لانه لم يرد خيرية بعدية شيء معين من قبليته
بل اراد بهما ان كل متأخر كان خيرا من متقدم ولم يسمع المبني
في غيره اى في غير الظرف نحو قبل وبعد وتحت وفوق وقدام وامام
وخلف ووراء واسفل ودون ومن علٍ اصله من علوٍ
كعمرو حذف الواو نسيا لثقل الضمة عليها ولو حذفت لم يكن
بناؤه على الضم ومن علُ كعمرُو قال الاستاد قوله ومن علو
بضم الواو وهي بمعنى الفوق وقال امام الاديب ومن علي
بمعنى العلي اى من علي بيت ومن علو اى ومن علوه ولا قياس
عليها اى على المذكورات في المتن والشرح ما اى ظروف ملابس
بمعناها اى بمعنى المذكورات قال البعض قوله ما اى اسم منوي فيه
المضاف اليه نحو يمينا وشمالا فاذا لم يقس عليها ما بمعناها
فعدم جواز القياس في غيرها اولى كذا قال امام الاديب
في حاشية الجامي ولا غير وليس غير وحسب ووجه البناء
في الجميع اى في جميعها المشابهة بالحرف في الاحتياج الى المحذوف
اى الى المضاف اليه المحذوف فانه لا معنى في قولنا جاءني زيد لا غير وفي قولنا
جاءني زيد حسب الا ان يقال لا غيره وحسبه وعلى الضم اى ووجه البناء
في الجميع على الضم او ووجه بنائها على الضم او والبناء على الضم
من المقطوع عن الاضافة جبرا للنقصان اى اتماما لنقصان حصل
قوله ومن علو كعمرو وهي بمعنى الفوقية
من المضاف اليه المحذوف باقوى الحركات الثلث وهو الضمة والان

والآن عطف على ما اى لفظ ما فيما قطع ولو قدمه اى ولو قدم
المص الآن على غيره من نحو قبل وبعد الخ او ولو قدم المص الآن
على المذكورات من نحو قبل وبعد الخ لكان اولى لسهولة فهم المراد
واظهر لقربه الى المعطوف عليه لكنه اراد ان يجمع جميع ما قطع
عن الاضافة ظروفا او غيرها قال بعض الشراح ان الآن
لو قدمه حصر جميعه او بعضه ويلزم اللام وظرفية غالبة لا لازمة
ولذا اخره الى هذا المحل ولو قدم على لا غير لكان اولى واظهر
لكنه اراد ان يجمع جميع ما قطع عن الاضافة ظروفا او غيرها
ووجه البناء فيه اى في لفظ الآن شبهه اى لفظ الآن بالحرف
على رأي السيرافي في عدم التصرف متعلق بشبهه وقوله بنزع اللام
متعلق بالمنفي وهو التصرف قوله وبالتثنية عطف على بنزع اللام
والجمع والتصغير لملازمة لفظ واحد قوله او تضمنه اى لفظ الان
عطف على قوله شبهه معنى اسم الاشارة لان معنى الآن هذا الوقت
وهذا قول الزجاج كذا في شرح التسهيل وقيل لان قولك الآن
معناه في هذا الوقت عند سيبويه والاخفش والمازني والزجاج
او معنى حرف التعريف على رأي ابي علي لانه استعمل معرفة وليس علما
واللام الظاهرة اى واللام الظاهرة زائدة اذ شرط حرف التعريف
ان يدخل على النكرة والان لم يسمع مجردا عنها وعده اى عد المص
لفظ الآن من غير اللازم اى من مبني غير اللازم قوله وعده مبتدأ
خبره قوله مبني على رأي من قال انه اى لفظ الآن قد يعرب استدلالا
بقوله اى الشاعر كانهما اى الداريين اى هذين البيتين قال البعض
قوله كانهما اى الداريين بقرينة لفظ الداريين في المصراع الثاني ملآن

بكسر الميم وسكون اللام لم يتغير الخ وقدمنا للدارين من بعد ما
عصر وبعد بمعنى قبل كما في ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر كذا
استفيد وعصر فاعل لقدمنا والاصل اي واصل لفظ ملآن في قول
الشاعر من الآن حذف نونه من يرد ما مر من ان الحذف لا يلحق
الحروف الا ان يقال ان المراد ان الحذف لا يلحقها كثيرا وان هذا
الحذف من النوادر كذا قال صاحب المنافع وقال الاستاد قوله
حذف نونه من لالتقاء الساكنين كما قال الشاعر ليس من الحي
والميت سبب انما الحي بلحية النصب وكسر نون الآن
قوله لدخول من اي لدخول لفظ متعلق بكسر نكتة اي لفظ الآن
فعلم انه معرب ورد صاحب المرد التسهيل بان هذا اي
هذا الاستدلال ليس بقوي اي ضعيف لاحتمال كون الكسر
متعلق بليس وعلة لليس بقوي اي لاحتمال كون كسر نون الآن
بنائيا ويكون في بناء الآن لغتان الفتح والكسر كما في شان
الآن الفتح اي فتح نون الآن اشهر واكثر من الكسر
وقال الدماميني وفيه اي في احتمال كون الكسر بنائيا او
في هذا الرد نظر لعل وجهه اي النظر ان هذا الاحتمال انما يعتد به
اي انما يعتبر بهذا الاحتمال في سبب الرد لو ثبت الكسر بدون
حرف الجر ولم يثبت اي والحال ان الكسر لم يثبت بدون حرف الجر
بل به والثاني اي القسم الثاني من الاربعة او النوع الثاني
من الانواع الاربعة للمبني العارض الغير اللازم المنادى وهو
اي المنادى في الاصطلاح فلا دور فافهم ما اي اسم نودي بحرف النداء
قوله لفظا او تقديرا تعميم لحرف النداء اي حال كون حرف النداء ملفوظا
او مقدرا او سواء كان لفظيا او تقديريا نحو يا زيد مثال للفظي

قوله ملان ظرف [illegible] ١٢

مثال للفظي ونحو يوسف اعرض عن هذا مثال للتقديري
اي يا يوسف واعرض امر من الاعراض فيشمل هذا اي اذا عرف
المنادى به ولم يقيد بمطلوب اقباله كما قيد ابن الحاجب فيشمل
هذا التعريف مثل يا الله ويا سماء قوله بلا تعسف اي بلا ارتكاب
تعسف وتكلف بخلاف تعريف ابن الحاجب وهو المطلوب اقباله
بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فانه لا يشمل بلا تعسف
لانه لابد ان يجعل الاقبال اعم من الحقيقي والحكمي المفرد لا المضاف
نحو يا عبد الله ولا المشابه به اي بالمضاف مثل يا خيرا من زيد ومثل يا طالعا
جبلا وفيه اشارة الى ان المراد بالمفرد ما يقابل المضاف وشبهه
لا ما يقابل المثنى والمجموع بقرينة المثال الآتي المعرفة قبل النداء
اي قبل دخول حرف النداء وذلك مخصوص بالعلم للبناء العارض او بعده
اي بعد دخول حرف النداء كما في اي المنادى المذكور مبني على ما اي شيء
يرفع به ذلك المنادى لو كان في الاصل من المعمول المرفوع في غير صورة النداء
اما قبل النداء فيكون حينئذ اسنادا يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه
من قبيل من قتل قتيلا واما بعده فيكون حينئذ التعبير عن المسند اليه
بالمنادى باعتبار ما كان اي باعتبار الكون مثل واتوا اليتامى اموالهم
قال امام الايوبي قوله كما نه اي فان هذا المنادى مبني على ما اي
على ذات الاعراب الذي يرفع به يعني انه يرفع بذلك عند كون ذلك الاسم معربا
عند غير صورة النداء وقال صاحب المنافع قوله في غير صورة النداء اشارة
الى دفع ما يرد من ان المنادى لا يرفع بل يبنى او ينصب فكيف يصح اسناد يرفع
الى ضمير راجع الى المنادى واعلم انه يحتمل عبارة الشارح ان الدفع بتقدير
في غير صورة النداء فلا مجاز في الطرف ولا في الاسناد وان يكون بارتكاب المجاز
في الضمير المستتر باعتبار الاول او الكون لفظا اي يرفع به لفظا مثل يا زيد

ويا رجل او تقديرا مثل يا جبلي ويا فتى او محلا مثل يا هذا انه والضمير المجرور
راجع الى ما الذي هو اي ما عبارة عن الحركة هي اي الحركة الضمة لفظا
او تقديرا والحرف الشامل لالف التثنية مثل يا زيدان ويا رجلان وواو الجمع
اي واو جمع المذكر السالم مثل يا زيدون ويا مسلمون انما بني بالبناء
للمفعول اي انما بني المفرد المعرفة بعد دخول حرف التعريف عليه لوقوعه
اي المنادى موقع الكاف الاسمية ومشابهته اي ولمشابهة المنادى
لها اي لكاف الاسمية افرادا وتعريفا في مثل ادعوك قوله المشابهة
صفة لكاف الاسمية لكاف الحرفية في مثل ذلك واياك لفظا ومعنى
اما المشابهة لها لفظا فظاهر واما معنى فلان كل واحد منهما موضوع
لمعنى الخطاب فكان المنادى مشابها لكاف الحرفية بالواسطة
لان مشابه المشابه للشيء مشابه لذلك الشيء اذا اتحد المشابهة
وههنا كذلك ان قلت مشابه المشابه للشيء لا يلزم ان يكون
مشابها لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة
هنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء
قطعا ولو بالواسطة ذكره اي ذكر المص وجه البناء الى هنا او ذكر
المص الوجه المذكور في بنائه في الامتحان في بحث المنادى وهو اي
ما ذكره في وجه البناء او الوجه المذكور في بنائه المشهور بين النحاة
واستبعده اي ما ذكره في وجه البناء او الوجه المذكور في بنائه او استبعد
المشهور بعض الكمل وهو عيسى الزوي بن عمر على ما بينه الشارح
قوله بمنع المشابهة متعلق باستبعد اي بمنع مشابهة المنادى لكاف الخطاب
الحرفية معوله بانه اي الشان متعلق بمنع المشابهة وبيان لطريقه
لا تعريف في كاف الخطاب الحرفية والافراد اي افراد الكاف الحرفية
لا يكفي في المشابهة والا اي ولو كفى الافراد في المشابهة او وان كفى

وان كفى الافراد في المشابهة لبنيت النكرة المفردة يعني ان العلة
المذكورة اي المشابهة في الافراد جارية في المنادى النكرة المفردة
مع تخلف الحكم ثم قال اي بعض الكمل والاشبه عندي ان بنائه
اي بناء المفرد المعرفة لتضمنه اي المنادى معنى الامر كتعال اصله
تعالى بالياء المكسورة ما قبلها سقطت علامة للوقف بمعنى ائت
قوله واجب جبران وفيه بحث لانه لم يتضمن معنى امر واحد
بل تضمن معنى امرين اثنين ولم يقل به احد غير فاين الكمال
واين الجمال كذا في حاشية سياهية وانما لم يبن المنادى المضاف
لمعارضة الاضافة سبب البناء وحمل عليه اي على المضاف
شبه المضاف اي شبه المنادى المضاف وهو كل اسم لا يتم معناه
الا بانضمام امر اخر اليه ولا المقول اي وايضا لم يبن المنادى
المقول لغير معين مثل يا رجلا قوله لان الامر تعليل لقوله ولا المقول
لغير معين او تعليل للنفي خطاب لمعين والمقول لغيره اي لغير معين
ليس بخطاب في الحقيقة فلا يناسب اي في لا يناسب المقول لغير معين
الامر فلا يبنى وانما بني اي لا يبنى وانما بني المنادى المفرد المعرفة
على ما يرفع به قوله للفرق متعلق ببني وعلة له بين حركتي المنادى
المعرب وهي النصب في نحو يا عبد الله والجر في نحو يا لزيد ولم يوجد الرفع
في المنادى المعرب وبين حركة المنادى المبني وهي الضم كذا في المشكاة
وبين حروفهما اي منادى المعرب والمبني وهي الياء في المعرب والالف
والياء في المبني كذا في الحاشية كذا في الرضي اي ذكر هذا الوجه كما ذكرناه
في الكتاب المسمى بالرضي هذا اي بناء المنادى المفرد المعرفة على ما يرفع به
فقط اي هذا الاصل في المبني لا يعدل عنه اي عن الاصل او عن هذا
ما لم يوجد للعدول عنه اي عن الاصل او عن هذا داع اي مقتض كما اشار

اى المص اليه اى الى الداعى قال صاحب المنافع قوله كما اشار اليه
اى الى ما ذكر من الاصلية وعدم العدول ما لم يوجد للعدول عنه
داع بقوله اى المص ان لم يلحق باخره اى منادى المفرد المعرفة
الف الاستغاثة او الندبة بضم النون اى الف وقت الاستغاثة
او الندبة هذا الشرط اى قوله ان لم يلحق باخره الف الاستغاثة
او الندبة قال البعض قوله هذا الشرط الذى بينه بقوله ان لم يلحق
باخره الف الاستغاثة او الندبة انما يفيد اى لا يفيد انما يفيد
فى الواحد اى فى المفرد قوله اذ الالف ما دام الف مناف الى اثبات
للجزء المثبت من الحصر لضمها اى الحرف الذى كان قبله اى قبل الالف
قوله دون المثنى والمجموع متعلق بيفيد اى لا يفيد هذا الشرط
فى المثنى والمجموع قوله اذ هما اى المثنى والمجموع اثبات للجزء السلبى
من الحصر مبنيان على ما يرفع به سواء لحق باخرهما اى المثنى والمجموع
الف استغاثة او ندبة اولا اى او لم يلحق نحو يا زيداناه ويا زيدوناه
ان قيل ان العلم اذا ثنى او جمع لزم فيه اللام بدلا من تعريفه الزائل
بالتنكير فكيف يصح هذان المثالان اجيب بان لفظ يا قائم مقام اللام
كذا فى حاشية عبد الغفور على الجامى قوله لانتفاء المنافاة متعلق
بمبنيان على ما يرفع به وعلة له اى لانتفاء منافاة الالف لضم ما قبله
حينئذ اى حين المثنى والمجموع او حين كون المنادى تثنية او جمعا قوله
لوجود الفصل متعلق لانتفاء وعلة له بينهما اى بين الف وبين ما
يرفع به قال البعض قوله بينهما اى بين الف الاستغاثة والف التثنية بالنون
متعلق بالفصل يرشدك اليه اى عدم المفيد فيهما قال البعض قوله يرشدك
اليه اى الى ما قلنا لك الاقتصار اى اقتصار المص على قوله الاتى وهو
وان لحق باخره الف بنى على الفتح قوله لان البناء متعلق بيرشدك وعلة له
اى لان البناء على الفتح انما يتصور اى لا يتصور انما يتصور فى الواحد

الاولى [illegible] لمثال للمثنى والجمع [illegible]

فى الواحد اى فى المفرد دونهما اى المثنى والمجموع يعنى لا يتصور
هذا البناء فيهما ولذا اى لكون تحقق البناء على الفتح
فى الواحد دونهما اى لكون البناء على الفتح مخصوصا بالواحد
خص اى المص المثال ههنا اى فى مقام البناء على الفتح
به اى بالواحد قال صاحب المنافع قوله ههنا اى فى تمثيل
وان لحق باخره الف به اى بالواحد ولو غير على صيغة المعلوم
من التغيير قوله لحوق الالف فاعل غير وقوله بنائهما اى المثنى
والمجموع ايضا اى كما غير بناء الواحد قال صاحب المنافع قوله
ايضا اى كتغييرها بناء الواحد من الضمة الى الفتحة وقوله على ما يرفع به
متعلق بالبناء لبقى اى المص حكمهما اى المثنى والمجموع ايضا اى
كما بقى حكم الواحد قوله ولك اى وجاز لك توجيه آخر بتحرير المراد من طرف المص
ان تريد بالاخر ما اى معنى يراد به اى بذلك المعنى فى تعريف الاعراب هو
الحرف الملفوظ آخرا عند الاضافة فح اى حين المراد بالاخر ما يراد به
فى تعريف الاعراب لا يلحق باخرهما اى المثنى والمجموع الف بل لو لحق اى
الالف لحق اى الالف بالنون اى بنون المثنى والمجموع والحال هو
اى الالف ليس باخرهما اى المثنى والمجموع على هذا المعنى الذى اريد
فى تعريف الاعراب ولا باوله اى وان لم يلحق باوله لام سواء كان للاستغاثة
او التعجب او التهديد وانما قال ولا باوله لام اذ به اى باللام لا يبقى
البناء ولذا قال ابن الحاجب ويخفض بلام الاستغاثة ولم يقل ويكسر
فضلا عن كونه اى البناء على ما يرفع به فانه يعرب على ما يأتى قال
مصنفك فى شرحه على لب الالباب ان كلمة فضلا فى الاستعمالات الثابتة
والاطلاقات الثابتة لابد لها من ثلثة امور الادنى اعنى ما ذكر قبلها والاعلى
اعنى ما ذكر بعدها والتوسط اعنى توسيط فضلا فى البين والمقصود الايذان

بان الادنى منفي او مستبعد وان ذلك دليل على ان الاعلى منفي او مستحيل بالطريق الاولى انتهى نحو يا زيد وهو مثال للمعرفة قبل النداء وبعده والمبني اي ومثال المنادى المبني والحال لم يلحق باخره اي المبني الف استغاثة او ندبة ولا باوله اي ولم يلحق باوله لام ويا مسلمان وهو مثال للمعرفة بعده اي مثال للمنادى المعرفة بعد النداء والمبني على الالف اي ومثال المنادى المبني على الالف بلا الف استغاثة او ندبة ولا لام مطلقا ويا مسلمون هذا مثال للمعرفة اي للمنادى المعرفة بعده اي بعد النداء والمبني على الواو اي ومثال المبني على واو الجمع المذكر السالم بدونهما اي بدون الف ولا لام ونحو يا هذا مثال للمبني على الضم محلا او مثال للمنادى المفرد المعرفة المبني على ما يرفع به فله محلان قريب وهو ما يرفع به وبعيد وهو النصب على النصب او مثال للمبني قبل النداء وهو من حيث كونه منادى مبني بحسب محله القريب على الضمة التقديرية والمناسب تمثيله بيا قاضي ايضا وفي ايراد هذه المثالين الاخيرين وهي يا مسلمان ويا مسلمون قال البعض قوله وفي ايراد المثالين الاخيرين المصدر مضاف الى مفعوله وفاعله محذوف وهو المص اي ايراد المص المثالين الاخيرين فيه هذا المراد من المثالين الاخيرين المذكورين متنا وقال صاحب المنافع قوله الاخيرين اي بالنسبة الى المتن قوله وفي ايراد المثالين الاخيرين ظرف مستقر مرفوع محلا خبر مقدم وقوله تنبيه مبتدأ مؤخر على ان بقاء الالف وسكون النون بمعنى الشان لان خبر الشان مقدر ليس المراد بالمفرد الذي في قول المص المنادى المفرد المعرفة ما يقابل المثنى والمجموع بل المراد به ما يقابل المضاف وشبهه اي شبه المضاف ويرشدك اليه اي الى ذلك المراد يعني ويدل عليه قوله اي المص وان كان اي المنادى مضافا او مشابها له اي بالمضاف اراد اي المص به اي بشبه المضاف ما اي اسم اتصل به اي بذلك الاسم اي يجيء بعده قوله شيء فاعل اتصل

في محل اتصل قوله من تمامه بيان لشيء اي من تمام معناه وذلك الشيء ثلثة ضروب اما معمول له اي لذلك الاسم او نعت له اي لذلك الاسم فانه لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه وذلك النعت اما جملة نحو يا حليما لا يجهل او ظرف نحو يا نخلة من ذات عرق وهو معطوف على جملة افرد بالذكر مع انه داخل في الجملة اشارة الى ان في الظرف اختلاف تقدير عامله فعل او اسم او معطوف عليه اي على ذلك الاسم وهو معطوف على قريبه وهو قوله او نعت له او بعيده وهو قوله معمول له قال الاستاد قوله اراد به اي اراد المص بشبه المضاف ما اي المنادى اتصل به اي بالمنادى يعني يجيء بعده جملة صفة ما او صلته قوله شيء بالرفع فاعل اتصل من تمامه اي المنادى معمول له اي وذلك الشيء معمول لذلك المنادى نحو يا طالعا جبلا او نعت له وذلك النعت جملة نحو يا حليما لا يجهل او ظرف نحو يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام او معطوف اي او ذلك الشيء معطوف عليه اي على ذلك المنادى بناء على ان يكونا اي المعطوف والمعطوف عليه معا اسما لشيء واحد او كان نكرة ينصب اي المنادى بناء على انه اي المنادى مفعول به للفعل المحذوف وجوبا وناصبه الفعل المقدر لان الفعل لكونه اقوى في العمل يعمل سواء كان مذكورا لفظا او مقدرا فيكون العمل له لا للحرف لانه عند وجود القوى لا يقدر ان يعمل الضعيف لضعفه فكان نصبه بالفعل المقدر هذا عند سيبويه ومن تبعه واما عند المبرد بحرف النداء لكونه نائبا مناب الفعل الناصب له لانه لما حذف الفعل وجوبا وناب الحرف منابه وعزل الفعل عن العمل ورثه الحرف فعمل عمل ما ناب منابه ورد بان الفعل الناصب له وان حذف لفظا الا انه مقدر نية والمقدر في النية كالملفوظ لفظا واذا كان ملفوظا لفظا فالعمل له ليس الا واذا كان مقدرا فالعمل له ايضا لقوته في العمل فيعمل سواء كان ملفوظا او مقدرا وقال ابو علي الفارسي في بعض كلامه ان يا واخواته

اسماء افعال فعلى هذين المذهبين اى مذهب المبرد ومذهب ابو علي
لا يكون المنادى مما نصب المفعول به فيه بعامل واجب الحذف بل المنادى
منصوب على مذهبهما بعامل مذكور لفظا وهو حرف النداء لكونه نائبا
مناب الفعل عاملا عمله عند المبرد واسم فعل عند ابو علي وعلى مذهب سيبويه
والمبرد وابو علي كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة
فعند سيبويه جزءا الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد
حرف النداء نائب مناب احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدر
وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل وهو حرف النداء والجزء الاخر
ضمير مستتر في حرف النداء لكونه اسم فعل يقبل الاستتار كاسماء الافعال
فيكون جزءا الجملة كلاهما مذكوران الا ان احدهما يعني المسند ملفوظ
والآخر يعني المسند اليه مستتر فيه فالمنادى ليس احد جزئيها ايضا
والمختار من هذه المذاهب مذهب سيبويه عند المصنف ولذا قال
المصنف رحمه الله ينصب بفعل مقدر واليه ذهب العلامة الزمخشري
ايضا قوله اى يبقى اى المنادى قبل كونه منادى على ما اى على حال
كان اى المنادى قبل كونه منادى عليه اى على ذلك الحال وهذا تغيير
لينصب ودفع لما يرد على ستقفه عليه انفا عينيك سواء كان ذلك
النصب لفظا او تقديرا او محلا الذي اى النصب الذي هو اى ذلك
النصب الاصل قال صاحب المنافع قوله الذي هو الاصل صفة للنصب
اى هو الاصل في المنادى لا يعدل عنه اى عن ذلك النصب في المنادى
المضاف او المشابه او النكرة اى ولا يعدل عن ذلك الاصل الى الضم
وغيره اى غير الضم قوله لعدم الداعي اى المقتضي علة للا يعدل ومتعلق
به قوله ولان الاضافة متعلق بلا يعدل ايضا وعلة ثانية له قوله
لكونها اى الاضافة متعلق بترجح الآتي وعلة له مقدما عليه من خواص الاسم
ترجح اى الاضافة جانب الاسمية وتجعل اى الاضافة المشابهة
اى مشابهة المنادى للكاف ضعيفة اى مشابهة المنادى للكاف الاسمية

للكاف الاسمية افرادا وتعريفا في مثل ادعوك اليك المشابهة
لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى او مشابهة المنادى لمبني الاصل
ضعيفة فلا يرد اى ولما فسرنا قوله ينصب بقولنا يبقى على ما كان
عليه لفظا او تقديرا او محلا الخ قال البعض قوله فلا يرد تفريع
على تفسير ينصب بقوله اى يبقى على ما كان عليه الخ انتهى او ولما كان
مراد المصنف بقوله ينصب يبقى على ما كان عليه فلا يرد ان نصب المنادى
تحصيل الحاصل قوله اذ قبل كونه اى المنادى علة للمنفي الذي
هو يرد وقيد له منادى منصوب ايضا اى كما كان منصوبا بعد كونه
منادى على انه مفعول به لادعو وايضا لا يرد انه اى ان نصب المنادى قال صاحب المنافع
قوله ولا انه عطف على ان نصب المنادى الى آخ بكسر الهمزة
وسكون النون للشرطية اريد بقوله ينصب النصب لفظا
او تقديرا قوله يشكل خبران في قوله ولا يرد انه يشكل يا يوم لا ينفع
مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غير ما يضرني مبنيا اى حال كون كل
من يوم ومثل وغير في هذه الامثلة مبنيا على الفتح قوله لان كل منها
اى من هذه الثلاثة في هذه الامثلة علة للمنفي الذي هو يرد في ولا يرد
المستفاد من العطف لم ينصب لفظا او تقديرا بل كان منصوبا محلا
مع انه اى ان كلا منها مضاف الى ما بعده بفعل مقدر عند سيبويه
اى وكونه منصوبا بفعل مقدر عند سيبويه واتباعه وهو اى نصب
بفعل مقدر او نصبه بفعل مقدر او كونه منصوبا بفعل مقدر الصحيح
اى القول الصحيح او المذهب الصحيح واما نصبه بحرف وهو غير الصحيح
لما عرفت آنفا فاصل عبد الله اى اذا كان نصبه بفعل مقدر فاصل
يا عبد الله ادعو او انادي عبد الله فحذف فعله الناصب له اعني ادعو مثلا
اى حذف فعل عبد الله انشاء وهو ايجاد ما لم يكن قال البعض قوله
انشاء اى حال كون فعله انشاء وقال صاحب المنافع قوله حذف فعله
اعني ادعو انشاء لا ان ادعو عبد الله انشاء قوله حذفا مفعول مطلق لحذف

وقوله واجبا صفة لقوله حذفا قوله لدفع اللبس علة لحذف المقيد بالوجوب
و متعلق به قوله بكونه اى الفعل المحذوف متعلق باللبس خبرا اى
بطريق حصر كون الفعل المحذوف خبرا ثم انيب عنه اى عن الفعل
المحذوف حرف النداء قوله ليدل اى حرف النداء متعلق بانيب وعلة له
عليه اى على الفعل المحذوف فيتاكد الوجوب قوله لامتناع الجمع
متعلق بيتاكد وعلة له بين النائب وهو حرف النداء والمنوب
وهو الفعل المحذوف وقيل في وجه حذف فعله قائله الفاضل الجامي
وقيل لكثرة استعماله اى الفعل المحذوف ولدلالة حرف النداء عليه
اى على الفعل المحذوف لان حرف النداء موضوع للطلب كالفعل المحذوف
وافادته اى ولافادة حرف النداء فائدته اى الفعل المحذوف
لما عرفت انفا ان حرف النداء موضوع للطلب كالفعل المحذوف
قال صاحب المحرم وفائدته الدعوة وحرف النداء دل عليها
نحو يا عبد الله مثال للمضاف ويا خيرا من زيد مثال للشبه المضاف
وما اى وايضا مثال لاسم او لمناد كائن من تمامه اى ذلك الاسم
معمول له اى لذلك الاسم او لذلك المنادى ومثال ما اى اسم
من تمامه اى ذلك الاسم نعت له اى لذلك الاسم هو جملة او ظرف
مثال الجملة نحو يا حليما لا يعجل على الغيبة ومثال الظرف نحو
الا يا نخلة من ذات عرق موضع بالبادية اخره عليك ورحمة الله
السلام بخلاف يا زيد الظريف فانه ليس من تمامه النعت المفرد ومثال ما اى اسم
او مناد كائن من تمامه اى ذلك الاسم معطوف عليه اى على ذلك الاسم
بناء على ان يكونا اى المعطوف والمعطوف عليه او المعطوفان
على التغليب اسما لشئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين حال كونه عددا
لو علما لجملة ثلثة وثلثين شخصا فانهم شئ واحد بالنسبة الى الاسم
لان ثلثة وثلثين اسم لمجموعها الا ان ثلثة للثلثة منهم وثلثين
هم

هم للثلثة كذا قاله عبد العزيز الشيروى في حاشيته على الامتحان
بخلاف يا زيد وعمرو اذا لم يجعلا علما لشخص اما اذا جعلا علما
فيكون مشابها للمضاف فيقال يا زيدا وعمرا ونحو يا رجلا معقولا
لغير معين اى لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له
لانه اذا كان منصوبا لا يحتمل المعين قوله بان اراد بيان لطريق
عدم المعين من يأتي اى رجل كان ومن بفتح الميم وسكون النون
واى بفتح الهمزة وتشديد الياء المفتوحة قال صاحب المنافع
قوله اى رجل كان اى رجل منصوب خبر مقدم لكان واسمه ضمير فيه
راجع الى من واراد بيان حكم ما لحق باخره الف فقال وان لحق
باخره اى اخر المنادى المفرد المعرفة الف مذكور اى الف الاستغاثة
او الندبة فالتنوين لكان حينئذ ويومئذ بني اى المنادى على الفتح
اى بني على الفتح وجوبا لان الفتح من القاب البناء قوله لاقتضائه
متعلق ببنى وعلة له اى لاقتضاء الالف في كونه الفا وباقيا على تلك
الهيئة فتح ما قبله اى لاقتضائه الحرف الذي قبله مفتوحا نحو يا زيداه
بالحاق الهاء به للوقف اراد ان يبين حكم ما اتصل باوله اللام
فقال وان اتصل باوله اى المنادى لام مذكور اى لام الاستغاثة
يجب جره اى المنادى قوله لانها اى لام الاستغاثة علة جره لام الجر
التي او الكائنة للتخصيص معنوية لادعو المعذر لا للتعليل وغيره
اتصلت باوله دلالة على انه اى المنادى مخصوص من بين امثاله
اى المنادى بالدعاء الباء داخلة على المقصور وهذه اللام
مفتوحة حملا على لك اى على لام لك ولو عطف اى ولو وقع العطف
على المنادى المستغاث بغير يا اى بلا اعادة الياء في المعطوف

نحو يا للكهولة وللشباب قوله تكسر اي هذه اللام جواب لو
في المعطوف على الاصل ولا يستعمل فيها اي في الاستغاثة الا يا وكذا
في التهديد والتعجب لكونها اي الياء اشهر واكثر من بين حرف النداء
ولهذا يندب بها دون غيرها ولا يكون مستغاثا الا المفرد المعرفة
او المضاف العلم لانه لا يقال يا لرجل في يا رجل لانه حينئذ يكون
نكرة ولا يقال ايضا يا لخير من زيد في يا خيرا من زيد وانما اعرب اي المنادى
اذا كان مفردا معرفة ولم يبن مع ان علة البناء وهي الافراد والتعريف
والخطاب لم تزل بدخول لامها معها اي مع دخول لام الاستغاثة
لان علة بنائه كانت مشابهة للحرف واللام الجارة من خواص الاسم
فبدخولها ضعفت مشابهة للحرف فاعرب على ما هو الاصل قوله
لضعف مشابهة اي المنادى للحرف وهو حرف الخطاب في ذلك قوله
بدخول خاصة الاسم متعلق بضعف اي بسبب دخول خاصة الاسم
وهي اللام الجارة ههنا نحو يا لزيد مقولا في مقام الاستغاثة
او التعجب او التهديد ولذا اي ولكون هذا المثال مقولا في مقامها
او التعميم للثلثة لم يذكر اي المص المستغاث له بين للمظلوم
قوله لانه اي المص متعلق بلم يذكر وعلة له لو ذكره اي المستغاث له
بان قال يا لزيد للمظلوم لم يحتمل اي ذلك الذكر اخويه اي نظيري
مستغاث له من المتعجب له والمهدد له قوله ولما لم يجر الحكم الآتي الى هذا
تمهيد لبيان حكم البدل والمعطوف الخالي عن اللام في التوابع كلها اي التوابع
بل يجري في بعضها اي في بعض التوابع وهو البدل والمعطوف الخالي
عن اللام ولما لم يجر هذا الحكم فيها اي في تابع كالمعطوف فهو اي هذا الحكم
جار فيه اي في ذلك التابع مطلقا اي حال كون ذلك التابع مطلقا اي سواء كان
مفردا او مضافا او مشابها به او نكرة بل كائن في بعضه اي في بعض التابع
بعد

هو خبر مقدم ومبتداؤه قوله قيد وهو الخالي عن اللام قال صاحب المنافع
قوله بل في بعضه قيد الضمير راجع الى ما والظرف المستقر عطف على مطلقا
وقيد فاعله وعامله فيه لاعتماده على ذي الحال بواسطة العطف لان مطلقا
حال من ضمير فيه او لم يجر قوله عين من التعيين جواب لما اي عين المص
التابع الجاري فيه اي في ذلك التابع قوله هذا الحكم فاعل للجاري قوله وصرح
عطف على عين اي وصرح المص بالقيد الكائن فيها اي في التابع الذي
هو اي ذلك التابع محتاج اليه اي الى ذلك القيد فقال اي المص
والبدل من المنادى على ما يرفع به مطلقا اي سواء كان لفظا او تقديرا
او محلا قال البعض قوله مطلقا اي اي قسم من اقسام البدل
وقال صاحب المنافع قوله مطلقا اي غير مقيد بشيء كما قيد المعطوف
حال من البدل وهو البعض المطلق والمعطوف عليه اي على ذلك المنادى
الخالي عن اللام وهو البعض المقيد كذا قاله صاحب المنافع وقال
صاحب فتح الاسرار قوله الخالي عن اللام اي لام التعريف اذ المحلى بها
ليس حكمه حكم المنادى بل يجوز فيه الرفع والنصب اذا عطف على المضموم
وانما قيد المعطوف عليه بقوله الخالي عن اللام او وانما قال الخالي عن اللام
اذ الحكم الآتي وهو حكمه حكم المنادى لا يجري في غيره اي في غير المعطوف عليه
الخالي عن اللام او في غير الخالي عن اللام لما عرفت آنفا نقلا عن صاحب
فتح الاسرار من ان المحلى باللام ليس حكمه حكم المنادى بل يجوز فيه الرفع
والنصب اذا عطف على المضموم حكمه قوله اي حكم كل واحد منهما يريد
ارجاع ضمير حكمه الى البدل والمعطوف بتأويل كل واحد والا فالظاهر
ان يقول حكمهما بضمير التثنية كما في زيد وعمرو قائمان حكم المنادى
اي كحكم المنادى منصوب بنزع الخافض مثل قوله تعالى واختار موسى قومه

اي من قوم المستقل عن الاستقلال الذي باسره اي المنادى المستقل

قوله حرف النداء على باشر يعني الذي دخل عليه حرف النداء مطلقا

اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال دون حال

من الاحوال الاربعة الافراد والاضافة والمشابهة بها والتنكير

اي سواء كان كل واحد منهما مفردا او مضافا او مشابها به او نكرة

اي البدل والمعطوف الخالي عنه

قال صاحب المنافع قوله مطلقا اي مفردا كان او مضافا او

مشابها به وذلك اي كون حكم كل واحد من البدل والمعطوف

والمعطوف الخالي عن اللام مثل حكم المنادى المستقل واقع وثابت

لان البدل هو اي البدل المقصود من الكلام بالذكر

والاول يعني المبدل منه كالتوطئة والبساط لذكره اي لذكر البدل

فكأن حرف النداء الداخل على المبدل منه كان داخلا على البدل

فصار البدل لهذا كالمنادى المستقل والمعطوف المخصوص

يعني الخالي عن لام التعريف منادى مستقل برأسه في الحقيقة

بحيث كان كأنه لم يكن معطوفا لقيام حرف العطف مقام حرف النداء

لان قولنا يا زيد وعمرو بمنزلة يا زيد يا عمرو والحال انه لا مانع

من دخول حرف النداء عليه اي على المعطوف المخصوص كلام التعريف

فكأنه اي حرف النداء باشر كلا منهما اي البدل والمعطوف المخصوص

فالاول اي فمثال الاول يعني البدل نحو يا رجل زيد في المفرد المعرفة

والثاني اي ومثال الثاني يعني المعطوف المذكور نحو يا زيد وعمرو

كذلك اي في المنادى المفرد المعرفة او في كونه مفرد معرفة ونحو

يا زيد اخا عمرو او يا زيد واخا عمرو في المضاف ونحو يا زيد طالعا

جبلا او يا زيد وطالعا جبلا في شبهه اي في شبه المضاف ونحو يا زيد

ونحو يا زيد رجلا صالحا او يا زيد ورجلا صالحا في النكرة

وانما لم يتعرض اي المص هنا اي في بيان حكم الاول والثاني

لبيان حكم غيرهما اي غير الاول والثاني يعني غير البدل والمعطوف المذكور

قوله من التوابع بيان لغير كما تعرض لبيان حكم غيرهما ابن الحاجب

في الكافية والبيضاوي في اللب قوله لكونها اي تلك التوابع علة

للنفي الذي هو لم يتعرض قال البعض قوله لكونها اي التوابع متعلق

بلم يتعرض وعلة له كتوابع سائر المبني قوله في كونها اي تلك التوابع

اشارة الى وجه الشبه قال الاستاد قوله في كونها وجه شبه والضمير

راجع الى التوابع في قوله من التوابع تابعة لمحل متبوعها اي تلك

التوابع دون لفظه اي لفظ متبوعها يعني غير تابعة للفظ متبوعها

وقد لهم اي النحاة او القوم ترفع اي ترفع التوابع المذكورة

يعني ترفع توابع المنادى المبني الخ حملا اي حال كونها محمولة او لكونها

محمولة على لفظه اي على لفظ المنادى المبني المفرد المعرفة قوله وقد لهم

مبتدأ خبره قوله ليس كما ينبغي قوله اذ يلزم تعليل لقوله ليس كما ينبغي

حينئذ اي حين الحمل على لفظه قال البعض قوله اي حين رفع

حملا على لفظه ان لا يكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه

اي اعراب التابع لا بد منه اي من جنس اعراب المتبوع قال البعض

قوله مع انه اي مع ان كون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع لا بد منه

اي من ذلك الكون والتعميم اي تعميم الاعراب في تعريف التوابع

للحقيقي والحكمي اي للاعراب الحقيقي والحكمي ليدخل توابع المنادى المبني

على ما يرفع به المرفوعة حملا على لفظه جمع بين الحقيقة والمجاز وذا لا يجوز

لان الموضوع له بمنزلة المحل للفظ والشيء الواحد لا يكون مستقرا

في محله ومتجاوزا عنه في حالة واحدة كذا قيل قال البعض قوله

جمع بين الحقيقة وهي النصب المحلي والمجاز وهو الضم اللفظي
و الاشبه ان الرفع في العاقل مثلا في مثل يا زيد والعاقل قوله ليس
اي الرفع فيه جرا اي باعراب ولا بناء اقول ينبغي ان التوابع المبنية
مطلقا تابعة لمحل متبوعها حتى يوجد التبعية في الاعراب فعلى هذا لا يكون
الرفع المفهوم من قولهم ترفع حملا على اللفظ في توابع المنادى المبني
اعرابا ولا بناء لعدم مقتضيهما بل هو اي ذلك الرفع لمجرد المشاكلة
و الاتباع كالجر الجواري في مثل هذا جحر ضب خرب وجره جواري
لانه صفة جحر وهو مرفوع قال الاستاد قوله ليس باعراب ولا بناء
بل هو تقديري كالجر الجواري اي كما في الجر الجواري صرح به اي بما ذكر
اي المص
في الامتحان اي في كتابه المسمى بالامتحان اذا كان الامر كذلك فلا وجه
لتخصيص هذا البيان وهو ترفع حملا على اللفظ بمبحث المنادى المبني على الضم
على الرفع لان هذا البيان يوجد في بحث اسم لا التي لنفي الجنس وغيره
قال صاحب المناهج قوله فلا وجه لتخصيص هذا البيان اي بيان حكم غيرهما
من التوابع اعلم ان الحكم المذكور للبدل والمعطوف المذكور ما نص عليه
سيبويه واجاز يا زيد وعمرا على الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء
حقيقة وبين ما في حكمه فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها
وعلى ما اجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا
اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب ويجوز يا عالم زيد بالرفع في البدل
كذا في الرضي والتفصيل في المطولات وحروف النداء مبتدأ خبره اي المبتدأ
مجموع يا الخ باضافة مجموع الى يا وما عطف عليه اي على يا وهو معطوف
على يا قدمه اي قدم المص لفظ يا على الغير لكونه اي لفظ يا اشهر واكثر
ولذا اي ولكونه اشهر لا يستعمل في الاستغاثة والتعجب والتهديد غيره
الا

الا يستعمل هو اي يا وهو اي لفظ يا موضوع للبعيد اي للنداء
على البعيد حقيقة وهي البعد من جهة المكان كقولك يا زيد
للبعيد اي حال كونك مقارنا لشخص بعيد منك حقيقة قوله وحكما
عطف على حقيقة في قوله وهو للبعيد حقيقة اي هو للبعيد حكما
كقول الداعي عند الحاجة من الدعا يا الله ويا رب والله تعالى وان كان وان
هذه للوصلية اقرب الى كل شخص من حبل وريده اي الشخص
اي اعلم بحاله ممن كان اقرب اليه من حبل وريده تجوز بقرب الذات
لقرب العلم لانه موجبه وحبل الوريد مثل في القرب والحبل
العرق والاضافة للبيان والوريدان عرقان مكتنفان
بصفحتي العنق مما يلي مقدمه غليظان لكن الداعي يستعمله
اي يستعمل ذلك الداعي لفظ يا استقصارا لنفسه اي الداعي
الاستقصار عد الشيء قصيرا يقال استقصره اي عده مقصرا
كذا في كتب اللغة واستبعادا لها اي لنفسه الاستبعاد عد الشيء
بعيدا معنا عد الداعي نفسه بعيدا من المدعو جل وعلا اي
من مرتبة المدعو جل وعلا كذا قال الزمخشري وقال ابن الخير
ان هذا اي ان هذا الدليل قال البعض قوله ان هذا اي
ما قاله الزمخشري اثباتا لكون يا مخصوصا للبعيد وتاويل استعماله
في القريب بالبعيد دليل اقناعي وهو المركب من المقدمات
الظنية لا برهاني اي ليس بدليل برهاني وهو المركب من المقدمات
اليقينية فان الداعي يقول اي الداعي يا قريبا [illegible] بعيد
بالنصب مفعول به ليقول كذا قال البعض ويا من هو اي من
اقرب الينا من حبل الوريد خاليا من الانتصاب اي انتصاب الداعي
والمنادى نفسه منصب البعيد من المدعو كذا في التسهيل وشرحه
اي شرح التسهيل فظهر اذا كان الدليل اقناعيا فظهر ان اي ان

لاختصاصه اى للفظ يا من بين حروف النداء بالبعيد اى
المنادى البعيد وايا وهيا هما اى ايا وهيا موضوعان للبعيد
اى للاستعمال والوضع فى المنادى البعيد قدمهما اى قدم المص ايا وهيا
على الغير لمناسبتهما اى ايا وهيا ليا اى للفظ يا قوله لوجوده اى البعيد
او لوجود معنى البعيد فيهما اى ايا وهيا قال البعض قوله
لوجوده اى للفظ يا فيهما اى فى ايا وهيا وقدم الاول اى ايا
على الثانى اى هيا لان الهمزة من اقصى الحلق اى لان مخرج الهمزة
من اقصى الحلق والهاء اى مخرج الهاء مما بعده اى اقصى الحلق
وآ بالهمزتين بينهما الف وثانية الهمزتين ساكنة كذا فى المنافع
وآى بسكون الياء ووجه اعتبار التقاء الساكنين غير ظاهر
اى ونحو آ وآى بالمد فيهما هما اى آ وآى موضوعان
للبعيد اى للاستعمال فى المنادى البعيد ايضا اى كما كان
يا وهيا للبعيد او مثل كون ايا وهيا للبعيد كما فى التسهيل
وأى بالقصر للقريب اى موضوع للقريب قال ابو البقاء
رح اى اى بفتح الهمزة وتخفيف الياء مقلوب يا وهو حرف نداء
وقيل موضوع للمتوسط وقيل للبعيد ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب
قدمه اى قدم المص لفظ اى لمناسبته اى لفظ اى ليا اى للفظ يا
فى كونه اى لفظ اى على حرفين والهمزة موضوعة للقريب اى
للاستعمال فى المنادى القريب قال ابن هشام فى مغنى اللبيب الالف
المفردة تأتى على وجهين احدهما ان تكون حرفا ينادى بها القريب
كقوله أفاطم مهلا بعض هذا التدلل ونقل ابن الخباز
عن شيخه انه للمتوسط وان الذى للقريب يا وهذا خرق لاجماعهم
والثانى ان تكون للاستفهام وحقيقته طلب الفهم انتهى كلامه

انتهى كلامه ووا اى ولفظ وا عده اى عد المص لفظ وا
منها اى من حروف النداء قوله لان الحق متعلق بعده وعلة له
كون المندوب من المنادى صرح اى المص به اى بكون المندوب
من المنادى او بدليل عده منها فى الافتتاح قوله وهو اى وا
اشارة الى ان قوله مختص خبر مبتدأ محذوف بالندبة اى مقصور
بالندبة لا يستعمل فى غيرها اى فى غير الندبة قال البعض قوله
لا يستعمل فى غيرها اى الندبة تفسير وبيان لقوله مختص بالندبة
وقال صاحب المنافع قوله لا يستعمل فى غيرها اشارة الى ان الباء
داخل على مقصور عليه بخلاف يا قوله فانه اى يا بيان للمخالفة
يعمهما اى الندبة وغيرها اى غير الندبة كما سبق من انه لا يستعمل
فى الاستغاثة والتعجب والتهديد الا هو قال البعض قوله
كما سبق عند قول الشارح ولذا لا يستعمل فى الاستغاثة والتعجب
الخ والثالث اى القسم الثالث من الاقسام الاربعة للمبنى
العارض غير اللازم او القسم الثالث من الاقسام الاربعة التى
للمبنى غير اللازم او النوع الثالث من الانواع الاربعة من المبنى
العارض الغير اللازم اسم لا التى فيه اشارة الى ان قوله لنفى الجنس
ظرف مستقر مجرور المحل صفة لا اى لنفى الحكم عن الجنس اذا كان
مفردا اى غير مضاف ولا شبه مضاف فيدخل فيه المثنى والمجموع
اى يبنى اسم لا اذا كان مفردا قوله اذ لو كان اى اسم لا علة للتقييد
بمفردا مضافا او شبهه اى شبه مضاف لم يكن اى اسم لا مبنيا بل يكون
اى اسم لا معربا منصوبا قوله اذ الاضافة علة لكونه معربا منصوبا ترجح
اى الاضافة جانب الاسمية لانها من خواص الاسم قال الاستاذ

لما كانت من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى تعريفا او تخصيصا او
تخفيفا ترجح اى الاضافة جانب الاسمية فيصير اسم لا هذه
متوجها الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب لان الاسم مطلقا
اصل فى الاعراب لوجود المعانى المقتضية للاعراب الفاعلية
و المفعولية و الاضافة فيه مع ان الاعراب ههنا مؤكد
بالاضافة التى هى من خواص الاسم و لانه لا يكون المضاف فيه
مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر او لانه يلزم من البناء جعل ثلثة اشياء
واحدا و ذلك مستكره جدا فوجب ان يكون المضاف والمشبهه
معربا عملا بالاصل نكرة متصلة بلا و انما قال نكرة متصلة اى الاسم المضاف
اذ لو كان اى اسم لا هذه بعد دخولها عليه معرفة بانتفاء
شرط النكارة لا بانتفاء الافراد يعنى مفردا معرفة او مضافا اليها
او كان اسم لا هذه مفصولا عنها اى عن لا هذه بانتفاء شرط
الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه
مضافا او مشابها به اولا وهى ست صور لان اسم لا هذه اما معرفة
او نكرة و الاول اما مفرد او مضاف و الثانى اما مفرد مفصول
او مضاف مفصول و الاول ايضا اما مفرد مفصول او
مضاف مفصول فصارت صور المعرفة اربعا اثنتان منها
بلا فصل و اثنتان منها مع الفصل و صور النكرة اثنتان فقط
وهما ليسا الا مفصولتين فصار المجموع ستا لم يكن اى اسم لا هذه
فى جميع هذه الصور الست مبنيا ايضا اى كما اذا كان مضافا
او مشابها لم يكن مبنيا قال البعض قوله ايضا اى مثل كونه مضافا
بل يجب الرفع اى رفع الاسم الذى وقع فيها على الابتداء اى على انه
مبتدأ مرفوع بالعامل المعنوى اما فى المعرفة فلامتناع اثر لا النافية
للجنس فيها و اما فى المفصول فلضعف لا هذه من التأثير مع الفصل

مع الفصل والتكرير اى يجب تكرير اسم لا لكن مطلقا لا بعينه اما فى المعرفة
فليكون كالعوض عما فى التنكير من معنى نفى الآحاد و اما فى النكرة فلتكون
مطابقا لما هو جواب له مثل قول السائل أفى الدار رجل ام امرأة
و هذا التعليل جار فى المعرفة ايضا كذا فى الجامى قوله حال كونها
اى لا هذه اشارة الى ان قوله غير مكررة حال من لا و انما قال
غير مكررة اذ حكم المكرر اى حكم لفظ لا المكرر سيجئ نحو لا رجل
فى الدار ولا رجلين بالياء المفتوحة ما قبلها تثنية رجل فيها اى فى الدار
ولا مسلمين بالياء المكسورة ما قبلها جمع مسلم فيها اى فى الدار
ولا مسلمات بكسر التاء بلا تنوين فيها اى فى الدار اعلم ان فى جمع المؤنث
السالم المبنى لكونه اسم لا ثلثة مذاهب اولها انه مبنى على الكسر مع التنوين
قياسا للاسماء نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن قال به بعضهم وثانيها
انه مبنى على الكسر بلا تنوين كما فى لا مسلمات بلا تنوين اتفاقا قال به
الجمهور وثالثها انه مبنى على الفتح حذرا من مخالفة فى الحركة لسائر المبنى
بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله طردا
للباب على نسق واحد هذا خلاصة ما فى الرضى وانما بنى اى اسم لا هذه
بعد دخولها عليه عند وجود الشروط المذكورة قال الشارح الاول وانما بنى
اسم لا لنفى الجنس عند تحقق الشروط الاربعة الاول كونه مفردا والثانى
كونه نكرة والثالث كونه متصلا بلا والرابع كون لا غير مكررة لتضمنه اى اسم لا هذه
معنى من الاستغراقية اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فيها للمطابقة اللازمة
بين السؤال والجواب لانه اى لا رجل مثلا جواب لهل من رجل اى لمن يقول
سائلا هل من رجل فى الدار مثلا وانما بنى اسم لا هذه على الحركة مع ان الاصل

في البناء السكون فرقا بين البناء الاصلي والبناء العارض وعلى ما ينصب به
اي وبني على ما ينصب به ليكون البناء اي بناؤه على حركة كالفتحة في المفرد
الواحد والكسرة في الجمع المؤنث السالم او حرف اي على حرف كالياء
في التثنية والجمع المذكر السالم استحقها اي الحركة او الحرف النكرة في الاصل
اي قبل ان تكون اسم لا هذه لان المنصرف يستحق الفتحة في النصب
والجمع المؤنث السالم الكسرة والتثنية والجمع المذكر السالم
على احدهما الياء واذا لزم البناء ينبغي ان يبنى على ما استحقه في الاصل
لتكون الحركات البنائية موافقة للاعرابية من حركة او حرف ذكره
اي ما ذكر الشيخ الرضي واقول هذا اي ما ذكره الرضي هنا مخالف
لما ذكره في بحث المنادى قوله من انه اي المنادى بيان لما ابتنى
على ما يرفع به للفرق الى آخره اي للفرق بين حركتي المنادى المعرب
وبين حركة المبني وحروفها فلابد اي فلا بد من بيان الفرق
حتى يتم الكلام وعلته اي الفرق ان لا اي لفظ لا هذه التي لنفي الجنس
عامل ضعيف وقد ينعزل اي لا هذه عنه اي عن عمل نحو جعل حركة معمول
اي لا هذه قوله المبني صفة المعمول قوله موافقا مفعول جعل
لعمله اي لا هذه وقوله المحلي صفة العمل وهو اي عمله المحلي
النصب قوله ليكون علة لجعله ومتعلق به اي ليكون ذلك الجعل
امارة اي علامة ومذكرا له اي لعمله فلا يظن انه اي لا هذه
بالنصب عطف على يكون
معزول بخلاف عامل المنادى قوله فانه اي عامل المنادى
بيان لوجه المخالفة قوي لا ينعزل اصلا فلا يظن بالعزل حتى يحتاج
الى التذكير هذا اي هذا البيان ما سنح اي عرض لخاطر العبد
الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير والقسم الرابع من اقسام

المؤنث
من الاقسام الاربعة المبني غير اللازم المضارع المتصل به نون جمع
غائبة او حاضرة بقرينة المثال كما ابتنى اي المضارع به اي
باتصال نون جمع المؤنث قوله لكون الآخر اي لكون آخره
متعلق ببني وعلة له بمنزلة الوسط اي بمنزلة وسط الكلمة بسبب النون
والاعراب في الآخر وعلى السكون اي وبني على السكون حملا اي لاجل الحمل
حال
على الماضي المتصل به النون المذكورة وابتنى الماضي على السكون
لئلا يلزم اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة والله اعلم
او نون التأكيد اي او المضارع الذي يتصل به نون التأكيد حقيقة
كانت تلك النون او ثقيلة ابتنى اي المضارع بها اي باتصال
نون التأكيد لكونها اي تلك النون بمنزلة الجزء اي بمنزلة
جزء الكلمة فلو دخل الاعراب يعني اذا كانت بمنزلة الكلمة يمتنع
دخول الاعراب عليه فانه لو دخل اما يدخل الاعراب قبلها اي قبل النون
او يدخل على النون فان دخل قبلها اي قبل النون او يدخل على النون
فان دخل قبلها يلزم دخوله اي دخول الاعراب في وسط الكلمة
لكون النون المذكور بمنزلة آخر الكلمة ولو دخل اي الاعراب عليها
اي على النون فهي اي النون كلمة اخرى في الحقيقة لزم دخوله على كلمة
اخرى حقيقة فان محل الاعراب هو نفس المضارع واما النون وان كانت
بمنزلة الكلمة لكنها كلمة اخرى في الحقيقة ولما امتنع دخوله على كل تقدير
امتنع كون المضارع معربا لامتناع المحل حقيقة فان قيل لم لا يجوز ان يكون
الاعراب مقدرا فالجواب عنه ان الاعراب التقديري ان يكون في المعربات
والاصل في الافعال البناء كذا في الافتتاح على اي المضارع
على الضم في جمع المذكر قوله ليدل اي الضم متعلق ببني وعلة له على الواو
نون التأكيد
المحذوفة لان المتوهم الضمة الواو اي المحذوفة للساكنين بعد لحوق

من واو الجمع ونون التاكيد مبني على الكسر في الواحدة الحاضرة
قوله ليدل اي الكسر متعلق لبني المستفاد من العطف وعلة له قوله
على الياء المحذوفة متعلق بيدل لان المتولد من الكسرة الياء
وبني على الفتح في غيرهما اي في غير جمع المذكر والواحدة الحاضرة ذكره
اي ذكر المص ما ذكر في الامتحان اي في الكتاب المسمى بالامتحان
وقال بعض الكمل وهو عيسى الثروي يبنى اي المضارع مع النون
اي مع نون التاكيد مطلقا قوله على الفتح متعلق بيبنى ان لم يقع
بينهما اي بين المضارع والنون قوله ضمير مرفوع بارز فاعل للم يقع
واما اذا وقع بينهما ضمير مرفوع بارز فالمضارع معرب تقديرا قوله
لعدم وقوع الفصل بينهما اي بين المضارع والنون علة لكون المضارع
معربا تقديرا ومتعلق به قوله بالضمير المرفوع البارز متعلق بالفصل
ونظر النحرير اي العالم النحرير يريد به المص هنا ادق اي ازيد
في الدقة وبالقبول احق اي اليق يعني ازيد في اللياقة قوله
لان هذا الفصل متعلق بادق واحق على سبيل التبادل لا يضر
اي هذا الفصل كونها اي نون التاكيد قوله بمنزلة الجزء متعلق
بالكون والمتصل بجزء الشيء متصل بجزء الشيء قوله لانهم اي
النحاة او القوم متعلق بلا يضر وعلة له عدوا اي النحاة هذا
الضمير اي ضمير المرفوع البارز او البارز المرفوع المتصل جزءا من الفعل
قوله لشدة الاتصال مفعول له لاجله لعدوا بسكون اخر مثل ضربنا بتتابع
الاضافات حتى جعلوا اي النحاة النون اي نون التاكيد بعده
اي بعد هذا الضمير اعرابا مثال الاول اي مثال المضارع المتصل به
نون جمع المؤنث نحو يضربن للغائبة اي موضوع لجمع المؤنث الغائبة
وتضربن للحاضرة اي موضوع لجمع المؤنث الحاضرة ومثال الثاني اي
والمضارع المتصل به نون التاكيد نحو هل يضربن بفتح الباء اذا كان مفردا او ضمها
اي او بضم الباء اذا كان جمعا وهل تضربن بفتح الباء اذا كان مفردا

بفتح الباء اذا كان مفردا او ضمها اي او بضم الباء اذا كان جمعا
او كسرها اي او بكسر الباء اذا كان حاضرة والنون فيهما
اي في هذين المثالين الاخيرين اعني هل يضربن وهل تضربن
اما خفيفة او ثقيلة وهذه الالفاظ اي الالفاظ التي
عدت من المبني الغير اللازم يعني انها مبنية في حالة ومعربة
في حالة اخرى وهي من نحو قبل الى هنا يجب بناؤها ولا يجوز
اعرابها اي هذه الالفاظ عند وجود شروطها اي هذه
الالفاظ يعني عند وجود شروط بنائها وان كان وان هذه
للوصلية بناؤها اي هذه الالفاظ غير لازم قوله لانتفائه
متعلق بغير لازم وعلة له او علة للنفي اي لانتفاء بنائها
عند عدم احدها اي احد شروطها واما جاز البناء اي الذي
لا يجب ولا يمتنع يعني واما الالفاظ التي يجب بناؤها واعرابها
في حالة واحدة فالظروف اي فهي الظروف المضافة الى الجملة
ليس على اطلاقه بل في غير لازم الاضافة وفي واجب الاضافة
يجب البناء فانك تقول يوم يقدم زيد ويوما يقدم فيه زيد
وفي صورة الاضافة يمتنع الضم الى الاضافة في الجملة المضافة
اليها بخلاف صورة عدم الاضافة فانه يلزم فيها للربط وقد جاء
شاذا في المضاف اليها وا... اذ اي والى لفظ اذ المضاف اليها
اي الى الجملة وانما وسط الشارح قوله الى بين العاطف والمعطوف
للاشارة الى ان قوله اذ معطوف على قوله الجملة فانها اي
الظروف المذكورة يجوز بناؤها اي بناء الظروف المذكورة قوله لاكتسابها
اي الظروف المذكورة متعلق بيجوز وعلة له اياه اي البناء قوله من المضاف اليه
متعلق بالاكتساب وكذا قوله بلا واسطة او بها اي او لاكتسابها اياه
من المضاف اليه بواسطة على الفتح قوله لخفته اي الفتح علة لجواز بنائها

اي الفصل بين المضارع والنون

على الفتح نحو قوله اى الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم هذا مثال
للظروف المضافة الى الجملة وقرئ بالرفع لكونه معربا مرفوعا على انه
خبر المبتدأ هو او مفتوحا على انه اكتسب البناء من المضاف اليه فيكون مرفوعا
محلا ونحو حينئذ ويومئذ واغا وسلالث قوله نحو بين العاطف
والمعطوف للاشارة الى ان قوله حينئذ ويومئذ معطوف على قوله الخ
اى حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا باضافة حين الى اذ بعد اضافة اذ
الى الجملة وتقييده بها فيكون اضافة حين ويوم الى اذ اضافة العام الى الخاص
فلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه بحسب المعنى ولم يجب بناؤها
بل جاز اعرابها ايضا قوله لعدم لزوم الاكتساب اى لعدم
لزوم اكتسابها اياه متعلق بلم يجب وعلة له وكذلك اى مثل
الظروف المذكورة او مثل حين ويوم في جواز البناء على الفتح
للاكتساب اى لوجود الاكتساب المذكور او لاكتساب البناء
من المضاف اليه والخفة اى ولوجود الخفة في الفتحة او والخفة
الفتح مثل اى لفظ مثل وغير اى لفظ غير مستعملا مع الاضافة
الى ما اى لفظ ما والى ان المصدرية صفة للاخيرين قوله
مع مدخولها اى ما وان اى حال من ما وان اى مجتمعين مع مدخولها
والى ان المشددة كذلك اى مثل ما وان في الكون مع مدخوله
مثل قيامي مثل ما قام زيد وان تقوم ولا مثل انك تقوم على انك
تقول او مثل انك تقول واسم لا عطف على الظروف اى واما جاز البناء
اسم لا وقوله المكررة بالجر صفة لا انث باعتبار الكلمة المنفصلة بها
المفردة النكرة صفات الاسم اى هذه الثلث صفات الاسم فان قلت
ان الاسم مذكر وهذه الثلث مؤنث فلم تكون صفة له لما عرفت
انه شرط في عملها كون اسمها نكرة فيكون باعتبار النكرة في اسمها
صفات له او باعتبار المضاف اليه وقد سبق حكم اسم لا غير المكررة
والمفصول عنها

والمفصول عنها اى لا وقد سبق ايضا حكم المضاف وشبهه اى
شبه المضاف وقد سبق ايضا حكم المعرفة نحو لاحول اى لا رجوع
عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بهداية الله تعالى وعنايته
وهذا مثال لما وقع فيه لا مكررة يتصل بها نكرة مفردة قوله فانه
تفصيل له اى ان الشان يجوز بناؤهما اى بناء الاول والثاني
او بناء النكرتين الواقعتين مع لاء المكررة على الفتح اى لاحول
ولا قوة الا بالله بالبناء على الفتح فيهما بناء على الاصل المذكور اى
على ان يكون لا فيهما لنفي الجنس او على ان يكون لا في كل منهما
لنفي الجنس والعطف اى عطف لا قوة على لاحول عطف مفرد على مفرد
لان لاحول مفرد غير جملة وكذلك لا قوة او عطف جملة على جملة بتقدير الخبر
للاول اى للاحول اى لاحول موجود الا بالله ولا قوة الا بالله ورفعهما
اى رفع الاسمين معا على الابتداء اى على كونهما مبتدأ نحو لاحول ولا قوة
الا بالله بالرفع مع التنوين فيهما على ان يكون كل منهما مبتدأ قوله
ليطابق الجواب السؤال متعلق بيجوز المستفاد من العطف وعلة له
اى ويجوز رفعهما مع الابتداء ليطابق الجواب السؤال قوله لانه اى
لان هذا الكلام علة ليطابق جواب قولهم ابغير الله خبر مقدم
حول وقوة مبتدأ مؤخر والثاني معطوف على الاول سواء كان هذا السؤال
تحقيقا او تقديرا وفتح الاول على بناء الاول على الفتح بناء على الاصل
المذكور اى على ان يكون لا فيه لنفي الجنس مع نصب الثاني عطفا اى حال كونه
معطوفا على لفظ الاول الذي هو حول او على محله القريب لان له
محلين محل قريب وهو منصوب بلا ومحل بعيد وهو مرفوع حال كونه
منونا لا عرابه اى الثاني اى لاحول ولا قوة بفتح الاول ونصب الثاني
مع التنوين ومع رفعه اى رفع الثاني اى لاحول ولا قوة الا بالله
عطفا اى حال كونه معطوفا على محله اى الاول البعيد وهو مرفوع

[illegible]

[illegible]

على الابتداء ولا زائدة فيهما اي في الاول والثاني . صفا قال صاحب المنافع
فيهما اي في نصب الثاني ورفعه فالعطف فيهما عطف مفرد على مفرد وهو
اي قوله رفعه بالجر عطف على النصب كما اشرنا اليه ورفع الاول بالرفع
بناء على ان لا هذه تكون بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل
لقلة مشابهة لا بليس او بناء على الغاء العمل اي عمل لا بالتكرير
اي بسبب التكرير مع فتح الثاني بناء على الاصل المذكور اي على ان يكون لا
فيه لنفي الجنس او كون اسم لا مفردا نكرة متصلة بلا وهذه الوجوه
خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه
تزيد يجوز هذه الوجوه قوله في اسماء امثاله فيه اشارة
الى ان موصوف امثاله محذوف اي امثال لا حول ولا قوة
الا بالله تفسير لمرجع الضمير وقوله في كون لا اي كلمة لا متعلق
بالامثال وبيان لوجه الشبه او بيان لوجه الامثال نكرة
متصلا بها اي لا قوله اسمها اي لا فاعل متصلا مفردا نكرة
مثل لا رجل ولا امرأة فيها اي في الدار قوله وصفة اسم لا
عطف اي معطوف على الظروف او عطف على اسم لا قوله
المبني صفة للاسم لا احتراز عن الاسم المعرب نحو لا غلام رجل
ظريفا قوله فان صفته اي المعرب تعليل للاحتراز اي لان صفته
لا يجوز بناؤها اي بناء صفته اصلا بل معرب اي صفته قطعا
لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء
لان بناء الاسم لتضمن الحرف ولا تضمن في الصفة فيكون معربا المفردة
المتصلة به اي بالاسم صفتان اي المفردة والمتصلة هما صفتان
للصفة احترز اي المص بالاول اي بالتقييد الاول او بالوصف
الاول او بقيد المفردة عن المضافة متعلق باحترز فانه اي الشان
لا يجوز بناؤها اي بناء المضافة اصلا اي قطعا نحو لا رجل حسن الوجه
واحترز بالثاني اي بقيد المتصلة عن المفصولة متعلق باحترز المفهوم

[illegible]

باحترز المفهوم من العطف مثل لا غلام رجل فيها اي في الدار
ظريف فانه اي الشان لا يجوز بناؤها اي المضافة والمفصولة
او الصفة المضافة والمفصولة اصلا اي قطعا بل تعربان
اي المضافة والمفصولة او الصفة المضافة والمفصولة قوله
رفعا منصوب على المصدرية او على نزع الخافض اي برفع او مفعول
مطلق مجازا للتعرب او حال بمعنى مرفوعة من الف التثنية قوله
ونصبا عطف على رفعا فانه اي الشان يجوز بناؤها اي الصفة
المذكورة على الفتح حملا اي لاجل الحمل او لكونها محمولة على الموصوف
يعني تبنى على الفتح كما ان الموصوف كذلك قوله للاتحاد متعلق
بالحمل وعلة له بينهما اي لوجود الاتحاد بين الصفة والموصوف
في الصدق لان الصفة تصدق على ما يصدق عليه الموصوف
فاتحدا حينئذ اذ لم تبن يلزم ان يكون الشيء الواحد مبنيا
ومعربا والاتصال لما عرفته انه من شرط الاتصال بحيث لا يجوز
ان يقع بينهما فصل وتوجه النفي اليها اي الى الصفة حقيقة
لان النفي في قولك لا رجل ظريف قائم نفي القيام من الرجل الموصوف
بالظرافة لا عن مجرد الرجل فكانت اي فاظن ان لا اي لفظ لا
باشرها اي الصفة نحو لا رجل فانه الموصوف المبني على الفتح
ظريف وهو بالفتح يعني مبني على الفتح لوجود الشروط المقتضية
بنائه عليه قوله ويجوز اعرابها اي الصفة المذكورة فيه اشارة
الى ان قوله اعرابها معطوف على قوله بناؤها قوله رفعا منصوب
على المصدرية او على نزع الخافض اي برفع او مفعول مطلق مجازا للاعراب
اي اعراب رفع او حال بمعنى مرفوعة من ذلك الضمير حملا اي لكونها
محمولة على لفظ اي لفظ الموصوف المبني وهو الفتح او على محله
القريب وهو النصب بلا قبل البناء نحو لا رجل فانه الموصوف
المبني على الفتح وظريف معرب بالرفع حملا على محله البعيد وظريفا
معرب بالنصب حملا على لفظ او على محله القريب اورد هذه الامثلة

على ترتيب اللف وهي صنعة بديعية واما معطوفه اي الموصوف
المبني اذا كان نكرة بلا تكرير اي بلا ترك لا في المعطوف قوله واما
معطوفه مبتدأ خبره قوله لا يرفع حملا اي لاجل الحمل على محله اي
الموصوف المبني قوله البعيد صفة المحل واما اذا كان معطوفه
معرفة وجب رفعه وينصب اي معطوفه حملا اي لكونه محمولا على لفظه
اي الموصوف المبني او على محله القريب مثل لا اب وابنا ولا يجوز
بناؤه اي بناء هذا المعطوف كما جاز بناء الصفة قوله لوجود
الفصل متعلق بلا يجوز وعلة له بالعاطف اي بسبب العاطف
او بواسطة العاطف فالفاصل العاطف والمعطوف عليه كلاهما
ولا شك ان البناء مع الفصل ممتنع والحال ان المعطوف
يغاير المعطوف عليه فلم يوجد الاتحاد ايضا ولم يجعل المعطوف
في حكم المتصل لعدم المنفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي
يزاد فيه لا كثيرا ولذا اي لعدم جواز بناء هذا المعطوف
لم يتعرض اي المص له اي لهذا المعطوف قوله لان كلامه اي المص
متعلق بلم يتعرض وعلة له في جائز البناء وانما لم يتعرض اي
المص لحكم سائر التوابع اي لحكم التوابع السائرة ايضا
اي كما لم يتعرض لهذا المعطوف او كما تعرض لهذه الصفة او
كما تعرض لهم لا قوله لانه اي الشان متعلق بلم يتعرض في انما لم يتعرض
وعلة له لا نص اي لا تصريح عنهم اي عن النحاة فيها اي في التوابع
السائرة يعني لم يصرحوا بحكمها كما صرحوا بالصفة والمعطوف
غير انه اي لكن انه اي الشان قوله نقل على صيغة الماضي المجهول
عن الاندلسي ان حكم ما عداهما اي الصفة والمعطوف كتوابع المنادى
اي كحكم توابع المنادى يعني يعني البدل والتأكيد اللفظي اذا كان
كل منهما مفردة نحو لا رجل صاحب لي ولا ماء ماء باردا واذا كان معرفة
يجوز الوجهان الرفع والنصب نحو لا رجل صاحبك ولا ماء ماءك
وكذا التأكيد المعنوي نحو لا رجل نفسه وكذا عطف البيان نحو لا رجل ابو عبد الله
قد

قد وقع الفراغ اي الترك والفراغ هذا الشغل من تسويد شرح
اظهار الاسرار متعلق بالفراغ اي من تحرير شرح كتاب اظهار الاسرار
قوله بعون الله متعلق بالفراغ اي بعناية الله تعالى الملك اي
المالك العزيز اي الغالب على اعدائه وذو الانتقام من اعدائه الغفار
اي غفار الذنوب قوله على يد اضعف الورى اي المخلوق متعلق
ايضا بالفراغ او بوقع قوله الشيخ عطف بيان لاضعف الورى
وقوله في الضحوة الكبرى متعلق ايضا بالفراغ او بوقع الفراغ
اعلم ان الضحوة صغروية وكبروية فالصغروية عقيب طلوع الشمس
والكبروية ارتفاع نهار او الوقت الذي قرب الى نصف النهار
والله اعلم وذكر بعضهم ان ضحوة النهار بعد طلوع الشمس ثم بعده
الضحى وهو حين تشرق الشمس الكائنة من يوم الاربعاء بالتركي
دوردنجي كون كه چهارشنبه ديرلر جمع اربعاوات كلور قوله الكائن
من السابع والعشرين صفة ليوم الاربعاء وقوله الكائن من رمضان
المبارك صفة للسابع والعشرين وقوله الكائن من سنة خمس
وثمانين والف صفة لرمضان المبارك سنة ١٢٠٠ قد وقع الفراغ
من تسويد حاشية نتايج الافكار على يد اضعف الورى ولي الدين
في الضحوة الكبرى من يوم الاربعاء من السابع والعشرين من المحرم الحرام
من سنة ثلثمائة والف

۲۸۲ ورقه